أصول النحو

دراسة في فكر الأنباري



النقل

التواتر والآحاد

القرآن الكريم وقراءاته

القياس

الاستصحاب

أصول الجدل النحوي

د. محمد سالم صالح

المدرس بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



دراسة في فكر الأنباري

تأليف

د. محمد سالم صالح

المدرس بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

فرع الفيوم



لام

ع والترجمة

هذا الكتاب

في الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الماجستير
في اللغة العربية مادة النحو والصرف والعروض من كلية
دار العلوم بجامعة القاهرة بتقدير ممتاز مع
مرتبة الشرف الأولى .

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م



دار الس
الطباعة والنشر والتوزي

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م عن عشر الجائزة عن عشرها لمنذ ثالث مضى في صناعة النشر

المطبعة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي – هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر – هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٠ شارع الإسكندر الأكبر – الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com






إهداء

إلى اللَّذَينِ غرسا فيَّ حب العلم

والمعرفة منذ نعومة أظفاري ... وإلى الذين غذوني

من أساتذتي بغذاء العلم وسقوني ماء المعرفة ... وإلى

كل راغب في العلم والمعرفة من طلاب العربية ...

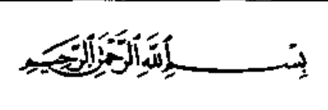
وإلى رفيقة الدرب ... والأبناء الأعزاء ... إلى

جميع هؤلاء أهدي هذا العمل .





MOHAMED KHATAB





المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أولي النهج القويم .

وأما بعد ، فإن هذه الدراسة كما يظهر من العنوان محاولة لإلقاء الضوء على المفهوم الذي آلت إليه أدلة أصول النحو في فكر العلامة أبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، وذلك من خلال المباحث النظرية والتطبيقات الواسعة في مؤلفاته النحوية وهو المفهوم نفسه الذي نقله عنه النحاة المتأخرون - كما سيتضح في موضعه من الدراسة عند الإشارة إلى تأثيره في الخالفين .

وترجع أهمية هذه الدراسة لأصول النحو في فكر الأنباري إلى ما كان لهذه الشخصية من دور كبير في تأصيل علم أصول النحو والوصول به إلى مراحله الأخيرة من النضج والاكتمال ، فقد أولى هذا العلم اهتمامًا كبيرًا وكان - فيما أعلم - أول من أفرد مصنفًا مستقلًا في هذا الفن ، بالإضافة إلى ما قدمه من إضافات جديدة في مجال التعريفات والتقسيمات ، فأرسى بذلك مبادئ هذا العلم وقواعده فاستوى على سوقه وأصبح علمًا مستقلًا له أدلته ومنهجه .

فقد جمع في رسالته « لمع الأدلة في أصول النحو » شتات هذا العلم من كتب المصنفين ، فضلًا عن مباحثه المنثورة وتطبيقاته الواسعة لهذه الأصول في كتبه النحوية الكبيرة .

فقد كان الأنباري بما أصله وأضافه إلى هذا العلم مرجعًا أساسيًا من مراجع أصول النحو عند كل من تناول هذه المادة بالدراسة ، فاعتمدت عليه جميع الدراسات التي جاءت من بعده سواء كانت قديمة كمحاولة السيوطي للتأليف في علم الأصول ، أو كانت حديثة إلى عصرنا هذا ، حيث اعتمد الجميع على ما قدمه الأنباري من تقسيمات وتعريفات لأدلة هذه الصناعة .

كما كان له الفضل في فصل مباحث (علم أصول النحو) عن مباحث (علم

جدل الإعراب) فأفرد لها رسالة أخرى هي : « **الإغراب في جدل الإعراب** » جمع فيها أصول الجدل النحوي ، وفرق بذلك بين مباحث ظلت متداخلة إلى عصره .

ولقد دفعني إلى هذا البحث ما لاحظته من غياب نظرية متكاملة تبين بدقة أدلة أصول النحو وهيكله النظري ، وما يتعلق بهذا الهيكل من أدلة فرعية وبيان موضعها من تلك الأدلة الرئيسة .

كما لاحظت وجود تداخل بين بعض المفاهيم أثرت على تحديد موضوعات هذا العلم ، ومن ثم رأيت ضرورة التفريق بين بعض المصطلحات المتداخلة ، نحو : (أصول النحو) و (أصول التفكير النحوي) ، و (أصول الجدل النحوي) و (قواعد التوجيه) .

فلقد كان لتداخل هذه المصطلحات دور كبير في توسيع مفهوم أصول النحو في بعض الأحيان أو تضييقه .

وجاءت الدراسة معتمدة على ما وضعه الأنباري من مباحث نظرية لهذا العلم في رسالتيه « **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو** » . كما ارتكزت الدراسة على استخراج التطبيقات العملية لهذه الأصول من جميع مؤلفاته .

ولكن لما كانت بعض هذه المؤلفات لغوية أو بلاغية خالصة ، فقد انصب اهتمامي في الدراسة العملية لأصول النحو عنده على الدراسة التحليلية لكتبه النحوية الكبيرة وهي : « الإنصاف في مسائل الخلاف » و « أسرار العربية » و « البيان في غريب إعراب القرآن » ، وإن كنت لم أعدم الاستعانة أحيانًا ببعض كتبه اللغوية الأخرى في بيان استشهاداته اللغوية . وحرصت في هذا كله على فهم نصوصه وسبر أغوارها حتى يكون الحكم عليه بعد ذلك صحيحا .

مع اتخاذ جانب الحذر عند استخراج التطبيقات العملية من خلال كتاب « الإنصاف » ، فقد اعتمدت على ما يغلب عليه الظن أنها أدلة الأنباري وآراؤه مما ورد في رده على البصريين والكوفيين .

ولقد تعرضت عدة دراسات لشخصية أبي البركات الأنباري وجهوده النحوية منها ما هو مطبوع : ككتاب « الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف » للدكتور محمد خير الحلواني ، و « أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية » للدكتور فاضل صالح السامرائي ، و « ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في

مسائل الخلاف » للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، و « ابن الأنباري وجهوده في النحو » للدكتور جميل علوش .

ومنها ما هو مخطوط : كرسالة الدكتوراه التي تحمل عنوان « عبد الرحمن الأنباري وأثره في النحو » للدكتور أحمد محمد قاسم بكلية اللغة العربية .

ويأتي كتاب « أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية » ، وكتاب « ابن الأنباري وجهوده في النحو » كأبرز ما كتب في هذا المجال .

والحقيقة أنني استعنت في بادئ الأمر بهذين الكتابين في الوقوف على صورة مبدئية لأصول النحو عند الأنباري ، ولكن الكتابين - وعلى الرغم مما بهما من فائدة - لم تكن دراسة الأصول النحوية عند الأنباري لب الدراسة ولا مناط التركيز فيهما ومن ثم جاءت هاتان الدراستان قاصرتين عن بيان صورة متكاملة ودقيقة لأصول النحو عند الأنباري ، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي أفردت في بيان أصول النحو عند أبي البركات الأنباري من خلال كتبه النظرية في هذا العلم وتطبيقاته في أكبر مصنفاته النحوية .

ورأيت بعد هذا كله أن تحقيق الهدف من هذه الدراسة إنما يتم من خلال تقسيمها إلى تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .

أما التمهيد : فقد تكلمت فيه بإيجاز عن أبي البركات الأنباري : عصره ، وحياته وأخلاقه ، وشيوخه وتلاميذه ، ثم ثقافته وكتبه .

وجاء الباب الأول بعنوان « أصول النحو قبل الأنباري والعلوم المؤثرة فيه » من فصلين : فكان الفصل الأول بعنوان : « أصول النحو قبل الأنباري » تتبعت فيه مسيرة كل من (النقل ، والقياس ، والعلة ، والاستصحاب) منذ نشأتها إلى عصر « ابن جني » وهي آخر مراحل التطور قبل الأنباري ، وقد بينت في ختام كل أصل من هذه الأصول الصورة النهائية التي وصل إليها مفهوم ذلك الأصل قبل الأنباري . ثم جاء **الفصل الثاني** : بعنوان « المؤثرات في علم أصول النحو » تحدثت فيه عن أهم العلوم التي تركت أثرها في علم أصول النحو فاشتمل على نقاط ثلاث :

الأولى : بينت فيها « التفاعل بين الفقه والنحو وأصولهما » موضحًا أثر النحو في الفقه وأصوله من جانب ، ثم أثر أصول الفقه في علم أصول النحو من جانب آخر متتبعا أهم المجالات التي تركزت فيها هذه التأثيرات ومظاهرها ، مع بيان موجز

لمظاهر هذا التأثير عند الأنباري .

الثانية : تناولت « أثر علم الكلام في النحو وأصوله » مبينًا مظاهر التأثير الكلامي ومجالاته في النحو العربي بعامة والأصول بخاصة مع تلمس هذه المؤثرات عند أبي البركات .

الثالثة : تناولت فيها « أثر المنطق اليوناني في النحو وأصوله » مع التركيز على أصالة الفكر النحوي في نشأته ومنهجه ، وعلى وجود المنطق الطبيعي في النحو العربي ، ثم بينت أثر حركة الترجمة في ازدهار هذا التأثير مع رصد مظاهره في النحو العربي بعامة والأصول بخاصة ، ثم الإشارة إلى صور هذا التأثير عند الأنباري .

وجاء الباب الثاني بعنوان : « أدلة النحو عند أبي البركات » تكلمت في مدخله عن تعريف أدلة النحو (أصول النحو) وفائدته وأقسام أدلته ، وهي ثلاثة : النقل والقياس والاستصحاب ، فأفردت لكل منها فصلا .

فبينت في الفصل الأول : تعريف (النقل) والمقصود به ، كما عرضت لمجموعة الضوابط التي اشترطها الأنباري لضمان صحة النقل .

ثم توقف البحث عند مصادر الاستشهاد الرئيسة عنده وهي القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعرًا ونثرًا .

فبينت موقف أبي البركات منها ومحاولة رصد استشهاده بها في مجالات التحليل اللغوي الثلاثة : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية .

مع التركيز على بيان مواقف الأنباري المتعددة من القراءات القرآنية . وبيان موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف محاولًا تفسير عدم إقبال النحاة على الاحتجاج به . وبيان موقفه من كلام العرب (شعرًا ونثرًا) .

ثم جاء الفصل الثاني : بعنوان « القياس » فتكلمت فيه عن تعريفه وأهميته والرد على من أنكره ، ثم تناول البحث أركان القياس الأربعة .

فتكلمت في الركن الأول : وهو الأصل (المقيس عليه) عن القياس على القليل والشاذ . وبينت في الركن الثاني : التقسيمات التي يأخذها القياس باعتبار المقيس أو المقيس عليه أو هما معًا . وأما الركن الثالث : وهو العلة الجامعة ؛ فقد بينت فيه اشتراط الأنباري الطرد والعكس والدوران في العلة وموقفه من طبيعة العلة النحوية كما ركز البحث على إبراز مكانة العلة من الأصول النحوية مبينًا تفريق الأنباري بين

العلة الموجبة والتعليل الذي يستخدم كأمارات ودلالات على الأحكام وتبرير القواعد ، ثم أظهر البحث الركن الرابع وهو الحكم .

وأفردت للحديث عن أقسام القياس باعتبار العلة الجامعة مساحة كبيرة من البحث بينت فيها قياس العلة والشبه ، والطرد ، وأمثلتها عند الأنباري .

وختمت هذا الفصل ببيان أوجه الاستدلال الملحقة بالقياس ، وبينت بعد ذكر المراد من كل استدلال وأمثلتها عند الأنباري مكانة هذه الأدلة الفرعية من الأصول ومن القياس بخاصة .

وجاء **الفصل الثالث** : بعنوان « استصحاب الحال » فبينت تعريفه والمراد به وما يتعلق بهذا الدليل من تجريد الأصول ، كما بينت المراد بالفرع في هذا الباب وأنه هو المعدول به عن ذلك الأصل المجرد .

كما فرقت بين الأصل والفرع في كل من القياس والاستصحاب ، وكشفت عن ظاهرتين تتعلقان بهذا الدليل وهما ظاهرتا : العدول عن الأصل والرد إلى الأصل وأشرت إلى مكانة الاستصحاب من أدلة النحو .

وجاء الباب الثالث بعنوان : « قواعد التوجيه وأصول الجدل النحوي عند الأنباري » . فتناولت في **الفصل الأول** : « قواعد التوجيه » وبينت المراد بقواعد التوجيه وحقيقة العلاقة بين هذه القواعد وأدلة النحو ، وما بينهما من عموم وخصوص ، مع التركيز على استخلاص قواعد التوجيه المتعلقة بأدلة النحو عند الأنباري .

وتناولت في **الفصل الثاني** : « أصول الجدل النحوي » فبينت فيه الضوابط التي وضعها أبو البركات لضبط عملية الخلاف النحوي وجدله وتضمن هذا الفصل طرق الاعتراض على الاستدلال بالأدلة الثلاثة : النقل ، والقياس ، والاستصحاب .

ثم ناقشت تعارض الأدلة ، مبينًا أن التعارض بين الأدلة وطرق الترجيح بينها ألحق بعلم الجدل في النحو منه بأدلة النحو التي منها هذه الأدلة المتعارضة .

ثم جاءت خاتمة البحث متضمنة الإضافات التي قدمها الأنباري في علم أصول النحو . كما تضمنت الخاتمة تأثير أبي البركات في الخالفين وبخاصة السيوطي الذي يتضح فيه هذا التأثير بجلاء من خلال كتابيه « الاقتراح » و « المزهر » فضلًا عن بيان أهم النتائج المستخلصة من البحث .

وختامًا ، فلقد حاولت في جميع المراحل التي مر بها هذا البحث أن أبذل قصارى جهدي وأن يظهر على النحو الذي ينبغي أن يكون عليه أى عمل علمي جاد ، وحسبي أنني اجتهدت قدر طاقتي متحليًا بالأناة والمثابرة ما استطعت . والله أسأل أن يكون ما أقدمه من العلم النافع الذي ينفع صاحبه . إنه سميع مجيب الدعاء .

﴿ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ .

د. محمد سالم صالح

القاهرة في : السابع من رجب ١٤٢٣هـ

الموافق ٢٠٠٢/٩/١٤م

التعريف بأبي البركات الأنباري

تمهيد

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب [١] بن أبي سعيد الأنباري [٢] .

ويكنى بأبي البركات ، ويلقب بالكمال أو كمال الدين ، وذلك لأخلاقه التي تميزت بالتقوى والصلاح . ولد بالأنبار في شهر ربيع الآخر من سنة ثلاث عشرة وخمسمائة هجرية . وتوفي ببغداد ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة وله أربع وستون سنة [٣] ، ودفن بباب (أبرز) [٤] بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي [٥] .

وتكمن أهمية التعريف باسم صاحبنا وكنيته ولقبه إلى وجود ثلاثة من العلماء نسبوا جميعًا إلى الأنبار :

أولهم : أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري المتوفي سنة (٣٠٤هـ) وهو الفقيه المعروف [٦] .

---

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي جـ (٢٤٨/٤) ، وكنية أبيه محمد : أبو الوفاء ، وكنية جده عبيد الله : أبو السعادات . انظر هدية العارفين مج (٥١٩/١) ، ووفيات الأعيان (١٣٩/٣) ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة مخطوط (٧٦/٢) ، و انظر تحقيق الدكتور محي الدين توفيق إبراهيم لاسم جدّه – ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ١٦ ، ١٧) .

(٢) الأنباري : نسبة إلى الأنبار ، وهي بلدة قديمة على الفرات عرفت بوصفها أول عاصمة لبني العباس بينها وبين بغداد عشرة فراسخ . انظر دائرة المعارف لبطرس البستاني مج (٤٤١/٤) ودائرة المعارف الإسلامية جـ (٣/١-٤) ، وشذرات الذهب (٢٥٨/٤) ، ووفيات الأعيان (١٣٩/٣) .

(٣) لم تختلف كتب التراجم في تاريخ ولادته أو وفاته ، انظر على سبيل المثال : وفيات الأعيان (٣/ ١٣٩) ، وإنباه الرواة (١٧١/٢) ، والبلغة للفيروزابادي (ص ١٣٣) . وانظر في سنه عند الوفاة شذرات الذهب ٢٥٨/٤ ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (٧٩/٢) .

(٤) كما في روضات الجنات (٣٢/٥) ، ووفيات الأعيان (١٣٩/٣) ، وبغية الوعاة (٨٨/٢) وإنباه الرواة (١٧١/٢) ، و طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) .

(٥) هو الشيخ جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزابادي (ت٤٧٦ هـ) صاحب كتاب التنبيه في الفقه الشافعي . انظر مرآة الجنان (١٠٠/٣) ، وشذرات الذهب (٣٤٩/٣) .

(٦) انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٥٠٣/١) ، والأعلام (١٨١/٥) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٥/٣) .

وثانيهم : محمد بن أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري المتوفى سنة (٣٢٨ هـ) والمكنى بأبي بكر . وهو ابن (القاسم الأنباري) السابق ذكره ،وهو غلام ثعلب وصاحب المصنفات المشهورة أيضا [١] .

وثالثهم : صاحبنا ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) .ولعل الخلط بين العلماء الثلاثة وبخاصة بين أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري وبين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري [٢] أدى - في كثير من الأحيان - إلى الخلط أيضا بين مصنفاتهما كما سيتضح بعد قليل .

١ - عصره :

ولد الأنباري في العصر السلجوقي الذي استمر من خلال دول عاشت متداخلة في أعمارها ثلاثة قرون إلا ربع القرن ، حكم فيها السلاجقة الجانب الشرقي الشمالي من العالم الإسلامي [٣] . ولقد كان القرن السادس الهجري الذي عاش فيه الأنباري حافلًا بالأحداث والفتن ، و كثرت فيه القلاقل السياسية ، و الصراع على الحكم والسلطة ، والصراع بين المذاهب العقدية ، كما كان عصر ضعف الخلافة العباسية . فقد تسلم الخلافة في بغداد - في فترة حياة الأنباري - ستة من الخلفاء هم : المسترشد بالله ، والراشد بالله بن المسترشد ، والمقتفي لأمر الله ، والمستنجد بالله بن المقتفي ، والمستضيء بأمر الله ، والناصر لدين الله [٤] .

أما الحالة العلمية في العصر السلجوقي : فقد كانت في نشاط وازدهار ، صحيح أنه شاع في هذا العصر استخدام الصناعة اللفظية في الكتابة وإثقال التعبير بالمحسنات البديعية على المستويين الشعري والنثري ، إلا أنه واكب ذلك نهضة علمية في

(١) انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٣٤١/٤) ، وشذرات الذهب (٣١٥/٢) ، ومرآة الجنان (٢/ ٢٩٤) ، والنجوم الزاهرة (٢٦٩/٣) ، والبداية والنهاية (١٩٦/١١) .

(٢) أشار الدكتور محمد خير الحلواني إلى أن أبا بكر الأنباري هو الأولى بأن يسمى (ابن الأنباري) إذ هو ابن (القاسم الأنباري) الفقيه المعروف ، ورجح أن يسمى صاحبنا : الأنباري نسبة إلى الأنبار ، والتزم بذلك في كتابه . انظر الخلاف النحوي (ص ٧٦ - ٧٧) .

(٣) تاريخ الفكر العربي ، عمر فروخ (ص ٤٣٧) .

(٤) وكانت سنوات توليهم الخلافة كالتالي : المسترشد (٥١٢ - ٥٢٩ هـ) ، والراشد (٥٢٩ - ٥٣٠ هـ) ، والمقتفي (٥٣٠ - ٥٥٥ هـ) ، والمستنجد (٥٥٥ - ٥٦٦ هـ) ، والمستضيء (٥٦٦ - ٥٧٥ هـ) ، والناصر (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ) .

مختلف مراكز العالم الإسلامي آنذاك ؛ فقد شهدت بغداد نهضة علمية وفكرية واسعة ، شملت معظم العلوم السائدة في ذلك الوقت وخاصة في العلوم اللغوية « ونضج من هذه العلوم ما لم ينضج في الأعصر الماضية وتولدت علوم جديدة »[1] .

والدليل على هذا الازدهار العلمي : احتشاد هذا العصر برجال مشاهير من علماء اللغة والنحو والأدب ، أمثال : أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) ، وأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت ٥١٦ هـ) وأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي اللغوي (ت ٥٣٩ هـ) ، وأبي السعادات هبة الله بن الشجري (ت٥٤٢ هـ) ، وابن الخشاب النحوي (ت٥٦٧ هـ) ، والحسن بن صافي الملقب بملك النحاة (ت ٥٦٨ هـ) ، وسعيد بن المبارك بن علي بن الدهان اللغوي (ت٥٦٩ هـ) ، وابن الدباغ اللغوي (ت ٥٨٤ هـ) ، وأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) ... وغيرهم . هذا غير مشاهير العلماء في الفنون الأخرى أمثال : أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥ هـ) ، وأبي منصور سعيد بن محمد الرزاز (ت ٥٣٩ هـ) ، وابن العربي (ت ٥٤٣ هـ) ، والقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) والشهرستاني (ت٥٤٨ هـ) ، وأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢ هـ) ، وابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) ، وأبي طاهر السِلَفي (ت ٥٧٦ هـ) ، وابن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ) وأبي بكر محمد بن أبي عثمان موسى المعروف بالحازمي (ت ٥٨٤ هـ) ، والإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) ، وابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، وفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، وأبي السعادات المبارك بن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)[2] .

ومن أبرز المميزات العلمية لهذا العصر : انتشار المدارس التي لم تكن تعرف قبل ذلك ، « وأول من حفظ عنه أنه بنى مدرسة في الإسلام أهل نيسابور فبنيت بها المدرسة البيهقية »[3] ومن أبرز المدارس التي ظهرت في هذا القرن (المدارس النظامية) وكثرت المدارس وانتشرت حتى وجد في بغداد وحدها أكثر من ثلاثين مدرسة في عصر

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان (ص ٣٨) .

(٢) انظر مقدمة المحقق للداعي إلى الإسلام (ص ١٦ - ١٧) ، (ص ٢٤ - ٢٥) ، وانظر في ترجمة بعض هؤلاء العلماء : نزهة الألباء (ص ٢٦٣) ، (٢٧٠ - ٢٧٣) ، (ص ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣) ، (٢٩٩ - ٣٠٢) .

(٣) الخطط المقريزية لتقي الدين المقريزي (٢/٣٦٣) .

الأنباري ، كما وجدت في غيرها من البلدان الإسلامية [١] .

هذا العصر - كما يقول أحد الباحثين - « يعد الذروة في ازدهار العلوم والآداب والتفنن في تدريسها والتأليف فيها » [٢] .

ب - حياته وأخلاقه :

ولد أبو البركات بالأنبار ، ولكنه غادرها وهو صبي إلى بغداد طالبًا للعلم « وسكن بغداد من صباه إلى أن مات ، وتفقه على مذهب الشافعي ﷺ بالمدرسة النظامية » [٣] . إذ تبنت هذه المدرسة المذهب الشافعي وكانت تشترطه لطلابها وأساتذتها [٤] . وانتظم بها ، وظل يتلقى العلم على يد أساتذته حتى أصبح (معيدًا) [٥] . بالنظامية وبقي على ذلك حتى صار مدرسا لعلم العربية ، « وتصدَّر لإقراء النحو بها » [٦] .

ولقد كانت هذه الفترة أخصب فترات الأنباري ، إذ وضع فيها جلَّ أعماله ومؤلفاته ، « واشتهرت تصانيفه ، وظهرت مؤلفاته ، وتردّد الطلبة عليه وأخذوا عنه واستفادوا منه » [٧] ، « وكان نفسه مباركًا ما قرأ عليه أحد إلا وتميّز » [٨] ، « وتخرّج به جماعة » [٩] ، « وأقرأ الناس العلم على طريقة سديدة وسيرة جميلة من الورع والمجاهدة والتقلل والنسك » [١٠] ، « وكان بابه مفتوحًا لطلاب العلم ولا يرد أحدًا وكان قد تفرد بعلم العربية وشدَّت إليه الرحال » [١١] ، « ثم انقطع في آخر عمره في

---

(١) انظر مقدمة سيد حسين باغوان للداعي إلى الإسلام (ص ٢١ - ٢٢) .

(٢) مقدمة المحقق سعيد الأفغاني للإغراب (ص ٥) .

(٣) وفيات الأعيان (١٣٩/٣) ، والمدرسة النظامية هي التي أنشأها نظام الملك أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي ، وزير السلطان ألب أرسلان وابنه ملكشاه السلجوقي (ت ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م) ، وقد قضى عليه الباطنية الحشاشون ، وجاء في الخطط المقريزية « وشرع في بنائها سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، وفرغت في ذي القعدة سنة تسع وخمسين وأربعمائة » (٢/ ٣٦٣) .

(٤) ولقد أخبرتنا كتب التراجم أنه ألف في المذهب الشافعي مؤلفات (كهداية الذاهب في معرفة المذاهب) ، و (بداية الهداية) ، ولقد أثبت محقق (الداعي إلى الإسلام) أنه شافعي أشعري بخاصة ، فقد سار على طريقة الأشاعرة في معظم المسائل العقدية ، ولكنه على الرغم من ذلك يرى أن طريقة السلف هي الأولى بالقبول والاتباع انظر مقدمة المحقق لداعي الإسلام (ص ٣٤ ، ٣٦) .

(٥) انظر بغية الوعاة (٨٦/٢) ، وطبقات النحاة واللغويين (٧٩/٢) ، وإنباه الرواة (١٧١/٢) .

(٦) وفيات الأعيان (١٣٩/٣) .

(٧) إنباه الرواة (١٦٩/٢) .

(٨) وفيات الأعيان (١٣٩/٣) .

(٩) بغية الوعاة (٨٦/٢) .

(١٠) إنباه الرواة (١٦٩/٢) .

(١١) طبقات النحاة واللغويين (٧٨/٢) .

بيته مشتغلًا بالعلم والعبادة وترك الدنيا ومجالسة أهلها ولم يزل على سيرة حميدة زاهدًا عابدًا » [١] ، ولقد ترك لنا الأنباري مؤلفات كثيرة نافعة انتفع بها تلاميذه ، وقد امتازت هذه المؤلفات كما يمتاز أسلوبه بالوضوح وسلامة العبارة ودقة التصنيف والإيجاز والاختصار في معظمها .

اشتهر أبو البركات بالورع والزهد والصلاح ، وأجمعت كتب الأخبار على هذه الأخلاق ، فقد كان « إمامًا ثقة صدوقًا ، فقيهًا مناظرًا غزير العلم ورعًا زاهدًا عابدًا تقيًا عفيفًا ، لا يقبل من أحد شيئًا » [٢] ، « وكان زاهدًا عابدًا مخلصًا ناسكًا تاركًا للدنيا » [٣] وهو « الزاهد الورع » [٤] ، يكثر من الصوم ويفطر على أي شيء [٥] . كما تخبرنا المصادر أنه كان فقير الحال ، « فكان له من أبيه دار يسكنها ودار وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر ، يقتنع به ويشترى منه ورقًا » [٦] ورويت روايات كثيرة عن تقشفه وفقره ، فهو « خشن العيش والمأكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء » [٧] ، « وكان لا يوقد عليه ضوء وتحته حصير قصب وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسهما يوم الجمعة فكان لا يخرج إلا للجمعة ، ويلبس في بيته ثوبًا خلقًا » [٨] . ولكنه على الرغم من فقره عزيز النفس لا يقبل من أحد شيئًا « سير إليه المستضيء بخمسمائة دينار فردها ، فقالوا :اجعلها لولدك فقال : إن كنت خلقته فأنا أرزقه » [٩] . وهناك أخبار أيضًا تدل على ميله للمذهب الصوفي ومشاركته للمتصوفين في حلقاتهم فقد « كان يعقد مجلس الوعظ » [١٠] ، « وكان ممن قعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب » [١١] ، وقال تلميذه الموفق عبد اللطيف البغدادي :

---

(١) مرآة الجنان (٤٠٨/٣) .
(٢) بغية الوعاة (٨٦/٢) .
(٣) شذرات الذهب (٢٥٨/٤) .
(٤) روضات الجنات (٣٠/٥) .
(٥) انظر طبقات النحاة واللغويين (٧٨/٢) .
(٦) طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) .
(٧) بغية الوعاة (٧٦/٢) .
(٨) طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) .
(٩) انظر (السابق ، وطبقات النحاة واللغويين (٧٦/٢) ، وشذرات الذهب (٢٥٨/٤) .
(١٠) الوافي بالوفيات (٢٤٧/١٨) .
(١١) طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) ، والشيخ أبو النجيب هو عبد القاهر بن عبد الله بن محمد ابن عمويه ، الملقب بضياء الدين السهروردي (ت ٥٦٣ هـ) وكان إماما في الشافعية وعلما في الصوفية ، قدم الموصل وعقد بها مجلس الوعظ بالجامع العتيق . انظر شذرات الذهب مج ٢ جـ (٢٠٨/٤) ، ووفيات الأعيان (٢٠٤/٣) .

« لم أر في العباد المنقطعين أقرأ منه في طريقه ولا أصدق منه في أسلوبه جد محض لا يعتريه تصنع ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم »[١] ، « وله شعر حسن كثير »[٢] أوردت بعضه كتب التراجم[٣] .

ج - شيوخه وتلاميذه :

تتلمذ الأنباري بالمدرسة النظامية ، وتلقى العلم على يد صفوة العلماء والمشايخ وكان من أبرز هؤلاء الأساتذة ثلاثة : ابن الرزاز[٤] ، والجواليقي[٥] وابن الشجري[٦] .

فقد « تفقه على مذهب الشافعي على ابن الرزاز بالمدرسة النظامية »[٧] حتى برع « وحصّل طرفًا صالحًا من الخلاف »[٨] .

وأخذ اللغة والأدب عن أبي منصور الجواليقي ، وبرع في الأدب حتى صار شيخ العراق[٩] .

« ولازم الشريف أبا السعادات بن الشجري حتى برع ، وصار من المشار إليهم في النحو »[١٠] ، وقرأ عليه النحو واللغة ، « ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه »[١١] ،

(١) طبقات النحاة واللغويين (٧٦/٢) ، وانظر طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) .

(٣) انظر على سبيل المثال : بغية الوعاة (٨٨/٢) ، والوافي بالوفيات (٢٤٩/١٨ - ٢٥٠) ، وروضات الجنات (٣٢/٥) ، وإنباه الرواة (١٧١/٢) .

(٤) هو سعيد بن محمد بن عمر بن منصور بن الرزاز شيخ الشافعية ومدرس النظامية ، من كبار أئمة بغداد في الفقه والأصول والخلاف ، وتفقه على الغزالي وغيره (ت ٥٣٩ هـ) . انظر الوافي بالوفيات جـ (٢٥٥/١٥) ، وشذرات الذهب مج ٢ جـ (١٢٢/٤) .

(٥) هو « أبو منصور موهوب بن أحمد بن الخضر الجواليقي اللغوي ، فإنه كان من كبار أهل اللغة وكان ثقة صدوقًا وأخذ عن الشيخ أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي » (ت ٥٣٩ هـ) نزهة الألباء (ص ٢٩٣ ، ٢٩٥) .

(٦) هو « الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي ، الحسني النحوي المعروف بابن الشجري ، فإنه كان فريد عصره ووحيد دهره في علم النحو ، وكان تام المعرفة باللغة ، أخذ عن أبي المعمر يحيى ابن طباطبا العلوي ، وصنف في النحو تصانيف ، وأملى كتاب الأمالي » (ت ٥٤٢ هـ) . نزهة الألباء (٢٩٩ - ٣٠٠ ، ٣٠٢) وقد استفاد أبو البركات الأنباري بأمالي أستاذه استفادة كبيرة وبخاصة في كتابه الإنصاف .

(٧) إنباه الرواة (١٦٩/٢) .

(٨) بغية الوعاة (٨٦/٢) ، والمقصود بالخلاف في هذا الموضع ، هو الخلاف الفقهي .

(٩) انظر شذرات الذهب (٢٥٨/٤) . (١٠) الوافي بالوفيات (٢٤٧/١٨) .

(١١) إنباه الرواة (١٦٩/٢) .

أخذ عنه وانتفع بصحبته ، ثم تصدَّر لإقراء النحو بالنظامية مكان أستاذه ، وأخذ عنه العلماء [١] .

هؤلاء هم أبرز شيوخه ، غير أنه لم يحصر طلبه للعلم فيهم ، بل كان يطلبه عند مختلف العلماء ، فقد سمع كتاب سيبويه على شيخه : أبي محمد المقرئ بن بنت الشيخ الخياط [٢] .

قال الأنباري في نزهة الألباء : « وسمعت عليه كتاب سيبويه وشرحه لأبي سعيد السيرافي وكلاهما عن أبي الكرم بن الفاخر ، وكان قد تفرد برواية شرح كتاب سيبويه وبأسانيد عالية لم تكن لغيره » [٣] ، بل إن من غير مشايخه المباشرين من أثر فيه تأثيرًا عميقًا ظهر في مؤلفاته وإن لم يشر إليه هو نفسه ، نحو أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) إذ أثر كتابه (مشكل إعراب القرآن) تأثيرًا واضحًا في كتاب الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن) ، حتى إن هناك نقولاً مباشرة من كتابه في البيان .

وقيل : إنه سمع الحديث بالأنبار عن أبيه [٤] - أبي الوفاء محمد بن عبيد الله - ولكن لم تذكر المصادر أي شيء يدل على مكانة ذلك الوالد من الناحية الاجتماعية أو العلمية ، كما سمع بالأنبار من خليفة بن محفوظ المؤدب [٥] . وسمع الحديث ببغداد عن [٦] : أبي بكر محمد بن عبد الله بن حبيب العامري (ت ٥٣٠ هـ) وأبي البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد بن الحسن الأنماطي (ت ٥٣٨هـ) ومحمد بن محمد بن عطاف الموصلي (ت ٥٤٣ هـ) ، وأبي نصر أحمد بن نظام الملك الحسن ابن علي بن إسحاق الطوسي (ت٥٤٤ هـ) ، وأبي الفضل أحمد بن طاهر الميمني (ت ٥٤٩هـ) ، وأبي الفضل محمد بن ناصر الحافظ (ت ٥٥٠هـ) .

ولقد صرح أبو البركات الأنباري بسلسلة روايته للعربية عند ترجمته لشيخه -

---

(١) انظر معجم المؤلفين (١٨٣/٥) .

(٢) هو أبو محمد عبد الله المقرئ بن بنت الشيخ أبي منصور الخياط المقرئ (ت ٥٤١ هـ) انظر نزهة الألباء (ص ٢٩٨ - ٢٩٩) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر الوافي بالوفيات (٢٤٧/١٨) ، وبغية الوعاة (٨٦/٢) ، وهو أبو الفوارس خليفة بن محفوظ ابن محمد بن علي المؤدب اللغوي الأنباري ، ولد سنة (ص ٤٦٥) هـ بالظن . انظر الداعي إلى الإسلام (ص ٤٥) .

(٥) السابق نفسه .

(٦) انظر طبقات النحاة واللغويين (٧٦/٢ - ٧٧) ، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) .

الذي ينتمي إليه في النحو – ابن الشجري ، إذ يقول [١] : « وعنه أخذت العربية وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا ، وأخذه ابن طباطبا عن على بن عيسى الربعي وأخذه الربعي عن أبي على الفارسي ، وأخذه أبو على الفارسي عن أبي بكر بن السراج ، وأخذه ابن السراج عن أبي العباس المبرد ، وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمر الجرمي ، وأخذا عن أبي الحسن الأخفش وأخذه عن سيبويه وغيره وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد ، وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر ، وأخذه عيسى بن عمر عن ابن أبي إسحاق ، وأخذه ابن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن وأخذه ميمون الأقرن عن عنبسة الفيل وأخذه عنبسة الفيل عن أبي الأسود الدؤلي وأخذه أبو الأسود الدؤلي عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب ﷺ » [٢] .

أما عن تلاميذه ، فلم تذكر كتب التراجم تفاصيل وافية عنهم ولكن أخبرتنا هذه الكتب بأنه كان يتردد عليه الطلبة ، « واشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء » [٣] وقد « حدَّث الأنباري باليسير ، ولكنه روى الكثير من كتب الأدب ، ومن مصنفاته » [٤] .

ومن تلاميذه الذين رووا عنه [٥] : الحافظ أبو بكر محمد بن أبي عثمان موسى المعروف بالحازمي (ت ٥٨٤ هـ) ، وشهاب الدين محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي (ت ٦١٨ هـ) ، وموفق الدين عبد اللطيف البغدادي (ت٦٢٩ هـ) وهو الذي نقل إلينا بعض سيرة شيخه [٦] ، وأبو عبد الله محمد بن سعيد المعروف بابن الديثني أو الديثي (ت ٦٣٧ هـ) .

وقرأ عليه الأدب [٧] : وجيه الدين أبو بكر المبارك بن المبارك بن سعيد بن الدهان الضرير النحوي (ت ٦١٢ هـ) ، وأبو شجاع محمد بن أحمد بن على الواسطي الشاعر المعروف بابن دوّاس القِنا (ت ٦١٦ هـ) .

---

(١) نلاحظ من سلسلة شيوخه أنه بصري المذهب ، وربما ظهر ذلك أيضًا في كتاب الإنصاف حيث انتصف في معظم المسائل – إلا ما ندر – للبصريين ، كما نقل آراء الكوفيين عن طريق كتب البصريين .

(٢) نزهة الألباء (ص ٣٠٢) .

(٣) وفيات الأعيان (١٣٩/٣) .

(٤) روضات الجنات (٣١/٥) .

(٥) انظر طبقات النحاة واللغويين (٧٧/٢) ، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) ، ومقدمة أسرار العربية (ص ٨ – ٩) .

(٦) انظر روايته عن شيخه في طبقات النحاة واللغويين (٧٦/٢) .

(٧) طبقات النحاة واللغويين (٧٧/٢) .

وإلى جانب الشيوخ والتلاميذ احتك أبو البركات بعدد من الزملاء والأقران من هؤلاء : ابن الخشاب ، وأبو اليمن الكندي ، وأبو منصور العتابي... وغيرهم [١] . ومن أقرانه الذين سمع منهم : أبو المحاسن محمد بن عبد الملك الهمذاني ، وغيره [٢] .

ولقد أحصى كل من الدكتور : محيي الدين توفيق إبراهيم ، وحاتم صالح الضامن ، وفاضل صالح السامرائي ، وسيد حسين باغجوان وغيرهم ممن تناول الأنباري بالدراسة مشايخه وتلاميذه ووصلوا بشيوخه إلى سبعة عشر شيخًا وبتلاميذه إلى خمسة وعشرين تلميذًا [٣] .

د : ثقافته :

ولكي نتعرف على ثقافة أبي البركات ، ينبغي أن نطلع على ما كتب حول ثقافته والعلوم التي درسها ، كما يحسن أيضًا أن نتعرف على ثقافته من خلال كتبه ومصنفاته فنقف من خلالها على العلوم التي أولاها اهتمامه وجهده وما أبدع فيها من مصنفات .

أما عن ثقافته : فقد ألمّ أبو البركات الأنباري بمعظم الفنون العربية التي عرفت في القرن السادس الهجري ، وكان لهذا العصر الذي عاش فيه الأنباري أكبر الأثر في اتساع ثقافته وعظيم اطلاعه ، فقد كان لوجود المدارس في تلك الفترة أثر واضح في هذه الثقافة الواسعة ، فقد انتشرت المدارس النظامية ، و انتظم الأنباري بإحداها – وهي نظامية بغداد – وتعلم بها أطرافًا من العلوم الدينية والفقهية بالإضافة إلى العلوم العربية [٤] .

« وقد استُمِدَّتْ هذه الثقافة الواسعة – بالعلوم الدينية والعلوم العربية – من شيوخه الذين كان أغلبهم من كبار علماء عصره ، فقد درس المذهب الشافعي على أئمته وأخذ الحديث من كبار رواته ، وتعلم العربية على المبرزين فيها في ذلك العصر » [٥] وهكذا فمن أراد أن يتعرف على الموضوعات والعلوم التي أتقنها الأنباري وجدها عديدة ومتشعبة .

---

(١) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ، للدكتور جميل علوش (ص ٨٤) .

(٢) انظر طبقات النحاة واللغويين (٢/٨٠) .

(٣) انظر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ٢٢ – ٣١) ، مقدمة المحقق لنثور الفوائد (ص ٥ – ٩) ، وأبو البركات ابن الأنباري ، ودراساته النحوية (ص ٣٣ – ٥٠) ، ومقدمه المحقق للداعي إلى الإسلام (ص ٣٩ – ٥٥) .

(٤) انظر مقدمة البيان للأنباري (ص ١٠) .

(٥) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين – لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ص ١٨٥) .

ويبدو أن ثقافة أبي البركات دينية في الأساس ، فقد قيل إنه بدأ معيدا بالمدرسة النظامية لمادة الفقه الشافعي ، كما درس الحديث ويتضح ذلك من قائمة شيوخه وتلاميذه ، فقد أخذ الحديث من رواة عصره المبرزين وروى عنه بعض تلاميذه ولكنه على ما يبدو لم يجعل الحديث همه ، ولذلك « حدث باليسير » [١] واهتم الأنباري كذلك بدراسة الفقه وأصوله وألف في ذلك كتبا [٢] وتوسع في موضوع الخلاف بين المذاهب الفقهية وبخاصة بين الشافعي وأبي حنيفة [٣] ، مما كان له أكبر الأثر فيما بعد في دراساته النحوية حيث وضع كتاب الإنصاف محتذيًا فيه خطى علماء الفقه في أساليب العرض والمعالجة والترجيح [٤] كما وضع أسسًا لأساليب الخلاف والجدل النحوي [٥] على غرار الخلاف الفقهي بين المذاهب .

ولعل دراسة الأنباري للفقه وأصوله وتفقهه على مذهب الشافعي وتعمقه فيه إلى درجة أن يضع فيه بعض المصنفات ، كان له الأثر الأكبر في اتجاهه إلى التأليف في علم أصول النحو ، والإبداع فيه ؛ إذ إن الشافعية يتميزون بالبحث المبكر في علم أصول الفقه ، فالذي ينسب إليه التأليف في علم أصول الفقه هو الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) في رسالته المشهورة ، ولا شك أن درايته الواسعة بعلم أصول الفقه قد أكسبته القدرة على معالجة أصول النحو والابتكار فيه ، والإضافة إليه ؛ لأن بينهما من المناسبة ما لا يخفى . ولم يكن أبو البركات ملمًا بعلوم الفقه واللغة والنحو فقط ، بل كان أيضًا عالمًا من علماء العقيدة وعلم الكلام والأديان ، ولنتأمل مثلًا كتابه (الداعي إلى الإسلام) الذي يكشف عن وجه جديد من شخصية الأنباري النحوي وثقافته الواسعة « فهو بهذا الكتاب قد جمع زيادة على اللغة والأدب والنحو وعلوم القرآن والقراءات والحديث والفقه والأصول والخلاف والتاريخ والتربية والأخلاق ، علم الأديان والأدب الجدلي فهو في (الداعي) متكلم نظّار ، صاحب معرفة شاملة بالفلسفة اليونانية ومعرفة عميقة بعلم

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٤٨) .

(٢) من ذلك (هداية الذاهب في معرفة المذاهب) و (بداية الهداية) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٤٨) .

(٣) من ذلك كتابه (التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة) انظر إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص ١٨٥) .

(٤) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو للدكتور جميل علوش (ص ٧٥) .

(٥) انظر الإغراب في جدل الإعراب للأنباري .

الكلام ، مع أدب جم ومنطق في الجدل رفيع »[١] .

ثم ما لبث أن انصب اهتمام الشيخ مع هذه الثقافة الدينية الواسعة على العلوم العربية التي تشمل الأدب واللغة والنحو ، وأعطى لها عظيم جهده ووقته وعلمه ولكنه كان يميل بطبعه إلى علوم اللغة وخاصة علم النحو الذي اشتهر به حتى قيل : إن له « في النحو واللغة ما يزيد على الخمسين مصنفًا »[٢] ويرجع ذلك إلى اتصاله بشيخه أبي منصور الجواليقي ، وأبي السعادات بن الشجري ، فكان لملازمته ابن الشجري « الذي لم يكن ينتمي في النحو إلا إليه »[٣] أعظم الأثر في تحويل وجهته من العلوم الدينية إلى اللغوية والنحوية منها بخاصة والتي وضع فيها جل أعماله ومصنفاته .

ولقد ألف الأنباري في النحو بطريقة خاصة ، حيث أخذ المادة القديمة وبناها بناء جديدًا حيث جمع مسائل الخلاف المبعثرة في كتب البصريين والكوفيين ووضعها في مؤلف واحد ، ولكن لم يقتصر جهده على عرض المادة القديمة ، بل كان من البارعين المبتكرين في طريقة تناول تلك العلوم محاولًا تقديم إضافات لها قيمة لما قدم السلف . فقد أضاف علمين جديدين إلى علوم الأدب ، كما يقول هو نفسه في نزهة الألباء :

« علوم الأدب ثمانية : النحو ، واللغة ، والتصريف والعروض ، والقوافي ، وصنعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم ، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين ، وضعناهما وهما : علم الجدل ، وعلم أصول النحو »[٤] . وأياما كان أثره في هذه العلوم وأسبقيته فيها - وهذا مما سنناقشه في مكانه من البحث - فإن هذا النص يدل على براعته وابتكاره في تناوله لعلوم السابقين . كما يشير ذلك أيضًا إلى ثقافته الواسعة المتنوعة ، فقد « كان إمامًا في كل فن »[٥] . يقول صاحب (روضات الجنات) وهو يفرق بينه وبين أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري : إن أبا بكر الأنباري « كان منحصر البراعة في فنون اللغة العربية بخلاف هذا ، فإنه الإمام البارع السيد المبرز في فنون شتى »[٦] .

فإذا انتقلنا إلى محاولة التعرف على ثقافة أبي البركات من خلال تصانيفه علمنا

(١) مقدمة تحقيق سيد حسين باغجوان للداعي إلى الإسلام (ص ٩٩) .
(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) .
(٣) إنباه الرواة (١٧٠/٢) .
(٤) نزهة الألباء (ص ٧٦) .
(٥) طبقات النحاة واللغويين (ص ٧٨) .
(٦) روضات الجنات (٣٠/٥) .

– من اللحظة الأولى – أن الرجل قد ألمّ بمعظم الفنون العربية التي عرفت في عصره، وألف فيها . فقد ألف في علوم كثيرة منها : الفقه وأصوله ، وعلم الكلام والعقيدة ، والتصوف ، والأدب ، واللغة والنحو والصرف ، والعروض والقوافي والبلاغة ، والتاريخ والسير ... وغيرها من العلوم . ولكن تجدر الإشارة إلى أن كتب التراجم والأخبار قد خلطت بين علوم كالأدب واللغة والنحو ، وأطلقت عليها جميعًا (علم العربية) ، دون تفرقة دقيقة بينها وكأنها شيء واحد ، كما كانت تطلق مصطلح (الأصول) وتقصد به أصول الدين لا أصول الفقه أو النحو ، وهذا مما يصعب معرفة المجالات التي ألف فيها الأنباري . ولهذا سأكتفي بذكر العلوم التي تنتمي إليها مؤلفاته المطبوعة والمخطوطة ، التي عرفت موضوعاتها ، وكذلك الكتب المفقودة التي ذكرت كتب الأخبار شيئا عن العلوم التي تنتمي إليها . ويمكن تقسيم العلوم التي ألف فيها الأنباري إلى المجالات الرئيسية التالية :

١ - مؤلفات دينية :

وتشمل عددًا من العلوم الدينية التي ألف فيها أبو البركات وهي :

– **مؤلفات في الفقه** [1] : مثل هداية الذاهب في معرفة المذاهب ، وبداية الهداية .

– **مؤلفات في علم الكلام** [2] : وهو ما أطلقت عليه كتب الأخبار (الأصول) أي (أصول الدين) ، ومنها : الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام ، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، ومنثور العقود في تجريد الحدود ، واللباب .

– **مؤلفات في الخلاف** [3] : أي الخلاف الفقهي بين المذاهب ، ومنها :

التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة ، والجمل في علم الجدل والاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار ، وعدة السؤال في عمدة السؤال .

– **مؤلفات في التصوف والزهد** [4] : مثل كتاب أصول الفصول في التصوف .

---

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) ، وطبقات النحاة واللغويين (٧٧/٢) ، وإشارة التعيين (ص ١٨٥) ، وذكروا أنهما من تصانيفه في المذهب الشافعي .

(٢) ذكرت أنها في (الأصول) أي أصول الدين كل من طبقات الشافعية (٢٤٨/٤) ، وطبقات النحاة واللغويين (٧٧/٢) ، وإشارة التعيين (ص ١٨٥) ، والبلغة للفيروزابادي (ص ١٣٣) ، وكشف الظنون (ص ٧٢٨) .

(٣) انظر إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص ١٨٥) .

(٤) ذكره المصدر السابق ، وانظر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ٣٥) .

٢ - مؤلفات في علوم العربية عامة :

ويشمل هذا القسم مجموعة كبيرة من العلوم منها :

- **مؤلفات في اللغة** [١] : وهي كتب كثيرة ، منها : كتاب الأسمى في شرح الأسما ، وحلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود ، وزينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، وقبسة الأديب في أسماء الذيب ، والفائق في أسماء المائق ، وعمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء .

- **مؤلفات في الأدب** [٢] ، منها : تفسير غريب المقامات الحريرية وشرح ديوان المتنبي ، وشرح الحماسة ، والمرتجل في شرح السبع الطوال ، والإشارة في شرح المقصورة ، وشرح بانت سعاد .

- **مؤلفات في النحو** [٣] : وقد تعرض الأنباري لمختلف موضوعات النحو ومبادئه [٤] ، فألف في :

أ - أصول النحو : ككتاب لمع الأدلة في أصول النحو ، والفصول في معرفة الأصول [٥] .

ب - جدل الإعراب : ككتاب الإغراب في جدل الإعراب .

ج - الخلاف النحوي : ككتاب الإنصاف في مسائل الخلاف .

د - العلة والتعليل : ككتاب أسرار العربية وجزء من لمع الأدلة .

هـ - إعراب القرآن : ككتاب البيان في غريب إعراب القرآن .

و - كتب في أبواب النحو والقواعد النحوية عامة : منها عقود الإعراب وحواشي الإيضاح ، ومنثور الفوائد ، ومفتاح المذاكرة ، وكتاب كلا وكلتا ، وكتاب لو وكتاب ما ، وكتاب كيف ، وكتاب الألف واللام ، وكتاب حلية العربية ، وشفاء السائل إلى بيان رتبة الفاعل ، والمعتبر في الفرق بين الوصف والخبر ، ورتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية ، وميزان العربية [٦] .

- مؤلفات في الصرف : منها على سبيل المثال ، كتاب الوجيز في علم التصريف .

(١ - ٣) إشارة التعيين (ص ١٨٥) .

(٤) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٤١) .

(٥) قال عنه صاحب كشف الظنون « ذكر فيها أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه » (ص ١٢٧١) .

(٦) ذكر أنه في النحو ، كل من صاحب : شذرات الذهب (٢٥٨/٤) ، ووفيات الأعيان (١٣٩/٣) ، ومرآة الجنان (٤٠٨/٣) ، وهدية العارفين (٥٢٠/١) ، ويسمى (الميزان) .

– **مؤلفات في العروض** : منها : المقبوض في علم العروض ، وبسط المقبوض في علم العروض .

– **مؤلفات في القوافي** : منها : على سبيل التمثيل لا الحصر : الموجز في القوافي .

– **مؤلفات في البلاغة والبديع** : منها : اللمعة في صنعة الشعر .

٣ - مؤلفات في التاريخ والسير :

منها على سبيل المثال [١] : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، والجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة ، وتاريخ الأنبار .

٤ - مؤلفات في الوعظ :

ومنها [٢] : نكت المجالس في الوعظ ، ونقد الوقت ، وبغية الوارد ، والتفريد في كلمة التوحيد .

٥ - مؤلفات في علم الرؤيا :

منها [٣] : كتاب نسمة العبير في علم التعبير . ويتضح من الاطلاع على ثبت هذه الكتب والعلوم التي تنتمي إليها أن أبا البركات الأنباري كان موسعي الثقافة ، ألم بمعظم العلوم الدينية والعربية المعروفة في عصره ، ولم تكن درايته بهذه العلوم دراية سطحية بل أتقنها وتبحر فيها حتى وصل إلى درجة من الإتقان أهلته إلى أن يصنف فيها مصنفاته .

هـ - آثار أبي البركات الأنباري :

وتشمل هذه الآثار تلك المؤلفات التي تناولتها يد الرعاية والتحقيق وتمت طباعتها ، أو التي ما زالت مخطوطة في خزائن المكتبات ، أو المفقودة التي أرشدتنا إليها كتب الأخبار ولا يعرف عنها إلا أسماؤها . وأضفت قسمًا أخيرًا جعلته في ذكر بعض المصنفات التي توهم أنها لأبي البركات فنسبت إليه خطأ . وسأحاول في الصفحات التالية ذكر الطبعات المختلفة للكتب المطبوعة كلما أمكن ، كما أبين مكان المخطوطات مستعينًا بالدراسات السابقة التي ذكرت مكانها وأسماء الكتب المفقودة التي أشارت إليها كتب الأخبار وكذلك التي ذكرها الأنباري في بعض مصنفاته ونسبها إلى نفسه ، مع إقرار ما اختاره هو نفسه من تسمية لها .

(١ - ٣) انظر إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص ١٨٥) .

أولا : الآثار المطبوعة :

١ – أسرار العربية :

نشر بتحقيق سيبولد في ليدن عام ١٨٨٦م [1] ، ثم طبع بتحقيق محمد بهجة البيطار بدمشق ١٩٥٧ م .

٢ – الإغراب في جدل الإعراب :

طبع بتحقيق سعيد الأفغاني بمطبعة الجامعة السورية بدمشق سنة ١٩٥٧م مع كتاب (لمع الأدلة) ، ثم طبع بدار الفكر بيروت ١٩٧١ م .

٣ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :

طبعت خمس مسائل في فينا سنة ١٨٧٨م ، وطبع قسم آخر بالروسية سنة ١٨٧٣ م ، وطبع قسم ثالث في بطرسبرج سنة ١٨٧٨ م ثم طبع بالشروح والتعليقات وبشكل تام باللغة الألمانية بتحقيق (فايل) في ليدن سنة ١٩١٣م [2] ثم طبع بالقاهرة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد سنة ١٩٥٣م ، وطبع عدة طبعات ، منها طبعة مطبعة السعادة ط٤ سنة ١٩٦١م كما أعيد طبعه في بيروت بدار الفكر (بدون تاريخ) .

٤ – البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث :

طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب بالقاهرة – مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية سنة ١٩٧٠م .

٥ – البيان في غريب إعراب القرآن :

طبع بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه بالقاهرة سنة ١٩٧٠م ، وهناك طبعات جديدة نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م .

٦ – حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود :

طبع بتحقيق الدكتور عطية عامر ، بالمطبعة الكاثوليكية ، بيروت سنة ١٩٦٦م .

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (١٧١/٥) ، ومقدمة الدكتور حاتم صالح الضامن لمنثور الفوائد (ص ١٠) .

(٢) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٣٠) ، وتاريخ الأدب العربي – كارل بروكلمان (١٧١/٥) .

٧ – الداعي إلى الإسلام [١] (في أصول علم الكلام) [٢] :

طبع بتحقيق سيد حسين باغجوان بدار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٩٨٨ م وأصل الكتاب رسالة ماجستير في العقيدة من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى .

٨ – زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء :

طبع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب بمطابع دار القلم ببيروت سنة ١٩٧١م .

٩ – شرح بانت سعاد :

نشرة الدكتور رشيد العبيدي في مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد – عدد (١٨) سنة ١٩٧٤ م ، ثم طبع بتحقيق الدكتور محمود حسن زيني في مكتبة تهامة بالسعودية سنة ١٩٨٠م بعنوان « شرح قصيدة البردة (بانت سعاد) » .

١٠ – عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء :

نشره الدكتور رمضان عبد التواب بمجلة دراسات عربية وإسلامية وهو عدد خاص « مهداة إلى أديب العربية محمود محمد شاكر » ، طبع بالقاهرة سنة ١٩٨٢م .

١١ – فرائد الفوائد :

نشره الدكتور حاتم صالح الضامن بمجلة البلاغ العدد العاشر ببغداد سنة ١٩٧٩م .

---

(١) أشار كل من تناول الأنباري بالدراسة – على كثرتهم – إلى هذا الكتاب على أنه من الكتب المفقودة ، ولم يذكر أي منهم أنه من المخطوطات ، رغم أن له نسختين مخطوطتين : الأولى : موجود بمكتبة (شستربتي) في إيرلندا الشمالية رقم ٣٨٢٢ ، وعنها ميكروفلم بمركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة رقم ١٣٧ عقيدة . والثانية : موجودة بمكتبة (ولي الدين أفندي) بإستانبول رقم ٢١٠٦ كلام ، ومعها (شرح المسايرة لابن الهمام الحنفي) صاحب فتح القدير ، والشرح للكمال بن أبي شريف .

(٢) لا أدرى لماذا بتر المحقق عنوان الكتاب إلى (الداعي إلى الإسلام) ولم يكمل العنوان على الرغم من أنه ذكر في تحقيقه للكتاب أن العنوان المكتوب على غلاف النسختين المخطوطتين والتي إحداهما منقولة عن نسخة عليها خط المؤلف نفسه هو (الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام) ، فقد اعترف المحقق قائلا « بالبحث في الكتاب ذاته وجدت ابن الأنباري قد سمى كتابه في المقدمة (الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام) انظر مقدمة المحقق للكتاب (ص ٩٤) . يضاف إلى ذلك أن معظم كتب التراجم ذكرت الكتاب تحت اسم (الداعي إلى الإسلام في علم الكلام) وذكره الفيروزابادي في البلغة (٣٢ب) باسم (الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام) .

١٢ – لمع الأدلة في أصول النحو :

طبع بتحقيق سعيد الأفغاني مع كتاب (الإغراب) بدمشق سنة ١٩٥٧م وأعيد طبعه في دار الفكر بيروت سنة ١٩٧١م ، ثم صدرت طبعة أخرى بتحقيق الدكتور عطية عامر عن المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٦٣م [١] .

١٣ – اللمعة في صنعة الشعر [٢] :

نشره عبد الهادي هاشم في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٥٥م مجلد (٣٠) صفحة ٥٩ – ٦٠٧ معتمدا على مخطوطة (سليم أغا) باستانبول ولما اطلع على مخطوطة مكتبة أحمد الثالث استدرك ذلك في صفحة ٦٩٥ من العدد نفسه ، وهو مثال للتسرع في التحقيق .

١٤ – منثور الفوائد :

طبع بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت ط١ سنة ١٩٨٣م .

١٥ – الموجز في القوافي : نشره عبد هاشم في مجلة المجمع العربي بدمشق سنة ١٩٥٦ مج (٣١/٤٨ – ٥٨) .

١٦ – نزهة الألباء في طبقات الأدباء [٣] :

طبع في القاهرة على الحجر سنة ١٨٧٦ م ، ثم طبع في باريس بتحقيق الدكتور عطية عامر سنة ١٩٥٦ م ، وطبع طبعة ثانية في المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٦٣ م [٤] ، ثم طبع بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي في مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩ م ، وأعيد طبعه عدة مرات ، منها طبعة مكتبة الأندلس ببغداد ، ثم طبع بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم في القاهرة سنة ١٩٦٧م .

---

(١) انظر مقدمة المحقق لمنثور الفوائد (ص ١١) ، وهامش المترجم الدكتور رمضان عبد التواب لتاريخ الأدب العربي (٥/١٧٢) .

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن عنوان هذه الرسالة لا يتفق مع موضوعها ، فهي لا تعرض لموضوعات الشعر والعروض بل تتناول ستة وأربعين نوعا من الأنواع البديعية التي يهتم بها البلاغيون ، فهي في علم البديع لا الشعر . انظر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ١٠٩) ، ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٢١) .

(٣) وقد ذكره ابن قاضي شهبة تحت اسم (أخبار النحاة) ، انظر طبقات النحاة واللغويين (٢ / ٧٧) ، وهو نفسه (نزهة الألباء) .

(٤) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٢٣) .

ثانيا : الآثار المخطوطة :

ونعني بها المصنفات التي وجدت في فهارس المخطوطات ، ولمّا تمتد إليها يد التحقيق ، وهي :

١ - بداية الهداية [١] :

« منه نسخة خطية في مكتبة أسعد أفندي بإستانبول ، تحت رقم ٥٥١ في ٦٢ ورقة ، ونسخة أخرى بمكتبة حسن حسني باشا بإستانبول تحت رقم (٧١٥/١) » [٢] .

٢ - الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة [٣] :

وهو مخطوط بدار الكتب بالقاهرة (١٥٦/٥) [٤] .

---

(١) ذكره الصفدي والقفطي والسبكي وابن قاضي شهبة بهذا الاسم (بداية الهداية) ، وذكره حاجي خليفة والفيروزابادي باسم (بداية الهداية في الفروع) . انظر الوافي بالوفيات (٢٤٨/١٨) ، وإنباه الرواة (١٧٠/٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) ، طبقات النحاة واللغويين (٧٧/٢٠) مخطوط ، كشف الظنون (ص ٢٢٨) ، البلغة (ص ١٣٣) .

(٢) انظر مقدمة المحقق - سيد حسين باغجوان - لكتاب الداعي إلى الإسلام (ص ٦١) ، ومن الجدير بالذكر أن السيد باغجوان هو الوحيد الذي انفرد دون غيره بذكر مخطوطة لهذا الكتاب .

(٣) هناك كتاب محقق بالفعل بهذا العنوان من جزئين ، قام بتحقيقه د . محمد التونجي وهو لمحمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني الشهير (بالبُرّي) ، عن مخطوطة من مخطوطات السيد محمد السيد علي السنوسي بمكتبة (قار يونس) بليبيا تحت رقم ٣٥٠ ،وهو من منشورات دار الرفاعي - الرياض سنة ١٩٨٣م ، وهو غير الجوهرة الذي ذكره الأنباري في (الداعي إلى الإسلام) ولقد نسبت مخطوطتان لكتاب الجوهرة خطأً إلى الأنباري : الأولى : نسخة مخطوطة (بدار الكتب برقم ٣٧٥ مجاميع) وهي منسوبة للأنباري ، وأثبت الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم فساد نسبها إلى الأنباري بالأدلة القاطعة ، انظر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ٧٧) . الثانية : نسخة مخطوطة (بمكتبة حميدية بإستانبول تحت رقم ٩٨١) وهي منسوبة إلى الأنباري وقد أثبت سيد حسن باغجوان أنها ليست للأنباري مستدلاً بأدلة قاطعة ، ومبينا أنها مخطوطة لكتاب (البُرّي) المحقق ، وأن المخطوطة الأولى جزء ناقص من الثانية . انظر الداعي إلى الإسلام (ص ٧٠ - ٧١) . ولقد نسبه الأنباري لنفسه في (الداعي إلى الإسلام) (ص ٤٦٦) ، وذكرته كتب التراجم : انظر بغية الوعاة جـ (٨٧/٢) ، وكشف الظنون (ص ٦٢١) ، والوافي بالوفيات (ص ٢٤٩) .

(٤) ذكر هذه النسخة المخطوطة كارل بروكلمان ، ود . رمضان عبد التواب ، و د . جميل علوش (انظر تاريخ الأدب العربي (١٧٢/٥) ، والبلغة للأنباري (ص ٢٤) ، وابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١١٩) .

٣ – الكلام على عصي ومغزو :

منه مخطوطة بمكتبة كوبريللي بإستانبول رقم ٤/١٣٩٣ ، وهي تقع في مجموع يضم ست مخطوطات أخرى منها مسائل في النحو عن ابن الخشاب والأنباري والجواليقي [١] . عن هذه المخطوطة نسخة مصورة على ميكروفيلم في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية رقم ١١٥ لغة انظر فهرس المخطوطات المصورة (ص٣٥٣) [٢] .

٤ – المرتجل في شرح السبع الطوال [٣] :

منه نسخة في مكتبة الحرم المكي الشريف تحت رقم ٨١ أدب » [٤] .

ومنه نسخة أخرى في مكتبة أسعد أفندي بإستانبول برقم ٢٨١٥ في سجل مكتبة أسعد أفندي صفحة ١٦٣ [٥] .

٥ – هداية الذاهب في معرفة المذاهب [٦] :

ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة عاطف أفندي بإستانبول [٧] .

٦ – الوجيز في علم التصريف [٨] :

مخطوط في مجموع يضم تسع رسائل للأنباري بمكتبة أحمد الثالث بإستانبول

---

(١) انظر فهرس مكتبة كوبريللي بمجلة معهد المخطوطات العربية مج ٢٩ جـ (١٢٢/١) سنة ١٩٨٥ م .

(٢) ذكر هذه المخطوطة د . رمضان عبد التواب وسيد حسين باعجوان وكارل بروكلمان . انظر مقدمة تحقيق البلغة للأنباري (ص ٣٠) ، ومقدمة تحقيق الداعي إلى الإسلام ، وتاريخ الأدب العربي (١٧٢/٥) .

(٣) ذكره الأنباري نفسه بهذا الاسم ، كما ورد باسم (الجمل في شرح الطول) ، انظر أسرار العربية (ص ٣٠٣ – ٣٠٤) وذكر باسم (شرح السبع الطوال) في بغية الوعاة (٨٧/٢) ، روضات الجنات (٣١/٥) ، هدية العارفين (٥٢٠/١) .

(٤) ذكر هذه النسخة المخطوطة د . حاتم صالح الضامن في مقدمة تحقيقه لمنثور الفوائد (ص ١١) .

(٥) ذكر هذه النسخة المخطوطة سيد حسين باعجوان في مقدمة تحقيقه للداعي إلى الإسلام (ص ٦٢) .

(٦) ذكر ابن قاضي شهبة والسبكي أنه من تصانيفه في المذهب الشافعي . انظر طبقات النحاة واللغويين (٧٧/٢) ، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) ، وذكره البغدادي باسم (هداية الواهب في معرفة المذاهب) . انظر هدية العارفين (ص ٥٢٠) .

(٧) ذكر النسخة المخطوطة الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، و د . جميل علوش ، وسيد حسين باعجوان (انظر مقدمة نزهة الألباء (ص ١٠) ، وابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٢٠) ومقدمة الداعي إلى الإسلام (ص ٦٣) .

(٨) ذكره الأنباري نفسه بهذا الاسم في البيان (٨٩/٢) .

رقم ٢٧٢٩ ، عنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٢٦ صرف ، فهرس المخطوطات المصورة صفحة ٤٠٣ [١] .

ثالثًا : الآثار المفقودة :

ونعني بها تلك المصنفات التي أوردت كتب الأخبار والطبقات أسماؤها ولكنها غير موجودة في فهارس المخطوطات ، ولا يعرف المحققون شيئًا عنها [٢] .

ولقد اكتفيت في هذا العرض بالإشارة إلى المصنفات التي تفرد بذكرها كتاب من كتب الأخبار ، أو تلك التي اختلفت المراجع حول عنوانها ، مع ترجيح العنوان الذي اختاره الأنباري نفسه وذكره في أحد كتبه ، وهذا ثبت بها حسب الترتيب الهجائي :

١ - الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار .

٢ - الأسئلة في علم العربية [٣] .

٣ - الأسمى في شرح الأسما [٤] .

٤ - الإشارة في شرح المقصورة [٥] .

٥ - اشتقاق الفعل من المصدر [٦] .

---

(١) ذكرت هذه النسخة المخطوطة في تاريخ الأدب العربي هامش (١٧٣/٥) ، مقدمة البلغة للأنباري (ص ٣٦) ، منثور الفوائد (ص ١١) ، وابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٢٠) ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ١١٦ - ١١٧) ، والداعي إلى الإسلام (ص ٦٣) .

(٢) انظر كتب التراجم التي ذكرت أسماء مصنفات الأنباري ، وهي : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص ١٨٥) ، وبغية الوعاة (٢ / ٨٧) ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص ١٣٣) ، و تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (١٧٠/٥ - ١٧٣) ، وروضات الجنات (٣٠/٥ - ٣٢) ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢٥٨/٤) ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٤٨/٤) ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (٧٦/٢ - ٨٠) ، ومرآة الجنان (٤٠٨/٣) ومعجم المؤلفين (١٨٣/٥) ، وهدية العارفين (٥١٩/١ - ٥٢٠) ، والوافي بالوفيات (٢٤٨/١٨ ، ٢٤٩) ونقل عنه القفطي في إنباه الرواة (١٦٩/٢ - ١٧١) ، ووفيات الأعيان (١٣٩/٣) .

(٣) ذكره ابن قاضي شهبة ، وكانت كتابته (الأسئولة) وهو وهم ، انظر طبقات النحاة واللغويين (٧٧/٢) .

(٤) ذكره الأنباري بهذا الاسم ، كما سماه أيضا (الإسماء في شرح الأسماء) انظر : أسرار العربية (ص ٤٩) وورد في بعض كتب التراجم تحت عنوان (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) .

(٥) ذكره الأنباري بهذا الاسم ، انظر : البيان (٨٩/٢) ، وورد في بعض كتب التراجم باسم (شرح مقصورة ابن دريد) انظر على سبيل المثال : البلغة (ص ١٣٣) .

(٦) أشار إليه الأنباري في الإنصاف (٢٤٥/١) ، حيث قال في مسألة أصل اشتقاق الفعل أو المصدر : =

٦ - أصول الفصول في التصرف .
٧ - الأضداد .
٨ - الألفاظ الجارية على لسان الجارية .
٩ - الأنوار في العربية .
١٠ - بسط المقبوض في علم العروض [1] .
١١ - بغية الوارد [2] .
١٢ - البلغة في أساليب اللغة .
١٣ - البلغة في نقد الشعر .
١٤ - البيان في جمع أفعل أخف الأوزان [3] .
١٥ - تاريخ الأنبار .
١٦ - تصرفات لو [4] .
١٧ - التفريد في كلمة التوحيد .
١٨ - تفسير غريب المقامات الحريرية [5] .
١٩ - التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة [6] .
٢٠ - جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ

= «وقد أفردنا في هذه المسألة جزءًا استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام » .
(١) ذكره الأنباري بهذا الاسم ، انظر الداعي إلى الإسلام (ص ٣٥٦) ، وهو شرح لكتاب (المقبوض في علم العروض) الذي سيأتي ذكره ، وقد ورد في بعض كتب التراجم باسم (شرح المقبوض في علم العروض) .
(٢) ويسمى (نخبة الوارد) عند القفطي ، و (ويمنة الوارد) عند ابن قاضي شهبة ، انظر : إنباه الرواة (١٦٩/٢) ، وطبقات النحاة واللغويين (٧٨/٢) .
(٣) ذكره البغدادي والفيروزابادي باسم (التبيان في جمع أفعل أخف الأوزان) انظر : هدية العارفين (٥١٩/١) ، البلغة (ص ١٣٣) .
(٤) ويسمى (كتاب لو) انظر البلغة (ص ١٣٣) ، وقد ذكر الأنباري أنه ألف في (لو) كتابًا . انظر البيان (١١٦/١) .
(٥) وسماه البغدادي (شرح المقامات للحريري) انظر هدية العارفين (٥٢٠/١) .
(٦) ذكره الأنباري نفسه بهذا الاسم في كتابه (البيان جـ ١ / ص ١٥٥) ، وقد ورد في كتب التراجم باسم (التنقيح في مسلك الترجيح) .

لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ﴾ [١] .

٢١ - الجمل في علم الجدل [٢] .

٢٢ - الحض على تعليم العربية .

٢٣ - حلية الطراز في حل الألغاز .

٢٤ - حلية العربية .

٢٥ - حواشي الإيضاح [٣] .

٢٦ - ديوان اللغة .

٢٧ - رتبة الإنسانية في المسائل الخرسانية .

٢٨ - الزهرة في اللغة .

٢٩ - سمط الأدلة في النحو .

٣٠ - شرح الحماسة .

٣١ - شرح دواوين الشعراء [٤] .

٣٢ - شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل [٥] .

٣٣ - عدة السؤال في عمدة السؤال [٦] .

٣٤ - عقود الإعراب .

٣٥ - الفائق في أسماء المائق [٧] .

٣٦ - الفصول في معرفة الأصول [٨] .

---

(١) ذكر الأنباري نفسه أنه ألف في قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ﴾ كتابا ، انظر : البيان (١/١٤٥) .

(٢) ذكره البغدادي باسم (جمل في الجدل) انظر هدية العارفين (١/٥١٩) ، والبلغة (١٣٢) .

(٣) ويسمى (شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو) في هدية العارفين (١/٥١٩) ، والبلغة (١٣٢) .

(٤) ذكره الفيروزابادي في البلغة (ص ١٣٣) .

(٥) ذكره الفيروزابادي بهذا الاسم في البيان (٢/٤٠١) ، وتحت اسم (شفاء السائل عن رتبة الفاعل) في البيان (٢/٢٤٧) .

(٦) ذكره الأنباري نفسه بهذا الاسم في البيان (١/٢٤٥) ، وذكره الفيروزاباي في البلغة (ص ١٣٣) باسم (نجدة السؤال في علم عمدة السؤال) وذكرته بعض كتب التراجم تحت اسم (نجدة السؤال في عمدة السؤال) .

(٧) حرّفه البغدادي إلى (الفائق في أسماء الحدائق) انظر هدية العارفين (١/٥٢٠) .

(٨) ذكره البغدادي في هدية العارفين (١/٥٢٠) ، وقال عنه حاجي خليفة : إنه في النحو ؛ ذكر فيها =

٣٧ – فعلت وأفعلت .

٣٨ – قبسة الأديب في أسماء الذيب [١] .

٣٩ – قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب [٢] .

٤٠ – كتاب الألف واللام [٣] .

٤١ – كتاب حيص بيص .

٤٢ – كتاب في (يعفون) [٤] .

٤٣ – كتاب كلا وكلتا [٥] .

٤٤ – كتاب كيف [٦] .

٤٥ – كتاب ما [٧] .

٤٦ – لباب الآداب [٨] .

٤٧ – اللباب [٩] .

٤٨ – اللباب المختصر [١٠] .

٤٩ – المرتجل في إبطال تعريف الجمل .

٥٠ – مسألة دخول الشرط على الشرط .

= لأوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه » كشف الظنون (ص ١٢٧١) .

(١) ويسمى (قبة الأديب في أسماء الذيب) انظر هدية العارفين (١/٥٢٠) ، وقد ذكر الأنباري أنه أفرد في أسماء الذئب كتابا ، انظر البيان (٣١٣/٢) .

(٢) ويسمى (قبة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب) انظر هدية العارفين (٥٢٠/١) .

(٣) ذكره الأنباري في أسرار العربية (ص ٣٤٥ ، ٤٠١) ، وفي البيان (١٩٠/١) .

(٤) ذكره الأنباري في : البيان (١٦٣/١) .

(٥) ذكر الأنباري أنه ألف في (كلا وكلتا) جزءا استقصى فيه القول عليهما ، انظر الإنصاف (٤٥٠/٢) .

(٦) ذكره الأنباري نفسه في البيان (البيان ١ / ٦٨) . (٧) نسبه الأنباري لنفسه انظر : البيان (٥٧/١) .

(٨) ولعله (لباب الأدب) الذي ذكرته بعض كتب التراجم .

(٩) ذكره السبكي وابن قاضي شهبة ، وقالا إنه من تصانيفه في الأصول ، انظر طبقات الشافعية الكبرى (٢٤٨/٤) وطبقات النحاة واللغويين (٧٧/٢) .

(١٠) ومما يؤكد وجود (اللباب) و (اللباب المختصر) أن السيوطي نسب إلى الأنباري الكتابين (اللباب) و (المختصر) كما أن ابن قاضي شهبة ذكر للأنباري كتاب (اللباب) على أنه من تصانيفه في الأصول ثم نسب إليه أيضًا (لباب المختصر) ، مما يؤكد أنهما كتابان منفصلان .

٥١ – المسائل البخارية [١] .

٥٢ – مسائل سأل عنها بعض أولاد المسترشد بالله تعالى [٢] .

٥٣ – المسائل السنجارية [٣] .

٥٤ – المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر .

٥٥ – مغاني المعاني [٤] .

٥٦ – مفتاح المذاكرة .

٥٧ – المقبوض في علم العروض [٥] .

٥٨ – مفترح المسائل في (ويلُ أُمِّهِ) .

٥٩ – منثور العقود في تجريد الحدود .

٦٠ – ميزان العربية [٦] .

٦١ – نسمة العبير في التعبير [٧] .

٦٢ – نقد الوقت .

٦٣ – نكت المجالس في الوعظ [٨] .

---

(١) أشار إليها أبو البركات في البيان (٢٩٣/٢ ، ٣٦٥) .

(٢) ذكره الأنباري ، انظر البيان (١١٧/٢) .

(٣) أشار إليها أبو البركات في البيان (٣٩٩/١) ، (١٦٤/٢ ، ٤٠٨) ، وقال عنها د . حاتم الضامن : « ولعلها محرفة عن المسائل البخارية » انظر مقدمة المحقق لمنثور الفوائد (ص ١٤) .

(٤) ذكره الأنباري في نزهة الألباء (ص ٢٢٣) ، ويتضح من كلام الأنباري أن هذا الكتاب هو نفسه كتاب (شرح ديوان المتنبي) الذي ذكرته كتب الأخبار ، حيث ذكر الأنباري هذا الكتاب في معرض ترجمته للمتنبي وذكر قصة اغتياله ، ثم قال : « وقصته مشهورة ، وقد ذكرناها مستوفاة في كتاب (مغاني المعاني) في شرح ديوانه » نزهة الألباء (ص ٢٢٣) ، وانظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٥٦) .

(٥) ذكره أبو البركات بهذا الاسم ، مع شرحه (بسط المقبوض في علم العروض) ، انظر الداعي إلى الإسلام (ص ٣٥٦) .

(٦) ويسمى (الميزان في النحو) ، وذكره البغدادي باسم (ميزان العربية في النحو) ، انظر هدية العارفين (٥٢٠/١) .

(٧) ويسمى عند الفيروزابادي وابن قاضي شهبة (نسمة العبير في علم التعبير) انظر البلغة (ص ١٣٣) ، طبقات النحاة واللغويين (٧٨/٢) .

(٨) ذكرته كتب التراجم بهذا الاسم ، أما كتاب (ثلاثة مجالس في الوعظ) الذي نسب إليه فهو =

٦٤ - النوادر .

٦٥ - النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح [1] .

رابعا : كتب نسبت خطأ إلى أبي البركات :

١ - أدلة النحو والأصول :

نسبها بروكلمان إلى أبي البركات بالإضافة إلى (لمع الأدلة) ناسبًا مخطوطته إلى مكتبة عاطف أفندي باستانبول رقم (٢٤٢٩) [2] وقد تابعه الدكتور رمضان عبد التواب [3] ، « وفاتهما أنه كتاب (لمع الأدلة) المنشور مرتين ، وهي نسخة ناقصة منها صورة بمعهد المخطوطات باسم (إجراء القياس في النحو) وهو وهم من المفهرسين » [4] ويؤكد الأستاذ سعيد الأفغاني أنه وهم من المفهرسين ولكنه يعتقد أنها كتاب (الفصول في معرفة الأصول) [5] ، ويرجح الدكتور جميل علوش وسيد حسين باغجوان أنه كتاب (لمع الأدلة) المطبوع [6] ، لأن الدلائل تشير إلى ذلك ومما يؤكد هذا الترجيح أنه لم يرد ذكر لهذا الكتاب في أي من كتب التراجم التي أشارت إلى مؤلفات الأنباري .

٢ - أسرار العربية :

وهو غير أسرار العربية المطبوع الذي حققه محمد بهجة البيطار نسبة إلى الأنباري الأستاذ عدنان أبو شرخ [7] . والغريب أنه رجع إلى المخطوطتين اللتين اعتمد عليهما الأستاذ البيطار في تحقيقه ، وادعى أنه استخلص دراسته هذه من مخطوطة المكتبة الظاهرية التي تحمل رقم ٦٨٠٨ ، ولكن عند رجوعي إلى ما نشره وتأمله ، وجدت أنه لا يمكن أن يكون لأبي البركات الأنباري ، لأن الموضوعات اللغوية العامة التي

= تحريف لاسم هذا الكتاب ، وسأوضح ذلك في موضعه من البحث .

(١) ذكره الأنباري نفسه في خاتمة كتابه الداعي إلى الإسلام (ص ٤٦٧) ، وهو في عقيدة السلف الصالح من الأمة المحمدية ، كما ذكر هو نفسه ، وقال السبكي : إنه في الأصول (أي أصول الدين) ، انظر طبقات الشافعية (٤/٢٤٨) .

(٢) انظر تاريخ الأدب العربي (٥/١٧٢) .

(٣) انظر مقدمة تحقيقه للبلغة (١٩) .

(٤) هامش الدكتور حاتم صالح الضامن لنشور الفوائد الأنباري (ص ١٢) .

(٥) انظر مقدمة تحقيق لمع الأدلة لسعيد الأفغاني (ص ٧٧) .

(٦) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١١١) ، وانظر الداعي إلى الإسلام (ص ٨٣) .

(٧) انظر مجلة اللسان العربي (مج ١٦) (١/٥٣ - ٧٠) .

تناولتها الدراسة تبدو عليها الحداثة فضلًا عن الأسلوب أيضًا .

٣ – ألفاظ الأشباه والنظائر :

نسبه جرجي زيدان إلى الأنباري ، رغم قوله عنه « وهو من قبيل اللغة ، ويشبه كتاب الألفاظ الكتابية للهمذاني »[١] ، كما طبعه آلوسي زادة في القسطنطينية من مخطوطة نسبت الكتاب لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ، وقد علق على ذلك كارل بروكلمان بقوله : « وقد نسب آلوسي زاده في طبعة استانبول سنة ١٣٠٢ هـ خطأً : كتاب (ألفاظ الأشباه والنظائر) ، وهو في الحقيقة كتاب (الألفاظ) لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني »[٢] .

وصفوة القول : أن كتاب (الألفاظ للهمذاني) تناوله بالتصحيح والتعديل والتنقيح أبو البركات الأنباري وسماه كتاب (ألفاظ الأشباه والنظائر) ، وجاء آلوسي زاده وأخذ نسخة الأنباري فطبع عليها طبعته التي حققها الدكتور البدراوي زهران[٣] . أما كتاب (الألفاظ الكتابية) فهو نسخة (الألفاظ) التي تناولها ابن خالويه بالتصحيح والتنقيح . وتلك هي النسخة التي طبع عليها الأب لويس شيخو اليسوعي نسخته[٤] .

٤ – الإيضاح في النحو :

نسبه إلى الأنباري الدكتور جميل علوش[٥] ، مع كتابين هما (حواشي الإيضاح) ، و (شرح الإيضاح) ، كما نسب الدكتور رمضان عبد التواب إلى الأنباري كتابين هما (الإيضاح في النحو) ، و (حواشي الإيضاح)[٦] معتمدًا في نسبة الكتاب الأول (الإيضاح في النحو) على كشف الظنون . وقد رجعت إلى كشف الظنون[٧] فوجدته ينسب إلى أبي البركات أنه من شرّاح كتاب الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي ، وليس صاحب الإيضاح . يضاف إلى ذلك أن كتاب

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية (جـ ٤٣/٣) . (٢) انظر تاريخ الأدب العربي (١٧٣/٥) .

(٣) انظر مقدمة المحقق د . البدراوي زهران لكتاب (الألفاظ) للهمذاني (ص ١١ – ١٣) ، دار المعارف – القاهرة – ط٢ سنة ١٩٨١ م .

(٤) (الألفاظ الكتابية) ط بيروت سنة ١٨٨٥ م ، وطبع طبعة أخرى في دار الكتب العلمية – بيروت سنة ١٩٨٠ م .

(٥) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٠٤) .

(٦) انظر مقدمة تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب للبلغة للأنباري (ص ٢١ ، ٢٥) .

(٧) انظر (ص ٢١٢) .

(شرح الإيضاح) الذي ذكره البغدادي [١] ، هو نفسه كتاب (حواشي الإيضاح) الذي ذكرته كتب التراجم [٢] .

ومن ثم لا يثبت للأنباري إلا كتاب واحد هو (حواشي الإيضاح) أو (شرح الإيضاح) .

٥ - ثلاثة مجالس في الوعظ :

نسبه إلى الأنباري الدكتور رمضان عبد التواب [٣] ، نقلا عن الفيروزابادي في البلغة [٤] ، ويرى الدكتور حاتم صالح الضامن أنه محرف عن (نكت المجالس في الوعظ) [٥] ، ويعلل الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم هذا التحريف بأنه « في نسخة برلين تصحيف لكلمة (نكت) حيث كتبت غير منقوطة ، وبدون خط أفقي للكاف ، فظن الدكتور رمضان أنه كتاب آخر باسم (ثلاث مجالس في الوعظ) ولا شك أنه الكتاب نفسه ، وأن في نسخة برلين تصحيفًا » [٦] ، ويدل على صحة ذلك أن كتب الأخبار لم تذكر للأنباري إلا كتاب (نكت المجالس) دونما ذكر للكتاب الآخر المنسوب إليه [٧] .

٦ - الزاهر :

نسبه إلى أبي البركات بروكلمان [٨] ، نقلًا عن خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي [٩] ، « وقد حرف في الطبعة العربية إلى كتاب (الزهور) وزعم أنه في الصرف . وجاء بعده أبو الفضل إبراهيم فنقله من غير تحقيق وقال [١٠] : الزهور في

---

(١) انظر هدية العارفين (٥٢٠/١) .

(٢) انظر : بغية الوعاة (٨٧/٢) ، الوافي بالوفيات جـ (٢٤٨/١٨) ، إنباه الرواة جـ (١٧١/٢) ، طبقات النحاة واللغويين (٧٧/٢) ، وروضات الجنات (٣١/٥) ، والبلغة ١٣٣، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (١٨٥) .

(٣) انظر مقدمة تحقيقه للبلغة (ص ٢٣) .

(٤) انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادي (ص ١٣٣) .

(٥) انظر مقدمة تحقيق د . حاتم صالح الضامن لمنثور الفوائد (ص ١٥) .

(٦) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ٥٨) .

(٧) انظر الوافي بالوفيات (٢٤٩/١٨) ، وإنباه الرواة (١٧١/٢) ، وبغية الوعاة (٨٧/٢) ، وإيضاح المكنون (٦٧٧/٢) ، وطبقات النحاة واللغويين (٧٨/٢) ، وروضات الجنات (٣٢/٥) ، وهدية العارفين (٥٢٠/١) ، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص ١٨٥) .

(٨) انظر دائرة المعارف الإسلامية (٤/٣) .

(٩) انظر خزانة الأدب (٣٥٢/٢) .

(١٠) انظر مقدمة تحقيقه لنزهة الألباء (ص ٧) .

الصرف ، ذكره البغدادي في خزانة الأدب . وعند رجوعي إلى الخزانة وجدت اسم الكتاب (الزاهر) ، وهو من كتب أبي بكر ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ هـ »[١].
وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور الضامن ، واسم الكتاب بالكامل (الزاهر في معاني كلمات الناس)[٢] . وهكذا لا يثبت لأبي البركات إلا كتاب (الزهرة) السابق ذكره في كتبه المفقودة[٣] .

٧ – كتاب ألفات القطع والوصل :

نسبه إلى الأنباري الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم[٤] ، نقلًا عن صاحب (إيضاح المكنون)[٥] ، وعند الرجوع إليه وجدت أنه لأبي بكر ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ هـ[٦] .

٨ – الواسط :

نسبه إلى الأنباري الأستاذ سعيد الأفغاني ، على الرغم من قوله : « ذكره الشجري في أماليه ونقل عنه »[٧] . وهو وهم منه ، والكتاب لأبي بكر الأنباري ، « ويفهم مما نقله عنه الشجري أنه من كتب الخلاف انتصر فيها أبو بكر لمذهبه الكوفي »[٨] .

٩ – الوقف والابتداء :

نسبه إلى أبي البركات بروكلمان[٩] ، نقلًا عن السيوطي ، و الصحيح أنه لأبي بكر ابن الأنباري[١٠] . ويتضح مما تقدم أن مجموعة من العوامل أسهمت في نسبة

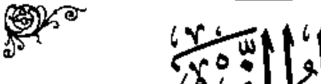
---

(١) من مقدمة المحقق لمنثور الفوائد (ص ١٥ – ١٦) ، وانظر كشف الظنون ٩٤٧ ، والأعلام (٢٢٦/٧) ، وانظر دائرة المعارف الإسلامية ، مج (٥/٣) ، حيث نسبت الكتاب إلى أبي بكر الأنباري وذكرت له مخطوط بإستانبول ، مكتبة كوبريلي ، رقم ١٢٨٠ .
(٢) وأصله رسالة دكتوراه بجامعة بغداد سنة ١٩٧٧ م .
(٣) انظر حول نفس الرأي ، مقدمة المحقق للداعي إلى الإسلام (ص ٨٤) .
(٤) انظر مقدمة تحقيقه لنزهة الألباء (ص ٥) .
(٥) انظر إسماعيل البغدادي (١١٨/١) .
(٦) انظر الداعي إلى الإسلام (ص ٨٤) .
(٧) انظر : في أصول النحو لسعيد الأفغاني (ص ٢١٦) .
(٨) انظر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ١٢٤) .
(٩) انظر دائرة المعارف الإسلامية مج (٥٦٣/٤) .
(١٠) انظر الداعي إلى الإسلام (ص ٨٤) ، وانظر دائرة المعارف الإسلامية مج (٥/٣) حيث =

هذه الكتب خطأ إلى الأنباري ، وكان أهمها ما حدث من خلط بين أبي بكر ابن الأنباري وأبي البركات الأنباري ، إذ كان لذلك أكبر الأثر في نسبة كتب أحدهما إلى الآخر . وتتلخص باقي العوامل فيما وقع فيه البعض من تسرع وعدم التدقيق أو ما وقع فيه المفهرسون من وهم أو ما حدث من تصحيف لأسماء بعض الكتب .

* * *

= نسب بروكلمان كتاب (الإيضاح في الوقف والابتداء) لأبي بكر وذكر له نسختين مخطوطتين ، وانظر الأعلام (٢٢٦/٧) ، والبداية والنهاية (١٩٦/١١) .






دراسة في فكر الأنباري



أصول النحو قبل الأنباري والعلوم المؤثرة فيه

يضم فصلين :

الفصل الأول : أصول النحو قبل أبي البركات .

الفصل الثاني : المؤثرات في علم أصول النحو .




الفَصْلُ الأولُ

أصول النحو قبل أبي البركات

مدخـل : إن مفهوم الأصول في الفترة المبكرة من نشأة هذا العلم كان يعني القاعدة المستنبطة مما اطرد في كلام العرب .

فالمعنى بالأصول في فترة النشأة إذن : القواعد ، وهي التي تعتمد على ركيزتين أساسيتين هما السماع والقياس . يؤكد ذلك استخدام بعض العلماء الأوائل لمصطلح الأصول وهم يقصدون به القواعد الأساسية ، من ذلك كتاب أبي بكر بن السراج الذي يحمل عنوان « الأصول في النحو » ولكنه في الحقيقة كتاب في قواعد النحو [1] .

وتجدر الإشارة إلى أن الأصول كانت عند المتقدمين مبادئ يسيرة تتم بصورة تطبيقية في مؤلفاتهم ، ولم تكن لهذه المبادئ أصول نظرية إلا نادرًا في بعض الإشارات القليلة . وعلى هذا يجب التفريق بين مفهومين مختلفين لأصول النحو عند النحاة العرب :

الأول : يعني القواعد الأساسية في النحو ، والتي يمكن تسميتها بالأصول النحوية الثابتة .

الثاني : يعني الأصول المنهجية التي قام عليها النحو العربي وانبنت عليه القواعد .

إن المفهوم الثاني – وهو ما يهمنا في دراستنا لأصول النحو – يعد فنًا مستحدثًا من حيث وضع إطاره النظري والتأليف فيه ؛ إذ جاءت المحاولات متأخرة عن نشأة النحو بما يقرب من ثلاثة قرون ؛ إذ يرجع أقدم ما وصلنا من هذه المحاولات إلى بعض الإشارات التي ذكرها ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) في كتاب (الأصول في النحو) ، والزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) في إيضاحه ، ثم وصلت إلى درجة أعلى من النضج والاكتمال على يد ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في خصائصه .

ولكن ليس معنى هذا أن الأصول النحوية لم تكن موجودة قبل ابن جني ؛ فقد مارسها النحاة الأوائل تطبيقًا في محاولاتهم التقعيدية المبكرة وفي مصنفاتهم ،

---

(١) وانظر أصول النحو في الخصائص (لابن جني) لمحمد إبراهيم خليفة (ص ١٣ – ١٤) رسالة ماجستير بدار العلوم رقم (٣٦٧) سنة ١٩٨٢ م .

ولكنها - كما أشرت سابقًا - كانت يسيرة ، ولم يكن علم الأصول في ذلك الوقت قد وصل إلى تلك الصورة الذهنية الفلسفية المعقدة التي وصل إليها في مراحل متأخرة كما هو الحال عند الأنباري .

وهكذا يتضح أنه لكي نصل إلى صورة واضحة وجلية عن الأصول النحوية قبل الأنباري ، لابد من تتبع تطور هذه الأصول منذ نشأتها إلى عصر الأنباري ، مرورًا بكل المحاولات الجادة والمؤثرة في مسيرة هذه الأصول وتطور مفهومها ، وذلك بغية الوصول إلى المفهوم الذي استقرت عليه هذه الأصول في عصر الأنباري .

وسأتناول في هذا العرض ، الأصول الرئيسة الثلاثة ، النقل والقياس والاستصحاب ، بالإضافة إلى العلة بوصفها عنصرًا ضروريًا في العملية القياسية .

* * *

النقل (السماع) تطوره وخصائصه قبل الأنباري

من الطبيعي أن يكون النقل هو أقدم الأصول وجودًا ، وأن يحاط بالاهتمام من قبل العلماء الأوائل ؛ إذ إن المنقول هو القاعدة الأساسية التي تبنى عليها القواعد فلابد من أن يسبق محاولات التقعيد استقراء للغة ومعرفة بأحوال الكلام العربي .

وبهذا المفهوم فقد بدأت العناية باللغة واستقرائها لمعرفة أسرارها وخصائصها منذ القرن الأول الهجري على يد أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) [1] والأجيال التالية له من تلاميذه .

أما عن البداية الحقيقية والجذور الأولى للاهتمام بالمنقول وتأصيله كأصل من الأصول التي يعتمد عليها التقعيد فيمكن أن نجدها واضحة عند جيل من تتلمذ على أبي الأسود وبخاصة جيل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبي عمرو بن العلاء . ويمكن تفصيل اهتمامهم بالمنقول على النحو التالي :

اشتهر ابن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ) [2] بأنه كان « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل » [3] ، وقال فيه أبو الطيب « وكان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرع النحو وقاسه » [4] ، واشتهر الحضرمي بمقاييسه التي سنبين في موضعها من البحث ، ولكن ينبغي أن ندرك أن من شأن رجل اشتهر بكثرة مقاييسه أن تقوم مقاييسه هذه على قاعدة صلبة وعريضة من السماع عن العرب ومعرفة أحوال كلامهم وخصائصه وظواهره وتراكيبه ، فقد « بنى قياسه على أساس من استقراء لغة العرب وعلى السماع من قبائل في نجد وبوادي الحجاز وتهامة ، كما رحل إلى قبائل تميم وقيس وأسد وطيء وهذيل وبعض عشائر كنانة » [5] وهكذا كان

---

(١) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر ، انظر وفيات الأعيان (٥٣٥/٢) ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص ١٣) .

(٢) هو « أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وكان مليًا بالعربية والقراءة إمامًا فيهما ، وكان شديد التجريد للقياس » نزهة الألباء (ص ٢٦) .

(٣) طبقات فحول الشعراء لابن سلام (ص ١٤) ، وطبقات النحويين واللغويين (ص ٢٥) ، وإنباه الرواة (١٠٥/٢) .

(٤) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم (ص ١٢) - مكتبة نهضة مصر بالفجالة - القاهرة سنة ١٩٥٥ م .

(٥) القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني - د . صابر بكر أبو السعود (ص ٢٧) مكتبة =

الحضرمي هو أول من « حد للبصريين حدود الفصاحة بانتقاء اللغة التي يدرسونها والقبائل التي يأخذون عنها هذه اللغة . فكان هذا التحديد أول إشارة إلى وجوب السماع عن العرب جعلت النحاة يحددون كيفيته وشروطه »[١] وقد قام النحاة بعد ابن إسحاق بتحديد معايير الزمان والمكان للمادة المجموعة بشكل أكثر تحديدًا .

أما عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ)[٢] ، فقد كان أكثر اهتمامًا بالغريب محاولًا القياس عليه ، فإذا وجد تضاربًا بينهما فزع إلى النصب ، معتمدًا على التأويل وهكذا قرأ عددًا من القراءات[٣] ، وكان مثل الحضرمي يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس ، من ذلك تخطئته للنابغة[٤] .

أما أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)[٥] ، فقد « كان أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق وكان من جلة القراء والموثوق بهم »[٦] ، يقول أبو الطيب اللغوي إن أبا عمرو « كان سيد الناس وأعلمهم بالعربية والشعر ومذاهب العرب »[٧] ، وقد بلغ درجات كبرى من الثقة به في جمع المادة وكان يسلم للعرب ولا يطعن عليها[٨] خلاف ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر . وهكذا فإن أهمية أبي عمرو ومنزلته في تاريخ النحو ، تنشأ من جمعه للغات العرب وجمعه لكم هائل من تلك اللغات ، فكان أعلم الناس باللغة والغريب وبالقرآن والشعر وأيام العرب وأيام الناس[٩] ، كما كان حذرًا في الأخذ عن الأعراب وعاش حياته يجمع أشعار العرب القدماء ولا سيما شعراء الجاهلية[١٠] ، حتى قال

= الطليعة بأسيوط سنة ١٩٧٨ م .

(١) الأصول - د . تمام حسان (ص ٩٣) الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٢ م .

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي ، وكنيته أبو سليمان ويقال أبو عمرو ، وكان ثقة عالمًا بالعربية والنحو والقراءة ، وقراءته مشهورة . انظر نزهة الألباء (ص ٢٨) .

(٣) انظر تاريخ النحو حتى أواخر القرن الثاني الهجري - د . علي أبو المكارم (ص ٩٦) - القاهرة الحديثة للطباعة ط١ سنة ١٩٧١ م . (٤) انظر الكتاب لسيبويه (٢٦١/١) .

(٥) هو أبو عمرو بن العلاء ، العالم المشهور في علم القراءة واللغة العربية ، واسمه زبان في بعض الروايات ، واختلفوا في اسمه اختلافًا كثيرًا ومنهم من قال ، اسمه كنيته . انظر نزهة الألباء (ص ٣٠ ، ٣١) .

(٦) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص ٢٨) . (٧) مراتب النحويين (ص ١٥) .

(٨) انظر طبقات النحويين واللغويين (ص ٢٨) .

(٩) القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني (ص ٣٥) .

(١٠) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف د . محمد خير الحلواني (ص ١٧) =

الأصمعي : « جلست إلى أبي عمرو ابن العلاء عشر حجج ، فلم أسمعه يحتج ببيت إسلامي » [(١)] .

ولعل أهم ما أضافه أبو عمرو بالإضافة إلى جمعه لكلام العرب أنه استطاع - وبفضل اهتمامه الزائد بالقرآن والقراءات - فصل الدراسات القرآنية عن الدراسات النحوية التي ظلت حتى عصره مختلطة [(٢)] .

وعلى هذا النحو كان الحضرمي يمثل ظاهرة القياس في النحو العربي في حين كان أبو عمرو يمثل ظاهرة السماع .

وخلف عيسى بن عمر نحوي عظيم معاصر للخليل وهو يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) [(٣)] أستاذ سيبويه ، وتأتي أهميته في أنه « رحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيرا ، مما جعله راويًا كبيرًا من رواة اللغة والغريب » [(٤)] ولهذا نقل عنه سيبويه في كتابه آراء تبلغ المائتين [(٥)] و « يأتي اسمه كثيرًا مقرونًا باسم الخليل في الكتاب ، وفوق هذا نجد سيبويه يعتمد روايته ونقله عن العرب اعتمادًا يلفت النظر إليه » [(٦)] ويبدو أن جل ما أخذه عنه سيبويه كان في شواهد اللغة .

أما الخليل (ت ١٧٥ هـ) [(٧)] ، و سيبويه (ت ١٨٠ هـ) [(٨)] فهما يمثلان مرحلة واحدة من مراحل الأخذ بالمنقول والاعتداد به ، فالخليل وهو أستاذ سيبويه والمصدر الأول للكتاب « عمد إلى ما تركه الأسلاف فعمقه وأصله بما أوتي من ذكاء

= دار القلم العربي بحلب سنة ١٩٧٤ م .

(١) وفيات الأعيان (٤٦٦/٣) .

(٢) انظر تاريخ النحو العربي د . علي أبو المكارم (ص ٨٩ ، ٩٠) .

(٣) هو يونس بن حبيب البصري ، « من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من قبله ، وأخذ عنه سيبويه وحكى عنه في كتابه ، وأخذ عنه أيضًا أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء وكان له مذاهب وأقيسة يتفرد بها » (نزهة الألباء ٤٧) .

(٤) المدارس النحوية د . شوقي ضيف (ص ٢٨) ط ٦ دار المعارف القاهرة .

(٥) سيبويه إمام النحاة علي النجدي ناصف (ص ٩٤) عالم الكتب ط٢ سنة ١٩٧٩ م .

(٦) الخلاف النحوي (ص ٢٠) .

(٧) هو الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد البصري الفراهيدي الأزدي . انظر نزهة الألباء (ص ٤٥) .

(٨) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، يقال كنيته أبو الحسن ، وأبو بشر أشهر ، وكان مولى بني الحارث بن كعب ، وسيبويه لقب له بالفارسية ، وكان من أهل فارس من البيضاء ، ومنشؤه بالبصرة . انظر نزهة الألباء (ص ٥٤) .

وما وهب من حس لغوي وما دلته عليه الخبرة التي اكتسبها من معاشرة العرب الفصحاء »[1] .

وقد اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو على قاعدة عريضة من السماع فرحل إلى مواطن العرب الفصحاء في الجزيرة يحدثهم ويشافههم يأخذ عنهم الشعر واللغة وقد مكنته هذه الثروة اللغوية الكبيرة من اكتساب سليقة الأعراب ، مما مكنه من ضبط القواعد النحوية والصرفية ضبطا محكما فهو « يعتمد في أحكامه على محفوظاته في اللغة ، وهي محفوظات كانت تعينه على معرفته الدقيقة بأصول الألفاظ واشتقاقاتها واستقرائه لمثيلاتها »[2] وحسبنا تأليفه (لمعجم العين) دليلًا على ثروته اللغوية الواسعة .

وكان سيبويه كأستاذه عالما بلغات العرب وما فيها من كثرة وقلة وما تتصف به من قوة وضعف ، فقد كان يأخذ سماعه عن فصحاء العرب وكثيرًا ما ترد عبارات مثل : (سمعنا فصحاء العرب يقولون)[3] أو (سمعناهم ينشدون)[4] أو (سمعنا أكثر العرب يقولون)[5] .

ومن الممكن تحديد منابع ثلاثة للسماع عند سيبويه وهي النقل عن القراء والنقل عن علماء اللغة الثقات وأشياخه أمثال الخليل ويونس والأخفش الأكبر وغيرهم[6] ثم نقله عن العرب الموثوق بفصاحتهم هذا ولم يعتمد سيبويه شيئًا إلا بعد توثيقه والاطمئنان إلى فصاحته إلى درجة أن النحاة داروا بعد ذلك في فلك شواهده واعتمدوا عليها .

كما كان اعتماد الخليل وسيبويه في التقعيد على المطرد من كلام العرب فقد سجلا الصورة الشائعة على ألسنة العرب ، واعتمدا عليها في تقرير القاعدة ، مع الحرص على الإشارة إلى اللهجات المختلفة ، وتسجيل ما جاء شاذًا على ألسنتهم . ووصف سيبويه هذا الشاذ تارة بالضعف وتارة بالشذوذ أو القبح أو الغلط ، يقصد بذلك أنه يخالف القياس الذي ينبغي اتباعه وهكذا كان يتخذ مقاييسه مما دار على ألسنة العرب كثيرا ، وما خالفه ينحى عليه بكلمات تدل على مخالفته للذائع

---

(١) الخلاف النحوي (ص ٢٢) .
(٢) المدارس النحوية (ص ٤٨) .
(٣) الكتاب (١٥٧/٣ ، ٥٠٣/٣) .
(٤) نفسه (٧٨/٣) .
(٥) نفسه (٢٣٣/٣) .
(٦) انظر سيبويه إمام النحاة (ص ٨١ ، ٨٢) .

المشهور الذي استنبطت منه القواعد [١] . قال سيبويه : « فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه » [٢] ومن يتصفح الكتاب يجد الاحتجاج بالسماع والاعتماد عليه في استنباط الأحكام واضحًا فذلك منهج الكتاب فيما تناوله من أبواب [٣] .

أما عن موقفهما من القراءات ، فهو قائم على أن القراءة سنة متبعة يقول سيبويه : « إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة سنة » [٤] وأن العربية شرط في صحة القراءة ، وأنه لا تجوز القراءة بما جاز في العربية ولم يقرأ به ، ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى ما يجوز في العربية من أوجه إعرابية [٥] ، فكثيرًا ما يقول النحوي ولو قرئ كذا لجاز في العربية ، وهو موقف ناشئ عن إيمان بأن للقراءة منهجًا قائمًا بنفسه ، فهو منهج « قائم على الأخذ بما ثبت نقله وصح سنده وليس معتمدًا على الأقيس أو الأشيع » [٦] أو ما يجوز في العربية ، فالقراءة ليست اجتهادًا من القراء بل كما قلنا سنة متبعة .

فلقد أكثر سيبويه من الاحتجاج بالقراءات ، « وقد بلغت شواهد سيبويه القرآنية سبعًا وخمسين وأربعمائة ، وبإسقاط المكرر منها تبلغ أربعمائة والآيات التي استشهد بها استشهادًا صريحًا تبلغ أربعًا وسبعين وثلاثمائة » [٧] كما حكى عن أستاذه الخليل العديد من المواقف التي احتج فيها بالقراءة [٨] .

كما أن الموقف الذي التزماه من الحديث الشريف هو الموقف الذي التزمه النحاة من بعدهما ، إذ لم يعتدا به في الاحتجاج ، ويبدو أن الخليل هو الذي ثبت فكرة

---

(١) انظر المدارس النحوية (ص ٨١ ، ٨٢) .
(٢) الكتاب (٤/٨) ، وانظر (ص ١٠٠ ، ٣٦٦ ، ٤٠٥) .
(٣) انظر أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ٢٨) .
(٤) الكتاب (١/١٤٨) .
(٥) أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ٣٥) .
(٦) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه . د . مازن المبارك (ص ٢٧٢) .
(٧) الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه لمحمد إبراهيم مصطفى عبادة (ص ١٥) رسالة دكتوراه بدار العلوم رقم ١٢٢ سنة ١٩٧٧ م .
(٨) انظر الكتاب (٢/١٨٦ - ١٨٧ ، ٣/١٢٣) .

عدم الاستشهاد بالحديث النبوي ؛ لأن كثير من حملته كانوا من الأعاجم [(١)] ، وتابع سيبويه أستاذه في عدم الاستشهاد بالحديث ، وهو في المرات القليلة التي استشهد فيها بالحديث لا ينسبه إلى النبي الكريم ﷺ فقد عده كلامًا صادرًا من العرب الذين يحتج بكلامهم [(٢)] .

ويلزم التنبيه – في هذا المقام – إلى أمرين في غاية الأهمية تركا أثرهما في تاريخ النحو والتقعيد النحوي ، ظهرت معالمهما في هذه المرحلة واستمرا وتمكنا فيما تلت من مراحل :

الأول : أن مرحلة الخليل وسيبويه تعد أقدم مرحلة يمكن أن تنسب إليها فكرة تحديد عصر الاستشهاد ، وتحديد منتصف القرن الثاني الهجري ، إذ يعد هذا التحديد من إضافات هذه المرحلة ، أما تحديد المكان أو القبائل فهو يسبق مرحلة الخليل وسيبويه [(٣)] ، كما سبق إيضاحه عند الحديث عن دور الحضرمي .

الثاني : أن جمع المادة ودراستها كانت في هذه المرحلة شاملة لجميع مستويات الكلام ، فتم الخلط بين المستويات اللغوية المختلفة ، دون التفريق بين مستوى الفصحى واللهجات ، مما أدى إلى اضطراب القواعد وتعارضها [(٤)] . وقد ترك هذا الخلط آثارًا واضحة في كافة المجالات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية أيضًا [(٥)] .

أما الكسائي (ت ١٨٩ هـ) [(٦)] ، فقد كانت إضافته الرئيسة هي التوسع في الرواية وجمع المادة ، ففتح الباب للاحتفاظ بشواهد اللغة وبشواذ اللهجات وصونها وحمايتها من الضياع [(٧)] . وهناك روايات تخبرنا بأنه خرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة وراح يجمع اللغة حتى « رجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ » [(٨)] ولكنه لم يكن يكتفي بما يأخذه من البوادي ، بل

---

(١) انظر المدارس النحوية (ص ٤٧) .

(٢) انظر فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، محمد عضيمة (ص ٧٦٢) ، وانظر أصول النحو في الخصائص (ص ٥٦) .

(٣) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٢٤) .

(٤) انظر أصول التفكير النحوي د . علي أبو المكارم (ص ٢٦ ، ٢٧) منشورات الجامعة الليبية سنة ١٩٧٣ م ، وتاريخ النحو العربي له (ص ١٠٥ ، ١٢٤ – ١٢٦) .

(٥) انظر تقويم الفكر النحوي للدكتور علي أبو المكارم – دار الثقافة بيروت (ص ١٥٧ – ١٩٠) .

(٦) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، أحد أئمة القراء السبعة ، وكان قد قرأ على حمزة الزيات وأقرأ القراءة ببغداد ، ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ بها الناس . انظر نزهة الألباء (ص ٥٨ ، ٥٩) .

(٧) انظر المدارس النحوية (ص ١٧٧) . (٨) إنباه الرواة (٢ / ٢٥٨) .

كان يأخذ ممن سكن من العرب في حواضر العراق [١] .

ويبدو أن الكسائي هو الذي فتح الباب لتخطئة القراء - وهو أحد القراء السبعة - إذ نرى الفراء (ت ٢٠٧ هـ) [٢] يتوقف في كتابه معاني القرآن مرارًا ليقول إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك [٣] وسنرى بعد قليل كيف اتبع الفراء أستاذه الكسائي في تخطئة بعض القراءات .

وإذا كان الكسائي هو رأس مدرسة الكوفة فإن الفراء هو الرجل الذي تبلورت على يديه معالم مذهبهم النحوي . وقد كان يتوسع - مثل أستاذه - في الرواية عن الإعراب ، « وتدل كثرة ما رواه عن العرب وقبائلهم أنه كانت له رحلة واسعة إلى الجزيرة ، إذ يكثر في كتابه معاني القرآن أن يقول : (وسمعت العرب تقول) ، أو يقول : (أنشدني بعض بني أسد أو بعض بني كلاب أو بعض ربيعة أو بعض بني عامر أو بعض بني حنيفة) إلى غير ذلك من قبائل كثيرة ، وأكثر أيضًا من الرواية عن المفضل الضبي ، أما الكسائي فله الحظ الأوفر من الأشعار التي استشهد بها في معاني القرآن » [٤] .

فالفراء يتوسع في السماع عن القبائل العربية ، ويدخل في دائرة سماعه بعض القبائل التي أخرجها البصريون من دائرة الفصاحة لمجاورتها الأمم المتحضرة [٥] ، ممثلًا بذلك المنهج الكوفي المعروف بالتوسع في السماع عن القبائل التي تسكن أطراف الجزيرة ، كقضاعة وأهل اليمن وأزد عمان وبكر وبني حنيفة وربيعة وكلب . ولقد سار الفراء على طريقة سيبويه في الشواهد ، فأوردها دون نسبة لم ينسب إلا سبعين شاهدًا من سبعمائة شاهد تقريبًا في كتابه (معاني القرآن) ولكنه أكثر أيضًا من الاعتماد على الشواهد الشاذة والقياس عليها [٦] .

أما عن موقفه من الاحتجاج بالقرآن وقراءاته ، فقد كان له موقفان : الأول : يصرح فيه بأن القراءة سنة متبعة ، وليست من عند القارئ ، كما يبني قواعده أحيانًا

---

(١) انظر المدارس النحوية (ص ١٥٩ ، ١٦٠) .

(٢) هو : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، مولى بني أسد من أهل الكوفة ، أخذ عن الكسائي ، وكان إماما ثقة . انظر نزهة الألباء (ص ٨١) .

(٣) انظر المدارس النحوية (ص ١٥٧) ، وانظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء لمحمد العمراوي (ص ٦٦ ، ٦٧) رسالة ماجستير بدار العلوم . (٤) المدارس النحوية (ص ٢١٤) .

(٥) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ١١٨) .

(٦) انظر السابق (ص ١١٩) .

على النص القرآني وقراءاته ، ويحتج بالعديد من القراءات التي رفضها غيره [١] . أما الموقف الثاني : فيميل فيه الفراء إلى تحكيم أقيسته على القراءات فيفاضل بين القراءات ، وقد يصل به الأمر إلى حد استهجان بعض القراءات وعدم استحسان القراءة ، أو الطعن فيها ، أو الطعن في القراءة والقراء جميعا [٢] .

ولذلك ذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن الفراء هو الذي فتح الباب على مصراعيه للطعن في القراءات والقراء ، وأن من سار على هذا النهج من البصريين اللاحقين له قد ساروا على دربه وعلى هدى خطاه [٣] .

وقد تابع الفراء أشياخه في عدم الاحتجاج بالحديث ، إذ استشهد بالحديث في معاني القرآن في ستة عشر موضعًا ، نصفها للاستشهاد اللغوي والنصف الآخر للاستشهاد النحوي ، وعلى هذا لا يصح عده ممن يستشهدون بالحديث [٤] .

أما المازني (ت ٢٤٩ هـ) [٥] ، وتلميذه المبرد (ت ٢٨٥ هـ) [٦] فقد تشددا في الأخذ بالقياس ، فالمازني يرد ما لا يطرد معه من لغة العرب ومن بعض القراءات للذكر الحكيم ، وقد مضى المبرد على أثر أستاذه ، فعلى الرغم من عنايته الشديدة بالسماع ، فهو لا يرتضي بعض القراءات الشاذة ما دامت لا تطّرد مع قواعده النحوية وتشدد في قبول الرواية عن العرب ، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة ما دامت لا تستقيم مع أقيسته ، حتى ولو وردت عند سيبويه [٧] .

كما كان ثعلب (ت ٢٩١ هـ) [٨] تابعًا لأستاذيه الكسائي والفراء ، فاعتمد على أقوال وأشعار الفصحاء المتحضرين ، كما لم يعتمد على الحديث في التقعيد

---

(١) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ٤٨ - ٦٧) .
(٢) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ٦٩ - ٨٤) .
(٣) انظر المدارس النحوية (ص ٢١٩) .
(٤) أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ١٥٤) ، والمدارس النحوية (ص ٢١٥) .
(٥) « أما أبو عثمان فهو بكر بن محمد بن بقية ، وقيل : بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني العدوي ، من بني مازن بن شيبان من أهل البصرة » نزهة الألباء (ص ١٤٠ ، ١٤١) .
(٦) هو أبو العباس محمد بن زيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد ، كان شيخ أهل النحو والعربية ، وإليه انتهى علمها بعد طبقة إلى عمر الجرمي وأبي عثمان المازني . انظر نزهة الألباء (ص ١٦٤) .
(٧) المدارس النحوية (ص ١٣١) .
(٨) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني النحوي المعروف بثعلب ، وكان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه . انظر نزهة الألباء (ص ١٧٣) .

وتبعهما في الاستشهاد بالقراءات [١] .

فإذا وصلنا إلى عصر أبي على الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) [٢] وتلميذه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) [٣] ، وجدناهما يدعمان آراءهما بالأدلة النقلية ، ومواد النقل عندهما هي نفسها تلك التي استخدمها أشياخهما ، فابن جني كثير الاعتداد بالسماع في مجالات الاستدلال واستنباط الأحكام لا يلجأ إلى القياس ما دام ثمة طريق إلى الاستدلال بالسماع ، وهو في اعتداده بالسماع متأثر بأستاذه الفارسي [٤] .

وقد قسم ابن جني الكلام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أضرب : مطرد في القياس والاستعمال ، ثم مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، ثم مطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، ثم شاذ في الاستعمال والقياس جميعا .

أما عن موقف ابن جني من كلام العرب شعرًا ونثرًا ، فهو كأسلافه من البصريين فلا يأخذ بالشاذ والنادر ، ولا يقيس عليها ، على وجه العموم [٥] ، وقد صرح ابن جني في مواطن عديدة من كتابه الخصائص بعدم التزامه بالتحديد الزماني والمكاني في الاستشهاد بالكلام العربي ، واستعاض عن ذلك بالتثبت من فصاحة العربي ، وتوثيق كلامه بعرضه على الموازين النحوية الموضوعة [٦] وهناك نصوص تشير في جملتها « إلى عدم التزام ابن جني بقيدى الزمان والمكان في الاستشهاد ، مع اعتماده على القوانين النحوية كميزان لمعرفة الفصيح ، أى أنه لم يغلق الباب أمام الفصيح بعد عصر الاستشهاد » [٧] .

وهكذا كان ابن جني - واستنادًا إلى هذا الموقف - يختبر معاصريه من الفصحاء للتأكد من فصاحتهم ، ليتسنى له بعد ذلك الأخذ بكلامهم ، منهم على سبيل المثال « الشجري » أبو عبد الله ، وابن عم له يسمى (غصنًا) وأبو عبد الله محمد بن

---

(١) المدارس النحوية (ص ٢٣٠) .

(٢) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، كان من أكابر أئمة النحويين ، أخذ عن أبي بكر بن السراج وأبي إسحاق الزجاج (انظر نزهة الألباء ٢٣٢) .

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني النحوي ، كان من حذاق أهل الأدب ، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف ، صنف في النحو والتصريف كتبًا أبدع فيها . (انظر نزهة الألباء ٢٤٤) .

(٤) أصول النحو في الخصائص (ص ١٢٤ ، ١٢٥) .

(٥) انظر ابن جني النحوي د . فاضل صالح السامرائي (ص ١٣٦) دار النذير - بغداد سنة ١٩٦٩ م .

(٦) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ١٠٢ - ١٠٦) .

(٧) السابق (ص ١٠٧) .

العساف (تميم جوثة) [١] .

وهكذا استشهد ابن جني بالفصيح من كلام القدماء والمولدين ؛ لأنهما على كل حال من الفصيح ، وقد مهد لذلك بأنه يجوز الاستشهاد بأشعار المولدين في المعاني لا في اللغة ، فالمعاني يتناهبها المولدون كما كان يتناهبها المتقدمون [٢] ، فكما توسع أستاذه الفارسي في القياس على الضرورات في الضرورة ، حيث أجاز للمولدين من الضرورات ما جاز للمتقدمين ، توسع ابن جني أيضًا في السماع عن المولدين ما دامت أشعارهم تتوفر فيها مقومات الفصاحة [٣] .

ولا شك أن هذه الظاهرة - ظاهرة توسيع السماع وإجازة القياس على الضرورة ثم تخطى التحديد الزماني والمكاني والاستشهاد بكلام المولدين - قد ألجأهم إليها الاحتجاج الماس للمادة اللغوية وتجديدها ، مما ألجأ النحاة في مراحل متأخرة إلى التوسع في الاستشهاد بالقراءات ثم الحديث . ولو أن النحاة لم يحددوا ذلك الإطار الضيق للمادة منذ البداية لما وقعوا في هذه المشكلات .

أما عن موقفه من القراءات : فهو موقف أثرى نحوي جامع ، وهو الموقف الذي التزمه علماء القراءة والأثر [٤] ، فهو لا يطعن في رواية القراء مع رفضه لها كما لا يجيز القراءة بما يجيزه القياس إن لم يرد بها سماع مأثور ، لأن الرواية تؤثر رواية ولا تتجاوز ، « وهو وإن ألف كتاب (المحتسب) في توجيه القراءات الشاذة - كغيره من النحاة يرد ويضعف طائفة من القراءات السبع ، وعلى كل حال كان أسلم موقفًا من شيخه أبي علي الذي صنع كتاب (الحجة) في توجيه القراءات السبع » [٥] وقد حاول في كتابه (المحتسب) جمع القراءات الشاذة وجاهد في توجيهها وهو مع ذلك هاجم فيه قراءات وضعف أخرى وذكر أن بعضها لا يعرف في اللغة ولكنه مع ذلك كله يبدو أقرب إلى الاعتدال من غيره في هذه القضية » [٦] .

فقد أوضح « أن الشذوذ المنسوب إلى غير القراءات السبع لا يعني أكثر من أنه أمارة على غير القراءات السبع ، وعليه فلا مانع من الاستشهاد بهذه القراءات في

(١) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ١١١) ، وانظر ابن جني النحوي (ص ١٤٨) .
(٢) انظر الخصائص لابن جني ت محمد علي النجار (٢٤/١) عالم الكتب - بيروت ط ٣ سنة ١٩٨٣ م .
(٣) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ١١٧) .
(٤) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ١٦٣ - ١٧٧) .
(٥) ابن جني النحوي (ص ١٢٧) .
(٦) انظر السابق (ص ١٢٨ - ١٣٠) .

النحو - ما دامت جامعة لأركان القراءة الصحيحة »[1] .

أما عن الحديث النبوي الشريف ، فقد اتبع ابن جني شيوخه في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي ، فلم يعتمد عليه في تقرير قاعدة أو إثبات نص وإنما كان يورده للاستئناس فقط .

ولعل أهم الإضافات التي قدمها ابن جني في مجال النقل والأصول النحوية بعامة ، هو ما بذله من جهد كبير حتى كان أول من ألف فيه بهذه السعة والشمول حتى أن المحاولات التي سبقته في هذا المجال - كمحاولة ابن السراج - « لم يلمم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين في أوله »[2] كما يقول ابن جني نفسه ويتضح ذلك بجلاء إذا ما ألقينا نظرة على الأبواب التي وضعها ابن جني في خصائصه في علم الأصول[3] .

ويتضح مما تقدم أن الفرق بين القرن الثاني الذي عاش فيه الخليل وسيبويه ، والرابع الذي عاش فيه الفارسي وابن جني كان عظيمًا في جميع النواحي الثقافية فقد كانت الأصول عند المتقدمين مبادئ يسيرة تتم بصورة تطبيقية ، ولكن النظرة المعيارية تحكمت في النحو العربي منذ وقت مبكر فأصبحت القواعد هي التي تتحكم في النصوص لا العكس . والسبب في قبول أو رفض بعض النصوص ، هو مدى موافقتها للقواعد . ولكن القواعد ذاتها تختلف بين النحاة ، وهذا هو السبب في الاضطراب الذي أصاب النحو . بالإضافة إلى ما ألجأهم إليه ذلك من تأويل النصوص المخالفة للقواعد ، كما تجدر الإشارة إلى أن « الأساس الذي ترتكز عليه قضية الاستشهاد عند النحاة العرب هو فكرتهم عن اللغة ، تلك الفكرة التي عبروا عنها باصطلاح (السليقة اللغوية) فقد كانت تلك الفكرة وراء تحديدهم للنصوص التي تناولوها بالدرس وبنوا عليها القواعد ، كما كانت السبب فيما استلزمه هذا التحديد من إطار زماني ومكاني معًا »[4] دون أن يراعوا تعدد مستويات اللغة أو يفرقوا بين اللهجات .

---

(١) أصول النحو في الخصائص (ص ١٦٥) .
(٢) الخصائص (٢/١) .
(٣) انظر هذه الأبواب وعددها في أصول النحو في الخصائص (ص ٤١١ - ٤١٣) .
(٤) أصول التفكير النحوي (ص ٢٤٧) .

إن المنطلق السليم لعملية الاستقراء التي كان يجب أن تتبع في النحو العربي ، هي أن تصنف المادة اللغوية ، تصنيفا زمانيا ومكانيا دون أن تطرح لهجة قبيلة ، أو يستغني عن لغة فصيح . ويشار إلى هذه اللهجات خلال استنتاج القواعد وبهذا يستطيع النحوي الحكم حكما سليما ، فلا يختلف مع غيره ولا يجافي رواية له ويكون النحاة جميعا ملمين إلمامة متساوية بما نقل إليهم عن العرب [١] .

ولهذا اضطر النحاة إلى التوسع في السماع بعد ذلك التحديد ، فقد حددوا نهاية الاستشهاد « بقرن ونصف بعد البعثة الكريمة ، إلا أن كثيرا من العلماء كالأخفش وأقطاب المدرسة الكوفية كالكسائي والفراء ومن تابعهم من البصريين كأبي على الفارسي وابن جني لم يلتزموا بهذا التحديد ، وهذه نظرة تطورية من قبل هؤلاء الأعلام ، وتعطى للسماع مجالا أوسع ، وتشمل هذه النظرة أيضًا التحديد المكاني إذ ابتدأ الأخفش فخرق هذا التحديد واستشهد بقبائل غير التي كانت معتبرة في مجال الاستشهاد ، وكذا فعل الكوفيون » [٢] .

وبانتهاء حديثنا عن ابن جني نكون قد وصلنا إلى طبيعة السماع قبل الأنباري حيث وضح موقف النحاة من مصادر السماع الرئيسة من كلام العرب وقراءات وحديث ، كما وضحت نظرتهم للمادة المجموعة وحدودها الزمانية والمكانية ومدى التوسع فيها .

* * *

(١) انظر الخلاف النحوي (ص ٤٢٣ ، ٤٢٤) .

(٢) أصول النحو في الخصائص (ص ١٠١) ، ومدرسة الكوفة . د . مهدى المخزوم (ص ٣١٧ ، ٣٧٧ - ٣٧٩) .

القياس تطوره وخصائصه قبل الأنباري

إن تاريخ نشأة القياس يعد مقرونًا بتاريخ نشأة القواعد العربية نفسها ولهذا يعزو البعض نشأة القياس إلى أبي الأسود ، وعلى الرغم من أن تلك الدعوى تفتقر إلى الأدلة ، كما لا يمكن نسبة أولية علم من العلوم إلى إنسان بعينه ، فإن لذلك دلالة واضحة على قدم القياس في تاريخ النحو العربي .

يدل على ذلك أن ابن أبي إسحاق – وهو أقدم من ينسب إليه الولع بالقياس من متقدمي النحاة – كان يعتمد على القياس ، بل ويسرف فيه ، وهذا يسلمنا إلى نتيجة عظيمة القيمة ، وهي أن النحو قد عرف القياس قبل الحضرمي ، وأنهم كانوا يأخذون به منهجًا قبل أن يسرف فيه [1] .

أما البداية الحقيقية للقياس فظهرت على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فلم يعد النحو عنده مجرد ملحوظات عابرة ، بل أخذت معالمه تتحدد فظهر القياس على يديه ، حتى قيل إنه « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل » [2] وهكذا تركز دوره في ثلاث مهام فقد شق النحو وبنى هيكلا تكتمل به القواعد الأصلية الكبرى ، كما حول القياس من الجانب الاستعمالي الذي هو محاكاة الجمل العربية في الاستعمال ليشمل القياس النظري النحوي وهو قياس حكم على حكم ووضح العلل بطريقة مبسطة [3] .

فقد « كان إذعانه للقياس يتطلب تفريعًا لمسائل النحو وبعجًا له » [4] ولهذا يقول أبو الطيب اللغوي : « كان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرع النحو وقاسه » [5] وقد كان هذا الاهتمام بالقياس هو سبب مقارنة الخليل بين الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء حيث يقول : « كان عبد الله يقدَّم على أبي عمرو في النحو وأبو عمرو يقدَّم عليه في اللغة » [6] يقول الأنباري مقارنا بينهما : « وكان – أي

---

(١) انظر أصول التفكير النحوي (ص ١١ ، ١٢) .

(٢) طبقات فحول الشعراء لابن سلام (ص ١٤) ، وطبقات النحاة واللغويين (ص ٢٥) ، وإنباه الرواة (١٠٥/٢) .

(٣) انظر الأصول د . تمام حسان (ص ٩٢ ، ٩٣) .

(٤) القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني (ص ٢٦) .

(٥) مراتب النحويين (ص ١٢) . (٦) المصدر السابق (ص ١٤) .

الحضرمي - شديد التجريد للقياس ، ويقال : إنه كان أشد تجريدًا للقياس من أبي عمرو بن العلاء ، وكان أبو عمرو بن العلاء أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها » [1] .

فقد كان يسعى الحضرمي إلى اطراد القاعدة عن طريق تحكيم القياس في مسائل النحو ، من هذه المحاولات ما حكي عنه عندما سأله يونس : هل يقول أحد الصويق؟ يعني السويق . فقال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها . وما تريد إلى هذا ، عليك بباب من النحو يطرد وينقاس » [2] فهذا النص يدل دلالة « لا تخلو من أهمية فالحضرمي يمثل انعطافًا كبيرًا في الدرس النحوي ؛ لأن القوم قبله كانوا يعنون باللغة ، من جمع لها وفهم لغريبها ، وإحاطة بلهجاتها ، أما هو فقد أخذ ينفذ إلى دقيق تعبيرها ، ويلمح اطراد أصولها ، وراح يوجه طلبته إلى هذا اللون من النظر في دراسة العربية وتعمق الأصول التي تطرد وتنقاس » [3] .

ففضل الحضرمي يتضح في التنبيه إلى هذا المبدأ الأساسي من مبادئ التفكير العلمي ، وهو اطراد الظواهر والقياس عليها ، وانصب اهتمامه على هذه الأسس العامة التي تبنى عليها قواعده [4] .

وكان احتكام الحضرمي للقياس سببًا في معارضات من فحول الشعراء [5] يقول ابن سلام : « كان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب » [6] فقد دفعه حرصه على القياس واطراده إلى الطعن في الفصحاء ومنهم الفرزدق ومعارضاته له كثيرة ومشهورة ، ويتضح من هذه المعارضات أن المقيس عند الحضرمي هو ما نشئه من نصوص لغوية ، والمقيس عليه ليس كلام العرب ، بل ما اطرد من هذا الكلام وانقاس حتى أصبح قاعدة . وفي هذا الموقف ذكاء في تصور الفرق بين كلام

---

(١) نزهة الألباء (ص ٢٦) ، وانظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص ٤٣) تحقيق د . محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام ط١ سنة ١٩٨٥ م .

(٢) طبقات فحول الشعراء (ص ١٥) ، وطبقات النحويين واللغويين (ص ٢٦) ، وإنباه الرواة (٢/١٠٨) .

(٣) الخلاف النحوي (ص ١٥) .

(٤) انظر القياس في النحو مع ت باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي (ص ١٢) د . منى إلياس ، دار الفكر دمشق ط١ سنة ١٩٨٥ م .

(٥) انظر القياس في النحو العربي د . صابر (ص ٢٧) .

(٦) أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص ٤٥) .

العرب وبين قواعد النحو ، فهو يقيس على ما يطرد وينقاس وهو القاعدة النحوية التي استخلصت من المستوى الموحد ، الذي يضرب عن اللهجات صفحًا [١] .

وكأن ابن أبي إسحاق يشرع مذهبا سيكثر من بعده ، وهو تأويل الشواهد وتوجيه السماع توجيها يرتضيه العقل النحوي الجديد ، ويوافق الأصول الموضوعة [٢] .

وهكذا يكشف لنا دور الحضرمي في القياس عن تطور مضمون القياس الذي بدأ عنده « بملاحظات فردية يمليها تصوره الخاص لفهم القاعدة وتحول بعد إلى سيل دافق من ربط الأشباه بالنظائر إدراكًا لكنه اللغة ومدى ما يربط ظواهرها من وشائج وصلات » [٣] .

وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم – الذي وجد عند الحضرمي – هو المفهوم الاستقرائي المبسط للقياس ، فالنصوص التي استخدم فيها القياس في هذه الفترة تدل على أن القياس لم يكن قياسًا منطقيًا ، بشروطه ومقدماته وقضاياه ، بل ما يقدمه العلم بالقواعد المطردة المتبعة ، وهكذا كان أمام النحاة بعد تحديد هذا المفهوم الاستقرائي للقياس ، تحديد معنى الاطراد ومن ثم تحديد أسلوب الاستقراء للنصوص اللغوية وضوابطه [٤] .

وتأتي أهمية دور عيسى بن عمر بوصفه امتدادًا لدور الحضرمي وتحكيم القياس في مسائل النحو [٥] ، وإن كان ابن عمر يختلف قليلًا عن الحضرمي حيث تأثر بأبي عمرو بن العلاء في الاهتمام بالغريب ، إذ نجده يهتم بمراعاة القواعد المطردة ، حتى إنه يختار من النصوص ما يوافق القياس ، ولكنه في الوقت نفسه يهتم بالغريب ولهجات العرب حتى إنه ليحاول القياس عليها ، فإذا وجد تضاربًا بينهما فزع إلى النصب ، معتمدًا على التأويل [٦] .

وهكذا فقد وضع ابن عمر أصلًا مهما يدل على دقة حسه اللغوي وهو اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة ، وجعل النصب فوق الرفع وجعله الأساس [٧] .

---

(١) انظر تاريخ النحو العربي د . على أبو المكارم (ص ٩٣) .

(٢) انظر الخلاف النحوي (ص ١٦) . (٣) القياس في النحو العربي د . صابر (ص ٣٠) .

(٤) انظر أصول التفكير النحوي (ص ١٧) .

(٥) انظر القياس في النحو العربي ، د . صابر (ص ٣٥) .

(٦) تاريخ النحو العربي د . علي (ص ٩٥ ، ٩٦) .

(٧) انظر المدارس النحوية (ص ٢٦) .

ويتضح أسلوبه في القياس ومنهجه فيه فيما نقل عنه عندما سأله أحد العلماء «أخبرني عن هذا الذي وضعت ، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا ، قلت فمن يتكلم خلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلم به تراه مخطئا ؟ قال : لا ، قلت : فما ينفع كتابك ؟ » [١] .

وقد كان تحكيمه للقياس سببًا في الطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس، وكان يصعد في هذا الطعن حتى العصر الجاهلي [٢] ومن ذلك تخطئته المشهورة للنابغة . كما أدى به كأستاذه إلى معارضة القراء ومخالفة جمهورهم .

وهكذا تأتي أهمية الشيخين الحضرمي وابن عمر إذ عنيا بالقياس وحكماه في المسموع وعداه أساسًا مهمًا أقاما عليه صرح النحو أصولًا وفروعًا ، وبذلك مهدا للنحاة من بعدهما ترسيخ القياس بوصفه أصلًا مهما تنبني على أساسه القواعد .

أما أبو عمرو بن العلاء فقد كان يمثل مرحلة الالتزام باللغة أكثر من الالتزام بالقياس المجرد عن الاستخدام العملي لها [٣] ، فهو في قياسه يمثل مرحلة الالتزام ؛ لأنه لا يهدر لغة من اللغات ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لمرحلة الجمع المبكرة ؛ فهو وإن كان ميالًا إلى تغليب الأكثر الأعم من كلام العرب ، فهو في الوقت نفسه لم يكن ليهمل الشاذ ولا النادر وإنما يضع له قاعدة ، وهو أنه يحفظ ولا يقاس عليه ، فهو يقول ردًا على سؤال « كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات » [٤] ، وقد كان ذلك الموقف راجعًا لأسلوبه في القراءة وهو أحد القراء المشهورين ، يقول ابن مجاهد عنه : « وكان لا يقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد » [٥] ، كما يروي الأصمعي قال : «سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا » [٦] . وهكذا كان منهجه مختلفًا عن الحضرمي وابن عمر في أنه كان يسلم للعرب ولا يطعن عليهم [٧] .

وسار يونس بن حبيب على نهج أبي عمرو ، فكان همه الرحلة إلى البادية والسماع عن العرب في مواطنهم ، واشتغل كذلك بالقياس ، وكانت له مذاهب

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص ٥٠) . (٢) انظر المدارس النحوية (ص ٢٥) .
(٣) انظر القياس في النحو العربي د. صابر (ص ٣٥٧) . (٤) طبقات النحويين واللغويين (ص ٣٤) .
(٥) السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص ٤٨) . (٦) المصدر السابق .
(٧) القياس في النحو العربي د . صابر (ص ٣٧) .

وأقيسة تفرد بها ، وخالف فيها الخليل وسيبويه وحكى عنه سيبويه آراءه التي تحكى قياس العرب في كلامهم .

ونخلص من هذه المحاولات المبكرة في القياس بنتيجة بالغة الأهمية وهي أصالة القياس النحوي في نشأته ، بمعنى أن الأشباه والنظائر نبعت من صميم اللغة وأن القاعدة النحوية إن هي إلا قياس يحتذى وينسحب على مواضع أخرى ، ومن ثم جمع النحاة الأوائل الأشباه والنظائر حفظاً للغة وأبلوا في ذلك بلاء حسنًا فكانت الفترة الأولى تمثل مرحلة بناء قاعدة القياس بوصفه قائمًا على المسموع المروى حتى يقفوا على القاعدة [1] .

« لم يكن أرباب القياس على بدع من الأمر ، فأصحاب اللغة أنفسهم اتسعوا في طردها وتصريفها واشتقاقها بما سبقوا به أرباب القياس أنفسهم » [2] .

أما الخليل فيعد الغاية في تصحيح القياس ؛ إذ بلغ القياس على يديه وتلميذه من بعده إلى مستوى النظرية المتكاملة ويكفي في هذا المقام أن أقول إن الخليل استطاع من خلال عنايته بالقياس أن يوجد النحو علمًا له أصوله وقواعده فقد أصل القياس وأظهر معالمه وأركانه . وأرشده حسه اللغوي واستقراؤه للغة إلى معرفة الأصول والفروع ، وهذه الفكرة كما نعلم هي عماد القياس ، وأولى هذه الفكرة عناية شديدة ، ولكنها لم تكن من قبل تسليط الاعتبارات العقلية على اللغة وإنما هي أحكام وقوانين مستنبطة من استقراء اللغة . فبنى قياسه على الكثرة المطردة من كلام العرب ، مع نصه الدائم على ما يخالفه ، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلًا [3] .

ولقد اتخذ القياس عند الخليل صورًا وأشكالًا مختلفة ، تظهر ما وصل إليه القياس على يديه من نضج ، منها ما يمكن أن يسمى قياس الشبه (المنزلة) ، وقياس التمثيل (الفرض) ، والقياس المفارق .

أما قياس الشبه ، فهو الأعم الأغلب في قياسه ، بل والأغلب في قياس النحاة جميعًا ممن أتوا بعده ؛ لأنه قائم على ملاحظة أوجه التشابه القريبة بين المقيس والمقيس عليه لفظا ومعنى ، أحدهما أو كليهما وتتسع أوجه المشابهة بينهما وتضيق [4] .

---

(١) انظر القياس في النحو العربي (ص ٤٥ ، ٤٦) .

(٢) في أصول النحو لسعيد الأفغاني (ص ٧١) ، مطبعة الجامعة السورية ط٢ سنة ١٩٥١ م .

(٣) انظر المدارس النحوية (ص ٥٣) .

(٤) انظر القياس في النحو العربي (ص ٥٨) .

وحسبنا أن نطلع على باب النداء [١] والتصغير أو التحقير [٢] في كتاب تلميذه لنعلم مدى امتلاء هذه الأبواب بهذا النوع من أقيسة الخليل .

أما قياس التمثيل : فهو ضرب من القياس يقوم على الفرض والتقدير ولا يمثل استعمالا حقيقيا في اللغة ، وكأنه نوع من الرياضيات تستهدف عقل المتلقي [٣] إذن فهذا النوع من القياس من قبيل « التمارين غير العملية » ويقول الدكتور شوقي ضيف : « وفي رأينا أن الخليل وتلميذه سيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصاريعه ، حيث نرى سيبويه يتوقف في كتابه مرارًا ليسأل أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب ، وعمم النحاة ذلك فيما بعد واسعوا فيه إظهارا لمهارتهم » [٤] ومن أمثلة القياس التمثيلي الذي يزخر به الكتاب ما جاء في باب جمع أسماء الرجال والنساء ، ونقله سيبويه عن الخليل [٥] .

أما القياس الثالث عند الخليل : فهو ما يمكن أن يسمى (القياس المفارق) «وهو ما يخرج من أصل القياس العام الذي وضع الخليل أصوله ولا يتفق معه وإن كان يدخل مع هذا الأصل العام في بعض أوجه الشبه ، فهو من ثم تعليل للنادر » [٦] فالخليل كما نعلم كان مهتما باطراد القاعدة ، ومن ثم أخرج مالا يتقاس مع القاعدة المطردة ، محاولًا تعليل خروجها وتأويلها .

وهكذا تبلور القياس النحوي بشكله التنظيري من أصل وفرع وعلة وحكم على يد الخليل ، ولم يكتف الخليل بالاعتماد على القياس في وضع أصول النحو فحسب ، بل حكم مقاييسه أيضًا في أبنية الصرف .

ومن الطبيعي أن يكثر سيبويه من الاعتماد على القياس كما كان الحال عند أستاذه ، وأن ينبني قياسه على أساس صحيح من السماع ، سواء أكان ذلك عن العرب الفصحاء ، أو عن شيوخه الثقات أمثال يونس وعيسى بن عمر ، والخليل الذي يعد المنبع الخصب لعلم سيبويه ، و يصور لنا ظاهرة المرونة في اللغة وطواعيتها في القياس بقوله : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » [٧] .

(١) انظر الكتاب (١٩٩/٢) ، (٣٠٢/١) .
(٢) انظر المصدر السابق (٤١٨/٣ ، ٤٣٩ ، ٤٥٥ - ٤٥٦ ، ٤٧٤ - ٤٧٨ ، ٤٨١ - ٤٨٤ ، ٤٩٠ - ٤٩١) .
(٣) انظر القياس في النحو العربي (ص ٦٢ ، ٦٣) . (٤) المدارس النحوية (ص ٥٥) .
(٥) انظر الكتاب (٣٩٥/٣ - ٤٠٦) . (٦) القياس في النحو العربي (ص ٦٧) .
(٧) انظر الكتاب (٣٢/١) .

ويبدو أن سيبويه « كان متشددا في قياسه ، وظاهر كتابه يشهد بكثير من مظاهر هذا التشدد في القياس » [١] ، فهو يكرر كثيرا عبارات مثل : « لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس » [٢] ، ويقول : « نقيس على الأكثر » [٣] ، ويقول أيضًا « فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ، ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه » [٤] .

أما عن صور القياس عند سيبويه : فهي امتداد لصور القياس عند أستاذه ، وتأتي أهمية قياس سيبويه في أنه أصل تلك الصور ، وقد علمنا هذه الصور عند الخليل ، ولكن أجد من المهم أن نقف قليلًا عند قياس التمثيل ، الذي « يكثر عنده باعتباره قياسًا نظريًّا لا تعوزه استعمالات العرب ولا يفتقر للشواهد ، وهو في كنهه تمرين وتدريب على مسائل النحو ، ويعد القياس التمثيلي النهاية النظرية التي وصل إليها القياس » [٥] ، فإذا كان قياس الشبه قائما على علة المشابهة فإن قياس التمثيل قائم على الافتراض وبذلك بعد القياس عن الاستعمال الحقيقي في اللغة وبعد أن كانت قاعدة القياس هي المادة المسموعة تحول إلى تمرينات تستهدف المران العقلي فيما تستهدفه [٦] ، فإذا كان الخليل قد فتح باب التمارين على قوانين النحو والصرف وقواعدهما ، فإن سيبويه قد توسع في فتحه بكلتا يديه سعة شديدة وبخاصة في الصرف [٧] .

ولقد جمع أحد الدارسين [٨] الأمور التي ينحصر فيها تطور القياس بعد سيبويه إلى ابن جني ، والتي أدت إلى كثرة الخلافات ، والابتعاد عن واقع اللغة مما أضفى على القياس صفة الجمود ، وأصبح لا يحكي الواقع اللغوي بمقدار ما يحكي تفنن النحاة في استخدامه كوسيلة لإمضاء أحكام عقلية بحتة ، حصرها في أمور تتلخص في عدم مراعاة النحاة بعد سيبويه لما وضعه من ضوابط عامة في القياس ؛ لأن دائرة القياس واسعة جدًّا – وخصوصًا قياس الشبه « ومن يطلب وجهًا من الشبه لا يعدمه حتى بين الشيئين البعيدين » [٩] ، ولهذا وضع سيبويه عددا من الضوابط العامة تحدد

---

(١) سيبويه جامع النحو العربي (ص ٥٤) . (٢) انظر الكتاب (٤٠٢/٢) .
(٣) انظر الكتاب (٤٠٤/٣) . (٤) انظر السابق (٨/٤) .
(٥) القياس في النحو العربي (ص ٩٥) . (٦) انظر المصدر السابق .
(٧) انظر المدارس النحوية (ص ٩١) .
(٨) محمد إبراهيم خليفة ، انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٥٧ – ٧١) .
(٩) الكتاب (٣٧٦/٢) .

إلى حد ما القياس الصحيح ، ولكن النحاة بعده لم يلتزموا بها .

وتأتي أهمية الكسائي في أنه جمع بين علمين من علوم الثقافة العربية وهما القراءة والنحو ، واهتم بالقياس اهتمامًا شديدًا ، فالنحو عنده إنما هو قياس يتبع وكما اتسعت وتعددت مصادر سماعه ، تعددت صور القياس أيضًا ، واستطاع بفضل حرصه على كل ما يسمع - وهو حرص القارئ - أن يحفظ في قياسه بشواذ اللغات واللهجات حماية لها من الضياع .

ويعد قياس الكسائي نموذجًا مغايرًا لنماذج القياس قبله ، إذ أدى تعدد مصادر سماعه إلى أن يظهر قياسه في شكل يخالف ما استقر عليه قياس أئمة البصرة وأعلامها [1] . فتوسع في القياس ولم يقف به عند المستعمل الشائع ، بل مده ليشمل لغة الحضر ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأي البصريين [2] ، ومعنى هذا أن تعدد مصادر السماع عنده مع غلبة سلطان الرواية والنقل على ذهنه ومنهجه ، أدى به في النهاية إلى توسيع دائرة القياس حتى اعتمد على الشاهد الواحد [3] ، وعلى ما يجري نادرًا على ألسنة بعض العرب ، وهذا لا يتفق ومناهج وضع العلوم - وبخاصة النحو - التي تقتضي اطراد قواعدها من خلال اطراد المقاييس .

أما الأخفش (ت ٢٢١ هـ أو ٢١٥) [4] ، فهو يمثل تطورًا جديدًا في القياس وطريقة استخدامه ، حيث تميز بمنهجه الخاص المخالف لمنهج أشياخه ، فإذا كان الخليل « لم يقس على الشاذ والنادر وحفظهما أو أولهما ، فإن الأخفش كان يقيس على الشاذ والنادر ، وإذا كان شيوخ البصريين قاسوا على ما سمعوه عن العرب وما نقلوه عنهم من لغات ، فإن الأخفش لم يكن يقيس في كل قياسه على السماع وإنما كان يقيس أحيانا دون سماع . وإذا كان شيوخ البصريين لم يفسحوا للقراءات الشاذة فإنه أفسح لها ، من أجل هذا كله كان يعد خارجا على ما اتفقت عليه مقاييس البصريين » [5] ، كما أفسح المجال أيضًا للقياس على الأشعار الشاذة التي لا تطرد مع القواعد [6] .

---

(١) انظر القياس في النحو العربي (ص ١٧٧) . (٢) انظر المدارس النحوية (ص ١٧٦) .
(٣) انظر القياس في النحو العربي (ص ١٨٠ ، ١٨٩) .
(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، كان مولى لبني مجاشع بن دارم ، وهو من أكابر أئمة النحويين (انظر نزهة الألباء ١٠٧) . (٥) انظر القياس في النحو العربي (ص ١١٤) .
(٦) انظر المدارس النحوية (ص ٩٩ ، ١٠٦) .

ولهذا كان الأخفش كثير الخلاف مع أساتذته لما فسح من قياس على الأشعار الشاذة وبما فسح للقراءات والاحتجاج بها مهما خالفت القواعد. وهكذا تطور القياس على يدي الأخفش، إذ وسع دائرته وبسطه - بما وصل به في أحيان كثيرة إلى عدم الاعتماد على أصول من السماع - وأصبح قياسه مرادفًا للرأي، إذ كان أحيانا لا يدعم قياسه بالعلة، وأحيانا أخرى يدعمه بالعلة سواء أكانت ضعيفة أم قوية، فقد كان يمثل مرحلة من القياس النظري [1].

والحق أننا لا نستطيع أن نقوم قياس الفراء دون أن نسلكه مع الأخفش الأوسط والكسائي، « وذلك أن الأخفش كما سبق أن ذكرنا فتح باب الاتساع في القياس وعدد مناحيه واتجاهاته، وكان بداية الخلاف لأعلام البصرة وشيوخها والكسائي أفاد كثيرا من توسيع دائرة القياس ومد أطنابه، وكان الفراء ثالث ثلاثة أقاموا صرح قياسي جديد اتسم بالمرونة والتوسع مما أدى إلى تباين الآراء بين هؤلاء الثلاثة وأعلام البصريين » [2]، وبنى قياسه على قاعدة صرح بها وهي أن القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر - في إشارة إلى التفرقة بين لغة النثر ولغة الشعر - ولكنه بالرغم من ذلك انزلق إلى رفض بعض القراءات ومخالفة القراء [3]، وقد كان ذلك « انعكاسًا لمنهجه في القياس وفرض سلطان العقل على سلطان النقل » [4].

ومن أشكال القياس الذي استخدمه الفراء قياس الاطراد والشبه والاستئناس والمفارق، كما استخدم القياس الجدلي [5]. ولكن يجب أن نلحظ في الأنواع السابقة من القياس أنها مبسطة غير مركبة كما هو الحال في المراحل المتأخرة من بعده.

أما المازني فقد اقتفى آثار شيخه الأخفش فيما ذهب إليه في توسيع دائرة القياس وبسط قواعده [6] « وكان يتشدد في الأخذ بالقياس، ويرد ما لا يطرد معه من لغات العرب ومن بعض القراءات للذكر الحكيم » [7]، ولعل أبرز إضافات المازني هي وضعه لمقاييس تضبط علم الصرف في كتابه « التصريف »، أكمل به جهود من

---

(١) انظر القياس في النحو العربي (ص ١١٦، ١١٧)، (١٢٢، ١٢٣).
(٢) القياس في النحو العربي (ص ١٩٣).
(٣) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ٦٩ - ٨٤).
(٤) القياس في النحو العربي (ص ٣٦٣).
(٥) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ١٩٦ - ٢٠٩).
(٦) انظر القياس في النحو العربي (ص ١٢٥). (٧) المدارس النحوية (ص ١١٩).

سبقه من العلماء ، وفصل بين النحو والصرف وفتح باب التمارين غير العملية في الصرف لمن بعده ، وكانت له مناظرات كثيرة تدل على حذقه علم الكلام واستيعابه له أصولا وفروعا [١] .

وكان المبرد دائم الاحتكام إلى القياس ، ولكنه يقيم دعائمه على السماع ويرد ما يخالف الكثرة الغالبة من كلام العرب ، ويفسح المجال للقياس عند عدم ورود هذه الكثرة ، فهو يقدم السماع على القياس . ولذلك لا يقيس المبرد على الشاذ والنادر - هادفًا من ذلك طرد القياس - ويعدهما سبيلًا إلى الزلل ، حيث يقول « إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك » [٢] ويزدحم كتابه (المقتضب) بالقياس ، وبخاصة القياس القائم على علة المشابهة ، كما يزدحم الجزء الرابع من كتابه بالقياس التمثيلي الذي يتخذ شكلًا تدريبيًا نظريًا [٣] .

ويتضح مما سبق أنه ما إن وصلنا إلى عصر المبرد حتى وجدنا أن الهدف من البحث النحوي ، هو الوصول بالقاعدة إلى شكل مطرد بحيث لا تعوقها اللغة الغريبة ، ومن ثم عنى بالقياس على المطرد الشائع ورفض الشاذ والنادر ؛ لأنهما يعوقان القياس المطرد . ومعنى ذلك : أنه حدث تطور للقياس ، فقد رأينا القياس يبدأ باستقراء اللغة ، وجمع شتاتها ثم أخذ الجمع يتزايد وظهرت مشكلة الشاذ والنادر فقاس النحاة على الأعم الأغلب ، وإذا كان أبو عمرو بن العلاء في بداية الجمع للغة يطرح اللغات الشاذة ويعدها لغات ، فإن الخليل وتلميذه سيبويه كانا يؤولان الشاذ والنادر أو ما خالف قياسهما ويخضعانه للقياس ، وجاء المبرد فعد اللغات الشاذة عائقا يحول بين القياس والاطراد . ومن هنا أصبح القياس هو الحكم ، وصار السماع خاضعًا للقياس وليس العكس [٤] ، وهكذا وصل القياس في نهاية القرن الثالث وأوائل القرن الرابع إلى مفهوم شكلي ، وهذا ما سيتضح بالتفصيل بعد قليل .

وكذلك كان ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) [٥] معنيًا باطراد القاعدة إذعانًا للقياس

---

(١) انظر على سبيل المثال مناظرته المشهورة مع ابن السكيت ، المجلس (ص ١٣٧) من مجالس العلماء للزجاجي (ص ٢٣٠) .

(٢) انظر الأشباه والنظائر (٤٩/٣) .

(٣) انظر المدارس النحوية (ص ١٣٤) ، والقياس في النحو العربي (ص ١٤٦ - ١٤٨) .

(٤) انظر القياس في النحو العربي (ص ١٤٢ ، ١٤٣) .

(٥) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج أحد أئمة النحو المشهورين ، أخذ عن أبي العباس المبرد ، وإليه انتهت الرئاسة بعد المبرد . (انظر نزهة الألباء ١٨٦) .

ومن ثم فهو لا يأبه بالشاذ والنادر ولا يعول عليهما ، وقد ذهب إلى أنه لو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم [١] ، وفي هذا ما يدل على إدراكه أن الأساس في كل قاعدة علمية أن تطرد ، وأن يحكم على كل ما يخالفها بالشذوذ لا أن يتخذ قاعدة مستقلة لكل ما يشذ ، مما يعطل القواعد ويصيبها بالشلل [٢] .

ولعل الإضافة التي قدمها الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) [٣] للقياس هي عنايته بالعلة أساسًا من أسس القياس [٤] ، وحذا حذو سالفيه في قياس التمثيل أسلوبًا من أساليب التدريب ، يضيف من عنده وجوها من العلل والأقيسة وهي جميعًا تغمس في اصطلاحات المناطقة والمتكلمين [٥] . وهو أمر طبيعي في ذلك العصر الذي غلبت فيه النزعة المنطقية والكلامية على النحاة يظهر ذلك بجلاء عند نحاة هذا العصر أمثال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) [٦] ، والرماني (ت ٣٨٤ هـ) [٧] .

أما الفارسي فقد بلغ اعتداده بالقياس مبلغًا عظيمًا جعله يقول : « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس » [٨] ويتعجب ابن جني من مهارته في القياس إذ يقول : « فما كان أقوى قياسه وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنه إنما كان مخلوقًا له » [٩] .

وكان يتوسع في قياسه ، فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم كما يخبرنا ابن جني عندما سأله « أفترتجل اللغة ارتجالًا ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذا من كلامهم » [١٠] كما أجاز القياس على الضرورة في الضرورة

---

(١) انظر المزهر السيوطي نقلًا عن الأصول لابن السراج (ص ٢٣٢) ت محمد جاد المولى وآخرين ط سنة ١٩٥٨ م.
(٢) انظر المدارس النحوية (ص ١٤٣) .
(٣) « وأما أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، فإنه كان من أفاضل أهل النحو ، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج وأبي بكر بن السراج وعلي بن سليمان الأخفش » نزهة الألباء (ص ٢٢٧) .
(٤) انظر القياس في النحو العربي (ص ٣٦٤) . (٥) انظر السابق (ص ٢٥٣ ، ٢٥٤) .
(٦) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي ، وكان من أكابر الفضلاء ، وأفاضل الأدباء ، زاهدا لا نظير له في العربية ، وكان أبوه مجوسيا ، شرح كتاب سيبويه ، ولم يشرحه أحد أحسن منه ، وذكر أنه كان من أهل الاعتزال . انظر نزهة الألباء (ص ٢٢٧ ، ٢٢٨) .
(٧) « وأما أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله المعروف بالرماني فإنه كان من كبار النحويين ، .. وكان متقنا في العلوم : النحو ، واللغة ، والفقه ، والكلام على مذهب المعتزلة . نزهة الألباء (ص ٢٣٣ ، ٢٣٤) .
(٨) الخصائص (٢/٨٨) . (٩) السابق (١/٢٧٧) .
(١٠) الخصائص (١/٣٥٩) وما بعدها .

أيضًا ، قال : « كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا . وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك »[(١)] ، وهو يحذو في قياسه حذو البصريين في القياس على الأكثر ، أما القليل والنادر فيحفظ ولا يقاس عليه . ونستطيع أن نقف على قياس الفارسي من خلال كتابه « الحجة في القراءات السبع » كما نستطيع ذلك من خلال « الخصائص » الذي يعد الفارسي مفتاحًا للأصول التي أصل عليها ابن جني خصائصه[(٢)] ، وحتى قضايا القياس عند ابن جني كانت من وحي أستاذه وتوجيهه »[(٣)] .

وعموما فقد كان قياسه مثالًا لقياس القرن الرابع الذي يعكس العناية الشديدة بما ينبغي أن يكون عليه دور القياس في اللغة ، أفسح المجال للقياس حتى قلب القضية وجعل القياس متحكمًا في اللغة لا العكس[(٤)] .

ولقد اعتنى ابن جني بالقياس عناية شديدة ، حتى قال « إن مسألة واحدة من القياس ، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس »[(٥)] ، وقد بلغت أقيسته من الكثرة بحيث يمكن أن تقول إن كتابه (الخصائص) إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة[(٦)] .

ويقف موقف أسلافه من البصريين ؛ إذ لا يقيس على الشاذ والنادر على وجه العموم ، فلا يأخذ بالرواية الواحدة المخالفة للقياس ، ولكن قد يقل الشيء وهو القياس ، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس[(٧)] . فإذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره[(٨)] . وسعة القياس عنده نابعة من احترامه للغات العرب وعدها جميعًا حجة ، فليس لك أن ترد لغة من اللغات

---

(١) السابق (٣٢٣/١ - ٣٢٤) .
(٢) حول المجالات التي تأثر فيها ابن جني بالفارسي ، انظر ابن جني النحوي (ص ٤٥ ، ٤٦) .
(٣) القياس في النحو العربي (ص ٣١٦) .
(٤) انظر القياس في النحو العربي (ص ٣٢٥ ، ٣٢٦) .
(٥) الخصائص (٨٨/٢) .
(٦) انظر المدارس النحوية (ص ٢٧٦) .
(٧) انظر ابن جني النحوي (ص ١٣٨) ، وانظر الخصائص (ص ١١٥ - ١١٧) .
(٨) انظر الخصائص (١١٧/١) .

وإنما قصارى مالك أن تختار منها ما يروقك [1] .

ومن الأقيسة التي استخدمها ابن جني (قياس الشبه) بأقسامه وهي « حمل الفرع على الأصل ، وحمل الأصل على الفرع ، وحمل النظير على النظير ، وحمل الضد على الضد » [2] ، و (قياس العلة) [3] وكلا النوعين استخدمهما ابن جني بكثرة وأمثلتها عنده عديدة . وكذلك يكثر عنده (قياس التمثيل) الذي يستخدمه في المران والدربة العقلية .

ويبدو أن أبرز النتائج المستخرجة من هذا التتبع لمفهوم القياس وتطوره أنه يمكن التمييز فيه بين مفهومين مختلفين :

الأول : يعد ما يطرد من الظواهر اللغوية قواعد ينبغي الالتزام بها ومن ثم يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة .

الثاني : يرى القياس عملية شكلية بأركانها الأربعة (مقيس ، ومقيس عليه ، وجامع وحكم) يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر فيأخذ حكمه لما بينهما من شبه أو علة [4] .

وهكذا أخذ القياس في المدلول الثاني « مفهومًا مغايرًا للمفهوم السابق ولم يعد مجرد الوقوف على مدى اطراد الظواهر وشيوعها ، وما يقتضيه ذلك من جمع النصوص اللغوية واستقراء مادتها ، وإنما صار القياس يدل على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض . فأخذ طابعًا شكليًا أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي ، وكأنه امتد منه وتفرع عنه » [5] .

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن « المدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى » [6] أما عن الفترة الزمنية التي دار فيها الصراع بين المفهوم الاستقرائي والشكلي للقياس « فالظروف الموضوعية تحمل على الاعتقاد بأن هذا الاختلاف حول القياس بمفهوميه : القديم والجديد ، أو حول الاستقراء والقياس ، إنما كان في القرن الثالث الهجري وفي النصف الأخير منه بصفة خاصة وامتد حتى أوائل القرن الرابع ، أو أوائل عشريناته على وجه التحديد ، ومن ثم يمكن

(١) انظر السابق باب (اختلاف اللغات وكلها حجة) (٢/١٠ - ١٢) .
(٢) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٢٧١ - ٣٠٠) .
(٣) انظر السابق (ص ٣٠١ - ٣٠٦) .
(٤) انظر أصول التفكير النحوي (ص ١٣) .
(٥) السابق (ص ٧٣) .
(٦) السابق (ص ١٣) .

أن نعد هذه المرحلة مرحلة التحول »[١] .

ومن الملاحظ أن الصراع في مفهوم القياس قد نشأ في الفترة التي تم فيها وقف جمع المادة اللغوية ، فكان من جهة أمرًا طبيعيًا يتمشى مع طبيعة المراحل التي مر بها القياس والنحو ، من جمع ثم تقنين لتلك المادة ، ومن جهة أخرى كان هذا التحول في مفهوم القياس - وكما ذكرت سابقًا - وسيلة من وسائل توسيع مصادر السماع عندهم ، إذ يستطيعون به إلحاق ما يشاءون من النصوص بالمادة الموروثة .

وليس معنى هذا أن ما اتبعه النحاة من قياس شكلي أمر نوافقهم عليه إذ أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب القياس وتناقض الأحكام ولكن هذا ما آل إليه القياس في مرحلة الأنباري ، بل وقبله بزمن .

فمن الثابت أن النحاة قد عرفوا أقسام القياس وصوره المختلفة في مرحلة مبكرة ، ووجدت تطبيقات في مصنفاتهم ، ولكنها على الرغم من ذلك لم تكن بهذه الصورة الشكلية التي جاءت من بعدهم ، فحتى ابن جني - القرن الرابع - لم يضع أقسامًا للقياس وإنما يهتدى إلى أقسام القياس عنده من خلال كتبه[٢] ، ومعنى هذا : أن هذه التقسيمات كانت عندهم ولكن لم تكن بالصورة الشكلية المجردة التي وجدت من بعدهم في مراحل متأخرة ، وحسبنا أن نلقى نظرة على تعريف الأنباري للقياس وتقسيمه له - وهذا ما سأتناوله في موضعه من البحث - كي نعلم مدى تحكم هذا المفهوم الشكلي للقياس عند النحاة في هذه المرحلة المتأخرة .

• • •

---

(١) أصول التفكير النحوي (ص ٨١) .

(٢) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٢٤٦) .

العلة تطورها وخصائصها قبل الأنباري

حظيت العلة بأهمية كبرى ، فهدف البحث النحوي منذ نشأته هو تقعيد ظواهر اللغة ، ولكن « من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة ، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق حكمًا عامًا فيصل بالظواهر إلى القاعدة العلمية ، ولذلك فليس غريبًا أن يكون السؤال عن العلة قديمًا وأن يكون التعليل مرافقًا للحكم النحوي منذ وجد »[1] .

وعلى الرغم من « أن نشأة التعليل النحوي كانت متأخرة عن التقعيد ، وكان التعليل - في بدايتها - يقتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها ، لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل ، فإنه قد مر بمرحلة طويلة من التطور انتهت به إلى التأثير المباشر في القواعد ذاتها ، دون أن يقف عند تبريرها وتقديم ما عساه يكون مسوغًا لها أو للظواهر التي وراءها »[2] وهذا ما سيتضح في الصفحات التالية .

فقد بدأ السؤال عن العلة النحوية في مرحلة مبكرة جدًا عند النحاة الأوائل فقد كان عبد الله بن أبي إسحاق مهتمًا بالتعليل ، ذكر في ترجمته أنه « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل »[3] وقال عنه الأنباري « إنه أول من علل النحو »[4] كما كان أبو عمرو بن العلاء ممن يسأل عن العلة يشهد على ذلك ما رواه الأصمعي أنه قال : « سمعت أعرابيًا يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، قال : فقلت له : أتقول جاءته كتابي . فقال : أليس بصحيفة ، فحمله على المعنى ، وقد جاء ذلك كثيرًا في كلامهم »[5] .

أما الخليل فقد أكثر من استنباط علل النحو ، فقد استنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد ، ولم يسبقه إلى مثله سابق[6] ، ووصفه الأنباري بأنه « بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله »[7] وتتصف تعليلاته بقربها من روح اللغة ومن الحس اللغوي الذي ينفر من القبيح والمستثقل ، والبعد عن الفلسفة

---

(١) العلة النحوي نشأتها وتطورها د . مازن المبارك (ص ٥١) دار الفكر - بيروت - لبنان - ط٢ سنة ١٩٧١ م .
(٢) أصول التفكير النحوي (ص ١٦٤) .
(٣) طبقات فحول الشعراء (٤١ أو ١٢) ، وطبقات النحويين واللغويين (ص ٢٥) ، وإنباه الرواة (٢/١٠٥) .
(٤) نزهة الألباء (ص ٢٧) . (٥) نزهة الألباء (ص ٣٥) .
(٦) انظر طبقات النحويين واللغويين (ص ٤٣) . (٧) نزهة الألباء (ص ٤٥) .

في طبيعتها [١] .

فمن يتأمل تعليلات النحاة الأوائل وعلى رأسهم الخليل وسيبويه ير أن عللهم كانت من قبيل العلل اللغوية التي تتكئ على أسباب لسانية يبينها الحس قبل أن تكون عللا عقلية [٢] ، ولم يكن هؤلاء النحاة الأوائل يستقون عللهم من عند غيرهم - كما هو الحال عند أكثر من أتى بعدهم - وإنما كانت عللهم وليدة قرائحهم وكانوا هم أصحابها ومخترعيها [٣] . وهذا يظهر بجلاء في رد الخليل عندما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، أعن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه [٤] ، فلقد « كان الخليل وصحبه أهل هذه اللغة التي عاشت على ألسنتهم حية ، وكانت في عقولهم خصبة نشيطة ، فاستلهموها عللها فلم تتأبّ » [٥] .

ففلسفة التعليل عنده تنبع من تقديسه للغة ، ومن ثم فهو لا يتصور ظاهرة من ظواهرها تصدر عن غير حكمة ، ولكن يجب أن نتنبه إلى أنه إذا كان التعليل قبل الخليل يقف عند حدود المنطوق بالفعل ، فإن تعليل الخليل يتجاوز ذلك إلى ما يفترض وجوده أيضًا ، وتشمل تعليلاته المادة كلها ما انتسب منها إلى مستوى اللغة أو مستوى اللهجات [٦] .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالخليل تنتهي المرحلة الأولى من مراحل التعليل النحوي ، والتي تبدأ بالحضرمي ، والتعليل في هذه المرحلة تعليل بسيط يتصل اتصالًا مباشرًا بمدلوله اللغوي ، فهو - أولًا - بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية ، والقواعد النحوية ، ثم هو - ثانيًا - بحث على هامش الظواهر والقواعد [٧] .

واتسم التعليل في هذه المرحلة بثلاث سمات رئيسة هي : أولًا - جزئية الموضوع والنظرة ، ثم التوافق بين هذه التعليلات والقواعد ، و ثالثًا - وقوف هذه التعليلات عند حدود النصوص اللغوية ، وكذلك كان تأثير تعليلاتهم محصورًا في إطار التبرير

---

(١) العلة النحوية نشأتها وتطورها (ص ٥٧ ، ٥٨) .
(٢) انظر القياس في النحو د . منى إلياس (ص ٤٧ - ٦١) .
(٣) انظر العلة النحوية (ص ٥٩) .
(٤) انظر الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (ص ٦٥ - ٦٦) تحقيق د . مازن المبارك مطبعة المدني بمصر ط سنة ١٩٥٩ .
(٥) العلة النحوية (ص ٥٨) .
(٦) انظر تاريخ النحو العربي (ص ١١٥ ، ١١٦) .
(٧) انظر أصول التفكير النحوي (ص ١٦٥ - ١٦٧) .

الذهني أو الملاحظة اللغوية دون أن يتجاوز ذلك التأثير في القواعد نفسها [1] .

ثم جاء سيبويه بكتابه الذي كثرت فيه التعليلات كثرة مفرطة ، وحسبنا أن نلقي نظرة على الصفحات الأولى من الكتاب كي ندرك كثرة هذه التعليلات وامتلاء الكتاب بها [2] ، ويعتمد سيبويه في استنباط العلل - كأستاذه الخليل - على ما وقر في النفس من سلامة الذوق ورهافة الحس عند العرب ، فالعرب أمة حكيمة ، فراح يتتبع وجه الحكمة ، « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا » [3] وهو لا يتفي من كل ذلك إلا ما يتفق مع واقع اللغة .

وعلل سيبويه شبيهة بعلل الخليل والذين روى عنهم ، من حيث عنايتها بالمعنى ، واعتادها ذوق العرب في طلب الخفة والفرار من القبح والثقل ، « وإذا كان لسيبويه فضل في حركة التعليل فهو فضل في التوسع والإكثار مما كان نزرًا قليلًا عند شيوخه المتقدمين » [4] فقد وسع دائرة التعليل فشملت ما هو واقع وما لم يقع ، « وبذلك ثبت سيبويه جذور التعليل في النحو والصرف ومدها في جميع قواعدهما ومسائلهما ، فليس هنا من شيء لا يعلل ، بل لكل شيء علة يمسك بها في يمينه ، وتنتشر هذه التعليلات في أكثر صفحات الكتاب » [5] وهذا هو الأسلوب الذي سار عليه التعليل حتى أواخر القرن الثاني .

ويعد التعليل عند الفراء بحثًا على هامش القواعد والأحكام ، فهو محاولة لتفسير الظواهر اللغوية ، فالعلة عنده لها غاية تعليمية [6] ، فالعلة عنده لم تأخذ طابعها الشكلي في العملية القياسية ، وهذا طبيعي في هذه المرحلة .

أما المبرد فقد « باتت العلة عنده رديف الحكم النحوي ، لا تفارقه ولا ينبغي لها - في اعتقاده - أن تفارقه » [7] فهو شديد الاهتمام بالتعليل ويتخذه سلاحًا للمناقشة ، وكانت المطالبة بالعلة هي الوسيلة التي جذب بها الزجاج من حلقة أستاذه ثعلب [8] . وهو يحاول دائمًا أن يسند آراءه بالعلل ، فلابد لكل رأي من علة ، وكان يتسع في

---

(١) انظر أصول التفكير النحوي (ص ١٦٧ - ١٧٠) .

(٢) انظر على سبيل المثال الكتاب (١/١٣ - ٢٠) .

(٣) الكتاب (١/٣٢) .

(٤) العلة النحوية (ص ٦٣) .

(٥) المدارس النحوية (ص ٨٦) .

(٦) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ٢٧٢) .

(٧) العلة النحوية (ص ٦٧) .

(٨) انظر نزهة الألباء (ص ١٧١) .

ذلك سعة جعلته يعممه فيما لا حاجة للنطق به [١] .

وكان هذا الاهتمام بالتعليل سببًا في مخالفته سيبويه في كثير من المسائل ولم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النحوي ، بقدر ما كان الخلاف في كثير منها حول علة ذلك الحكم [٢] .

ونستطيع أن نجمل الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقولنا : إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو ، وأنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة ، معتمدة على الفطرة والحس من حيث طبيعتها ، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية ، وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل .

ثم تلت هؤلاء طبقة أفردت للعلة كتبًا خاصة بها فألف تلميذ سيبويه قطرب (ت ٢٠٦ هـ) [٣] كتاب « العلل في النحو » [٤] ، كما ألف المازني (ت ٢٤٩ هـ) كتاب « علل النحو » [٥] ولكن كان الكتابان مفقودين فإنه لا تفوتنا دلالة الاسم فيهما على أن العلة بدأت تلفت نظر النحويين وتدور على ألسنتهم وأنها بدأت تفرد لها الكتب منذ نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث . وأصبحت العلل موضوعًا للبحث والمناقشة يكتب فيه النحاة ، ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار [٦] .

ويرى الدكتور علي أبو المكارم [٧] أنه بانتهاء الحديث عن المبرد والزجاج تنتهي المرحلة الثانية من مراحل تطور التعليل ، والتي تبدأ من تلاميذ الخليل وتنتهي بالزجاج ، أي تمتد طوال القرن الثالث حتى أوائل القرن الرابع الهجري وقد تغيرت ملامح التعليل وخصائصه في هذه الفترة الطويلة إذ استقطب التعليل جهد الكثير من العلماء ، أعانهم على ذلك عدم سيطرة الرغبة في التقعيد على مشاعر النحويين ، إذ اكتمل التقعيد – أو كاد – في المرحلة السابقة ، مما أتاح لهم المقدرة على الانشغال

---

(١) انظر المدارس النحوية (ص ١٣١) .   (٢) انظر العلة النحوية (ص ٦٧ ، ٦٨) .

(٣) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب ، كان أحد العلماء باللغة والنحو ، أخذ النحو عن سيبويه . (انظر نزهة الألباء ٧٦ ، ٧٧) .

(٤) انظر بغية الوعاة (ص ٢٤٣) ، والفهرست (ص ٨٤) ، ومعجم الأدباء (٥٣/١٩) .

(٥) انظر بغية الوعاة (٤٦٥/١) ، ومعجم الأدباء (٥٣/١٩) .

(٦) انظر العلة النحوية (ص ٦٩ – ٧١) .

(٧) انظر أصول التفكير النحوي (ص ١٧٠ – ١٧٥) .

بالتعليل للغة وما هو مقنن في القواعد .

وكان من نتائج هذا الاهتمام المتزايد بالعلة أن أصبح التعليل يتناول كل جزئيات البحث النحوي ، كما وجدت محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطار كلي يشملها ويبررها . ولكن مع ذلك يلاحظ أن التعليل في هذه المرحلة ظل يقف عند القواعد النحوية والظواهر اللغوية ، محترمًا لها ، ومكتفيًا بتبريرها .

أما في القرن الرابع الهجري ، فقد احتلت العلة مكانة واضحة في عالم التأليف النحوي ، فكثرت فيها المصنفات وأفردت لها الكتب ، وتناولها الحديث النظري المجرد ، وظهر من قسم العلل ولاحظ فيها اللغات ، ومن هذه المصنفات [1] : كتاب « علل النحو » وكتاب « نقض علل النحو » لِلُغْدَة أو لُكْذَة الأصبهاني (ت حوالي ٣١١) [2] ، وكتاب « العلل في النحو » لهارون بن الحائك (ت حوالي ٣١١) [3] وكتاب « المختار في علل النحو » لابن كيسان (ت ٣٢٠) [4] ، وكتاب « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي (ت ٣٣٧) ، وكتاب « النحو المجموع على العلل » لمبرمان (ت ٣٤٥) [5] ، وكتاب « علم النحو » لابن الوراق (ت٣٨١) [6] ، وكتاب « شرح علل النحو » لأبي العباس المهلبي (ت ٣٨٥) [7] ، وكتاب « تقسيمات العوامل وعللها » لأبي القاسم سعيد الفارقي (ت ٣٩١) [8] .

ومن كل هذه المصنفات والمؤلفات لم يصل إلينا إلا كتاب الزجاجي « الإيضاح » وكذلك كتاب ابن جني « الخصائص » الذي تناول فيه التعليل تنظيرًا .

---

(١) انظر العلة النحوية (ص ٩٤ - ٩٥) ، وابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٩٠ ، ١٩١) .

(٢) هو أبو علي الحسن بن عبد الله الأصفهاني ، انظر معجم الأدباء (١٤٢/٨) ، وبغية الوعاة (٥٠٩/١) .

(٣) انظر معجم الأدباء (٢٦٢/١٩) ، وبغية الوعاة (٣١٩/٢) .

(٤) هو أبو الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان انظر معجم الأدباء (١٣٩/١٧) ، وبغية الوعاة (١٩/١) ، وإنباه الرواة (٥٩/٣) .

(٥) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري انظر معجم الأدباء (٢٥٧/١٨) ، وبغية الوعاة (١٧٧/١) .

(٦) هو محمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن بن الوراق النحوي ، انظر الأعلام (٢٢٥/٩) ، وبغية الوعاة (١٣٠/١) .

(٧) هو أبو العباس أحمد بن محمد المهلبي ، انظر إنباه الرواة (١٢٩/١) ، وبغية الوعاة (٣٨٩/١) ، ومعجم الأدباء (١٩٠/٤) .

(٨) هو أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارابي النحوي انظر معجم الأدباء (٢١٧/١١) ، وبغية الوعاة (٥٨٤/١) .

ولم يكن ما تناوله الزجاجي في كتابه جديدًا كله عما تناوله النحاة المتقدمون عليه في التعليل ولكن أهميته تنبع من إفراده العلة بالتأليف وكشفه لطبيعتها وتقسيمه العلل تقسيمًا ثلاثيًا باعتبار غايتها ، فقسمها إلى علل تعليمية ضرورية لتعليم النحو ، وأخرى قياسية ضرورية لتحقيق غاية لغوية من القياس على كلام العرب ، والثالثة جدلية نظرية لا تفيد النحو أو اللغة .

وقد كان الزجاجي إلى هذا التقسيم - بحسب الغاية - سابقًا ، « ومهما يكن من أمر فالذي يعنينا نحن الآن هو أن الزجاجي أوجد هذا التقسيم في تلك الفترة من الزمن .

وأنه لاحظ أهمية العلل التعليمية وعرف لها قيمتها فحاول تمييزها مما كان فلسفة وجدلًا ، وليس يهمنا بعد ذلك إن كان الزجاجي قد نجح باستخلاص النحو من الفلسفة أو أخفق ، بل يهمنا أن نسجل في تلك الفترة ولادة اتجاه فكري جديد أراد تنقية النحو من سلطان العلوم الأخرى » [1] ولكن لم يكن للاتجاه الجديد من القوة والشيوع ما يكفل له الغلبة على الاتجاه القديم ، فزاد الاهتمام بالعلل الجدلية والفلسفية .

وفي النصف الثاني من القرن الرابع نجد السيرافي « يتوسع في التعليل توسعًا أسعفه فيه عقله الجدلي الخصب ، فليس هناك شيء علله النحاة إلا وتذكر عللهم فيه ، وتضاف إليها علل جديدة ، وما لم يعللوه حاول جاهدًا أن يجد له علة أو عللًا تسنده » [2] فقد كان السيرافي - كما هو مشهور - عالمًا بالنحو والفقه والكلام ، ومن هنا اتكأ على أساليب الجدل الكلامي . ولكن يجب أن نلاحظ أيضًا أن ذلك « لا يعني رغبته في إخضاع النحو لأصول الكلام ، بل هو عنده وسيلة يقوى بها أصول النحو ، ويدافع بها عن علله وليس أدل على ذلك من موقفه العنيف في المناظرة المشهورة التي دارت بينه وبين أبي بشر متى بن يونس حين وقف يرد حجج المنطقي ويسفه أقواله ويعلي شأن النحو وأهله [3] ، ونحن وإن كنا لا نغلو في تقدير هذه المناظرة يمكننا أن نرى فيها بادرة من بوادر تحرير النحو ورغبته في الانطلاق من ربقة المتكلمين والمنطقيين » [4] .

أما إسهام ابن جني في العلة والتعليل فقد كان أوسع وأشمل مما أسهم به

---

(١) العلة النحوية (ص ٩٧) . (٢) المدارس النحوية (ص ١٤٧) .

(٣) انظر المناظرة في « معجم الأدباء » (٨ / ١٩٠) ، والمقابسات لأبي حيان التوحيدي (ص ٦٨ ، ٨٧) تحقيق حسن السندوبي ط١ سنة ١٩٢٩ م . (٤) العلة النحوية (ص ١١٩) .

الزجاجي ، فقد أحاط بالعلة من جميع نواحيها ولم يترك فيها شاردة ولا واردة إلا وعرض لها بعمق ونفاذ بصيرة ، وهو يختلف في ذلك عن الزجاجي الذي كان في حديثه عن العلة ضنينًا مقلًا ؛ إذ لم يكتب في العلة كتابة نظرية إلا باب واحد لا يزيد عن ثلاث صفحات وهو باب « القول في علل النحو » ، وبقية ما في الكتاب ممارسات عملية لمفهومه عن العلة أو بالأحرى بحث عن أسرار الكلام العربي وكشف عن وجوه الحكمة فيه ، وقد أشبه في ذلك كتاب الأنباري « أسرار العربية » [(١)] .

لقد أكمل ابن جني ما بدأه أستاذه – أبو علي الفارسي – الذي يعترف له تلميذه بالسبق في مجال العلة ، فيقول : « أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا » [(٢)] وسار على نهجه ، فتعدى ببحثه في العلل مرحلة بيان العلة وانتزاعها من كلام العرب والمتقدمين إلى مرحلة البحث فيما يمكن أن يسمى فلسفة العلل [(٣)] .

فقد وقف ابن جني في دراسته للعلل النحوية في كتابه « الخصائص » وقفة طويلة ، وكانت غايته في تلك الدراسة بيان حكمة العرب في لغتها ، وأنها أصابت من قوة النظر وسلامة الذوق حظًا وافرًا [(٤)] . وأن النحاة وقفوا على العلل التي أرادتها العرب ولاحظوها [(٥)] . وكان شديد الدفاع عن العلة ، فعقد لها فصلًا عنوانه « باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة » [(٦)] كما عقد موازنة بين علل النحو وعلل الفقهاء والمتكلمين . وجعلها وسطاً بين الصنفين [(٧)] .

كما تناول ابن جني ما تسمى علة العلة عند ابن السراج [(٨)] بالدراسة وأوضح أن هذه التسمية من قبيل التجوز في اللفظ وأما في الحقيقة فهي شرح وتتميم للعلة [(٩)] .

ويقسم العلل على أساس من إحساس النفس والحس إلى ضربين « أحدهما : واجب لابد منه ؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره ، والآخر : ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له » [(١٠)] . وقد وضع تقسيمًا آخر للعلة باعتبار عملها ،

---

(١) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٩١ ، ١٩٢) .
(٢) الخصائص (١ / ٢٠٨) .
(٣) انظر القياس في النحو د . منى إلياس (ص ٦٤) .
(٤) انظر الخصائص (١ / ٧٨) .
(٥) انظر السابق (١ / ٧٢ – ٧٦) .
(٦) السابق (١ / ١٨٤) .
(٧) انظر السابق (١ / ٤٨ – ٥٣) .
(٨) انظر الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د . عبد الحسين الفتلي (١ / ٣٥) .
(٩) انظر الخصائص (١ / ١٧٣) .
(١٠) السابق (١ / ٨٨) .

فقسمها إلى علل موجبة وأخرى مجوزة [١] ، في إشارة ذكية إلى الفرق بين العلة الموجبة للحكم ، والمجوزة التي هي أمارات ودلالات على الحكم .

وعلى هذا فإن « أول ما يقفنا عند ابن جني هذا الاهتمام الواضح بأمر علل النحو، وهذه الحماسة الظاهرة يدافع بها عنها ، فلقد كان أبو الفتح يعطي كل موضع حقه من البحث والجهد ، وقد أعطى موضوع العلة من كتابه (الخصائص) ومن اهتمامه قسطًا وافرًا وحظًا كبيرًا » [٢] .

ونستطيع أن نجمل القول عن العلة في القرن الرابع بأنه زاد الاهتمام والعناية بها والتأليف فيها ، كما صنفت العلل ولوحظت غاياتها وصبغ النظر الفلسفي والجدل الكلامي والأسلوب الفقهي البحوث النحوية وغلب على الكثير من علله .

وعله لا يكون غلوًا أن أقول : إن البحث في العلة بعد القرن الرابع لا يعدو أن يكون شرحًا وتفصيلًا أو اختصارًا وتهذيبًا أو استدراكًا وتعليقًا ؛ فقد كان معظم النحويين بعد القرن الرابع مقلدين ساروا على طريق المتقدمين [٣] .

وسنرى أن ذلك كله كان مقدمة لما وصل إليه الأنباري في القرن السادس إذ جمع بين تأليف الأصول النحوية على أصول الفقه والتأليف في أصول الجدل وعلم الكلام ، كما ألف المسائل الخلافية في النحو على نهج المسائل الخلافية في الفقه ، وبذلك سخر ما يعرفه من أصول الفقه والكلام لخدمة النحو – وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في موضعه من البحث .

وأكبر دليل على ما أقوله كتاب « أسرار العربية » الذي يبدو عند التأمل معتمدًا على أساليب المناظرة والجدل الكلامي ، وكانت ظهور هذه المؤلفات النحوية المعتمدة على علوم الفقه والكلام طبيعيًا في القرن السادس بعد أن ظهر الجدل عمليًا واستقر قبل ذلك بقرنين [٤] . وهكذا لم يكتف الأنباري وأمثاله بصنيع ابن جني في تأليف أصول النحو على مذهب أصول الفقه والكلام ، بل غالوا في التقليد فأصبح لهم خلاف نحو كما للفقهاء ، وأصبح الجدل النحوي علما له قواعده وأحكامه ، بل أصبح أصل أحد العلمين – كما عند الإسنوي في مرحلة بعد الأنباري – صالحًا لتخريج فروع العلم الآخر عليه [٥] .

---

(١) انظر السابق (١ / ١٦٤) .
(٢) العلة النحوية (ص ١٢٤) .
(٣) انظر العلة النحوية (ص ١٣١) .
(٤) انظر السابق (ص ١٣٦) .
(٥) انظر السابق (ص ١٤٦ ، ١٤٧) .

ولذلك كان طبيعيًا أن يقوم أحد أبناء القرن السادس وأحد معاصري الأنباري - وهو ابن مضاء - بثورته على هذه الأوضاع التي تمكنت في البحث النحوي ، فدعا إلى إلغاء كل ما يستغني النحوي عنه وكل ما أثقل النحو ، فدعا إلى إلغاء نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث ، كما دعا إلى إبطال القياس ، وترك المسائل النظرية ، وإسقاط كل ما لا يفيد النطق [١] فكان ابن مضاء في اتجاهه مضادًا تمام التضاد لمعاصرة المشرقي - الأنباري . وكان ذلك بمثابة رد فعل لما فعله الأنباري وأمثاله من غلبة النزعة المنطقية والجدلية في النحو .

ونستطيع أن نقول : إن المرحلة الثالثة [٢] والأخيرة من تطور التعليل النحوي قد بدأت بعد الزجاج وعلى يد ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) والزجاجي (ت٣٣٧ هـ) أي أنها بدأت مع أوائل القرن الرابع واستمرت إلى عصر الأنباري ، ومتأثرة باتصال الفكر العربي والثقافة العربية بغيرها من الثقافات .

وقد تغير التعليل في هذه المرحلة تغيرًا جذريًا شمل مجالاته ومنهجه معًا [٣] ، ففي مجالاته اتسع ميدان البحث في العلة بنشأة نوعين جديدين من العلة هما القياسية والجدلية النظرية ، أما في المنهج ، فقد تحول التعليل من تبرير القواعد إلى التأثير فيها ، فبعد أن كان التقعيد هو الهدف والتعليل ليس إلا مسوغًا لأحكامه ، «أصبح تلمس العلل هدفًا رئيسًا في البحث النحوي وبمقتضاه يمكن أن تعدل القواعد لتتفق مع التعليلات وتتسق مع تصوراتها المبنية على أسس ذهنية منطقية معًا» [٤] وهكذا هدف التعليل في هذه المرحلة إلى الربط بين الأحكام والعلل وبناء الأحكام على العلل لا العكس ، كما هدف إلى التنسيق بين العلل وصبغها بالاتساق بين جزئياتها فقد شملت أبعاد التغيير في التعليل مجالات ثلاثة [٥] ، هي نوع العلة حيث قسمت العلة باعتبارات مختلفة ، ثم وضع مسالك للعلة ، وأخيرًا وضع شروط لكي تكفل سلامة هذه العلل وتحديد أهم القوادح فيها .

• • •

---

(١) انظر الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (ص ٧٦ ، ٧٨) ، (١٣٠ - ١٤١) ، تحقيق د . شوقي ضيف دار المعارف القاهرة ط ٢ سنة ١٩٨٢ م .

(٢ ، ٣) انظر أصول التفكير النحوي (ص ١٧٩ - ١٨٧) .

(٤) السابق (ص ١٨٦) .

(٥) انظر السابق (ص ٢١٣) .

استصحاب الحال تطوره وخصائصه قبل الأنباري

وإذا كان الاستصحاب هو « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[(١)] أو « هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته »[(٢)] فإن الاستصحاب بهذا المعنى قديم قدم النحو ، بل متقدم على القياس من حيث ترتيب الاستدلال - لا من حيث قوته في الاستدلال - إذ إن تجريد الأصول المستنبطة من استقراء المادة المجموعة هي مرحلة ضرورية وتمهيدية لعملية القياس بعد ذلك ؛ إذ يعتمد القياس على هذه الأصول المجردة فيقيس عليها ما عداها من فروع .

فالبحث عن الأصول والفروع هو لب قضية الاستصحاب والتعرف على الأصول في مرحلة استقراء المادة هي البداية التي لابد منها كي تستصحب في الذهن عند تناول المادة وقياس ما عداها عليها .

وتمتد فكرة الأصول والفروع - وهي عماد القياس - إلى مختلف مجالات البحث النحوي . فكان أول ما تناوله النحاة بالبحث عن الأصول فيه هو أجناس الكلم الثلاثة من حيث الإعراب والبناء[(٣)] ، وقد ذكر الزجاجي موقف الخليل وسيبويه من مسألة الأصل والفرع في هذه الأجناس الثلاثة[(٤)] . ومما يؤكد هذه الفكرة أننا نجد مصداق ذلك في اختلاف العرب في اللغة حول ما يجري مجرى الأصل والفرع . مثال ذلك (ما) و (إن) النافيتان .

وقد اهتم النحاة بتتبع الأصول وتحديدها منذ فترة مبكرة جدا من تاريخ التقعيد النحوي ، نجد بواكير ذلك عند عبد الله بن أبي إسحاق وجيله من النحويين الأوائل ؛ إذ نجد في كلامهم كثيرًا ، الأصل في كذا كذا .

وقد جعل الخليل مفردات اللغة أصولًا وفروعًا من حيث دلالتها على الجنس والعدد ، فهو ينظر إلى ظواهر اللغة على أنها أصول وفروع تتشعب عنها .

وابن جني يستعمل استصحاب الحال وإن لم يسمه صراحة[(٥)] ، وقد عقد ابن جني في كتابه « الخصائص » بابًا خاصًا لاستصحاب الحال جعله بعنوان « في إقرار

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب (ص ٤٦) .
(٢) القياس في النحو د . منى إلياس (ص ٣٢) .
(٣) انظر السابق (ص ٣٢ ، ٣٣) .
(٤) انظر الإيضاح في علل النحو (ص ٧٧) .
(٥) انظر ابن جني النحوي (ص ١٥٦) .

الألفاظ على أوضاعها الأولى ، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول »[1] ويبدو أن التطور الذي حدث للاستصحاب بعد ابن جني ، يكمن في أنه رأى الاستصحاب من مستلزمات القول بالقياس ؛ لأن القول بالقياس يعني التمسك به ما عدم دليل العدول عن الأصل ، كما أن بقاء الشيء على قياسه لا يحتاج إلى دليل . وإنما ما خرج عن قياسه هو الذي يحتاج الدليل[2] . خلافا للأنباري الذي عد الاستصحاب أصلًا مستقلًا من أصول النحو - وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في موضعه من البحث إن شاء الله تعالى .

* * *

(١) الخصائص (٤٥٧/٢) .
(٢) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٣٦١) .

الفَصْلُ الثَّانِيْ

المؤثرات في علم اصول النحو

مدخل : إن ثمة ثلاثة علوم بينها وبين النحو من الروابط والعلاقات والتأثيرات ما بينها ، وهي الفقه والكلام والمنطق ، فهناك تفاعل بين هذه العلوم جميعًا ولو حاولنا البحث عن دلائل تأثر كل منها بالآخر لوجدناها . وقد ساعد على هذا ما نجده من نماذج بين تلك العلوم وتداخل بينها ، وبخاصة تلك العلوم الصادرة عن منهج واحد وهو المنهج الإسلامي الخالص .

ومن أجل هذا التمازج يقول ابن جني في وصف كتابه « الخصائص » :

« وهو كتاب يتساهم ذوو النظر : من المتكلمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنحاة والكتاب ، والمتأدبين التأمل له ، والبحث عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ، ويأنس به ، ليكون له سهم منه وحصة فيه »[١] .

ولا يعدم الباحث أن يجد تأثيرًا لهذه العلوم في النحو العربي بعامة وفي أصول النحو العربي بخاصة ، وقد حاولت في الصفحات التالية تتبع صور هذا التفاعل وهذه التأثيرات التي تركتها هذه العلوم في النحو وأصوله .

• • •

(١) الخصائص (٦٧/١) .

١ - التفاعل بين الفقه والنحو وأصولهما

إن بين الفقه والنحو من التفاعل والتمازج الشيء الكثير ، فلم يكن ثمة تحديد دقيق للأطر ، أو الدوائر التي يختص بها علم دون الآخر . وبخاصة في فترة نشأة تلك العلوم . كما أن العلماء أنفسهم لم يتخصصوا في فروع تلك العلوم بعينها وإنما كانت دراساتهم فيها موسوعية .

إن دلائل التفاعل بين العلوم الشرعية وعلم العربية تظهر في مرحلة النشأة الأولى لعلم العربية ، إذ ظهر علم النحو من أجل خدمة القرآن الكريم ، حفاظاً على فصاحته وحفظاً للألسنة من اللحن . وكان علم النحو أشد العلوم تداخلًا مع علوم الشريعة فهذا الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) [(١)] يرى أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية ؛ إذ يقول فيما نقله إلينا السيوطي : « اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية ، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل ، فلابد من معرفة أدلتها والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة ، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم ، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلق ، وهو مقدور للمكلف ، فهو واجب ، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة » [(٢)] ومن جهة أخرى فإن الشريعة الإسلامية متمثلة في نصوص القرآن والسنة تعد ركيزة من ركائز الاحتجاج في النحو العربي فالتفاعل بين الشريعة والنحو تفاعل متبادل من جهتين لا من جهة واحدة [(٣)] .

ومن دلائل هذا التفاعل بين العلمين – النحو والفقه – : ما فعله الفقهاء من إدارة مباحث الفقه على أسس نحوية منها على سبيل المثال ما صنعه الإمام محمد بن

---

(١) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازي ، انظر الأعلام (٣١٣/٦) ، وطبقات الشافعية الكبرى (٣٣/٥ - ٤٠) ، ووفيات الأعيان (٢٤٨/٤ - ٢٥٢) .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي . ت د . أحمد محمد قاسم (ص ٧٨) نقلا عن (المحصول) للرازي .

(٣) انظر مقدمة تحقيق د . محمد حسن عواد للكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية . للإمام جمال الدين الإسنوي (ت ٧٧٢ هـ) (ص ٧ ، ٨) ، دار عمار للنشر – عمان – الأردن – ط ١ سنة ١٩٨٥م .

الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) [1] - تلميذ الإمام أبي حنيفة - في كتاب « الإيمان » من كتابه « الجامع الكبير » ، إذ يعد من أوائل من ربط بين مسائل الفقه ومسائل النحو يقول ابن يعيش : « وذلك أنه ضمن كتابه المعروف بالجامع الكبير في كتاب (الإيمان) منه مسائل فقه تنبني على أصول العربية ، لا تتضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم . فمن مسائله الغامضة أنه إذا قال : أيُّ عبيدي ضربك فهو حر فضربه الجميع عتقوا ، ولو قال : أي عبيدي ضربته فهو حر ، فضرب الجميع لم يعتق إلا الأول منهم ، فكلام هذا الحبر مسوق على كلام النحوي في هذه المسألة » [2] .

وهكذا فتح الإمام الشيباني بابا واسعا من أبواب النظر في التفاعل بين الفقه والنحو ، وذلك بتعليق النتائج الفقهية بمقتضيات القواعد النحوية ثم توالت بعدهم الجهود الفقهية المتأثرة بقواعد النحو ، وبخاصة في كتب الفروع كالوجيز للغزالي وشرحه الكبير للرافعي ، والمهذب للشيرازي ، والروضة للنووي ... وغيرها [3] .

إذا تأخر بنا الزمن وجدنا كتابًا « كالكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية » للإسنوي (ت ٧٧٢ هـ) يعد مثالاً عمليًا للتفاعل الحار بين علوم الشريعة بعامة والفقه منها بخاصة ، وبين علوم العربية والنحو منها بخاصة . حيث قام الإمام الإسنوي بجمع تلك المسائل الفقهية المدارة على أسس نحوية في مصنف خاص بها [4] .

ومن الكتب التي مزجت بين النحو والفقه ، وبينت دور النحو في فهم العلوم الشرعية كتاب : « الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية » للطوفي الصرصري ، الذي ألفه في الرد على الذين ينكرون فضل العربية ويحطون من قدرها من شعوبيين متعصبين فمزج في هذا الكتاب بين النحو والفقه وذكر بعض المسائل الفقهية المشكلة وأوجد لها حلولاً عن طريق النحو ، مظهرًا بذلك دور النحو في

---

(١) هو محمد بن الحسن الشيباني ، صاحب أبي حنيفة ، وابن خالة الفراء ، ومعاصر الكسائي ، ولقد توفي معه - وهما بصحبة الرشيد - في يوم واحد من عام ١٨٩ هـ ، فقال عنهما الرشيد : « دفنت الفقه والعربية بالري » انظر وفيات الأعيان (٤/١٥) ، ونزهة الألباء (ص ٦٣ ، ٦٤) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) إدارة الطباعة المنيرية بمصر - روجع وصحح بمعرفة مشيخة الأزهر (بدون تاريخ) ، وانظر الكوكب الدري (ص ٤١٨) .

(٣) انظر مقدمة المحقق للكوكب الدري (ص ٩ ، ٤٦) .

(٤) انظر السابق (ص ٨ ، ٩) .

التخريج الفقهي وموضحا دور النحو والإعراب في القرآن الكريم والسنة النبوية [١] .

ولم يقتصر هذا الأمر - إدارة المباحث الفقهية على أسس نحوية - على جهد الفقهاء ، بل تجاوزها إلى النحاة أنفسهم ، فقد أخذ النحاة أيضا ينظرون في المسائل الفقهية من خلال النحو . من ذلك عدد من المناظرات التي دارت بين الكسائي وأبي يوسف الفقيه الحنفي المشهور ، تقوم على ربط المسائل الفقهية بالنحوية ، منها مناظرة دارت حول ما يلزم الشاعر في قوله :

فأنت طلاقٌ والطلاق عزيمة ثلاثٌ ومن يَخْرق أعقّ وأظلمّ

إذا رفع (ثلاث) وإذا نصبها [٢] . كما دارت بينهما مناظرة حول الفرق بين (إنْ) و (أنْ) في الطلاق في قول من قال لامرأته : « أنت طالق إن دخلتِ الدار » [٣] .

ودارت بينهما مناظرات حول الفرق بين اسم الفاعل منونًا ومضافًا كقول الرجل (أنا قاتل غلامك) بالتنوين أو الإضافة [٤] ، وحول التوكيد والعطف[٥] .

كما دارت مناظرة بين الفراء والإمام محمد بن الحسن الفقيه ، حيث فضل الفراء النحو على الفقه وقال : قل رجل أنعم النظر في العربية وأراد علما غيره إلا سهل عليه ، فسأله محمد بن الحسن « ما تقول في رجل صلى فسها في صلاته وسجد سجدتي السهو فسها فيهما ، فتفكر الفراء ساعة ثم قال : لا شيء عليه ، فقال له محمد : لِمَ ، قال : لأن التصغير عندنا ليس له تصغير ، وإنما سجدة السهو تمام الصلاة وليس للتمام تمام ، فقال محمد بن الحسن: ما ظننت أن آدميًا يلد مثلك » [٦] .

وهذا السيرافي ظل يفتي الناس خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة فما عثر له

---

(١) انظر الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية للطوفي الصرصري ت د . إبراهيم محمد الإدكاوي - التضامن ط١ سنة ١٩٨٦ م .

(٢) انظر مغني اللبيب (١ / ٥٣) ، مجالس العلماء للزجاجي (ص ٢٥٩) ، الأشباه والنظائر (٣/١١٥ - ١١٦) ، الكوكب الدري (ص ٤٣٤) .

(٣) انظر طبقات الزبيدي (ص ١٣٩) ، ومعجم الأدباء (١٣/١٧٥ - ١٧٦) ، ومجالس العلماء (ص ١٩٦) ، والأشباه والنظائر (٣/٣١٤ - ٣١٥) .

(٤) انظر الأشباه والنظائر (٣/٣١٥) ، معجم الأدباء (١٣/١٧٧) .

(٥) انظر نزهة الألباء نقلا (عن الدوري) (ص ٦٢ ، ٦٣) ، والأشباه والنظائر (٣/٣١٦) ، وإنباه الرواة (٢/٢٦٠) .

(٦) انظر مجالس العلماء (ص ١٩١) ، نزهة الألباء (ص ٨٣ ، ٨٤) .

على خطأ [١] . ويستدل الأستاذ سعيد الأفغاني على ما بين الفقه والنحو من أخذ وعطاء استمرا مع تقدم الفنين ، بما وصل إليه الأمر في المائة الرابعة للهجرة ، فقد « وجدنا فقيهًا شافعيًا ، وهو ابن الحداد المصري ، كانت له ليلة في كل جمعة يتكلم فيها عنده في مسائل الفقه على طريق النحو !! وكان أبو جعفر النحاس النحوي المصري المشهور (ت ٣٣٨) لا يدع حضور المجلس » [٢] .

« وهكذا كانت اللغة وعلومها وسيلة لعلوم الدين ، وذات صلة قوية بها إذ كان ينبغي للفقيه أن يعرف اللغة ، نحوها وطرائق الكلام فيها . ولا يصبح فقيهًا في كتاب الله فاهمًا لحديث الرسول قادرًا على استنباط الأحكام إلا إذا فقه علوم العربية أولًا ، وكم من عالم قادته حلقة الحديث أو الفقه إلى حلقة العربية » [٣] ومن أجل هذا التفاعل بين العلمين كان من الضروري التفريق بين اتجاهين رئيسين للعلاقة بين الفقه والنحو :

الاتجاه الأول : يبدو فيه الأثر الكبير الذي تركه النحو العربي في المباحث الفقهية والمعالجات العملية لمسائل الفقه ، من حيث احتياج الفقيه للنحو في التفريق بين المعاني من جهة الألفاظ ، ومن جهة اشتراط الأصولي معرفة العربية وعده شرطاً من شروط بلوغ رتبة الاجتهاد .

الاتجاه الثاني : فيبدو فيه التأثير الذي تركه علم أصول الفقه بصورته الناضجة في محاولات وضع أصول للعربية ، وظهور هذا التأثير في مجالات متعددة من أصول النحو العربي .

أولًا : أثر النحو في الفقه وأصوله : إن أول ما نلاحظه من تأثير للبحث النحوي عند الفقهاء والأصوليين منهم هو ذلك الاحتجاج الكبير لمعرفة طرق دلالة النص على ما يحمله من معنى ، فإذا كان « موضوع بحث الأصوليين هو أدلة الفقه وأهمها الكتاب والسنة ، فموضوع بحثهم إذن مجموعة نصوص عربية فصيحة تحمل معاني ومقاصد وأغراضًا لا يمكن للفقيه استنباط الحكم الشرعي منها ، ما لم تكن له القدرة والممارسة والإلمام بأصول الكلام العربي وفهم مقاصده وأغراضه . من أجل ذلك

(١) معجم الأدباء (٨/١٥٠) .

(٢) في أصول النحو (ص ٩٤) ، وانظر إنباه الرواة (١/١٠٢) ، طبقات النحويين واللغويين (ص ٢٣٩ ، ٢٤٠) .

(٣) العلة النحوية (ص ٨١) .

كانت عملية الاستنباط مترتبة على هذا الفهم الذي يتكفل به البحث النحوي »[١] .

فقد كان على الأصولي - قبل أن يدخل في صلب موضوعات أصوله وقواعده لاستنباط الحكم من النص - أن يبحث فيما يساعده على فهم معنى النص وبهذا اشتملت كتب الأصول على مقدمات نحوية ولغوية كبيرة أطلقوا عليها أحيانًا « المبادئ اللغوية » ، وأحيانًا أخرى « مباحث الألفاظ »[٢] وتوسعوا فيها حتى كادت في بعض الأحيان تربو على نصف حجم هذه المؤلفات . ومن أمثلة ذلك ما نجده عند أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)[٣] في كتابه « المنخول » الذي يخرج عن موضوع بحثه في الاستثناء ودلالته على تخصيص العموم ، إلى مسائل في إعراب المستثنى بإلا ، وفي وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه في الاستثناء غير المستقل[٤] ، ويشير إلى ذلك في مقدمة كتابه « المستصفى » فيعلله بأنه قد « حمل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول فذكروا فيه من معاني الحروف ومعاني الإعراب جملًا هي من علم النحو خاصة »[٥] .

وهكذا لعب النحو دورًا كبيرًا في أصول الفقه وبخاصة في مبحث دلالة الأدلة اللفظية ، وكان أظهر المباحث الأصولية تأثرًا بالنحو هو مبحث « حروف المعاني » لأن النصوص الشرعية لا تفهم حق الفهم إلا إذا حصل الأصولي معاني تلك الحروف إتقانًا ودربة ، إذ عدها الأصوليون كالمدخل إلى أصول الفقه ، وكما ذكر حروف المعاني في كتبهم فقط ، وإنما نوهوا بشأنها ورفعة قدرها[٦] .

ولقد بين أحد الدارسين[٧] العلاقة بين النحو والفقه من الناحية العملية حيث بين دور النحو في تخريج آيات الأحكام وتوجيه أقوال الفقهاء .

---

(١) البحث النحوي عند الأصوليين للدكتور مصطفى جمال الدين (ص ٣٨٥) دار الرشيد للنشر - العراق ط سنة ١٩٨٠ م . وانظر مقدمة المحقق للكوكب الدري (ص ٤٢) .

(٢) انظر البحث النحوي عند الأصوليين (ص ٩) .

(٣) هو أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، فيلسوف ومتصوف ، له نحو مئتي مصنف . انظر الأعلام (٢٢/٧) .

(٤) انظر المنخول للغزالي (ص ١٥٤ - ١٥٦) .

(٥) المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ، ومعه كتاب فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للشيخ محب الله بن عبد الشكور (١٠/١) دار الفكر (بدون تاريخ) .

(٦) انظر دور النحو في العلوم الشرعية (ص ٤٠٦) رسالة ماجستير بدار العلوم لجمال عبد العزيز أحمد رقم ٤٩٠ سنة ١٩٨٩ م .

(٧) انظر السابق (ص ٦١٩ - ٧٠٤) .

كما أشار الإسنوي إلى أن علم الفقه مستمد من علم أصول الفقه وعلم العربية ، « وأما العربية ، فلأن أدلته من الكتاب والسنة عربية وحينئذ فيتوقف فهم تلك الأدلة على فهمها ، والعلم بمدلولها على علمها » [1] .

ولأجل هذا الدور الذي يلعبه النحو في الفقه وأصوله أكدت كتب أصول الفقه على أن علم العربية هو أحد ثلاثة مصادر يستمد منها أصول الفقه ، قال الآمدي : « وأما ما منه استمداده - أي علم أصول الفقه - فعلم الكلام والعربية والأحكام الشرعية ... وأما علم العربية فيتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة ، وأقوال أهل الحل والعقدة من الأمة ، على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة ، والمجاز ، والعموم والخصوص ، والإطلاق ، والتقييد ، والحذف ، والإضمار ، والمنطوق والمفهوم ، والاقتضاء ، والإشارة ، والتنبيه ، والإيماء ، وغيره ، مما لا يعرف في غير علم العربية » [2] .

وإذا كانت هذه الموضوعات أدخل في باب اللغة منها في باب النحو فإن ذلك يرجع إلى عدم التفرقة في تلك الفترة بين النحو واللغة بالصورة المحددة الواضحة المعروفة فيما بعد تلك المرحلة . ومع ذلك فإن للنحو بمعناه الخاص المحدد نصيبًا كبيرًا في معرفة دلالات الأدلة اللفظية ، فقد تحدث الآمدي عن الأدلة المتصلة بتخصيص العموم ، فتكلم عن الاستثناء ، كما تكلم عن الجمل المتعاقبة بالواو إذا تعقبها الاستثناء ، وتكلم أيضًا عن الأمر وحده وعن صيغة (أفعل) وعرض للنهي ، ومعنى الخاص والعام ، ومعنى تخصيص العموم وما يندرج تحتهما من الاستثناء والشرط والصفة والغاية كما تعرض للاسم والفعل وأقسامه والحروف وأنواعها ، والمعاني التي تؤديها ، ونحو ذلك من المباحث النحوية التي لا غنى لأصولي عنها [3] .

وتتحول هذه الموضوعات اللغوية والنحوية في كتب الفروع الفقهية من صورتها النظرية إلى صورة عملية تطبيقية يستفيد منها الفقيه في حل المسائل الفقهية التي لا تتضح جهة دلالة اللفظ فيها إلا بالاعتماد على التخريج النحوي لنصوصها .

---

(١) الكوكب الدري (ص ١٨٥) .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للإمام علي بن محمد الآمدي (١/٧ - ٨) تعليق الشيخ عبد الرازق عفيفي - المكتب الإسلامي - مؤسسة النور - ط١ الرياض ١٣٨٧ هـ ، ط٢ بيروت ١٤٠٢ هـ .

(٣) انظر الإحكام في أصول الأحكام (١/١٦ - ٧٣ ، ٢ / ١٣٠ - ١٨٦ ، ١٨٧ - ١٩٤ ، ١٩٤ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٣٤٠) .

ويتضح ذلك في كتب الفروع الفقهية كالوجيز للغزالي وشرحه الكبير للرافعي ، والروضة للنووي ... وغيرها .

فإذا تتبعنا دور النحو في الفقه وأصوله من خلال المراحل التي تطور بها الفقه وجدنا اعتمادًا كبيرًا على النحو وإن اختلف قوة وضعفًا تبعًا لقرب الفقهاء أو بعدهم عن منابع اللغة والفصاحة . ففي عصر الصحابة لم يكن الفقهاء بحاجة إلا لما يمكن أن تسميه بالمعاني النحوية ؛ إذ لم تفسد السليقة اللغوية بعد ، أما في عصر التابعين فقد برز فريق من غير العرب ، كما بدأ وضع اللغة يسوء في المجتمع الإسلامي عامة ، فإذا وضعنا بجوار هذا الحقيقة القائلة بأن مصادر الفقه ما هي إلا نصوص عربية في أسمى درجات الفصاحة ، أدركنا مقدار الجهد الذي بذله هؤلاء في استنباط الحكم الشرعي من نص فصيح قد يخفى على من لا عدة له من العرب أنفسهم ، لذلك نجد جماعة من التابعين كانوا يعدون في طبقات الفقهاء كما يعدون في طبقات النحاة ، منهم عبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، فإذا وصلنا إلى عصر المذاهب الفقهية ، وجدنا مسألة اللغة والنحو تأخذ مجالًا متميزًا في عملية الاستنباط ، وتترك أثرها الكبير في تفضيل فقيه على فقيه ومذهب على مذهب [1] .

وكان من أبرز فقهاء هذه الفترة ، ممن امتاز برسوخ قدمه في مجال اللغة والنحو وبناء المسائل الفقهية عليها ، الإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) فقد اشتهرت مصنفاته بمسائلها المعقدة المبنية على دقائق اللغة والنحو ، وكانت موضع تقدير النحاة المتأخرين وبخاصة كتابه « الجامع الكبير » [2] .

أما بعد اكتمال الأصول الفقهية على يد الإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ) [3] في رسالته التي وصلتنا والتي بعثها إلى عبد الرحمن بن

---

(١) البحث النحوي عند الأصوليين (ص ٤٠ - ٤٣) .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٤/١) ، إذ يحكي أبو بكر الرازي أن الفارسي كان يتعجب من تغلغل واضع هذا الكتاب في النحو ، كما يروى عن الأخفش ثناء بالغًا في حق هذا الكتاب لموافقته العربية تمام الموافقة .

(٣) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ، القرشي ، المطلبي ، المكي ، انظر طبقات الشافعية الكبرى (١٠٠/١) ، ووفيات الأعيان (١٦٣/٤) .

مهدي (ت١٩٨هـ) [1] ببغداد ، فقد فصلت مباحث الأصول عن الفقه ، وأصبح للتفقه في الدين أو بلوغ مرتبة الاجتهاد شروط يؤكد عليها الأصوليون من أهمها معرفة العربية [2] .

وهو في باب « الاجتهاد » من رسالته يجعل من شروط القائس تحصيل علم اللسان ويدخل فيه النحو [3] ، فهو يرى وجوب العلم بالعربية بعامة نحوها وصرفها وكافة فروعها من أصول كتابتها التي هي وقف على النحاة وأرباب الفروع الأخرى ، مما يحتاجه الفقهاء في عملية الاستنباط من علم اللغة [4] .

أما الإمام أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، فيقول محددًا ما تجب معرفته على المجتهد من العربية « أما المقدمة الثانية فعلم اللغة والنحو أعني القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله ، وحقيقته ومجازه ، وعامه وخاصه ، ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيده ، ونصه وفحواه ، ولحنه ومفهومه » [5] .

ويقول عن القدر اللازم تعلمه من اللغة والنحو : « والتخفف فيه أنه لا يشترط أن يبلغ درجة الخليل والمبرد ، وأن يعرف جميع اللغة ، ويتعمق في النحو بل القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة ، ويستولي به على مواقع الخطاب ، ودرك حقائق المقاصد منه » [6] الغزالي يتخفف في شرط العربية .

ويذهب الشاطبي إلى أن العلم بالعربية فرض عين تتوقف صحة الاجتهاد عليه ، « فإن كان ثم علم لا يحصل الاجتهاد في الشريعة إلا بالاجتهاد فيه فهو لابد مضطر إليه ؛ لأنه إذا فرض كذلك لم يكن في العادة الوصول إلى درجة الاجتهاد دونه ،

(١) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري البصري اللؤلؤي . من كبار حفاظ الحديث ، انظر الأعلام (٣/٣٣٩) .

(٢) انظر البحث النحوي عند الأصوليين (ص ٤٣ - ٤٥) .

(٣) انظر الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي تحقيق الشيخ شاكر (ص ٥١١) مكتبة دار التراث ط٢ سنة ١٩٧٩ م .

(٤) انظر البحث النحوي عند الأصوليين (ص ٤٥ ، ٤٦) .

(٥) المستصفى من علم الأصول (٢/ ٣٥٢) .

(٦) المستصفى من علم الأصول (٢/٣٥٢) .

فلابد من تحصيله وتمامه ... والأقرب في العلوم إلى أن يكون هكذا علم اللغة العربية »[١] كما علل وجوب معرفة العربية بأن « الشريعة عربية ، وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم لأنها سيان في النمط ماعدا وجوه الإعجاز ... »[٢] .

ولهذا نراه يفسر قول الجرمي « أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه » بقوله : « والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب ، وأنحاء تصرفاتهم في ألفاظها ومعانيها ، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك ، بل هو يبين في كل باب ما يليق به ، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني »[٣] .

ويرى الشاطبي - خلافًا للغزالي - التشدد في إتقان العربية ، فيقول : « فلابد من أن يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها ، كالخليل وسيبويه والأخفش والجرمي والمازني ومن سواهم »[٤] ورد على قول الغزالي عن التخفف في طلب النحو وعدم اشتراط بلوغ رتبة الخليل قائلًا : « وإنما المقصود تحرير الفهم حتى يضاهي العربي في ذلك المقدار وليس من شرط العربي أن يعرف جميع اللغة ولا أن يستعمل الدقائق فكذلك المجتهد في العربية ، فكذلك المجتهد في الشريعة »[٥] .

وقد تكلم النحاة كذلك عن اشتراط العلم بالعربية للوصول إلى رتبة الاجتهاد يقول ابن يعيش : « أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لأنه يبتني على معرفة الكتاب والسنة ، ولا يعرف معناهما إلا بمعرفة العربية ولذلك كان شرطا في صحة الاجتهاد »[٦] وصرح بذلك أيضًا الأنباري .

ثانيًا : أثر أصول الفقه في علم أصول النحو :

ولكي تتضح العلاقة بين الأصول الفقهية والأصول النحوية كان لزامًا علينا أن نقف على المراحل التي مر بها كلا العلمين ، وزمن التأليف في علم الأصول كي

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ، وعليه شرح للشيخ عبد الله دراز (٤/١١٤) دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان (بدون تاريخ) .

(٢) السابق (٤ / ١١٥) .

(٣) الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي مع شرح الشيخ عبد الله دراز (٤/١١٥ - ١١٦) .

(٤) السابق (٤/١١٥) .

(٥) السابق (٤/١١٦ - ١١٧) .

(٦) شرح المفصل (١/١١) .

يتضح لنا بجلاء العلاقة بين العلمين ومدى تأثير أحدهما في الآخر .

والذي ينسب إليه أولية التأليف في أصول الفقه هو الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) في رسالته التي كتبها استجابة لطلب عبد الرحمن بن مهدى المحدث المشهور (ت ١٨٩ هـ) وأرسلها إليه فسميت « الرسالة » وهي أول رسالة مدونة في أصول الفقه تصل إلينا ، اشتملت على أكثر مباحث الشافعي في الأصول ، وليس كلها ، فللشافعي مباحث مستقلة غيرها في الأصول ككتاب (إبطال الاستحسان) و (جماع العلم) ، ولهذا شاع بين العلماء أن الشافعي هو أول واضع لعلم أصول الفقه ، ثم تعاقب العلماء من بعده على التأليف في علم الأصول وتوسيع مباحثه حتى استوى علمًا كاملًا .

وقال الشيخ على حسب الله : « وأول من دون من بحوث هذا العلم وقواعده مجموعة مستقلة قيمة تعد نواة لما جاء بعدها - الإمام محمد بن إدريس الشافعي ﷺ - (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) فقد وضع كتابه المرسوم بالرسالة وتكلم فيه عن بيان القرآن وبيان السنة للقرآن والبيان بالاجتهاد ، أي القياس . وغير ذلك من أصول الاستنباط ثم تتابع العلماء من بعده في التأليف والتكميل والتنسيق .. » [١] .

ولكن تدوين الأصول الفقهية في هذه الفترة - أواخر القرن الثاني الهجري - لا يعني أنها لم تكن موجودة من قبل ، بل لقد كانت قائمة في نفوس المجتهدين من الصدر الأول ، وكانوا يصدرون عنها فيما يصدرون من أحكام [٢] .

فهذا رسول الله ﷺ يسأل معاذ بن جبل وهو يرسله إلى اليمن : « كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ » قال : بكتاب الله ، قال : « فإن لم يكن في كتاب الله ؟ » قال : فبسنة رسول الله ﷺ ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ ، قال : أجتهد رأيي ولا آلو . قال : فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله ﷺ لما يرضي رسوله » [٣] .

إذن ، فأصول الفقه نشأت منذ نشأ الفقه ، وعرف الفقهاء الأوائل والأجيال

---

(١) أصول التشريع الإسلامي ، للأستاذ علي حسب الله (ص ١٥) ، المكتب المصري الحديث - دار المثقف العربي ط٦ سنة ١٩٨٢ م .

(٢) أصول النحو العربي (ص ٩) للدكتور محمود أحمد نحلة - دار العلوم العربية - بيروت - لبنان ط١ سنة ١٩٨٧م .

(٣) انظر المصدر السابق عن جامع بيان العلم وفضله - لابن عبد البر القرطبي (٢/٥٥ ، ٥٦) .

الأولى من الصحابة المباحث الأصولية ، ولكنها لم تكن مدونة لأنه لا حاجة إلى ذلك فالرسول بينهم يستفتونه فيفتيهم . ومعرفتهم باللغة وأسباب النزول وأسرار التشريع ومقاصده ﷺ قوية ، لم يكونوا في حاجة إلى قواعد تيسر لهم استنباط الأحكام من مصادرها .

فلما انقضى زمن السلف ، وذهب الصدر الأول ، وانقلبت العلوم صناعة وضعفت الألسنة واستشرى اللحن ، احتاج الفقهاء والمجتهدون إلى وضع قواعد تستخرج على أساسها الأحكام من الأدلة ومن ثم بدأت تتميز للفقه أصول ، أخذ كل إمام من أئمة الفقه الأربعة يشير إلى دليل حكمه ، مما ينطوي على قواعد أصولية [١] .

فإذا انتقلنا إلى النحو وجدنا أن التأليف في أصول النحو ووضع إطاره النظري جاء متأخرا ، حيث كانت البداية النظرية لهذا العلم على يد ابن جني (ت٣٩٢ هـ) في كتابه « الخصائص » . ولم يكتمل عمل الأصول وإفرادها بمؤلف خاص إلا على يد الأنباري – في القرن السادس ، صحيح أن هناك محاولات سبقت ابن جني للتأليف في بعض الأدلة الأصولية إلا أنها جاءت أيضا في أوائل القرن الثالث .

ولكن ليس معنى ذلك أن الأصول النحوية لم تكن موجودة قبل ابن جني فقد مارسها النحاة الأوائل تطبيقًا في محاولاتهم التقعيدية المبكرة فقد نشأ النحو نتيجة ظهور اللحن ، وقد ظهر ذلك منذ عصر النبوة ولكن أول من نستطيع أن نتلمس عنده الأصول النحوية بشكل واضح هو عبد الله بن أبي إسحاق (ت١١٧ هـ) فإذا انتقلنا إلى الخليل وسيبويه وجدنا القياس والتعليل وقد وصل إلى درجة كبيرة من النضج والتشعب .

ونستطيع أن نخلص من العرض السابق لتاريخ التأليف في علمي أصول الفقه وأصول النحو إلى نتيجة مفادها أن الفقهاء قد سبقوا النحاة إلى تدوين أصول الفقه حيث دونت أصول الفقه في أواخر القرن الثاني الهجري على حين كانت أولى محاولات جمع الأصول النحوية في القرن الرابع الهجري .

كما يبدو أن الممارسة العملية لكلا العلمين كانت مبكرة ولكن ربما استطعنا تلمس تلك البداية عند الفقهاء أولًا .

فإذا عرضنا لموقف القدماء من العلاقة بين علمي أصول الفقه والنحو وتأثير علم

---

(٢) انظر أصول النحو العربي د . نحلة (ص ١١) .

أصول الفقه في الأصول النحوية ، فإننا نجد أن أقدم إشارة لهذه الصلة القوية بينهما ما صرح به ابن جني في كتابه الخصائص ، حيث صرح بالصلة القوية بين أصول الفقه وبين أصول الكلام وأصول النحو قائلًا وهو يوضح سبب تأليفه الكتاب « وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ... » [1] . فكانت أول إشارة صريحة ، فالصلة بين النحاة والفقهاء والمتكلمين معروفة من قبل ، ولكن ابن جني هو الذي صرح بها ووضح أمرها ودل على مكانها ، بل كان أول من رأى وضع أصول النحو على طريقة الأصول الفقهية والكلامية [2] . وبهذا يعد ابن جني فاتحة مرحلة جديدة يشيع فيها القول عن الصلة الوثيقة بين أصول النحو وأصول الفقه .

وقد صرح الأنباري أيضًا بهذه العلاقة وأن أصول النحو محمولة على أصول الفقه في عدد من المواضع - سنذكر بالتفصيل بعد قليل - ثم يأتي السيوطي بعده فيحذو حذوه في حمل أصول النحو على أصول الفقه ، فيقول في مقدمة (الاقتراح) : « هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع ... في علم لم أسبق إلى ترتيبه ، ولم أتقدم إلى تهذيبه وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه » [3] ويقول عن ترتيبه « ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه ، في الأبواب والفصول والتراجم » [4] ويقول في مسألة (الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث) : « إن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ، هذا معلوم من أصول الشريعة ، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة » [5] ويقول في سبب تأليف (الأشباه والنظائر) : وقصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون ، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر » [6] ثم يذكر عدة كتب ألفت في الأشباه والنظائر ، ويذكر أن كتابه هذا يشبه كتاب القاضي تاج الدين السبكي (الأشباه والنظائر) الذي ألفه في الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام .

وبهذا العرض لأقوال القدماء من النحاة ، يتضح أن الكتب النحوية الثلاثة تناولت الأصول بالتنظير - الخصائص ، ولمع الأدلة ، والاقتراح - أشارت جميعها إلى

(١) الخصائص (٢/١) .
(٢) انظر العلة النحوية (ص ١٢٦) .
(٣) الاقتراح (ص ٢١) .
(٤) السابق (ص ٢٢) .
(٥) السابق (ص ٩٣) .
(٦) الأشباه والنظائر (٢٣/١)

التشابه والصلة بين وضع أصول النحو وأصول الفقه ، وحملت الأصول النحوية على نظيرتها الفقهية .

أما عن موقف المحدثين ، فقد تناول عدد منهم هذه القضية بالدراسة ، منهم الأستاذ أمين الخولي [١] ، وسعيد الأفغاني والدكتور مازن المبارك [٢] ، وقد ذهبوا جميعًا إلى أن أصول النحو محمولة على أصول الفقه ، كما ذهب الدكتور أحمد محمد قاسم في مقدمة تحقيقه للاقتراح نفس المذهب ، حيث يرى أن أصول الفقه سابقة على مادة أصول النحو [٣] .

ولقد ذهب الدكتور فاضل صالح السامرائي نفس المذهب ، إذ يقول :

« ولو تابعنا العناوين التي يصدر بها بحوثه في كتاب (الخصائص) لكفانا ذلك مؤونة البحث عن التشابه بينها فهي مأخوذة من أصول الفقه ومن علم الكلام والمنطق ... فتتبع العناوين وحدها يدلك على أثر الفقه وعلم الكلام والمنطق في بحثه » [٤] ويقول في موضع آخر : « إذن فأثر الفقه والمنطق في أصول النحو مما لا يخفى على من له أدنى إلمام بهذا الشأن » [٥] .

أما الدكتور علي أبو المكارم فيقول : « لعل أعظم المؤثرات في البحث النحوي حتى القرن الرابع الهجري هو علم أصول الفقه ، ولقد استمر تأثير هذا العلم بعد ذلك في مجالات معينة في أصول التفكير النحوي ، حتى أنه ليمكن القول بأنه ما من علم من العلوم الإسلامية ترك من الأثر في التراث النحوي ما تركه هذا العلم وهو أثر - أو هي في حقيقتها مجموعة من الآثار - تتضافر على أن تجعل من علم أصول الفقه المورد الذي استقى منه النحويون أصولهم الكلية طوال قرون ثلاثة والذي ظل ... يؤثر في جوانب عديدة من التفكير النحوي ، وعلى رأس هذه الجوانب محاولة النحاة تقنين أصولهم العامة تحت إلحاح علم الأصول ، تلك المحاولة التي كانت ثمرتها علم أصول النحو » [٦] .

ويقول الدكتور محمد حسن عواد في مقدمة تحقيقه لكتاب « الكوكب الدري »

---

(١) انظر دور النحو في العلوم الشرعية (ص ٢٦١) عن (هذا النحو) و (مناهج تجديد) للأستاذ أمين الخولي .
(٢) انظر في أصول النحو (ص ١٠٠ - ١٠٨) ، العلة النحوية (ص ١٠١ ، ١٠٢) .
(٣) مقدمة تحقيق الاقتراح (ص ٦) .
(٤) ابن جني النحوي (ص ١٤٣) .
(٥) السابق (ص ١٤٤) .
(٦) تقويم الفكر النحوي (ص ٢٢٥) .

للإسنوي ، بعد عرض الملامح العامة التي مر بها كل من علم أصول النحو وأصول النحو وأصول الفقه : « ومن ذلك يتضح أن أصل الفقه أقدم وأعرق من أصول النحو » [1] ويقول : « إن الناظر في كتب أصول النحو التي ألفت في مراحل متأخرة لا يسعه إلا الحكم بأن أصول النحو محمولة على أصول الفقه » [2] .

بل ويذهب إلى أبعد من ذلك حينما يحمل القياس النحوي على القياس الشرعي ويقول : « فبينما يرجع القياس في أصول الفقه إلى عهد النبي وصحابته يرجع في أصول النحو إلى عبد الله بن أبي إسحاق في القرن الثاني الهجري ، فلا يبعد والحالة هذه أن يكون ابن أبي إسحاق قد تأثر في القياس النحوي بفكرة القياس الشرعي » [3] كما يرد التعليل النحوي إلى جذور دينية [4] .

كما أشار إلى أن الفقهاء قد سبقوا النحاة في جمع عناصر أصول الفقه وتدوينها وصياغتها صياغة منطقية ، ويأتي النحاة من بعدهم فيحتذون حذوهم في وضع أصولهم النحوية [5] ، وأوضح مثال لذلك « لمع الأدلة » حيث إن الصورة التي صاغ بها الأنباري أصول النحو روعي فيها أن تكون محمولة على أصول الفقه [6] .

ويرى الدكتور جميل علوش أيضًا تأثير أصول الفقه ويثبت ذلك عند الأنباري كما يثبت تبادل التأثيرات بينهما [7] .

ويرى الدكتور محمود أحمد نحلة أن « علم أصول الفقه أشد العلوم الإسلامية أثرًا في الدرس النحوي منذ نشأ الدرس النحوي حتى زاحمه الفكر اليوناني بتصوراته الذهنية ومنطقه الشكلي بعد ثلاثة قرون » [8] كما حاول توضيح مظاهر هذا التأثير في الدرس النحوي بعامة والأصول النحوية بخاصة [9] .

وأخيرًا أعرض لرأي اثنين من الدارسين ربما اختلف رأيهما بعض الشيء عن الآراء السابقة ، أولهما لا ينكر أن التأليف في أصول الفقه أسبق من التأليف في علم أصول النحو [10] ، كما لا ينكر تلاحق العلوم المتعاصرة ولكنه وهو يتناول ابن جني

---

(١) مقدمة تحقيق « الكوكب الدري » (ص ٨٨) . (٢) السابق (٥١) .
(٣) السابق (ص ٨٨) ، وانظر أيضا (ص ١٠ ، ١١ ، ٥٣) .
(٤) انظر السابق (ص ٥٢) . (٥) انظر السابق (ص ٨٨) .
(٦) انظر السابق (ص ١١) . (٧) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٧٣) .
(٨) أصول النحو العربي د . نحلة (ص ١٥) . (٩) انظر السابق (ص ١٥ - ١٧) .
(١٠) انظر الأستاذ محمد إبراهيم خليفة في أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ١٧) .

بالدراسة لا يرى أنه تأثر بالفقهاء - والأحناف منهم بخاصة - إلا في طريقة التدوين ويفسر قول ابن جني وأقوال الأصوليين من النحاة حينما يقرنون علم أصول الفقه بعلم أصول النحو على أنه تشابه في منهج التأليف وطريقة التدوين لا أكثر ، ويقول : « هذا - فيما أعتقد - كل ما لعلم أصول الفقه من تأثير في علم أصول النحو إن عد ذلك تأثيرا »[١] ، ويقول : « ومعلوم أن التشابه في طريقة الوضع الشكلي لا يمت إلى صلب الموضوع بأية صلة »[٢] .

فهو يفسر النصوص التي وردت عن ابن جني أو الأنباري أو السيوطي على أنها تتضمن إيضاح الشيء بذكر نظيره ، وهي لا تعني أكثر من أن طريقة وضع أصول النحو هي عين طريقة وضع أصول الفقه . وهذا واضح في أن طريقة وضع ابن جني لأصول النحو عين طريقة الأحناف في وضع أصول الفقه[٣] .

ويرجح أن التشابه بين العلمين ما هو إلا تشابه في المصطلحات ، إذ يقول: « أضيف إلى ذلك أن مفهوم كل أصل من الأصول النحوية أصيل في النحو ويختلف تماما عنه في علم أصول الفقه . صحيح أن التسمية واحدة إلا أن المفهوم الذي على أساسه يتم استخدام كل أصل مختلف كل الاختلاف »[٤] ، وراح يتتبع السماع والقياس والعلة والاستصحاب كي يثبت اختلافها في علم أصول النحو عنها في علم أصول الفقه ، ليثبت من خلال ذلك أصالة الأصول النحوية[٥] . ويخلص في الختام إلى « أن التشابه بين علم أصول النحو وعلم أصول الفقه ينحصر في أمرين شكليين وسطحيين ، أولهما : طريقة التدوين وثانيهما : التشابه الشكلي أو اللفظي بين أصول العلمين »[٦] .

أما الدارس الثاني فقد عكس القضية محاولا إثبات أن أصول النحو قد سبقت في النشأة أصول الفقه[٧] ، كما نفى تأثر أصول النحو بأصول الفقه في فترة النشأة وإن

---

(١) السابق (ص ١٨) .
(٢) أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ٢٤٠) .
(٣) انظر السابق . (٤) السابق (ص ١٩) .
(٥) انظر السابق (ص ٢٠ ، ٢١) .
(٦) أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ٢١) .
(٧) انظر الأستاذ جمال عبد العزيز في دور النحو في العلوم الشرعية (ص ٢٦٥ - ٢٧٦) .

كان قد اعترف بوجود تأثير للعلوم الشرعية في النحو العربي في مراحل لاحقة للنشأة [١] .

وقد اعتمد في إثبات ذلك على مجموعة من الأدلة منها أن النحو نشأ نتيجة ظهور اللحن ، وقد ظهر ذلك منذ عصر النبوة ، وبعد تتبع لمراحل نشأة النحو أظهر أن القياس النحوي قديم ظهر منذ مرحلة الحضرمي (١١٧ هـ) ، وأورد لذلك نماذج من أقيسة نحاة البصرة والكوفة ، وكذلك استدل بأن التعليل النحوي متقدم على ظهور رسالة الإمام الشافعي ، كما أن العلل النحوية بينها وبين العلل الفقهية فروق ومن خلال هذه الفروق يتضح أن علل النحاة أيضًا كانت بعيدة عن التأثر بالعلل الفقهية وكذلك عن التأثر بعلل المتكلمين [٢] .

وخلص في النهاية إلى أنه « قد وضح من خلال عرض هذه القضية أن أصول النحو قد سبقت نشأة أصول الفقه ، وأن أصول النحو قد تكلم فيها كثيرون من علماء النحو ، وذلك قبل أن تظهر رسالة الشافعي رحمه الله » [٣] والحق أن من قصر تأثير أصول الفقه في جانبين شكليين هما : طريقة التدوين والتشابه في المصطلحات ، قد تجاهل مظاهر التأثير الأصولي في أصول النحو ، حيث يظهر - كما سيتضح بعد قليل - أن التأثير قد تخطى الجانب الشكلي إلى جوهر الأصول النحوية . ويبدو أن الباحث قد وقع في وهم كبير حينما بين احتياج الفقيه للنحو ومدى تأثير النحو في الدراسات الفقهية ، فقال : « ولا يعقل أن تؤخذ أصول النحو وأسسه من الفقه لتبنى عليها الأحكام النحوية ، وبعد ذلك تؤخذ هذه الأحكام من قبل الفقهاء لتعينهم على فهم الأحكام الشرعية واستنباطها من النصوص الدينية » [٤] ونسي أن هناك تفاعلًا ذا شقين بين العلمين . فهناك فرق بين تأثير الدرس النحوي بعامة في الفقه واضحًا ، أما في العلاقة الثانية الخاصة بالأصول فالعكس هو الصحيح حيث تأثرت الأصول النحوية بالفقهية التي كانت أسبق تدوينًا .

أما من ذهب إلى أن أصول النحو قد سبقت في النشأة أصول الفقه فهذا مما لا أسلم به ، لأننا علمنا مما سبق أن أصول الفقه أسبق تدوينًا من أصول النحو ، هذا

---

(١) انظر السابق (ص ٢٠٧) .
(٢) انظر دور النحو في العلوم الشرعية (ص ٢٧٨ - ٢٩٢) .
(٣) السابق (ص ٢٩٩) .
(٤) أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ٢٠).

على مستوى التدوين والتنظير ، أما على مستوى التطبيق العملي لهذه الأصول فنستطيع أيضًا أن نتلمس الأصول الفقهية في عصر الصحابة والتابعين الأوائل على حين أن أقدم من يمكن أن ينسب إليه آراء في الأصول من قياس وعلة وغيرهما هو عبد الله بن أبي إسحاق – أي في أوائل القرن الثاني الهجري .

ومن هنا أرجع الرأي القائل بأسبقية الأصول الفقهية ، وتأثيرها في أصول النحو – وهو رأى الكثرة الغالبة من الباحثين ، وأكبر شاهد على صحة هذا الرأي ما سنعرضه من مظاهر تأثير أصول الفقه في الأصول النحوية .

مظاهر التأثير الفقهية في أصول النحو ومجالاته :

إن أول ما نلاحظه من تأثير هو محاولة النحاة وضع أصول الفقه [1] مستعيرين من التسمية والمنهج ، بل كان تعريفهم لأصول النحو مطابقا لتعريف الفقهاء لأصولهم [2] . ولكن هذا التأثير يعد متأخرا ، فقد سبق ذلك تأثيرات في مجالات متعددة من الأصول النحوية .

ففي مجال السماع ، نجد أن أبرز مظاهر تأثير علم أصول الفقه كان في العناية البالغة بالنصوص جمعا واستقصاء ، والحرص على سلامتها وذلك بما وضعوه من حدود زمانية ومكانية ، وما وضعوه من ضوابط لنقد النص سندا ومتنا ثم في الاعتداد بها فيما يضعون من قواعد استشهاد [3] .

فقد ألجأهم هذا الاعتداد بالنصوص إلى اصطناع منهج المحدثين في نقد النصوص وتوثيق نسبة الكلام إلى قائله ، ناسين اختلاف النصوص المدروسة في كلا العلمين ولكن لما كانت هذه النصوص مروية عن عصور سابقة ، اضطر النحاة إلى توثيق الرواية كما فعل المحدثون [4] .

والحق أن التأثير في مجال النصوص والسماع يرجع إلى علم الحديث لا إلى أصول الفقه ، فالإسناد في الرواية الأدبية واللغوية محمولة على الإسناد في الحديث الشريف .

---

(١) انظر النصوص السابقة عند ابن جني و السيوطي .

(٢) انظر أصول النحو العربي د . نحلة (ص ١٧) ، تقويم الفكر النحوي (ص ٢٢٧) ، في أصول النحو (ص ٩٤) .

(٣) انظر أصول النحو العربي (نحلة) (ص ١٥) .

(٤) انظر الأصول د . تمام حسان (ص ١١١) ، وانظر تقويم الفكر النحوي (ص ٢٢٦) .

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني : « وقد علمت أن علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم ، وطرق تحمل اللغة »[1] .

وهكذا اصطنع النحاة منهج المحدثين في الكلام عن الرواية والرواة صحة وقبولًا وتكلموا عن أحوال السند والمتن وطرق التحمل والأداء وأساليب الجرح والتعديل وأقسام الرواية كالمرسل والمجهول والصحيح والضعيف والشاذ والمنكر ، وتكلموا عن الإجازة والوجادة والعرض على المحدث والسماع على الشيخ والقراءة عليه ، وكثرت في كتب النحاة عبارات المحدثين في الحديث من نحو قولهم « أخبرني الثقة » أو « حدثني من لا أتهم » وغيرها من عبارات المحدثين[2] .

وفي مجال القياس نجد تشابهًا بين القياس النحوي والقياس الشرعي في عدد من الموضوعات منها التعريف ، حيث يتضح من تعريف القياس فيهما مدى التشابه بينهما ، كما نجد أن أركان القياس النحوي هي نفسها أركان القياس الأصولي[3] كما قسم القياس عند النحاة إلى قياس علة ، وشبه ، وطرد ؛ وهو عند الفقهاء قياس علة وقياس دلالة ، وقياس في معنى الأصل[4] ، وذكر النحاة من أحكام هذه الأركان وتفصيلاتها كثيرا من الجزئيات التي تناظر ما ذكره الأصوليون كتقسيم القياس على حسب قوة العلة إلى قياس الأولى وقياس المساوي وقياس الأدنى ، وهذه التقسيمات موجودة عند الأصوليين من الفقهاء[5] .

كما يبدو أن خلافات النحاة حول اعتبار كل من الشبه والطرد جامعًا بين طرفي القياس : المقيس والمقيس عليه ، ليست سوى تكرار لاتجاهات علماء الأصول إزاءها[6] .

ويبدو أن أكثر المباحث الأصولية تأثرا بأصول الفقه هو مبحث العلة فأثر العلة الأصولية في العلة النحوية أظهر من أن ينكر ، فقد وقفت بها – في المرحلة الأولى –

---

(١) في أصول النحو (ص ٩٣) . (٢) انظر دور النحو في العلوم الشرعية (ص ٢٥٢) .
(٣) انظر الإحكام في أصول الأحكام (٣/١٩٠ – ١٩١ ، ١٩٣) .
(٤) انظر السابق (٤/٤) .
(٥) انظر دور النحوي في العلوم الشرعية (ص ٣٦٠ ، ٣٦١) ، وأصول التشريع الإسلامي (ص ١٣٣ ، ١٣٦) ، والإحكام في أصول الأحكام (٤ / ٣) ، والاقتراح (ص ١٠١ – ١٠٧) .
(٦) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٢٢٨) وانظر هامش نفس الصفحة حيث يتضح ذلك الخلاف عند الأصوليين ، وانظر لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري (ص ١٠٧ – ١١٢) ت سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م .

عند ما هو واقع من الظواهر اللغوية وذلك قبل أن تتأثر بمؤثرات منطقية لتكون وسيلة لتبرير الحكم النحوي وقبوله وكان لها الفضل في تحديد مسالكها وشروط سلامتها وأقسامها والقوادح فيها [١] .

فمن مظاهر التأثير الأصولي في العلة النحوية - في المرحلة الأولى « وقوف التعليل النحوي عند ما هو موجود بالفعل من الظواهر اللغوية ومقنن في القواعد النحوية فالعلة النحوية تقف على هامش البحث النحوي ، وهي تكاد تكون مجرد مبرر يسوغ للمتعلمين قواعد البحث ... دون أن تكون لها تأثير في صياغة هذه القواعد » [٢] .

فالعلة النحوية قريبة من العلة الأصولية ، فهي جالبة للحكم مثلها وتنقسم إلى موجبة وموجزة وبسيطة ومركبة ، كما هو الحال في العلة الأصولية ، كما يظهر هذا التأثير في اختلاف النحاة في اشتراط الطرد والعكس في العلة ، فهذا الموقف ما هو إلا محاكاة للأصوليين من هذين الشرطين ، كما يظهر من اختلافهم حول العلة القاصرة [٣] . كما انشغلوا جميعًا - نحاة وفقهاء - بموضوع تخصيص العلة [٤] .

كما تتشابه العلة النحوية والفقهية في شروط العلة ، فمن شروطها عند النحاة : أن تكون (ظاهرة - مناسبة - متعدية - تتسم بالدوران وجودًا وعدمًا ... وهي نفس الشروط عند الأصوليين [٥] .

ويظهر هذا التأثير الأصولي أيضًا في تحديد (مسالك العلة) فهي عند النحاة : (الإجماع ، والنص ، والإيماء ، والسبر والتقسيم ، والمناسبة أو الإخالة والشبه والطرد ، وإلغاء الفارق) وهي عند الفقهاء (الإجماع ، والنص ، والإيماء وفعل النبي ، والسبر والتقسيم ، والمناسبة ، والشبه ، والطرد ، والدوران ، وتنقيح المناط وتحقيق المناط) ، ولعلنا نلاحظ أن المسالك عند النحاة منقولة عن مسالك العلل الفقهية ، « بل إن نقل النحاة لم يقف عند ذلك ، بل نقلوا إلى التراث النحوي خلافات الأصوليين في بعض هذه المسالك أيضا متصورين أن استبدال الأمثلة النحوية بالفقهية كاف لمد هذه الخلافات المصطنعة بالحياة في مجالات البحث النحوي » [٦] .

---

(١) انظر أصول النحو العربي د . نحلة (ص ١٦) .
(٢) تقويم الفكر النحوي (ص ٢٢٧) . (٣) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٢٢٩) .
(٤) انظر الإحكام في أصول الأحكام (٢١٨/٣ - ٢٢٩) .
(٥) انظر أصول التشريع الإسلامي (ص ١٤٩ - ١٥١) .
(٦) تقويم الفكر النحوي (ص ٢٣٠) .

كما يظهر في الشروط التي قبلها النحاة للتحقق من سلامة العلل (قوادح العلة) ومنها : النقض ، وتخلف العكس ، وعدم التأثير ، وفساد الوضع ، وفساد الاعتبار... وغيرها « وهذه الشروط بأسرها مستمدة من علم أصول الفقه ، بما في ذلك أساليب الرد المختلفة على كل صورة من صور القدح فيها »[١] .

وأخيرًا يظهر ذلك التأثير في تقسيم الحكم النحوي إلى واجب ، وممتنع وحسن وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء [٢] فهذه الأقسام هي نفسها أقسام الحكم الفقهي عند الأصوليين ، وواضح أن هذه الأقسام قد استندت إلى خصائص موضوعية في الأحكام الفقهية على حين ليس ثمة مبرر للأخذ بها بأسرها في مجال البحث النحوي [٣] .

أما الاستصحاب : فهو مصطلح فقهي عند متأخري الحنفية [٤] يقابله عند الشافعية (دلالة النص) ، يريدون به أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل على عدمها . وهو نفس المعنى عند النحاة ؛ إذ هو « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل » [٥] فبينهما تشابه في التعريف .

وهو في العلمين من أضعف الأدلة ، فالاستصحاب أصل من الأصول الفقهية الستة التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها أدلة للأحكام ، وهي (الاستحسان ، والمصالح المرسلة ، والاستصحاب ، والعرف ، وشرع من قبلنا ، ومذهب الصحابي) ولقد صرح بضعفه كل من : النحاة والفقهاء ، لأنه دليل مبنى على غلبة الظن باستمرار الحال ومن ثم لا يجوز التمسك به ما وجد دليل العدول عن ذلك الأصل [٦] ، ولهذا لا يستخدم الاستصحاب في كلا العلمين في إثبات حكم جديد بل في نفي حكم جديد ، فهو في الفقه إن كان التردد في زوال الحكم – كحكم الطهارة والوضوء مثلًا – فالأصل بقاؤه ، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم بقائه فالاستصحاب إذن ليس مصدرًا من مصادر إصدار الأحكام ، ولكنه إقرار لأحكام ثابتة ما لم تقف على

(١) المصدر السابق . (٢) انظر الاقتراح (ص ٣٩) .

(٣) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٢٣٠ ، ٢٣١) .

(٤) لم يعرف مصطلح استصحاب الحال إلا في القرن الرابع ، انظر المصدر السابق (ص ٢٢٧ ، ٢٢٨) .

(٥) الإغراب لأبي البركات الأنباري (ص٤٦) ت . سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م وانظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ١٦٣) .

(٦) انظر لمع الأدلة (ص ١٤٢) .

ما يقتضي تغييرها [١] . يضاف إلى ذلك أن الخلاف بين الفقهاء في الأخذ به دليلًا من أدلة الفقه يناظره اختلاف النحاة في ذلك ، فابن جني لم يعده أصلًا مستقلًا على حين أضافه الأنباري وعده من الأدلة الرئيسة الثلاثة في أصول النحو ويرى الدكتور محمود نحلة أن « قضية الأصل والفرع التي شغل بها النحاة منذ المرحلة الأولى للدرس النحوي وافدة عليهم من أصول الفقه فقد سبق إليها أبو حنيفة وأصحابه ، وكان النحاة يقفون على جهودهم في الدرس الفقهي ويأخذون عنهم » [٢] .

كما أن المتلمس لأوجه التشابه بين الأصول النحوية والفقهية يجد تشابهًا بين الإجماع النحوي والأصولي في التعريف ، وكذلك في تقسيمه إلى قولي وسكوتي [٣] ومن هذا النوع إجماع العرب ، إذ إن هذا النوع من الإجماع داخل فيما أسماه الأصوليون بالإجماع السكوتي . ومن هذه التأثيرات ما رآه بعض النحاة من أن الإجماع الحق هو الإجماع على حادثة قولا والإجماع السكوتي على هذا أدنى منزلة وأشاروا إلى أن الإجماع قد ينحصر في قولين في عصر واحد ، فيجوز لمن جاء بعد ذلك إحداث قول ثالث على نحو ما نجد عند الأصوليين من الفقهاء [٤] .

ومن هذا التشابه أيضًا ، قول السيوطي « وكل من الإجماع والقياس لابد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك » [٥] .

أما الاستحسان : فهو يحمل في النحو نفس معنى الاستحسان الفقهي ، ولقد اختلفوا في حجيته كما اختلف الشرعيون (فهو عدول عن قياس جلي إلى قياس خفي) قال به الأحناف وأبطله الشافعي ، يضاف إلى ما تقدم : أن المؤثرات الفقهية عد كل من استصحاب الحال والاستحسان والاستدلال بالأصول وعدم النظير والعكس أدلة في التقنين النحوي ؛ إذ إن هذه الأدلة جميعها ترتد إلى علم أصول الفقه ، بل إن مواقف النحاة منها ليست سوى انعكاس لخلافات الأصوليين في مدى الأخذ بها [٦] .

---

(١) انظر الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان (ص ٢٦٩ - ٢٧٢) الدار العربية للطباعة - بغداد ط٦ سنة ١٩٧٧ م .
(٢) أصول النحو العربي (ص ١٦) .
(٣) انظر الوجيز في أصول الفقه (ص ١٨١ - ١٨٣) .
(٤) انظر مثلا رأي أبي البقاء العكبري في الضمير في لولاي ولولاك ، فيما ينقله عنه السيوطي ، الاقتراح (ص ٩٢ ، ٩٣) .
(٥) الاقتراح (ص ٢٨) .
(٦) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٢٢٧ ، ٢٢٨) ، وهامشه حيث يبين د . علي أصل ذلك الخلاف في كتب الأصوليين .

ولقد استعار النحاة من الأصوليين في مجال تعارض الأدلة والترجيح بينها قواعدهم وضوابطهم للترجيح بين الأدلة المتعارضة سواء أكان تعارض سماع، أم تعارض قياس، أم تعارض سماع وقياس [١].

فقد اعتنى الأصوليون من الفقهاء بوضع شروط للتعارض ثم بيان طرائق دفع التعارض بين الأدلة، مما نجده مبسوطاً في كتب أصول الفقه وعنهم استمد النحاة تلك القواعد والضوابط، من أمثلة ذلك: ما ذكره ابن جني حيث قال: «إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه» [٢]، وهذا يشبه قاعدة من قواعد أصول الفقه، هي «نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه» [٣] وفي مجال الخلاف النحوي صرح بعض النحاة بمحاولة وضع كتب في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين متأثرين في ذلك بما وضعه الفقهاء من كتب في مسائل الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة، كما فعل الأنباري [٤].

كما يظهر أثر الفقه في مجال الحد التعريف وبخاصة في المراحل الأولى من نشأة النحو، إذ كان الهدف منه عند الأصوليين تمييز المعرف من غيره مما قد يختلط به دون قصد إلى تصوير ماهية المعرف وحقيقته، وكذلك كان هدف التعريف عند النحاة قبل غلبة الفكر المنطقي عليهم.

وأخيرًا فقد نقل النحاة كثيرًا من مصطلحات علم أصول الفقه وتقسيماته الشكلية، وبخاصة ما يتصل منها بالأصول العامة وطرق الاستدلال [٥]، ويمكن أن نجمل ذلك في التالي:

ففي مجال الأدلة الرئيسة: نجد أن الأدلة الرئيسة في العلمين – أصول الفقه

---

(١) انظر أصول النحو العربي د. نحلة (ص ١٦، ١٧)، وتقويم الفكر النحوي (ص ٢٢٨).

(٢) الخصائص (١/١٢٥).

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ص٥) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة – القاهرة ط٤ سنة ١٩٦١ م.

(٤) انظر أصول النحو العربي د. نحلة (ص ١٦)، وتقويم الفكر النحوي (ص ٨٦).

(٥) انظر أصول النحو العربي د. نحلة (ص ١٧)، وتقويم الفكر النحوي (ص ٢٣١، ٢٣٢).

وأصول النحو – هي النقل والإجماع والقياس [١].

وفي مجال الأدلة الفرعية : إذا كانت هناك أدلة فرعية في الفقه ليست محل اتفاق عند الفقهاء كالاستحسان والاستصحاب وغيرها ، فإن الأمر كذلك بالنسبة للاستحسان والاستصحاب النحوي [٢] ، وفي القياس يتركز التشابه في المصطلحات بينهما في أركان القياس من أصل وفرع وحكم وعلة ، وأنواعه كقياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد ، وكذلك تقسيمه إلى قياس خفي وقياس جلي . كما نجد تشابهًا في مصطلحات كثيرة من العلة ، مما تدور حول شروطها كالإحالة أو التعدي أو الدوران ، أو مسالكها كالإجماع والنص والإيماء والسبر والتقسيم والشبه والطرد ... أو قوادحها كالنقض وتخلف العكس وعدم التأثير وفساد الوضع وفساد الاعتبار .. وغيرها [٣] .

وفي مجال الحكم : قسم النحاة الحكم النحوي إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء [٤] ، وهي نفس أقسام الحكم الشرعي حيث قسم إلى واجب ، ومحظور ، ومندوب ، ومكروه ، ومباح ، ووضعي [٥] وواضح أن النحاة قد تأثروا في تقسيم الحكم النحوي بتقسيم الأصوليين من الفقهاء للحكم الفقهي [٦] . وقد قسم النحاة الحكم أيضًا باعتبار الضرورة إلى رخصة وغيرها [٧] وهي تشبه تقسيم الفقهاء الأحكام الوضعية إلى رخصة وعزيمة . كما قسموا الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز ، إلى غير هذه التقسيمات التي ترجع إلى أصول فقهية .

وبعد هذا العرض المفصل لمظاهر التأثير ، يتضح مدى التأثير الذي تركه المباحث الأصولية الفقهية في الأصول النحوية ، ويكفي أن ننظر على سبيل المثال إلى كتاب كالإحكام في أصول الأحكام للآمدي وهو في أصول الفقه ، ونقارنه بكتاب كلمع الأدلة للأنباري أو الاقتراح للسيوطي كي ندرك التشابه البعيد المدى الذي وصل إليه

---

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام (١٥٨/١) ، وهي نفسها عن ابن جني .

(٢) انظر الرسالة (ص ٥٠٣ ، ٥٩٦) .

(٣) انظر مقدمة تحقيق الكوكب الدري (ص ٤٩ ، ٥٠) .

(٤) انظر الاقتراح (ص ٣٩ ، ٤٠) .

(٥) انظر الإحكام في أصول الأحكام (٩٦/١ ، ٩٧ - ١٣٣ ، ١٣٣ - ١٥٧) .

(٦) انظر أصول النحو العربي د . نحلة (ص ١٣٦) ، وأصول التفكير النحوي (ص ١١٩ - ١٢٠) .

(٧) الاقتراح (ص ٤١ - ٤٣) .

هذان العلمان .

ولكننا نؤكد في هذا المقام على أن قوة هذا التأثير ومظاهره لا تجعلنا ندعي تبعية أصول النحو المطلقة للأصول الفقهية ، فهناك قسم من هذه المؤثرات ظل النحو محتفظا بمضمونها مطابقا لمفهومها في التراث الفقهي كمظاهر نقد النص وتقسيمات القياس وتقسيمات العلة ومسالكها وقوادحها ولكن هناك قسمًا ثانيًا تطور مفهومه بعد انتقاله إلى الدرس النحوي بحكم طبيعة الدرس النحوي وبفعل المؤثرات المنطقية كالقياس والعلة والحد والتعريف ... فالقياس أصيل في النحو أيضًا ، كما أن العلة النحوية ليست فقهية ولا كلامية ، إذ لها ذاتيتها في الدرس النحوي كما أن الاستصحاب النحوي يختلف عن الفقهي ، وكل هذا يدل على أصالة الأصول النحوية من جانب آخر ، فالتأثر شيء والتبعية شيء آخر .

ويمثل الأنباري مرحلة تبلورت فيها أصول النحو على أصول الفقه تبلورًا حقيقيًا واضح المعالم بين القسمات ، وذلك في كتابه لمع الأدلة ، فعندما تقرأ هذا الكتاب لا يخالجك شك في أنك تقرأ كتابًا في أصول الفقه وفي مصطلح الحديث إلا أن الأمثلة التي يطبقها لغوية لا شرعية [1] . ولا ننسى في هذا المقام أن الأنباري تثقف ثقافة فقهية ، و بخاصة فقه الشافعية فقد تفقه في النظامية على يد الشيخ ابن الرزاز وعمل معيدًا لمادة فقه الشافعي قبل تحوله إلى النحو واللغة ، وله مؤلفان في فقه الشافعية هما « هداية الذاهب في معرفة المذاهب » و « بداية الهداية » [2] وترجم له في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي [3] ، فكان من الطبيعي أن يتأثر بمناهج الفقهاء والأصوليين وينسج على منوالهم . ولقد صرح الأنباري في (لمع الأدلة) بالتشابه الواضح بين أصول النحو وأصول الفقه ، حيث يقول في تعريف أصول النحو : « أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله » [4] ، كما أعلن شكل هذه الصلة في موضع آخر ، حينما عدد علوم الأدب الثمانية ، ثم قال : « وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو ، فيعرف به القياس

---

(١) انظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ١٦٦) .
(٢) انظر التمهيد من هذا البحث .
(٣) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٤٨) .
(٤) لمع الأدلة (ص ٨٠) .

وتركيبه وأقسامه : من قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى ؛ لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول ، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما » [١] .

فقد بين الأنباري أن أصول النحو مشابهة لأصول الفقه وموضوعة على غرارها وأن هناك ارتباطاً قويًا بين المادتين ، وأن مادة أصول الفقه سابقة على مادة أصول النحو ، فعلماء النحو نظروا في أصولهم إلى علماء أصول الفقه ، وقد كتب الأنباري كتابًا سماه (الفصول في معرفة الأصول) ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه [٢] .

وأشار إلى التفاعل بين العلمين - الفقه والنحو - فقال : « وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه ، ولو لم يكن ذلك علمًا معتبرًا في الشرع ، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به ، ثم لم تزل الأمة قاطبة منذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرر الأعصار في جميع الأمصار يدعون إليه ويحثون عليه » [٣] .

يقول الدكتور محمد خير الحلواني : « وما من شك في أن هذين التيارين متواشجان ، تيار الدراسات النحوية وتيار الدراسات الفقهية ، وقد كان أبو البركات لا يعوزه الذكاء والفطنة ، ولهذا جمع بينهما جمعا غنيا في معظم كتبه ولا سيما في لمع الأدلة والإغراب وكتابه الضخم الإنصاف في مسائل الخلاف » [٤] .

وقد أشار الدكتور جميل علوش إلى هذا التأثير إذ يقول إن كل ما يذكره الأنباري عن النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مقتبس من كتب الفقه والأصول بل إنه يرجع الرأي الذي ذكره الأنباري عن منكري القياس إلى كتب الفقه لا النحو وذلك في مقارنة سريعة بين نصوص وردت في لمع الأدلة والإغراب وبين المنخول للإمام أبي حامد الغزالي ، ففي الباب الأول من كتاب القياس في « المنخول » ، نجد تعديلًا

---

(١) نزهة الألباء (ص ٧٦) .
(٢) كشف الظنون (١٢٧١) ، وانظر (ص ١٤) من مقدمة تحقيق د . سعيد الأفغاني للإغراب .
(٣) لمع الأدلة (ص ٩٥ ، ٩٦) . (٤) الخلاف النحوي (ص ١٠٤) .

لمنكري القياس من حشوية وداودية وجملة الروافض وجملة الخوارج وبعض النجدات ومعهم النظام [١] ، ويعلق على ذلك بقوله : « هؤلاء هم منكرو القياس وإلى هؤلاء كان يشير ابن الأنباري في حديثه عن منكري القياس ؛ لأنه وإن كان يتكلم في أصول النحو فقد كان يعيش بذهنه في أصول الفقه ، وكان من العبث البحث عنهم بين النحاة ، لأن النحاة الذين تكلموا في الأصول قلة نادرة » [٢] ثم راح يقارن بين بعض النصوص الواردة في (لمع الأدلة) و (الإغراب) وبين بعض نصوص (المنخول) مثبتًا من خلال تلك المقارنات التشابه الكبير بين هذه النصوص ، ويرد كثيرًا من تلك النصوص إلى المنخول [٣] ، ويخرج مما سبق بأن « من يطالع كتاب المنخول يجد فيه كل الموضوعات التي بسطها ابن الأنباري في لمع الأدلة وجدل الإعراب مما يدور حول النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مع الاعتراضات التي توجه إلى كل من هذه الأصول » [٤] .

ومن مظاهر هذا التأثير عند الأنباري ، أننا في مجال السماع نجده يتكلم عن انقسام النقل إلى تواتر وآحاد ، وشروط كل منهما ، كما يفعل المحدثون وبنفس المصطلحات [٥] ، ويتكلم في قبول المرسل والمجهول شأن أهل الحديث [٦] ، كما يتكلم في قبول نقل أهل الأهواء في اللغة مقرا نقلهم مستدلا بفعل المحدثين ، فقال : « اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابية ... والذي يدل على قبول نقلهم أن الأمة اجتمعت على قبول صحيح مسلم والبخاري وقد رويا وفي العدول عن قبول نقلهم خرق الإجماع » [٧] وهكذا نراه يستعين بالمحدثين ويتبع سنن أهل الحديث في بحثه لأصول النحو - وبخاصة السماع - في اصطلاحاتهم وطريقة بحثهم [٨] .

كما نجد عند الأنباري تلك المؤثرات الفقهية التي أوضحناها سابقًا في القياس حيث نجد تشابها بين ما أورده وأصول الفقه سواء أكان ذلك في تعريفه أو أركانه أو أقسامه ، وكذلك الحال في مبحث العلة حيث اعتمد الأنباري فيه على مصادر فقهية

---

(١) انظر المنخول (ص ٣٢٣ - ٣٢٥) . (٢) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٧٩) .
(٣) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٧٩ ، ١٨٠) .
(٤) السابق (ص ١٨١) . (٥) انظر لمع الأدلة (ص ٨٣ - ٨٦) .
(٦) انظر السابق (ص ٩٠ - ٩٢) . (٧) السابق (ص ٨٥ - ٨٨) .
(٨) انظر ابن جني النحوي (ص ١٤٧) .

يظهر ذلك في شروط العلة من طرد وعكس ودوران ، وكذلك في مسألة تخصيص العلة ، وفي مسالك العلة وقوادحها .

ويتكلم « في إثبات الحكم في محل النص : بماذا يثبت بالنص أم بالعلة »[١] كما يتكلم الفقهاء في ذلك .

ويتكلم في استصحاب الحال على طريقة فقهاء الحنفية ، ويتناول التعارض والترجيح بالدراسة على هدى قواعده وضوابطه الفقهية ، فيتكلم عن الترجيح في النقل فيذكر أن الترجيح فيه يكون في شيئين أحدهما الإسناد والآخر المتن[٢] ، كما يتكلم عن الترجيح في القياس بأن يكون موافقا لدليل آخر من نقل أو قياس[٣] .

يضاف إلى ذلك أنه تأثر بالفقهاء في مجال الخلاف النحوي ، ذلك أنه درس الفقه الشافعي ، « وحصل طرقًا صالحاً من الخلاف »[٤] .

ومن أكبر الدلائل على تأثره بالخلاف الفقهي بين الحنفية والشافعية ، أنه ألف في الخلاف الفقهي مصنفات منها : « التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة » و « الجمل في علم الجدل » و « الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار » و « عدة السؤال في عمدة السؤال »[٥] وقد صرح الأنباري بتلك العلاقة في مقدمة كتابه الإنصاف حيث يبين سبب تأليف الكتاب فيقول : « وبعد ، فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين ، المشتغلين عليّ بعلم العربية ، سألوني أن ألخص لهم كتابًا لطيفًا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة »[٦] ، ولعله جمع من مسائل النحو الخلافية بعد ذلك ما جمع على هدى من تلك المسائل الفقهية التي اطلع عليها فاستعان بها في أساليب جدله[٧] .

وقبل الانتقال إلى المبحث القادم ، أبين أن من دلائل هذا التأثير الأصولي الفقهي في الأصول النحوية ما نجده من محاولة ابن مضاء - معاصر الأنباري - في كتابه

---

(١) انظر لمع الأدلة (ص ١٢١ ، ١٢٢) .
(٢) انظر الإغراب (ص ٤٦ - ٥٣ ، ٦٥ - ٦٧) ، وانظر لمع الأدلة (ص ١٣٦ - ١٣٨) .
(٣) انظر الإغراب (ص ٦٧) ، ولمع الأدلة (ص ١٣٨ - ١٤٠) .
(٤) بغية الوعاة (٨٦/٢) .
(٥) انظر إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص ١٨٥) .
(٦) الإنصاف مقدمة الأنباري (ص ٥) .
(٧) انظر الخلاف النحوي (ص ١٠١) .

الرد على النحاة من حمل أصول النحو على أصول الفقه الظاهري الذي يدعو إلى إبطال القياس والرأي والتعليل والاستحسان وغيرها [١] وهذا دليل قوي على ذلك التأثير ، فإذا كان جمهور النحاة قد حمل أصول النحو على أصول الفقه عند جمهور الفقهاء ، فإن ابن مضاء حمل أصول النحو على أصول الفقه عند الظاهرية .

(١) انظر مقدمة تحقيق الكوكب الدري (ص ١٠ ، ١١) ، (ص ٩٧ - ٩٩) .

٢ - أثر علم الكلام في النحو وأصوله

إن الحديث عن تأثر النحو بعلم الكلام أو الفلسفة والمنطق قد يبدو في بعض الأحيان مضللًا ، ذلك أن الحدود الفاصلة بين تلك العلوم ليست بارزة ، وقد ساعد على ذلك ما فعله الدارسون من خلط بين هذه العلوم في أثناء حديثهم عن تأثر النحو بها أو ببعضها [١] .

فهناك صعوبة في التفريق بين علم الكلام وبعض العلوم الأخرى ؛ إذ قد يطلق علم الكلام على العقيدة ، أو على المنطق ، أو على الفلسفة وهذه الفروع تشكل العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا العلم [٢] فالعقيدة هي موضوع علم الكلام ، والمنطق من أدواته ، كما أن الفلسفة تشترك مع علم الكلام من حيث الموضوع ؛ لأن كليهما ينظر في الله والكون والموجودات ، غير أن نظر المتكلم قائم على قانون الإسلام ونظر الفيلسوف قائم على قانون العقل ، وأخيرًا نجد خلطًا بين علم الكلام وأصول الفقه وذلك منذ أن تناوله المعتزلة والأشاعرة بالتعديل وصارت لهم فيه طريقة تعرف بطريقة المتكلمين في مقابل طريقة الحنفية .

فإذا تناولنا علم الكلام الإسلامي بمعناه العلمي المحدد متجردين من خلطه بغيره من العلوم ، وجدناه أسبق تأثيرًا في النحو العربي من غيره من العلوم كالفلسفة والمنطق ، ساعد على ذلك مجموعة من العوامل منها [٣] :

١ - أن كثيرًا من النحاة كانوا من المشتغلين بعلم الكلام وأكثرهم من المعتزلة ، وقد بلغت كثرتهم حدا جعل أحد القدماء يفرد لهم مصنفا ويسميه « نحاة المعتزلة » [٤] فقد كان عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ) معاصرًا للحسن البصري (ت ١١٠ هـ) وكذلك كان يحيى بن يعمر (ت ١٢٨ هـ) معاصرًا لواصل بن عطاء (ت ١٣١ هـ) وكان عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) معاصرًا لعمرو بن عبيد المعتزلي (ت ١٤٢ هـ) وكان الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) صديقًا لابن المقفع (ت ١٤٢ هـ) [٥] ، وكان

---

(١) انظر الأنباري وجهوده في النحو هامش (ص ٢١٢) .
(٢) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي لمصطفى أحمد عبد العليم (ص ٧) رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٩٢ م .
(٣) حول أسباب التأثير الكلامي في النحو العربي انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٢ - ٦) .
(٤) انظر معجم الأدباء (١٩٩/٩) ، وذكر ياقوت أنه لمحمد بن إسحاق .
(٥) طبقات الزبيدي (ص ٤٥) .

أبو زكريا يحيى الفراء (ت ٢٠٧ هـ) صديقًا لثمامة بن الأشرس (ت ٢١٣ هـ) [1] وكان من نحاة المعتزلة أيضًا محمد بن المستنير (قطرب) (ت ٢٠٦ هـ) [2] ، وسعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ) [3] وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، والرماني (ت ٣٨٤ هـ) وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ... وغير هؤلاء حيث كان لاشتغال هؤلاء بعلم الكلام وكونهم من أهل الفرق والمذاهب المختلفة أكبر الأثر في امتزاج دراستهم النحوية بكثير من مباحث المتكلمين وطرائقهم واصطلاحاتهم .

٢ - يضاف إلى ذلك أن دراسات هؤلاء النحاة كانت موسوعية فلا يقتصر جهد أحدهم في فرع واحد من فروع العلم ، ولكن معظمهم له باع طويل في كثير من الفنون .

٣ - أن للغة العربية فلسفتها الذاتية التي ساعدت على نقل الأثر الكلامي فيما بعد .

٤ - وأخيرًا نجد أن كثيرًا من النحاة كانوا من العجم أو الموالى أصحاب الثقافات الأجنبية ، فسيبويه فارسي الأصل ، والزجاجي أصله من نهاوند والسيرافي فارسي الأصل ، والفارسي نشأ « بفسا » من بلاد فارس ، وابن جني رومي الأصل ، والزمخشري ولد بخوارزم ... وغيرهم كثير .

وقد وقف الباحثون المعاصرون أمام قضية التأثير الكلامي في النحو العربي فاختلفت اتجاهاتهم ما بين رافض لهذا التأثير وقابل له ومتوسط بينهما ولكن أيًا كانت آراؤهم فمن الثابت أن علم الكلام بمعناه المذهبي العلمي ظهر أثره في فترة مبكرة على هيئة ملاحظات وآراء لبعض النحاة الذين كانت لهم صلات بالمتكلمين ، يبدو ذلك الأثر المبكر من خلال مناظرة أبي عمرو بن العلاء مع عمرو بن عبيد [4] .

كما يظهر ذلك عند النحاة الأوائل كالخليل الذي كان صديقًا لابن المقفع الذي ترجم منطق أرسطو [5] ، وقد عدل الخليل عن السنية إلى مذهب التشيع وظهرت آثار هذا التشيع في تفكيره ؛ لأن الشيعة كالمعتزلة نواة المتكلمين ، إذ كان جعفر بن

---

(١) انظر نزهة الألباء (ص ٨٣) ، ولكنه حرف إلى (شماحة) ، وانظر شذرات الذهب ١ (١٩/٢) .

(٢) بغية الوعاة (٢٤٢/١) . (٣) السابق (٥٩٠/١) .

(٤) انظر مجالس العلماء (ص ٦٢ ، ٦٣) . (٥) السابق نفسه .

محمد الصادق زعيم الشيعة الإمامية من أصحاب الكلام . وقد توسع الخليل في القياس ، واستخرج الأصول العامة والقواعد العقلية في اللغة والنحو واستغل نظرية التباديل والتوافيق في وضع علم العروض ومعجم العين [١] .

وقد ورث سيبويه هذا التأثير عن أستاذه ، فكثرت عنده التعليلات والأقيسة والخطرات الفلسفية ، وكانت هذه الآثار الفلسفية عندهما - الخليل وسيبويه - عربية النشأة ، فلم تكن متأثرة بفلسفة أجنبية .

ومن بعده الفراء ، كان من النحاة المتكلمين كذلك ، عاش في زمن خطا فيه علم الكلام خطوات واسعة ، وكان بين الفراء وثمامة بن الأشرس المعتزلي صحبة ، وكان ثمامة سببًا في اتصاله بالمأمون وتقريبه إياه [٢] ، وقيل عنه : إنه كان متكلمًا يميل إلى الاعتزال وأنه يتفلسف في تصانيفه ويستعمل ألفاظ الفلاسفة [٣] وفي تقريب المأمون إياه دليل على هذا الاتجاه المعتزلي عنده ، حتى أوكل إليه المأمون تلقين ابنه النحو [٤] ، ويظهر إفادته من أساليب المتكلمين عند تناول علله وتأويلاته ، ففي ذلك كله يظهر التأثير الجدلي في كلامه [٥] ، وكان الفراء ممثلًا لما وصل إليه العقل العربي في عصر المأمون ، « هذا كله صادف استعدادًا خاصا عنده وتحول هذا المزاج إلى صورة من التحرر الفكري جعله ينطلق في مسائل النحو فيبسط القياس بسطًا ، إمعانا في إعمال العقل الذي أفاد كثيرا من المنطق ، كما أفاد من الفلسفة وعلم الكلام ، وتحول منهج البحث في النحو إلى مقاييس تتسم بالمرونة والجدل » [٦] .

وجاء من بعد سيبويه الأخفش (ت ٢١٥هـ) وهو من النحاة المتكلمين ، فقد أخبر المبرد عن المازني أن الأخفش كان « أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل » [٧] .

أما ابن السراج فيعد بداية مرحلة جديدة من مراحل تأثير علم الكلام في النحو ، إذ ظهر بينا عنده التأثير المنطقي على النحو العربي وكانت المراحل السابقة عليه

---

(١) انظر طبقات الزبيدي (ص ٤٥) .
(٢) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ١١) .
(٣) انظر نزهة الألباء (ص ٨٣) ، وشذرات الذهب مج ١ جـ (١٩/٢) .
(٤) انظر معجم الأدباء (١١/٢٠) ، والفهرست (ص ١٠٥) .
(٥) انظر نزهة الألباء (ص ٨٢) .
(٦) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ١٩٩) .
(٧) السابق (ص ٢٠٥) .

مقصورة نسبيًا على التأثير العقدي والكلامي ، حيث وضع أبواب كتابه « الأصول » على ألفاظ المنطقيين وتقاسيم الفلاسفة [(١)] .

وهكذا لم يأت القرن الرابع حتى كان النحو قد خطا نحو التأثر بالكلام خطوات واسعة ، ووجدنا الزجاجي – وهو المدافع عن أصالة النحو العربي وعلله – يعلن أن وسائل النظر الفلسفي قد غلبت في ميدان البحث النحوي حتى عند أمثاله ممن لا يقرون مسلكها فإذا هم مغلوبون على أمرهم ، وإذا ألفاظ المتكلمين كالجسم والعرض والشكل والصورة دائرة في كلامهم [(٢)] ، ويظهر هذا الأثر في كلام الزجاجي عند الحدود [(٣)] . وتظهر هذه المؤثرات الكلامية عنده حين ذكر استحقاق الأشياء للتقديم والتأخير ، إذ يقول : « ألا ترى أنا نقول إن السواد عرض من الأسود والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحالة . وإن العرض قد يتوهم منفصلًا عن الجسم ، والجسم باق ، فنقول : إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم الأسود خاليًا من السواد الذي فيه ، ولا رأينا السواد قط عاريًا عن الجسم ، بل لا تجوز رؤيته ؛ لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة ، ولا تدرك الألوان خالية من الجسام ولا الأجسام غير ملونة . ولم ترد بالأسود هنا جسمًا سُوِّد بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الأجسام » [(٤)] .

فما هذا الكلام إلا أثر من آثار نفوذ علم الكلام في ميدان البحث النحوي وقال في سؤال يوجه إلى القائلين بأن المرتبة الأولى في التقديم للاسم ثم الفعل ثم الحرف : « يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن المحدث سابق لحديثه » ثم يقول في الجواب : « هذه مغالطة ، ليس يشبه هذا الحدث والمحدث ، ولا العلة والمعلول ، وذلك أنا نقول : إن الفاعل في جسم فعلًا ما ، من حركة وغيرها ، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم ، فنقول : إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب ، لا يجب من ذلك أن يكون سابقًا للمضروب موجودا قبله ، بل يجب أن يكون سابقا لضربه الذي أوقعه به ... فكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال وإن لم تكن أجسامًا .. » [(٥)] .

---

(١) إنباه الرواة (٣٩/٢) .

(٢) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ١٤) .

(٣) انظر العلة النحوية (ص ١١١ ، ١١٢) .

(٤) انظر الإيضاح في علل النحو (ص ٤٦) وما بعدها .

(٥) الإيضاح (ص ٦٨) .

ويكفي أن ننظر إلى العلل التي اعتل به الزجاجي أو ذكرها حتى نرى أثرًا واضحًا من آثار التأثير الكلامي والفلسفي في النحو العربي ، وهذه العلل وإن لم تكن من عنده إلا أنها تعبر عن رأيه ما دام هو الذي اختارها وانتقاها (١) .

كما قيل عن أبي علي الفارسي إنه كان معتزليًا (٢) ، ويقول عنه القفطي « وكان متهما بالاعتزال » (٣) ، فوقف على أساليب المتكلمين في الحجة والجدل والتي أصبحت أسلوب العصر صبغته العقلية ، وقد ألف كتابًا في علم الكلام يسمى « التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير » (٤) ، وكتابًا آخر في شرح الأسماء والصفات (٥) ، وعلى كل حال فقد كان ملمًا بالثقافة الكلامية ، يظهر ذلك من توسعه في القياس والتعليل .

أما علي بن عيسى الرماني ، فمن الثابت أنه من النحاة المتكلمين أخذ الكلام عن ابن الإخشيد المتكلم فنسب إليه (٦) ، « وكان يمزج كلامه بالمنطق » (٧) ، فكان من كبار المعتزلة ، ومال إلى المنطق والكلام ، وظهر ذلك في دراساته وتأليفه حتى قال فيه الفارسي : « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني ، فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء » (٨) .

ويمثل ابن جني في الدراسات النحوية الكلامية مرحلة التلاحم الوطيد بين النحو وعلم الكلام ذلك أن التأثير الكلامي لم يعد مقتصرًا على الشكل وإنما تعداه إلى الأصول والأفكار فهو بهذا يمثل مرحلة التأثير الكلامي في أصول النحو (٩) ؛ فقد كان معتزليًا كشيخه (١٠) ، فظهرت النزعة الاعتزالية في دراساته ، فحكم العقل في كثير من مباحثه ومسائله ، كما قام بإرساء أصول النحو على غرار الفقه والكلام إذ يقول : « وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه » (١١) ومن يقرأ كتابه (الخصائص) يجد ذلك الأثر الكلامي واضحًا فيه ، إذ نجده يتناول قضية اللغة بين التوقيف والاصطلاح ، كما يظهر ذلك

---

(١) السابق (ص ٨٣ ، ٨٤) .
(٢) انظر العلة النحوية (ص ١١٣) .
(٣) انظر بغية الوعاة (٤٩٦/١) .
(٤) انظر إنباه الرواة (٢٧٤/١) .
(٥) انظر معجم الأدباء (٢٤١/٧) .
(٦) انظر معجم الأدباء (٧٤/١٤ ، ٧٥) .
(٧) نزهة الأدباء (ص ٢٣٤) .
(٨) السابق .
(٩) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ١٧) .
(١٠) انظر المزهر (١٠/١) .
(١١) انظر الخصائص (٢/١) .

التأثير واضحًا في تناوله لمباحث العلة ، إذ يتكلم في علل العربية أكلامية هي أم فقهية وينتهي إلى أنها أقرب إلى علل المتكلمين ، كما يتناول بالبحث العلل الموجبة المجوزة والتعليل بعلتين ، وتعليل حكمين أو أكثر بعلة واحدة ، ودور العلة وتسلسلها ويظهر كذلك في بحثه حول تأثير العلة بنفسها ، أو بجعل جاعل ويظهر ذلك أيضًا في حديثه عن الاشتقاق الأكبر ، وتوسعه في ادعاء أن أكثر اللغة في الحقيقة مجاز [1] ، ومن المعروف عن المعتزلة أنهم من أوائل من قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز ، ويستعير من المتكلمين حديثهم عن السبب والمسبب [2] ، والمستحيل [3] .

ويصرح ابن جني بهذا التأثير أكثر من مرة إذ يقول : « إن هذا الكتاب ليس مبنيًا على حديث وجوه الإعراب ، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ وإلامَ نُحي ، وهو كتاب يتساهم ذوو النظر : من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين ، والنحاة ، والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه » [4] ومعنى هذا : أنه قد وجب عليه أن يخاطب كل واحد منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصته فيه ، ويقول في باب (الحكم للطارئ) : « اعلم أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام ، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ فأزال الأول ... » [5] .

وأعقب ابن جني نحوي معتزلي آخر هو (جار الله الزمخشري ت٥٣٨هـ) وبهذا يتضح لنا من هذا العرض المختصر شيوع التأثير الكلامي وظهوره منذ مراحل مبكرة ، ولقد ظهر هذا التأثير في مجالين رئيسين أولهما في مجال النحو العربي والدرس النحوي بعامة والثاني في مجال الأصول النحوية .

---

(١) انظر : السابق (١/٤٠ – ٤٨ ، ٤٨ – ٥٣ ، ١٦٤ – ١٨٤ ، ٢ / ١٣٣ – ١٣٩ ، ٤٤٩ – ٤٥٠) .

(٢) انظر الخصائص (٣/١٧٣) .

(٣) انظر السابق (٣/١٧٢) .

(٤) السابق (١/٦٧) .

(٥) السابق (٣/٦٢) .

أولا : مظاهر التأثير الكلامي ومجالاته في النحو العربي :

ظهرت هذه المؤثرات الكلامية في البحث النحوي في العديد من المجالات كالمصطلحات النحوية ، ولغة التأليف النحوي وأخيرًا التقسيمات النحوية [١] .

فظهرت مصطلحات كالجوهر والعرض والماهية والذات والتصور والتصديق والعدم والوجود ، وقد بقيت هذه المصطلحات في الدرس النحوي على نفس معناها الكلامي ، واستخدمها النحاة للتعبير عن معان عقلية لا نحوية .

أما في مجال لغة التأليف ، فنجد النحاة يستخدمون تعبيرات « كالقائم بنفسه » و « القائم بغيره » في التفريق بين الاسم والفعل ، وكذلك « المفتقر إلى غيره » وغير المفتقر إليه » في التفرقة بين المصدر والفعل ، وهذه التعبيرات في الأصل تعبيرات كلامية أصلية . وأخيرًا في مجال التقسيمات النحوية ، حيث يقسم بعض النحاة الألفاظ إلى « مؤثر ، ومتأثر ، وثابت » ويقسمها البعض الآخر إلى « واجب الوجود ، وممكن الوجود ، وممتنع الوجود » [٢] وكذلك يظهر هذا التأثير في استخدام بعض النحاة للتقسيم الثلاثي ، فقد قسموا حروف الجر إلى ثلاثة أقسام : حروف أصلية العمل وحروف زائدة لا تعمل ، ثم حروف بين بين ، وليس ثمة معنى لهذا التقسيم في البحث النحوي ، إذ يرتد إلى أصل كلامي ، حيث يرتبط ذلك بالمبدأ الاعتزالي القائل بالمنزلة بين المنزلتين ، أو بالمبدأ العام لدى المتكلمين وهو إيجاد قسم ثالث بين المقبول دينا والمرفوض [٣] .

فإذا كان التأثير فيما سبق يتضح في النواحي الشكلية والتعبيرية ، فإنه يظهر أيضًا على مستوى المضمون والأفكار .حيث وجدنا الأثر الكلامي في الأصول النحوية ، سواء ما كان منها متعلقًا بأنواع الأدلة كالسماع والقياس أو متعلقًا بالقواعد والأسس العامة التي وجهت التفكير النحوي كالتعليل والعامل .

---

(١) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٤٧٧) من الخاتمة .

(٢) انظر إنباه الرواة (٢/٢٩٦) .

(٣) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٢٣٩) .

ثانيا : مظاهر التأثير الكلامي في الأصول النحوية :

إن أبرز مظاهر التأثير الكلامي في الأصول النحوية تظهر في مجال السماع النحوي ، ويتضح ذلك من خلال تأثير بعض القضايا والاتجاهات الكلامية العامة في السماع .

ومن تلك القضايا الكلامية : اختلاف علماء الكلام حول الأخذ بدليلي النقل والعقل وتفاوت الاتجاهات الكلامية في ذلك ، فمنها المذاهب الكلامية القائلة بأن « العقل قبل النقل » أو « القياس قبل السماع » ، فقد أشبه هذا الخلاف اختلاف النحاة في أخذهم بالسماع والقياس ومدى الاعتماد عليهما ، وأثرت هذه الفكرة الكلامية على موقف النحاة في أخذهم بالسماع والقياس ومدى الاعتماد عليهما ، وأثرت هذه الفكرة الكلامية على موقف النحاة من مصادر السماع ، حيث عرضوا المسموع على أقيستهم وقواعدهم فما وافق منها القياس والقواعد قبلوه وما خالفها رفضوه ، وقد حاول أحد الدارسين تفسير تحفظهم من القراءات والحديث وتعرضهم للشعر بالنقد والتخطئة بتسليط هذا المبدأ العقلي [1] .

كما تأثر السماع النحوي بقضية « تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد » [2] وهي قضية مشتركة بين عدة علوم على رأسها الحديث وأصول الفقه ثم الكلام والنحو وليس ذلك بمستغرب بين علوم تعتمد في بحثها واستدلالها على الخبر المنقول . وأغلب الظن أن تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد بدأ أولاً في علم الحديث ثم انتقل إلى العلوم الإسلامية الأخرى والذي يعنينا في هذا المقام أن اختلاف النحاة حول هذه القضية كان صدى لما كان عند المتكلمين ، فإذا تأملنا قضية التواتر والآحاد بين المتكلمين والنحويين وجدنا تشابهًا بينهما في التعريفات والتقسيمات والشروط واتجاهات الرأي ، فتعريف النحاة للمتواتر والآحاد مطابق لتعريف المتكلمين ، كما أن إفادة المتواتر للعلم فيهما موجب للعلم الضروري ، وكما اختلف المتكلمون في العلم المستفاد من المتواتر ضروري هو أو نظري اختلف النحويون ، وكذلك كان الحال في إفادة خبر الآحاد العلم [3] .

ومن هذه القضايا الكلامية التي أثرت في السماع النحوي قضية « اللغة بين

---

(١) انظر مصطفى أحمد عبد العليم في رسالته أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٤٧٥) من الخاتمة .

(٢) نزهة الألباء (٢٤١/٧) .

(٣) انظر السابق (ص ٦٢ – ٧٥) .

التوقيف والاصطلاح ، وهي قضية كثر النزاع حولها بين الفلاسفة والمتكلمين واللغويين والنحاة ، فذهب الأشاعرة إلى أن اللغة توقيف لا اصطلاح ، أما المعتزلة فذهبوا إلى أنها اصطلاح ، وذهب بعضهم إلى أن بعضها توفيقي والآخر اصطلاحي ، ورأى فريق أخير التوقف عن القول برأي في الموضوع فالاحتمالات كلها ممكنة [١] ويعرض ابن جني هذه الاتجاهات في خصائصه ، وهي نفس الاتجاهات التي تقدمها لنا كتب الكلام والأصول ، وقد اختار في النهاية من بين هذه الاتجاهات بعد أن أعوزته أدلة الطرفين مذهب التوقف عن القول برأي في الموضوع [٢] .

ولقد تعرض السيوطي للآراء المختلفة في هذه القضية أيضًا [٣] . وهكذا تبدو اتجاهات الرأي في هذه المسألة لدى النحويين هي نفسها الاتجاهات التي نجدها عند المتكلمين .

ويضاف إلى ما سبق أن هذه القضية أثرت في موقف النحاة من قضية السماع والقياس [٤] ، فالذين قالوا بالتوقيف كانوا أكثر تمسكًا بالسماع وتوقفًا عند الذي جاء عن العرب واحتجاجًا بكل ما ورد من أدلة سماعية سواء في ذلك القراءات القرآنية أو الحديث النبوي أو الشعر العربي ، على حين كان الذين قالوا باصطلاحية اللغة أكثر تحررا من قيود السماع وأشد جرأة وانبساطا في ميدان القياس كما كان كثير منهم معارضًا للقراءات والحديث وكلام العرب إما بالنقد أو التخطئة أو الإقلال [٥] .

ومن دلائل هذا التأثير أيضًا : ما نلاحظه من موقف بعض النحاة من كلام العرب والتوسيع الزماني في الاستشهاد بالشعر ، إذ نلاحظ أن أكثر هؤلاء المتوسعين كانوا من المتكلمين ، فاستشهدوا بشعر المولدين والمحدثين ممن لا ينتمي إلى عصور الاستشهاد المحددة . ومن أشهر النحاة المتكلمين الذين عرف عنهم ذلك الزمخشري [٦] ، وقد سبقه في ذلك الفارسي وابن جني المعتزليين وغيرهما ممن اعتقدوا أن اللغة اصطلاح

---

(١) حول هذه الآراء انظر المزهر للسيوطي (١/١٦ - ٢٠) نقلًا عن الإمام فخر الدين الرازي في المحصول .

(٢) انظر الخصائص (١/٤٠ - ٤٧) .

(٣) انظر المزهر (١/٨ ، ٩) ، والاقتراح (ص ٣١ - ٣٥) .

(٤) انظر المزهر (١/١٠) .

(٥) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٦٠) .

(٦) انظر خزانة الأدب (١/٤) .

لا توقيف [١] ، ومن مظاهر هذا التوسع في مصادر الاستشهاد وعدم الاقتصار على المصادر الأربعة المعروفة ما فعله الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) من إضافة الاحتجاج بكلام أهل البيت [٢] .

وأخيرًا : ، أثرت الحقائق الكلامية المتعلقة بالإلهيات والنبوات والسمعيات وما يتصل بالمغيبات في موقف النحاة من النصوص ، فكانت هذه الحقائق سببا في تأويل كثير من النصوص القرآنية التي تخالف بمعناها الظاهري اعتقادات علماء الكلام « بحيث يمكن أن نقرر دون كبير تجوز أن من أسباب التأويل ملاحظة الاعتبارات العقدية الدينية بغض النظر عن مدى وفاء النص بالشروط الأساسية لتركيب الجملة العربية إعرابًا وبناء وتطابقًا وترتيبا » [٣] .

أما في مجال العلة : فلابد في البداية من التفرقة بين نوعين من العلل : علل طبيعية حسية مبنية على الإدراك الحسي مثل علة التخلص من التقاء الساكنين أو الابتداء بالساكن وغيرها من العلل التي هي من أصل اللغة ولا يمكن ادعاء تأثر هذه العلل بمؤثرات كلامية ، وعلل أخرى صناعية من وضع النحاة ، وهذه هي التي قد يسوغ القول بتأثرها بالمؤثرات الكلامية [٤] .

وإذا كانت العلة النحوية أقرب في شروطها ومسالكها وقوادحها إلى العلة الأصولية - كما اتضح في المبحث السابق [٥] - فإنه ليس معنى ذلك أن العلة النحوية خالية من المؤثرات الكلامية ، ففضلا عن وجود مسائل مشتركة بين العلة النحوية والكلامية ظهر ذلك في عدد من الموضوعات منها البحث في العلل البسيطة والمركبة والموجبة والمجوزة والتعليل بعلتين ، نجد بعض المسائل الأخرى ذات الطابع الكلامي الواضح قد أثرت في العلة النحوية كالمسائل التي تتحدث عن دور العلة والتسلسل فيها ، والتعليل بالأمور العدمية ، حيث أثبتها الفلاسفة والمعتزلة ، فعندهم قاعدة تقول « العدم لا يعلل ولا يعلل به » وطبقها بعض النحاة فأخذوا التعليل بالأمور العدمية كتعليل رفع المضارع بالتعري عن العوامل .. إلى غير ذلك [٦] .

---

(١) حول استشهادهما بشعر المولدين ، انظر الإيضاح العضدي لأبي علي (١٠٢) ، والخصائص (١/٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٤٠) .

(٢) انظر خزانة الأدب (١/٤) .

(٣) تقويم الفكر النحوي (ص ٢٤٢) .

(٤) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٤٧٦) .

(٥) انظر « التفاعل بين الفقه والنحو وأصولهما » .

(٦) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام (ص ١٧٢) .

وتعرض ابن جني لموضوع العلل الموجبة والمجوزة وفرق بينهما [١] موضحًا الفرق بين العلة والسبب ، وقد كان البحث فيها انعكاسًا لقاعدة كلامية تقول : « كل حادثة ممكنة الوجود لا توجد حتى يجب وجودها » كذلك تناول النحاة موضوع العلل البسيطة والمركبة ، وأوضحوا أن العلة النحوية أقرب للتركيب من العلة الكلامية لأنها ليست في حتمية وضرورة العلل العقلية .

كذلك درس ابن جني موضوع التعليل بعلتين وذلك تحت عنوان « في حكم المعلول بعلتين » [٢] وهو مبحث مشترك بين علماء الكلام والنحو ، فقد ذهب المتكلمون إلى أن « المعلول الواحد بالشخص يستحيل أن يجتمع عليه علتان مستقلتان ، وعللوا ذلك بأن الشيء الواحد لو علل بعلتين مستقلتين لكان مع كل واحد منهما واجب الوقوع فيمتنع استناده إلى الآخر فيستغنى بكل واحد منهما عن كل واحد منهما وهو محال » [٣] واستخدم ابن جني في بحثه لهذا الموضوع بعض المقولات التي تدل دلالة واضحة على استفادته بمعطيات علم الكلام ويستخدم تعبيرات مثل العلة المؤثرة ، وتساوي العلل في القوة ، والعلة التي لا تكفي ولا تتم وحدها حتى تتقوى بغيرها ويعقد مقارنة بين العلل النحوية والفقهية والكلامية [٤] وخلص من تلك المقارنة إلى أن علل النحو أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، ولكنه يرى فروقا بين علل المتكلمين والنحاة ، فهو يقول : و « لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية » [٥] كما يظهر هذا التأثير في موقف النحاة من تعليل حكمين أو أكثر بعلة واحدة [٦] ، و يظهر ذلك التأثير الكلامي أيضًا من رفض النحاة مبدأ الدور في العلة كما منعه المتكلمون [٧] ، وإبطالهم مبدأ التسلسل في العلل كما أبطله من قبلهم علماء الكلام [٨] ، ففكرة التسلسل فكرة كلامية في جوهرها ، وليست من البحث النحوي في شيء .

وأخيرًا تظهر هذه المؤثرات الكلامية في اختلاف النحاة حول كون العلة مؤثرة

---

(١) انظر الخصائص (١٦٤/١ - ١٦٦) .
(٢) انظر الخصائص (١٧٤/١) وما بعدها .
(٣) أثر العقيدة وعلم الكلام (ص ١٨٠) .
(٤) انظر الخصائص (٤٨/١) وما بعدها .
(٥) انظر الخصائص (٥٤/١) .
(٦) انظر الاقتراح (ص ١٣٠) .
(٧) انظر الخصائص (١٨٣/١ - ١٨٤) .
(٨) انظر الاقتراح (ص ١٧٠) .

بذاتها أو بجعل جاعل ، فللمتكلمين في ذلك مذهبان أحدهما يرى أن العلة مؤثرة بذاتها لا بجعل جاعل وهو مذهب الاعتزال ، والآخر يرى أن العلة مؤثرة في الحكم بجعل الشارع وهو رأى الأشاعرة ، وقد انعكس هذا الخلاف على بحث النحويين للعلة ، فعلى حين يذهب ابن جني مذهب المعتزلة [١] ، نرى الأنباري ينقل ما يعبر عن رأى الأشاعرة حين ينقل عن قوم أنهم ذهبوا إلى أن الطرد ليس بشرط في العلة فيجوز أن يدخلها التخصيص لأنها دليل على الحكم بجعل جاعل [٢] ويتضح مما سبق أنه كان « للنحويين علل عقلية أفادوها من المتكلمين ، وعلل غير عقلية أفادوها من الفقهاء ، وكانت لهم في التعبير عن الجميع أساليب علماء الكلام في النظر والحوار والجدال والتدليل » [٣] .

ومن القضايا الفكرية النحوية العامة التي تأثرت بهذه المؤثرات الكلامية : قضية العامل « إذ أثرت الفكرة المنطقية القائلة « الفاعل الحقيقي هو الحي المختار » [٤] في اختلاف النحاة حول قضية العامل ، فذهب الجمهور إلى أن العامل هو المتكلم لا اللفظ وذهب ابن مضاء - انطلاقًا من مذهب الجهمية - إلى أن العامل هو الله وحده ، حيث يقول [٥] « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا باطل عقلًا وشرعا ... ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى » وذهب إلى أن « هذه الأصول إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية » [٦] على حين توسط ابن جني فذهب إلى أن الموجد الحقيقي عنده هو المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ [٧] ، أي هو المتكلم بمصاحبة اللفظ » ويمكن رد هذا الخلاف بأسره - بكافة اتجاهاته - إلى مؤثرات كلامية بحيث يمكن اعتباره - دون تجوز - مجرد صدى للقضايا الكلامية واتجاهات المتكلمين ؛ إذ إن البحث النحوي في حقيقته لا يعني (بالخالق) أو (الموجد) من حيث هو خالق أو موجد بل بملاحظة ماله من تأثير في النشاط اللغوي ، وفي مستوى التركيب بشكل خاص ، وهذه

---

(١) انظر الخصائص (١٧٥/١) .
(٢) انظر لمع الأدلة (ص ١١٢ ، ١١٣) ، والاقتراح (ص ١٥٠) .
(٣) العلة النحوية (ص ١١٧) .
(٤) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام (ص ٤٨٢) .
(٥) الرد على النحاة (ص ٧٧ ، ٧٨) .
(٦) السابق (ص ٧٧) .
(٧) الخصائص (١٠٩/١ - ١١٠) .

المشكلة التي اختلف فيها النحاة ليست في جوهرها سوى قضية خلق وإيجاد وليست بحثًا عن تأثير وتأثر » (١) .

« والصلة واضحة بين هذه الاتجاهات ونظائرها في موقف النحاة من (موجد) الحركة الإعرابية ، فموقف ابن مضاء ليس إلا تطبيقًا لمذهب الجهمية وموقف جمهور النحاة يمتد إلى أصل قدري معتزلي على حين يتميز موقف ابن جني بالتوسط فيحاكي بتوسطه موقف متأخري المتكلمين من أشاعرة وماتريدية » (٢) .

وإذا كان التأثير الكلامي قد بلغ هذا المبلغ فإنه من السهل تلمس هذه المؤثرات عند أبي البركات ، فهو نحوي كلامي أيضًا ، وهو يمثل ذروة التأثير الكلامي في الدرس النحوي .

والمتأمل لمؤلفات الأنباري يدرك أن له باعًا في علم الكلام ، إذ صنف فيه مصنفات منها ، كتاب الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام ، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، ومنثور العقود في تجريد الحدود ، واللباب (٣) ، وقد طبع كتاب الداعي إلى الإسلام بتحقيق سيد حسين باغجوان ، ويتضح من الكتاب أن الأنباري قد أسهم فيه إسهامًا كبيرًا في الدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة ، والرد على الخصوم من المذاهب المختلفة ، يقول المحقق « وبهذا قد تبين لي أن هذا الكتاب يكشف عن وجه جديد من شخصية ابن الأنباري النحوي البارع ، فلم يعد يشتهر فقط باللغة والأدب وعلوم العربية ، بل يجب أن يضاف إلى ذلك أنه عالم من علماء العقيدة ، يكتب فيها ، ويدافع عنها بجهود موفقة » (٤) وقد ألف كتابه للدفاع عن عقيدة الإسلام ، والرد على المذاهب الهدامة ، من فلاسفة دهريين ، وثنوية ، ومجوس ، وفلاسفة طبيعيين ، ومنجمين ، وبراهمة ويهود ، ونصارى ، مخاطبًا كل طائفة باصطلاحها ، يقول الأنباري في مقدمة كتابه : « فقد أودعت في هذا الكتاب الموسوم بالداعي إلى الإسلام فصولًا في أصول علم الكلام ، تختص بالرد على من خالف الملة الإسلامية ... ، وخاطبت كل طائفة باصطلاحها ، لأوضح وجه وافتضاحها في مقام الخصام » (٥) ويقول كذلك : « ولم نضع الرد في هذا الكتاب

---

(١) تقويم الفكر النحوي (ص ٢٤٠ ، ٢٤١) . (٢) السابق (ص ٢٤١ ، ٢٤٢) .
(٣) انظر إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص ١٨٥) .
(٤) مقدمة المحقق سيد حسين باغجوان للداعي إلى الإسلام للأنباري (ص ٨) دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان ط ١ سنة ١٩٨٨ .
(٥) الداعي إلى الإسلام (ص ١١٧) .

إلا على من خالف جميع المسلمين » [١] .

أما عن كتابه « النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح » فقد ألف الأنباري في بيان عقيدة السلف الصالح ، يدل على ذلك قوله في خاتمة كتابه الداعي إلى الإسلام : « فنقول لك – الدين النصيحة – عليك بعقيدة السلف الصالح من الأمة المحمدية ، لأنها منزهة عن التمثيل الفاضح والتعطيل القادح ، وقد بيناها في كتابنا الموسوم بالنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح » [٢] .

كما تدل قائمة مصنفاته على تأليفه في الخلاف والجدل سواء كان ذلك فقهيًا ككتاب التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة ، والجمل في علم الجدل والاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار ، وعدة السؤال في عمدة السؤال [٣] ، أو كان ذلك في الخلاف والجدل النحوي كما في الإنصاف في مسائل الخلاف والإغراب في جدل الإعراب ، إذ تناول في هذه المصنفات موضوعات وثيقة الصلة بعلم آداب البحث والمناظرة ، وهو أحد فروع علم الكلام [٤] .

وقد ظهرت هذه المؤثرات الكلامية في مصطلحات الأنباري ، فظهرت عنده مصطلحات كالعدم والوجود والجوهر والعرض وغير ذلك وتبدو عليه تلك النزعة الكلامية أيضًا في لغة التأليف النحوي ، فنجده يستخدم تعبيرات كالمفتقر إلى غيره وغير المفتقر إلى غيره ، يقول وهو يدلل على أن المصدر هو الأصل على لسان بعض البصريين : « الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل : فإنه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره » [٥] فهو يمنح الجوهر أصالة الوجود وأسبقيته . كما تظهر هذه المؤثرات في تقسيماته النحوية .

أما في مجال الأصول النحوية : فقد كان للأنباري دور كبير في تعميق علم أصول النحو وذلك في رسالته « لمع الأدلة » فقد تناول فيها كثيرًا من الموضوعات المستعارة من علم الكلام كالخلاف حول إفادة كل من المتواتر والآحاد العلم ، وفي قياس العلة والشبه

---

(١) الداعي إلى الإسلام (ص ٢٥٠) . (٢) الداعي إلى الإسلام (ص ٤٦٦ ، ٤٦٧) .
(٣) انظر إشارة التعيين (ص ١٨٥) . (٤) أثر العقيدة وعلم الكلام (ص ١٨) .
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٢٨ / (ص ٢٣٧) .

والطرد ، وفي الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه . فإذا تأملنا تعريف الأنباري للمتواتر والآحاد وجدناه مطابقا لتعريف علماء الكلام له (١) وفي إفادة المتواتر العلم نجد المتكلمين ينصون على أنه موجب للعلم الضروري ويقابل ذلك قول الأنباري عن المتواتر : « وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم » (٢) وكما اختلف المتكلمون في العلم المستفاد من المتواتر ضروري هو أو نظري فعل النحاة ، ونقل الأنباري تلك الآراء (٣) . وكذلك ينقل شروط التواتر واختلاف المتكلمين في خبر الآحاد وشروط نقل الآحاد (٤) . وجميعها بحوث انتقلت إلى النحو عن طريق علم الحديث ، وإن لم يمنع هذا من ملاحظة أوجه الصلة في هذا الموضوع بين علمي النحو والكلام .

وإلى جانب ذلك نجد عند أبي البركات أسلوبًا جدليًا يميل إلى إخضاع اللغة للعقل وموازينه ، فقد اعتد بالقياس اعتدادًا فاق من قبله من النحاة ، ويمكن فهم ذلك من خلال علمنا بأن القياس قد استحال في مرحلة الأنباري إلى قياس شكلي صوري وأن القياس تحكم في السماع فأصبح النحاة يردون المسموع ويؤولونه طلبًا للاتساق وموافقة النصوص للأقيسة والقواعد لا العكس .

ويتناول الأنباري قضايا العلل ذات الطابع الكلامي ، كالقضايا التي تتحدث عن دور العلة والتسلسل في العلل والتعليل بالأمور العدمية ، وتقسيم العلة إلى بسيطة ومركبة وموجبة ومجوزة والتعليل بعلتين ... وغيرها من القضايا المشتركة بين النحو والكلام .

فقد عرض أوجه الخلاف حول مسألة « تعليل الحكم بعلتين فصاعدًا » فذهب قوم إلى عدم جوازه وذكروا لذلك عشر علل .

ورد على القول بأن هذه العلل غير موجبة بأنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن تجرى مجراها (٥) ، فهو يرى أن العلل النحوية لا ترقى إلى مستوى العلل العقلية في إيجابها لمعلولها ولكنها مع ذلك مؤثرة في المعلول ، وينبغي أن تنزل منزلتها ، ولذلك اختار الرأي القائل بعدم جواز تعليل الحكم بعلتين ؛ لأنها تجري مجرى العلل العقلية ، وهو ما يعكس تأثيرًا واضحًا بمقولات علم الكلام (٦) .

---

(١) انظر لمع الأدلة في أصول النحو (ص ٨٣ ، ٨٤) .
(٢) السابق (ص ٨٣) .
(٣) انظر لمع الأدلة في أصول النحو (ص ٨٣ ، ٨٤) .
(٤) انظر السابق (ص ٨٤ ، ٨٥) . (٥) انظر لمع الأدلة (ص ١١٧ - ١٢١) .
(٦) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام (ص ١٨٥) .

٢ - أثر المنطق اليوناني في النحو وأصوله

إن قضية تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة اليونانية قضية في غاية التعقيد ، وتتسم بقدر كبير من الحساسية ، فهي جزء من قضية أكبر تبحث في أصالة الفكر العربي بعامة .

كما يبدو أنه من الصعب أن نحدد بدقة مدى الصلة بين النحو العربي والعلوم غير العربية التي ترجمت في زمن مبكر ، ولكي نصل إلى نتيجة أقرب ما تكون إلى الصواب ونكون بمنأى عن التعصب والحساسية التي تنوولت بها هذه القضية – سواء كان ذلك رفضا لكل تأثير يوناني أو تأييدًا لذلك التأثير وادعاء التبعية لذلك الفكر – فمن الضروري التركيز على فكرتين رئيستين سيكون لهما أثر بالغ في تحديد مدى هذا التأثير وبدايته .

الفكرة الأولى : (أصالة الفكر النحوي في نشأته ومنهجه) :

لقد نشأ الفكر العربي بعامة نشأة إسلامية خالصة ، فقد وضعت أسس العلوم الإسلامية المختلفة في العصر الأموي أي قبل أي تأثر بالثقافات الأجنبية ، حيث لم يتحقق هذا الاتصال إلا في العصر العباسي فعلوم مثل الفقه وعلوم القرآن من قراءات وتفسير وحديث وعلوم العربية نشأت نشأة إسلامية خالصة ، حتى الفلسفة الإسلامية فقد نشأت بذرتها الأولى من علم الكلام الإسلامي ، وهكذا تتضح أصالة العلوم الإسلامية في نشأتها ومناهجها .

ولا نستطيع بعد هذا البيان أن ندعي تبعية الفكر العربي لتلك الأفكار الأجنبية ، والدليل على ذلك « أن الفكر العربي لم ينقل كل الأفكار المنتشرة في الهند وفارس ومصر وبيزنطة ، وإنما استوحى ما يتصل به ونقل ما يحتاج إليه وهذه الأصالة في الاختيار دليل واضح على حرية الإرادة واستقلالها ، وهو دليل كفيل بنفي كل تبعية يمكن أن توصف بها أو تنسب إليها »[1] .

« فالتحليل العلمي يثبت أن الأصول النحوية قد استمدت مقوماتها من عناصر إسلامية خالصة طوال فترة طويلة من الزمن قبل أن تتأثر هذه الأصول بمؤثرات أخرى

(١) تقويم الفكر النحوي د . علي أبو المكارم (ص ٢٧) .

غير إسلامية في أخريات القرن الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع »[١] إن نظرة فاحصة للنحو العربي تظهر بعد هذه المادة - وخاصة في فترة النشأة - عن كونها متأثرة بالمنطق الأرسطي ، ولئن وجد شيء دخيل فيها ، فهو شيء خاص بالشكل دون الأصل ، وبالأسلوب دون المادة ، فالتقسيمات النحوية كالجنس والنوع ، والخاص والعام ، والمطلق والمجرد ، من هذا الدخيل الوافد على هذه المادة الأصلية ، حتى التأثير المنطقي في القياس النحوي - وهو أصل من الأصول - كان مقصورا في الشكل دون المضمون ، كما كان في عصور متأخرة على نشأة النحو واكتماله ، وهذا مما سيتضح بعد قليل .

فالقياس في المنهج الإسلامي يرجع إلى نوع من الاستقراء العلمي الدقيق القائم على فكرتي العلة والاطراد ، أما القياس المنطقي فلا تحكمه هذه القوانين ؛ إذ لا يمتد عن الاستقراء الدقيق للجزئيات ، ومن ثم يمكن فيه إلحاق أمر بآخر بمجرد وجود شبه يتخيله القياسي .

فالنظرة الفاحصة للقياس النحو تبين اختلاف هذا القياس عن القياس المنطقي ، فإذا كان القياس الأرسطي ينتقل من حكم كلي إلى أحكام جزئية ، فإن القياس النحوي - وعلى العكس - ينتقل من الأمثلة الجزئية إلى الظاهرة الكلية وهذا متفق مع المنهج الاستقرائي للقياس النحوي ، وإذا كان القياس النحوي هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه فإن القياس المنطقي هو « قول مركب من عدة قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر » .

هذا ومن وجوه المباينة بين المنطق والنحو ، أن المنطق لا يكاد يتناول إلا نمطًا واحدًا من أنماط التعبير ، وهو ما اشتمل على حكم ، وهو يكاد يكون مقصورًا على الجمل الاسمية الخبرية ، ولا يتناول سائر أنماط التعبير ، ولا سيما تراكيب الإنشاء وصوره ، وسائر ما يعبر عن ألوان الانفعال ، على حين أن النحو يتناول هذا كله ، ووسائل التعبير عنه ومسالكه[٢] .

ومن الأدلة على أن النحويين الأوائل بنوا أصولهم ، ومفاهيمهم على اعتبارات لغوية خالصة ناظرين إلى الغرض من علم النحو : أنهم لم يكادوا يتطرقون إلى الحدود ،

---

(١) السابق ص (م) من المقدمة .

(٢) انظر القياس في النحو د . منى إلياس (ص ١٢٩) .

وإنما كان تصنيفهم لأنواع الكلم بالنظر إلى خصائصها اللغوية خاصة . وهذا بين في كتاب سيبويه ، حتى إذا تطرق بعض نحاة الطبقات التالية إلى حد بعض الأشياء . كان همهم أن يحدوها بالنظر إلى خصائصها اللغوية أيضًا ، غير آبهين إلى طرائق أصحاب المنطق في الحدود.

وقد أبان عن هذا المعنى الزجاجي في غير موضع ، منها أنه قال بعد ذكره حد الاسم : « وإنما قلنا في كلام العرب ، لأناله نقصد ، وعليه يتكلم ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدًّا خارجًا عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ، لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرون بزمان ، نحو (إن) و (لكن) وما أشبه ذلك »[١] .

الفكرة الثانية : (المنطق الطبيعي في النحو العربي) :

إن هناك علاقة بين اللغة بعامة والمنطق ، وهي تظهر في كون اللغة حاملة للمعنى ، وتعبر عن الفكر الإنساني ، ومن هنا تنشأ الصلة بينها وبين المنطق باعتبار المنطق يبحث في قوانين الفكر الذي يعبر عنه باللغة ، فالمنطق يبحث في قوانين الفكر الإنساني ، واللغة هي وسيلة التعبير عن هذا الفكر[٢] .

أما بالنسبة للنحو ، فالنحو العربي نوع من التفكير المنطقي الذي يقوم على القوانين العقلية الثابتة ، وتظهر علاقة النحو بالمنطق من جهة أن النحو يعبر عن الفكر الإنساني بعامة ، الذي هو موضوع علم المنطق[٣] .

فالنحو العربي يعتمد على التفكير المنطقي ، ولكننا لا نقصد بهذا التفكير المنطقي ذلك المعنى الضيق لمفهوم المنطق المنحصر فيما ينسب إلى أرسطو من منطق ، ولكن نقصد به المنطق بمعناه الطبيعي الذي يعتمد على قوانين العقل البديهية والتي لا تحتاج

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص ٤٨) .
(٢) انظر القياس في النحو (ص ١١٩ ، ١٢٠) .
(٣) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٣١) .

إلى برهان على صدقها .

ويقرر المناطقة الصوريون أنفسهم أن هناك نوعين من المنطق أحدهما : المنطق الطبيعي (المادي) الذي يعني بتطابق العقل مع الواقع ، والثاني : المنطق الصوري الذي يعني بتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محددة .

فالمنطق الطبيعي « هو تركيب العقل نفسه بما فيه من قوانين الفكر الأساسية (الهوية وعدم التناقض والثالث المرفوع) وما فيه من إدراك الأشياء (وهو طريقنا إلى التصور) وما فيه من إدراك العلاقات (وهو طريقنا إلى التصديق) ثم ما فيه من قدرة العقل على الانتقال من حكم إلى حكم آخر (الاستدلال) » [١] .

فهناك قوانين عقلية بديهية نجدها في النحو العربي لا ينبغي أن نردها إلى المنطق اليوناني ؛ لأنها قوانين بديهية لا يحتاج العقل في إدراكها إلى منطق أرسطو. وليس لأحد أن يدعي أن هذا المنطق الطبيعي حكر على أمة دون أمة ، وإنما هو مما يشترك فيه البشر بعامة ، وهو أقدم في الوجود من منطق أرسطو . « ذلك هو المنطق الطبيعي الذي لا يعرف الأشكال والأقيسة الصورية والأدلة الصورية وإنما يعمد إلى نوع من الاستدلال الطبيعي على نحو ما استدل النحاة بالسماع على القاعدة فأوردوا من المسموع ما يشهد بصدقها (وسموه شاهدا) ويقوم دليلًا عليها » [٢] وكذلك على نحو ما استدل النحاة بالقياس ، وهو عملية منطقية ، له في أعمال النحويين نسب عريق ، يبدأ مع ميلاد النحو ، ويساير نشأته وتطوره ، أخذ به ابن أبي إسحاق ، وظل معتمد النحويين في كل المراحل التالية ، ومثل العمود الفقري للنحو ، وهو عملية منطقية طبيعية لا يمكن نسبتها إلى منطق أرسطو .

فإذا كان النحو العربي قد تأثر في بعض مراحل تطوره بالفكر والمنطق الأرسطي ، فإن ذلك لا يعني أنه كان خلوا من التفكير العقلي أو الفلسفي الطبيعي ففي كتاب سيبويه الذي أتمه صاحبه قبل أن تعمل الفلسفة عملها في الثقافة الإسلامية كثير من الأفكار والخطرات الفلسفية ، والتعليلات المنطقية [٣] ، وكلها من صميم الفكر المنطقي الإنساني الطبيعي .

وإذا كان الأمر كذلك فما موقف العلماء من التأثير المنطقي ومداه ؟

---

(١) الأصول د . تمام حسان (ص ٤٧) . (٢) السابق (ص ٤٨ ، ٤٩) .
(٣) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٤٧٥) .

اتسم البحث في هذا الموضوع بشيء غير قليل من التعصب ، فانقسم العلماء إلى فريقين ، فريق يدافع عن الفكر العربي وينفي كل تأثر بالمنطق الأرسطي ، وفريق آخر يهاجم الفكر النحوي ويتهمه بالتبعية الكاملة والمطلقة للفكر اليوناني المنطقي .

« وهكذا نأى التعصب بهذه القضية العلمية عن كل أساس علمي ، وانتهى هؤلاء وأولئك إلى نتائج وضعوا الوصول إليها هدفا دون مراعاة لما بين أيديهم من مقدمات ، فقرر المتعصبون للإسلام ببساطة غريبة حقا إلغاء كل تأثير أجنبي في الفكر العربي ، بل وإحالة الثقافات المترجمة ذاتها إلى أصل خالص العروبة !! ، وقرر المتعصبون ضد الإسلام بقحة مذهلة إلغاء كل أثر خلاق للفكر العربي » [1] .

وقد تبع بعض الباحثين المحدثين المستشرقين وعلماء الغرب الذي ادعوا أن النحو ما هو إلا انعكاس للمنطق الأرسطي ، من هؤلاء الدكتور إبراهيم بيومي مدكور [2] ، الذي ذكر أن النحو قد تأثر بالمنطق الأرسطي موضوعيا ومنهجيا . واعتمد في ذلك على المقارنة بين (الأرجانون) من جهة وكتاب سيبويه من جهة أخرى ، خالصا إلى وجود تشابه في التقسيم الثلاثي للكلمة ، كما ادعى أن القياس النحوي قد وضع عل نحو ما وضع القياس المنطقي ، ووضعت له الشروط التي تضمن صحة العملية القياسية كما هو الحال في القياس المنطقي ، وادعى صلة وصداقة بين حنين بن إسحاق والخليل ، وهو في تناوله للتأثير يظنه قد وقع في فترة النشأة ووضع النحو .

وتبع هذا الرأي أيضًا بعض الباحثين [3] الذين رأوا أن تأثير المنطق في النحو العربي ظهر في فترة مبكرة زمنيا هي أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني ويحاول أن يثبت أن نشأة فكرة القياس في ذلك الوقت المبكر إنما ترجع إلى مؤثرات منطقية ، ويؤكد ذلك عن طريق إثبات أن عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر كانا من الموالي فتوفرت لهما دواعي الاختلاط بالأجانب ، كما أنهما عاشا في النصف الأول من القرن الثاني الهجري وهو عصر بداية العلوم بمعناها المنظم ويخلص من ذلك إلى نتيجة بالغة الخطورة وهي أن منشأ فكرة القياس هو المنطق اليوناني والنحو السرياني فالمنطق

---

(١) تقويم الفكر النحوي (ص ١٢) .

(٢) انظر مقالة بعنوان « منطق أرسطو والنحو العربي » بمجلة اللغة العربية جـ٧ سنة ١٩٥٣ م (ص ٣٢٨ - ٣٤٦) .

(٣) انظر رأى الدكتور محمد عيد في (أصول النحو العربي) (ص ٨٠ ، ٨١) .

في ذلك الوقت كان أهم ما عرف عن أرسطو والقياس أحد أبحاث المنطق الرئيسة .

وهذا ما نجده أيضًا عند الدكتور مهدي المخزومي حيث يدعي أن المنطق اليوناني والنحو السرياني كانا سببا في نشأة فكرة القياس النحوي [١] . ويقول : « والواقع أن تأثير علم الكلام ، أو الثقافة البصرية اليونانية إنما ظهر في النحو في زمن مبكر ، منذ أواخر القرن الأول ، وأوائل القرن الثاني وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورًا واضحًا ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس والتعليل فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق » [٢] والحق أن هذه الآراء لا تتفق مع التحليل العلمي للموضوع ، ويأباها البحث العلمي لتاريخ هذا التأثير ومداه ، ويمكن أن نجمل الرد على الآراء السابقة في النقاط التالية :

١ - إن ادعاء هذا التأثير في تلك الفترة المبكرة زمنيًا فيه مخالفة تاريخية ؛ إذ إن حركة الترجمة - وكما سيتضح بالتفصيل بعد قليل - لم تكن لتؤتي ثمارها في ذلك الوقت ؛ لأنها لم تكن بعد إلا في مراحل نشأتها الأولى .

٢ - أما الإشارة إلى أن الحضرمي وعيسى بن عمر كانا من الموالي فتوفرت لهما دواعي الاختلاط بالأجانب ، فتلك دعوى تفتقر إلى دليل ، إذ ليس من الضروري أن تكون الموالي على اتصال بالثقافة اليونانية ، وحتى لو افترضنا ذلك فليس هناك طرق مباشرة لهذه الثقافة ، يضاف إلى ذلك أنهما كانا عربيا النشأة واللسان .

٣ - وأما ادعاء صداقة بين حنين بن إسحاق والخليل فهذا مما تنفيه تواريخ الوفاة والولادة لكل منهما ، إذ توفي الخليل قبل أو بعد عام ١٧٥ هـ بقليل ، على حين لم تكن ولادة حنين بن إسحاق قبل عام ١٩٤ هـ ، فلم يدرك حنين الخليل ولا رآه [٣] .

٤ - أما إثبات هذا التأثير من خلال الإشارة إلى التشابه بين التقسيم الثلاثي للكلمة عند أرسطو وما جاء من تقسيم أرسطي ، فهذا مما لا يصح من الناحية التاريخية أو المقارنة ، أما التاريخية فلأنه لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقا ، ولكنه حدد ما يسميه بالأقاويل في كتاب « العبارة » فاقتصر منها

---

(١) انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (ص ٤١) ، مطبعة دار المعرفة ببغداد ، سنة ١٩٥٥ م .
(٢) المصدر السابق (ص ٦٠) .
(٣) وانظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٣٧) .

على أجزاء الحكم وهما : الاسم ، والكلمة (وهي تقابل الفعل عند النحاة العرب) ، وهكذا فالتقسيم ثنائي ، أما في كتاب « الشعر » فقد قسم أرسطو المقولة إلى ثمانية أقسام هي (الهجاء ، والمقطع ، والرباط ، والاسم ، والكلمة ، والفاصلة والتصريف ، والقول) ومن هذه الثمانية أربعة يصح إطلاق اسم الكلمة عليها وهي (الرباط ، والاسم ، والكلمة ، والفاصلة) وهكذا فالتقسيم رباعي لا ثلاثي [١] .

أما من الناحية المقارنة : فتقسيم العرب للكلام له غرض المنطقة ، وأساسه غير أساس التقسيم الأرسطي ، فأرسطو يهتم بجزأي الحكم - الاسم والكلمة - لأجل الحكم فقط ، وهذا خلاف ما نجده في النحو العربي وقد ألمح ابن تيمية إلى هذه المسألة في كتابه (الرد على المنطقيين ورأى أنه مما يتفق عليه بين جميع أهل الأرض ، « أن الكلام المفيد لا يكون إلا جملة تامة ، كاسمين ، أو فعل واسم ، وهذا مما اعترف به المنطقيون ، وقسموا الألفاظ إلى (اسم) و (كلمة) و (حرف) يسمى (أداة) ، وقالوا : المراد (بالكلمة) ما يريده النحاة بلفظ (الفعل) ، لكنهم مع هذا يتناقضون ويجعلون ما هو (اسم) عند النحاة (حرفًا) في اصطلاحهم ، كالضمائر » [٢] .

٥ - أما عن الادعاء بأن منشأ فكرة القياس النحوي هو المنطق اليوناني والنحو السرياني ، فذلك مما لا يمكن الموافقة عليه أيضًا ؛ إذ أثبت البحث - عند الحديث عن أصالة النحو العربي - اختلاف القياس النحوي عن القياس المنطقي كما أن القياس جزء من قوانين المنطق العقلي الطبيعي ، فلا يمكن نسبته إلى المنطق الأرسطي وحتى إذا أقررنا بثبوت هذا التأثير في فترات لاحقة عندما تغير المفهوم الاستقرائي للقياس وتحول إلى المفهوم الصوري ؛ فإننا لا يمكن أن نوافق على وجود ذلك التأثير في فترة النشأة الأولى للقياس .

والحق أن ثبوت المشابهة بين الأصول النحوية العربية وأصول علمية أو فلسفية أجنبية ، لا يكون إلا بوجود مشابهة عميقة بين المنهجين ، إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنها أصيلة من محض الاتفاق ، فكثيرًا ما تتوارد الأفكار إذا

---

(١) انظر السابق (ص ٣٥ ، ٣٦) .

(٢) الرد على المنطقيين لابن تيمية جـ (١١٤/١) تحقيق د . محمد عبد الستار نصار ، ود . عماد خفاجي ، مكتبة الأزهر بالدراسة (بدون تاريخ) .

كانت المعاني مما تشترك فيها جميع العقول .

« على أن هذه النزعة إلى تغليب المنطق وتسويد أحكامه لم تعدم مناهضين لها أحبوا التخفف من آثارها ومالوا إلى تخليص النحو منها ، وقد يكون خير دليل على وجود هذا الاتجاه المناهض تلك المناظرة الطريفة التي جرت حوالي عام ٣٢٠ هـ بين أبي بشر متى بن يونس (ت ٣٢٨) وأبي سعيد السيرافي (ت ٣٥٨) فلقد كانت هذه المناظرة رمز الصراع بين غلبة المنطق وسيادة النحو ، بل كانت أثرًا من آثار ردّة الفعل التي ظهرت على النحو وأهله ضد نفوذ المنطق وسلطانه ... فهي تدل على وجود هذا الاتجاه المناهض لسلطان المنطق ونفوذه في النحو »[1] .

ولعل أبا القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧) أحد أولئك الذين حاولوا تخليص النحو من ربقة المنطق وحدوده ، وليس من باب المصادفة في البحث أن كان علماء المسلمين أول من تصدى لنقض منطق أرسطو ، هذا النقض الذي تكامل لدى ابن تيمية في كتابي (نقض المنطق) و (الرد على المنطقيين) ، واستمر عند تلميذه ابن القيم[2] .

إن هذه النزعة المناهضة لتغليب المنطق وسيادته والرغبة في التخفيف من آثاره في النحو العربي ، على الرغم من أنها تبين وجود هذا الاتجاه فإنها تبين أيضًا أن هناك من النحاة من أخذ بتلك الثقافة الوافدة وربما أوغل فيها أيضًا .

كما أننا إذا كنا قد نفينا أي تأثر بالمنطق اليوناني في فترة نشأة النحو ، فإنه من الثابت أن هذه المؤثرات قد عملت عملها في بعض المجالات في فترات لاحقة زمنيًا .

ولكن ما هو السبب في هذا التحول الذي جعل البحث النحوي يأخذ ببعض هذه المؤثرات المنطقية ، إن السبب في ذلك التحول هو حركة الترجمة التي أطلعت العلماء العرب بعامة والنحاة منهم بخاصة على تلك الثقافة .

حركة الترجمة :

فقد بدأت حركة ترجمة التراث اليوناني بعامة والمنطق والفلسفة اليونانية بخاصة منذ قيام الدولة العباسية عام ١٣٢ هـ وحتى وفاة هارون الرشيد في أواخر القرن الثاني عام ١٩٣ هـ ثم ازدهرت ووصلت حركة الترجمة إلى عصرها الذهبي في عصر

(١) العلة النحوية (ص ٧٧ ، ٧٨) .

(٢) انظر القياس في النحو د . منى إلياس (ص ١٣٠) .

المأمون وحتى أواخر القرن الثالث ، واستمر هذا الاهتمام بالتراث الإغريقي والمنطق والفلسفة الإغريقية بعد القرن الثالث إلى بُعَيد منتصف القرن الرابع الهجري [١] .

وبهذا ندرك أن حركة الترجمة أوجدت صراعًا بين اتجاهين ثقافيين في أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث ، اتجاه يضم أولئك المترجمين التابعين للفكر الفلسفي والمنطقي الإغريقي ، واتجاه يضم أولئك العلماء الآخذين بالمنهج الإسلامي وأصول الثقافة الإسلامية [٢] ، وقد استمر هذا الصراع في بعض المجالات إلى القرن الرابع ، وظل يواجه بالرفض من المفكرين الإسلاميين وبخاصة الفقهاء وعلماء الكلام طيلة القرن الخامس أيضًا [٣] .

وقد صدر رفض هؤلاء الباحثين والمفكرين الإسلاميين الحاسم لذلك الفكر اليوناني عن وعي عميق باختلاف مضمون واتجاهات الفلسفة اليونانية عن المعتقدات الدينية الإسلامية ، فهناك اختلاف كبير بين التصور الإسلامي للطبيعة وما وراءها وبين الميتافيزيقا الإغريقية ، كما أن هذا الرفض كان نابعًا من إدراك دقيق لإمكانات المنهج الإسلامي والثقة في سلامته ، ونابع أيضًا من شكهم في هذا المنطق الذي يتسم بالشكلية والصورية ، وإدراكهم الواعي بأن نتائجه لا تتسم في ذاتها بالسلامة [٤] .

وهكذا نستطيع أن نقول : إن في عصر المأمون بدأ الطور الثاني للثقافة الإسلامية - إذا صح التعبير - وهو الطور الذي تسربت فيه ثقافة اليونان إلى العرب ، فلقد كان المأمون يكن في نفسه ميولًا معتزلية ومن ثم جعل الاعتزال مذهبًا للدولة الإسلامية [٥] .

وأيًا كانت دوافع حركة الترجمة فقد حولت مجرى الثقافة الإسلامية عن طابعه النقلي الصريح إلى طابع آخر يتآخى فيه النقل والعقل ، فلقد رأينا النحاة منذ ذلك الوقت يعتنقون مذهب الاعتزال ، و يتصلون بالفكر اليوناني ، ولا نكاد نرى أحدًا من أئمة النحو في عهد المأمون وبعده حتى نهاية القرن الرابع تقريبًا إلا وجدناه على مذهب الاعتزال ، أو تأثر بالبيئة فأولع بالنظر العقلي في النحو [٦] .

---

(١) انظر حول مراحل الترجمة ، مقالة بعنوان « الحركة العلمية في عهد المأمون » للدكتور عبد الحليم منتصر من (ص ٤٢ - ٤٥) ، مجلة العربي عدد ١٨٥ نيسان سنة ١٩٧٤ م .

(٢) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٥٣ - ٥٥) . (٣) انظر السابق (ص ٥٧ ، ٦١) .

(٤) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٥٦ - ٦٠) .

(٥) انظر الأصول للدكتور تمام حسان (ص ٥٢) . (٦) انظر السابق (ص ٥٣) .

وهكذا رأينا كيف اشتد ساعد النحاة في استيعاب الفكر اليوناني حتى رأيناهم يعقدون المناظرات مع المناطقة والمترجمين ، كمناظرة السيرافي (المعتزلي) ومتى بن يونس القنائي [١] ، ورأينا بعضهم يوغل في استعمال المنطق حتى ينكر الناس عليه ذلك كالذي يقول الفارسي في الرماني « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه من شيء » [٢] .

وبعد انتقال الثقافة الأجنبية إلى العالم الإسلامي عقب حركة الترجمة تعرف العلماء المسلمون على ذلك المنطق الصوري ، وكان المتكلمون من أسبق الناس إلى الأخذ بهذا المنطق لاحتياجهم إليه في تأييد مذاهبهم ، والرد على الخصوم ، ثم صار ذلك المنطق سمة عامة في البحث والاحتجاج ومنهجًا يلتزم به العلماء في كل ميدان ، تأثر به النحاة كما تأثر غيرهم في بحوثهم واحتجاجاتهم ، وشجع على ذلك أن كثيرا من النحاة كانوا متكلمين ... وظهرت هذه الآثار المنطقية أكثر ما ظهرت على يد النحاة المتكلمين من أمثال : الرماني والفارسي وابن جني والشجري ، ثم استمر هذا التأثير لدى النحاة المتأخرين ، كابن الحاجب وابن مالك وابن يعيش وأبي حيان والرضي والأشموني ... وغيرهم [٣] .

وهكذا نجد مع أوائل القرن الثالث عالمًا مثل الفراء (ت ٢٠٦ هـ) وصفه المتقدمون بأنه كان يتفلسف في مصنفاته [٤] ، وأنه من أوائل من تأثروا بأصحاب المنطق في هذا الباب فإن له كتابًا في (الحدود) روى الأنباري أن أمير المؤمنين المأمون أمر الفراء أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو ما سمع عن العرب فألف كتاب (الحدود) [٥] .

ويعد أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) فاتح مرحلة جديدة من مراحل التأثر بالمنطق اليوناني [٦] ، يقول عنه القفطي وابن النديم ، وربما كان أبو بكر السراج من أوائل من تأثر من البصريين بالمنطق [٧] ، وهو صاحب المحاولات الجادة لتقنين أصل

(١) انظر المقابسات لأبي حيان التوحيدي (ص ٦٨ - ٨٦) ، معجم الأدباء (٨/١٩٠ - ٢٢٧) .
(٢) نزهة الألباء (ص ٢٣٤) .
(٣) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٣٣) .
(٤) انظر بغية الوعاة (٢/٣٣٣) ، ومعجم الأدباء (٢٠/١١) .
(٥) انظر نزهة الألباء (ص ٨١) .
(٦) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ٩٣) .
(٧) انظر إنباه الرواة (٣/١٤٨ ، ١٤٩) ، والفهرست (ص ٩٨) .

النحو [١] وقد قال المرزباني في صفة كتابه الأصول « صنف كتابا في النحو سماه (الأصول) انتزعه من أبواب (كتاب سيبويه) ، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين ، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون ، إنما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه ورتبه ... » [٢] ويظهر هذا التأثير في أسلوبه ومصطلحاته في كتابه الأصول [٣] .

ولعل تتبع صور التأثير الإغريقي في هذه المرحلة في البحث النحوي يكشف عن تصاعد الخط البياني لتأثير الأفكار الفلسفية والمنطقية اليونانية . فقد بدأ هذا التأثير بالجزئيات ، ثم انتقل التأثير إلى بعض الأصول النحوية [٤] .

ولم ينتصف القرن الرابع حتى كاد النحويون المخلصون يغلبون على أمرهم وتنتزعهم الفلسفة لتصبغ آراءهم ونظراتهم بصبغتها النظرية ، فلم يستطع نحوي كالزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) أن يكون نحويًا خالصًا كما أراد ، بل غلبت عليه النظرة الفلسفية في حديث عن العلل ونظرته إليها [٥] ، فكان الزجاجي نهبًا موزعًا بين عاطفة مخلصة وفراسة صادقة في النحو وأوضاعه ، وعقل ملكت ناصيته أحكام الفلسفة ودارت على لسانه ألفاظ المتكلمين [٦] .

حتى ليضطر الزجاجي إلى استخدام أساليب المناطقة والفلاسفة فيقول في باب (القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف) وفي معرض حديثه عن الحدود : « أفلا تراهم كيف قد اختلفوا هذا الاختلاف ، وليس فيه تناقض ؛ لأن كل واحد منهم قصد إلى طريق ما فحدها منه ، وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه ، فلم نجد بدًا من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون » [٧] .

وهكذا يجد الزجاجي نفسه مضطرًا إلى استخدام أساليب الفلاسفة والمناطقة في

---

(١) انظر نزهة الألباء (ص ١٨٦) .
(٢) إنباه الرواة (٣/١٤٩) .
(٣) انظر أمثلة على ذلك (الأصول لتمام حسان) (ص ٥٥) .
(٤) تقويم الفكر النحوي (ص ٩١) .
(٥) انظر الإيضاح (ص ٤٦ ، ٤٧) ، (ص ٦٧ ، ٦٨) .
(٦) انظر العلة النحوية (ص ١٠٠) .
(٧) الإيضاح في علل النحو (ص ٤٧) .

عرضه للحدود ولما تناوله من موضوعات في إيضاحه ، وهذا يدل على مدى توغل هذه المؤثرات من حيث لا يدري النحوي ، حتى المدافع منهم عن أصالة النحو العربي .

فإن كان ثمة غير قليل من النحويين ظلوا بحكم الممارسة العملية والتنبه إلى غاياته بمعزل عن أوضاع المنطقيين في تفكيرهم النحوي ، فإن هناك غيرهم ممن تأثر بالمناطقة وسلك سبيلهم ، ولا سيما في باب الحدود التي هي من الأسس الأولى التي يقوم عليها المنطق [١] .

يضاف إلى ذلك أن تأثر الدراسات النحوية في هذه المرحلة بالمنطق يعد حقيقة لا يرفعها ما حدث في هذه المرحلة من هجوم بعض النحاة على المنطق ، من هؤلاء أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨) الذي يرفض اعتبار المنطق قياسًا صالحًا للاستخدام في كافة العلوم ، وعلى رأسها النحو ، ويدافع عن أصالة النحو العربي كما يتضح من مناظرته لمتى بن يونس ، يقول السيرافي : « النحو منطق ولكنه مسلوخ عن العربية – أي عنها أخذ – والمنطق نحو ، لكنه مفهوم باللغة ... » [٢] ، وذهب إلى أن المنطق موجود بالفطرة والطبع ، ولقد بقي العالم بعد منطق أرسطو على ما كان قبله . ومنهم أيضًا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) الذي هاجم الرماني لمغالاته في اتباع المنطق ، ولكنه مع ذلك يميل إلى المنطق وأقيسته ويطبقها في بحوثه ، ولكنه لا يغالي مغالاة الرماني ، فهو وسط بين الرجلين (السيرافي والرماني) . ولقد وقف على مذاهب المتكلمين في الحجة ، وهو من المعتزلة وكانت أساليب المتكلمين في الحجة والجدل قد أصبحت أسلوب العصر وصبغته العقلية [٣] .

فقد تأثر هؤلاء النحاة الذين هاجموا المنطق به عمليًا في إنتاجهم النحوي « وتحليل إنتاج هؤلاء النحاة يكشف عن أن هذا التأثر بالبحوث المنطقية قد بلغ درجة الخضوع الكامل لاتجاهات المنطق اليوناني والالتزام الدقيق بشروطه ومقدماته وأشكاله وقضاياه . ونظرة واحدة إلى شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ثم إلى المحفوظ من كتب أبي علي الفارسي ، وبخاصة كتابه الإيضاح ، كافية لتأييد هذه الحقيقة ، ففي كافة مجالات الدرس النحوي التي يدرسها السيرافي في شرحه ويتناولها الفارسي في

---

(١) انظر القياس في النحو د . منى إلياس (ص ١٣١) .
(٢) المقابسات لأبي حيان التوحيدي (ص ٧٥) .
(٣) انظر القياس في النحو العربي د . صابر بكر أبو السعود (ص ٣١٥) .

إيضاحه ، نجد أثر الثقافة المنطقية واضحًا في الحدود والتقسيم والتمثيل والتعليل ، أي في الأصول والفروع جميعًا »[1] .

إن هذا التناقض بين الهجوم النظري على الفكر المنطقي الفلسفي ونقض خصائصه ، ثم الأخذ به تطبيقًا كان نابعًا من حقيقة بالغة الأهمية « وهي أن الفكر العربي ما لبث أن امتص الحقائق المنطقية وأعطاها طابعه ، حتى بدت بعد ذلك جزءًا من هذا الفكر أصيلا فيه ، وليست غريبة عنه وافدة عليه . وبذلك سهل الخلط بين الخصائص المعبرة عن النظر المنطقي الإغريقي والخصائص الذاتية للفكر العربي الممتدة عن المنهج الإسلامي ... وبهذا الاتصال السريع أدرك بعض النحاة واللغويين أن المنطق مضاد للفكر الإسلامي منهجًا ، فهاجمه ، ونقد الآخذين به وفاته أن المنطق الذي يهاجمه قد أفرغ من مدلوله ، وأن هذا المدلول قد وسم في بعض حقول الدراسة بسمة عربية ، وأنه قد غير شكله ومواقفه فأصبح في مجالات الدرس اللغوي طريقًا لاحبًا ، وفي ميادين البحث النحوي أسلوبًا متبعًا ولم يعد حيث هو ، حقائق مجردة منعزلة عن التأثير بعيدة عن علوم العربية »[2] وهكذا ما إن يشرف القرن الرابع على الانتهاء حتى نجد نحويًا مثل أبي الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ) يولع بالمنطق ، وتعد كتبه وأسلوبه في الجدل والاحتجاج صورة ناطقة بغلبة المنطق .

ومن آثار المنطق في منهجه النحوي : أنه ألف في الحدود مصنفين أولهما (الحدود الأكبر) والثاني (الحدود الأصغر)[3] والنظرة السريعة إلى ما بقي من هذين الأثرين تدل دلالة قاطعة على هذا التأثير المنطقي ، فلم يكتف بأن يأخذ فكرة الحد عند المنطقيين ، وإنما تجاوزها إلى أن أقحم في المفاهيم التي تستدعيها طبيعة النحو مفاهيم أخرى من مفاهيم أصحاب المنطق والفلسفة[4] .

وإذا كان الأمر قد وصل إلى هذا الحد عند نحاة القرنين الثالث والرابع فإنه من الممكن تتبع مظاهر التأثير المنطقي في الدرس النحوي بعامة ، ثم في الأصول النحوية بخاصة على النحو التالي :

أولا : مظاهر التأثير المنطقي ومجالاته في النحو العربي :

إن أكثر المجالات في النحو العربي تأثرًا بالمنطق اليوناني هو مجال الحدود النحوية

(١) تقويم الفكر النحوي (ص ٩٦) .
(٢) تقويم الفكر النحوي (ص ١٠٠) .
(٣) انظر معجم الأدباء (١٤/٧٥) .
(٤) انظر الرماني النحوي (ص ٢٣٤ ، ٢٣٥) .

التي راعى فيها النحاة تطبيق الخصائص المنطقية للحد ، فجنحوا إلى التعريف على هدي الكليات الخمس : (الجنس ، والنوع ، والفصل ، والخاصة ، والعرض) .

فقد حاول النحاة أن يقدموا لأبواب النحو بحدود صورية تعتمد على تعريف النوع بالجنس والفصل ، على نحو ما يفرض المنطق الصوري من شروط لبناء التعريفات ، فإذا اعترض معترض على تعريف ما ناقشه مناقشة منطقية خالصة بأن يدعى أن به دورًا ، أو تسلسلًا ، أو أنه غير جامع أو مانع ، أو أنه خالف صورية التعريف على نحو ما [1] وهكذا « فقد هدف النحاة من تعريفاتهم إلى تقديم صورة ذهنية دقيقة لما يتناولونه بالتعريف من معرفات ، ووجدوا أن تكوين هذه الصورة لا يتم إلا باتباع الأساليب المنطقية » [2] .

كما ظهر التأثير المنطقي أيضًا في التقسيمات العقلية والافتراضات الذهنية وذلك عن طريق تقسيم الشيء قسمة عقلية قد لا يكون لبعضها وجود ، فيشيرون إليه ، كالقول بأن أقسام أبنية المجرد الثلاثي طبقًا للقسمة العقلية تسعة ، ولكن لا وجود لثلاثة منها [3] .

كذلك ظهر ذلك التأثير في لغة النحاة ومصطلحاتهم وأساليب حجاجهم المنطقي ، وهذا كله مما يتضح بجلاء في مؤلفات النحاة بعد عصر المأمون ، وظهر ذلك أيضًا في مجال التأليف النحوي وتبويب الأفكار النحوية .

وأخيرًا يظهر هذا التأثير في مجال طرد الأحكام ؛ إذ أصبحت الأحكام النحوية - في هذه الفترة - تتميز بطرد الأحكام من بعض الظواهر إلى ظواهر أخرى ، اكتفاء بنوع من الاتساق النظري ، ولقد ألجأهم ذلك - بما في الطرد من تعميم - إلى التأويل ، ولكن إذا كان التأويل في مراحل سابقة كان ناتج الاحترام الكامل للنصوص اللغوية ، فينصب التأويل على ما يخالف القواعد منها ، فقد أصبح التأويل في هذه المرحلة نتاج الاحترام الكامل للاتساق النظري ، ومن ثم يمتد من النصوص المخالفة ليشمل القواعد المتغايرة أيضًا [4] .

وإذا كان التأثير قد بلغ ذلك الحد ، فقد كان سهلًا أن يأخذ طريقه إلى التأثير في

---

(١) انظر الأصول (ص ٥٤) .

(٢) تقويم الفكر النحوي (ص ١٢٨ ، ١٢٩) .

(٣) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٣٣) ، والأصول (ص ٥٤) .

(٤) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ١٣٦) .

الكليات والأصول كما أثر في الجزئيات ، ساعد على ذلك الوحدة الكلية لبعض الأصول النحوية والمنطق ، ففي الأصول قياس وفى المنطق قياس ، وفى الأصول تعليل وفى المنطق تعليل ، ولكن فات النحاة أن القياس والتعليل في المنهج الإسلامي يختلف في خصائصه وشرائطه وغاياته عن نظيره المنطقي [١] .

ثانيا : مظاهر التأثير المنطقي في الأصول النحوية :

من أبرز المجالات تأثرًا في الأصول النحوية بالمنطق اليوناني : القياس والعلة .

أما القياس فقد أخذ طابعا شكليًا صوريًا ، في محاولة لتنمية المادة وذلك بعد وضع الإطار الزماني والمكاني للجمع ، ولم تقابل هذه الخطوة بالمعارضة من النحاة فقد كانوا في حاجة ماسة إلى توسيع مصادر السماع .

ولكن الأخذ بالقياس الشكلي طبع أركان القياس بالشكلية أيضًا ، تتضح هذه الشكلية في المقيس حيث يلحق النحاة ما يشاءون من أحكام بما يشاءون منها ، وكما يتضح من (قياس الطرد) عندهم الذي لا يقوم على علة أو شبه يجمع بين المقيس عليه والمقيس بقدر كونه رغبة في طرد المقيس وإعطائه شيئًا من الاتساق والاطراد ، كما يظهر في المقيس عليه ، ويتضح ذلك في القياس على القليل والشاذ فلا يستند هذا القياس إلى سند من النصوص بل يعتمد على عملية الإلحاق الشكلية التي لا تبالي بكون المقيس عليه قليلًا أم كثيرًا ، فيبدو الأمر وكأنه إهمال للنصوص وعدم الاعتداد بها في مجال القياس النحوي الذي كان يجب فيه الاعتماد على الواقع اللغوي . وربما ظهر هذا التأثير المنطقي أيضًا في مجال الحكم النحوي ، حيث لا يرتبط الحكم بالنصوص اللغوية بقدر ما يرتبط ارتباطًا ذهنيًا عن طريق التلازم العقلي بالقضايا والأشكال . فأمكن بذلك نقل الحكم إلى حيث تناقض الظواهر والنصوص جميعًا [٢] .

ومن مظاهر هذه الشكلية في القياس موقفهم من « الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال » إذ يجيزون ذلك المسموع ، ولكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره [٣] ، وهذا الموقف لا يفسره إلا الموقف الشكلي من القياس ، إذ كيف يكون الشيء مطردًا في السماع ولا يقاس عليه ، بل ويكون مخالفا للقياس [٤] .

---

(١) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ١٠٢) .

(٢) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ١١٤ – ١١٧) .

(٣) انظر الخصائص (٩٩/١) .

(٤) انظر أصول التفكير النحوي (ص ١٠١) .

ولقد كان إهمال النصوص ، ثم تناقض الأحكام - وهما النتيجتان اللتان تركهما الأخذ بخصائص القياس المنطقي في القياس النحوي - وراء كثير من صور التعارض بين الأدلة النحوية ، مما اضطر النحاة إلى ابتكار وسائل الترجيح وهكذا أسلمت الخصائص المنطقية في القياس النحوي إلى آثار عميقة المدى في الأصول النحوية والمادة اللغوية جميعًا [١] .

أما العلة النحوية : فقد أصابها تغير كبير أيضًا ، فبعد أن كان البحث عن العلة على هامش البحوث النحوية ألجأهم إليه محاولة تفسير القواعد وبيان وجه حكمة العرب فيما نطقت ، أصبح التعليل محور البحث النحوي بعد أن أصبحت العلة ركيزة الحكم النحوي في القياس الشكلي ، وهكذا انتقلت العلة من بحث هامشي في مرحلة الاستقراء إلى عنصر محوري في مرحلة القياس [٢] .

ومن أبرز التأثيرات المنطقية في العلة النحوية : اتسام العلة النحوية بالضرورة والغائية ، « فوجود العلة خلف الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه ، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ثم بناء القواعد عليها ، فالعلة إذن سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر والقواعد جميعًا » [٣] .

ويقرر السيوطي هذه الحقيقة إذ يقول : « وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتحملة ، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدًا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق » [٤] ، وبهذا الفهم لم يعد التقعيد النحوي صادرًا عن دراسة الظواهر اللغوية الموجودة بقدر ما صار قائمًا على ما يتصوره النحاة من علة في تلك الظواهر فأصبح البحث في العلل بحثًا غائيًا فيما خلف الظواهر من علل .

« وقد أسلم اتصاف العلل بالضرورة والغائية إلى تناقض العلل والأحكام مع الواقع اللغوي من ناحية ، ثم إلى تناقض بين العلل والأحكام من ناحية أخرى » [٥] .

---

(١) انظر تقويم الفكر النحوي (ص ١١٧) . (٢) السابق (ص ٩٠) .
(٣) تقويم الفكر النحوي (ص ١٢٣) . (٤) الاقتراح (ص ١١٢) .
(٥) تقويم الفكر النحوي (ص ١٢٥) .

فإذا حاولنا تلمس هذه المؤثرات المنطقية عند الأنباري وجدناها واضحة جلية في قياساته وعلله ، فالقياس عنده عملية إلحاق شكلية تهدف إلى إعطاء الفرع حكم الأصل .

وقد وصل به الأمر إلى أن قال تحت عنوان « في إثبات الحكم في محل النص : بماذا ثبت بالنص أم العلة ؟ » : « ألا ترى أنا لو قلنا إن الرفع والنصب في نحو : (ضرب زيد عمرًا) بالنص لا بالعلة ، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز »[1] فهذا النص وإن كان يقصد به الأنباري التدليل على أهمية القياس ؛ لأنه لا يمكن سماع كل تركيب في اللغة ، ولكن يقاس ما لم يسمع على ما سمع لوجود العلة فيه ؛ فإنه يدل في نفس الوقت على أن المحور الأساسي في البحث النحوي لم يعد السماع بقدر ما أصبح الفكرة العقلية أو الصورة الذهنية للعملية القياسية .

ومن دلائل هذه التأثيرات عنده ما نجده في باب « في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفًا فيه » ؛ إذ يجيز قياس المعروف على المشكوك فيه ، ويستخدم لإثبات ذلك أسلوبًا جدليًا منطقيًا ، لا يراعي فيه الواقع اللغوي[2] ، ولعل تحليل ما وضعه الأنباري من أساليب التصدي للاعتراضات الموجهة للقياس في « الإغراب »[3] يكشف عن المدى الذي وصل إليه أخذهم بالقياس بوصفه عملية شكلية .

وإذا أردنا التعرف على مدى تأثر الأنباري بالتغيير الذي أصاب العلل النحوية من اتصافها بالضرورة والغائية ، فحسبنا أن نلقي نظرة إلى كتابه « أسرار العربية » الذي يظهر بجلاء تمكن هذه النزعة المنطقية الغائية في علله ، وسعيه وراء العلل الغائية والجدلية النظرية .

ولا يتسع المقام هاهنا لتتبع التأثيرات المنطقية في قياساته وعلله ، ولكن تكفي الإشارة السريعة إلى ذلك ، وسيتضح ذلك بالتفصيل عند دراسة الأصول النحوية عنده .

ولقد ظهر هذا التأثير المنطقي الجدلي في أسلوب حجاجه ولغته ، يظهر ذلك

---

(١) انظر لمع الأدلة في أصول النحو (ص ١٢١) .
(٢) انظر لمع الأدلة (ص ١٢٤ ، ١٢٥) .
(٣) انظر الإغراب (ص ٥٤ - ٦٢) .

بجلاء في كتابه الإنصاف وغيره من كتب ، إذ يتجلى تأثر الأنباري بالمنطق في صياغته المسائل والأحكام النحوية ، إذ صاغها كما تصاغ القضايا والنتائج المبنية عليها في صناعة المنطق . كما تظهر هذه الثقافة المنطقية في تقسيماته العقلية والذهنية ، وفي مصطلحاته النحوية . وتكفي الإشارة إلى رسالته الصغيرة « الإغراب في جدل الإعراب » للتدليل على تلك الثقافة الجدلية المنطقية ؛ إذ بين فيها أوجه الاعتراض على كل أصل من الأصول وكيفية الرد عليها .





دراسة في فكر الأنباري



أدلة النحو عند أبي البركات

يضم مقدمة وثلاثة فصول :

الفصل الأول : النقل .

الفصل الثاني : القياس .

الفصل الثالث : الاستصحاب .




أدلة النحو عند أبي البركات

مدخل : يعرف الأنباري أصول النحو بقوله : « أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله »[١] .

فهو يستخدم مصطلح « أدلة النحو » في الدلالة على أصول النحو والدليل عنده هو « ما يرشد إلى مطلوب ، وقيل : معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارًا ، والدال والدلالة بمعناه فإذا الدال فاعل بمعنى فعيل كعالم وقادر ، أصله (دالل) . وقيل : الدلالة فعل الدليل ، والدالُ ناصبه . والأول أكثر استعمالاً »[٢] .

إذن فالأنباري يختار المعنى الأول للدليل ، وهو معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارًا ، ويؤكد ذلك في موضع آخر حين تعرض للاستدلال إذ يقول : « اعلم أن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم والاستعلام طلب العلم . وقيل : الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار والاستيقاد بمعنى الإيقاد »[٣] واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة: ١٧] أي أوقد ، ثم يقول : « والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارًا »[٤] .

وهكذا استخدم الأنباري (الاستدلال) بمعنى (الدليل) ، كما يبدو أنه استقر على أن الدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارًا . كما أطلق على الهيكل النظري المجرد لأصول النحو عبارة (أدلة النحو) ، وأطلق على استعمال هذه الأدلة مصطلح (الاستدلال) .

ولقد قدم السيوطي تعريفًا واسعًا لعلم الأصول ، جمع فيه كل مباحث علم أصول النحو في نظره ، حيث يقول إنه « علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو (ص ٨٠) . (٢) السابق (ص ٨١) .
(٣) الإغراب في جدل الإعراب (ص ٤٥) . (٤) الإغراب (ص ٤٥) .

من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل »[1] فجمع في هذا التعريف الأدلة الرئيسة من سماع وإجماع وقياس واستصحاب ، وأدلة الجدل والتعارض والترجيح ، ثم صفات المستنبط لهذا العلم .

وعرّفه الدكتور محمد عيد بقوله : « أصول النحو العربي يقصد بها الأسس التي بنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته ، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم ، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية »[2] .

ويتضح من التعريفين الأخيرين أنه قد يستخدم مصطلح أصول النحو ويراد به مفهومًا واسعًا لتلك الأصول ، مما يؤدي إلى تداخل مفهومه مع بعض المفاهيم الأخرى كأصول التفكير النحوي وأصول الجدل والخلاف النحوي وقواعد التوجيه وترجع أهمية التفريق بين هذه المصطلحات المتداخلة إلى ما لها من دور في تحديد أدلة النحو وأصوله. فإذا كانت أصول النحو تعني أدلته التي تفرعت منها فروعه وفصوله فإن مضمونه وموضوعاته تعد معدودة ومحددة ، أما أصول التفكير النحوي فتتسم بالشمول حيث تشمل الخطوط الرئيسة والأفكار النحوية العامة التي بنى عليها النحاة قواعدهم الجزئية وأحكامهم التفصيلية . ومعنى هذا أنه بين مدلولي هذين المصطلحين الكثير من الاختلاف فمفهوم أحدهما ضيق ومحدود ، ومفهوم الآخر واسع وممتد . كما تعد أصول التفكير النحوي أقدم وجودًا[3] .

وقد ترتب على هذا التفريق بين المصطلحين إلى استبعاد البحث بعض الأفكار النحوية العامة التي كانت تمثل أصولًا للتفكير النحوي من الدراسة في علم الأصول ، كقضية العامل والتعليل والتأويل وغيرها من موضوعات نحوية عامة أثرت في إنتاج النحاة وأفكارهم على السواء ، ولكنها تعد أسلوبًا من أساليب التفكير النحوي عندهم .

فائدة اصول النحو :

ويحدد الأنباري فائدة علم أصول النحو بقوله : « وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل ، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو (ص ٢٧) . (٢) أصول النحو العربي من (أ) من المقدمة .
(٣) انظر أصول التفكير النحوي (ص ٥) .

الأمر عن عوارض الشك والارتياب »[1] .

ويتضح من كلام أبي البركات أنه يطلب التجديد ويرفض التقليد ، ولكنه يعتمد في هذا التجديد على مبادئ ثابتة من أصول النحو ، « وكأنه يقصد بذلك الدعوة إلى استقلال وسائل الفكر وأدواته في معالجة النحو وعدم التوقف في ذلك عند حدود التقليد والمحاكاة أو التشبث بالوسائل العلمية البدائية ، ولا غرو في ذلك فقد كان من المهتمين بشئون الفكر المطلعين على المنطق والفلسفة وعلم الكلام »[2] .

فمعرفة السماع والقياس وغيرها من أصول النحو تجعل النحوي على وعي بأسس التقعيد النحوي وضوابطه ، وتجعل له فكرًا متميزًا قائمًا على مبادئ ذلك العلم مبتعدًا عن التقليد من ناحية والجمود من ناحية أخرى ، وهذا ما قصده الأنباري من التشدد في النقل والقياس ، فقد أراد بذلك لب العملية التقعيدية والموازنة بين النقل والعقل .

فلابد من الوقوف على أرض نظرية واضحة المعالم كي يفهم التراث النحوي بقواعده الكلية والجزئية فهما صحيحًا ، ولا سبيل إلى ذلك بغير معرفة الأصول .

(١) لمع الأدلة (ص ٨٠) .

(٢) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٤٥) .

أقسام أدلة النحو

يقسم أبو البركات أدلة صناعة الإعراب إلى ثلاثة أقسام حيث يقول : « أقسام أدلته ثلاثة : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال ، ومراتبها كذلك ، وكذلك استدلالاتها »[(١)] فهو فضلا عن بيانه أقسام أدلة النحو يشير إشارة سريعة ومبكرة إلى مراتب هذه الأدلة في الاستدلال ، فهي ليست سواء في قوة الاستدلال ، بل أقواها هو النقل ثم القياس ثم الاستصحاب .

ومعنى ذلك : أن أدلة النحو عند الأنباري تمثل تلك الخطوات الضرورية التي كان لا غنى للنحوي عن اتباعها في استنباطه للقواعد النحوية وبناء هيكل النحو جملة وتفصيلا ، فقد كان لابد من جمع المادة المدروسة أولًا ، ثم تجريد الصورة الأصلية ومن هنا تأتى أهمية استصحاب حال الأصل ، ثم يأتي بعد ذلك دور القياس في قياس الفروع على تلك الأصول المجردة . وعلى هذا فالاستصحاب أضعف في الاستدلال من القياس ولكنه يسبقه في ترتيب الاستدلال . وهذا ما سأوضحه في مكانه من البحث .

ويحاول الأنباري بعد بيانه لأدلة النحو الثلاثة تقديم تعريف محكم لهذه الأدلة ، وهو - فيما أعلم - أول محاولة لتحديد هذه المصطلحات ، فقد قدم تعريفًا لهذه الأدلة الثلاثة بين فيه شروط صحة هذه الأدلة مع التمثيل ، إذ يقول « فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة . وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولًا عنهم ، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب .

وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنيًا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها : لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء »[(٢)] .

وهكذا قدم أبو البركات تعريفًا للأدلة الثلاثة محاولًا ضرب المثال ووضع الحدود الضابطة لكل منها . وسنحاول في الفصول التالية إلقاء الضوء على هذه الأدلة بالتفصيل .

---

(١) لمع الأدلة (ص ٨١) ، الإغراب في جدل الإعراب (ص ٤٥) .

(٢) الإغراب (ص ٤٥ ، ٤٦) .

الفَصْلُ الأوَّلُ

النقل

مدخل : النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ، وهو على درجة كبيرة جدًا من الأهمية ؛ إذ يمثل حجر الأساس في عملية الاستدلال ، بل إن الأصول الأخرى لابد لها من مستند من السماع ، حتى القياس فهو قائم على النقل . وبناء على ذلك فالنقل هو أهم الأصول النحوية في عملية الاستدلال ، لأن المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح ، فهذه هي الخطوة الأولى في الاستدلال .

ويبدو أن هذا الكلام العربي الفصيح لم يكن يأتي بطريق المشافهة إلا في القليل ، وإنما كان يأتي بواسطة النقل ، الذي يتمثل في تحمل الرواة للنصوص وأدائها أداء صحيحا إلى من يطلبها .

وقبل عرض موقف الأنباري من هذا الأصل بالتفصيل ينبغي التفرقة بين مصطلحين يستخدمان أحيانًا على أنهما مترادفان وهما « النقل » و « السماع » ، فلقد استخدما كثيرا وكأن كلا منهما صالح للدلالة على ما يدل عليه قرينة . يقول د. تمام حسان في ذلك : « وما دمنا قد سمينا المنقول « مسموعًا » فإننا نستطيع أيضًا أن نسمي النقل « السماع » ، وأن نجعل كلًا من هذين المصطلحين صالحًا للدلالة على ما يدل عليه قرينة »[1] والحق أننا لا يمكن أن نسلم بما قرره الدكتور تمام حسان ؛ لأن هناك اختلافا وتباينا بين مدلول المصطلحين ، فهناك عموم وخصوص بينهما ويبدو أن الدكتور تمام حسان قد لاحظ ذلك ولكنه يقول : « وإن كان السماع أشمل في الحقيقة من النقل لأنه ربما اشتمل على الرواية (وهي النقل) وعلى مشافهة الأعراب (وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة) »[2] .

والحقيقة أنني أرى عكس ما رآه أستاذنا ، إذ النقل أعم وأشمل من السماع ، لأن المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب وكذلك المنقول عن طريق الرواية عنهم ، يقول د. محمود نحلة مقررا هذه الحقيقة : « فالنقل أعم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر »[3] .

(١ ، ٢) الأصول (ص ٦٦) .

(٣) أصول النحو العربي (ص ٣١) .

وربما فسر هذا الفهم اختيار الأنباري مصطلح (النقل) دون (السماع) ، إذ يدل مصطلح النقل على ذلك المنقول بالرواية ، فعصر الأنباري لم يعد عصر مشافهة للأعراب ، ومن ثم لم يسمه سماعا . وحول هذا المعنى يقول د . محمود نحلة محاولا تبرير استعمال الأنباري مصطلح النقل ، « ولعل ابن الأنباري آثر (النقل) ليلمح إلى أن مصادر النحو نوعان : مصادر منقولة ومصادر معقولة ... ولعله آثر أيضا مصطلح النقل لأن السماع قد يشعر بأن ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل » [(١)] .

ويبدو أن السيوطي – وهو ممن جاءوا بعد الأنباري – اختار مصطلح السماع . وأيا كان الأمر فالسماع بمصطلح السيوطي هو النقل بمصطلح الأنباري .

تعريفه لغة واصطلاحا :

النَّقْلُ هو تحويل الشيء من موضع إلى موضع ، نقله ينقله نقلًا ، أما النَّقَلُ بفتح القاف ، فهو المُناقلة في المنطق . يقال ناقلت فلانا الحديث إذا حدثته وحدثك ويقال : رجل نَقِلٌ أي حاضر المنطق والجواب [(٢)] .

يعرفه الأنباري في الاصطلاح بقوله : « النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة » [(٣)] .

ونلاحظ من هذا التعريف أنه يشترط في الكلام العربي المنقول شروطا ثلاثة :

الأول : الفصاحة . **والثاني** : صحة النقل .

والثالث : الاطراد .

ويشرح أبو البركات هذا التعريف بقوله : « فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين ، وما شذ من كلامهم كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) قرئ في الشواذ : (ألم نشرحَ) بفتح الحاء [(٤)] ، و كالجر بـ (لعل) كما في :

---

(١) السابق .

(٢) انظر لسان العرب لابن منظور مادة (ن ق ل) ، والقاموس المحيط للفيروزابادي (٤/٦١) .

(٣) لمع الأدلة (ص ٨١) ، وانظر التعريف السابق ، الإغراب (ص ٤٥) .

(٤) وقد خرجوا ذلك على أن هناك نون توكيد خفيفة ثم حذفت ، انظر شرح شواهد المغني للسيوطي (ص ٢٣١ ، ٢٣٤) وانظر حول تخريج هذه القراءة الكشاف للزمخشري (٤/٧٧٠) .

لعل أبي المغوار منك قريب [١]

وقال :

علّ صروف الدهر أو دولاتها [٢]

وكنصب بعضهم جزأي (لعل) و (ليت) ، قال :

يا ليت أيام الصبا رواجعا [٣]

وقال :

فليت أبا قابوس ماذرّ شارق أميرا لنا أو ليت غير أمير

وككسر نون (مِنْ) مع لام التعريف نحو (مِنِ الغلام) ، وضم نون (عن) معه نحو (عنُ الرجل) وكإدغام نحو (ردّن) في (رددْن) وتركه مع لام التعريف في أربعة عشر حرفا أولها التاء وآخرها النون [٤] إلى غيره مما لا يخفى من الشواذ » [٥] وقد نقل السيوطي هذا الكلام عن الأنباري في الاقتراح [٦] .

وهكذا اشترط الأنباري أن يكون المنقول كلاما عربيا فصيحا ، فأخرج بذلك المولدين ، وهو الطبقة الرابعة من الشعراء ، حيث قسم البغدادي الشعراء إلى جاهليين ومخضرمين ، وإسلاميين (متقدمين) ومولدين . فلا يستشهد بهم ، وقيل : يصح الاستشهاد بمن يوثق بعربيتهم منهم [٧] .

كما اشترط أن يكون هذا المنقول الفصيح منقولًا نقلًا صحيحًا ، وقد عقد لذلك

---

(١) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي ، وأوله : فقلت ادع أخرى وأرفع الصوت جهرة ، وقد روى (أبا وأبي) بالنصب والجر فلا يصلح أن يكون شاهدا قاطعا .

(٢) تتمة الرجز : يدلننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد وهذا يضعف الاستشهاد به على اللغة التي نسبوها إلى عقيل وهي الجر بـ (عل ، ولعل) . (انظر مغني اللبيب (٢٢٨/١) في شرح شواهده للسيوطي ١٥٥) .

(٣) فبعض النحاة يجعلها حين تنصب الجزئين مساوية لـ (تمنيت ، وددت أو وجدت) أما أكثر النحاة فلا يقولون بنصب (ليت) و (لعل) جزأي الجملة ويقدرون لها خبرا مناسبا : (ليت لنا أيام الصبا رواجعا) أو (ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا) انظر مغني اللبيب (٢٩١/١) ، شرح الكافية (٣٤٦/٢) .

(٤) يقصد بها (ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ل ، ن) .

(٥) لمع الأدلة (ص ٨١ - ٨٣) .

(٦) انظر الاقتراح (ص ٨٤ ، ٨٥) .

(٧) انظر خزانة الأدب (٤/١) ، وانظر أصول النحو العربي د . محمد نحلة (ص ٣٢) .

عدة فصول أدارها حول نقل التواتر والآحاد وشروطهما وعدالة الناقل للمادة اللغوية وقبول نقل أهل الأهواء وقبول المرسل والمجهول وغيرها من وسائل ضبط صحة النقل ونقد مصادر المادة ، وهذا ما سأتناوله بالتفصيل بعد قليل .

أما الشرط الثالث ، وهو أن يكون المنقول خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة فهو يعكس مدى اهتمامه بكثرة النصوص واطرادها ، فهذا المنقول الصحيح ينبغي أن يكون بالغا حد الكثرة حتى يصلح للاعتماد عليه ، فهو بذلك يطرح الشاذ والقليل لأن العملية القياسية كانت في ذهنه وهو يعرف النقل .

ويبدو أن أبا البركات يركز في تعريفه السابق على النقل باعتباره ركنا من أركان القياس ، إذ لا يجوز القياس إلا على ما اطرد من تلك المادة المنقولة . والصحيح أن الشرط الثالث لا يعد شرطا للكلام العربي المنقول ، لأن كل ما صح وروده عن العرب سواء كان مطردا أم لا فهو من نقلهم وكلامهم ، « وإذا كان من الضروري ثبوت كل من الشرط الأول والثاني في الكلام العربي المسموع أو المنقول ، فإن الشرط الثالث ليس كذلك ، إذ إن الاطراد ليس شرطا للكلام العربي المسموع أو المنقول ، فكل ما صح عن العرب أو ورد في كتاب الله وسنة رسوله هو لاشك من السماع سواء أكان مطردا أم شاذا ، ويصح روايته ونقله . ويبدو أن الأنباري حين اشترط الاطراد في الكلام المنقول قد خلط بين السماع بوصفه أصلا مستقلا من أصول النحو ، وبين السماع بوصفه ركنا من أركان القياس وهو المقيس عليه ، إذ إن المقيس عليه هو الذي يشترط فيه الاطراد »[1] ، ولقد تنبه السيوطي إلى ذلك فلم يشترط الاطراد في الكلام العربي الذي يمكن عده من السماع ، يقول السيوطي معرفا السماع : « وأعني به : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته »[2] ، ثم بين ما يشتمل عليه هذا التعريف من كلام الله تعالى ، وكلام نبيه ، وكلام العرب ولكنه لم يشترط الاطراد في الكلام العربي الذي يعد من السماع ، إذ تكلم عن الاحتجاج بالقراءات الشاذة أو الشاذ عامة في ذلك الحرف بعينه وعده من السماع ولكن دون جواز القياس عليه ، فتعريف السيوطي للسماع يتصف بالدقة والشمول وهذا ما يمكن تلمسه أيضا عند ابن جني عند تقسيم المنقول إلى ما هو صحيح في الاستعمال شاذ في القياس[3] وهذا يدل على أن الاطراد لا يعد شرطا في المنقول كما ادعى الأنباري .

---

(١) أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ٣٢ ، ٣٣) .

(٢) الاقتراح (ص ٤٨) .

(٣) انظر الخصائص (٩٨/١) .

ويبقى أن نشير إلى أن القلة والكثرة والحكم بها على النصوص مسألة نسبية وهذا مما سيتضح في موضعه من البحث عند الحديث عن احتجاجه بكثرة الشيء في كلامهم .

ثم انتقل الأنباري في تعريفه للنقل وبيان شروطه إلى وضع بعض الضوابط التي تضمن صحة نقل ذلك المنقول الفصيح ، وهو الشرط الثاني من شروط النقل التي ذكرها في تعريفه السابق ، فقد عقد عددا من الفصول أدارها حول نقد مصادر المادة المنقولة بحيث يضمن صحة هذا النقل . وأدار تلك الفصول حول انقسام النقل إلى تواتر وآحاد وشروطهما وعدالة الناقل للمادة اللغوية وقبول نقل أهل الأهواء وقبول المرسل والمجهول ، وجواز الإجازة باعتباره طريقا من طرق تحمل الرواية وهذا ما سنتناوله بالتفصيل .

حول انقسام النقل إلى تواتر وآحاد

قسم أبو البركات المادة اللغوية بحسب وسائل نقلها إلى متواتر وآحاد وفي ذلك يقول : « اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد »[1] وجعل كل قسم من هذين القسمين يفضي إلى علم خاص ، له وزنه في تحليل النصوص عند تعارضها[2] . كما اختلف العلماء في العلم المستفاد من كلٍ .

النقل المتواتر

بين الأنباري المتواتر بقوله : « فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب »[3] وهو من حيث إفادته العلم يقول : « وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم »[4] ولكنه يعرض اختلاف العلماء في ذلك العلم حيث ذهب أكثر العلماء إلى أن المتواتر يفيد العلم الضروري ، وذهب آخرون إلى أنه لا يفيد إلا العلم النظري ، وذهب جماعة قليلة إلى أنه لا يفضي إلى علم البتة ، ولقد عرض هذه الآراء بقوله : « فذهب الأكثرون إلى أنه ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، وهذا موجود في خبر التواتر ،

---

(١) لمع الأدلة (ص ٨٣) .
(٢) انظر أصول التفكير النحوي (ص ٦١ ، ٦٢) .
(٣) لمع الأدلة (ص ٨٣) .
(٤) السابق .

فكان ضروريًا ، وذهب آخرون إلى أنه نظري ، واستدلوا على ذلك بأن بينه وبين النظر ارتباطًا ، لأنه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم ، فلما اتفقوا علم أنه صدق .

وزعمت طائفة قليلة أنه لا يفضي إلى علم البتة . وتمسكت بشبهة ضعيفة وهي أن العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم ، فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم » [١] .

ورد على رأى الطائفة الأخيرة بقوله : « وهذه شبهة ظاهرة الفساد : فإنه يثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد ، فإن الواحد لو رام حملَ حملٍ ثقيل لم يمكنه ذلك . ولو اجتمع على حمله جماعة لأمكن ذلك ، فكذلك هاهنا » [٢] .

ولقد فصل الإمام الفخر الرازي أدلة هذا الفريق في كتابه المحصول ، كما نقله السيوطي في كتابيه : المزهر والاقتراح ، وتتلخص في ثلاثة إشكالات [٣] أوردها الإمام الرازي ثم قال : « وإذا كان كذلك ظهر أن دعوى التواتر في اللغة والنحو متعذر » [٤] وأورد السيوطي رد الأصبهاني على دعوى الرازي في تعذر التواتر في اللغة بقوله : « وتعقبه الأصبهاني بأن كون اللغة مأخوذة عمن لم يبلغ عدد التواتر لا يصلح أن يكون سندا لمنع عدم شهرة نقل اللغات عن موضوعاتها الأصلية إلى غيرها ، لأن عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النقل والتغيير ، بل يثبت به احتماله وذلك لا يقدح في دعوى انتفاء اللازم » [٥] .

ولكن الملاحظ فيمن تناول هذه الإشكالات بالتفصيل أنهم من العلماء المتخصصين في الفقه والأصول ، وهذا مما يؤكد ما سبق ذكره من أن الاهتمام بالنصوص من جهة السند وقضية التواتر والآحاد منقول عما وضعه المحدثون من قواعد لنقد سند الحديث ، والأصوليون من طرائق للترجيح والموازنة بين الأدلة .

وأما عن شرط التواتر عنده فهو « أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب » [٦] ويبدو أن حد التواتر المقبول عند كمال الدين

---

(١) لمع الأدلة (ص ٨٣ ، ٨٤) . (٢) السابق (ص ٨٤) .

(٣) « وهناك ردود مختلفة على كل إشكال من هذه الإشكالات ، ذكرها كثير من العلماء ، كالفخر الرازي في كتابه المحصول ، و القرافي : أحمد بن إدريس في كتابه : شرح المحصول ، والأصبهاني في شرحه عليه أيضا ، وبهاء الدين بن النحاس في التعليقة » نقلًا عنه أصول التفكير النحو (ص ٦٤) .

(٤) الاقتراح (ص ٧٩) نقلًا عن المحصول للرازي . (٥) الاقتراح (ص ٨١) .

(٦) لمع الأدلة (ص ٨٤) .

الأنباري هو أن يبلغ عدد النقلة سبعين ، حيث يقول : « وذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا أربعين ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر ، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة والصحيح عندي هو الأول » [١] وقد رد على الآراء الأخرى بقوله : « وأما تعيين تلك الأعداد فإنما اعتمدوا فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة ، وإنما اتفق وجودها مع هذه الأعداد فلا يكون فيها حجة » [٢] .

نقل الآحاد (وعدالة الناقل للمادة اللغوية)

أما القسم الثاني فهو الآحاد ، والمقصود به نقل الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره بشرط أن يكون عدلًا ، رجلًا كان أو امرأة ، حرا كان أو عبدًا .

ويعرفه الأنباري بقوله : « وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر » [٣] ومن حيث قوته في الاستدلال « فهو دليل مأخوذ به » [٤] .

ثم عرض أبو البركات اختلاف النحاة في إفادته العلم . فقد « اختلفوا في إفادته : فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن ، وزعم بعضهم : أنه يفيد العلم [٥] ، وهو يختار الرأي الأول فيعلق على الرأي القائل بإفادته العلم بقوله : « وليس بصحيح لتطرق الاحتمال فيه » [٦] ويعرض رأيًا ثالثًا بقوله : « وزعم بعضهم : أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن إذ لو رأينا من يعرف بالوقار حافيًا حاسرًا باكيًا خلف جنازة يقول : « فقدت حميمًا » علمنا صدقه ضرورة » [٧] .

ويعرض رأيًا آخر لبعض النحاة فيقول : « وزعم بعضهم : أنه لابد من نقل اثنين حتى يتصل بالمنقول عنه ، لأن النقل يتنزل منزلة الشهادة ، والشهادة يشترط فيها الموافقة ، وكذلك النقل » [٨] ولكنه يرفض هذا الرأي ، مبينا الفرق بين نقل اللغة والشهادة ومبينا فساد قياس أحدهما على الآخر ، بقوله : « وهذا ليس بصحيح ، لأن اعتبار النقل بالشهادة اعتبار فاسد ، لأن النقل مبناه على المساهلة بخلاف الشهادة فهذا يسمع من النساء على الانفراد مطلقًا ومن العبيد وتقبل فيه العنعنة ولا يشترط فيه

---

(١) السابق (ص ٨٤ ، ٨٥) .
(٢) لمع الأدلة (ص ٨٥) .
(٣) السابق (ص ٨٤) .
(٤) السابق .
(٥) السابق .
(٦) السابق .
(٧) لمع الأدلة (ص ٨٤) .
(٨) السابق (ص ٨٥ ، ٨٦) .

الدعوى ، وكل ذلك معدوم في الشهادة ، فلا يقاس أحدهما بالآخر » [١] .

وقد عقب السيوطي على كلام الأنباري بقوله : « ومن أمثلة ما روى في هذا الفن عن النساء والعبيد : قول أبو زيد في نوادره : قلت لأعرابية بالعيون ابنة مائة سنة : « مالك لا تأتين أهل الرقة » ، فقالت : « إني أخزى أن أمشي في الزقاق » أي استحي ... قال ذو الرمة : « ما رأيت أفصح من أمة بني فلان ، قلت لها : كيف كان مطركم ، فقالت : غثنا ما شئنا » [٢] .

ويشترط في نقل الآحاد ما يشترط في الحديث الشريف إذ يقول : « اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلًا ، رجلًا كان أو امرأة ، حرا كان أو عبدًا كما يشترط في نقل الحديث ؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله [٣] فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله » [٤] ويؤكد هذا المعنى أيضا في الإغراب بعد أن ذكر الترجيح في السند فيقول : « ويشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث عن الرسول ﷺ ، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله وإن لم تكن في الفضيلة من شكله » [٥] فهذه هي علة اشتراط شروط نقل الحديث في اللغة .

فهو يشترط في نقل الآحاد ما يشترط من عدالة ناقل الحديث الشريف ، وإن كان الأنباري على وعى كبير بالفرق بين النص اللغوي العادي ونص الحديث من حيث الفضيلة والتقديس . وهذا يذكرنا بما أشرنا إليه في التمهيد من علاقة بين علم توثيق الرواية في الحديث وأثر ذلك في توثيق النص اللغوي . فهو يصرح بتلك العلاقة ويؤكد أن العدالة تشترط في ناقل اللغة كما هي مشترطة في ناقل الحديث وذلك على الرغم مما يدرك من فروق بين النصين ، كما يبين ذلك عند حديثه عن الترجيح في السند ، إذ إن قواعد الترجيح في السند تذكر أيضا بأوجه ترجيح السند في علم الحديث .

ولهذا يرفض الأنباري أن يكون ناقل اللغة فاسقا ، « فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله » [٦] لأن فسق الناقل قد يدفعه إلى الكذب .

---

(١) لمع الأدلة (ص ٨٦) . (٢) المزهر (١٣٩/١) .

(٣) عبارة السيوطي في هذا المقام أوضح إذ يقول : « لأن باللغة معرفة تفسيره وتأويله » الاقتراح (ص ٨٦) .

(٤) لمع الأدلة (ص ٨٥) . (٥) الإغراب (ص ٦٦) .

(٦) لمع الأدلة (ص ٨٥) .

ويرى أبو البركات قبول نقل العدل الواحد دون اشتراط موافقة غيره له في النقل مستدلا بالسبر والتقسيم في إثبات ذلك ، قال الأنباري : « ويقبل نقل العدل الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره ؛ لأن الموافقة لا تخلو إما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن ، بطل أن يقال لحصول العلم ؛ لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين ، فوجب أن يكون لغلبة الظن ، وإذا كان لغلبة الظن ، بطل أن يقال لحصول العلم ؛ لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين ، فوجب أن يكون لغلبة الظن ، وإذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة »[1] وهكذا اعتمد على السبر والتقسيم في نفى اشتراط أن يوافقه غيره في النقل ، وبهذا أثبت أنه لم يبق إلا أن خبر الواحد لا يشترط فيه أن يوافقه في النقل غيره ؛ لأنه لن يضيف له جديدًا .

والحق أن « هذه العدالة أمر ضروري حتى يطمئن الدارسون والباحثون إلى أن ما نقل إليهم من مادة اللغة صحيح أولًا ، وأنه يمثل في دقة ودون تحريف ظواهر اللغة وخصائصها ثانيًا »[2] ولقد أدرك الخليل ابن أحمد ضرورة التثبت من النصوص اللغوية ومدى صحتها حيث ذكر أن « النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ، إرادة اللبس والتعنيت »[3] .

وهكذا أسلمت هذه الملاحظات إلى ضرورة اشتراط العدالة في ناقل اللغة رجلا كان أو امرأة ، حرا كان أو عبدا ، كنقل الحديث كما ذكر الأنباري في شرط نقل الآحاد ، « وقد أدى اشتراط عدالة الناقل إلى تحليل الرواة بعد تحليل القبائل .. وكما نتج عن تحليل القبائل من رفض النصوص المنسوبة إلى بعضها ، كذلك أثمر تحليل الرواة رفض بعض النصوص التي حملوها وبعض الظواهر التي تحدثوا عنها ، لأن راويها اتصف بغير العدالة ، أو لم يعرف بها ، ومن ثم رفض النحاة النصوص التي يرويها فاسق »[4] لأنه كما يقول الأنباري « ارتكب محظور دينه مع علمه بتحريمه فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه »[5] .

« على أنه لا يفوتنا أن نسجل أن النحاة واللغويين لم يهتموا كثيرا – حتى في المراحل التالية – من الناحية العلمية بتحليل الرواة تحليلًا دقيقًا أخلاقيًا وموضوعيًا »[6] « وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أصول اللغات ، والنحو وأن يتفحصوا عن

---

(١) السابق .
(٢) أصول التفكير النحوي (ص ٥٥ ، ٥٦) .
(٣) المزهر (١/١٣٨) .
(٤) أصول التفكير النحوي (ص ٥٦ ، ٥٧) .
(٥) لمع الأدلة (ص ٨٨) .
(٦) أصول التفكير النحوي (ص ٥٧) .

الأحوال جرحهم وتعديلهم ، كما فعلوا ذلك في رواة الأخبار لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه ، فإن اللغة ، والنحو ، يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص »[1] وقد وافق الأصبهاني على كلام الإمام الرازي ثم قال : « فهذا حق فقد كان الواجب أن يفعل ذلك ، ولا وجه لإهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته »[2] ويعلل القرافي ذلك بقوله : « إنما أهملوا ذلك لأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث ، لأسبابه المعروفة ، الحاملة للواضعين على الوضع . وأما اللغة فالداعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف ، وكذلك كتب الفقه لا تكاد تجد فروعها موضوعة على الشافعي أو مالك أو غيرهما ... ، ولما كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة : اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له فهذا هو الفرق »[3] .

وقد نقل السيوطي كلام الأنباري عن انقسام النقل إلى متواتر وآحاد وإفادتهما العلم وشروطهما في كتابه الاقتراح[4] كما نقل زعم فريق آخر ذهب إلى أن الآحاد لا يفضي إلى علم البتة ، مستدلين على ذلك بأن الرواة له مجروحون ليسوا سالمين عن القدح[5] .

كما عقد السيوطي بابًا في « أحوال الكلام الفرد والاحتجاج به » أخذه ولخصه من متفرقات كلام ابن جني في الخصائص[6] ذكر فيه أحوالًا للكلام الفرد والاحتجاج به ، لخصها في ثلاثة أحوال ، وهي أن يكون فردًا ، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به ، والثانية أن يكون فردا بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه الجمهور ، والحالة الثالثة أن ينفرد به المتكلم ، ولا يسمع من غيره ، لا ما يوافقه ولا ما يخالفه ، ثم ذكر حكم ابن جني على كل نوع من تلك الأحوال السابقة[7] .

وإذا كانت العدالة شرطا جوهريا في نقل اللغة ، ولهذا لا يقبل نقل الفاسق فما موقف النحاة والأنباري بخاصة من نقل أهل الأهواء ؟

---

(١) الاقتراح (ص ٨٢) نقلًا عن الإمام فخر الدين الرازي .
(٢) الاقتراح (ص ٨٢ ، ٨٣) نقلًا عن الأصبهاني .
(٣) الاقتراح (ص ٨٣) نقلًا عن القرافي . (٤) الاقتراح (ص ٨٥ ، ٨٦) .
(٥) الاقتراح (ص ٨١ - ٨٣) . (٦) انظر الاقتراح (ص ٦١ - ٦٤) .
(٧) انظر الخصائص (١١٥/١ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٢/٢ ، ٢٥) .

حول قبول نقل أهل الأهواء

يقبل أبو البركات نقل أهل الأهواء بشرط ألا يكونوا ممن يتدين بالكذب معتمدًا على قبوله في علم الحديث ، وذلك في إشارة سريعة إلى العلاقة بين نقل اللغة ونقل الحديث الشريف . ومستدلا على ذلك أيضا بالإجماع ، يقول الأنباري : « اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها ، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابية من الرافضة ، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه ، ولهذا قال بعض أكابر العلماء : إذا قبلنا رواية أهل العدل وهو يرون أن من كذب فسق ، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهو يرون : أن من كذب كفر »[1] فالضابط إذن عند الأنباري ألا يكون الناقل ممن يتدين بالكذب ، ولهذا رفض نقل الفاسق لأن فسقه يؤدي به إلى الكذب ، وقبل نقل أهل الأهواء من لا يتدينون بالكذب لأن الظاهر صدقهم .

ثم يستدل بما في علم الحديث من قبول نقل أهل الأهواء بقوله : « والذي يدل على قول نقلهم ، أن الأمة أجمعت على قبول صحيح مسلم والبخاري وقد رويا فيهما عن قتادة وكان قدريا ، وعن عمران بن حطان وكان خارجيا ، وعن عبد الرازق وكان رافضيا ، وفي العدول عن قبول نقلهم خرق الإجماع »[2] والإجماع هنا هو إجماع أهل الحديث والكتب الصحاح كالبخاري ومسلم على الأخذ بنقلهم وهكذا يستدل على صحة قبول نقلهم في اللغة بقبولها في علم الحديث وهو نص مقدس . ولقد نقل السيوطي رأي الأنباري في قبول نقل أهل الأهواء بشيء غير قليل من الاختصار[3] .

ويعرض عبد الرحمن الأنباري رأيا لبعض العلماء رفضوا فيه قبول نقل أهل الأهواء قياسا على رد رواية الفاسق ، فيقول : « وزعم بعضهم : أنه لا يقبل نقل أهل الأهواء ، لأنه إذا ردت رواية الفاسق لفسقه ، فلأن لا تقبل رواية المبتدع لبدعته كان ذلك أولى »[4] ولقد رد الأنباري على هذا الرأي بقوله : « وهذا ليس بصحيح وذلك لأن الفاسق ارتكب محظور دينه مع علمه بتحريمه ، فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه ، وأما المبتدع فما ارتكب محظور دينه ، مع العلم بالتحريم ، وليست بدعته حاملة له على الكذب ، فوجب أن يقبل »[5] .

---

(١) لمع الأدلة (ص ٨٦ ، ٨٧) .
(٢) السابق (ص ٨٧ ، ٨٨) .
(٣) انظر الاقتراح (ص ٨٦) .
(٤) لمع الأدلة (ص ٨٨) .
(٥) السابق (ص ٨٨ ، ٨٩) .

ثم يؤكد الضابط العام لقبول نقل الفاسق أو أهل الأهواء من عدمه في العبارة التالية ، « فإن كانت بدعته تخرجه عن الدين ، لم يقبل نقله ، لاتصافه بالكفر »[١] .

ويرد أبو البركات على شبهة قد ترد تقول : « فإن قيل : فكيف جاز قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض والشهادة أضيق بابا من النقل والرواية ؟ » بقوله : « قلنا : لا نعلم أن شهادة أهل الذمة مقبولة أصلا ، لأن الله تعالى شهد عليهم بالكذب ، فقال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ولو أن يحيى بن معين[٢] ، أو بعض عدول المسلمين طعن في شخص لم يقبل قوله ، فما ظنك بمن شهد الله تعالى عليه بالكذب ؟ »[٣] .

ويفهم من ذلك أن أبا البركات يرى عدم قبول نقل أهل الذمة لأنهم ممن يتدينون بالكذب على الله كما وصفت الآية ، فحملهم على من يتدين بالكذب من أهل الأهواء والفاسقين .

وهكذا « استطاع العلماء أن يفرقوا - بأصالة تلفت النظر وتدعو إلى الإعجاب - بين الاختلاف المذهبي أو الطائفي وما ينتج عنهما من رفض لجوانب محددة في المبادئ والأفكار ، وبين الصفات الأخلاقية التي تعد - قبل كل شيء - سمات مثلى للسلوك الإنساني ، يلتقي فيها الناس مهما اختلفت عقائدهم »[٤] « وإذن فإن الاختلاف في المذهب ليس سببا لرفض نقل ذوى الأهواء ، على الرغم مما قد يبدو من أن شرط العدالة يتطلبه »[٥] .

ولقد نقل لنا السيوطي عن الشيخ عز بن عبد السلام أنه قد « اُعْتُمِدَ في العربية على أشعار العرب وهم كفار ، لبعد التدليس فيها . كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك »[٦] .

ولهذا استقر في البحث النحوي قبول نقل أهل الأهواء في اللغة ما لم يكن ممن يتدين بالكذب ، كما قرر الأنباري في النصوص السابقة .

---

(١) السابق (ص ٨٩) .

(٢) هو من كبار المحدثين ومؤرخي رجاله ، قيل في حقه (هذا الذي يذب الكذب عن رسول الله ﷺ انظر الأعلام (٨/١٧٢ - ١٧٣) .

(٣) لمع الأدلة (ص ٨٩) .

(٤) أصول التفكير النحوي (ص ٥٧) .

(٥) السابق (ص ٥٨) .

(٦) المزهر (١/١٤٠) .

حول قبول المرسل والمجهول

يعرف أبو البركات المرسل بقوله : « اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده نحو أن يروى ابن دريد [١] عن أبي زيد [٢] » [٣] ، فهو يضرب مثالا لانقطاع السند بابن دريد وأبي زيد الأنصاري ، إذ ولد ابن دريد (عام ٢٢٣ هـ) فلم يدرك أبا زيد الأنصاري المتوفى (عام ٢١٥ هـ) فبينهما راوٍ أو أكثر [٤] . وهذا هو ما قصده الأنباري بانقطاع السند .

وأما المجهول فيعرفه الأنباري بقوله : « والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري [٥] : حدثني رجل عن ابن الأعرابي [٦] » [٧] .

ولقد وقف الأنباري موقف الرافض للمرسل والمجهول قائلا : « وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول ، لأن العدالة شرط في قبول النقل ، والجهل بالنقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة فإن من لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف لم تعرف عدالته ، فلا يقبل نقله » [٨] .

ويعرض أبو البركات رأيا لبعض النحاة ذهبوا إلى قبول المرسل والمجهول ، يقول الأنباري : « وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده ، فكذلك في إرساله ، فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده ، وإذا لم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله . وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله ، لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الإمام في اللغة والأدب والمشهور بمقصورته الدريدية وله الجمهرة والاشتقاق والمقصور والممدود .

(٢) هو أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت وهو أحد أئمة البصرة في اللغة والأدب ، من ثقات اللغويين ، وكان سيبويه يقصده حينما يقول « سمعت الثقة » .

(٣) لمع الأدلة (ص ٩٠) .

(٤) انظر تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني هامش لمع الأدلة (ص ٩٠) .

(٥) انظر التعريف بأبي بكر الأنباري ص من هذا البحث .

(٦) وهو محمد بن زياد راوية ناسب علامة باللغة من أهل الكوفة ، عاصر ثعلب وجلس في مجلسه (ولد سنة ١٥٠ وتوفي سنة ٢٣١ هـ) انظر الأعلام (١٣١/٦) .

(٧) لمع الأدلة (ص ٩٠) .

(٨) السابق (٩٠ ، ٩١) .

إلى نقله عن المعروف »[١] ، فقد استدل أصحاب هذا الرأي بقبول المسند على قبول المرسل وبقبول المعروف على قبول المجهول . باعتبار أن عدم الاتهام في المسند يستوجب الأخذ بالمرسل ، وكذلك عدم الاتهام في المعروف يستوجب الأخذ بالمجهول .

ولقد رفض أبو البركات هذا الرأي مستدلا بفساد الاعتبار قائلًا : « وهذا ليس بصحيح . وقولهم : إن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله ، قلنا : هذا اعتبار فاسد ، لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل وأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل . وكذلك أيضا النقل عن المجهول لم يصرح أيضا فيه باسم الناقل ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل ، ولا من قبول المعروف قبول المجهول »[٢] .

ولقد نقل السيوطي كلام الأنباري عن المرسل والمجهول في كتابيه الاقتراح والمزهر موزعًا إياها في عدد من البحوث[٣] .

ويبدو أن موقف الأنباري من المرسل والمجهول سيتضح أكثر عند عرض موقفه العملي والتطبيقي منهما ، إذ استدل بالمجهول واحتج به ولم ينسب معظم شواهده الشعرية إلى قائليها ، مما قد يوحي بالتناقض بين المبدأ النظري الذي قرره سالفا وبين التطبيق العملي لتلك المبادئ وهذا مما سأتناوله بالتفصيل في موضعه من البحث محاولًا تفسير ذلك المسلك من أبي البركات .

ويتعرض الأنباري إلى الإجازة باعتبارها طريقا من طرق النقل عن الشيخ أو العالم ، وطريقا من طرق تحمل الرواية ، فقد عقد أبو البركات في ختام حديثه عن النقل فصلا تحت عنوان :

في جواز الإجازة

عرض فيه اختلاف العلماء في جوازها ، إذ يقول : « اعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة ، فذهب قوم إلى جوازها وتمسكوا في ذلك بأن الرسول صلوات الله عليه كتب كتابًا إلى الملوك وأخبرت بها رسله ، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه وكتب صحيفة الزكاة والديات ثم صار الناس يخبرون بها عن الرسول ﷺ ، ولم

(١) السابق (ص ٩١) . (٢) لمع الأدلة (ص ٩١ ، ٩٢) .
(٣) انظر الاقتراح (٨٦ ، ٨٧) ، المزهر (١/١٢٥ ، ١٤١) .

يكن ذلك إلا بطريق المناولة والإجازة فدل على جوازها »[1] .

ويبدو أن أبا البركات يختار هذا الرأي بجواز الإجازة وعده طريقًا شرعيا من طرق النقل عن العالم أو الشيخ ، ولقد نقل السيوطي عنه هذا الرأي حيث يقول على لسان أبي البركات « واختلف العلماء في جواز الإجازة ، والصحيح جوازها »[2] ويظهر ذلك أيضا عند عرضه لرأى آخر مخالف يمنع الإجازة ، فيقول « وذهب آخرون إلى أنها غير جائزة لأنه يقول : (أخبرني) ولم يوجد ذلك »[3] فيرفض هذا القول ويصوبه قائلا : « وهذا ليس بصحيح ، فإنه يجوز لمن كتب إليه إنسان كتابا وذكر له فيه أشياء أن يقول : (أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا) ولا يكون كاذبا وكذلك هاهنا »[4] .

مصادر النقل عند أبي البركات

حدد الأنباري مصادر النقل عنده وذلك عند تقسيمه المنقول إلى متواتر وآحاد ثم قال عن الكلام المتواتر الذي هو دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم « فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب »[5] .

ولقد حدد السيوطي مصادر السماع وزادها توضيحا بقوله عند تعريفه للسماع « وأعني به : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا ، عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت »[6] .

وهكذا اتفق الأنباري و السيوطي كلاهما على أن النقل أو السماع – بمصطلح السيوطي – يشمل ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة قطعية من أدلة النحو وهي القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعرًا ونثرًا .

وسنحاول في الصفحات التالية عرض هذه المصادر الثلاثة ، موضحًا حجيتها وموقف النحاة من الاستشهاد بها ، ثم موقف الأنباري – بخاصة – من تلك المصادر ومدى احتجاجه واعتماده عليها .

(١) لمع الأدلة (ص ٩٢) .
(٢) الاقتراح (ص ٨٧) .
(٣) لمع الأدلة (ص ٩٢) .
(٤) السابق نفسه .
(٥) السابق (ص ٨٣) .
(٦) الاقتراح (ص ٤٨) .

١ - القرآن الكريم وقراءاته

إن موضوع الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية وجعلها مصدرًا من مصادر التقعيد النحوي ، والاستشهاد بها ، من الموضوعات التي عني بها الدارسون ودار حولها كثير من الدراسات .

ومما يهتم به البحث في هذا المجال بيان موقف الأنباري من هذا المصدر أي بيان مدى اعتماده على القرآن الكريم والقراءات في التقعيد النحوي والاستشهاد به في المجالات المختلفة ، ولكي نقف على صورة واضحة لموقف الأنباري من هذا المصدر لابد أولًا من معرفة - موجزة - بموقف النحاة قبله من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته حتى نستطيع أن نحكم حكمًا دقيقًا على موقفه منه .

موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية

ينبغي أولًا - وقبل بيان موقف النحاة منه - أن نفرق بين مصطلحين يستخدمان عند بعض الباحثين وكأنهما مترادفان ، وأحيانًا أخرى على أنهما متباينان وهما القرآن والقراءات ، فما هي حقيقة الأمر ، وما الفرق بينهما ؟

قال الزركشي في البرهان : « واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها ، من تخفيف وتثقيل وغيرها »[١] إذا فالقراءات هي طريقة الأداء النطقي لألفاظ القرآن ، أو كما قال ابن الجزري « القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة »[٢] فلابد فيها من التلقي والمشافهة ، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة .

ومعنى هذا أن القرآن والقراءات بينهما تباين وتغاير ، حيث يمثل القرآن الأصل وتمثل القراءات الفرع ، أو طرق أداء ذلك الأصل ، كما هو الحال بين اللغة واللهجات[٣] .

وعلى هذا فإننا عندما نتناول موقف النحاة من الاحتجاج بالقرآن لا نقصد به

---

(١) البرهان في علوم القرآن الزركشي (٣١٨/١) .

(٢) منجد المقرئين (ص ٣) .

(٣) وانظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣١٥ ، ٣١٦) .

ذلك النص الكلي الموحد الذي نزل به الوحي ، لأنه لو قصد ذلك النص لما كان لأحد أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة منه ، ولا أن يخضعه لأقيسته ، وإنما المقصود بالقرآن عدد من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن [١] .

كما تجدر الإشارة أيضا إلى وجود مصطلحين يستخدمان في التراث النحوي للدلالة على النصوص اللغوية التي كانت مصدر التقنين والتقعيد ، وهما مصطلحا الاستشهاد والاحتجاج ، « فالاستشهاد ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقاعدة النحوية أي التي تبنى عليها هذه القواعد . والاستشهاد - بهذا التحديد - بعض مدلول الاحتجاج ، فإن الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقا . وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصا لغوية أو أصولا نحوية » [٢] إذن فالمصطلحان بينهما عموم وخصوص .

وبعد هذا التوضيح ، نستطيع أن نقول إنه لم ينكر أحد من النحاة أن القرآن الكريم أصل أساسي ورئيسي من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، بل يجمع العلماء على أنه أوثق نص وأصح أثر وصل إليهم ، وأنه جدير بأن يكون المرجع الأول في التقعيد النحوي واستنباط القواعد ، والاستدلال النحوي . إذ توفرت له مقومات السلامة التي لم تتوفر لأي نص لغوى آخر بما وضعت له من ضوابط ووسائل علمية للحفاظ عليه . فالقرآن الكريم وقراءاته من النصوص القطعية التي يستشهد بها .

ولكن هذه القراءات القرآنية ليست على درجة واحدة من الصحة والتواتر ومن هنا وضع العلماء ضوابط القراءة الصحيحة التي يؤخذ بها ، قال ابن الجزري مشيرا إلى ما صرح به الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ، ومكي بن أبي طالب ... وغيرهما : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ؛ ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو

---

(١) انظر الأصول د . تمام حسان (ص ٩٨) .

(٢) أصول التفكير النحوي (ص ٢٤٦) .

باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف » [(١)] .

وبناء على ما تقدم فالعبرة في صحة القراءة تحقق تلك الضوابط فيها وليس من تنسب إليه تلك القراءة من القراء . يقول ابن الجزري فيما ينقله عن أبي شامة في كتابه (المرشد الوجيز) ، « فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وإن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب إليه ، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم » [(٢)] .

وهكذا اشترط العلماء لصحة القراءة شروطا ثلاثة :

أولها : صحة السند .

الثاني : موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً .

الثالث : موافقة العربية ولو بوجه .

فإذا اختل الشرط الأول كانت القراءة باطلة ، وإذا اختل الشرط الثاني كانت شاذة ، وإذا اختل الثالث كانت ضعيفة ، وعلى هذا فلا تبطل القراءة إلا باختلال السند .

ويبدو أن القراء والنحاة اختلفوا في مدى التركيز والتشدد في هذه الشروط فعلى حين تشدد القراء في صحة السند وجعلوه الشرط الأساسي في قبول القراءة تشدد النحاة في شرط موافقة العربية ، حيث أدى بهم التشبث بهذا الشرط في ظل تحكيم مقاييسهم وقواعدهم إلى تخطئة بعض ما قرأه الثقات من القراء [(٣)] .

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص ٩ راجعه علي محمد الضباع - دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢) السابق (ص ٩ ، ١٠) .

(٣) انظر الأصول د . تمام حسان (ص ٩٩) .

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى عدة أمور تتعلق بالقراءات :

الأول : أن الأحرف السبعة التي وردت في حديث الرسول ﷺ غير القراءات السبعة فقد أجمع العلماء على « أنه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة نحو (أف ، وجبريل ، وأرجه ، وهيهات ، وهيت) وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين وإن كان يظنه بعض العوام ، لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا ، وأول من جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد في أثناء المائة الرابعة » [١] .

ولذلك حكى لنا ابن الجزري كراهية كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء وخطأوه في ذلك وقالوا ألا اقتصر على دون هذا العدد أو زاده أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة [٢] . ويؤكد هذا شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول : « لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة ، أو أن هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءاتهم » [٣] .

الثاني : أنه ليس كل القراءات السبعة متواترة بل منها ما هو شاذ ، وكذلك الحال بالنسبة للقراءات الثلاث المكملة للعشرة .

الثالث : أن التواتر إذا ثبت « لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره ، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتر عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا سواء وافق الرسم أم خالفه » [٤] .

الرابع : أن التواتر لا يشترط في صحة السند ، يقول ابن الجزري في ذلك : « وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف » [٥] .

---

(١) النشر (ص ٢٤) .
(٢) انظر النشر (ص ٣٦) .
(٣) السابق (ص ٣٩) .
(٤) النشر (ص ١٣) .
(٥) السابق .

والحق أننا إذا أردنا الاطلاع على موقف النحاة العملي من القراءات القرآنية ووضعها على رأس مصادر الاستشهاد ، لوجدنا تباينا في تلك المواقف فلقد كان لهم موقفان من الاحتجاج بالقراءات ، أحدهما : مؤيد لها يرى الاعتماد عليها في الاستشهاد والتقعيد النحوي ، ويغلب على أصحاب هذا الاتجاه الطابع النقلي .

والثاني : موقف المعارضين لها ، الذين تركوا الاحتجاج بها واعتمدوا في استشهاداتهم واستنباطهم للقواعد على نصوص أخرى من كلام العرب ، ويغلب على هذا الفريق الطابع القياسي والعقلي . ومن ثم مال بعض الباحثين إلى تسمية الاتجاه الأول بالأثريين ، والاتجاه الثاني بالقياسيين [١] .

كما كان للمذهب النحوي أثر في الاستشهاد بالقراءات ، فعلى حين قبل الكوفيون القراءات ما تواتر منها وما كان آحادا أو شاذا ، « فلقد استبعد البصريون الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها » [٢] و « خلاصة الرأي في استشهاد نحاة البصرة على وجه العموم بالقراءات أنهم كانوا يقبلونها غالبا إذا لم تعارض قاعدة وضعوها ، أو أرادوا أن يخرجوا بها شاهدا من الشعر أو كلام العرب ، فإذا اصطدمت بما وضعوه من قواعد فإحدى ثلاث : إما التأويل والتخريج ، وإما تضعيفها والطعن عليها أو على من قرأ بها ، وإما إغفالها والإغضاء عنها » [٣] ويظهر أن تشددهم في شرط موافقة العربية كان له أكبر الأثر في ظهور هذه المواقف من القراءات .

ويبدو أن موقف المتأخرين من النحاة لم يكن كموقف من سبقهم ، فهناك تباين في موقفهما ، فعلى حين صرف المتقدمون همهم إلى الاستشهاد بالشعر وقدموا الاستشهاد بالشعر على الاستشهاد بالقرآن الكريم على الرغم من أن النص القرآني هو أوثق نص وصل إلينا في العربية على الإطلاق . أكثر المتأخرون من الاستشهاد بالقرآن والاعتماد على القراءات بصورة واضحة ، وتظهر بواكير هذا التحول عند نحاة القرن الخامس ويزداد الاعتماد على النص القرآني كلما تأخر بنا الزمن إلى أن نصل إلى القرن الثامن . حيث أصبح الاتجاه السائد بين النحاة الاعتماد على القرآن الكريم

---

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، لشعبان صلاح ، ص (ل) من المقدمة ، رسالة دكتوراه بدار العلوم رقم ١٣٨ سنة ١٩٧٨ م .

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم (ص ٩٧) .

(٣) أصول النحو العربي د . محمود نحلة (ص ٤٣) .

وقراءاته إلى حد كبير . فقد رفض بعض المتأخرين موقف النحاة من القراءات كابن يعيش وأبي حيان وابن مالك والسيوطي .

ومن ثم قال أحدهم وهو السيوطي : « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، لا أعلم فيه خلافا بين النحاة ، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه » [(١)] .

والحق أن ما قاله السيوطي من إطباق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة وأنه لم ير أحدا خرج على ذلك أمر فيه نظر ، إذ إن موقف النحاة المتقدمين من القراءات ورفض الكثير منها والقراءات الشاذة منها بخاصة يعد أمرا معروفا . وربما فهمت عبارة السيوطي إذا نظرنا إليها على أنها رأيه الخاص وأنها تمثل أيضا موقف النحاة المتأخرين من الاحتجاج بالقراءات إذ حاولوا توسيع مصادر المادة عن طريق فتح باب الاحتجاج بالقراءات الشاذة .

وفي ذلك يقول الدكتور علي أبو المكارم : « وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة المتأخرين منسوبا إلى علماء هذه المرحلة من اعترافهم بالقراءة الشاذة واحتجاجهم بها فإنني لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين ورسائل اللغويين ما يثبت حجية القراءة الشاذة » [(٢)] .

ولقد أشارت العديد من الدراسات التي تناولت موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات إلى وجود تناقض بين الموقف النظري الذي يسلم بالقراءات ويقرر أنها المصدر الأساسي للاحتجاج ، وبين الموقف العملي والتطبيقي الذي يختلف تماما عن ذلك الموقف النظري [(٣)] ويشير الدكتور محمد عيد إلى أن النحاة انصرفوا جميعا عن استقراء النص القرآني لاستنباط قواعدهم مستدلًا بما ورد في كتاب سيبويه - الذي يمثل أول حلقة وصلتنا من مجهودات النحاة وقمة هذه المجهودات ، كما يدل على المسلك الذي سلكته الدراسات النحوية من بعده إذ تأثرت به وتتبعت خطاه - من اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول وتغافل نسبي

---

(١) الاقتراح (ص ٤٨) . (٢) أصول التفكير النحوي (ص ٣٨) .

(٣) انظر على سبيل المثال الاستشهاد والاحتجاج باللغة د . محمد عيد (ص ١٠١ ، ١٠٢) .

عن آيات القرآن والشعر الإسلامي حيث لم تزد استشهاداته القرآنية على ثلاثمائة آية لم يتخذها معظمها مصدرا للدراسة بل اعتمدت على نصوص أخرى كالشعر [1] .

والحق أن هذا الادعاء لا يمكن التسليم به ، لأن المطلع على المجهودات النحوية للنحاة منذ كتاب سيبويه إلى النحاة المتأخرين يجد اعتمادا غير قليل على القرآن الكريم وقراءاته في الاستشهاد واستنباط القواعد ، فإذا كانت شواهد سيبويه القرآنية قد بلغت – طبقا لإحصاء أحد الباحثين – [2] سبعًا وخمسين وأربعمائة وبإسقاط المكرر منها تبلغ أربعمائة ، والآيات التي يستشهد لها استشهادا صريحا تبلغ أربعا وسبعين وثلاثمائة في مقابل ألف وخمسين بيتا شعريا . فإننا لا نسلم أن هذه النسبة قليلة ، « فإن نصوص القرآن كلها بالنسبة إلى نصوص الشعر العربي القديم قليلة ومن الطبيعي أن تسفر نتائج الاستقراء الصحيح عن كثرة شواهد الشعر عن شواهد القرآن لكثرة النصوص الشعرية ، ولو عكس الأمر فكثرت الشواهد القرآنية عن شواهد الشعر لاتهم استقراء النحاة بعدم التناسق وعدم الضبط » [3] .

يضاف إلى ذلك أن معارضة سيبويه لبعض القراءات بشكل غير مباشر عن طريق توجيه الطعن في الوجه أو اللغة التي جاءت عليها القراءة لمخالفتها القياس أو القواعد النحوية ، يدل في الحقيقة على احترام بالغ للقراءات القرآنية .

إذن أقصى ما يمكن التسليم به هو اعتماد النحاة على الشعر في الاحتجاج بشكل أكبر من اعتمادهم على النص القرآني ، ولكنهم في نفس الوقت يحتجون بالقراءات القرآنية بشكل غير قليل .

على أن التفسير الذي يقدمه الدكتور محمد عيد لهذه الظاهرة وتفسيره لها بالتحرز الديني وشعور النحاة بالحرج أمام نصوص القرآن [4] . فهذا مما لا يمكن قبوله لأن الواقع العملي للنحاة في تناولهم للقراءات القرآنية بالدرس النحوي تشعر بعكس ذلك ، إذ تشعر في دراساتهم أنهم شديدو الجرأة على النص القرآني وقراءاته ، ولم يتحرز أكثرهم من تقليب تراكيب الآيات على جميع الأوجه الإعرابية الممكنة بما يتطلبه هذا من إعمال للذهن في النص القرآني ، بل إن كتب إعراب القرآن ومعاني

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة (ص ١٠٣) .
(٢) انظر الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه (ص ١٥) .
(٣) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٨٤) .
(٤) انظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة (ص ١٠٦ ، ١٠٧) .

القرآن قد انتشرت في تلك الفترة المبكرة من التقعيد النحوي بما فيها من تقليب للآيات وإعمال للذهن فيها ، ويكتفي بتأويل القراءة وتخريجها على قواعده ومقاييسه دون تضعيف أو تهجم ، ويكفي أن ننظر إلى كتاب سيبويه نفسه لكي نعلم أنه كان يعارض بعض القراءات وإن كانت بصورة خفية ولم تكن صريحة كما فعل النحاة من بعده ، فأين التحرز الديني في كل ما سبق ؟

ويقول أحد الباحثين [١] : « ثم إن واقع أمر النحاة في موقفهم من القراءات – كما رأيناه – قائم على خلاف ما قرره الدكتور محمد عيد . ولا يستطيع أحد أن ينسب إلى واحد من النحاة أنه لم يستشهد بالقراءات ، ثم لم يتوقف النحاة في فترة عن الاستشهاد بها ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإن من المحال عقلا أن يكون التحرز الديني بسبب قولهم بحجية القرآن وسبب إعراضهم عن الاستشهاد بها ، والحق هو أن استشهادهم بالقراءات مصداق قولهم بحجيتها » .

ولقد حاول كثير من الباحثين تفسير هذه الظاهرة ، وهي اعتماد النحاة على كلام العرب شعرا ونثرا أكثر من اعتمادهم على النص القرآني في التقعيد النحوي [٢] .

كما حاول أحد الباحثين تفسير تلك الظاهرة على أنه نوع من التأثير الكلامي والاعتزال – الذي يقدم العقل والقياس على النقل – على النحاة ، وبخاصة أن كثيرا من هؤلاء النحاة من المعتزلة [٣] .

والحق أن هناك عددا من الملحوظات المهمة التي قد تقدم تفسيرا مقنعا لهذه الظاهرة ، منها :

١ – أن النحاة الأوائل لم يتصدوا للتقعيد النحوي إلا لخدمة القرآن الكريم وإيضاح لغته وفهم تراكيبه ، من أجل الوصول إلى دقيق أسراره ومعانيه ، ولكن النص القرآني نص أدبي رفيع ، في أعلى درجات الفصاحة والارتقاء ، ومن ثم فلا يعين على فهمه إلا نص أدبي آخر ، وهو الشعر .

---

(١) وهو محمد إبراهيم خليفة في رسالته (أصول النحو في الخصائص لابن جني) ماجستير بدار العلوم رقم ٣٦٧ (ص ٥٠) ، وانظر حول نفس الرأي (أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي) لمصطفى أحمد عبد العليم ماجستير بدار العلوم رقم (ص ٨٤ – ٨٦) .

(٢) انظر على سبيل المثال : الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه (ص ٩٧) وما بعدها ، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية لشعبان صلاح (ص ٦٠) وما بعدها .

(٣) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ٨٥) .

٢ - يضاف إلى ذلك أن الدراسات اللغوية والنحوية إذا كانت قد نشأت في الأساس لخدمة النص القرآني وبيان إعجازه ، فقد كان لزامًا عليهم أن يدللوا ويستشهدوا بلغة العرب - أي بلغة غير لغة القرآن - على ذلك الإعجاز ، لأن الشعر هو ديوان العرب ، وهو أضبط في اللسان وأيسر في الحفظ ، كما أنه يمثل أغلب ما أثر عنهم من مأثورات ، فكان منطقيا أن تكثر استشهاداتهم الشعرية على القرآنية لأنهم أرادوا وضع قواعد للغة العرب قاطبة ، ولم يكن هدفهم وضع قواعد للغة القرآن الكريم .

٣ - وأخيرًا ، فإن القراءات القرآنية تعد انعكاسًا لما عند العرب من لهجات ومن الطبيعي أن تكون الظواهر اللغوية المختلفة الواردة في القراءات تنتمي إلى درجات متفاوتة من الفصاحة ، ومن هنا كان رفض النحاة لبعض القراءات القرآنية منطقيا بمقياسهم كنحاة ، فالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن جاءت على لهجات تفاوتت الظواهر اللغوية فيها بين الكثرة والقلة .

ولكن القواعد النحوية تحتاج إلى الاطراد مما يستلزم الاعتماد على القراءات التي تنتمي إلى اللغات الأكثر استعمالا دون القليلة ، وهكذا كان الاعتماد على النص القرآني والقراءات سيدخلهم أكثر في مشكلة لغوية مهمة وقعوا في بعضها وهي عدم تحديد المستويات اللغوية واللهجات الداخلة في الاستشهاد أو الخارجة عنه فالاعتماد على القراءات كان سيدخلهم أكثر في هذه المشكلة ، لأننا نعلم أن القراءات بالنسبة للقرآن كاللهجات بالنسبة لكلام العرب .

من ذلك أنه قد وردت قراءات في قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ فعلى أي القراءات يتم التقعيد ، وبخاصة أنه ليس هناك قراءة أحق من الأخرى بالاعتبار .

موقف أبي البركات من الاستشهاد بالقراءات القرآنية

إن موقف الأنباري من الاحتجاج بالقراءات القرآنية يصعب تحديده من خلال كتاب واحد له ، وبخاصة إذا كان هذا الكتاب هو كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) ، لأن هذا الكتاب خاص بغريب إعراب القرآن ، فمن الطبيعي أن تكون الشواهد القرآنية هي المحور الأساسي لاستشهاداته النحوية ، فالآيات القرآنية هي المحور الرئيسي لدراسته في هذا الكتاب ، فلا عجب إذن أن تكون أكثر احتجاجاته بالشواهد القرآنية . ومن هنا لا نستطيع أن نقول إن الكثرة الواضحة للاحتجاج بالنصوص القرآنية في كتاب البيان دليل على موقفه العام من النص القرآني ووضعه على رأس مصادر الاستشهاد .

والحق أن المتأمل لكتب الأنباري النحوية التطبيقية الرئيسة الثلاثة وهي (البيان ، وأسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف) يرى اعتمادًا كبيرًا واحتجاجًا غير قليل بالشواهد القرآنية ، فقد كان يستعين بالآيات القرآنية والقراءات في معظم الموضوعات النحوية التي يتطرق إليها .

وسأحاول في الصفحات التالية الوقوف على مدى احتجاجه بالشواهد القرآنية ، محاولًا رصد هذه الاستشهادات في مجالات التحليل اللغوي الثلاثة : الصوتية والصرفية والنحوية .

استشهاده بالقراءات القرآنية في المجال الصوتي

استشهد الأنباري بالقراءات في العديد من الموضوعات الصوتية ، فمنها ما يتعلق بحركة الإتباع أو الالتقاء الساكنين أو حركة هاء الضمير أو ذهاب الحركة للتخفيف .. وغيرها من الموضوعات الصوتية ، ويتضح ذلك من الأمثلة التالية :

ما يتعلق بحركة الإتباع : يستشهد أبو البركات على حركة الإتباع بقراءة من قرأ ﴿ ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ [الفاتحة : ١] فضم اللام إتباعا لضمة الدال ، وقراءة من قرأ ﴿ الحمدِ لِلَّهِ ﴾ فكسر الدال إتباعا لكسرة اللام ، وذلك في معرض توجيهه بناء (منذُ) على الضم [١] . كما استشهد بقراءة من قرأ ﴿ وَقَالَتُ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [يوسف : ٣١] بإتباع ضمة التاء الراء ، لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم ، ونحو هذا الإتباع أيضا قراءة من

(١) انظر أسرار العربية (ص ٢٧٢) .

قرأ ﴿ جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٌ ۝ ٱدْخُلُوهَا ﴾ بضم التنوين إتباعًا لضمة الخاء من ﴿ ٱدْخُلُوهَا ﴾ [(١)] .

حذف التنوين لالتقاء الساكنين :

ولقد أكثر الأنباري من الاستشهاد بقراءة من قرأ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أحدُ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّـمَدُ ﴾ [الإخلاص : ١ ، ٢] بحذف تنوين الدال من ﴿ أَحَـدٌ ﴾ لسكونه وسكون اللام من (اللّٰه) فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وهو يستشهد بهذه القراءة في تبرير قراءة عدم تنوين (عزيرٌ) من قوله تعالى ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة : ٣٠] بغير تنوين [(٢)] ، وقراءة ﴿ فَلَهُۥ جزاءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الكهف : ٨٨] برفع (جزاء) بغير تنوين [(٣)] .

ويستشهد بالقراءة نفسها وقراءة من قرأ ﴿ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ النَّهارَ ﴾ [يس : ٤٠] على حذف التنوين لالتقاء الساكنين [(٤)] ، وعلى أن ما حذف لالتقاء الساكنين في حكم الثابت ، حيث نصب النهار مع حذف التنوين كما ينصب مع إثباته [(٥)] .

حركة هاء الضمير :

استشهد بقراءة الكسائي ﴿ ثُمَّ هْوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [القصص : ٦١] بسكون الهاء ، على تسكين هاء الضمير بعد ثم [(٦)] .

ذهاب الحركة للتخفيف :

احتج على ذلك بقراءة من قرأ ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكْم لِوَجْهِ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٩] بسكون الميم فهم يسكنون تخفيفا لكثرة توالي الحركات [(٧)] .

التفخيم والترقيق :

استدل أبو البركات على أن العرب تفخم اللام من (اللّٰه) إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ، وترققها إذا كان قبلها كسرة بقوله تعالى : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [الفتح : ٢٩]

---

(١) انظر الإنصاف مسألة (١٠٨ / ص٧٤٤) .
(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن (٣٩٧/١) .
(٣) انظر البيان (١١٦/٢) ، وانظر أيضا البيان (١٥٥/٢) .
(٤) انظر الإنصاف (٦٥٩/٩٤) .
(٥) انظر البيان (١٨٥/١) .
(٦) انظر البيان (٦٩/١) .
(٧) البيان (٤٤٣/٢) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١١، ٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] .

ما يتعلق بالهمزة :

فقد احتج بقراءة من قرأ ﴿ وَبِيرٍ مُّعَطَّلَةٍ ﴾ [الحج: ٤٥] وقراءة من قرأ ﴿ فَأَكَلَهُ الذِّيبُ ﴾ [يوسف: ١٧] على قلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وجعل ذلك قياسا مطردا ، واحتج بهاتين القراءتين على صحة توجيهه لقراءة من قرأ ﴿ فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ايتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٨٣] بقلب الهمزة ياء [١] .

كما احتج بقوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ٣٦] على قلب الهمزة واوا لسكونها وانضمام ما قبلها [٢] .

التناسب :

احتج أبو البركات على حركة التناسب بقراءة من قرأ ﴿ وَزَادَهُۥ بَصْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ﴾ [البقرة: ٢٤٧] بإبدال السين صاد للموافقة الصوتية والتناسب [٣] .

استشهاده بالقراءات القرآنية (صرفيا)

تقل استشهادات الأنباري القرآنية على الأمور الصرفية عنها في المجال النحوي أو الصوتي ، ولكن من هذه الاستشهادات الصرفية بالقرآن ، احتجاجه بقراءة من قرأ ﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرَمٍ ﴾ [الحج: ١٨] على أن المصدر من (أكرم) (مُكْرَم) بمعنى (إكرام) [٤] .

كما احتج على أن مصدر (فَعّل) على (تفعيل) بالآيات القرآنية حيث احتج على ذلك في العديد من المواضع بقوله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٤] [٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦١] [٦] .

---

(١) انظر البيان (١/١٨٤ - ١٨٥) .

(٢) انظر البيان (١/٤٧) ، وانظر أيضا احتجاجه بالقراءات على قلب الهمزة حذا البيان (٢/٣٠٩) ، وعلى قلب الهمزة هاء الإنصاف (٢٥/٢١٦) .

(٣) انظر البيان (٢/٥١٠) .

(٤) انظر البيان (٢/١١٢) .

(٥) انظر البيان (١/٢٧٧) .

(٦) انظر البيان (٢/٤٦٩ - ٤٧٠) .

الاستشهاد بالقراءات القرآنية (نحويًا)

تكثر استشهادات أبي البركات على المسائل النحوية نسبيًا بالمقارنة باستشهاداته القرآنية على الأمور الصوتية أو الصرفية . وأكثر ما تكون هذه الاستشهادات في كتابه « البيان » عنها في كتابه « الإنصاف » و « أسرار العربية » وربما رجع ذلك إلى طبيعة المادة القرآنية التي يعالجها هذا الكتاب .

ولقد استشهد الأنباري بتلك الشواهد القرآنية في العديد من الأبواب النحوية فمنها ما يتعلق بكان وأخواتها وعملها ، والضمير ، وجملة الشرط ، والمفاعيل بأنواعها ، والاستثناء ، والتوابع ، والنداء ، وحروف الجر والإضافة وغيرها من الأبواب النحوية . وسأتناول بعض هذه الأمثلة في الصفحات التالية :

كان التامة :

استشهد على كان التامة بقراءة من قرأ ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفْهَا ﴾ [النساء: ٤٠] بالرفع ، كما احتج عليها بعدد من الشواهد القرآنية منها قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] ، وقوله : ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩] ، وقوله : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم: ٢٩] ويبين أنها لا يجوز أن تكون في هذه الآية الناقصة ؛ لأنها لا اختصاص لعيسى في ذلك . يقول أبو البركات « ولا يجوز أن تكون هاهنا الناقصة ؛ لأنها لا اختصاص لعيسى في ذلك ، لأن كلًا قد كان في المهد صبيا ، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي ، وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبي ، فدلّ على أنها هاهنا بمعنى : وجد وحدث » [1] وهو استشهاد يدل على براعة في استخدام الشاهد وتوجيهه .

عمل الظرف الرفع :

بيّن الأنباري أن الظرف يعمل فيما بعده الرفع إذا وقع خبرًا لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو صلة لموصول ، أو حالًا لذي حال ، أو معتمدًا على همزة الاستفهام أو حرف نفي [2] ، واستشهد على ذلك بالقرآن حيث يقول : « فالخبر ، كقوله تعالى : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ ﴾ [سبأ: ٣٧] فجزاء مرفوع بالظرف ... ، والصلة كقوله

(١) أسرار العربية (ص ١٣٤ ، ١٣٥) .

(٢) انظر البيان (٢/٣٤٠ - ٣٤١) .

تعالى : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد: ٤٣] ، والحال كقوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ [المائدة: ٤٦] فهدى مرفوع بالظرف لأنه حال من الإنجيل ، والمعتمد على همزة الاستفهام كقوله تعالى : ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١٠] »(١) .

الإضمار قبل الذكر :

اعتمد الأنباري في العديد من المواضع على الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه: ٦٧] على إثبات جواز تقديم الضمير على المظهر لأنه في نية التأخير (٢) .

حذف الضمير العائد من جملة الصلة إلى الموصول :

استشهد أبو البركات بقوله تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١] في العديد من المواضع على جواز حذف الضمير العائد من جملة الصلة إلى الموصول (٣) كما استشهد على نفس المسألة (٤) بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا ﴾ [الحج: ٧٣] .

جملة جواب الشرط في موضع جزم :

ويحتج على ذلك بالآيات القرآنية والقراءات ، وقد استشهد بقوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٨٦] ثم يقول : « قوله : ﴿ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾ ، في موضع جزم بدليل أنه عطف عليه ، في قراءة من قرأ ﴿ وَيَذَرْهُم ﴾ بالجزم على العطف على موضع ﴿ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾ ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [فاطر: ٢] »(٥) .

المفعول له :

يحتج على جواز مجيء المفعول له معرفة ونكرة (٦) ، بقوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] .

---

(١) البيان (٣٤١/٢) .
(٢) انظر البيان (٥٤٩/٢) ، وأسرار العربية (ص ٧٠ ، ١٩٢) ، والإنصاف (٦٨/٩) ، (٢٥١/٣١) .
(٣) انظر البيان (٧٧/١ ، ١٢٧ ، ٣٤١) ، (١٢/٢ ، ٧٣ ، ٥٥٠) .
(٤) انظر البيان (٥٠/٢) .
(٥) البيان (٢٨٦/٢) .
(٦) انظر أسرار العربية (ص ١٨٧) .

كي الناصبة :

ويستدل على كي الناصبة ، بقوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [الحديد : ٢٣] إذ نصبت بنفسها من غير تقدير (أنْ) [(١)] .

ما يتعلق بالاستثناء :

يستدل عبد الرحمن الأنباري بالآيات القرآنية على الاستثناء المنقطع ، حيث يقول : « والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ [النساء : ١٥٧] معناه لكن يتبعون الظن ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ۝ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ ﴾ [الليل : ١٩، ٢٠] معناه لكن يبتغي وجه ربه الأعلى ، وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [التين : ٥، ٦] معناه لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر » [(٢)] .

كما احتج بالشواهد القرآنية على جواز الاستثناء مما دل عليه الفعل من المصدر أو الظرف أو الحال ، يقول في ذلك : « فإن الفعل قد يذكر ثم يستثنى من مدلوله ، كالمصدر والظرف والحال » .

والاستثناء من المصدر كقوله تعالى: ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ۝ إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَىٰ ﴾ [الصافات : ٥٨، ٥٩] فموتتنا ، منصوب على الاستثناء لأنه مستثنى من ضروب الموت الذي دل عليها قوله : بميتين .

والاستثناء من الظرف كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ ﴾ [يونس : ٤٥] ساعةً ، مستثنى مما دل عليه (لم يلبثوا) ، وتقديره ، كأن لم يلبثوا في الأوقات إلا ساعة من النهار .

والاستثناء من الحال كقوله تعالى : ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١١٢] ، وتقديره ، ضربت عليهم الذلةُ في جميع الأحوال أينما ثقفوا إلا متمسكين بحبل من الله ، أي عهد من الله » [(٣)] .

---

(١) انظر الإنصاف (٥٧٣/٧٨) .

(٢) الإنصاف (٢٦٩/٣٥) .

(٣) البيان (١٨/٢ - ١٩) .

ما يتعلق بالحال :

ويستشهد بالقرآن على أن العامل في الحال معنى الإضافة وذلك عند توجيهه لقوله تعالى : ﴿ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام : ١٢٨] حيث جعل العامل في الحال ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ﴾ معنى الإضافة ؛ لأن معناه المضامة والمماسة (المصاحبة والممازجة) ، ثم يستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا ﴾ [الحجر : ٤٧] وقوله تعالى : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [الحجر : ٦٦] (فإخوانا) منصوب على الحال من الهاء والميم في (صدورهم) . والعامل فيها معنى الإضافة ، كما أن (مصبحين) منصوب على الحال من (هؤلاء) والعامل فيه معنى الإضافة [(١)] ويشير إلى هذه المواضع بقوله : « وليس في التنزيل حال عمل فيها الإضافة إلا هذه المواضع الثلاثة » [(٢)] .

ويستشهد بالآيات القرآنية أيضا على أن صفة النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال [(٣)] .

ما يتعلق بالنعت :

يحتج أبو البركات بالآيات القرآنية والقراءات على أمور متعددة خاصة بباب النعت ، منها أنه احتج بقراءة من قرأ بالرفع في قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف : ٥٩] [(٤)] على حمل النعت على الموضع [(٥)] .

ويستشهد بالآيات السابقة وما ورد فيها من قراءتي الرفع والجر على جواز حمل الوصف على الموضع كما يحمل على اللفظ [(٦)] . وبقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة : ١٢٣] على حذف العائد من جملة الصفة إلى الموصوف [(٧)] . كما يستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٦] على كثرة الفصل بين الصفة والموصوف . وبقوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ : ١١] وقوله

---

(١) انظر البيان (١/٣٣٩ - ٣٤٠) . (٢) البيان (١/٣٤٠) .

(٣) انظر البيان (١/١٣٨) .

(٤) الأعراف (٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، وهود ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤) ، والمؤمنون (٢٣ ، ٣٢) ولكن واحدة منها هي التي قرئ فيها بالرفع .

(٥) انظر البيان (١/١٣٨) . (٦) انظر الإنصاف (٤٥/٣٣١) .

(٧) انظر البيان (٢/٦٩) .

تعالى : ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة : ٥] على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه [١] .

ما يتعلق بالنداء :

ويحتج بقوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ [النمل: ٢٥] على حذف المنادى [٢] وبقوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩] ، وقوله : ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾ [يوسف: ٤٦] على كثرة حذف حرف النداء [٣] .

ما يتعلق بحرف الجر :

يستدل الأنباري على حرف الجر الزائد [٤] بقوله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢] ، وقوله : ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٤] ، ويستشهد على ذلك أيضا في الإنصاف بالآيات السابقة وبغيرها من الآيات القرآنية كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ [العلق : ١٤] ، وقوله : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق : ١] وقوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] ، وغيرها من الآيات [٥] .

ويستدل على حمل العطف على اللفظ تارة وعلى الموضع تارة أخرى بقوله تعالى : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ : ١٠] حيث قرئ (الطير) بالرفع والنصب ، فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع [٦] ، ويحتج بالقرآن على (حتى) الجارة [٧] ، كما يحتج بالقراءات على أن (الواو) تدل على الجمع دون ترتيب [٨] .

ما يتعلق بالإضافة :

تكثر استشهادات الأنباري القرآنية على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فقد احتج في مواضع كثيرة [٩] من كتبه على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف : ٨٢] وقوله تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٩٣] ، وبقوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ ﴾ [غافر: ١٨] ، وقوله :

---

(١) انظر الإنصاف (١١٣/١٤) .
(٢) انظر البيان (٢٥٩/١) .
(٣) انظر الإنصاف (٧٢٠/١٠٣) .
(٤) انظر البيان (٤٢/٢) ، أسرار العربية (ص ٢١٠) .
(٥) انظر الإنصاف (٢٨٣/٣٧) .
(٦) انظر أسرار العربية (ص ٢٢٦) .
(٧) انظر السابق (ص ٢٦٥) .
(٨) انظر البيان (٢٣٧/١) .
(٩) انظر البيان (٥٥/١، ٨٠، ١٠٩)، (٢٤٨/٢)، وأسرار العربية (ص ٢٧٣)، والإنصاف (٣٧٢/٥٤).

﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ ﴾ [الرحمن: ٢٢] ، وقوله : ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] .

ويستدل بقراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة [1] في قوله تعالى : ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ [يوسف: ١٠] بتاء التأنيث على أن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه [2] .

كما يستدل بالقراءات القرآنية على بناء الاسم أو الظرف إذا أضيف إلى غير متمكن ، قال أبو البركات « والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣] في قراءة من قرأ (مِثْلَ) بالفتح ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب ، وإن كان في موضع رفع ، لأنه اسم مبهم مثل غير أضيف إلى غير متمكن ، وقال تعالى : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾ [هود: ٦٦] فيمن قرأ بالفتح وقال تعالى : ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾ [المعارج: ١١] فيمن قرأ بالفتح ، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر » [3] .

يضاف إلى كل ما سبق من اعتماد الأنباري ، على النص القرآني واحتجاجه به في المجالات الصوتية والصرفية والنحوية ، أنني وجدت له مواضع كثيرة استشهد فيها بالآيات القرآنية والقراءات على أمور لغوية وبلاغية .

فمن استشهاداته القرآنية في المجال اللغوي :

استشهاده بالقرآن على أن (الفلك) يدل على المفرد والجمع [4] ، كما يستدل به على اللغة الأكثر استعمالا في كاف (ذلك) من التثنية والجمع بناء على العدد [5] ، ويستدل بقراءة التشديد والتخفيف في قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] على لغتين من اللغات الواردة في (رب) ودخول الحذف الحرف [6] .

---

(١) انظر البحر المحيط (٢٨٤/٥) .
(٢) انظر البيان (٩٣/١ ، ٣٥١) .
(٣) الإنصاف (٢٩٠/٣٨ - ٢٩١) .
(٤) انظر البيان (١٣٢/١) .
(٥) انظر السابق (١٥٨/١) .
(٦) انظر أسرار العربية (ص ٢٠٩ ، ٢١٠) ، والإنصاف (٢٨٥/٣٧ - ٢٨٦) .

كما يستشهد بالنصوص القرآنية على الاكتفاء بلفظ الواحد عن الجمع [١] ، وأن المصدر يأتي بمعنى (فاعل) ومعنى (مفعول) [٢] ويستشهد بقراءة أبي بن كعب على مجيء (لما) بمعنى (إلا) [٣] ، ومجيء (أنْ) مفسرة بمعنى (أي) [٤] ، كما يحتج بالشواهد القرآنية على تعدد معاني حروف الجر [٥] ، واستخدامهم (هدنا) بمعنى (تبنا) و (لواقح) بمعنى (ملحقات) ، و (وراءهم) بمعنى (قدامهم) [٦] .

أما استشهاداته القرآنية على الأمور البلاغية :

فقد وجدت له احتجاجات بالنصوص القرآنية على أمور بلاغية كالمجاز المرسل أو الالتفات من الخطاب إلى الغيبة أو إطلاق الاستفهام والمراد به الأمر أو التورية أو المجازاة والازدواج أو التعظيم والتفخيم أو التحقير أو المبالغة أو التوكيد .. وغيرها من الأغراض البلاغية [٧] .

والملاحظ أن كل ما سبق لا ينفي أن بعض احتجاجاته القرآنية كانت تأتي على سبيل الاستئناس والتأكيد فقط لا على سبيل التقعيد والاحتجاج الحقيقي بها [٨] .

وبعد العرض السابق يتضح أنه قد غلبت شواهد أبي البركات القرآنية واستعانته بالقراءات على الشواهد الشعرية في كتابه البيان - وذلك للأسباب التي ذكرتها سابقًا .

أما كتابه أسرار العربية ، فقد تساوت فيه تقريبا المواضع التي احتج فيها الأنباري بشواهد قرآنية مع تلك التي اعتمد فيها على الشواهد الشعرية .

وأما كتابه الإنصاف - وبعد استبعاد الشواهد القرآنية أو الشعرية التي أوردها الأنباري على لسان الكوفيين أو البصريين والاكتفاء بما يظن أنه احتجاجاته في جوابه على الفريقين - وجدت اعتمادًا كبيرًا على النص الشعري لا القرآني ، بل يغلب عليه طرح استشهادات الكوفيين القرآنية في معظم الأحيان وتناولها بالتخريج أو التأويل .

---

(١) انظر البيان (٥٢/١ - ٥٣) ، وأسرار العربية (ص ٢٢٣) .

(٢) انظر البيان (٩١/١ ، ٢٠٥) .

(٣) انظر السابق (٣٠/٢) .

(٤) انظر السابق (٢٢٢/٢ ، ٢٥٥) .

(٥) انظر أسرار العربية (٢٥٩ - ٢٦١) .

(٦) انظر البيان (١١٨/١ ، ١٦٥) ، (٥٦/٢) على الترتيب .

(٧) انظر على سبيل المثال البيان (٤٩/١ - ٥٠ ، ٥٥ ، ٩٦ ، ١٣٧ ، ١٩٦ ، ٢١٠ - ٢١١ ، ٢٦٣ ، ٤١٩) ، والإنصاف (١٤٨/١٥) ، (٢٦٠/٣٣) .

(٨) من ذلك انظر البيان (١١٩/١) ، (١٥٠/٢) ، أسرار العربية (ص ٥٥) .

وإذا وجهنا نظرنا إلى ما تبقى من كتبه (كالإغراب في جدل الإعراب) أو (لمع الأدلة) أو (نزهة الألباء) فإننا سنكتشف أن استشهاداته القرآنية فيها قليلة ، وذلك لأن هذه الكتب لا تعالج موضوع النحو التقليدي الذي يحتاج إلى الشواهد أكثر من غيره من الموضوعات النظرية الأخرى ، فهذه الكتب نظرية في علم جدل الإعراب أو علم أصول النحو أو التراجم .

وكذلك الحال في كتابيه (زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء) و (منثور الفوائد) حيث كانت استشهاداته القرآنية في زينة الفضلاء على أمور لغوية خاصة بما يكتب بالضاد والظاء ممثلا لذلك بالنصوص القرآنية . أما كتاب منثور الفوائد فقد استدل على بعض المسائل النحوية بالآيات القرآنية وأحيانا ببعض القراءات [1] .

وما تبقى من كتبه لا تعد كتبا نحوية بل لغوية أو بلاغية في المقام الأول ككتابه (البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث) أو (عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء) أو (الكلام على عصى ومغزو) أو (شرح بانت سعاد) أو (الموجز في علم القوافي) أو (اللمعة في صنعة الشعر) .

وأستطيع - بعد هذا العرض - أن أخرج بنتيجة عامة تبين موقف الأنباري من مصادر الاحتجاج مفادها أن أبا البركات الأنباري يكثر من الاحتجاج بالنص القرآني وقراءاته في معظم الأحيان ، ويعتمد عليه اعتمادا ليس بقليل في احتجاجه واستدلالاته ، ولكنني - ورغم ذلك كله - لا أستطيع أن أقرر أنه قد وضع النص القرآني على رأس مصادر الاستشهاد عنده ، إذ ظل النص الشعري هو الأكثر شيوعا في احتجاجاته واستشهاداته النحوية ، وهذا ما سأوضحه بعد قليل .

ويبدو أن هذه النتيجة تتفق تماما مع الظروف العلمية المحيطة بالأنباري في عصره فقد جاء الأنباري في وقت - من القرن السادس إلى الثامن - بدأ فيه اهتمام النحاة بالقراءات القرآنية والحديث والاحتجاج بهما ، وأكثر بعضهم من الاستشهاد بهما كابن مالك وأبي حيان وابن هشام ، وذلك من أجل توسيع مصادر السماع - كما أشرت سابقا في التمهيد - وربما زاد بعضهم الاستشهاد بكلام أهل البيت كالزمخشري . وذلك على خلاف مرحلة ما قبل الأنباري التي سار فيها النحاة على عرف متوارث اعتمدوا فيه على الشواهد الشعرية وقلت فيه نسبيا الشواهد القرآنية

---

(١) انظر منثور الفوائد (ص ١٩) من كلام المحقق .

والاعتماد على القراءات والحديث في الاحتجاج .

مواقف النحاة من القراءات القرآنية

تعددت مواقف النحاة من القراءات القرآنية قديمًا وحديثًا ، وتتراوح هذه المواقف بين الاستشهاد بها أو الدفاع عنها أو التسليم بها وبين تناولها بالتأويل أو الترجيح والمفاضلة بينها أو تضعيفها .

فمن النحاة من يظهر من مواقفه المتعددة تجاه القراءات أنه يسلم بها ويرى توقيفيتها ، لأنها سنة متبعة سواء وافقت هذه القراءات القياس النحوي أو خالفته أو وافقت مذهبه النحوي أو خالفته . ومنهم أيضًا من رد القراءة وأنكرها وربما زادت نبرة التضعيف عنده فيصف القراءة باللحن أو القبح أو الشذوذ وغيرها من ألفاظ تدل على إنكار القراءة . وربما ذهب به الوهم إلى اتهام القارئ أو الراوي باللحن أو الخطأ أو الجهل باللغة ، وكأن القراء إنما كانوا يقرءون بالرأي والاجتهاد الشخصي وليس لقوة السماع وصحة النقل أو السند [١].

يقول الدكتور شعبان صلاح : « والذي يلفت الانتباه حقا أنك لا تكاد تجد نحويًا تعرض للقرآن وقراءاته بالتأليف إعرابا أو احتجاجا دون أن يتهجم على بعض قراءات القرآن ، أو يطعن بعضها الآخر ، أو يتهم بعض القراء بعدم الدراية وإن كانوا من أهل الرواية ، وإن اختلف التهجم والطعن بين العنف والرفق والكثرة والقلة » [٢] .

والحق أن واقع النحاة يثبت ذلك ، فإذا كانت معرضة سيبويه لبعض القراءات قد جاءت بشكل خفي عن طريق تضعيف الوجه أو اللغة التي جاءت عليها القراءة لمخالفتها القياس أو القواعد النحوية ، وأن ذلك يمثل احتراما بالغا للقراءات القرآنية فإن المبرد قد ضعف وخطأ القراءات القرآنية صراحة ، وكان الفراء أكثر جرأة على تضعيف القراءات واتهام القراءة والقارئ باللحن وقلة الدراية وغير ذلك [٣] .

وهذا ابن جني لا يختلف كثيرًا عن سائر النحاة ، فهو وإن ألف كتاب المحتسب

---

(١) انظر حول نفس المعنى مواقف النحاة من القراءات القرآنية (من أول القرن الخامس إلى أواخر القرن الثامن) رسالة دكتوراه بدار العلوم لأحمد محمد عبد الراضي ص (أ - د) من المقدمة .

(٢) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري (ص ٨٧) .

(٣) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ٦٩ - ٨٤) .

في توجيه القراءات الشاذة ، كغيره من النحاة يرد ويضعف طائفة من القراءات السبع ، وعلى الرغم من اجتهاده في محاولة توجيه القراءات الشاذة إلا أنه مع ذلك رذّل فيه قراءات وضعف أخرى وذكر أن بعضها لا يعرف في اللغة إلا أنه كان أسلم موقفا من شيخه أبي علي الفارسي الذي صنع كتاب الحجة في توجيه القراءات السبع [1] .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه ليس هناك في الغالب نحوي يعرف بموقف واحد من تلك المواقف المتعددة المشار إليها سابقا ، حيث يتردد النحوي بين الاستشهاد بالقراءة في موضع وتضعيف ثانية في موضع آخر أو تأويل ثالثة .. إلى غير ذلك من المواقف المتعددة . ومع ذلك فإنه يغلب على كل نحوي موقف معين من تلك المواقف المتعددة ، فنستطيع وصفه مثلا بأنه ممن يحترم القراءة ويستشهد بها ، أو أنه من مؤولي القراءات أو أنه من منكريها إلى غير ذلك من أوصاف تمثل الموقف الأكثر شيوعا في مواقفه المتعددة . وإذا كان هذا هو موقف النحاة من القراءات ، فما موقف أبي البركات منها ؟

---

(١) انظر ابن جني النحوي (ص ١٢٧ ، ١٢٨) .

موقف أبي البركات من القراءات

تعددت مواقف الأنباري من القراءات كما تعددت عند النحاة ، وتراوحت هذه المواقف بين التأويل أو التضعيف ، أو الإيحاء بأن القراء كانوا يقرءون بالرأي والقياس لا لصحة القراءة والسماع عندهم .

وهو مع ذلك كله يقرر أن القراءة سنة متبعة ويقف ذلك الموقف الذاتي المعروف من احترام القراءة ، بل ويدافع أحيانا عن بعض القراءات التي رفضها النحاة وطعنوا فيها لمخالفتها أقيستهم .

ويتضح مما تقدم تعدد هذه المواقف وتنوعها ، ولذلك سأحاول في الصفحات التالية جمع المواقف التي يمكن عدها من باب واحد كل على حدة ، حتى تبرز تلك المواقف بشكل واضح .

وأول ما أبين من مواقف الأنباري من القراءات هي تلك المواقف الرئيسة الثلاثة التي تمثل أكثر مواقفه شيوعا عنده وهي تأويل القراءة ، والمفاضلة بينها وتضعيفها أو وصفها بالشذوذ . وإليك البيان التفصيلي لهذه المواقف :

١ - تأويله للقراءات

إن الأنباري – شأنه شأن النحاة من قبله – يغلب عليه موقف معين من تلك المواقف المتعددة ، والحق أن تأويل القراءة هو الموقف الغالب على الأنباري في موقفه من القراءات ، فعلى الرغم من تعدد مواقفه من القراءات وتنوعها فإنه تغلب عليه صفة تأويل القراءة ، ويكثر من الاستعانة بهذا الأسلوب في استدلالاته النحوية ، حتى إنني يمكنني أن أصفه – دون كثير من التجوز – بأنه يعد من مؤولي القراءات ، وفي إطار هذا الفهم نستطيع تبرير إفراطه في استخدام التأويل وبخاصة تجاه الشواهد القرآنية والقراءات ، إذ تعد الصفة الغالبة عليه في استدلالاته واحتجاجاته إزاء النص القرآني .

أما عن تأويل القراءة ، فيبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى أن النحاة لم يأخذوا في اعتبارهم النص القرآني عند استنباط القواعد ، ومن هنا اضطربوا أمام تلك القراءات التي خالفت أقيستهم ، ولذلك انصب التأويل على تلك القراءات التي خالفت قياس النحاة وقواعدهم في محاولة لتلمس وجه من القياس تؤول عليه .

ومعنى هذا أن تأويل القراءة لا يعد عيبًا ، بل قد يكون التأويل محاولة لرد الظواهر اللغوية التي جاءت في تلك القراءات إلى القياس ، كما يلاحظ أن تأويل القراءة لا يعد إخضاعًا لها للقياس بقدر ما يعد توسيعًا لدائرة القياس ومحاولة استيعابه تلك الظواهر اللغوية الواردة في القراءة ، ومما يؤكد هذه الفكرة ما أشرت إليه سابقًا من أن حاجة النحاة إلى توسيع مصادر المادة في مراحل متأخرة ألجأتهم إلى العودة إلى النصوص القرآنية والقراءات لمحاولة استمداد النصوص منها .

ومن الممكن تتبع موقفه من تأويل القراءات في مجالات التحليل اللغوي الثلاثة ، الصوتية ، والصرفية ، والنحوية .

(أ) تأويله القراءة صوتيًا :

نستطيع تلمس تلك التأويلات في العديد من الأبواب الصوتية من ذلك ما يتعلق بالموضوعات الصوتية التالية :

حركة الإتباع :

تكثر تأويلات كمال الدين الأنباري الصوتية على حركة الإتباع ولقد أول عليها كثيرا من القراءات ، فأول عليها قراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤبة [١] ﴿ الحَمْدِ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١] بكسر الدال ، وقراءة من قرأ (الحَمْدُ لُلَّهِ) بضم اللام [٢] ، كما أول على الإتباع قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي [٣] بضم النون من قوله تعالى : ﴿ فَمَنُ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ [البقرة: ١٧٣] ويعلل حركة الإتباع في هذا الموضع بقوله : « فللإتباع استثقالاً وكراهية الخروج من كسر إلى ضم ، ولهذا ليس في كلامهم ما هو على وزن (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين » [٤] .

وكذلك قراءة جمهور القراء (عدا ابن كثير ونافع وأبي عمرو ويعقوب) [٥] (لا يضُرُّكم) بالتشديد مع ضم الراء من قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾ [آل عمران: ١٢٠] فيقول : « فإنما ضمه وإن كان مجزومًا لأنه جواب الشرط ، لأنه لما افتقر إلى التحريك حركه بالضم إتباعًا لضمة ما قبله » [٦] .

---

(١) الإنصاف (١٢٥/١٤) .
(٢) انظر البيان (٣٤/١ - ٣٥) ، والإنصاف (١٢٥/١٤) .
(٣) أحمد عبد الراضي (ص ٢٢٨) . (٤) البيان (١٣٧/١) .
(٥) البحر المحيط (٤٣/٣) . (٦) البيان (٢١٧/١) .

وعلى نفس الوجه أوّل قراءة بكسر الهمزة [(١)] من قوله تعالى : ﴿ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾ [النساء: ١١] ، وقراءة من قرأ بضم الدال [(٢)] في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [الأنعام: ١٠] ، وقراءة من قرأ بكسر الهمزة من (أمهاتكم) في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل: ٧٨] إتباعًا لكسرة النون من (بطونِ) [(٣)] .

الإمالة :

ففي معرض توجيهه لقراءة أبي عمرو وابن ذكوان عن ابن عامر من طريق الصوري والدوري عن الكسائي [(٤)] في (أبصارهم) من قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ [البقرة: ٧] يقول أبو البركات : « ومن قرأ بإمالة (أبصارهم) فلمكان كسرة الراء فإن الراء إذا كانت مكسورة ، جلبت الإمالة ، وإذا كانت مضمومة أو مفتوحة منعت الإمالة ، وإن وجدَ سببُها » [(٥)] .

وهكذا أمال القراء بعض الحروف التي يظن أنها لا تمال ، لأنها من حروف الإطباق كالصاد والضاد ولكن النحاة حملوا إمالة هذه الحروف على أسباب صوتية كما فعل الأنباري في هذه الآية إذ حمل إمالة الألف بعد الصاد على كسرة الراء . وقد بيّن هذا الأمر وزاده وضوحا وجلاء عند تأويله قراءة من قرأ بإمالة (حمارك) من قوله تعالى : ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وذلك في إشارة جيدة لجوالب الإمالة وموانعها ، « ومن قرأه بالإمالة فلكسرة الراء بعد الألف لأن الألف إذا كان بعدها كسرة جلبت الإمالة خصوصًا إذا كانت في راء لأنها حرف تكرير ، فالكسرة فيها بكسرتين ، ولهذا إذا وجدت مع الحروف التي توجب منع الإمالة وهي حروف الاستعلاء والإطباق وهي ، الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف ، فإنها توجب جواز الإمالة لما فيها من التكرير ، وكما أن الراء توجب جواز الإمالة مع ما يوجب منعها إذا كانت مكسورة ، فإنها توجب جوازها ، إذا كانت مضمومة أو مفتوحة ، فإن الضمة فيها بضمتين والفتحة بفتحتين لما فيها من التكرير » [(٦)] ، وهي إشارة رائعة إلى جوالب الإمالة وموانعها [(٧)] .

---

(١) انظر البيان (١/٢٤٤) .
(٢) انظر البيان (١/٣١٤) .
(٣) انظر البيان (٢/٨٢) .
(٤) إتحاف فضلاء البشر (ص ١٢٨) .
(٥) البيان (١/٥٣) .
(٦) البيان (١/١٧١ - ١٧٢) .
(٧) انظر حول ذلك أيضًا أسرار العربية (ص ٤٠٧ - ٤١٠) .

حركة هاء الضمير :

يؤول عليها قراءة من قرأ (فيه) في قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] بكسر الهاء من غير ياء ، وهي قراءة القراء غير ابن كثير الذي قرأ بإشباع الهاء من (فيه) [١] ، ويعلل ذلك بقوله : « إنا لو أثبتنا الياء الساكنة بعد الهاء وقبلها ياء ساكنة لكنا قد جمعنا بين ساكنين ، وذلك لأن الهاء حرف خفي ، فلا عبرة بحركتها فكأنك لم تأت به » [٢] .

وعلى حذف حركة هاء الضمير يؤول قراءة من قرأ (وهْو) بإسكان الهاء من قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩] وهي قراءة أبي عمرو والكسائي وقالون [٣] - حيث يقول : « ومن أسكنها جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تفصل عنها وهو بمنزلة عَضُدٍ ، فكما جاز أن يقال في عَضُدٍ عَضْدٌ بالإسكان فكذلك هاهنا » [٤] .

ذهاب الحركة للتخفيف :

من هذا تأويله لقراءة أبي عمرو ﴿ مَلْكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] « بسكون اللام وأصله (مَلِكِ) بكسر اللام على فعل ، إلا أنه حذفت كسرة العين كما قالوا في كتف : كَتْف ، وفي فَخِذٍ فَخْذٌ » [٥] ، وانظر تأويله لقراءة من قرأ بإسكان الراء من (أرْني) [٦] في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ، وتأويله لقراءة الحسن بسكون القاف في قوله تعالى : ﴿ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾ [النور: ٥٢] ، حيث أولها على ذهاب الحركة للتخفيف [٧] ، وكذلك تأويله لقراءة من قرأ بسكون اللام [٨] في قوله تعالى : ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦٦] .

التقاء الساكنين :

لقد أوضحت في موضع سابق أن النحاة - ومنهم الأنباري - يؤولون التقاء الساكنين إما على ما يخلصهم من اجتماعهما ، أو على ما يحسن فيه التقاؤهما وقد

---

(١) أحمد عبد الراضي (ص ٢٣١) .
(٢) البيان (٤٤/١) .
(٣) انظر البحر المحيط (١٣٦/١) .
(٤) البيان (٦٩/١) .
(٥) البيان (٣٥/١) .
(٦) انظر البيان (١٧٢/١) .
(٧) انظر البيان (١٩٨/٢) .
(٨) انظر البيان (٢٤٧/٢) .

فعل ذلك الأنباري عند توجيهه لقراءة نافع وأبي جعفر [(١)] بسكون الياء من قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] يقول « ومن قرأ بسكون الياء فلأن حرف العلة يستثقل عليه حركات البناء ، وجَمَعَ بين ساكنين لأن الألف فيها فرط مد ولهذا اختصت بالتأسيس والردف ، فتنزل المد الذي فيها بمنزلة الحركة ، وقد حكي عنهم أنهم قالوا : التقت حلْقتا البطان . وله ثلُثا المال » [(٢)] .

ومن ذلك توجيهه للقراءات في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] حيث يقرأ (عزير) بالتنوين وهي قراءة عاصم والكسائي وغير التنوين وهي قراءة باقي السبعة [(٣)] ، « فقد وردت أسماء في القرآن الكريم اختلف القراء على تنوينها وعدم تنوينها ، ومن ثم اختلف النحاة في جعلها مصروفة أو ممنوعة من الصرف ومن ذلك (عزير) » [(٤)] .

وقد أول الأنباري قراءة التنوين على أن يكسر التنوين من (عزير) لالتقاء الساكنين ، وأما قراءة عدم التنوين فأولها على ثلاثة أوجه وذلك على أن يكون قد حذف التنوين لسكونه وسكون الياء من (ابن) بعده ، أو على جعل (ابن) صفة لـ (عزير) و (ابن) إذا كان صفة لعلم مضافا إلى علم حذف التنوين من الأول ويقدر خبر لـ (عزير) محذوف ، أو على جعل (عزير) غير منصرف للعلمية والعجمة [(٥)] .

الوقف :

ومما يتعلق بالوقف تأويلات صوتية ، تأويله لما روي عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ ﴾ [العصر: ٣] في حالة الوقف ، بالوقف بالإتباع ، « على لغة من قال: مررت بِبَكِرٍ . والتحريك في هذا النحو إنما كان لالتقاء الساكنين ، لأنه لما أحب التحريك في هذه اللغة لالتقاء الساكنين ، كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حالة الوصل أولى ، تمسكًا بالأصل ، لأن الأصل هو الوصل » [(٦)] .

ومن ذلك تأويله لقوله تعالى : ﴿ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣] التي احتج بها الكوفيون على اتصال التاء بالحرف ، فقد أول الآية على الوقف بأن تكون التاء في

---

(١) الإتحاف (ص ٢٢١) . (٢) البيان (١/٣٥٢) .

(٣) البحر المحيط (٥/٣١) .

(٤) مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، لأحمد محمد عبد الراضي (ص ٣١١ ، ٣١٢) .

(٥) انظر البيان (١/٣٩٦ - ٣٩٧) . (٦) البيان (٢/٥٣٣) .

(لات حين) متصلة بحين ، لا بلا ، مستدلًا بما نقله « أبو عبيد القاسم بن سلام » [(١)] حيث حكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ، فيقولون : (فعلت هذا تحين كذا ، وتأوان كذا ، وتالآن) أي : (حين كذا ، وأوان كذا ، والآن) [(٢)] .

التناسب :

ومن تأويلاته للآيات على التناسب ، تأويله لقراءة نافع عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم والكسائي وأبي جعفر [(٣)] بتنوين (سلاسل) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان : ٤] ، وقراءة من قرأ بالتنوين في قوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ [الإنسان : ١٥] [(٤)] .

وعلى التناسب والموافقة الصوتية يؤول قراءة من قرأ بالصاد في قوله تعالى : ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [الغاشية : ٢٢] إذ أبدل من السين صادًا ، لتوافق الطاء والاستعلاء والإطباق [(٥)] .

ما يتعلق بالهمزة :

مثال ذلك تأويله للقراءات الجائزة في (ءأنذرتهم) من قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] حيث أول قراءة ورش وابن كثير ورويس [(٦)] بتحقيق الأولى وجعل الثانية بين بين ، ويقوي هذا الوجه ، لأن به يزول استثقال الجمع بين الهمزتين ، وقراءة من قرأ بحذف الهمزة الأولى ، وإلقاء حركتها على الميم ، لأنهم حذفوا الهمزة الأولى تخفيفا ، ومن عادتهم إذا خففوا الهمزة بالحذف وقبلها ساكن أن يلقوا حركتها عليه [(٧)] .

ومن ذلك تأويله لقراءة أبي عمرو باختلاس الكسرة في الهمزة من (بارئكم) في قوله تعالى : ﴿ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة : ٥٤] لكثرة

---

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤) ، وهو من رواة اللغة يروي عن نيف وأربعين لغويًا وأعرابيًا في كتابه (الغريب المصنف) وله كتاب (غريب الحديث) عرضه على عبد الله بن طاهر فاستحسنه وقال : « إن عقلًا بعث صاحبه على عمل مثل هذا الكتاب لحقيق أن لا يخرج هنا إلى طلب المعاش » انظر نزهة الألباء (ص ١١١) .

(٢) انظر الإنصاف (١٠٨/١٤) .

(٣) الإتحاف (ص ٤٢٨ ، ٤٢٩) .

(٤) انظر البيان (٤٨٠/٢ ، ٤٨١) .

(٥) انظر البيان (٥١٠/٢) .

(٦) الإتحاف (ص ١٢٨) .

(٧) انظر البيان (٥١/١) ، وانظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية لأحمد محمد عبد الراضي (ص ٢٤٣) .

الحركات وطلبًا للتخفيف [١] ، كما يؤول قراءة من قرأ (التناوش) بترك الهمز في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ ﴾ [سبأ: ٥٢] على إبدال الهمزة واوا ، أو على جعل التناوش بمعنى التناول من ناش ينوش فلا يكون أصله الهمز [٢] .

وانظر توجيهه لما روي عن (حمزة) أنه سكن الهمزة [٣] من قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ ﴾ [فاطر: ٤٣] ، وقراءة من قرأ بتخفيف الهمزة أو إبدالها ألفًا في قوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ﴾ [العلق: ٩] ، حيث يقول : « ومن خففها جعلها بين الهمزة والألف ، لأن حركة الهمزة فتحة ، وتخفيف الهمزة أن تجعل بين الهمزة والحرف الذي حركتها منه . ومن أبدل جعل الهمزة ألفًا تشبيهًا لها بما إذا كانت ساكنة مفتوحًا ما قبلها وليس لقياس ولا مطرد » [٤] .

الإدغام :

وعليه يؤول قراءة من قرأ بإدغام (الدال) من (شهد) في (الشين) من (شاهد) في قوله تعالى : ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ ﴾ [الأحقاف: ١٠] ، وذلك لقرب الدال من الشين ، كما يجوز إدغام الثاء والسين والضاد فيها [٥] . وكذلك قراءة من قرأ بإدغام (الثاء) في (التاء) في قوله تعالى : ﴿ أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴾ [النجم: ٥٩] ، وذلك « لقربهما في المخرج وأنهما مهموسان من حروف طرف اللسان ، وأدغمت الثاء في التاء ، لأنها أزيد صوتًا ، والأنقص صوتًا يدغم فيما هو أزيد صوتًا » [٦] .

وانظر أيضًا إدغام اللام في التاء [٧] من قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٨] ، وقراءة من قرأ بإدغام اللام في الثاء من قوله تعالى : ﴿ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [المطففين: ٣٦] فقد سوّغ الإدغام « ما بينهما من المناسبة ، لأنهما من حروف طرف اللسان والثنايا العليا » [٨] .

(ب) تأويله القراءة صرفيًا :

من ذلك ما يتعلق بالموضوعات الصرفية التالية :

تجريد الفعل وزيادته :

---

(١) انظر البيان (١/٨٣ ، ٢٤٠ - ٢٤١) .
(٢) انظر البيان (٢/٢٨٤) .
(٣) انظر السابق (٢/٢٨٩) .
(٤) انظر البيان (٢/٥٢٢ - ٥٢٣) .
(٥) انظر البيان (٢/٣٦٨) .
(٦) البيان (٢/٤٠٢) .
(٧) انظر البيان (٢/٤٥٧) .
(٨) البيان (٢/٥٠٢) .

ومن أمثلة ذلك تأويله للقراءات على تجريد الفعل وزيادته ، قوله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة : ١٠٦] ، حيث قرأ ابن عامر (نُنسِخ) بضم النون ، وقرأ الباقون (نَنسَخ) بفتحها ، ويقول الأنباري مؤولًا للقراءتين : « فمن قرأ بالفتح جعله من نسخت الشيء إذا رفعتُهُ ، ومن قرأ بالضم جعله من أنسخت فلانا الشيء إذا حملته على نسخه » [(١)] وعلى ذلك تكون الهمزة للتعدية ، لأنها نقلت المتعدي لمفعول واحد إلى متعد لمفعولين .

ومن ذلك أيضًا القراءتان اللتان عرضهما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ﴾ [آل عمران : ١٧٦] فقد « قرئ بفتح الياء وضمها ، فمن قرأ بالفتح جعله من حزنه وهو فعل ثلاثي وحرف المضارع من الفعل الثلاثي مفتوح للفرق بينه وبين الرباعي ، ومن قرأ بالضم جعله من أحزنه وهو فعل رباعي ، وحرف المضارع من الفعل الرباعي مضموم ، وإنما فعلوا ذلك للفرق بينهما » [(٢)] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾ [التكاثر : ٦] ، حيث « قرئ (لترون) ، بضم التاء وفتحها . فمن قرأ بالضم ، كانت الواو في موضع رفع لأنها مفعول ما لم يسم فاعله وهو المفعول الأول أقيم مقام الفاعل ، والجحيم ، منصوب لأنه المفعول الثاني . وهو فعل رباعي ، عُدي بالهمزة إلى مفعولين ، وهو في الأصل يتعدى إلى مفعول واحد ، لأنه من رؤية العين ، ومن قرأ بفتح التاء كان فعلًا ثلاثيًا ، عداه إلى مفعول واحد وهو الجحيم » [(٣)] .

بناء الفعل للمجهول :

من ذلك تأويله لقراءة حفص وحمزة والكسائي وخلف والأعمش [(٤)] بضم السين من (سُعِدُوا) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود : ١٠٨] قال أبو البركات « قرئ : سُعِدُوا بضم السين حملًا على قولهم : مسعود ، إنما جاء مسعود على حذف الزائد من أسعده ، كما قالوا : أَجَنَّهُ اللهُ ، فهو مجنون [(٥)] ، فقد كان القياس يقتضي عدم بنائه للمفعول ، لأنه لازم ، ولكنه أوّله على الحمل على (مسعود) [(٦)] .

---

(١) البيان (١١٧/١) .
(٢) البيان (٢٣١/١ - ٢٣٢) .
(٣) البيان (٥٣١/٢) .
(٤) الإتحاف (ص ٢٦٠) .
(٥) البيان (٢٨/٢) .
(٦) وانظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية لأحمد محمد عبد الراضي (ص ٢٥٣) .

قلب مكاني :

تعرض الأنباري لتأويل بعض القراءات التي تضمنت تغييرًا في وزن الكلمة أو حروفها ، فحملها على القلب المكاني ، من ذلك تأويله لقراءة قنبل عن ابن كثير [١] في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً ﴾ [يونس: ٥] ، حيث قرأ (ضئاء) بهمزتين على قلب اللام إلى موضع العين فصارت العين بعد الألف ، فانقلبت همزة [٢] ومنه أيضًا تأويله لقراءة من قرأ (وَرِيعاً) بتقديم الياء على الهمزة في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا ﴾ [مريم: ٧٤] ، يقول « ومن قرأ (وريئا) على وزن (وريعا) فإنه قلب اللام إلى موضع العين ، واللام ياء والعين همزة ، كقولهم : قِسِيّ . فإذا جاز أن يقدموا اللام على الفاء في (أشياء) وأصلها (شيئاء) ، فلأن يجوز أن يقدموا اللام على العين أولى » [٣] .

أبنية المصادر :

إن تأويل القراءات على أبنية المصادر من التأويلات الصرفية الشائعة عند الأنباري ، فهو يكثر من استعمالها ، من ذلك ما ورد من قراءات في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥١] . حيث قرئ ، دفع الله ودفاع الله . ويوجههما الأنباري بقوله : « وهما مصدران لدَفَع ، ويقال : دفع دفْعًا ودِفاعًا ، كما يقال : كتب كَتْبا وكِتابا . ويجوز أن يكون (دفاعًا) مصدر دافع دفاعًا ، كما يقال : ضارب ضِرَابًا » [٤] .

ومن ذلك تأويله لقراءتي (قِيَاما) و (قِيَما) في قوله تعالى : ﴿ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا ﴾ [النساء: ٥] على أنهما مصدران [٥] . وقراءة (شَنَآن) بفتح النون من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ ﴾ [المائدة: ٢] فقد أولها على أنها مصدر كضربان ، وهي قراءة الجمهور عدا ابن عامر وأبي بكر عن عاصم [٦] اللذين قرءا (شنْآن) بإسكان النون وهو اسم كعطشان [٧] . كما أول قراءتي (إيلافهم) و (إلافهم) بغير الياء في قوله تعالى : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۝ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ [قريش: ١، ٢] على أبنية المصادر « فالإيلاف مصدر فعل رباعي ، وهو

---

(١) الإتحاف (ص ٢٤٧) .
(٢) انظر البيان (٤٠٨/١) .
(٣) البيان (١٣٤/٢) .
(٤) البيان (١٦٧/١) .
(٥) انظر البيان (٢٤٣/١) .
(٦) معاني القراءات (٣٢٤/١) .
(٧) انظر البيان (٢٨٣/١) .

(آلف يؤلف إيلافا) . ومن قرأ (إلافهم) جعلوه مصدر فعل ثلاثي ، وهو (ألف يألف إلافا) » [1] .

وانظر أيضًا إلى توجيهه لقوله (كِذّابا) و (جزاء وعطاء وحسابا) [2] من قوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٢٨] ، وقوله : ﴿ جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا ﴾ [النبأ: ٣٦] ، وتوجيهه لقراءة (إِيَابَهُم) بتخفيف الياء [3] ، وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ [الغاشية: ٢٥] .

(ج) تأويله القراءة نحويا :

استخدم الأنباري طريق التأويل في معظم توجيهاته النحوية للآيات القرآنية والقراءات ، وتتعلق هذه التأويلات بمعظم أبواب النحو ، اخترت منها بعضها ، ومن ذلك :

ما يتعلق بالمبتدأ والخبر :

فقد أول كمال الدين الأنباري عددًا من القراءات على تقدير مبتدأ محذوف من ذلك توجيهه لقراءة من قرأ (حِطَّةٌ) بالرفع [4] في قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٨] ، وقراءة الرفع في (فأفوزُ) في قوله : ﴿ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣] [5] ، وعلى ذلك أيضًا تأويله لقراءة من قرأ : ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٦٩] برفع (بعوضةٌ) و (أشدُّ) على تقدير مبتدأ محذوف ، والتقدير فيها (ما هو بعوضة) و (هو أشد) [6] .

كما أول قراءة من قرأ (كلٌّ) بالرفع في قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [الحديد: ١٠] على وجهين ، أحدهما : أن يكون (كلٌّ) مرفوعًا بالابتداء ، وجملة (وعد) خبره على تقدير حذف العائد من جملة الخبر على المبتدأ ، والثاني : على تقدير مبتدأ محذوف ، وتقديره (أولئك كل وعد الله) [7] .

رفع المضارع في جواب التمني :

من ذلك أنه يؤول قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي وأبي بكر عن عاصم [8] برفع كل من (نكذّبُ) و (نكونَ) من قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا

(١) البيان (٥٣٧/٢) .
(٢) انظر البيان (٤٩١/٢) .
(٣) انظر البيان (٥١٠/٢) .
(٤) انظر البيان (٨٣/١) .
(٥) انظر البيان (٢٥٩/١) .
(٦) انظر أسرار العربية (ص ٣٨٢) .
(٧) انظر البيان (٤٢٠/٢) .
(٨) معاني القراءات (٣٤٨/١ ، ٣٤٩) .

نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٧] ، فقد أول رفع المضارع في جواب التمني على وجهين أحدهما : العطف على نرد ، والثاني : القطع والاستئناف « فإنه يجوز في جواب التمني الرفع على العطف والاستئناف ، فلا يدخلان في التمني وتقديره ، (يا ليتنا نرد ونحن لا نكذِّبُ ونحن نكون من المؤمنين) »[١] ، كما أول قراءة ابن عامر برفع (نكذِّب) ، ونصب (نكون) على الوجهين السابقين أيضًا العطف أو القطع والاستئناف[٢] .

أما قراءة النصب في (نكذب) و (نكون) فلا خلاف على نصبها على جواب التمني ولا تحتاج إلى تأويل .

أن الناصبة للمضارع والمخففة من الثقيلة :

من ذلك تأويله لقراءتي الرفع والنصب (لتكون) في قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١] فالرفع وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف[٣] « على أن تُجعل (أن) مخففة من الثقيلة ، وتقديره وحسبوا أنه لا تكون فتنة . فخففت أن وجُعلت (لا) عوضا عن تشديدها »[٤] ، وأما النصب وهي قراءة الباقين[٥] « فعلى أن تجعل (أنْ) الخفيفة الناصبة للفعل المستقبل »[٦] وهو مثال مهم على دور النحو في تخريج وتوجيه القراءات[٧] .

وعلى هذا أيضًا يؤول قراءة من قرأ بنصب (أفوز) من قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣] ، حيث أول النصب فيها على جواب التمني بالفاء بتقدير (أن) وتقديره ، (فأن أفوز)[٨] .

النصب بتقدير فعل محذوف (على المدح أو الذم) :

من ذلك تأويله لقراءة (المقيمين) بالنصب وهي القراءة المتواترة في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٦٢] على المدح بتقدير (أعني وأمدح)[٩] . ومن ذلك أيضًا توجيهه لقراءة من قرأ بالنصب في قوله

---

(١) البيان (٣١٨/١) .
(٢) انظر البيان (٣١٨/١) .
(٣) النشر (٢٥٥/٢) .
(٤) البيان (٣٠١/١) .
(٥) النشر (٢٥٥/٢) .
(٦) البيان (٣٠١/١) .
(٧) وانظر دور النحو في العلوم الشرعية (ص ١٧٥ - ١٧٧) ، وانظر في هاتين القراءتين (التبيان في إعراب القرآن (٥٤٢/١) ، والنشر (٢٥٥/٢) ، والكتاب (١٦٦/٣) .
(٨) انظر البيان (٢٥٩/١) .
(٩) انظر البيان (٢٧٥/١) .

تعالى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ [البقرة: ١٨] على تقدير (أعني) [(١)] .

حذف صدر جملة الصلة :

فقد حمل النحاة بعض القراءات التي جاءت برفع ما بعد (ما) على جعلها موصولة وحذف صدر جملة الصلة ، من ذلك ما فعله أبو البركات عند تأويله لقراءة رؤبة برفع (بعوضة) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٦] حيث أولها على « أن تكون بمعنى الذي ، و(بعوضةٌ) مرفوع لأنه خبر مبتدأ مقدر ، وتقديره ، الذي هو بعوضة . كقوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾ أي هو أحسن » [(٢)] . فهو يؤول قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع ، على تقدير مبتدأ محذوف وهو صدر جملة الصلة [(٣)] .

ما يتعلق بكاد وعملها :

من المعروف أن كاد تعمل عمل كان ، إلا أن خبر كاد لا يكون إلا فعلًا مضارعًا مقرونًا بأن قليلًا ، ومجردًا منها كثيرًا ، وما جاء في القراءات مخالفًا لذلك فإن النحاة قد أولوه ، ومن ذلك تأويل الأنباري لقوله تعالى : ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٧] بتقدير ضمير الشأن والحديث وهو اسمها [(٤)] .

كسر همزة إنّ وفتحها :

من ذلك تأويله لقراءتي فتح (إن) وكسرها من قوله تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] يقول « فمن فتحها كانت (أن) مصدرية في موضع نصب بتقدير فعل ، وتقديره ، يشهدون أن تضل إحداهما ، ومن كسر (إن) جعلها شرطية وجوابه رفع لأنه وصف لقوله : وامرأتان ، والشرط والجزاء يكونان صفة للنكرة كما يكونان خبرا للمبتدأ » [(٥)] .

وكذلك قراءتا فتح همزة (إن) - وهي قراءة الكسائي [(٦)] ، وكسرها - وهي قراءة الباقين - في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: ١٩] [(٧)] وانظر أيضًا تأويله لقراءتي الفتح والكسر في (أنّا) من قوله تعالى : ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ

---

(١) انظر البيان (٦٠/١) .
(٢) البيان (٦٦/١) .
(٣) انظر أسرار العربية (ص ٣٨٢) .
(٤) انظر البيان (٤٠٦/١) .
(٥) البيان (١٨٣/١) .
(٦) البحر المحيط (٤٠٧/٢) .
(٧) انظر البيان (١٩٥/١) .

صَبًّا ﴾ [عبس : ٢٥] (١) .

ما يتعلق بظن وأخواتها :

فمما هو معروف أن ظن وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وقد جاءت بعض القراءات بحذف المفعول الأول ، أو بمجيء الفعل في موضع المفعول الثاني ، وقد أول كمال الدين الأنباري القراءات على كلا الوجهين ، فمما أوّله الأنباري على حذف المفعول الأول لظن قراءة ابن عامر وحمزة (٢) بالياء في (تحسبن) من قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [النور : ٥٧] فقد أولها قائلا : « ومن قرأ بالياء كان (الذين) مرفوعا لأنه فاعل (تحسبن) والمفعول الأول لـ (يحسبن) محذوف و (معجزين) المفعول الثاني ، وتقديره ، ولا يحسبن الكافرون أنفسهم معجزين في الأرض ، وإنما جاز حذف المفعول الأول لأنه مبتدأ في الأصل ، وحذف المبتدأ كثير في كلامهم ، ويحتمل أن يكون (الذين ومعجزين) مفعولي (يحسبن) وفاعله مقدر ، وتقديره ، لا يحسبن الإنسان الكافرين معجزين . فيكون نهيا للغائب » (٣) ، وهكذا أول الأنباري القراءة على حذف المفعول الأول لحسب أو على تقدير فاعل له .

وانظر أيضًا تأويله لقراءة من قرأ (بالياء) في (يحسبن) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] حيث أولها على حذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه وتقديره : (ولا يحسبن الذي يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل خيرًا لهم) (٤) .

ومما أوله أبو البركات على مجيء الفعل في موضع المفعول الثاني لحسب قراءة ابن عامر وحمزة وأبي جعفر وحفص بالياء في (يَحْسَبَنَّ) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال : ٥٩] حيث قال : « ومن قرأ بالياء كان (الذين كفروا) في موضع رفع لأنه الفاعل ، وسبقوا تقديره ، أنهم سبقوا . فسدا مسدّ المفعولين » (٥) .

ولكن يجب أن نلاحظ في التقدير السابق عند الأنباري أنه إن كان يقصد أن

(١) انظر البيان (٢/٤٩٥) .
(٢) البحر المحيط (٦/٤٧٠) .
(٣) البيان (٢/١٩٨ - ١٩٩) .
(٤) البيان (١/٢٣٣) .
(٥) البيان (١/٣٩٠ - ٣٩١) .

الفعل (سبقوا) مع (إن) المحذوفة واسمها سدّت مسد المفعولين فذلك غير معروف عند النحاة ، وإن كان يريد أن الفعل هو الذي سد مسد المفعولين ، وأن التقدير الذي ذكره معنى لا إعراب ، فذلك أقرب إلى القياس ، لأن الفعل كثيرا ما يقع موقع المنصوب من الأسماء [١] .

الحال :

وقد يؤول بعض القراءات على الحالية ، من ذلك تأويله لقراءة ابن ذكوان عن ابن عامر بتخفيف النون من (تتبعان) في قوله تعالى : ﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩] إذ جعل (ولا تتبعان) في موضع نصب على الحال ، أي استقيما غير متبعين ، فتكون (لا) نافية لا ناهية كما هو الحال في قراءة التشديد [٢] . وانظر توجيهه لقوله تعالى : ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾ [المعارج: ١٦] [٣] .

حذف الموصوف :

ومما أوله الأنباري على حذف الموصوف قراءة من قرأ بجر (نحاس) من قوله تعالى : ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ ﴾ [الرحمن: ٣٥] يقول « ومن قرأ بالجر لم يجز أن يعطف على (نار) ، لأن الشواظ لا يكون من النحاس ، لأن النحاس هاهنا بمعنى الدخان ، وإنما هو محمول على تقدير ، شواظ من نار وشيء من نحاس فحذف الموصوف لدلالة ما قبله عليه » [٤] .

ما يتعلق بالإضافة :

تكثر تأويلات أبي البركات النحوية للآيات القرآنية على ما يتعلق بالإضافة من ذلك تأويله لقراءة من قرأ ﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ ﴾ [الأنعام: ٣٢] يقول « فمن قرأ : ولدار الآخرة خير ، كان تقديره ، ولدار الساعة الآخرة ، ولابد من هذا التقدير لأن الشيء لا يضاف إلى صفته ، فوجب تقدير موصوف محذوف ، وهذه الإضافة في نية الانفصال ، ولا يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف » [٥] .

---

(١) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية لأحمد محمد عبد الراضي (ص ٢٧٩) .
(٢) انظر البيان (٤٢٠/١) .
(٣) انظر البيان (٤٦١/٢) .
(٤) البيان (٤١٠/٢) .
(٥) البيان (٣١٩/١) .

فهو يجيز الإضافة حملا على حذف الموصوف . وهذا التأويل على مذهب البصريين طبعا ، لأن الكوفيين يجيزون ذلك دون تقدير .

ومن ذلك الإضافة حملا على زيادة (مثل) ، كما في تأويله لقراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو [١] (جزاءُ) بغير تنوين في قوله تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾ [المائدة : ٩٥] حيث جعل الجزاء مضافا إلى مثل ، وأراد بمثل ما قتل ، ذات المقتول ، فإنه لا فرق بين أن يقول : جزاءُ مثل المقتول وبين أن يقول : جزاء المقتول [٢] .

ومما يتعلق بالإضافة تأويله القراءة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . من ذلك تأويله لقراءة من قرأ (حُسْنا) بالضم في قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة : ٨٣] ، حيث أولها على حذف المصدر وصفته وإقامة ما أضيفت الصفة إليه مقام المصدر ، لأن التقدير فيه ﴿ قولوا قولاً ذا حُسْنٍ ﴾ [٣] .

وكذلك تأويله لقراءة الكسائي والأعمش عن أبي بكر (تستطيع) بالتاء والنصب من قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ [المائدة : ١١٢] والتقدير فيه ، هل تستطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

ومن ذلك تأويله القراءة على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه فقد أوّل حذف الهاء من (عشر) في قراءة الجمهور [٤] بإضافة عشر إلى أمثالها في قوله تعالى : ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام : ١٦٠] على ثلاثة أوجه : أحدها على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وأخرى بحمل أمثالها على المعنى ، لأن الأمثال في معنى حسنات ، وثالثة على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه [٥] .

ومما يتعلق بإضافة المقصور إلى ياء المتكلم من تأويلات ، تأويله لقراءة (هُدَيّ) في قوله تعالى : ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ ﴾ [البقرة : ٣٨] فقد نقل ذكرهم أنها قراءة النبي ﷺ ، ثم قال « ووجه هذه القراءة ، أنه قلب الألف ياء ، وأدغمها في ياء المتكلم لأن ياء المتكلم لا يكون قبلها إلا مكسورًا فجعل قلبها إلى الياء لأنها من جنس الكسرة » [٦] .

---

(١) معاني القراءات (٣٣٨/١) .
(٢) انظر البيان (٣٠٤/١) .
(٣) انظر البيان (١٠٣/١) .
(٤) البحر المحيط (٢٦١/٤) .
(٥) انظر البيان (٣٥٠/١ - ٣٥١) .
(٦) البيان (٧٦/١) .

إعمال اسم الفاعل :

فمن المعروف أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان دالا على الحال والاستقبال ، ولا يعمل إذا كان دالا على الماضي ، فإذا كان دالا على الماضي ، فإذا كان دالا على الماضي لجأ النحاة إلى تأويله ، وقد فعل ذلك الأنباري عند توجيهه لقراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر (جاعل الليل) في قوله تعالى : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ [الأنعام : ٩٦] .

حيث يقول « فمن قرأ ، جاعل الليل ، أضاف اسم الفاعل إلى الليل ، ويكون سكنًا ، منصوبًا بتقدير فعل مقدر وتقديره ، وجعل الليل سكنًا »[1] والشمس والقمر منصوبان بتقدير (جعل) .

وهكذا أول الأنباري نصب (سكنًا) على قراءة (جاعل) على تقدير فعل محذوف وتقديره ، وجعل الليل سكنًا ، وبهذا رد قراءة (جاعل) إلى قراءة (جعل) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف .

ما يتعلق بالعطف :

أول الأنباري بعض القراءات بالعطف على الموضع أو العطف على الجوار ، فمما أوله على العطف على الموضع قراءة الحسن[2] ﴿ أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ والملائكةُ والناسُ أجمعون ﴾ [البقرة : ١٦١] برفع الملائكة والناس « بالعطف على موضع اسم الله تعالى وهو في موضع رفع ، لأن تقديره ، أولئك يلعنهم الله . كقولك يعجبني قيام زيد وعمروٌ وبشرٌ . ترفع عمرًا وبشرًا بالعطف على موضع زيد ، وموضعه رفعٌ لأن التقدير ، يعجبني أن يقومَ زيدٌ ، والحمل على الموضع في العطف والوصف كثير في كلامهم »[3] .

ومما أوّله الأنباري بالعطف على الجوار قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم وحمزة والكسائي[4] بالجر[5] في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] .

البدل :

أول أبو البركات قراءة التنوين في (ثلاثمائة) من قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُواْ فِي

---

(١) البيان (٣٣٢/١) .

(٢) الإتحاف (ص ١٥١) .

(٣) البيان (١٣٠/١ - ١٣١) .

(٤) معاني القراءات (ص ٣٢٦) .

(٥) انظر البيان (٢٨٤/١ - ٢٨٥) .

كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِأْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴾ [الكهف: ٢٥] ، وهي قراءة السبعة عدا حمزة والكسائي اللذين قرءا بترك التنوين ، فقد أولها على البدلية ، إذ يقول « فمن نون كان لك في (سنين) النصب والجر . فالنصب من وجهين ، أحدهما : أن يكون (سنين) منصوبا على البدل من (ثلاث) . والثاني : أن يكون منصوبًا على أنه عطف بيان على (ثلاث) . والجر على البدل من (مائة) ، لأن المائة في معنى سنين »[1] .

ومن ذلك تأويله لقراءة الجرمي والكسائي[2] بالرفع في (قوم يونس) من قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ [يونس: ٩٨] ، فرفعه حملا على البدلية على لغة بني تميم من البدلية على غير الجنس[3] .

حذف النداء :

وعلى حذف النداء يؤول قراءة من قرأ بنصب (رَبَّنا) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣] يقول « من قرأ بالنصب فعلى النداء المضاف ، وتقديره ، يا ربَّنا »[4] .

الممنوع من الصرف :

حمل الأنباري قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر[5] (ليكة) ، بلام مفردة أصلية والتاء مفتوحة ، في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٧٦] على المنع من الصرف للعلمية والتأنيث ووزنه فَعْلَة[6] .

ومن ذلك أيضًا أن القراء اختلفوا في تنوين بعض الأسماء أو عدم تنوينها في القرآن الكريم ، ومن ثم اختلف النحاة في جعلها مصروفة أو ممنوعة من الصرف ، من ذلك كلمة (عزيرٌ) في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠][7].

نون الوقاية :

ومما أوله أبو البركات على حذف نون الوقاية قراءة من قرأ بتخفيف النون في قوله تعالى : ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى ﴾ [الأنعام: ٨٠] يقول : « ومن قرأ بالتخفيف استثقل اجتماع النونين ،

---

(١) البيان (٢/١٠٥ – ١٠٦) .
(٢) الكشاف (١/٤٣٦) .
(٣) انظر البيان (١/٤٢١) .
(٤) البيان (١/٣١٧) .
(٥) السبعة في القراءات (ص ٤٧٣) .
(٦) انظر البيان (٢/٢١٦) .
(٧) انظر البيان (١/٣٩٦ – ٣٩٧) .

فحذف أحدهما تخفيفا لاجتماع المثلين وكثرة الاستعمال »[1] ثم يرجح أن تكون المحذوفة هي نون الوقاية ، « وكسرت النون لمجاورة ياء المتكلم ، وإن كان من حقها الفتح ، لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا »[2] .

ومما يلحق بتأويله للقراءات ، تأويله القراءة على لغة من لغات العرب ،

فقد يكون تأويله للقراءة ليس بردها إلى وجه من وجوه العربية - كما هو الحال في التأويلات السابقة - بل بردها إلى لغة من لغات العرب ، إذ يعد ذلك محاولة لإيجاد وجه من القياس للقراءة ، لأن الظاهرة اللغوية التي جاءت على لغة قوم تعد قياسًا عند أصحاب تلك اللغة .

ولقد استخدم الأنباري هذا التأويل كثيرًا ، إذ رد العديد من القراءات إلى لغات العرب ، من ذلك قوله في توجيه قوله تعالى : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة : ٧] « على أن بعض العرب يُبدل من الألف مع المشدَّد همزة ، فقد قالوا : (ولّ حأرّها من تولّى قأرّها) ... وعلى هذه اللغة قرئ في الشواذ ﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَزْوَأَرُّ عَن كَهْفِهِمْ ﴾ [الكهف : ١٧] ، ﴿ وَلَا الضَّأَلِّين ﴾ بإبدال الألف همزة »[3] .

ومن ذلك توجيهه لقراءة من قرأ (رُبَّما) و (رُبَما) بالتشديد والتخفيف في قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر : ٢] يقول « فالتشديد على الأصل ، والتخفيف لكثرة الاستعمال ، وهاتان لغتان جيدتان ، وفيها لغات »[4] .

وعلى لغة بالحارث بن كعب يؤول قراءة من قرأ ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣][5] وعلى لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم يوجه قراءتي من قرأ (أمهاتهم) بالنصب والرفع في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٤-٥] ، ويقول « فالنصب على لغة أهل الحجاز ، والرفع على لغة بني تميم »[6] ويقول في قوله تعالى : ﴿ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [القلم : ٥١] « قرئ بضم الياء وفتحها وهما لغتان والضم أفصح »[7] وعلى اللغات في (نعم) يؤول القراءات الواردة فيها[8] .

وبقوله (هما لغتان) يوجه الكثير من القراءات ، فيوجه على هذا الوجه قراءة من

---

(١) البيان (١/٣٢٨) .
(٢) السابق .
(٣) البيان (١/٤١) .
(٤) البيان (٢/٦٣) .
(٥) انظر البيان (٢/١٤٤) .
(٦) البيان (٢/٤٢٦) .
(٧) البيان (٢/٤٥٥) .
(٨) انظر الإنصاف (١٤/١٢١ - ١٢٦) .

قرأ (غرفة) بفتح الغين وضمها من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] (١) ، وقراءة من قرأ (الميت) بالتشديد والتخفيف (٢) في قوله تعالى : ﴿ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [آل عمران: ٢٧] ، وقراءة من قرأ (متّم) بضم الميم أو كسرها (٣) في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٧] .

والشواهد على تأويل القراءة على لغة من لغات العرب كثيرة جدًا عند الأنباري (٤) .

يضاف إلى ما سبق أنه كثيرًا ما يؤول القراءة على استصحاب حال الأصل . أي يوجه القراءة على أنها الأصل (٥) . وهذا ما سأتناوله بالتفصيل عند الحديث عن استصحاب الحال عند الأنباري .

---

(١) انظر البيان (١٦٦/١) . (٢) انظر البيان (١٩٨/١) .

(٣) انظر البيان (٢٢٨/١) .

(٤) انظر على سبيل المثال لا الحصر البيان (٣٨٨/١ ، ٣٩٠) ، (١٨٩/٢ ، ٣٧١) ، وأسرار العربية (ص ٤٠ ، ٣٥٤) .

(٥) انظر على سبيل المثال البيان (٤٥/١ ، ٥٩ ، ١٧١ ، ٢٢٤) ، (١٩/٢ ، ٣٨ ، ١٠٧ ، ١٩٨ ، ٢١٣ ، ٣٠١ ، ٤٢٥) ، والإنصاف (١٢١/١٤) .

٢ - مفاضلته بين القراءات والترجيح بينها

فاضل أبو البركات الأنباري - كغيره من النحاة - بين القراءات مستعينا بالقواعد النحوية في تخريج القراءات والترجيح بينها ، بل وإيجاد شرط قبولها ، إذ نعلم أن موافقة العربية أحد شروط صحة القراءة ولقد استخدم الأنباري أوصافا عدّة للدلالة على القراءات الراجحة عنده . فمن ذلك وصفه القراءة أو الوجه الذي جاءت عليه بأنه أولى أو أوجه أو أبلغ أو أقوى وأقيس ، إلى غير ذلك من الألفاظ التي تدل على المفاضلة والموازنة .

ولكن قبل سرد الأمثلة التي تدل على مفاضلة أبي البركات بين القراءات أنبه إلى أن المفاضلة بين القراءات لا يعد قدحا في القراءة أو غضا من قيمتها لأن الظاهرة اللغوية التي تأتي عليها القراءة - سواء أكانت تتسم بالشيوع أو القلة - مقبولة ويحتد بها فالقراءات القرآنية ليست على درجة واحدة من الفصاحة والقياسية من حيث الظواهر اللغوية التي تنتمي إليها ، وعلى هذا فالحكم على القراءة أو الظاهرة اللغوية التي جاءت عليها بالقلة أو الندرة لا يخرجها عن حيز القياس ، ولا يعد غضا من شأنها (١) .

ومن أمثلة وصفه القراءة بأنها أوجه ، وصفه قراءة القراء السبعة عدا ابن كثير (فيه) بكسر الهاء من غير ياء في قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢] بأنها أوجه من قراءة ابن كثير (فيهي) (٢) . ومن ذلك وصفه قراءة الرفع في (قليل) من قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ [النساء : ٦٦] بأنها أوجه من قراءة من قرأ بنصب (قليل) (٣) فقد درج النحاة على التفرقة بين الاستثناء التام الموجب والتام المنفي ، فيوجبون في الأول النصب ، ويجيزون في الثاني النصب والإتباع على البدلية ، ولكنهم يرجحون الإتباع ، ولهذا رجحوا قراءة الرفع في هذه الآية . ومن ذلك وصفه الوجه الذي جاءت عليه قراءة من قرأ (يُصْرَف) بضم الياء وفتح الراء ، بأنه الأوجه ، ويعلل ذلك قائلًا « لأنه أقل إضمارا ، وكلما كان الإضمار أقل كان أولى » (٤) ، فالأنباري يختار الأخف والأيسر ، لأن هذه القراءة أقل إضمارًا من قراءة من قرأ (يَصْرِف) بفتح الياء وكسر الراء (٥) .

---

(١) وانظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية (من القرن الخامس إلى الثامن) (ص ٣٢٩) .

(٢) انظر البيان (٤٥/١) .

(٣) انظر البيان (٢٥٨/١) .

(٤) البيان (٣١٥/١) .

(٥) انظر السابق .

أما وصفه الوجه الذي جاءت عليه القراءة بأنه أبلغ في معرض ترجيحه لها . فمن ذلك قراءة من قرأ (يكذّبون) بالتشديد في قوله تعالى : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠] ، فيقول « وكذّب أبلغ من كَذَب ؛ لأن من كَذَّب الرُّسُل فقد كذَب أيضًا » (١) وأما وصفه القراءة بأنها الأقيس ، فكترجيحه قراءة من قرأ (لا تعدّوا) بفتح العين مع تشديد الدال في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ﴾ [النساء: ١٥٤] فقد وصف هذه القراءة بأنها أقيس من قراءة من قرأ بتسكين العين مع تشديد الدال (٢) . ومن ذلك وصفه قراءة من قرأ بكسر (إن) في قوله تعالى : ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ٥٤] بقوله : « والكسر بعد الفاء أقيس ، لأن ما بعد الفاء يجوز أن يقع فيه الاسم والفعل وكل موضع يصلح أن يقع فيه الاسم والفعل فإن (إن) تكون فيه مكسورة . وكل موضع اختص بالفعل أو بالاسم ، كَلَو ولولا فمن إن تكون فيه مفتوحة وما بعد الفاء يصلح لهما فكانت مكسورة » (٣) فهذا هو القياس الذي جعله يصف قراءة الكسر في إن بعد الفاء بأنها الأقيس .

ويتضح مما سبق أن المفاضلة قد تكون منصبة على القراءة نفسها ، أو على الوجه الذي جاءت عليه القراءة ، والأمران سواء ، لأن المفاضلة كما قلت سابقًا لا تعد قدحًا في القراءة .

كما قد يصف القراءة بأنها الأولى في مجال المفاضلة بينها وبين غيرها من القراءات (٤) . وهناك أمثلة كثيرة أخرى وصف فيها القراءة أو الوجه الذي جاءت عليه بأنه الأقيس (٥) ، أو أنها أقوى في القياس (٦) ، أو أنه أقوى وأقيس (٧) .

إذن فالقياس هو المقياس الذي يقوى به القراءة ويضعف به الأخرى ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك توجيهه لقراءتي من فتح الكاف أو كسرها من (مسكنهم) في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسَاكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ ﴾ [سبأ: ١٥] إذ يقول « فمن قرأ بالفتح أتى به على القياس ، لأن مضارعه (يسكُن) . ومن قرأ بالكسر أتى به

---

(١) البيان (١/٥٥) .
(٢) انظر البيان (١/٢٧٣) .
(٣) البيان (١/٣٢٣) .
(٤) انظر البيان (١/٢٤١) .
(٥) انظر البيان (١/٧٠ ، ٢٩٠) .
(٦) انظر البيان (١/٥٠ - ٥١) ، (٢/٢٧٥ ، ٣٩٣) .
(٧) انظر البيان (٢/٤٢٠) .

على خلاف القياس نحو : مطلِع ومغرِب ومسجِد ومسقِط ومنبِت ومجزِر . والقياس فيها الفتح »[1] ثم يبين القياس المطرد الذي حكم بقياسية الفتح بناء عليه فيقول : « لأن ما كان مضارعه بضم العين ، فقياسه الفتح في المكان والزمان والمصدر ، وما كان مضارعه على يفعِل بالكسر ، فقياسه في المكان والزمان على مفعِل بكسر العين ، والمصدر على مفعَل بفتح العين »[2] وهكذا انصب اهتمامه في توجيه القراءات أو الترجيح بينها على موافقة القياس أو مخالفته .

ومعنى هذا أن القراءة الراجحة عند أبي البركات هي تلك التي يؤيدها القياس أو التأويل ، وبذلك ترجح قراءة على أخرى ، من ذلك ترجيحه قراءة ابن عامر ﴿ قَتْلُ أَوْلَـٰدِهِمْ شركائِهم ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بجر أولادهم وشركائهم ، على قراءته الثانية (قتلُ أولادَهم شركائِهم) بنصب أولادهم وجر شركائهم ؛ لأن الأولاد يشاركون أباهم في الأموال والنسب والدين . وقراءة ابن عامر هذه أشبه من قراءته الأولى »[3] .

وكما رجح قراءة ابن عامر التي يؤيدها التأويل في الموضع السابق وضعف القراءة التي ليس لها وجه من قياس أو تأويل ، قوى قراءة ابن عامر بالرفع في (كلٌ) من قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [النساء: ٩٥ ، الحديد: ١٠] ؛ لأن لها وجها من التأويل فيها . على الرغم من أن القراءة ضعيفة إذا قيست على مقاييس الأنباري النحوية ، ولكن قواها حذف الهاء من (وعد) ، وضم الكاف في (كل) فاجتمع فيه سببان ، الحذف وطلب المشاكلة ، فقوى الرفع[4] .

ويبقى أن ننبه إلى أن الأنباري قد قام بالترجيح والمفاضلة بين القراءات السبعية والمتواترة ، شأنه في ذلك شأن غيره من النحاة - حتى الذين عرفوا بالدفاع عن القراءات المتواترة كابن مالك وأبي حيان وابن هشام من ذلك ترجيحه قراءة الجمهور بنصب (الأرحام) في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١] على قراءة حمزة بالجر ، على الرغم من أنها قراءة متواترة أيضًا[5] . وهو مثال أيضًا على أن القراءة الراجحة عنده هي التي يؤيدها قياس أو تأويل على الرغم من أن القراءتين معتمدتان ومتواترتان[6] .

(١، ٢) البيان (٢/٢٧٨) .

(٣) البيان (١/٣٤٣) ، وانظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٢٨) .

(٤) انظر البيان (١/٣٤٨) . (٥) انظر البيان (١/٢٤٠ - ٢٤١) .

(٦) وانظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٢٩) .

وهكذا « لم يفرق كثير من النحاة في المفاضلة بين القراءات بين ما هو متواتر وما هو شاذ ، إلا أن أكثرهم حين يفاضل بين قراءة متواترة وشاذة يرجح المتواتر أو ما عليها الجمهور ، ولكن القليل منهم لا يضع في اعتباره التواتر والشذوذ ، بل يرجح ما يراه أقرب إلى القياس اللغوي أو أوجه في النسق البلاغي كما فعل الزمخشري »[1] .

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية (من القرن الخامس إلى الثامن) (ص ٣٦٧) .

٢ - تضعيف القراءة (أو وصفها بالشذوذ)

إن تضعيف القراءة أو وصفها بالشذوذ صورة من صور تحكم القياس النحوي في القراءات ، إذ يلجأ النحوي إلى تضعيف القراءات التي تخالف القياس عندما تعيه الوسائل الأخرى على ردها إلى القياس . ولكن يجب ملاحظة أن القراءات القرآنية ليست كلها على درجة واحدة من الصحة والتواتر ، فمن القراءات ما هو صحيح متواتر ، ومنها ما هو ضعيف وشاذ ، ولهذا لا يعد عيبًا أن تضعف قراءة ضعيفة أو شاذة ، ولكن العيب أن يبالغ النحوي في تضعيف القراءات دون تفريق بين الصحيح منها والشاذ .

كما لا يعاب على النحوي وصفه القراءة بأنها ضعيفة في القياس ، لأن هذه القراءات تنتمي إلى أوجه منها الشائع في الاستعمال ومنها ما هو دون ذلك ، ولكن المعيب أن توصف القراءات نفسها بالضعف أو الشذوذ أو الطعن في راويها وغير ذلك من الأحكام التي تنصبُّ على القراءة ذاتها . فهو عندما يقول هذه القراءة (ضعيفة في القياس) أو (هو ضعيف في القياس) فهو إنما يحكم حينئذ نظرته كنحوي ، ويحكم منهجه المعياري والقياس ويدل وصف القراءة بالضعف والشذوذ على عدم الاعتداد بها لخروجها عن القياس .

وليس النحاة المتأخرون أمثال الأنباري بدعًا في تضعيفهم للقراءات ، بل هم متبعون للاتجاه الذي كان سائدًا عند النحاة المتقدمين ، يشير إلى ذلك السيوطي قائلًا : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة ، التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون ؛ منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون مستدلا به »[1] .

ولقد وصل أحد الباحثين[2] إلى نتيجة مفادها بروز عدد من النحاة في مجال تضعيف القراءات بصورة واضحة أكثر من غيرهم ، هم الزمخشري والأنباري العكبري ، لأنهم قاسوا القراءات القرآنية بالقياس اللغوي الصارم . كما لم يفرق

(١) الاقتراح (ص ٤٩) .

(٢) أحمد محمد عبد الراضي مواقف النحاة من القراءات القرآنيةص (٤٢١ ، ٤٢٢) .

كثير من النحاة عند تضعيفهم للقراءة المخالفة للقياس بين ما هو متواتر منها ، وما هو شاذ غير مجمع على صحتها ، ويرجع ذلك إلى تحكيم النحوي للقياس اللغوي تحكيمًا صارمًا لا مرونة فيه حيث لا يتيح له استيعاب الظواهر اللغوية الكثيرة التي جاءت بها القراءات .

أما عن تضعيف الأنباري للقراءات ، فقد يصف الوجه الذي جاءت عليه القراءة بأنه ضعيف ، أو أنه ضعيف في القياس ، أو أن فيه بعدًا أو أنه شاذٌّ لا يقاس عليه ، إلى غير ذلك من ألفاظ تدل على إنكار القراءة .

وسأوضح في الصفحات التالية تضعيف الأنباري للقراءات في المجالات اللغوية الثلاثة : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية .

١ - تضعيف القراءة صوتيًا :

فمن ذلك وصفه حركة الإشباع في قراءة من قرأ ﴿ لَّا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تخشى ﴾ [طه : ٧٧] بأنه ضعيف في القياس « لأن القياس ولا تخش ، لأنه مجزوم بالعطف على (لا تخف) إلا أنه أشبع فتحة الشين فنشأت عنها الألف وهو ضعيف في القياس »[(١)] .

كما يضعف حركة الإتباع التي وجهت عليها قراءتا من قرأ (الحمد) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام من (الله) ، ومن قرأ بضم اللام إتباعا لضمة الدال في قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة : ١] ، فيقول عنهما : « فقراءتان ضعيفتان في القياس ، قليلتان في الاستعمال لأن الإتباع إنما جاء في ألفاظ يسيرة لا يعتد بها فلا يقاس عليها »[(٢)] ويضعف الوجه الذي وجهت عليه قراءة حمزة بتسكين الهمزة في حالة الوصل من قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ ﴾ [فاطر : ٤٣] إجراءً للوصل مجرى الوقف . ويصف ذلك بقوله : « وهو ضعيف في القياس »[(٣)] .

ومن أمثلة تضعيفه القراءة لما تؤدي إليه من اجتماع الساكنين ، تضعيفه لقراءة من قرأ (لا تعْدّوا) بتسكين العين مع تشديد الدال في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [النساء : ١٥٤] ، إذ يقول « وهذه القراءة ضعيفة في القياس لما أدت إليه من الاجتماع بين الساكنين على غير حدّه »[(٤)] ، ومن

(١) البيان (٤٢/١) .
(٢) البيان (٣٥/١) ، وانظر حول تضعيف نفس القراءتين الإنصاف (٧٣٩/١٠٧) .
(٣) البيان (٢٨٩/٢) .
(٤) البيان (٢٧٣/١) .

ذلك تضعيفه لقراءة نافع وأبي جعفر[1] (محيايْ) بسكون الياء من قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] ويؤول السكون على نية الوقف ، فيقول : « وجه هذه القراءة أنه نوى الوقف فحذف الفتح ، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل إلا أن يجرى الوَصْلُ مجرى الوقف . وذلك إنما يجوز في حال الضرورة »[2] ومما ضعفه الأنباري ويتعلق بالهمزة ، تضعيفه لحذف همزة الاستفهام في قراءة من قرأ (أنذرتهم) بهمزة واحدة من قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] [3] ، وانظر قراءة من قرأ بحذف همزة الاستفهام من قوله تعالى : ﴿ أئنكم لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ [الأعراف: ٨١] حيث يضعفها قائلًا « وحذف همزة الاستفهام ليس بقوي في القياس »[4] أو قراءة من ترك الهمز من قوله تعالى : ﴿ وَالصَّابِئِينَ ﴾ [البقرة: ٦٢] حيث يقول : « وهذا الحذف على خلاف القياس »[5] وانظر أيضًا تضعيفه لقراءة الكسائي في (اشترؤا) بالهمز[6] . وتضعيفه في القياس قراءة من قرأ (معائش) بالهمزة[7] .

ب . تضعيف القراءة صرفيًا :

ومما ضعفه الأنباري صرفيًا قراءة من قرأ (قِيَما) بالتخفيف في قوله تعالى : ﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [الأنعام: ١٦١] يقول أبو البركات : « ومن قرأ : قيمًا بالتخفيف على (فِعَل) أي ، دينًا ذا استقامة ، فكان القياس أن يأتي بالواو فيقول : قِوَما ، نحو حِوَل وعِوَض . إلا أنه جاء شاذًا عن القياس »[8] وهكذا وصف الوجه الذي جاءت عليه القراءة بأنه شاذ في القياس .

ج - تضعيف القراءة نحويًا :

من ذلك تضعيفه قراءة النصب في (فيغفر) من قوله تعالى : ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ، إذ يقول : « والنصب ضعيف وهو على تقدير

---

(١) الإتحاف (ص ٢٢١) .
(٢) الإنصاف (٦٦٦/٩٤) ، وانظر البيان (٣٥٢/١) .
(٣) انظر البيان (٥١/١) .
(٤) البيان (٣٦٨/١) .
(٥) البيان (٨٨/١) .
(٦) انظر البيان (٥٩/١) .
(٧) انظر البيان (٣٥٥/١) ، وانظر أيضًا حول تضعيفه القراءة صوتيًا على ما يتعلق بالهمزة ، البيان (٢٧٧/٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦) .
(٨) البيان (٣٥١/١) .

(أن) بعد الفاء ... ، وهذه القراءة ليست بقوية في القياس ؛ لأنه إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب ، ونظير هذه القراءة في الضعف في القياس . قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ۝ وَيَعْلَمَ ﴾ [الشورى : ٣٤، ٣٥] بنصب الميم ، وإن كان على هذه القراءة كثير من القُرَّاء بخلاف (فيغفر) » [(١)] وهكذا ضعف الأنباري القراءتين في القياس ، ولكنه يعلل تقوية بعضهم النصب في (ويعلم) على النصب في (فيغفر) بقوله : « إنما قوى النصب في (ويعلم) لأنه قد وُجد مع جواز النصب سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ، فلما اجتمع سببان قوي النصب الذي كان ضعيفًا مع سبب واحد ؛ فلهذا كثرت القراءة بالنصب في (ويعلم) ولم تكثر في (فيغفر) لأن الفاء في (فيغفر) مكسورة لا مفتوحة فبان الفرق » [(٢)] .

كما يضعف قراءة قنبل عن ابن كثير بإثبات الياء في (يتقي) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٠] ويصفها بأنها قراءة ضعيفة في القياس [(٣)] ؛ لأن القياس كان يقتضي إما حذف الياء مع تسكين الراء من (ويصبر) ، أو بإثبات الياء مع رفع الراء على إرادة (من الموصولة) . ثم قام بتوجيه القراءة على وجهين ، ولكنه يضعفهما أيضًا قائلًا : « وكلا الوجهين ليس بقوي في القياس » [(٤)] ويضعف قراءة من قرأ (لَيَخرُجَنَّ) بفتح الياء في قوله تعالى : ﴿ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ [المنافقون : ٨] ؛ لأن هذه القراءة تؤدي إلى نصب الأذل على الحال ، وذلك شاذٌ لأن الحال لا يكون فيها الألف واللام ، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه [(٥)] .

ويضعف قراءة ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في قراءته ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُم شُرَكَائِهِم ﴾ [الأنعام : ١٣٧] فيقول : « وأما نصب (أولادهم) وجر (شركائهم) فهو ضعيف في القياس جدًا » [(٦)] .

وانظر تضعيفه قراءة من قرأ (مُطْلِعُونِ) بكسر النون بالجمع بين نون الجمع والإضافة في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴾ [الصافات : ٥٤] حيث وصف الكسر بأنه ضعيف جدًا ، ثم حاول توجيهها ولكنه وصف ذلك التوجيه أيضًا بأنه شاذ

---

(١) البيان (١/١٨٦ - ١٨٧) .
(٢) السابق ، وانظر حول نفس الآيتين البيان (٢/٣٤٩) .
(٣) انظر البيان (٢/٤٤) .
(٤) البيان (٢/٤٥) .
(٥) انظر البيان (٢/٤٤١) .
(٦) البيان (١/٣٤٢) .

جدًا [1] . وكذلك تضعيفه قراءة من جمع بين حذف الياء من الاسم المنقوص ودخول الألف واللام في قراءة من قرأ ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦] ، فقد وصف هذا الوجه بأنه ضعيف جدًا ، لأنه خالف القياس ، إذ دخلت (أل) على المنقوص فزال التنوين الذي هو علة حذف الياء فكان القياس أن تثبت الياء [2] . وانظر تضعيفه للوجه الذي وجهت عليه قراءة عدم التنوين في (عزيرٌ) [3] .

هذه هي مواقف الأنباري الرئيسة من القراءات ، وقد تراوحت بين تأويل القراءة والمفاضلة بينها وتضعيفها ، والحق أن هذه المواقف الثلاثة عند الأنباري لا يمكن أن ينظر إليها على أنها تحسب على الأنباري سلبًا أو إيجابًا ، فهي مواقف متنوعة اتخذها الأنباري من القراءات وغلبت عليه منها الصفة الأولى - وهي تأويل القراءة - دون أن نلاحظ فيها ما يعد مبالغة سواء أكانت هذه المبالغة تعد من قبيل الدفاع عن القراءات واحترامها أو تعد هجومًا على القراءات والتهجم عليها والمبالغة في تضعيفها أو تأويلها .

والحق أنني وجدت للأنباري مواقف متعددة أخرى - وهي غير تلك المواقف الثلاثة السابق ذكرها ، وتتلخص هذه المواقف في أنني عثرت له على مواقف تدل على احترامه الكامل للقراءات والإقرار بأنها سنة متبعة ، كما دافع عن القراءات في مواضع أخرى ، ولكنه من ناحية أخرى يغلو أحيانًا في تأويله للقراءة أو تضعيفها غلوًا واضحًا ، بل ويوحي في توجيهه لكثير من القراءات بأن القراء كانوا يقرءون بالرأي تبعًا للتأويل والتخريج والقياس لا لصحة السماع عندهم .

ولقد حاولت جمع هذه المواقف المتفرقة في موقفين رئيسين ، يمثل أحدهما الموقف التراثي من القراءات عند الأنباري ، إذ يحترم فيه القراءة ويعدها سنة متبعة ويدافع فيه أيضًا عن القراءات التي هاجمها الكثير من النحاة ، ويمكن أن نسمي هذا الموقف بالموقف الإيجابي عند أبي البركات . أما الموقف الثاني ، فقد جمعت فيه ما يمكن أن تعد مواقف سلبية عند الأنباري اتخذها من القراءات وتتمثل في الغلو في تأويل القراءات أو الغلو في تضعيفها أو الإيحاء بأن القراء كانوا يقرءون بالرأي والقياس لا بقوة السماع .

---

(١) انظر البيان (٢/٣٠٤ - ٣٠٥) .

(٢) انظر أسرار العربية (ص ٤٠) .

(٣) انظر البيان (١/٣٩٧) .

وإليك هذه المواقف بالتفصيل :

(أ) الموقف الأول :

ويظهر فيه احترام أبي البركات للنص القرآني ووضعه في مكانة عالية كمصدر من مصادر الاحتجاج بل ويدافع عن العديد من القراءات التي هاجمها غيره من النحاة .

١ - القراءة عنده سنة متبعة

ومن هذه المواضع التي تظهر تمسكه بالموقف التراثي من القراءات واحترامها لأنها سنة متبعة ، تصريحه بذلك عند توجيهه قراءة الرفع والبناء على الفتح من قوله تعالى : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٤] فبعد توجيهه للقراءتين قال : « ويجوز فيه في العربية عدة أوجه والقراءة سُنَّة متبعة » [١] .

إذن فهو يحترم القراءة ويعلم أنها سنة متبعة وليست اجتهادًا خاصًا من القارئ ، ولهذا قال : « ويجوز فيه في العربية عدة أوجه » ؛ لأن ما يجوز في العربية من أوجه مختلفة شيء وما يقرأ به بالفعل وما تناقله أئمة القراء شيء آخر .

ولقد علق الدكتور فاضل صالح السامرائي على هذه العبارة التي ذكرها الأنباري بقوله « والغريب أنه مع هذا التصريح يضعف بعض القراءات المتواترة » [٢] فالالتزام بهذا المبدأ كان ينبغي أن يفرض احترامًا لهذه القراءات .

وانطلاقًا من هذا الموقف الذي يعد القراءة سنة متبعة رفض الأنباري ما نقله الكسائي عن بعض العرب من قراءات ؛ لأنه لا إمام لها ، فقد « حكى الكسائي قال : قرأ عليّ بعض العرب سورة (ق) فقال : (مَنَّاعٍ للخير معتدٍ مُرِيبِنَ الذي) بفتح التنوين ، لأنه نقل فتحة همزة (الذي) إلى التنوين قبلها ، وحكى أيضًا عن بعض العرب (بسم الله الرحمن الرحيمَ الحمدُ لله) بفتح الميم ؛ لأنه نقل فتحة همزة (الحمدُ) إلى الميم قبلها » [٣] وقد اعترض الأنباري على ما حكاه الكسائي عن العرب بقوله : « على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنه لا إمام لها وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فتح الميم من (الرحيمَ الحمدُ لله) لأنها لا إمام لها » [٤] ، وهو

---

(١) البيان (١٦٨/١) .

(٢) أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٢٧) .

(٣) الإنصاف (٧٤١/١٠٨) . (٤) الإنصاف (٧٤٣/١٠٨) .

موقف تراثي ، احترم فيه القراءة ، ولم يجز قراءة بعض العرب بأوجه لهجية خاصة في القراءات .

ويرفض أبو البركات بعض الأوجه التي توجه عليها الآيات ، لأنه لم يقرأ به أحد من القراء ، من ذلك قوله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة: ٦١] ، « ولا يجوز أن يكون أدنى (أفعل) من الدناءة ، لأن ذلك يوجب أن يكون مهموزًا ، ولم يهمزه أحد من القراء ، وقلب الهمزة ألفًا إنما يجوز إذا سكنت وانفتح ما قبلها ، ولم يوجد ها هنا »[١] .

إذن فهو يفرق بين ما يجوز في العربية والقراءة ، يتضح ذلك في العديد من المواضع ، من ذلك أنه ذكر خمس قراءات في (مالك) من قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ثم يقول : « وفيها في العربية أحد وثلاثون وجهًا »[٢] وانظر أيضًا توجيهه لقوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ ﴾ [آل عمران: ٨٨] ، وقوله : ﴿ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى ﴾ [آل عمران: ٩٦] إذ يوجه الآيات ، ثم يذكر بعض الأوجه الجائزة في العربية[٣] .

ويرى أن اللغة التي نزل بها القرآن هي اللغة العالية الفصيحة ، يقول أبو البركات في معرض توجيهه لقوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٧] بعد أن بين أن في (حيث) ست لغات ثم وجه بناء حيث على الضم والفتح والكسر ، يقول : « وبناؤها على الضم أفصح اللغات ، وهي اللغة التي نزل بها القرآن »[٤] ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤] « والزوج ينطلق على الذكر والأنثى ، يقال : هما زوجان ، وقد يقال للمرأة : زوجة ، واللغة الفصحى بغير تاء ، وهي لغة القرآن »[٥] ويقول عن (الواو) من (يريكموهم) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٤] « وقد جاء عن بعض العرب حذفها – أي الواو – مع الضمير وهي لُغَيَّة رديئة ، واللغة الفصيحة إثباتها وهي لغة القرآن »[٦] .

كما يستدل الأنباري على الشيء بأنه لغة القرآن الكريم ، فقد استدل على تذكير

---

(١) البيان (٨٧/١) .
(٢) البيان (٣٥/١) .
(٣) انظر البيان (٢١٢/١) .
(٤) البيان (٣٥٩/١) .
(٥) البيان (٢٦٣/٢) .
(٦) البيان (٣٨٩/١) .

(اللسان) بأن القرآن أتى بالتذكير [١] ، كما يستند على إعمال (ما الحجازية) بأنها لغة القرآن أيضًا [٢] .

ولكن ليس معنى هذا أنه يشترط أن ترد اللغة الفصيحة في القرآن الكريم فهناك لغات فصيحة وقوية في القياس أيضًا ، ولكنها لم ترد في القرآن ولا ينفي ذلك فصاحتها أو قوتها في القياس ، مثال ذلك لغة بني تميم في ترك عمل (ما) عمل (ليس) ، حيث لم تأت في كتاب الله إلا فيما ليس بمشهور ، ورغم ذلك فهي لغة فصيحة جائزة ، بل إن القياس ألا تعمل (ما) ، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها [٣] ، ففي معرض ردّه على أدلة الكوفيين التي يستدلون بها على أن النصب واجب في الصفة الصالحة للخبرية إذا كرر معها الظرف ، واستدلالهم بإجماع القراء على نصب (خالدين) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾ يقول الأنباري ردًا على ذلك : « قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد روي عن الأعمش أنه قرأ (خالدون فيها) بالرفع ، على أن هذا الاستدلال فاسد ، وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلامًا جائزًا فصيحًا . ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله ﷻ ترك عمل (ما) في المبتدأ والخبر نحو (ما زيد قائم ، وما عمرو ذاهب) إلا فيما ليس بمشهور ، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة » [٤] .

---

(١) انظر البيان (٢/٧٩) .
(٢) انظر الإنصاف (١٩/١٦٦) .
(٣) انظر الإنصاف (١٩/١٦٦) .
(٤) الإنصاف (٣٣/٣٥٩ - ٣٦٠) .

٢ - دفاعه عن القراءة وتقويتها

برز هذا الاتجاه عند النحاة المتأخرين أمثال ابن مالك وأبي حيان ، فقد ظهر هذا الاتجاه كرد فعل للاتجاه الذي ساد قبلهم من تضعيف القراءات ، فقد حاول النحاة المتأخرون - وبخاصة من له خبرة بالقراءات - الدفاع عن قراءات ابن عامر وحمزة وعاصم التي أكثر المتقدمون من تضعيفها والطعن فيها ، وربما رجع هذا الدفاع عن القراءة إلى الإيمان بأن القراءة قائمة على النقل والرواية ، لا على الرأي والدراية . وعلى التسليم بالقراءة لأنها سنة متبعة والاحترام العميق لها .

ومن هذه المواضع التي دافع فيها أبو البركات الأنباري عن قراءات هاجمها النحاة أو أنكروها ، قراءة حمزة والأعمش في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ ﴾ (إبراهيم: ٢٢) بكسر (مصرخيِّ) ، حيث يقول : « وأما الكسر فقد قال النحويون : إنه رديءٌ في القياس ، وليس كذلك ، لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر ، وإنما لم يكسر لاستثقال الكسرة على الياء ، فعدلوا إلى الفتح ، إلا أنه عُدل هاهنا إلى الأصل ، وهو الكسر ليكون مطابقًا لكسرة همزة (إنِّي كفرتُ بما أشركتُمُونِ) لأنه أراد الوصل دون الوقف فلما أراد هذا المعنى ، كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها ، وإنما عاب من عاب هذه القراءة ، لأنه توهم كسرة الياء بالباء ، على أن كسرة ياء المتكلم لغةٌ لبعض العرب حكاه أبو علي قطرب »[1] .

وهكذا رفض أبو البركات القول بأن الكسر رديء في القياس ، مستدلًا بأن الأصل في التقاء الساكنين التحريك بالكسر ، فقد وقف النحاة من التقاء الساكنين إما بتأويلها بما يخلصها من اجتماعهما أو تأويلها بما يحسن اجتماع الساكنين فيها ، وقد علل الأنباري قراءة الكسر - على الرغم من أن الكسرة مستثقلة على الياء - على الإتباع للكسرة بعدها في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ ﴾ ، ولكنه لم يكتف بذلك بل نسب الوهم إلى أولئك النحاة عندما ظنوا أن كسرة (الياء) في (بمصرخيِّ) إنما كانت إتباعا لكسرة (الباء) . ثم يحاول أخيرًا أن يوجه القراءة على أنه لغة لبعض العرب حاكيًا ذلك عن قطرب وهي عند التحقيق لغة بني يربوع[2] .

---

(١) البيان (٢/٥٧) .

(٢) انظر دراسات في النحو والقراءات ، بحث للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، مجلة مجمع اللغة العربية (٣١/١٢٣) .

وقد أنكر بعضهم قراءة من قرأ (الريح) في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾ [الحجر: ٢٢] ، وقد دافع عنها قائلًا : « وقرئ : وأرسلنا الريح لواقح . وأنكره بعضهم ولا وجه لإنكارهم ، لأن الاسم إذا كانت فيه الألف واللام ، جاز أن يرد ، والمراد به الجنس والجمع ، ولا مانع يمنع ، وأن يكون المراد بالريح الجنس والجمع كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [العصر: ٢، ٣] ، ﴿ وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا ﴾ [الحاقة: ١٧] ، أي الملائكة . إلى غير ذلك من الشواهد التي لا تحصى كثرة » [(١)] .

كما عرض الأنباري قراءة لأبي عمرو ونافع في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ ﴾ [النجم: ٥٠] بإدغام التنوين في اللام من (الأولى) ، بعد حذف الهمزة ، وإلقاء حركتها على لام التعريف قبلها . وينقل لنا إنكار بعض النحويين لها ، حيث يقول : « وأنكرها بعض النحويين لأنهما أدغما ساكنين فيما أصله السكون وحركته عارضة لا يُعتد بها ، فاللام وإن كانت متحركة بالضمة التي نقلت إليها من الهمزة المحذوفة فهي في تقدير السكون ، والساكن لا يدغم في ساكن » [(٢)] .

فإنكارهم لهذه القراءة راجع إلى أنها تؤدي إلى إدغام ساكنين ، لأن الحركة العارضة لا يعتد بها ، ولكنه يرد على تلك الشبهة مستدلًا بكلام العرب ، وإثبات أن الحركة العارضة معتد بها ، مما يدل على حرصه على القراءة وتوجيهها على وجه تصح معه حتى وجد إلى ذلك سبيلًا ، فيقول « ووجه هذه القراءة أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في الأحمر (لَحْمَر) ، فاعتدوا بحركة اللام ، فحذفوا همزة الوصل ، ولو كانت في تقدير السكون لكان يجب ألا تحذف الهمزة ، فلما ابتدأوا بها واستغنوا بها عن همزة الوصل ، دلَّ على أن حركة اللام معتد بها وإذا كانت معتدًا بها جاز إدغام التنوين فيها ، لأنه إدغام ساكن في متحرك » [(٣)] .

ونستطيع أن نتلمس هذا الدفاع عن القراءة أيضًا في موقفه من قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادَهُمْ شركائِهِم ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وقد نقل لنا تضعيف البصريين لهذه القراءة ،

---

(١) البيان (٢/٦٧ - ٦٨) .

(٢) البيان (٢/٤٠١) .

(٣) البيان (٢/٤٠١) .

بقوله : « والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْي القراءة »[1] .

ولكنه – ورغم هذا التضعيف من قبل البصريين – يحاول أن يتلمس لابن عامر وجهًا لقراءته هذه فيقول : « وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبًا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم بالواو)[2] ، وهكذا احتج لقراءة ابن عامر عن طريق ادعاء اختلاف الرسم المصحفي في مصحف الشام عنه في مصحف الحجاز والعراق[3] .

ومما يلحق بالدفاع عن القراءات بسبب تقويته الوجه الذي جاءت عليه القراءة ووصفه بالقوة في القياس ، من ذلك قراءة من قرأ (أانذرتهم) بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية بجعلها بين بين ، من قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦][4] ، وقراءة من قرأ بنصب (ثمودَ) من قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧] ، ويعلل قوته في القياس بقوله : « والنصب هاهنا قوي في القياس لدخول حرف فيه معنى الشرط ؛ لأن الشرط يقتضي الفعل وهو أولى به »[5] ، كما يقوي الوجه الذي جاءت عليه قراءة من قرأ ﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ [البقرة: ٢٦١] بإدغام التاء في السين ويصفه بأنه جدًا لقربهما في المخرج ، وهما من حروف طرف اللسان وحروف الهمس[6] .

ب - الموقف الثاني :

وفي هذا الموقف يخرج الأنباري عن طبيعته المتحفظة فيتخذ مواقف أكثر تساهلًا ، إذ يتجه في تأويل القراءة وتضعيفها ، ولا يكتفي بذلك بل يوحي في العديد من المواضع بأن القراء كانوا يقرءون بالرأي والدراية لا بالنقل والرواية .

وهذا ما سأوضحه في الصفحات التالية :

---

(١) الإنصاف (٤٣٦/٦٠) . (٢) السابق .

(٣) هذا الادعاء مردود على الأنباري وعلى من قال مثله أمثال الزمخشري ، انظر ردّ ابن الجزري على هذا الادعاء النشر (٢٦٣/٢) ، وانظر أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٢٨) .

(٤) انظر البيان (٥١/١) . (٥) البيان (٣٣٨/٢) .

(٦) انظر البيان (١٧٣/١) .

١ - الغلو في التأويل

لعلمنا فيما سبق أن تأويل القراءة لا يعد عيبًا ، لأنه محاولة لرد الظواهر اللغوية التي جاءت في القراءة إلى القياس ، ولكن العيب هو المبالغة في تأويل تلك القراءة فيخرجها النحوي على أوجه بعيدة متكلفة قد لا تليق بكتاب الله ﷻ .

ومن أمثلة الغلو في التأويل عند الأنباري ، تأويله لقراءة ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة وأبي جعفر بتشديد الميم في (لمَّا) مع تشديد النون من (إنَّ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود: ١١١] ، « فلما بتشديد الميم من الأدوات التي يتنوع استعمالها في العربية ، وقد جاءت في قراءات مختلفة ، ولكنها أثارت دهشة النحاة وحيرتهم في هذا الموضع ، وقد تعرض النحاة لهذه القراءة قديمًا وحديثًا ما بين منكر ومؤول وكان ممن تناولها بالتأويل الأنباري ، وخرَّجها على أربعة أوجه »[1] يقول كمال الدين الأنباري : « فأما من شدَّد الميم في لما مع تشديد النون فهو عندهم مُشكل ؛ لأن (لَمَّا) هاهنا ليس بمعنى الزمان ولا بمعنى إلَّا ولا بمعنى لم . حتى قال الكسائي : لا أعرف وجه التثقيل في لَمَّا .

وقد قيل : فيه أربعة أوجه .

الأول : أن يكون الأصل فيها (لَمِنْ مَا) ثم أدغم النون في الميم ، فاجتمع ثلاث ميمات ، فحذفت الميم المكسورة ، وتقديره : وإنَّ كلا لَمِنْ خَلَق لَيُوفِّيَنَّهم .

والثاني : أن تكون صلة (لَمَنْ مَا) بفتح الميم في مَنْ وتُجعَل (ما) زائدة وتحذف إحدى الميمات ، لتكون الميم في اللفظ على ما ذكرنا ، وتقديره : لخلق ليوفينهم .

والثالث : أن تكون (لَمًّا) مصدرًا ، مثل الدَّعوى والفتوى ، فالألف فيه للتأنيث فلم ينصرف .

والرابع : أن تكون (لمًّا) مصدر (لَمَّ) من قوله : ﴿ أَكْلًا لَّمًّا ﴾ [الفجر: ١٩] ثم أجرى الوصل مجرى الوقف »[2] والحق أن هذه الأوجه جميعها بعيدة التصور ، ولذلك أعاد النحاة المتأخرون فيها النظر ، « واجتهدوا في التماس وجه مناسب لها يجرى على قياس العربية ، وكان أول من اجتهد في ذلك ابن الحاجب ثم تابعه

---

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، لأحمد محمد عبد الراضي (ص ٣٢٢ ، ٣٢٣) .
(٢) البيان (٢٩/٢ - ٣٠) .

أبو حيان ، فقد خرجاها على أنها هي (لما) الجازمة قد حذف مجزومها ، والتقدير : لما يتركوا ، أو لما يهملوا ، وقد رفض أبو حيان كل ما ورد عن متقدمي النحاة من تخريجات ودعا إلى تنزيه القرآن منها »[1] .

ومن ذلك عرضه للتأويلات الجائزة في قراءة من قرأ (يتقي) بإثبات الياء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٠] ، فقد أولت القراءة على وجهين :

الأول : أن تكون (مَنْ) بمعنى (الذي) ، وعطف يصبر على معنى الكلام ؛ لأن (من) إذا كانت بمعنى الذي ، ففيها معنى الشرط ، ولهذا تأتي الفاء في خبرها في الأكثر .

والثاني : أن تكون (من) على هذه القراءة شرطية ، والضمة مقدرة في الياء من (يتقي) وحذفت الضمة للجزم وبقيت الياء »[2] ، وقد علق الأنباري على كلا الوجهين بما يدل على عدم رضاه عنهما بقوله « وكلا الوجهين ليس بقوي في القياس »[3] .

ومن أشهر الأمثلة على المبالغة في تأويل القراءة تأويلهم لقراءة من قرأ ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣] فقد مثّلت هذه القراءة مشكلة عند النحاة وقاموا بتأويلها على أوجه ، ذكر الأنباري منها أربعة :

الأول : أنها أتت على لغة من يلزم المثنى الألف ، وهي لغة بني الحارث ابن كعب ، كما اشتهرت نسبة هذه اللغة إلى كنانة وخثعم وزبيد .

والثاني : أن (إنَّ) بمعنى (نعم) مستدلاً على ذلك بكلام العرب شعرًا ونثرًا .

والثالث : أن تكون الهاء مضمرة مع (إنَّ) ، والتقدير : إنه هذان لساحران .

والرابع : أن تحمل التثنية على (هذان) لمَّا لم يظهر الإعراب في واحده وجمعه[4] .

وقد ذكر النحاة وجهين غير الأربعة التي ذكرها الأنباري :

أحدهما : قول الفراء أنه وجد الألف دعامة وليست بلام الفعل ، فلما ثنيت زاد

---

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية لأحمد محمد عبد الراضي (ص ٤٩٦) ، وانظر البحر المحيط (ص ٢٦٧ ، ٢٦٨) .

(٢) البيان (ص ٤٤ ، ٤٥) . (٣) السابق .

(٤) انظر البيان (٢/١٤٤ - ١٤٦) ، وانظر حول هذه القراءة النشر (٢/٣٢٠ - ٣٢١) ، والسبعة في القراءات لابن مجاهد (ص ٤١٩) ، والتبيان في إعراب القرآن (٢/٨٩٤ - ٨٩٥) .

عليها نونًا (١) .

والثاني : أنه شبهت الألف في (هذان) بالألف في (يفعلان) فلم تغير (٢) .

٢ - الغلو في تضعيف القراءات

إن التضعيف الموجه إلى القراءات نوعان : نوع موجه إلى اللغة التي جاءت عليها القراءة ، مع احترام القراءة والتسليم بصحتها ، وهو نوع مقبول ، إذ لا يؤدي تضعيف الظاهرة اللغوية التي تجيء عليها القراءة إلى تضعيف القراءة ذاتها ، ونوع آخر موجه إلى القراءة ذاتها وهو الذي يؤخذ على النحوي ، وبخاصة إذا اشتدت حدته ، فيتحول النحوي إلى الطعن في القراءة وصاحبها ، فيصف القراءة بالضعف الشديد أو الشذوذ أو القبح أو الغلط ، ويصف القارئ أو الراوي باللحن أو الوهم أو الغلط أو قلة الدراسة ، أو يتهم كتبة التنزيل بالخطأ في بعض المواضع ، إلى غير ذلك مما لا يليق بالثقات أمثالهم .

ومن الملاحظ أن ما ذكرته سابقًا حول تضعيف الأنباري للقراءات كان التضعيف فيه منصبًا على الأوجه التي توجه عليها تلك القراءات وليس في ذلك مأخذ يؤخذ على الأنباري .

غير أن نبرة التضعيف قد تزداد فيصف القراءة ذاتها بالضعف أو الشذوذ فمن المواضع التي وجه فيها الأنباري التضعيف إلى القراءة ذاتها ، تضعيفه قراءة من قرأ بالنصب في (فيكونَ) من قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧] يقول أبو البركات : « ومن قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر وجواب الأمر بالفاء منصوب والنصب ضعيف » (٣) ، وهكذا ضعف الوجه الذي وجهت عليه القراءة ولو اقتصر الأمر على ذلك لما عيب عليه شيء ، ولكنه يستطرد بعد ذلك قائلًا « لأن (كن) ليس بأمر في الحقيقة ؛ لأنه لا يخلو قوله : كن . إما أن تكون أمرًا لموجود أو معدوم ، فإن كان موجودًا فالموجود لا يؤمر بكن ، وإن كان معدومًا فالمعدوم لا يخاطب ، فثبت أنه ليس بأمر على الحقيقة ، ... فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة » (٤) فوصف القراءة ذاتها بالضعف ، والحق أن العلة التي استدل بها الأنباري على تضعيف النصب يمكن قبولها في غير كتاب الله تعالى ، فالمعدوم يعد موجودًا في علم الله تعالى لأنها إرادته

---

(١) انظر معاني القرآن (٢/١٨٤) .
(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس (٣/٤٦) .
(٣) البيان (١/١٢٠) .
(٤) البيان (١/١٢٠) .

وقدرته ، وعلى هذا فصدور الأمر بكن من الله للمخلوقات قبل أن توجد لا يخرجه من كونه أمرًا حقيقيًا ، وبذلك يصح توجيه الأمر إلى الموجود في علمه تعالى بكن ، ليتحقق بقدرته في الواقع [1] .

ويضعف قراءة من قرأ (فالحقِّ والحقَّ أقول) بالجر فيها على القسم وإعمال حرف الجر في القسم مع الحذف في قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾ قائلًا : « وهي قراءة شاذة ضعيفة جدًّا ، قياسًا واستعمالًا » [2] فيصفها بالضعف في القياس والاستعمال . ومما وصفه أيضًا بالضعف ومخالفة القياس قراءة من قرأ (يَجْعَلَه) بالنصب في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا ﴾ [الزمر: ٢١] فيقول عن هذه القراءة : « وهي قراءة ضعيفة ، ... وليس في توجيهها قول مرضي جارٍ على القياس » [3] ، ومن ذلك تضعيفه قراءة من قرأ (والسلاسلِ) بالجر في قوله تعالى : ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾ [غافر: ٧١] ، فيقول عنها : « وهي قراءة ضعيفة ، لأنه يصير المعنى ، الأغلال في الأعناق والسلاسل ، ولا معنى للأغلال في السلاسل . وقيل هو معطوف على (الحميم) ، وهذا ضعيف جدًّا » [4] .

ومما وصفه الأنباري من قراءات بالشذوذ ، وأنها جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء ، ورواية عن يعقوب [5] (ثم لَننزِعَنَّ من كل شيعةٍ أيَّهُم أشدُّ) بالنصب [6] ، وكذلك قراءة الكسائي [7] ﴿ لا تعبدوا إلا الله ﴾ [البقرة: ٨٣] فيقول عنها الأنباري : « فهي قراءة شاذة وليس لهم فيها حجة - أي الكوفيين » [8] ، وهو مثال على أن الأنباري كان ينكر بعض القراءات إنكارًا تامًّا ، وينسبها إلى الشذوذ ، ويمنع الاحتجاج بها [9] .

إذن فأبو البركات ينكر بعض القراءات ، كإنكاره قراءة (حاشَ للّه) مستدلًا بإنكار عالم من علماء القراءات واللغة الثقات لها ، وهو أبو عمرو بن العلاء ، وما نقله عيسى بن عمر الثقفي - وهو الموثوق في نقله - من أن العرب كلها تقول :

---

(١) وانظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، لأحمد محمد عبد الراضي (ص ٤١٥) .
(٢) البيان (٣٢٠/٢) . (٣) البيان (٣٢٣/٢) .
(٤) البيان (٣٣٤/٢) . (٥) الإنصاف (٧١١/١٠٢) .
(٦) انظر الإنصاف (٧١٤/١٠٢) .
(٧) وذكر في الإنصاف أنها قراءة عبد الله بن مسعود (٥٦٠/٧٧) .
(٨) الإنصاف (٥٦٤/٧٧) . (٩) انظر الخلاف النحوي (ص ٣٨٧ ، ٣٨٨) .

(حاشى للّه) بالألف [١] .

أما عن تضعيفه القراءات المتواترة ، فيبدو أنه قد بالغ في تضعيف بعض القراءات المتواترة كالكثيرة من النحاة منهم الزمخشري والأنباري والعكبري وابن يعيش والرضي ... وغيرهم ، ويبدو أن مرد هذا الاتجاه عندهم هو التشبث الشديد بالقياس وتحكيمه في القراءات ، وكذلك تناقض موقفهم النظري الذي أقروا فيه بأن القراءة سنة متبعة مع موقفهم العملي الذي أوحى باعتقادهم بأن القراءة اجتهاد شخصي من القراء ، وليست قائمة على النقل والرواية .

ولقد كان الزمخشري من أشد النحاة حدة في تضعيف القراءات والتهجم على من تنسب إليهم ، فلم يكن يقتصر على مجرد تضعيف القراءة ، بل كان يتحامل على القارئ بها ، فيصفه باللحن والخروج عن قواعد العربية [٢] .

ويؤخذ مما سبق أن موقف الأنباري من القراءات كسواه من النحاة حيث يضعف القراءة المتواترة أحيانًا ، ومن ذلك تضعيفه لقراءة ابن عامر لتفرده بها ومخالفته سائر القراء ، يقول أبو البركات : « وأما قراءة ابن عامر : (ولا تتبعانْ) بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها وباقي القراء على خلافها » [٣] هذا على الرغم من أنها قراءة ابن عامر المتواترة .

ومن ذلك أنه ينسب إلى البصريين إنكارهم قراءة ابن عامر (قتلُ أولادَهم شركائِهم) فيقول : « والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْي القراءة » [٤] .

ويلاحظ في إنكاره لهذه القراءة أمران :

الأول : أنه ينكر قراءة متواترة هي قراءة ابن عامر .

الثاني : أنه ينسب هذا الإنكار إلى البصريين ، وهو وهم من أبي البركات ، يقول

---

(١) انظر الإنصاف (٢٨٥/٣٧) ، وانظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣١٨) ، وانظر أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٢٦) .

(٢) انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، أحمد عبد الراضي (ص ٥٠١ ، ٥٠٢) .

(٣) الإنصاف (٦٦٧/٩٤) .

(٤) الإنصاف (٤٣٦/٦٠) ، وانظر أيضًا حول تضعيفه نفس القراءة : البيان (٣٤٢/١ ، ٣٤٣) .

الدكتور شوقي ضيف : « ووهم صاحب الإنصاف ، فحمّل البصريين مسئولية رفض هذه القراءة ، ولا نعلم بصريًا معاصرًا للفراء ولا سابقًا له رفضها ، بل لقد صحّحها الأخفش البصري معاصره ... واحتج لها من الشعر »[1] ويؤكد هذا المعنى بقوله : « ولا نعلم بصريا جاء بعده - أي الفراء ، وردَّ مثل هذا القدر من القراءات بل لقد كان المازني والمبرد وأضرابهما ممن توقفوا بإزاء بعض القراءات متابعين له مقتدين به . وبذلك يسقط جُلُّ ما نسبه صاحب الإنصاف إلى البصريين دون الكوفيين من إنكار بعض القراءات »[2] ولعل مما يؤكد هذا الكلام ما أثبته بحث (أصول النحو في معاني القرآن للفراء) من تضعيف الفراء لهذه القراءة وغيرها من القراءات واتباع النحاة له في ذلك[3] .

ومن تضعيفه للقراءات المتواترة أيضًا تضعيفه قراءة (أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني)[4] وهو أحد القراء العشرة ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ ﴾ [البقرة: ٣٤] بنقل ضمة همزة (اسجدوا) إلى التاء قبلها فيقول عن هذه القراءة « ضعيفة في القياس جدًا والقرّاء على خلافها »[5] وذلك على الرغم من أن هذه اللغة ، لغة أزد شنوءة ، كما يصرح أبو حيان[6] .

وقد تعلو نبرة التضعيف عند أبي البركات فيصف الراوي بالغلط ، أو ينسب إليه الوهم ، من ذلك ما قاله في معرض توجيهه لقوله تعالى : ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٨] « و (نغفر لكم) روى عن أبي عمرو : إدغام الراء في اللام وهو على خلاف القياس ؛ لأن الراء حرف تكرير وهي أزيدُ منها وأقوى واللام أنقص صوتًا وأضعف ، فلو أدغمتْ فيها لأدى ذلك إلى أن يدغم ما هو أزيد صوتًا في الأنقص ، وما هو الأقوى في الأضعف ، فتكون كأنك قد أدغمت حرفين في حرف وذلك لا يجوز .

وزعم بعض البصريين أن أبا عمرو أخفى الراء ، فتوهم السامع أنه أدغم فالغلط في ذلك ينسب إلى الراوي لا إلى أبي عمرو »[7] ، وحول نفس القراءة ونسبة الغلط إلى الراوي يقول في كتابه أسرار العربية : « فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى

---

(١) المدارس النحوية (ص ٢٢١) . (٢) المدارس النحوية (ص ٢٢٣) .
(٣) انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ٧٨ - ٨٤) .
(٤) البحر المحيط (١٥٢/١) . (٥) الإنصاف (٧٤٤/١٠٨) .
(٦) البحر المحيط (١٥٢/١) . (٧) البيان (٨٣/١ - ٨٤) .

الراوي لا إلى أبي عمرو ، ولعل أبا عمرو أخفى الراء ، فخفي على الراوي فتوهم إدغامًا »[1] ، ويقول حول نفس الآية في كتابه منثور الفوائد : « إدغام الراء في اللام في قراءة أبي عمرو وهي لغة ثبتت سماعًا لا قياسًا »[2] فهو هنا يثبتها سماعًا وهناك يتشكك في صحتها[3] .

ومن ذلك ما قاله عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] فبعد أن بين اللغات في (نِعِمّ) قال : « فأمّا إسكان العين مع الإدغام فرديء جدًّا ؛ لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين ، وليس أحدهما حرف لين ولعل القارئ اختلس الحركة فتوهم الراوي إسكانًا »[4] .

ويقول أيضًا في معرض توجيهه لقراءة من قرأ ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٨] « وأنكر أكثر النحويين أن يكون (نُجِّي) فعل ما لم يسم فاعله ؛ لأنه لو كان كذلك لكانت الياء منه مفتوحة وقالوا : إنّ هذه القراءة محمولة على إخفاء النون من (نُنْجِي) فتوهم الراوي إدغامًا »[5] .

وقد يؤدي الغلو في التضعيف عنده إلى اتهام القارئ باللحن أو الوهم ، من ذلك اتهامه من قرأ بمنع صرف (إستبرق) من قوله تعالى : ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾ [الإنسان : ٢١] بأنه قد وهم[6] . ومن ذلك ما قاله في قراءة أبي السمال الأعرابي ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ ﴾ [الصافات : ٣٨] بالنصب ، إذ يقول : « وهو رديء في القياس ، ولذلك قال أبو عثمان : لحن أبو السمال بعد أن كان فصيحًا ، فإنه قرأ : إنكم لذائقو العذابَ الأليمِ ، بالنصب »[7] ، ومنه أيضًا ما نقله من إنكار أبي عمرو قراءة عيسى ابن عمر ومحمد بن مروان (أَطْهَرَ) بالنصب في قوله تعالى : ﴿ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود: ٧٨] يقول : « قرأ عيسى بن عمر ومحمد بن مروان (أطهر) بالنصب ، وأنكره أبو عمرو ، وقال الأصمعي قلت لأبي عمرو : إن ابن مروان قرأ (أطهرَ لكم) بالنصب ، فقال أبو عمرو : لقد احتبى ابن مروان في اللحن »[8] .

---

(١) أسرار العربية (ص ٤٢٦) . (٢) منثور الفوائد (ص ١١٧) .
(٣) وانظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٣٠) .
(٤) البيان (١/١٧٧) ، وانظر النشر (٢/٢٣٥ - ٢٣٦) .
(٥) البيان (٢/١٦٤) . (٦) انظر البيان (٢/٤٨٤) .
(٧) البيان (٢/٣٠٤) .
(٨) البيان (٢/٢٥) ، والحق أن العبارة التي نقلها الأنباري عن أبي عمرو غير مفهومة على الوجه الذي =

ومن أخطر ما وجدت عند الأنباري في هذا الباب ، ما قاله في معرض ردّه على احتجاج الكوفيين بقوله تعالى : ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] ، إذ يقول بعد توجيهها على وجهين : « على أنه قد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن هذا الموضع فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال : ما أكتب ؟ فقيل له : اكتب والمقيمين الصلاة ، يعني أن الممل أعمل قوله (اكتب) في (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ الممل » [1] ولقد حكمت على هذا الكلام بالخطورة ، لأنه يؤدي إلى الاعتقاد بأن الكتبة الذين كتبوا القرآن أخطأوا في بعض المواضع ، وهذا مما لا يجوز [2] .

ولقد روى لنا السيوطي في الاقتراح جانبًا من هذه الروايات التي تدور في مجملها حول خطأ الكتاب ووقوع اللحن فيه ، ورد على ذلك بردود مفحمة منها قوله : « قلت : معاذ الله ! كيف يظن أولًا بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلًا عن القرآن وهم الفصحاء اللد ؟ ثم كيف يظن بهم ثانيًا في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أنزل وضبطوه وحفظوه وأتقنوه ؟ ثم كيف يظن بهم ثالثًا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته ؟ ثم كيف يظن بهم رابعًا عدم تنبههم ورجوعهم عنه ؟ ثم كيف يظن بعثمان أن يقرأه ولا يغيّره ؟ ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ ، وهو مروي بالتواتر خلفًا عن سلف ؟ هذا مما يستحيل عقلًا وشرعًا وعادة » [3] .

ومن أمثلة الغلو في التضعيف أيضًا أن يضعف النحوي القراءة نتيجة تقصيره في البحث عن وجه ملائم للقراءة ، بمعنى أن يحصر القراءة في وجه من العربية بعيد عن القياس ، وإن كانت هناك أوجه أخرى كان من الممكن أن توجه عليها القراءة وتتفق مع القياس من ذلك تضعيفه قراءة الحسن [4] (حسنًا) في قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَىٰ ﴾ [البقرة: ٨٣] بألف التأنيث المقصورة ، فهو يضعفها لأنه لم يحملها

= ذكرها ، فهو خطأ في التحقيق أو المخطوط إذ يبدو عليها التصحيف ، وعند رجوعي إلى الكتاب وجدت العبارة الصحيحة (لقد احتبى ابن مروان في اللحن) أي اشتمل بالخطأ الكتاب (٣٩٦/٢ - ٣٩٧) .

(١) الإنصاف (٤٧١/٦٥) .
(٢) انظر الخلاف النحوي (ص ٣٨٨) .
(٣) الاقتراح (ص ٥٠ ، ٥١) .
(٤) الإتحاف (ص ١٤٠) .

إلا على أن (حسنى) مؤنث (أحسن) إذ يقول : « وهذه القراءة ضعيفة في القياس ، لأن باب فُعْلى وأفعل لا يستعمل إلا مضافًا أو معرفًا بالألف واللام ، ولم يوجد واحد منهما »[1] .

ولقد حمل غيره من النحاة (حسنى) على قراءة الحسن على أنه مصدر كالرجعى والقربى ، وبذلك لا تصير القراءة مخالفة للقياس . وهذا التوجيه يرد قراءة الحسن إلى قراءة الجمهور (حسنًا) بضم الحاء وسكون السين وبتنوين الألف عند الوصل حيث تصير الكلمة مصدرًا على كلتا القراءتين ، إلا أنه جاء على وزن (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين في قراءة الجمهور ، وعلى وزن (فُعْلى) بضم الفاء وسكون العين وألف مقصورة في قراءة الحسن[2] .

٣ - الإيحاء بأن القراء يقرءون بالرأي

إن محاولة الأنباري توجيه القراءات القرآنية أظهرته وكأنه يعتقد بأن القراء إنما يقرءون بالرأي تبعًا للتأويل والتخريج لا لصحة السماع عندهم وهذا الإحساس إنما يأتي نتيجة المنهج الذي اتبعه الأنباري في دراسته للقراءات ، فقد كان حريصًا على توجيه القراءات المختلفة وتوجيهها نحويًا ، مما أشعرنا وكأن القراء أنفسهم كانت في أذهانهم هذه التوجيهات عند قراءة الآيات ، ولكنها في الحقيقة توجيهات الأنباري وتحكيم مقاييسه هو لا توجيهات القرّاء .

يقول ابن الجزري نقلًا عن أبي عمرو الداني : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية ، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة فلزم قبولها »[3] .

ومما يظهر فيه هذا الإيحاء توجيه الأنباري لقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩] فقد « قرئ ، هو بضم الهاء وسكونها ، فمن ضمها فعلى الأصل ، ومن أسكنها جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل عنها ، وهو بمنزلة عَضُدٍ »[4] ،

(١) البيان (١٠٣/١) .
(٢) وانظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، لأحمد عبد الراضي (ص ٥٠٤ ، ٥٠٥) .
(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (ص ٦٥) .
(٤) البيان (٦٩/١) .

وتوجيهه لقوله تعالى : ﴿ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم ﴾ [البقرة: ٨٥] ، إذ يقول : « قرئ بتشديد الظاء وتخفيفها ، فمن قرأ بالتشديد ، قال : لأن أصله (تتظاهرون) فاستثقلوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فأزال استثقال اجتماع المثلين المتحركين بأن أبدل من التاء الثانية ظاءً ، وأدغم الظاء في الظاء . ومن قرأ بالتخفيف ، حذف إحدى التاءين من (تتظاهرون) » [1] ، وفي قوله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦] يقول: « وقرئ ، ننسخ بفتح النون وننسخ بضمها . فمن قرأ بالفتح جعله من نسخت الشيء إذا رفعته ، ومن قرأ بالضم جعله من أنسختُ فلانًا الشيء إذا حملته على نسخه » [2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى ﴾ [آل عمران: ٣٩] يقول : « وقرئ ، فناداه الملائكة . فمن قرأ ، فنادته بالتأنيث أراد جماعة الملائكة . ومن قرأ : فناداه بالتذكير أراد جَمْع الملائكة » [3] .

ويقول في توجيهه لقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ [آل عمران: ٨١] ، « لما قرئ بفتح اللام وكسرها ، فمن قرأ بكسر اللام علقها بأخذ ... ولا تكون (ما) إلا بمعنى الذي . ومن فتح اللام جعلها لام الابتداء وهي جواب لما دلّ عليه الكلام من معنى القسم لأن أخذ الميثاق إنما يكون بالأيمان والعهود » [4] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء: ٢٣] « ومن نون (أفٍّ) مع الكسر والفتح والضم ، أراد به التنكير ، ومن لم ينون أراد التعريف » [5] .

ويقول عن قراءة النصب في (كلّ) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] : « والنصب هاهنا هو القراءة المشهورة التي عليها الجماعة ، وإنما ذهبوا إلى النصب بتقدير (خلقنا) ، لأن الفائدة فيه أكثر من فائدة الرفع ... ، فلهذه الفائدة من العموم ، اختارت الجماعة النصب على الرفع » [6] .

وبذلك يصور لنا وكأن الجماعة من القراء يختارون تبعًا للفائدة لا لقوة السماع عندهم وهكذا كانت صياغة الأنباري في توجيهاته النحوية للقراءات توحي وكأن

---

(١) البيان (١٠٤/١) .
(٢) البيان (١١٧/١) .
(٣) البيان (٢٠٢/١) .
(٤) البيان (٢٠٩/١) .
(٥) البيان (٨٩/٢) .
(٦) البيان (٤٠٦/٢ - ٤٠٧) .

القراء إنما يقرءون بالرأي ، وأنهم كانوا يسيرون في قراءاتهم على علل في أذهانهم ، وهذا غير جائز . ولكن يمكن التماس العذر للأنباري باعتباره نحويًا ينصب جل اهتمامه على الأوجه الإعرابية والنحوية الجائزة للقراءات وتوجيهها ولكن الصياغة خانته بعض الشيء ، فبان المعنى وكأن القراء هم الذين أرادوا هذه التوجيهات والترجيحات والعلل ، ولكنها في الحقيقة إرادة الأنباري وتوجيهاته لا إرادة القراء .

ولا يتسع المقام إلى الاسترسال في سرد كل الأمثلة التي تظهر فيها الصياغة موحية بالقراءة بالرأي ومن ثم اكتفيت بذكر بعضها [1] ، ولكن ليس معنى هذا أن كل توجيهات أبي البركات الأنباري النحوية للقراءات توحي بالقراءة بالرأي بل لقد حاول الأنباري في الكثير من الأحيان أن يراعي في صياغته البعد عن هذا الإيحاء [2] .

وأخيرًا وقبل مغادرة هذا الموضوع أشير إلى بعض الملحوظات المهمة التي لاحظتها عند الأنباري في موقفه من القراءات القرآنية ، وتتلخص في الآتي :

١ - ليس النحاة على درجة واحدة في العناية بنسبة القراءة إلى صاحبها وربما رجع ذلك إلى الجهل بالقارئ وبخاصة إذا كانت القراءة من الشواذ أو كان القارئ غير مشهور ، أو لعدم اهتمامه بهذا الأمر واكتفائه بذكر القراءة نفسها والاحتجاج بها دون توثيق نسبتها .

ولقد كان الأنباري من هذا النوع الأخير ، حيث وجدته في مؤلفاته النحوية وبخاصة (البيان) يغفل نسبة القراءات القرآنية إلى قارئها ، سواء تعلقت تلك القراءات بالقراء المشهورين كالقراء السبعة أو العشرة ، أو غير ذلك من القراءات الشاذة . فلا مجال إذن إلى تصديق ما صرح به الدكتور جميل علوش عندما قال عن الأنباري : « وهو إلى ذلك ينسب القراءات إلى أصحابها في معظم الأحيان » [3]

---

(١) وانظر على سبيل المثال البيان (١/٤٤ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٣١٥ ، ٣٣٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦) ، (٢/١٤ ، ١٦ - ١٧ ، ٧٠ ، ٩٠ ، ١١٥ - ١١٦ ، ١٤٢ ، ١٧٦ ، ١٩٥ ، ٢٢٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٣٩٦) .

(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر ، البيان (١/٦٠ ، ٧٥ ، ٩٤ - ٩٥ ، ١٠٣ ، ١٢٠ - ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٦٤ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٢٥ ، ٣٨٦) ، (٢/٢١ - ٢٢ ، ٣٤ - ٣٥ ، ٥٤ ، ٧٨ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٧٤ ، ٣٦٦ ، ٤٠٨) .

(٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣١٦) .

لأنه حتى في كتابه البيان – وهو الخاص بغريب إعراب القرآن والقراءات – يغفل نسبة القراءات القرآنية في أغلب الأحيان إلا ما ندر .

ولكنه في أحيان قليلة ينسب القراءة إلى صاحبها ، وأكثر من ينسب إليه قراءته من القراء ، أبو عمرو ابن العلاء [(١)] ، وابن عامر [(٢)] ، كما ينسب بعض القراءات للحسن البصري [(٣)] ، وابن كثير [(٤)] ، ونافع [(٥)] وغيرهم من القراء العشرة .

كما أنه في أحيان أخرى ينسب القراءة إلى عدد من القراء ، من ذلك نسبته قراءة (نَعِمَّا) بفتح النون وكسر العين إلى ابن عامر وحمزة والكسائي والأعمش وخلف [(٦)] ، ونسبته قراءة من قرأ (الحمدِ للهِ) بكسر الدال إتباعًا لكسرة اللام إلى زيد بن علي والحسن البصري ورؤبة [(٧)] ، وقراءة من قرأ ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ (الذاريات : ٢٣) في قراءة من قرأ (مثلَ) بالفتح ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب [(٨)] .

وقد يهتم بنسبة بعض القراءات الشاذة كقراءة أبي حيوة (مَلَكَ يوم الدين) [(٩)] وأبي السمأل الأعرابي (إنكم لذائقو العذابَ) بالنصب [(١٠)] ، وما نسب إلى أبي حنيفة (من شرٍّ ما خلق) بتنوين (شر) [(١١)] ومن الملاحظ أنه ينسب القراءة إلى النبي ﷺ في موضعين :

الأول : في قراءة ﴿ هُدَىَّ ﴾ (البقرة : ٣٨) .

والثاني : قراءة (فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون) في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء ، حيث يقول : « وذكرت القراءة أنها قراءة النبي ﷺ من طريق أبي بن كعب » [(١٢)] ثم ذكر رواة هذه القراءة .

---

(١) انظر البيان (١/٣٥ ، ٨٣ ، ١٦٦ ، ٢٢٤) ، (٢/١٣٣ ، ٤٥١ ، ٥٣٣) ، وأسرار العربية (٤٢٥) .
(٢) انظر البيان (١/٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٤١٥) ، والإنصاف (١٤/١٢١) ، (٦٠/٤٣١) ، (٩٤/ ٦٦١ ، ٦٦٧) .
(٣) انظر البيان (١/١٩٣ ، ٢٠٦) ، (٢/١٦٠) ، والإنصاف (١٤/١٢٥) ، (١٠/١٤٤) .
(٤) انظر البيان (١/٢٠٨) .
(٥) انظر البيان (١/٣٥٢) ، (٢/٤٠١) .
(٦) انظر الإنصاف (١٤/١٢١) .
(٧) انظر السابق (١٤/١٢٥) .
(٨) الإنصاف (٣٨/٢٩٠ – ٢٩١) .
(٩) انظر البيان (١/٣٦) .
(١٠) انظر البيان (٢/٣٠٤) .
(١١) انظر البيان (٢/٥٤٨) .
(١٢) الإنصاف (٧٢/٥٢٤) .

٢ – يكثر الأنباري في كتابه البيان من بيان الأوجه الإعرابية المختلفة الجائزة في الآيات ، فهو يحرص على بيان المواقع الإعرابية الجائزة في الكلمة أو الجملة على الرغم من عدم تغير صورة الكلمة ، ثم يقوم بتوجيه كل موقع [1] . يضاف إلى ذلك أنه كان حريصًا أيضًا على تتبع القراءات ثم يعود فيوجه كل قراءة التوجيه النحوي المناسب ، وهذه سمات شائعة في تناوله للقراءات بالتوجيه [2] .

٣ – إن أبا البركات لم يكن يشترط في القراءات المتعددة أن تكون ذات معنى واحد ، بل يرى – وعلى العكس من ذلك – أن اختلاف القراءات في معانيها كثير جدًا ، يقول أبو البركات في معرض ردّه على احتجاج الكوفيين بقراءة من قرأ (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلى الذين ظلموا منهم) وهي رواية أبي بكر بن مجاهد : « وأما قراءة من قرأ (إلى الذين ظلموا منهم) بالتخفيف ، فإن صحت وسلم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن (إلى) تكون بمعنى (مع) فليس لكم فيه أيضًا حجة تدل على أن (إلا) تكون بمعنى (الواو) ، لأن ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرتم هذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيرًا جدًّا ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى (مع) ، وقراءة من قرأ (إلا) بالتشديد بمعنى (لكن) على ما بينا » [3] .

٤ – استعان الأنباري في بعض الأحيان بالتفسير في توجيه القراءات نحويًا وبيان الإعرابات الجائزة ، والاحتراز مما لا يجوز من تقديرات وإعرابات ، ومبينًا المعاني المختلفة الجائزة فيها [4] .

---

(١) انظر على سبيل المثال البيان (١/٦٦ – ٦٧ ، ٧٥ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ١٤٢ – ١٤٣ ، ١٧٤ ، ٢٦٢) ، (٢/٥٦ ، ١٠٢) .

(٢) انظر على سبيل المثال البيان (١/٥٠ ، ٢٣٣ – ٢٣٤) ، (٢/٢٦) .

(٣) الإنصاف (٣٥/٢٧٢) ، وانظر البيان (٢/٣٨٣) ، وانظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٣٢) .

(٤) انظر على سبيل المثال البيان (١/٥٥ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٥٢ – ١٥٣ ، ١٦٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ – ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٩٠) ، (٢/١٣ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٩٥ ، ٢٦٠) .

٢ - الحديث النبوي الشريف

يعد موضوع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من الموضوعات التي دارت حولها دراسات العديد من الباحثين المتأخرين ، ولقد حاول الجميع معرفة موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ومدى الاعتماد عليه في تقرير القواعد ، ثم محاولة تبرير تلك المواقف . وهذا ما سنتناوله في الصفحات التالية ، ثم إبراز موقف الأنباري من ذلك النص .

مواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

غض النحاة المتقدمون الطرف عن موضوع مناقشة الاحتجاج بحديث الرسول ﷺ ، وكان المفترض أن يصبح هذا النص مصدرًا رئيسًا من مصادر الدرس النحوي ، باعتباره أصح نص لغوى يلي القرآن الكريم في حجته ، وبخاصة أنهم أجمعوا على أنه ﷺ أفصح من نطق بالضاد . فقد كان حقه أن يتقدم على سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج وتقرير القواعد .

ولكن النحاة - وبخاصة المتقدمون - لم يعتدوا بالحديث دون تقديم تفسير مقنع لتركهم الاستشهاد به ، بل سكتوا عن ذلك ، واتبعهم في ذلك المتأخرون من النحاة .

يقرر أبو حيان ذلك بقوله « على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر والخليل ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن مبارك الأحمر ، وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس »[1] .

والحق أن النحاة الأوائل سكتوا عن قضية الاستشهاد بالحديث ، و ظل الأمر كذلك حتى أثارها النحاة المتأخرون في القرن السابع الهجري وذلك حين نشأ اتجاه جديد بين النحاة يعتمد على الحديث الشريف ويجيز الاحتجاج به مطلقًا وانبرت طائفة أخرى تعارض ذلك الاتجاه ، وما تبع ذلك من دفاع كل فريق عن اتجاهه والاعتماد على الأدلة في تأكيد مذهبه .

---

(١) الاقتراح نقلًا عن أبي حيان (ص ٥٢) .

ويكفي دلالة على انصراف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النبوي ما فعله سيبويه في كتابه الذي يدل في الوقت نفسه على موقف شيوخه من الحديث كما يدل على المسار الذي سارت عليه الدراسات النحوية من بعده فقد استشهد سيبويه بالحديث النبوي في سبعة مواضع فقط من كتابه [١] . وهو على ذلك لا يجعلها مصدرًا للاحتجاج ، بل يذكر الحديث في تلك المواضع غالبًا للاستئناس أو تقوية شاهد آخر ، وهو لا يرفع الحديث في تلك المواضع إلى الرسول ﷺ ، فهو يورد الحديث وكأنه كلام صادر من العرب الذين يحتج بكلامهم .

وكذلك كان الحال عند الفراء ، فقد استشهد بالحديث النبوي في ستة عشر موضعًا تقريبًا ، نصفها للاستشهاد اللغوي ، والنصف الآخر للاستشهاد النحوي [٢] . إذن فموقف الفراء هو موقف العلماء الأوائل من الحديث ، حيث لم يتخذه مصدرًا من مصادر الاستشهاد شأنه في ذلك شأن سيبويه ويقول الدكتور فاضل صالح السامرائي عن احتجاج ابن جني بالحديث النبوي ، وردًّا على ما رآه بعض العلماء [٣] من أن ابن جني كان يستشهد بالحديث ويحتج به ، فيقول : « أنا لم أجد في كتبه التي بين يدي ما يؤيد ذلك ، فلم أره مرة جعل حديثًا أصلًا يرجع إليه في تقرير قاعدة أو إثبات نص لغوي ، وإنما يورد في النادر حديثًا للاستئناس به أو الاستشهاد به فيما لم يخرم قاعدة ولم يقرر أصلًا جديدًا » [٤] .

وكل ما سبق لا يدع مجالًا للشك فيما قررناه . من انصراف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النبوي . ولقد أدى هذا الموقف من النحاة الأوائل إلى انقسام النحاة فيما بعد إلى ثلاثة أقسام : فريق يسير على نهج النحاة الأوائل في عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وآخر يرى ضرورة الاعتماد عليه ، وثالث يتوسط بين المنع والإجازة ولكل حجته التي يؤيد بها رأيه ويرد بها على خصومه .

(أ) مذهب المانعين :

أما المانعون فهم أغلب النحاة ، ولكن القضية لم تثر إلا حين أجاز ابن مالك [٥]

---

(١) انظر فهارس الأستاذ عبد السلام هارون للكتاب (٥/٣٢) ، وانظر فهارس كتاب سيبويه ودراسة له للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة (ص ٧٦٢) .

(٢) أصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ١٥٤) .

(٣) وهو الشيخ محمد الخضر حسين نقلًا عن البدر الدماميني ، دراسات في العربية (ص ١٦٨) .

(٤) ابن جني النحوي (ص ١٣٤) .

(٥) وهو محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) .

الاستشهاد بالحديث مطلقًا وتبعه ابن هشام [1] ، فانبرى من يرى منع الاستشهاد بالحديث إلى الاعتراض على ذلك المذهب ، وكان على رأس هؤلاء المانعين ابن الضائع [2] ، ثم تلميذه أبو حيان النحوي [3] .

واحتج المانعون بأمرين :

الأول : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى .

والثاني : أنه وقع اللحن في كثير مما روى من الأحاديث ، لأن كثيرًا من الرواة كانوا من الأعاجم .

وفي ذلك يقول أبو الحسن ابن الضائع في (شرح الجمل) : « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ ؛ لأنه أفصح العرب » [4] .

وكان أبو حيان أول من أشار إلى هذين السببين في (شرح التسهيل) وسبق إلى أحدهما شيخه ابن الضائع ، إذ يقول : « وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ إذ لو وثقوا بذلك ، لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعًا ، نحو ما روى من قوله : (زوجتكها بما معك من القرآن) ، (ملكتكها بما معك) ، (خُذها بما معك) ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فنعلم يقينًا أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ... ومن نظر في الحديث أدنى النظر ، عُلِم علمَ اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث ، لأن كثيرًا من الرواة

---

(١) هو عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام (ت ٧٦١ هـ) .

(٢) هو أبو الحسن على بن محمد الأشبيلي المعروف بابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) .

(٣) هو أثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) .

(٤) نقلًا عن السيوطي ، الاقتراح (ص ٥٤) .

كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ... » [١] .

وينكر أبو حيان على ابن مالك إجازته الاستشهاد بالحديث مطلقًا بقوله « قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريق غيره » [٢] ويقول في موضع آخر : « والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبًا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ، ولا صحب من له التمييز » [٣] ثم يختم أبو حيان كلامه بقوله : « وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهم ، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث » [٤] .

والحق أن قول المانعين بأنه قد وقع اللحن في كثير من الأحاديث ، يجاب عنه بأن كثيرًا مما أورد على هذا الوجه قد ظهر له وجه من الصحة ، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه (التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح) وذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوهًا يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح كما أن كثيرًا مما ينكره اللغوي ويعدُّه لحنًا يأتي لغوي آخر فيذكر له وجهًا مقبولًا ، يضاف إلى ذلك أن وجود ألفاظ غير موافقة للقواعد المطردة ، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة ، وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف ، فالأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف ، وهي حجة من غير خلاف [٥] . فوقوع اللحن - إن وقع - قليل جدًا لا يبنى عليه حكم ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح ، إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه .

ويقول الدكتور عبد الرحمن السيد معترضًا على ما احتج به المانعون للاحتجاج بالحديث : « وإذا كنا نحتج بكلامهم الذي أنشؤوه فلأن نحتج بكلامهم الذي نسبوه

---

(١) نقلًا عن السيوطي ، الاقتراح (ص ٥٢ ، ٥٣) . (٢) الاقتراح (ص ٥٢) .
(٣) السابق (ص ٥٣) . (٤) السابق (ص ٥٤) .
(٥) انظر دراسات في العربية وتاريخها (ص ١٧٥ ، ١٧٦) .

إلى النبي ، أو بالألفاظ التي عبروا بها عن المعنى الذي فهموه عن النبي من باب أولى ، وعلى فرض أن بعضهم لم يكونوا عربًا ، فكلهم على كل حال لم يكونوا من الأعاجم »[(١)] .

(ب) مذهب المجيزين :

أما المجيزون فأغلبهم من اللغويين وأصحاب المعاجم ، إذ كان هدفهم المعنى ، فلا مجال إذن من التحرج من الاستشهاد بالحديث النبوي ، فظهر الحديث في كتب اللغة والمعاجم . ويكفي أن ننظر إلى كتاب (التهذيب) للإمام اللغوي أبي منصور الأزهري (م ٢٨٢ هـ) حتى نرى اعتماده على الأحاديث ، وإكثاره من الاستشهاد بها وكذلك الحال في (الصحاح للجوهري) و (المخصص لابن سيده) و (المجمل ، ومقاييس اللغة لابن فارس) و (الفائق للزمخشري)[(٢)] .

أما من احتج بالحديث من النحاة ، فقد قيل إن من أوائل من أقدم منهم على ذلك ، أبا القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) الذي أكثر من الاحتجاج به ، بل تعدى ذلك إلى الاستشهاد بكلام أهل البيت وكذلك ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ)[(٣)] ، يقول ابن الضائع في (شرح الجمل) : « كان ابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما أرى »[(٤)] .

وعلى رأس هؤلاء المجيزين ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، ويستند هؤلاء إلى الإجماع على أنه ﷺ أفصح العرب لهجة ، وأن الأحاديث أصح سندًا مما ينقل من أشعار العرب ، ولا عبرة بأن أغلب الرواة من الأعاجم ، لأنه يمكن أن يقال ذلك في رواة الشعر والنثر وعلى الرغم من لك يحتج بما جاء فيهما ، كما أنه قد ظهر أن كثيرًا مما ينسب إلى اللحن في حديث الرسول ﷺ قد ظهر له وجه من الصحة وعليها خرجت الأحاديث[(٥)] .

---

(١) مدرسة البصرة نشأتها وتطورها (ص ٢٥٧) .

(٢) انظر في أصول النحو لسعيد الأفغاني (ص ٤٤) .

(٣) هو أبو الحسن الأندلسي المعروف بابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) .

(٤) الاقتراح (ص ٥٤) نقلًا عن ابن الضائع ، وانظر خزانة الأدب (١/ ١٣) ، نص مشابه للشاطبي يدل على كثرة استشهاد ابن خروف بالحديث .

(٥) انظر نظرات في النحو للأستاذ طه الراوي مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (١٤/ ٣٢٥ - ٣٢٧) .

أما بالنسبة للرواية بالمعنى ، فإنهم يردون عليها بأن الأصل في رواة الحديث عدم تبديل اللفظ ، وبخاصة أنه قد وضعت الضوابط وشدد العلماء في التحري والضبط ، كما أن كثيرا من المحدثين والفقهاء والأصوليين ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى ، ومن أجازها اشترط أن يكون الراوي عالماً بمواقع الألفاظ ولكن على الرغم من ذلك فإن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما يكفى غلبة الظن الذي هو مناط الحكم الشرعي . ويضاف إلى كل ما تقدم أن الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين ، والتدوين وقع في الصدر الأول وقبل أن تفسد الألسنة ، فغاية ما حدث - على افتراض وقوع التبديل في اللفظ - أنه تم تبديل لفظ يحتج به بلفظ آخر يحتج به لأنه تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم . وأخيرا ؛ فإن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما يكون فيما لم يدون ، أما ما تم تدوينه فلا مجال فيه إذن إلى القول بتبديل ألفاظه [1] .

والحق أنه لا يمكن قبول هذه الأدلة بجملتها ، لأن الادعاء بأن الأحاديث دونت قبل فساد الألسنة ، غير مطابق لتاريخ تدوين علم الحديث ، فالواقع أن أول تدوين للحديث وقع في عهد النبي ﷺ ، وممن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، أما تدوينه في كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١ هـ) وقيل إن أول من دون الحديث ، محمد بن مسلم الزهري (ت ١٢٤ هـ) وقيل سعيد ابن أبي عروبة (ت ١٥٦ هـ) ، والربيع بن صبيح (ت ١٦٠ هـ) [2] .

وهذه النظرة التاريخية تدل على أن ابتداء تدوين الحديث ليكون علمًا منهجيًا متكاملًا كان في أوائل القرن الثاني ، وأنه لم يتم تدوين معظم الأحاديث إلا في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري .

يقول الشيخ محمد الخضر حسين : « إذا عدنا إلى قول ابن خلدون (تدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به) وعرضناه على التاريخ وجدنا التدوين وقع بعد أن دخل الفساد في اللغة ... ، فدعوى أن الأحاديث دونت قبل فساد اللغة وأن كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة ، غير مطابقة للتاريخ من كل

---

(١) انظر دراسات في العربية وتاريخها (ص ١٧٠ ، ١٧١) ، أصول النحو العربي د . نحلة (ص ٥١ - ٥٣) ، وهذه الحجج التي اعتمد عليها المجيزون منقولة في الأصل عن البدر الدماميني في شرح التسهيل ، أو فيما حكاه عن شيخه ابن خلدون في الرد على من يمنعون الاستشهاد بالحديث .

(٢) انظر دراسات في العربية وتاريخها (ص ١٧٢) ، وفي أصول النحو (ص ٤٦ ، ٤٧) .

وجه ، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون لقامت بها الحجة الفاصلة على الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير حاجة إلى شيء آخر يعضدها »[1] ثم يستدرك قائلًا : « والذي نستفيده من حقائق التاريخ أن قسمًا كبيرًا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيرًا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها ، فيضاف هذا وذاك إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريهم في الرواية ، فيحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه »[2] .

(ج) مذهب المتوسطين :

تزعم هذه الطائفة الإمام أبو الحسن الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) فأنكر على النحاة استشهادهم بكلام أجلاف العرب وتركهم الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة يقول : « لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف روايتها وألفاظها... »[3] .

ولقد رأى أن الحديث ينقسم إلى قسمين ، « قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية »[4] ثم يقول ردًّا على ما ذهب إليه ابن مالك « وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه ، وبنى الكلام على الحديث مطلقًا ولا أعرف سلفًا إلا ابن خروف فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع : لا أعرف هل يأتي بها مستدلا بها أم هي لمجرد التمثيل ، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا ، فكأنه بناه على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى وهو قول ضعيف »[5] وهكذا يفرق الشاطبي بين ما اعتنى الرواة بألفاظه وما روي بالمعنى . فهو لا يطرح الأحاديث جملة ، كما

(١ ، ٢) انظر : دراسات في العربية وتاريخها (ص ١٧٥) .

(٣ ، ٤ ، ٥) خزانة الأدب للبغدادي (٦/١) .

لا يقبلها جملة بل يفرق بينها .

وقد تبع السيوطي (ت ٩١١ هـ) ابن الضائع وأبي حيان في إنكارهما على ابن مالك الاستشهاد المطلق بالحديث مثبتا أن الرواة كانوا ينقلون بالمعنى يقول : « ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين : « **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار** » ، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون ، وقد استدل به السهلي ثم قال : لكني أقول : إن الواو فيه علامة إضمار ، لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولًا مجردًا ، قال فيه : « **إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار** » [1] .

ولكنه يقرر ومن البداية موقفًا متوسطًا في هذه المسألة بين المنع والإجازة مشابهًا لما ذهب إليه الشاطبي فيقول وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جدًا ، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا » [2] .

وقد وقف هذا الموقف المعتدل من الباحثين المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين ، وهو من أفضل من كتب في هذا الموضوع [3] .

ولقد خلص فضيلة الشيخ بعد أن عرض أدلة المانعين والمجوزين وناقشها إلى نتيجة يذهب فيها إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ، وهو ستة أنواع :

أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية .

ثالثها : ما يروى شاهدًا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طريق متعددة واتحدت ألفاظها .

خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي .

---

(١) الاقتراح (ص ٥٥) . (٢) الاقتراح (ص ٥٢) .

(٣) انظر بحث له بعنوان الاستشهاد بالحديث في اللغة ، بمجلة اللغة العربية بالقاهرة مج ٣ سنة ١٩٣٦ ، (ص ١٩٧ - ٢١٠) ، وأعيد نشره في كتابه دراسات في العربية وتاريخها (ص ٦٦ - ١٨٠) ، وانظر أيضًا في نفس الكتاب مقالة بعنوان (الحديث الشريف) (ص ٣٤ - ٣٩) .

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني .

كما أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول ، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين [١] ولقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا البحث وخرج بقرار مفاده جواز الاحتجاج ببعض أنواع الحديث وحددها [٢] .

تفسير هذا الانصراف عن الأحاديث :

والحق أن ما يدعيه المانعون للاستشهاد بالحديث من علل غير مقنعة ولا كافية لمنع الاحتجاج به ؛ فإن إرجاع ذلك الانصراف عن الحديث إلى الرواية بالمعنى واللحن لا يثبت أمام الوقع التاريخي ، وقد أوردت ردود المجوزين عليها ويبدو أن المتقدمين من النحاة لم يقدموا لنا تفسيرًا مقنعًا لترك الاستشهاد بالحديث كما لم يقدم العديد من الباحثين المحدثين - على كثرة من تناول الموضوع بالدراسة تفسيرًا مقنعًا لذلك [٣] .

ولكن من الباحثين من حاول تقديم تفسير مقنع لتلك الظاهرة ، ولقد جمعتها في أربعة تفسيرات :

الأول : أن رواية الحديث لم تكن من اختصاص النحاة ، كما أن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، فلم يكن الحديث بالشهرة والشيوع والانتشار ككلام العرب حتى يستشهد به سيبويه كما استشهد بكلام العرب مثلًا . يقول الشيخ محمد الخضر حسين : « أما قول أبي حيان أن المتقدمين من علماء العربية لا يحتجون بالحديث ، فأجاب عنه المجيزون بأن علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث ، فعلماء الحديث غير علماء العربية ، ثم إن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم وإنما اشتهرت دواوينه ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد ، فإن

---

(١) انظر دراسات في العربية وتاريخها (ص ١٧٧ ، ١٧٨) .

(٢) انظر مجلة اللغة العربية بالقاهرة مج (٣/١٩٩ - ٢١٠) ، ومجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ج (٤/٧) .

(٣) انظر على سبيل المثال الأصول (ص ١٠٠ ، ١٠١) ، أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ٥٤ - ٥٦) ، النحو نمط من التفكير العربي الخالص (ص ٢١٤ - ٢١٨) ، (ص ٢٢٢ - ٢٢٧) ، وانظر من النحاة المتأخرين الاقتراح (ص ٥٢ - ٥٥) ، خزانة الأدب (١/٤ - ٧) .

سلمنا عدم احتجاجهم بالحديث فلعدم انتشاره بينهم ، لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به [١] .

ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني : « وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطرقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة » [٢] .

الثاني : يفسر الانصراف عن الحديث بفكرة التحرز الديني ، حيث يقول الدكتور محمد عيد : « لكنهم صرفوا أنفسهم عنها قصدًا للسبب نفسه الذي لم يعتمدوا على القرآن من أجله ، وهو التحرز الديني ، إذ وقف الإحساس الشديد بتنزيه السنة مانعًا لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية » [٣] ويفرق بين التحرز بالنسبة للقرآن والحديث إذ يقول : « وإن اختلف الأمر بينهما بعد ذلك حين طرحت الفكرة للبحث والنظر ، فلم يجرؤ أحد على التصريح بأن القرآن لا يحتج به في اللغة ، بينما صرح بذلك بعض العلماء في نصوص السنة وذلك تبعًا لاختلاف درجة التنزيه والتقديس في نفوس العلماء خاصة والناس عامة بين القرآن والسنة » [٤] .

الثالث : وهو تفسير يعتمد على ملاحظة البعد الكلامي والظروف السياسية التي لم يكن النحاة بمنأى عنها ، ومن أصحاب هذا الرأي الدكتور محمد ضاري حمادي حيث انتهى إلى وصف موقف النحاة الأوائل بأنه موقف المتحفظ من الاحتجاج به لأسباب مذهبية وسياسية ، وفسر ذلك بتأثر النحاة بمنهج الفلاسفة ومنطق أهل الكلام [٥] . ومن هؤلاء أيضًا صاحب (أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي) إذ يعلق على هذا التفسير بقوله : « والذي يظهر أن هذا التفسير هو أحرى هذه التفسيرات بالقبول لاعتماده على أسباب قريبة وواضحة » [٦] ، ويرد على الاعتراضات الموجهة إلى هذا التفسير من مشاركة الكوفيين البصريين عدم الاحتجاج

---

(١) دراسات في العربية وتاريخها (ص ١٧٦) . (٢) في أصول النحو (ص ٤٩) .
(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة (ص ١١٣) . (٤) السابق (ص ١١٤) .
(٥) انظر الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات النحوية واللغوية (ص ٣٦٠ - ٣٧٠) وما بعدها ، وانظر مدرسة الكوفة (ص ٤٩) .
(٦) مصطفى عبد العليم (ص ١٠٣) .

بالحديث على الرغم من ثقافتهم النقلية (١) .

والحق أنه يمكننا أن نرد على هذه التفسيرات بما يبطلها .

فالتفسير الأول : يبطله أن من علماء العربية من كانوا يعدون في رواية الحديث ، مثل أبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، والنضر بن شميل المازني ، والخليل ابن أحمد ، والقاسم بن سلام ، وعبد الملك بن قريب الأصمعي ، والرياشي (٢) .

وأما التفسير الثاني : فقد سبق الرد عليه تفصيلاً عند تناول مواقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات ، ويكفي لنفي هذا الرأي أن نقول : إن النحاة لم يتحرزوا من القراءات القرآنية وهي أشد تعظيمًا وحرمة عندهم من الحديث الشريف وأدعى إلى التحرز والرهبة ، فكيف ندعي أنهم يتحرزون عن الحديث (٣) .

أما التفسير الثالث : فلم يكن كافيًا بأية حال من الأحوال كي يجمع النحاة المتقدمون بهذا الشكل على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف .

أما التفسير الرابع : فهو استغناء النحاة المتقدمين عن الحديث بما ورد من كلام العرب والقرآن الكريم - وهو ما أميل إليه ، وأرى أنه يقدم تفسيرًا مقنعًا لترك الاستشهاد بالحديث الشريف - فلقد كانت هذه المصادر من شعر - وهو ديوان العرب - ونثر وقرآن محفوظة في الصدور ، مما جعلهم يعتمدون على تلك النصوص في الاحتجاج وتقرير القواعد . فقد وجد النحاة الأوائل مصادر ثرية للمادة اللغوية فاستغنوا بها عن غيرها من المصادر ، إذ قدمت هذه المصادر قدرًا هائلًا من النصوص التي أغنتهم عن النظر إلى غيرها من النصوص .

وتظهر وجاهة هذا التفسير إذا فهم في إطار ما قررناه من حقائق تاريخية تدل على أن علم الحديث لم يبدأ تدوينه كعلم متكامل إلا في مراحل متأخرة في أوائل القرن الثاني الهجري ومنتصفه .

ولقد ذهب إلى هذا الرأي الدكتور علي أبو المكارم محاولًا الربط بين هذه الظاهرة - ترك الاحتجاج بالحديث - وبين توقفهم في مجال السماع عند البادية دون الحضر ، وتوقفهم عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، إذ يقول : « وهذه الظواهر

(١) السابق (ص ١٠٨ ، ١٠٩) .

(٢) انظر دراسات في العربية وتاريخها (ص ١٧٦) .

(٣) وانظر أيضًا أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ١٠١ ، ١٠٢) .

الثلاث تسلم – في الواقع – إلى نتيجة واحدة ، وهي أن نحاة هذه المرحلة كانوا في غنى عن ملاحظة هذه الروافد للمادة اللغوية » [1] .

ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني بعد أن بين ما يجب أن يكون عليه من تقديم الحديث على سائر كلام العرب من نثر وشعر مفسرًا هذه الظاهرة بقوله : « ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصة ، انصرافًا استغرق جهودهم ، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية ، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل ، كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر » [2] .

ولا يبطل هذا التفسير ما نلاحظه من تحول هذا الاستغناء عن الحديث في المراحل الأولى إلى حاجة ماسة إليه في مراحل متأخرة ، فقد كان هذا الاستغناء عند النحاة المتقدمين « على عكس ما حدث بعد ذلك من نحاة القرن الرابع ، فقد اضطروا إلى ملاحظة المادة اللغوية المستقاة من هذه المصادر الثلاث ، ولعل السرّ في هذا التطور أن النحاة في القرنين الأولين وجدوا مصدرًا خصبًا للمادة اللغوية لا يكاد ينفد .. فاستغنوا بذلك عن الرجوع إلى المصادر المشكوك فيها ... » [3] ولكن حدث تحول كبير في القرن الرابع ، « فتغير موقف النحاة من المادة اللغوية في تلك المصادر الثلاثة ، فقد انقطع سيل السماع ، ثم أسلم استخدام القياس بمضمونه الجديد القريب من المفهوم المنطقي إلى طرد قواعد ليس بين نصوص المادة اللغوية المعتمدة في مرحلة القياس الأولى ... ما يؤيدها ، ومن ثم تلهف النحاة على أن يجدوا ما يؤيد قواعدهم من نصوص ، فإذا لم يجدوا في المادة اللغوية المعتمدة من قبل طلبتهم لجأوا إلى مصادر أخرى علها تسعفهم بما يريدون ، ولذلك لا نجد غرابة حين نجد أن أكثر النحاة إسرافًا في الاحتجاج للقراءات الشاذة أبو علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني . وللأحاديث ابن خروف وابن مالك والرضي » [4] .

وبهذا يتضح أن النحاة اكتفوا بما عندهم من شواهد شعرية وقرآنية غنية عن تلمس النصوص في الحديث النبوي ، ولكن لما ألحت الحاجة إلى ذلك عادوا وناقشوا المسألة واستشهد به بعضهم .

(١) أصول التفكير النحوي (ص ٣٩) ، وانظر أصول النحو العربي د . نحلة (ص ٥١) .

(٢) في أصول النحو (ص ٤١) .

(٣) أصول التفكير النحوي (ص ٣٩) .

(٤) أصول التفكير النحوي (ص ٣٩ ، ٤٠) .

موقف الأنباري من الاستشهاد بالحديث الشريف

يصرح الأنباري بأن ما تواتر من السنة يعد دليلًا قطعيًا من أدلة النحو يفيد العلم ، فيقول : « اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد ، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم » [1] .

ولكي نقف على حقيقة موقف الأنباري العملي من الاستشهاد بالحديث أريد أولًا أن نقف على إشارة مهمة ذكرها الأنباري ربما أظهرت لنا موقفه الحقيقي من الاحتجاج به ، يقول الأنباري في معرض بيانه لامتناع مجيء أن الناصبة للمضارع بعد (كاد) في اختيار الكلام : « فأما الحديث (**كاد الفقرُ أن يكون كفرًا**) فإن صح فزيادة (أن) من كلام الراوي ، لا من كلامه ﷺ ، لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد » [2] .

ويعد النص السابق على قدر كبير من الأهمية لأنه يدل على شيئين مهمين :

الأول : أنه يتشكك في الحديث ومدى صحته ، يبدو ذلك من قوله (فإن صح) .

الثاني : أنه ممن يعتقد بأن الرواة غيروا في لفظ المروي ، ونقلوا الأحاديث بالمعنى ، ويبدو ذلك من قوله (فزيادة أن من كلام الراوي) .

ولقد نقل السيوطي ما فعله الأنباري من الطعن في راوي الحديث (**كاد الفقر أن يكون كفرًا**) واتهامه بأن زيادة أن من تغييرات الراوي لأنه ﷺ أفصح من نطق بالضاد ، مستدلًا بذلك على صحة ما فعله ابن الضائع وأبو حيان لأن الرواة كانوا ينقلون بالمعنى [3] .

والحق أن هذا النص يدل على أن الأنباري يرفض الاحتجاج بالحديث لاعتقاده بأن الرواة غيروا في لفظه ، وينقلون بالمعنى ، وكأن الأنباري خشي من التصريح بذلك فألمح إلى ذلك بالنص السابق .

« ونفهم من هذا كله أن صاحبنا كان قليل الثقة برواة الحديث بحجة أنهم ينقلونه بالمعنى لا باللفظ فيتصرفون به وقد يحرفونه لأن معظمهم أعاجم . وكأنه برده هذا على الكوفيين يعبر عن رأي ويعرب عن موقف ، ويعلل عدمه إقباله على

---

(١) لمع الأدلة (ص ٣٢) .

(٢) الإنصاف (٥٦٧/٧٧) .

(٣) الاقتراح (ص ٥٥) .

الاستشهاد بالحديث النبوي والاعتداد به » [١] .

والحقيقة أنني لم أجد لأبي البركات إلا مواضع نادرة استشهد فيها استشهادًا حقيقيًا بالحديث في كتبه الرئيسة الثلاثة (البيان وأسرار العربية والإنصاف) . كما لم يستشهد في كتابه (منثور الفوائد) إلا بستة أحاديث ، ثلاثة منها في القضايا النحوية واللغوية ، والثلاثة الأخرى في ختم الكتاب [٢] .

أما في كتابه (زينة الفضلاء) فقد استشهد بالحديث في بعض المواضع ولكن جل هذه الاستشهادات في المجال اللغوي ، وبيان معاني الكلمات ، وكذلك الحال بالنسبة لكتابيه (حلية العقود) و (البلغة) .

أما في (لمع الأدلة) فقد استشهد بخمسة أحاديث دارت حول أهمية علم النحو واستنكار اللحن ونسبة تأسيس علم النحو إلى علي بن أبي طالب ، وحول حجية الإجماع [٣] .

ولقد حاولت تلمس احتجاج الأنباري بالحديث في المجال الصوتي والنحوي واللغوي فوجدته كالتالي :

- من استشهاداته الصوتية بالحديث احتجاجه بقوله ﷺ (ارجعن مأزورات غير مأجورات) على التنوين للمناسبة ، وذلك في معرض توجيهه لقراءة من قرأ بالتنوين في (سلاسل) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا ﴾ [الإنسان : ٤] [٤] .

- أما في المجال النحوي فقلما يتطرق الأنباري إلى الاحتجاج بالأحاديث ابتداء ، بل غالبًا ما تأتي الأحاديث من خلال ردّه حجج الكوفيين وشواهدهم . ويرى الدكتور جميل علوش أن الأنباري لم يستشهد بالحديث استشهادًا صحيحًا موفقًا باختياره ودون أن ينساق وراء الكوفيين إلا في ثلاثة مواضع [٥] .

والحق أنني لم أجد للأنباري إلا مواضع قليلة استشهد فيها بالحديث نحويًا . من ذلك استشهاده على الفعل الماضي المنقول إلى الاسمية وذلك في توجيه قراءة (بيس) بغير همزة في قوله تعالى : ﴿ بِعَذَابٍ بَـِٔيسٍۭ ﴾ [الأعراف : ١٦٥] إذ يقول :

---

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣٢٣) . (٢) انظر مقدمة المحقق لمنثور الفوائد (ص ١٩) .
(٣) انظر لمع الأدلة (ص ٤٦ ، ٤٧) . (٤) انظر البيان (٢/٤٨٠) .
(٥) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣٢٤) .

« وقيل : إنه فِعْل ماض نقل إلى الاسمية ، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن قيلٍ وقالٍ ، ثم وصف به بعد النقل »[1] .

ويؤول الحديث السابق على الحكاية في معرض ردّه على استشهاد الكوفيين به إذ يقول : « وأما ما شبهوه به من نهيه ﷺ عن قيل وقالَ - فليس بمشبه له ، لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العواملُ فتحكى »[2] .

ومما يرد أيضًا في معرض ردّه على استشهاد الكوفيين بالحديث رده على الاستشهاد بما جاء في الحديث (ولتَزُرَّهُ ولو بشوكة) ، وأنه قال في بعض مغازيه : (لتأخذوا مصافكم) وقال مرة أخرى (لتقوموا إلى مصافِّكم) ، إذ استدلوا بهذه الأحاديث على إعراب فعل الأمر فقال : « إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة ، فما دام حرف المضارعة ثابتًا كانت العلة ثابتة وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتًا ، ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ معربًا ، وقوله صلوات الله عليه (ولتَزُرَّهُ) و (لتأخُذُوا) و (لتقوموا) وما أشبهه معربًا لوجود حرف المضارعة ، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف »[3] وهكذا نجده في المسائل النحوية قلما يستشهد بالأحاديث ابتداء بل غالبًا ما يكون ذلك من خلال ردّه على استشهادات الكوفيين .

ويستشهد بقوله ﷺ (سلمانُ منا أهلَ البيت) على النصب على الاختصاص ، حيث نصب (أهل) على الاختصاص ، والتقدير فيه (أعني أهلَ البيت)[4] .

كما يخرج الحديث الذي قد يظن أنه خارج على قاعدته ، فقد قرر أن الإغراء يختص بالمخاطب دون الغائب والتكلم ، ثم يقول : « وأما قوله ﷺ (ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء) فإنما جاء لأن من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه »[5] ولقد أوضحت من قبل تخريجه للحديث (كادَ الفقرُ أن يكون كفرًا) لأنه يمنع مجيء أن الناصبة للمضارع بعد (كاد) في اختيار الكلام ، واتهامه للراوي بزيادة (أن) على كلامه ﷺ .

وأما الاستشهاد بالحديث لغويًا ، فهذا مما يكثر نسبيًا عند الأنباري ، إذ أغلب

---

(١) البيان (٣٧٧/١) .
(٢) الإنصاف (٥٢٣/٧١) .
(٣) الإنصاف (٥٤/٧٢) .
(٤) انظر الإنصاف (٧١٩/١٠٣) .
(٥) أسرار العربية (ص ١٦٤) .

استشهاداته بالحديث في المجال اللغوي ، فهو يستشهد بالحديث على أن كلمة (نبي) من غير همز فيقول « وجاء في الحديث أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا نبيء الله ـ بالهمز ، فقال ﷺ : (إنما أنا نبيّ الله) بغير همز وإنما قاله ﷺ بغير همز ، لأن الهمز لم يكن من لغته ، فلذلك ترك همزه » [1] كما يستشهد بقوله ﷺ : (الثيب تعرب عن نفسها) على أن الإعراب بمعنى الإبانة [2] .

ومن ذلك استشهاده بكلام آل البيت على أن (عبد) بمعنى (أنف) إذ يقول : « وجاء في كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ (عَبِدْتُ فَصَمَتُّ) أي أَنِفْتُ فسكتُّ » [3] .

كما كانت جل استشهاداته بالحديث في المجال اللغوي وبيان معاني الكلمات وذلك في كتبه (زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء) ، و (حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود) و (البلغة) [4] .

ويقرر الدكتور فاضل صالح السامرائي هذه الحقيقة بقوله : « إن أبا البركات استشهد بالحديث النبوي واحتج به في مواطن كثيرة ، وأكثر استشهاده به في اللغة » [5] ويعرض نماذج من كتاب (زينة الفضلاء) و (حلية العقود) و (البلغة) تدور كلها حول استشهادات الأنباري اللغوية بالحديث ، إذ يستشهد بالحديث على معنى كلمة في اللغة .

ولكن الغريب في الأمر أنه بعد عرض هذه النماذج يخرج بنتيجة يقول فيها : « من هذا يتبين لنا أن أبا البركات كان يستشهد بالحديث النبوي وهو سابق لابن خروف في ذلك » [6] والحق أن كل ما ورد في الأمثلة السابقة لا يدل على أن الأنباري كان يحتج احتجاجا حقيقيا بالحدي ، فجعل هذه الاستشهادات احتجاجات لغوية لا نحوية ، حتى يدعي أن الأنباري قد سبق ابن خروف في ذلك ، فالأنباري لا يعد في قائمة أولئك النحاة الذين استشهدوا بالحديث بشكل حقيقي .

---

(١) البيان (١/٨٨) . (٢) انظر أسرار العربية (ص ١٨) .

(٣) الإنصاف (٨٩/٦٣٧) .

(٤) انظر زينة الفضلاء (٤٠ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٨٥ ، ٩٥) وحلية العقود (١٠٠ ، ١٠١) ، والبلغة (٦٦ ، ٦٩) .

(٥) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٣٦) .

(٦) السابق (ص ٢٣٨) .

إذن فموقف أبي البركات من الاستشهاد بالحديث الشريف يختلف عن موقفه من الاحتجاج بالقرآن والقراءات ، فعلى حين اعتمد على النص القرآني والقراءات في الاحتجاج نجده نادرًا ما يعتمد على الحديث في استشهاداته ومسائله ، يضاف إلى هذه الندرة في الاحتجاج بالحديث أنه قد تكون العديد من هذه المواضع لا صلة لها بالاستشهاد النحوي أو اللغوي .

وصفوة القول أن صاحبنا لم يخرج عن منهج جمهور النحاة في عدم الأخذ بالحديث والاستشهاد به ولكنه في الوقت نفسه لم يشأ أن ينص على موقفه نصًا بل اكتفى بالتلميح إلى ذلك الموقف – كما أوضحت سابقا ، ولعله كان يسير في ذلك على نهج النحاة المتقدمين الذين عزفوا عن الاستشهاد بالحديث دون أن يحاولوا تقديم تفسير لذلك المسلك أو مسوغ لعملهم [1] .

---

(١) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣٢٤) .

٣ - كلام العرب (شعرًا ونثرًا)

وهو المصدر الثالث من مصادر المادة المنقولة عن العرب ، ونقصد بكلام العرب ، شعرهم ونثرهم ، بما يشمله الشعر من قصيد ورجز ، وما يشمله النثر من كلام العرب اليومي ولهجاتهم ، وحكم وأمثال ، ويبدو أن ترتيب النحاة لهذا المصدر وعده المصدر الثالث من مصادر المادة لا يدل حقيقة على مكانة هذا المصدر في الاستشهاد ، إذ يعد هذا المصدر المعتمد الأول في الاستشهاد النحوي وتلمس القواعد ، وهو ما سيتضح بعد قليل .

موقف النحاة من كلام العرب

لقد وضع النحاة ضوابط كثيرة تضمن سلامة المادة المجموعة من ذلك تقسيمهم المادة إلى متواتر وآحاد ، واشتراطهم العدالة في ناقل اللغة ، ورفضهم للمرسل والمجهول ... وغير ذلك من الضوابط التي أوضحتها في أول الفصل . أما بالنسبة لكلام العرب - شعرًا ونثرًا - فقد وضع النحاة ضوابط مكانية وزمانية للأخذ بالمادة من مصادرها الأصلية ، تضاف إلى ما سبق من ضوابط . إذ حدد النحاة أماكن معينة يصح أخذ اللغة عن أهلها ، كما حددوا زمانًا معينًا يعد هذا الزمن هو عصر الفصاحة والاستشهاد .

التحديد المكاني :

قصر النحاة أخذهم اللغة على قبائل معينة رأوا أنها سلمت من الاختلاط بالأعاجم واللحن ، وأنها أكثر فصاحة من غيرها ، يقول السيوطي نقلًا عن أبي نصر الفارابي (ت ٣٩٨ هـ) في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف) : « والذين عنهم نقلت العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل ، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل »[1] .

ثم يذكر السيوطي من لم يكن من العرب أهلًا لأخذ اللغة عنه فيقول : « وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن

(١) الاقتراح (ص ٥٦) .

أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم »[1] .

وهكذا كان المعيار الذي اعتمدوا عليه في الأخذ بلغة بعض القبائل أو طرح الأخرى هو مدى سلامة لغة القبيلة من الاختلاط بالأمم الأخرى .

وقد جمعت هذه المادة ، إما عن طريق الأخذ عن أعراب البادية ومشافهتهم بالرحلة إليهم ، أو وفادة الأعراب إليهم ، أو عن طريق الأخذ عن فصحاء الحضر وهم صنفان : صنف من الأعراب البداة اتخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقرًا لها ، وظلت بمنأى عن الاختلاط بالأعاجم فسلمت لغتهم ، وصنف من أهل الحضر صحت عند اللغويين والنحاة سليقتهم فاحتجوا بكلامهم ، ومنهم عمر بن أبي ربيعة ، وجرير ، والفرزدق ، والأخطل ، وكثير ، والأحوص ، والكميت ، وبشار ، ورؤبة ، والعجاج ... وغيرهم[2] .

ويعلق الدكتور علي أبو المكارم على ذلك بقوله « وإذن ليس صحيحًا ما قرره السيوطي من أنه (لم يؤخذ عن حضري قط) ، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية »[3] .

والحق أن الموقف العملي للنحاة يناقض ما قرره السيوطي ، فهذا سيبويه يأخذ عن هذه القبائل الشعر ، فنجده يعتمد على شعراء بكر وتغلب بعد شعراء تميم وهوازن في الاستشهاد ، وكذلك يستشهد بشعراء عبد القيس وإياد وغسان وقضاعة[4] .

ولكي نزيل هذا التناقض ، نفسر نصّ الفارابي السابق على أنه كان يقصد بقوله « لم يؤخذ عن حضري قط » النثر لا الشعر ، فالنثر هو الذي لم يؤخذ فيه عن الحضر ولا عن سكان البراري المجاورة للأمم الأخرى .

التحديد الزماني :

وضع النحاة أيضًا إطارًا زمانيًا للاستشهاد بالمرويات النثرية والشعرية فلقد قسم النحاة المرويات النثرية قسمين :

قسم مقطوع بحجيته ، وهو الذي قيل في فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون ، قرن ونصف قبل الإسلام ، وقرن ونصف بعده .

---

(١) السابق ، وانظر باقي النص (ص ٥٦ ، ٥٧) ، وانظر المزهر في علوم اللغة (٢١٢/١) .

(٢) انظر أصول التفكير النحوي (ص ٢٧ – ٢٩) . (٣) السابق (ص ٢٩) .

(٤) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه (ص ٢٧٣) وما بعدها .

أما القسم الثاني ، وهو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري ، فلقد فرق النحاة فيه بين ما نقل عن أهل البادية أو عن أهل الحضر فقبلوا الأول وتركوا الاستشهاد بالثاني [١] .

ويؤكد الدكتور محمد عيد هذا الرأي فيقول بأن علماء اللغة الأوائل قد توقفوا مرتين أمام المادة المدروسة « كانت أولاها حول منتصف القرن الثاني الهجري ، فقبلوا كل ما كان قبل ذلك سواء أكان شعرًا أم نثرًا ، عن البدو أو عن الحضر » [٢] .

ومعنى ذلك أنه كانت هناك وقفتان ، الأولى عند منتصف القرن الثاني حيث قبلت جميع المرويات النثرية المروية قبل ذلك ، ثم تأتي الفترة ما بين منتصف القرن الثاني والقرن الرابع فيفرق النحاة فيها بين المنقول عن أهل البدو والمنقول عن أهل الحضر ، حيث نظروا في المنقول فإن كان عن أهل البادية قبلوه وجعلوه حجة في اللغة ، وإن كان عن أهل الحضر رفضوه ، ثم تأتي الوقفة الثانية عند القرن الرابع الهجري حيث ينقطع هذا السيل من السماع ، فلا يؤخذ عن حضري أو بدوي بعده ، إذ اعتبر القرن الرابع نهاية عصر الفصاحة والاستشهاد .

أما بالنسبة للشعر فقد وقف العلماء بزمن الشعر الذي يحتج به عند منتصف القرن الثاني الهجري أي إلى أوائل الدولة العباسية ، واتفقوا على أن يكون منتصف القرن الثاني نهاية عصر الاحتجاج بالشعر ، ويعلل الدكتور علي أبو المكارم تفرقة النحاة زمنيًا بين زمن الاحتجاج بالشعر عنه في النثر ، واختلاف موقفهم من الشعر عما اتخذوه من النثر ، « ففي النثر فتحوا الباب للاحتجاج به بعدما وضعوا لذلك من شروط وحددوا له من قيود ، وظل السماع – وهو مصدر الرواية الأساسي بعد التدوين – موجودًا ومعتدًا به حتى أوائل القرن الرابع الهجري – أي حتى المرحلة الثانية من القياس ، أما الشعر فهم يرفضون الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثاني .. ولعلَّ السر في هذه التفرقة يعود إلى بيئة كل من الشعر والنثر أولًا ، ثم إلى طبيعة كل منهما وما أصابها من تطور في هذه المرحلة ثانيًا ... » [٣] .

ولكن هذه التفرقة لا تلبث أن تزول « ولذلك لا يكاد القرن الرابع يبدأ حتى تكون الفوارق اللغوية بين الحضر والبادية غير فسيحة ، ومن ثمَّ يضطر النحاة إلى أن

---

(١) انظر أصول التفكير النحوي (ص ٤٠ – ٤٢) .

(٢) أصول النحو العربي (ص ١٢٣) .

(٣) أصول التفكير النحوي (ص ٥٠) .

يعيدوا النظر في تلك التفرقة التي اصطنعوها بين الشعر والنثر »[1] .

ولقد نقلها عن المرزباني البغدادي الهيكل النظري للاحتجاج بالشعر فقسم الشعراء إلى أربع طبقات :

الأولى : طبقة الشعراء الجاهليين ، وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كامرئ القيس ، والنابغة ، وزهير ، والأعشى .

الثانية : طبقة المخضرمين ، وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام ، كلبيد ، وحسان بن ثابت .

الثالثة : طبقة الإسلاميين (ويطلق عليهم المتقدمون) ، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ، ولم يدركوا الجاهلية ، كجرير ، والفرزدق .

الرابعة : طبقة المولدين (ويطلق عليهم المحدثون) ، وهم من جاءوا بعدهم ، كبشار بن برد ، وأبي نواس[2] .

ولقد أجمع النحاة على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولين ، أما الطبقة الثالثة فقد ذكر البغدادي خلافًا في الأخذ عنها معتمدًا في ذلك على أن أبا عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة كانوا يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات ، وكانوا يعدونهم من المولدين ؛ لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب[3] .

كما ينقل صاحب الخزانة عن ابن رشيق قوله « كل قديم من الشعراء محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله ، وكان أبو عمرو يقول : لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره ، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ، فجعله مولدًا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين . قال الأصمعي : جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي[4] .

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن طعن هؤلاء النحاة في بعض أبيات الفرزدق ، والكميت ، وذي الرمة لا يعني إسقاط الاحتجاج بسائر أشعارهم ، حيث يقول : « وإذن ليس معنى الاحتجاج بشاعر معين أن نلتزم سلفًا بكل إنتاجه اللغوي ، إذ من

---

(١) أصول التفكير النحوي (ص ٥١) .
(٢) انظر خزانة الأدب (٣/١ - ٤) .
(٣) انظر المصدر السابق (٣/١) .
(٤) خزانة الأدب (٣/١ - ٤) .

الممكن أن تتسرب إلى هذا الإنتاج بعض الأخطاء نتيجة للخطأ والوهم ... » [١] ويقول في موضع آخر : « ولكن ذلك كله لا يعني أن هؤلاء العلماء قد رفضوا حجية النصوص الشعرية الصادرة عن هؤلاء الشعراء الكبار ، بل على العكس من ذلك ، فإن هذه المواقف كلها أقرب إلى أن تفيد الاعتراف بمستوى الأداء اللغوي لهؤلاء الشعراء ، منها إلى أن تفيد إهمال هذا الشعر أو رفضه في مجال الاستشهاد » [٢] ويبدو أن العلماء استقروا على الاستشهاد بأشعار هذه الطبقة ، فقد استشهد بشعرهم كثير من النحاة وعلى رأسهم سيبويه .

وأما الطبقة الرابعة وما تلاها ، فقد أجمع النحاة على عدم الاحتجاج بشعرها .

ولقد لخص لنا البغدادي موقف العلماء من الطبقات الأربع بقوله : « فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا ، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري » [٣] فقال عن أبي تمام : « وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه » [٤] .

وقال السيوطي : « أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية ، وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ؛ فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال : وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه » [٥] .

فالنصان السابقان يدلان على عدم الاحتجاج بشعر المولدين ، ولكنهما يشيران أيضًا إلى وجود تيار آخر يستثني من ذلك من يوثق بفصاحته منهم ، ولقد سبق كلام الزمخشري ، ولقد استشهد بشعر أبي تمام [٦] . ولقد سبقه إلى ذلك أبو علي

---

(١) أصول التفكير النحوي (ص ٤٦) .
(٢) السابق (ص ٢٥٣) .
(٣) خزانة الأدب (١/٣ - ٤) .
(٤) الكشاف للزمخشري (١/٣٥) .
(٥) الاقتراح (ص ٧٠) .
(٦) انظر الكشاف للزمخشري (١/٣٥) ، وذلك في توجيهه لقوله تعالى : ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٠] .

الفارسي ، إذ استشهد في الإيضاح ببيت لأبي تمام [١] . وكذلك فعل ابن جني ، حيث استشهد في كتابه الخصائص ببعض الشعراء المحدثين [٢] ، « فقد صرح ابن جني في مواطن عديدة من كتابه الخصائص ... بعدم التزامه بالتحديد الزماني والمكاني في الاستشهاد بالكلام العربي ، واستعاض عن كل ذلك بأمرين :

١ - التثبت من فصاحة العربي ، وذلك باستفصاحه .

٢ - توثيق كلامه بعرضه على « الموازين النحوية الموضوعة » [٣] كما استشهد بكلام المولدين شعرًا ونثرًا [٤] .

ولقد حاول أحد الباحثين جمع ما فعله الزمخشري والفارسي وابن جني في بوتقة واحدة ، وتفسير هذا التوسع في الاستشهاد والسماع بتأثير المذهب الكلامي والاعتزال على النحاة [٥] .

وأيًا كان الأمر ، فالصحيح أنه لم يحتج معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المولدين أو المحدثين التي تبدأ ببشار بن برد ، ولا ينقض ذلك ما فعله سيبويه والأخفش من الاحتجاج ببعض أبيات بشار بن برد ، رأس المحدثين من الشعراء إذ يعلل السيوطي ذلك بقوله : « وأول الشعراء المحدثين : بشار بن برد ، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربًا إليه لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره » [٦] ويضاف إلى هذا التعليل ، أن الحدَّ الفاصل بين طبقة الإسلاميين والمولدين يصعب تحديده بشاعر معين ، فلقد كان الأصمعي يقول : « بشار خاتمة الشعراء ، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم » [٧] ، « ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج » [٨] . ويقول البغدادي : « ختم الشعر بذي الرمة (ت ١١٧ هـ) والرجز برؤبة » [٩] وقال ابن قتيبة : « حدثني عبد الرحمن عن الأصمعي أنه قال : ساقة الشعراء ابن ميادة وابن هرمة ورؤبة

---

(١) انظر الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ص ١٠٢) .
(٢) انظر الخصائص (٢٤/١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٤٠) .
(٣) أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ١٠٢) . (٤) انظر السابق (ص ١٣٧) .
(٥) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ١١٤ ، ١١٥) .
(٦) الاقتراح (ص ٢٧) . (٧) الأغاني (٢٦/٣) .
(٨) الاقتراح (ص ٧٠) . (٩) خزانة الأدب (٥٢/١) .

وحكم الخُضْرى مَكِين العذري ، وقد رأيتهم أجمعين » [١] » وواضح أن فترة الانتقال تشمل أشخاصًا كثيرين يطلق عليهم أحيانًا أنهم (خاتمة الشعراء) أو (ساقة الشعراء) » [٢] .

ويبدو أنه اشتهر بين النحاة جعل إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج بكلامه من الشعراء .

موقف الأنباري من الاستشهاد بكلام العرب

ولكي نتعرف على موقف أبي البركات من الاستشهاد بكلام العرب ينبغي أن نقسم هذا الموقف إلى قسمين رئيسين :

الأول : يتناول موقفه من الاستشهاد بالشعر العربي ، بما يشمله من قصيد ورجز .

الثاني : يوضح موقفه من الاستشهاد بالنثر ، وجعله مصدرًا من مصادر الاحتجاج ، بما يحتوي ذلك من كلام العرب اليومي ولهجاتهم وحكمهم وأمثالهم .

أ - موقف الأنباري من الاستشهاد بالشعر

أكثر الأنباري من الاستشهاد بالشواهد الشعرية ، واعتمد اعتمادًا كبيرًا في الاحتجاج وتقرير القواعد ، وهي من السعة بحيث لا يمكن الإحاطة بها في هذا المجال الضيق ، ونستطيع تلمس استشهادات الأنباري الشعرية في مجالات التحليل اللغوي الثلاثة : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية . كما نجد له استشهادات كثيرة بالشعر على الأمور اللغوية . وهذا ما سنتناوله في الصفحات التالية :

أولًا : استشهاده بالشعر صوتيًا :

وتتعلق استشهاداته الشعرية بالموضوعات الصوتية الآتية :

حركة الإشباع :

من ذلك أنه يستشهد بالشعر كثيرًا على إشباع الحركات فتتولد من ذلك الإشباع حروف . فيستشهد على إشباع الفتحة بقول الشاعر [٣] :

وأنتَ مِنَ الغوائِلِ حين تُرْمى ... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاحِ

(١) الشعر والشعراء (ص ٧٥٧) .

(٢) أصول النحو العربي د . محمد عيد (ص ١٢٤) .

(٣) وهو لابن هرمة (ت ١٥٠ هـ) من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وهم آخر الشعراء المحتج =

أراد (بمنتزح) فأشبع الفتحة فنشأت الألف [١] .

وعلى إشباع الضمة بقول الشاعر [٢] :

اللّه يعلم أنا في تَلَفُّتِنا يوم الفراق إلى إخواننا صُورُ
وأنّي حيثُما يثنِ الهوى بصري من حيثُما سلكوا أدنُو فأنظُورُ

أراد (فأنظر) ، فأشبع الضمة فنشأت الواو [٣] .

ويستشهد على إشباع الكسرة بقول الشاعر [٤] :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

أراد (الدراهِمَ والصيارف) فأشبع الكسرة فنشأت الياء [٥] .

وبقول الشاعر [٦] :

كأنّي بفتخاء الجناحين لقوة على عجل مني أطأطئ شيمالي

وقال الآخر [٧] :

لا عهد لي بنيضالي أصبحت كالشنّ البالي

وقال الآخر [٨] :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

= بشعرهم ، أنشده ابن منظور (ن ز ح) ونسبه إليه ، وهو من شواهد ابن جني ونسبه إليه . انظر الخصائص (٣١٦/٢) ، (١٢١/٣) ، وهو من بحر الوافر .

(١) انظر البيان (١٥١/٢) ، وأسرار العربية (ص ٤٥) .

(٢) شرحهما البغدادي في الخزانة (٥٨/١) .

(٣) انظر أسرار العربية (ص ٤٥) .

(٤) هو للفرزدق ، أنشده ابن منظور (ص ر ف - د ر هـ م) منسوبًا للفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (٢٨/١) ، من بحر البسيط .

(٥) انظر أسرار العربية (ص ٤٥ ، ٤٦) ، الإنصاف (ص ١٤ ، ١٢١) .

(٦) الشاهد لامرئ القيس بن حجر الكندي ، انظر اللسان (ش م ل) .

(٧) هما بيتان من الرجز ، ذكرهما ابن منظور (ن ض ل) من غير عزو . وفي الإنصاف الشاهد مكتوب (بنضالْ والبالْ) من غير ياء . انظر الإنصاف (ص ٢٩) .

(٨) وهو لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي . انظر اللسان (أ ت ى) ولقد نسبه إليه .

أراد (شمالي وبنضال وألم يأتك) فأشبع الكسرة فنشأت الياء [١] .

ويستدل على ذلك في العديد من المواضع مستدلًا بكثرة الإشباع في كلامهم [٢] .
كما قد يستشهد بالشعر على الاجتزاء بالحركة عن الحرف ، فقد يجتزأ بالفتحة عن الألف وبالضمة عن الواو وبالكسرة عن الياء [٣] . ويستدل على ذلك بكثرته في كلامهم إذ يقول : « واجتزاؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصى » [٤] .

حركة هاء الضمير :

ويستشهد على عدم إشباع حركة هاء الضمير بتسع شواهد شعرية [٥] .

ذهاب الحركة للتخفيف :

كما يستشهد على ذهاب الحركة للتخفيف بقول الشاعر [٦] :

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفْكم العرب

أراد : لا تعرفُكم ، فسكن الفاء تخفيفًا لكثرة الحركات [٧] .

التقاء الساكنين :

فهو يستشهد بقول الشاعر [٨] :

فألفيته غير مُستعْتِبٍ ولا ذاكِرَ اللهَ إلا قليلًا

على حذف التنوين لالتقاء الساكنين وأنَّ ما حذف لالتقاء الساكنين فهو في حكم الثابت ، بدليل أنه نصب (اللهَ) مع حذف التنوين من (ذاكر) ، كما ينصب مع إثباته لأنه في تقدير الثبات [٩] .

---

(١) انظر أسرار العربية (ص ١٠٣) .
(٢) انظر هذه الأمثلة وغيرها في الإنصاف (٢٤/٢ - ٣٠) .
(٣) انظر الإنصاف (٥٤٥/٧٢ - ٥٤٦) . (٤) السابق (ص ٥٤٧) .
(٥) انظر الإنصاف (٥١٥/٧٠ - ٥١٩) .
(٦) نسبه ابن جني إلى جرير ، انظر الخصائص (٧٤/١) ، (٣١٧/٢ ، ٣٤٠) .
(٧) انظر البيان (٢٣٣/٢ ، ٤٤٣) .
(٨) بيت من المتقارب ، وهو من شواهد سيبويه (١٦٩/١) ، وقال : زعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي .
(٩) البيان (١٨٦/١) .

ويستشهد على حذف التنوين لالتقاء الساكنين بشواهد شعرية كثيرة [١] .

الوقف :

ويستشهد على الوقف بالإتباع بقول الشاعر [٢] :

أنـا ابـن مـاويّـة إذ جـدّ الـنّـقُـرْ

وقول الشاعر [٣] :

أرتني حِجِلا على ساقها فهشَّ فؤادي لذاك الحِجِل

بكسر الحاء والجيم . فقد حرك الساكن قبل الأخير بحركة الحرف الأخير في حالة الوقف [٤] .

التناسب :

وعلى التناسب يستشهد بقول الشاعر [٥] :

سُقِيتِ الغيثَ أيَّتُها الخيامُنْ

وكقول الآخر [٦] :

داينْتُ أروَى والدُّيون تُقْضَنْ فمطَلَتْ بعضًا وأدت بَعْضَنْ

أراد بقضي وبعضًا ، ويستدل على ذلك بأن شواهده كثيرة جدًّا [٧] .

ما يتعلق بالهمزة :

ويستدل على إبدال الهمزة هاءً بقول الشاعر [٨] :

فَهِيَّاكَ والأمرَ الذي إنْ تَوَسَّعَتْ موارِدُهُ ضَاقَتْ عليْكَ المصادِر

---

(١) انظر البيان (٣٩٧/١) ، (٥٤٦/٢ - ٥٤٧) .

(٢) وهو رجز تنسب لفدكي بن أعبد وعبيد الله بن ماوية الطائي وعبيد بن معاوية الطائي ، وتمام البيت : وجاءت الخيل أثابي زُمَرْ ، وهو من شواهد سيبويه (١٧٣/٤) .

(٣) من شواهد شرح المفصل لابن يعيش (٧١/٩) ، ولم ينسبه .

(٤) انظر أسرار العربية (ص ٤١٤ ، ٤١٥) .

(٥) هو لجرير ، من شواهد سيبويه انظر الكتاب (٢٠٦/٤) ، والرواية فيه (الخيامو) ، ونسبه إليه ، وصدر البيت : متى كان الخيام بذي طلوح .

(٦) من شواهد سيبويه انظر الكتاب (٢١٠/٤) ، ورواه :

داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضا وأدت بعضا

(٧) البيان (٤٨١/٢ - ٤٨٢) .

(٨) أنشده ابن منظور في اللسان (هـ ى ا) .

وقال الآخر [١] :

يا خالِ هَلَّا قُلْتَ إذْ أعْطَيْتَنِي هِيَّاكَ هِيَّاكَ وَحَنْواءَ العُنُقْ

أراد إيَّاكَ [٢] .

ثانيا : استشهاده بالشعر صرفيًا :

والحق أنني لم أجد أمثلة كثيرة تدل على استشهاده بالشعر على أمور صرفية ، فهو قليلًا ما يستشهد بالشعر على المسائل الصرفية .

ومن تلك المواضع ، استشهاده بالشعر على وزن (مفعل) ، حيث يقول : « ومفعل في كلامهم قليل » .

وقيل : لم يأتِ إلا في كلمتين : « مكرُم ومَعُوْن ، في جمع مكرُمة معُونة » [٣] ثم استدل بقول الشاعر [٤] :

ليوم رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ

وقول الآخر [٥] :

بُثَيْنَ الزمِي لا إنَّ لا إن لزمتِه على كثرة الواشين أيُّ مَعُونِ

كما يستشهد على جريان المصدر على غير فعله .. بقول الشاعر [٦] :

وخير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تَتَبَّعَه اتِّباعا

فأجرى (اتباعًا) مصدرًا على (تتبعه) والقياس أن تقول في مصدره (تتبعا) .

وقال الآخر [٧] :

وإن شئتم تعاودنا عوادا

---

(١) أنشده ابن منظور . انظر اللسان (ح ن ١) عن اللحياني عن الكسائي .

(٢) انظر الإنصاف (ص ٢٥ ، ٢١٥) ، البيان (٣٧/١ ، ٢٩٤) .

(٣) البيان (١٨١/١) .

(٤) عزاه ابن السيد في الاقتضاب (ص ٤٦٩) للأخزر الحماني ، وانظر شواهد الشافية (ص ٦٨) ، الخصائص (٢١٢/٣) انظر هامش البيان (١٨١/١) .

(٥) البيت لجميل بثينة انظر هامش البيان (١٨١/١) .

(٦) استشهد ابن جني بالشطر الثاني ، انظر الخصائص (٣٠٩/٢) ، وهو للقطامي .

(٧) نسبه محقق الخصائص إلى شقيق بن جزء ، الخصائص (٣٠٩/٢) ، (٢١/٣) ، وصدره :

بما لم تشكروا المعروف عندي

فأجرى (عوادا) مصدرًا على (تعاودنا) وقياسه (تعاودا) ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جدًا [١] .

ثالثا : استشهاده بالشعر نحويًا :

ولقد أكثر الأنباري من الاستشهاد بالشواهد الشعرية على العديد من المسائل فقد احتج بالشعر في معظم الأبواب النحوية ، من ذلك ما يتعلق بالأبواب التالية :

التثنية :

يستشهد الأنباري على أن تثنية ما ليس في البدن منه إلا عضوًا واحدًا يكون بلفظ الجمع بقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (التحريم: ٤) ، ولكنه يستشهد بالشعر على جواز أن يأتي تثنيته على لفظ التثنية أو الإفراد ، فيقول : « ولو قال : (قلباكما أو قلبكما) لكان جائزًا .

قال الشاعر [٢] :

ظهرا كما مثلُ ظهور التُّرسَينْ

وقال الآخر [٣] :

كأنه وجه تركيين

ولم يقل : وجها تركيين ، لأن الإضافة إلى التثنية تغني عن تثنية المضاف » [٤] .

ما يتعلق بالخبر :

ويستشهد بالشعر على تعدد الخبر لمبتدأ واحد ، ويستشهد على ذلك بشاهد واحد يتكرر في مواضع عديدة ، وهو قول الشاعر [٥] :

مَنْ يَكُ ذا بتٍّ فهذا بَتِّي ... مقيِّظٌ مُصيِّفٌ مُشَتِّي

(١) البيان (٢/٤٧٠) .

(٢) وهو رجز للخطام المجاشعي ، من شواهد سيبويه (٢/٤٨) ، ونسبه إليه .

(٣) من بحر البسيط ، وهو من شواهد شرح المفصل (٤/١٥٧) نسبه للفرزدق وتتمة البيت :

كأنه وجه تركيين قد غضبا ... مستهدف لطعان غير منحجر .

(٤) البيان (٢/٤٤٦) ، وانظر أيضًا السابق (١/٢٩١) .

(٥) بيتان من الرجز المشطور وهو من شواهد سيبويه (٢/٨٤) ، دون عزوه ، وانظر اللسان (ب ت ت) من غير عزو .

« فتي : خبر المبتدأ الذي هو هذا ، ومصيف : خبر ثان ، ومقيظ : خبر ثالث ومشتي : خبر رابع » [١] .

ويستشهد على حذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ لدخوله في الجنس ، بقول الشاعر [٢] :

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرًا في عراض المواكب

وقول الآخر [٣] :

فأما الصدور ، لا صدور لجعفرٍ ولكن أعجازًا شديدًا صريرها [٤]

وعلى حذف الضمير العائد أيضًا يستشهد بقول الشاعر [٥] :

قد أصْبَحَتْ أُمُّ الخيار تدَّعي عليَّ ذَنْبًا كلُّه لم أصْنَعِ

أي لم أصنعه . « ولا يجوز مثله في اختيار الكلام » [٦] .

ويستشهد بقول ، ضابئ البرْجمي [٧] :

فَمَنْ يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُهُ فإنِّي وقيارٌ بها لغريبُ

وقول درهم بن زيد الأنصاري [٨] :

نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راضٍ ، والرأيُ مُخْتَلِفُ

وبقول الفرزدق [٩] :

إني ضَمِنتُ لمن أتاني ما جنى وأبَى فكنت وكان غيرَ غدور

على الاستغناء بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول واستدل على ذلك بكثرة

---

(١) الإنصاف (١٠٤/٧٢٥) ، وانظر البيان (٢/٢٣ ، ٢٩٩) .

(٢) هو الحارث المخزومي بن خالد بن العاص (إسلامي) انظر هامش أسرار العربية (ص ١٠٦) .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) انظر أسرار العربية (ص ١٠٦) .

(٥) من شواهد سيبويه (١/٨٥) ، نسبه إلى أبي النجم العجلي .

(٦) البيان (١/٤١٤ - ٤١٥) .

(٧) من شواهد سيبويه (١/٧٥) ، ونسبه إليه ، وهو من الطويل .

(٨) من شواهد سيبويه (١/٧٥) ، ويعلق على هذه النسبة محقق الإنصاف بقوله : « وليس هو لدرهم بن زيد الأنصاري كما ذكر المؤلف ، ولكنه من كلام قيس بن الخطيم » (انظر هامش الإنصاف ص ٩٥) .

(٩) من شواهد سيبويه (١/٧٦) ، ونسبه إليه ، وهو من الكامل .

شواهده [١] .

ما يتعلق بكان :

يستشهد الأنباري على كان التامة بقول الشاعر [٢] :

إذا كان الشتاء فأدفئوني   فإن الشيخ يهدمه الشتاءُ [٣]

وعلى كان الزائدة غير العاملة بقول الشاعر [٤] :

سَراةُ بني أبي بكر تسامى   على كان المسوَّمةِ العِرابِ [٥]

ما يتعلق بإن :

كما يكثر من الاستشهاد بالشواهد الشعرية على حذف اسم إن ، وهو ضمير الشأن ، ويستشهد على ذلك بأشعار نسبها للراعي والأعشى وأمية بن أبي الصلت ... وغيرهم [٦] .

ما يتعلق بالضمير :

وهو يكثر أيضًا في الاستدلال بقول الشاعر [٧] :

لا أرى الموت يسبق الموتَ شيءٌ   نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا

على إقامة المظهر مقام المضمر [٨] .

ويستشهد بقول الشاعر [٩] :

إذا نُهِيَ السفيهُ جرى إليه   وخالف والسَّفيهُ إلى خِلاف

(١) انظر الإنصاف (١٣/٩٤ - ٩٦) ، البيان (٢/١٦٤ - ١٦٥) .
(٢) (هو الربيع بن ضبع الفزاري ، انظر خزانة الأدب (٣/٣٠٦ - ٣٠٧) .
(٣) انظر البيان (١/١٨١) ، وانظر حول نفس الشاهد وغيره من الشواهد أسرار العربية (ص ١٣٥) .
(٤) البيت من بحر الوافر ، استشهد به في جميع كتب النحو على زيادة كان ، من دون عزو انظر خزانة الأدب (٤/٣٣) ، ولكن نسب إلى الفراء في (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ٩٣) و « ذيل منار السالك إلى أوضح المسالك » هامش أسرار العربية (ص ١٣٦) ، البيان (١/٣٧٣) .
(٥) انظر البيان (١/٣٧٣) ، وانظر نفس الشاهد وغيره من الشواهد أسرار العربية (ص ١٣٦) .
(٦) انظر الإنصاف (٢٢/١٨٠ - ١٨٤) .
(٧) وهو لسوادة بن عدي من الخفيف ، وهو من شواهد سيبويه (١/٦٢) ، ونسبه إليه ، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه (١/١٩٨) .
(٨) انظر حول نفس الشاهد البيان (١/٦٣ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ٣٧٩) ، (٢/٤٤ ، ١٠٧) .
(٩) من الوافر ، لم ينسب لقائل وهو من شواهد الخصائص (٣/٤٩) .

على الإضمار لدلالة الحال عليه [١] .

ويستدل على الإضمار مع عدم الذكر لدلالة الحال بقول الشاعر [٢] :

على مِثلِها أمضي إذا قال صَاحِبي ألا ليتني أفدِيكَ منها وأفتدِي

يعني الفلاة ، وإن لم يجر لها ذكر ، لدلالة الحال [٣] .

كما يستشهد على جواز تقديم الضمير لأنه في نية التأخير بقول زهير [٤] :

مَنْ يَلْقَ يومًا على علّاتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السّماحةَ والنّدى خُلُقا

« فالهاء في (علاته) تعود إلى هَرِم ، لأنه في تقدير التقديم ؛ لأن التقدير (من يلق يومًا هرمًا على علاته) فلما كان هرمًا في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزًا » [٥] .

وقول الأعشى [٦] :

أصاب الملوك فأفناهُم وأخرج من بَيْتِه ذا جَدَنْ [٧]

ويحتج بالشواهد الشعرية أيضًا على مجيء الضمير المتصل بعد لولا [٨] .

التنازع :

يستشهد أبو البركات على جواز إعمال أي المتنازعين عند التنازع بقول الشاعر [٩] :

وإلّا فاعملوا أنّا وأنْتُم بُغاةٌ ما بقينا في شِقَاقِ

« فقوله : بغاة يجوز أن يكون خبرًا للثاني ويقدر للأول خبر ويكون التقدير : وإلا فاعملوا أنا بغاةٌ وأنتم بغاة ، ويجوز أن يكون خبرا للأول ويقدر للثاني خبر على

---

(١) انظر البيان (١/١٢٩ ، ٢٨٥) .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لطرفة بن العبد .

(٣) انظر الإنصاف (١٣/٩٦) .

(٤) البيت من بحر البسيط نسبه البغدادي إلى زهير ، انظر خزانة الأدب (١/٣٧٦) .

(٥) الإنصاف (٣١/٢٥١ - ٢٥٢) .

(٦) البيت من بحر المتقارب وهو للأعشى .

(٧) انظر الإنصاف (٩/٦٨ - ٦٩) ، (٣١/٢٥١) ، البيان (٢/٥٤٩) .

(٨) انظر الإنصاف (٩٧/٦٩١ - ٦٩٤) .

(٩) هو لبشر بن أبي خازم ، من شواهد سيبويه (٢/١٥٦) ، وتنسبه إليه .

ما قدمنا »[1] .

واستشهد على النصب بتقدير فعل محذوف : (على تقدير الإغراء والتحذير أو المدح و الذم) .

بقول الشاعر[2] :

قالوا الركوبَ فقلنا تلك عادتنا

فنصب الركوب بتقدير فعل[3] . ويستشهد على ذلك بشواهد أخرى[4] .

ويستشهد بقول الخرنق : (امرأة من العرب) على النصب على المدح بتقدير (أعني وأمدح) : حيث تقول[5] :

لا يَبْعَدَن قومي الذين هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزُرِ
النازلين بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيبونَ مَعَاقِدَ الأزرِ

فنصب النازلين على المدح[6] .

كما يستشهد بنفس الشاهد في موضع آخر من كتابه الإنصاف ولكن برفع (النازلون) ونصب (الطيبين) ، ثم قال : « فنصبت (الطيبين) على المدح ، فكأنها قالت : أعني الطيبين ، ويروى أيضًا (والطيبون) بالرفع ، أي : وهم الطيبون »[7] .

ومعنى هذا أنه يستشهد به على أن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف أو ترفع على الاستئناف . ويستشهد بشواهد شعرية أخرى مرة بالنصب على المدح ومرة أخرى بالرفع على الاستئناف[8] ثم يقول « ولك أن ترفعهما جميعًا ، ولك أن تنصبهما جميعًا ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن ترفع

---

(١) البيان (٣٠٠/١) ، وانظر الإنصاف (١٩٠/٢٣) .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لأعشى قيس ، انظر خزانة الأدب (٥٤٨/٣) ، والرواية فيه :
قالوا الطراد فقلنا تلك عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نُزُلُ

(٣) انظر البيان (٣٧٠/١) .

(٤) انظر البيان (٤١٧/١ - ٤١٨) ، أسرار العربية (ص ١٦٧) .

(٥) هما للخرنق ، أخت طرفة بن العبد البكري لأمه من قيس بن ثعلبة من الكامل ، وهو من شواهد سيبويه (٢٠٢/١) ، (٥٧/٢ ، ٦٤) .

(٦) البيان (٢٧٥/١ - ٢٧٦) .

(٧) انظر الإنصاف (٤٦٨/٦٥ - ٤٦٩) .

(٨) الإنصاف (٤٦٩/٦٥ - ٤٧٠) .

الأول وتنصب الثاني ، لا خلاف في ذلك بين النحويين »[١] .

ما يتعلق بحرف الجر :

ويستشهد أبو البركات للنصب على نزع الخافض بقول الشاعر[٢] :

آليتُ حَبَّ العراقِ الدهرَ أَطعَمُهُ والبُرُّ يأكله في القرية السوسُ

« أي : على حب العراق : فحذف حرف الجر فنصبه ، وهذا كثير في كلامهم »[٣] .

ويستشهد على زيادة حرف الجر بقول الشاعر[٤] :

نضربُ بالسيفِ ونرجُو بالفَرَجْ

أي ترجو الفَرَج ، والباء زائدة لا تتعلق بشيء[٥] .

ما يتعلق بالإضافة :

تكثر استشهادات الأنباري الشعرية على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ومن أشهرها .

قول الشاعر[٦] :

كأنَّ عَذِيرَهُم بجنوب سِلَّى نعامٌ قاق في بَلَدٍ قِفَار

« أي (كأن عذيرهم عذيرُ نعامٍ) ، والعذير : الحالُ ، والحال لا يُشَبَّه بالنعام »[٧] .

وقول الآخر[٨] :

قليل عيبُهُ ، والعيبُ جَمٌّ ولكنَّ الغني ربٌّ غفُورٌ

« أي ولكن الغني غني رب غفور . والشواهد على حذف المضاف وإقامة

---

(١) الإنصاف (٦٥/٤٧١) .

(٢) وهو للمتلمس ، جرير بن عبد المسيح الضبعي من البسيط ، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٨) .

(٣) وهو من الرجز المشطور البيان (١/١٦١ - ١٦٢) ، وانظر السابق (١/٣٥٦) .

(٤) ينسب إلى الجعدي من غير تعيين ، وشرحه البغدادي (٤/١٥٩) .

(٥) انظر الإنصاف (٢٧/٢٨٤) .

(٦) البيت من الوافر ، وهو من شواهد سيبويه (١/١٠٩) ، ذكر في اللسان (س ل ل) دون عزو ، وفي (ق و ق) ونسبه إلى الجعدي .

(٧) الإنصاف (٨/٦٤) .

(٨) لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة ، وهو من الوافر .

المضاف إليه مقامه كثيرة جدًّا » (١) ، ولقد استشهد بهذين الشاهدين وغيرهما من الشواهد الشعرية على هذه المسألة التي أكثر من الاستشهاد عليها في مواضع كثيرة (٢) .

ويستدل على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول (٣) ، بقول الشاعر (٤) :

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَةْ

أي زج أبي مزادة القلوص ، وبقول الآخر (٥) :

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المراتِع لم تُرَعْ ... بواديه مِنْ قَرْعِ القِسِّيَّ الكَنَائِنِ

ويستشهد بالشواهد الشعرية أيضًا على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه (٦) ، وحذف المضاف إليه وإقامة الجملة الفعلية مقامه (٧) .

عمل المصدر :

يستشهد أبو البركات الأنباري على أن المصدر يضاف إلى المفعول كما يضاف إلى الفاعل ، بقول الشاعر (٨) :

أفنى تِلادِي وما جَمَّعْتُ من نَشَبٍ ... قَرْعُ القَواقِيزِ أفواهُ الأباريقِ

« يروى : أفواه بالرفع وأفواه بالنصب ، فمن روى (أفواه) بالنصب جعلَ المصدر مضافًا إلى الفاعل ، ومن روى (أفواه) بالرفع جعله مضافًا إلى المفعول وكلاهما كثيرٌ في كلامهم » (٩) .

---

(١) البيان (١/١١٠) .
(٢) انظر البيان (١/١١٠) ، (٢/٣٤٨) ، الإنصاف (٨/٦١ - ٦٤) ، (٥٤/٣٧٢) .
(٣) انظر البيان (١/٣٤٢) .
(٤) البيت من بحر الكامل ، نسبه ابن يعيش إلى الأخفش ، انظر شرح المفصل (٣/٢٢) ، وانظر الخصائص (٢/٤٠٦) .
(٥) نسبه محقق الخصائص للطرماح ، انظر الخصائص (٢/٤٠٦) ، وانظر اللسان (ح و ز) ، وهو من الطويل .
(٦) انظر البيان (١/٩٣ - ٩٤) . (٧) انظر البيان (١/١٠٦) .
(٨) البيت من البسيط ، وهو من كلام الأقيشر الأسدي ، المغيرة بن عبد الله ، انظر خزانة الأدب (٢/٢٨٢) .
(٩) البيان (١/١١٧) ، وانظر حول نفس الشاهد (١/٢١٣) .

والشواهد على ذلك كثيرة [١] .

كما يستدل على جواز الفصل بالنداء بين المصدر وصلته (أي : معموله) بقول الشاعر [٢] :

على حين ألْهَى النَّاسَ جُلُّ أمورهم   فندلا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

« أراد ، فندلا المالَ يا زريق . ففصل بالنداء بين المصدر وصلته » [٣] .

النعت :

وهو يستدل في مواضع عديدة بالشواهد الشعرية مقررًا قاعدة نحوية مفادها أن صفة النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال ، ويستشهد على ذلك بقول الشاعر [٤] :

لِمَيَّةَ موحشا طلل   يلوح كأنه خِلَلُ

التقدير فيه (طلل موحش) .

وقول الآخر [٥] :

والصالحات عليها مغلقا بابُ

أي بابٌ مغلقٌ ، وبقول الشاعر [٦] :

ليسوا من الشَّرِّ في شيء وإن هانا

تقديره ، ليسوا في شيء كائن من الشر [٧] .

ويستشهد بقول الشاعر [٨] :

واللهِ ما ليلى بنامَ صاحبُهْ   ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانِبُهْ

---

(١) انظر الإنصاف (٢٣٣/٢٧) .

(٢) من شواهد سيبويه (١١٦/١) ، ولم ينسبه ، ونسبه المحقق لأعشى همدان ، وهو من الطويل .

(٣) البيان (٦٠/١) ، وانظر السابق (١٨٨/١) ، ولكن رواه (زريقَ) بالفتح .

(٤) من شواهد سيبويه (١٢٣/٢) .

(٥) لم أعثر له على نسبة وهو من البسيط .

(٦) من البسيط وهو لقريط بن أنيف أحد بني العنبر ، شاعر إسلامي ، وهو من شواهد معنى البيت شاهد (ص ٤٥٩) (ص ٣٢٨) ، وصدره : لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد .

(٧) حول الشواهد السابقة انظر البيان (١٣٨/١ ، ١٩٩ ، ٤٠٨) ، (١٤١/٢) ، أسرار العربية (ص ١٤٧) .

(٨) أنشده ابن منظور (ن و م) دون عزو ، وانظر الخزانة (١٠٦/٤) .

على حذف الصفة والموصوف وإقامة المحكي مقامهما ، وبذلك علل دخول حرف الجر على ما لا شبهة في فعليته ، لأن الحكاية فيه مقدّرة [١] .

ويستشهد بقول لبيد [٢] :

حتّى تَهَجّرَ في الرَّواحِ وهاجها   طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

على حمل الوصف على الموضع ، إذ « رفع (المظلوم) وهو صفة للمجرور الذي هو (المعقب) حملًا على الموضع ، لأنه في موضع رفع بأنه فاعل ، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة » [٣] .

العطف :

يستدل أبو البركات على حذف المعطوف عليه وحرف العطف والاكتفاء بالمعطوف بقول الشاعر [٤] :

ألا فالبثَا شهرينِ أو نصفَ ثالثٍ

« وتقديره ، فالبثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث ، لأنك لا تقول مبتدأ : لبثت نصف ثالث ، وهو كثير في كلامهم » [٥] .

كما يستدل بقول عُقَيبة الأسدي [٦] :

معاويَ إننا بشرٌ فَأَسجِحْ   فلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا

مدافعًا عن رواية (الحديدا) ، ونافيًا رواية (ولا الحديدِ) بالخفض مستدلًا بالبيت الذي بعده :

أَدِيرُوها بني حربٍ عليكم   ولا ترمُوا بها الغَرَضَ البعيدا

وبقول العجاج [٧] :

كشحًا طوى من بَلَدٍ مُختارا   مِنْ يأسةِ اليائسِ أو حِذَارَا

(١) انظر الإنصاف (١١٢/١٤) ، أسرار العربية (ص ٩٩) .
(٢) وهو للبيد بن ربيعة العامري كما قال أبو البركات ، انظر اللسان (ع ق ب) ونسبه إليه .
(٣) البيت من بحر الطويل ، وهو لابن أحمر ، انظر الخزانة (٣٠٠/٤ ، ٤٢٥) .
(٤) أنشده ابن فارس في الصاحبي (ص ١٠٠) .
(٥) البيان (٨٥/١) ، وانظر الإنصاف (٤٨٣/٦٧ - ٤٨٤) .
(٦) هو له كما قال الأنباري ، وهو من شواهد سيبويه (٦٧/١) ، (٢٩٢/٢ ، ٣٤٤) .
(٧) من شواهد سيبويه (٦٩/١) ونسبه إليه .

ويستشهد بغيرها من الشواهد الشعرية على حمل العطف على الموضع ويختم هذه الشواهد بقوله : « والشواهد على الحمل على الموضع في الوصف والعطف أكثر من أن تحصى ، وأوفر من أن تستقصى » [1] .

النداء :

ويستشهد الأنباري على حذف المقصود بالنداء لدلالة حرف النداء عليه بقول ذي الرمة [2] :

أَلا يا اسلمي يا دارَ مي على البِلَى ولا زال منهلًا بجرعائك القَطْرُ

« أراد ، يا هذه اسلمي ، وحذف المنادى كثير في كلامهم » [3] .

ويستشهد في الإنصاف على نفس المسألة بأربعة شواهد أخرى على مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية [4] .

ويستشهد على جواز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر ، بقول الشاعر [5] :

ألا أضحت حبائلكم رِماما وأضحت منك شاسعة أماما

يريد : أمامة ، وقول الآخر [6] :

إنّ ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإنّ الناس قد علموا

يريد : ابن حارثة ، ويستدل على ذلك بكثرته في كلامهم [7] .

ولا يكتفي الأنباري بالاعتماد على الشواهد الشعرية في تقرير القواعد والأحكام في الأبواب النحوية السالفة الذكر فحسب ، بل يتعدى ذلك إلى استخدام الشواهد الشعرية في معظم المسائل النحوية التي يتطرق إليها ، من ذلك استشهاده بالشواهد

---

(١) الإنصاف (٣٣٥/٤٥) ، وحول الشاهدان السابقان وغيرهما من الشواهد الكثيرة انظر الإنصاف (٣٣١/٤٥ - ٣٣٥) ، والبيان (٢٢/٢ ، ٣٣٣) .

(٢) هو لذي الرمة ، غيلان بن عقبة كما قال الأنباري .

(٣) البيان (٢٢١/٢) .

(٤) انظر الإنصاف (١١٨/١٤ - ١١٩) ، وانظر أيضًا حول مجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى ، الإنصاف (٩٩/١٤ - ١٠٢) ، وهي من استشهادات الكوفيين .

(٥) هو لجرير (هامش أسرار العربية ٢٤١) .

(٦) هو لأوس بن حبناء التميمي (هامش أسرار العربية ٢٤١) .

(٧) انظر أسرار العربية (ص ٢٤٠ ، ٢٤١) .

الشعرية على بناء الاسم إذا أضيف إلى غير المتمكن [١] .

ومجيء (من) نكرة موصوفة [٢] ، و (حتى) التي للابتداء [٣] ، و عدم وجود علامة التأنيث مع الصفات المشتركة [٤] ، ومجيء الحال من الفاعل ومن المفعول على حدٍّ سواء [٥] ، والاستثناء المنقطع [٦] ، وحذف نون التوكيد الخفيفة [٧] ، وإضمار (رُبَّ) سواء أكان ذلك بغير عوض أو بعد (بل) أو بعد (الفاء) [٨] .

ولقد أكثر الأنباري أيضًا من الاستشهاد بالشواهد الشعرية على الأمور اللغوية ، من ذلك استشهاده بالشعر على لغات العرب ، فقد استشهد بالشعر على لغة من يبدل الهمزة من (إياك) هاء ، ولغة القصر والمد في (آمين) ولغة الضم في (أيّم) مستدلًا بها في نفس ما قاله أبو عمرو الجرمي من أنه لم يسمع (اضربْ أيُّهم أفضلُ) ، ولغة من لزم المثنى الألف ، ولغة القصر في الأسماء الستة ، ولغة التخفيف في (ربَّ) ، ولغة بني تميم في ترك عمل (ما) [٩] .

ويستدل بالشعر على اللغات - أي اللهجات - الواردة في بعض الكلمات من ذلك بيانه للغات في (ميّت) وفي (اسم) ، و (نعم) و (الذي) [١٠] .

كما يستشهد الأنباري بالشعر على أمور لغوية أخرى ، كإطلاق المفرد والمراد به الجمع ، ومجيء التقليل بمعنى النفي ، والعطاء بمعنى الإعطاء وأنه قد يطلق (المثل) والمراد (ذات الشيء) ، وعلى دلالة (رُبَّ) على التقليل والتكثير ، ومجيء التناوش بمعنى التناول ، واستعمالهم (ودع) بمعنى (ترك) و (عَبَد) بمعنى (أنف) [١١] .

---

(١) انظر الإنصاف (٢٩١/٣٨ - ٢٩٣) . (٢) انظر البيان (١٣٣/١) .
(٣) انظر أسرار العربية (ص ٢٦٧) . (٤) انظر الإنصاف (٧٧٨/١١١ - ٧٨٠) .
(٥) انظر البيان (١٦٧/٢) ، أسرار العربية (ص ١٩٠ ، ١٩١) .
(٦) انظر الإنصاف (٢٦٩/٣٥ - ٢٧١) . (٧) انظر الإنصاف (٥٦٨/٧٧) .
(٨) انظر الإنصاف (٣٧٨/٥٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠) .
(٩) انظر على الترتيب البيان (٣٧/١ ، ٤٢) ، (١٣٣/٢ ، ١٤٥) ، أسرار العربية (ص ٣٢) ، الإنصاف (١٨/٢) ، (٢٨٥/٣٧ - ٢٨٦) ، (٦٩٤/٩٧) .
(١٠) انظر على الترتيب البيان (١٩٨/١) ، وأسرار العربية (ص ٨ ، ٩) ، الإنصاف (١٦/١) ، (١٢٢/١٤ ، ١٢٥) ، (٦٧٥/٩٥ - ٦٧٦) .
(١١) انظر البيان (٥٢/١) ، (٤٤٧/٢) ، أسرار العربية (ص ٢٢٣) ، البيان (١٠٧/١ ، ١٤٣ ، ٢٠٤) ، (٣٤٥/٢) ، الإنصاف (٣٠١/٤٠) ، البيان (٦٤/٢ ، ٢٨٤ ، ٥١٩) ، الإنصاف (٦٣٧/٨٩) على الترتيب .

ونستطيع بعد هذا العرض للأمثلة السابقة والتي تدل على اعتماد أبي البركات الأنباري على الشواهد الشعرية في تقرير القواعد واستنباطها والاستشهاد بالشعر على جميع المستويات - الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية - أن نقرر أن أبا البركات الأنباري قد جعل الشعر العربي على رأس مصادر الاستشهاد عنده فالمتتبع لشواهد الأنباري الشعرية يدرك أنه اعتمد على الشعر في تقرير الأقيسة واستخلاص القواعد أكثر من اعتماده على أي مصدر آخر للمادة كالقرآن أو الحديث الشريف ، والحق أنه في ذلك يسير على نهج من سبقه من النحاة - بصريين وكوفيين - إذ جعلوا الشعر على رأس مصادر الاحتجاج عندهم .

ومما يدل على صدق هذه النتيجة ما نلاحظه من غزارة شواهده الشعرية في استدلالاته ، من ذلك أن الكتب النحوية تذكر شاهدًا واحدًا على حذف الباء بعد الفعل (كفى) ورفع ما بعدها ، إذ إن كثيرًا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها ، ولكن أبا البركات يستشهد على ذلك بثلاثة شواهد [1] .

قد أكثر الأنباري من إيراد الشواهد الشعرية ، فقد كان يستحضرها بسهولة ويسر ، ويستدل بها في معظم المسائل ، فهو يكثر من الاستعانة بالشواهد الشعرية على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه [2] .

ومما يدل على غزارة شواهده الشعرية ، استشهاده على حذف اسم (إن) وهو ضمير الشأن والحال بستة شواهد [3] ، وغزارة شواهده على الحمل على الموضع في العطف [4] .

وإذا كان هذا هو موقف الأنباري من الاستشهاد بالشعر ، وأنه يجعله على رأس مصادر الاستشهاد عنده ، فما موقفه من التفريق بين لغة الشعر والنثر ؟ وهل كان ينظر إلى لغة الشعر على أنها لغة ضرائر وترخص ؟ ثم هل تتساوى عنده الضرورة والشذوذ ؟

---

(١) انظر الإنصاف (١٦٧/١٩ - ١٦٩) ، وانظر الخلاف النحوي (ص ٣٩٠) .
(٢) انظر الإنصاف (٦١/٨ - ٦٤) ، (٣٧٢/٥٤) ، البيان (١١٠/١) ، (٣٤٨/٢) .
(٣) انظر الإنصاف (١٨٠/٢٢ - ١٨٤) .
(٤) انظر الإنصاف (٣٣١/٤٥ - ٣٣٥) ، البيان (٢٢/٢ ، ٣٣٣) ، وانظر حول غزارة شواهده الشعرية الإنصاف (٣١٦/٤٣ - ٣٢١) ، (٦١٠/٨٤ - ٦١٣) ، (٦٥٩/٩٤ ، ٦٦٥) .

تفريق الأنباري بين لغة الضرورة ولغة اختيار الكلام

يفرق أبو البركات بين لغة الشعر ولغة النثر ، ويرى أن النثر مقدم في الاحتجاج على الشعر ؛ لأنه يخلو من الضرائر ولذلك يتحصل به القانون دون الشعر ، يقول أبو البركات في مسألة (هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف) وردًا على احتجاجات البصريين : « فإن قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر ، وصرف ما لا ينصرف لا يوقع لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام . قلنا : وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه ؛ فإنه إذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام »[1] .

ومعنى هذا أنه يوافق على أن الكلام – يعني النثر – مقدم على الشعر وأنه يتحصل به القانون دون الشعر ، ويقول الأنباري في موضع آخر عن حذف لام الأمر : « إنما حذف اللام لضرورة الشعر ، وما حذف للضرورة لا يجعل أصلًا يقاس عليه ... والذي يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازني قال : جلست في حلقة الفراء فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر ، وأنشد :

مَنْ كانَ لا يزعُمُ أنّي شاعِرٌ فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المَزاجِرُ

فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام ، فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ، فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر ، لا في اختيار الكلام ، بالإجماع »[2] .

إذن فالأنباري يرى أن للشعر لغته الخاصة وأنها لغة تجوز وترخص ولذلك يمنع أبو البركات القياس على الضرورة ، من ذلك أنه يقول عن قول الشاعر[3] :

إليكَ حتى بَلَغَتْ إيّاكا

« فلا يقاس عليه لأنه إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام »[4] ؛ لأنه

---

(١) الإنصاف (٥٢٠/٧٠) . (٢) الإنصاف (٥٤٧/٧٢) .

(٣) من شواهد سيبويه (٣٦٢/٢) ، ونسبه إلى حميد الأرقط ، والرواية فيه (بَلَغَتْ) وعلى ذلك فهو من بحر الرجز .

(٤) البيان (٣٦/١) .

يرى أن الضمير في (إياك) إذا تقدم الفعل عليه من غير استثناء صار الضمير المنفصل ضميرًا متصلًا ، فكان المفروض أن يقول (بلغتك) .

ولقد أكثر الأنباري من الإشارة إلى الفرق بين لغة الشعر واختيار الكلام فهو يضعف حذف (الفاء) الواقعة في جواب الشرط ، لأنه يرى أن حذف الفاء إنما يقع في الضرورة الشعرية فقط ، يقول الأنباري : « وهذا القول ضعيف لأن حذف الفاء موضعه الشعر كقول الشاعر [1] :

من يفعل الحسناتِ اللّه يشكُرها

أي ، فاللّه يشكرها ، وأما في اختيار الكلام فهو قبيح جدًا » [2] ويرى أن حذف همزة الاستفهام لغة خاصة بالشعر ، ولذلك فهو ضعيف في كلامهم [3] .

كما يرى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ضعيف جدًا ويستشهد على ذلك بالشعر ثم يقول : « ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع » [4] ويضعف إجراء الوصل مجرى الوقف « لأن إجراء الوصل مجرى الوقف إنما يكون في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام » [5] ويضعف إضمار اسم إن وهو ضمير الشأن والحال « لأن هذا إنما يجيء في الشعر » [6] ، كما أن إشباع الحركات إنما تكون في ضرورة الشعر وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع [7] .

ويستدل على أن إعمال (إن) المخففة من الثقيلة في المضمر ضعيف ، « لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام » [8] .

ويستشهد بالشعر على لغة الضرورة في العديد من المواضع ، من ذلك استشهاده بالشعر على الترخيم في غير النداء للضرورة ، والجمع بين العوض والمعوض للضرورة ، وأن العرب تنصب (بأن) بعد (كان) في الضرورة وعلى حذف الاسم الموصول في ضرورة الشعر ، أو قصر ما لم يأت في بابه مقصورًا في ضرورة الشعر ،

(١) هو لحسان بن ثابت ، وهو من شواهد سيبويه (٦٥/٣) ، وعجزه : والشر بالشر عند الله سيانِ .
(٢) البيان (١٤١/١) .
(٣) انظر البيان (٥١/١) .
(٤) السابق (٣٤٣/١) .
(٥) السابق (٣٠/٢) .
(٦) السابق (١٤٦/٢) .
(٧) انظر أسرار العربية ٤٦ ، البيان (١٨٧/٢) .
(٨) الإنصاف (٢٠٨/٢٤) ، وانظر حول تفريقه بين ما يجوز في لغة الضرورة وبين اختيار الكلام : البيان (٢١٨/١ ، ٣٨٦) ، (٤٩/٢ ، ١٨٦ ، ٣٠٥) .

أو الاجتزاء بالحركات عن الحروف [١] .

والحق أن كل ما تقدم يدل دلالة قاطعة على تفريق الأنباري بين لغة الشعر أو الضرورة ولغة النثر أو الاختيار ، وأنه يرى أن لغة النثر هي اللغة التي يتحقق بها القانون ، ولكنه على الرغم من ذلك ، ورغم تأكيده لهذه الفكرة يعتمد على الشعر في الاستشهاد وتقرير القواعد ويجعله المصدر الأول للاستشهاد والاحتجاج ومقدمًا إياه على النثر . شأنه في ذلك شأن النحاة جميعًا ، إذ اعتمدوا على لغة الشعر أكثر من اعتمادهم على لغة النثر مع علمهم بأن لغة الشعر لغة الضرائر والترخص . وسأحاول تفسير هذه الظاهرة عند الأنباري والنحاة وذلك بعد تناول موقفه من الاستشهاد بالنثر .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام ، أن أبا البركات كما فرق بين لغة الضرورة ولغة النثر ، يفرق أيضًا بين الضرورة والشذوذ .

فالضرورة عنده كما هي عند سائر النحاة ، خروج على الكثير الشائع وعلى قياس الغالب ، غير أنه يُراعي فيها أصل يرجع إليه ، فالشاعر يرد الشيء إلى ذلك الأصل المتروك عند الضرورة ، أما الشذوذ فلا يرجع فيه إلى أصل ، كما لا ينحصر في لغة الشعر ، وهو القليل النادر الذي يشذ عن الأصول [٢] .

ويقرر الأنباري ذلك بقوله : « وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهًا » [٣] ، وهذه العبارة هي نفسها عبارة سيبويه في كتابه [٤] .

يقول ابن جني شارحًا مقولة سيبويه « ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له وجهًا . فإذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس مُحال ، فهم لذلك مع الفسحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه ، وأحجى بأن يناهدوه ، فيتعللوا به ، ولا يهملوه » [٥] ويقول المبرد حول نفس المعنى « إن الشاعر إذا اضطر ردَّ الأشياء إلى أصولها » [٦] .

---

(١) انظر أسرار العربية (ص ٢٤٠ ، ٢٤١) ، الإنصاف (٣٥٢/٤٨ - ٣٥٦) ، (٣٤٥/٤٧) ، (٥٦٦/٧٧) ، (٧٢١/١٠٣) ، (٧٥٢/١٠٩ - ٧٥٣) ، (٤٤٩/٦٢) ، (٥٤٦/٧٢) على الترتيب .

(٢) انظر الخلاف النحوي (ص ٣٧٧ ، ٣٧٨) . (٣) الإنصاف (٢٩٧/٣٩) .

(٤) انظر الكتاب (٣٢/١) (٥) الخصائص (٣٩٥/٢) .

(٦) المقتضب (١٤٤/١) .

يقول الدكتور محمد خير الحلواني عن الضرورة : « فهي تختلف في نظر أبي البركات وسائر البصريين عن الشذوذ ، فهي في منزلة لا تخلو من القبول ، لأنها لغة الشعر ولا تجوز إلا به ، ولكن لا يجوز القياس عليها في الكلام ، ولهذا ردّ كثيرًا من احتجاج الكوفيين ، وقياسهم عليها »[1] .

وبعد هذا العرض لموقف أبي البركات من الاستشهاد بالشعر وتفريقه بين لغة الشعر والنثر ، تبقى بعض النقاط المهمة التي تعطي لنا تصورًا كاملًا عن موقفه من الاحتجاج بالشعر وهي : موقفه من نسبة شواهده الشعرية ، ثم معرفة الشعراء الذين اعتمد عليهم الأنباري في الاستشهاد ، وأخيرًا يبين البحث موقفه من جعل إنشاد الفصيح للشعر شاهدًا .

(١) الخلاف النحوي (ص ٢٧٨) .

موقف الأنباري من نسبة شواهده الشعرية

لا يجوز عند أبي البركات الاحتجاج بكلام المجهول - وقد سبق بيان ذلك في أول الفصل ، بل ويتخذ الأنباري من القول بأن الشاهد مجهول القائل وسيلة لإنكاره وعدم الاستشهاد به ، فيقول : إن هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة [١] .

يقول البغدادي : « ولا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، صرح بذلك ابن الأنباري في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) وعلة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعًا أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه » [٢] .

فالأنباري يتشدد في قبوله شواهده ، وقد أورد كثيرًا من أوجه الاعتراض على الاستدلال على النقل ، سأبينها في موضعها من البحث .

ولكن الملاحظ أنه على الرغم من هذا التشدد في قبول شواهده وعدم إجازته الاستدلال بكلام المجهول ، يغلب عليه عدم نسبة شواهده إلى قائليها ، ومما يدل على ذلك أنني لم أجد له في كتابه (البيان) على ضخامته وكثرة شواهده إلا أربعة مواضع نسب فيها شاهده الشعري إلى قائله ، فنسبها في تلك المواضع إلى الخرنق أخت طرفة بن العبد لأمه ، وميسون بنت حسان أمّ يزيد بن معاوية ، وعمرو بن معدي كرب ، وأبي عثمان المعروف بذي جدن الحميري [٣] ، وكذلك الحال في كتابه (أسرار العربية) ، إذ لم أجد إلا موضعًا واحدًا نسبه إلى زهير بن أبي سلمى [٤] ، وفي (منثور الفوائد) استشهد أبو البركات بستة وأربعين بيتًا من الشعر والرجز تركها غفلًا ، ولقد وقف المحقق على خمسة وأربعين بيتًا منها وعرف صاحبها وندّ عليه بيت واحد [٥] .

وأما كتابه (الإنصاف) فقد أكثر فيه الأنباري نسبيًا من نسبة شواهده الشعرية ، إلا أنه يظل الغالب عليه عدم نسبة الشواهد إلى قائليها إذا قورنت تلك المواضع المنسوبة بغيرها والتي خلت من النسبة .

---

(١) انظر على سبيل المثال الإنصاف (٤٢/٢١٠) ، (٤٧/٢٤٥) ، (٦٠/٤٣٥) ، (٦٣/٤٥٦) ، وأسرار العربية (ص ٢٩٢) وغيرها .

(٢) خزانة الأدب (١/٧ - ٨) .

(٣) انظر البيان (١/٢٧٥) ، (٢/٢٥ ، ٥٢١ ، ٥٥٠) على الترتيب .

(٤) انظر أسرار العربية (ص ٢٧٣) .

(٥) انظر مقدمة المحقق لمنثور الفوائد (ص ١٩ ، ٢٠) .

والحق أن الأنباري لم يكن بدعًا في ذلك ، فهذا كتاب سيبويه أغفل فيه نسبة معظم شواهده ، ورغم تكاتف مجهودات المحققين لنسبة هذه الشواهد ، فقد ندَّ عليهم معرفة نسبة الكثير ، يقول البغدادي « قال الجرمي : نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها » [1] .

ولقد كتب الدكتور رمضان عبد التواب مقالة في كتابه (بحوث ومقالات في اللغة) بعنوان : أسطورة الخمسين شاهد ، بين فيها أن الشواهد غير المنسوبة تتعدى الثلاثمائة شاهد ، نسب منها المحققون والدكتور رمضان حوالي مائتين وبقي تقريبًا مائة شاهد دون نسبة .

ويحتج الأنباري أيضًا بشواهد لا ينسبها إلى شخص معين وإنما يكتفي بأن يقول هي لواحد من بني فلان ، من ذلك نسبته الشاهد إلى رجل من بني أسد [2] ، أو إلى رجل من باهلة [3] ، أو لرجل من الأزد [4] ، أو أن ينسب الشاهد إلى بعض بني عبس [5] .

ويبدو أن مهمة الأنباري في نسبة شواهده الشعرية جميعها لم تكن مهمة سهلة بأية حال ، إذ إن من الشواهد السابقة ما لم يجد المحققون لها نسبة ، فلقد حاول محققوا كتب الأنباري نسبة هذه الشواهد المجهولة إلى أصحابها فذكروا أصحاب تلك الشواهد في أغلب الأحيان ، ولكنهم في أحيان أخرى لم يعثروا لشواهد الأنباري على نسبة ، وهذا يدل على أن مصادر الأنباري كانت واسعة . كما يدل على صعوبة هذه النسبة في بعض الأحيان ، وأن الأمر لم يكن سهلًا على الأنباري .

ولقد صرح الأنباري بنسبة بعض شواهده ، وممن نسب الأنباري شواهده إليهم : زهير بن أبي سلمى ، والأعشى ، والنابغة ، وجرير ، والفرزدق ، وطرفة ، ولبيد ، والكميت ، وأبو النجم ، والخرنق ، وامرؤ القيس ، والراعي ، والعجاج ، والأخطل ، وذو الرمة . ومنهم أيضًا ، المرقش ، وأبو دؤاد ، وحسان بن ثابت والعباس بن مرداس السُّلمي ورؤبة ، وعامر بن الطفيل ، وعمر بن أبي ربيعة والحطيئة ، وكعب ابن

(١) خزانة الأدب (٨/١) .

(٢) انظر الإنصاف (٨٥/١٣) ، وعند التحقيق وجد أنه للمرار الأسدي .

(٣) انظر السابق (٨٩/١٣) ، وعند التحقيق وجد أنه من شواهد سيبويه وأنه لم يزد في نسبته عما نقله الأنباري .

(٤) انظر السابق (١٦٧/١٩) .

(٥) انظر السابق (٣٥٥/٤٨) .

مالك ، وعنترة ، وابن ميادة ، وابن الأحمر ، وضابئ البرجمي والعجير السلولي ، وعروة بن الورد ، وقيس بن ذريح ، وطفيل الغنوي والقتال الكلابي عبيد بن المضرجي ، وصرمة الأنصاري ، والأحوص اليربوعي ... وغيرهم .

وأكثر من نسب إليهم الأنباري شواهدهم من هؤلاء (زهير بن أبي سلمى والأعشى ميمون بن قيس ، والنابغة الذبياني ، والفرزدق) ثم يأتي بعدهم من حيث كثرة نسبة الشواهد إليهم (طرفة بن العبد ، والكميت بن زيد الأسدي ، ولبيد بن ربيعة العامري ، وأبو النجم العجلي) ثم يأتي بعدهم (الخرنق أخت طرفة بن العبد لأمه ، امرؤ القيس ، والأخطل التغلبي ، وذو الرمة غيلان بن عقبة ، والعجاج والراعي النميري عبيد بن حصين) .

ولقد أضاف المحققون إلى ما نسبه الأنباري نسبة بعض شواهده إلى أصحابها من الشعراء . ومنهم : أبو حيان الفقعسي ، وابن هرمة إبراهيم بن علي وعبدة بن الطبيب ، وقيس بن زهير ، وعبد الله بن قيس الرقيات ، وكثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وضمرة بن ضمرة النهشلي ، وابن دارة سالم بن مسافع ، وعلباء بن أرقم اليشكري (جاهلي) ، والقطامي (إسلامي) ، والحارث بن ظالم المري (جاهلي) ، والمرار الفقعسي ، والأشعر الرقبان الأسدي (جاهلي) ويزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، وجميل بن عبيد الله بن معمر العذري المشهور بجميل بثينة (إسلامي) ، وقريط بن أنيف (إسلامي) ، وأبو صخر الهذلي (إسلامي أموي) ، والخنساء ، وبشر بن أبي حازم ، والطرماح ، وحميد الأرقط ، وعمرو بن معد يكرب الزبيدي (مخضرم) ، والأقيشر الأسدي المغيرة ابن عبد الله ، وسعد بن ناشب (إسلامي أموي) ، وسوادة بن عدي .

وقد ينسب الأنباري الشاهد إلى شاعرين إما تشككًا ، أو لأن العلماء قبله اختلفوا في هذه النسبة من ذلك أنه ينسب أحد الشواهد إلى زهير وصرمة الأنصاري [(١)] ، وعند التحقيق وجد أنه من شواهد سيبويه ، نسبه في عدد من المرات إلى زهير [(٢)] ، وأنشده في مرة أخرى إلى صرمة الأنصاري [(٣)] .

---

(١) انظر الإنصاف (١٩١/٢٣) .

(٢) انظر الكتاب (١٦٥/١ ، ٣٠٦) ، (١٥٥/٢) ، (٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠) ، (١٦٠/٤) .

(٣) انظر السابق (١٥٤/١) .

ومن ذلك قوله في موضع آخر « وقالت امرأة من العرب : دُرْنا بنت عَبْعَبَة الجحدَرِيَّة ، وقيل : عَمْرَةُ الخثعمية » [١] يقول الأستاذ محمد محيي عبد الحميد : « هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب من كلمة ترثي فيها أخوين لها ، وقد اختلف الرواة في نسبتها ، فسماها سيبويه والزمخشري وابن يعيش (درنا بنت عبعبة من قيس بن ثعلبة) وسماها أبو تمام في ديوانه الحماسة . (عمرة الخثعمية) ، وروى الخطيب التبريزي عن أبي رياش أن الصواب أن قائل الأبيات : (درماء بنت سيار بن عبعبة الجحدرية) » [٢] ومما يدل على هذه الصعوبة في نسبة الشواهد ، أن الأنباري يخطئ أحيانًا في نسبة شاهده ، من ذلك نسبته أحد الشواهد إلى (درهم بن زيد الأنصاري ، وهو عند التحقيق من كلام قيس بن الخطيم) [٣] .

إذن فهذه الأمثلة تدل أولًا على صعوبة معرفة نسبة الشواهد في بعض الأحيان ، وأن العلماء المتقدمين أنفسهم اختلفوا في نسبة بعض تلك الشواهد ، كما تدل أيضًا على أن الأنباري لا ينسب إلا ما فيه مشكل أو التباس ، أما ما هو شائع فلا يقوم بنسبته .

ولقد ثبت أن بعض الشواهد التي لم ينسبها أبو البركات إلى أصحابها أثبت المحققون أنها من أبيات سيبويه أو أن بعضها ورد في الحماسة غير منسوب إلى أحد مما يوحي بأنه كان يعتبر أبيات سيبويه والحماسة مما لا يتطرق إليه الشك ثقة بسيبويه وأبي تمام ، فالأول اعتبرت شواهده كلها صحيحة ، والثاني قد وصلت ثقة العلماء به إلى درجة أن الزمخشري ذهب إلى جواز الاعتداد بكلامه داعيًا إلى اعتبار ما يقوله بمنزلة ما يرويه [٤] .

ولكن ما السر في هذا التناقض بين التصريح النظري بعدم الاحتجاج بالمجهول وعدم نسبة شواهده ، يبدو أن هناك عددًا من التفسيرات التي تفسر هذه الظاهرة . منها صعوبة النسبة من جانب ، ثم اتسام مؤلفات الأنباري بالاختصار لأنها في معظمها رسائل كتبها للطلاب ، تهتم في المقام الأول بتقديم المعلومة الميسرة إلى الطالب ، ومن ثَم لم يكن ليعير موضوع الإسناد اهتمامًا كبيرًا ، فقد كان الأنباري على عجلة من أمره ، فكان يثبت نسبة الشاهد إذا تيسر له معرفته ويعرض عن ذكر نسبته إذا تشكك فيها أو غابت النسبة عنه [٥] .

---

(١) الإنصاف (٤٣٤/٦٠) .
(٢) انظر هامش الإنصاف (٤٣٤/٦٠) .
(٣) انظر الإنصاف (٩٥/١٣) .
(٤) انظر خزانة الأدب للبغدادي (٤/١) .
(٥) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣٢٦) .

وأخيرًا ، فيبدو أن الأنباري قد سار على ما أقره في أصول الجدل النحوي إذ قرر بأنه ليس على المستدل أن يذكر الإسناد ، ولكن على المعترض أن يطالب بذلك الإسناد . فإذا طالبه بالإسناد كان على المستدل إثبات ذلك الإسناد أو إحالة المعترض على كتاب معتمد عند أهل اللغة (١) .

ويعلق الدكتور جميل علوش على ذلك بقوله « فكأن ابن الأنباري كان مستعدًا في كل لحظة لأن يسند هذه الشواهد إلى أصحابها إذا طولب بذلك لأنه لم يكن عنده متسع من الوقت لأن يعير مسألة الإسناد أكثر مما تستحق ، خاصة أن همه كان منصبًا على هدف واحد ألا وهو تزويد الطلبة بأكبر قدر ممكن من الفائدة العلمية » (٢) .

ولقد وجدت بالفعل مواضع تدل على أن نسبة الشواهد كانت في ذهنه وأنه كان يعرفها ، من ذلك أنه يستشهد بشاهد للخنساء ولكنه لا ينسبه صراحة لها بل يكتفي بقوله (كما قالت) ، وهذا يدل على أنه يعرف نسبة الشاهد (٣) . كما يستشهد بشاهد من الشعر ينسبه إلى (امرأة من العرب) دون أن يذكر اسمها ، وعند التحقيق وجد أنه للخرنق أخت طرفة بن العبد لأمه (٤) .

ومن ذلك أيضًا أنه يذكر بعض الشواهد غفلًا دون نسبة ثم يأتي في موضع الترجيح وينسب ذلك الشاهد (٥) .

وفي هذا دليل على أنه كان يعلم في كثير من الأحيان نسبة شواهده ، ولكنه كان يرى أنه ليس على المستدل الإسناد بل على المعترض المطالبة بإثباته .

---

(١) انظر الإغراب في جدل الإعراب (ص ٤٦) . (٢) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣٢٧) .
(٣) انظر البيان (٢/١٥٠) . (٤) انظر الإنصاف (٧٤٣/١٠٨) .
(٥) انظر السابق (١٣٤/١٥ ، ١٣٦) ، حيث ذكر بيتًا للنابغة دون نسبة ثم عاد ونسبه .

الشعراء الذين اعتمد الأنباري عليهم في الاستشهاد

استشهد أبو البركات بما أجمع عليه النحاة من أشعار الطبقات الثلاث الأولى ، وهي طبقة الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فممن استشهد الأنباري بشعرهم من الجاهليين : امرؤ القيس ، والأعشى ، وزهير ، والنابغة ، وطرفة ، والخرنق ، وعنترة ، ومن المخضرمين : لبيد ، وحسان بن ثابت ، والحطيئة ، وكعب بن مالك والخنساء ، ومن الإسلاميين : الكميت ، وذو الرمة ، وجرير ، والفرزدق ، والأخطل ، والراعي النميري ، والعجاج ، والطرماح ، وعمرو بن أبي ربيعة ، وعبد الله بن قيس الرقيات ، وكثير عزة ، وجميل بثينة .

كما استشهد بشعر أولئك الشعراء الذين قيل عنهم أنهم خاتمة الشعراء المستشهد بشعرهم . كابن هرمة [١] ، وابن ميادة [٢] ، ورؤبة [٣] .

فهو ملتزم بما أجمع عليه النحاة من الاستشهاد بشعر الطبقات الثلاث ، ولم يتعدّهم إلى الاستشهاد بشعر المولدين أو المحدثين ، ويسير أيضًا على ما أقره العلماء من جعل ابن هرمة إبراهيم بن علي ، وأقرانه آخر من يحتج بهم من الشعراء [٤] ، وهو لا يستشهد بمن اختلف العلماء في الأخذ بشعرهم كبشار بن برد .

والحقيقة أن الأنباري أكثر من الاعتماد في استشهاداته على شعر بعض الشعراء بخاصة ، فحاولت جمع هذه المواضع قدر الاستطاعة فوجدته في كتبه الثلاثة (البيان والإنصاف وأسرار العربية) أكثر اعتماده على شعر الفرزدق وزهير ، والنابغة ، والأعشى ، وأبي النجم ، والراعي ، وجرير ، وطرفة ، ولبيد وذي الرمة ، والكميت ، والعجاج ، وعمر بن أبي ربيعة ، وامرؤ القيس ، والخرنق ، وحسان بن ثابت ، والأخطل .

---

(١) انظر الإنصاف (٢/٢٥) ، وأسرار العربية (ص ٤٥) .

(٢) انظر الإنصاف (٢٤١/٢٨) .

(٣) انظر السابق (٢/١٨) ، (٥٤٠/٧٢) .

(٤) انظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٤٠) ، وابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٣٢٧ ، ٣٢٨) .

جعله إنشاد الفصيح للشعر شاهدًا

يجعل أبو البركات إنشاد الفصيح للشعر شاهدًا محتجًا به ، يظهر هذا الموقف عند احتجاجه على أن (أي) الموصولة مبنية على الضم أحيانًا بما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غَسّان ، فيقول : « وأما ما حكي عن أبي عُمَرَ الجرمي [١] أنه قال : خرجت من الخندق فلم أسمع أحدًا يقول : ضربتُ أيُّهُم أفضَلُ ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع (أيهم) بالضم ، وقد سمعه غيره . والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسّان - وهو أحد من تؤخذ عنه اللغةُ من العرب - أنه أنشد :

إذا ما أتيتَ بني مالِكٍ   فَسَلِّمْ على أيُّهمْ أفضَلُ

برفع (أيُّهمْ) فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها » [٢] .

وهذا دليل على أنه يجعل ما ينشده الفصيح من الشعر شاهدًا .

(١) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي ، كان رفيق المازني ، وكانا السبب في إظهار كتاب سيبويه (ت ٢٢٥ هـ) . انظر هامش من البيان (١٣٣/٢) .
(٢) الإنصاف (٧١٥/١٠٢) ، وانظر البيان (١٣٣/٢) .

(ب) موقف الأنباري من الاستشهاد بالنثر

استشهد الأنباري بالنثر الفصيح من كلام العرب كثيرًا ، ويشمل هذا النثر الفصيح كلام العرب اليومي ولهجاتهم ، وكذلك حكمهم وأمثالهم وسنحاول توضيح موقف الأنباري من هذه المصادر في الصفحات التالية :

١ - موقفه من الاستشهاد بالنثر الفصيح ولهجات العرب

اعتمد الأنباري على الشواهد النثرية من كلام العرب الفصحاء في العديد من المسائل الصوتية والصرفية والنحوية ، وكذلك في الأمور اللغوية . كما استعان بلهجات العرب في كثير من المواضع ، ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية :

أولًا : استشهاده بالنثر الفصيح ولهجاتهم صوتيًا :

فمما استشهد به من كلامهم على حركة الإمالة ، ما حكاه عن سيبويه أنهم يقولون : (طَلَبْنَا يريدون طَلَبْنا) فيميلون فتحة النون قبل الألف ، لأن الفتحة قبل الألف تمال [١] .

ويستشهد الأنباري بما حكى عنهم أنهم يقولون : (التقت حلْقتا البطان . وله ثُلْثا المال) على الجمع بين الساكنين ، إذ يقول : « وجمع بين ساكنين ، لأن الألف فيها فرط مَدٍّ ولهذا اختصت بالتأسيس والرِّدف فتنزل المد الذي فيها بمنزلة الحركة ... ولهذا أجاز الكوفيون إلحاق نون التوكيد الخفيفة في فعل الاثنين ، نحو (يفعلان) وفعل جماعة النسوة في نحو (إفْعَلْنَانْ) ، وإن كان يؤدي إلى اجتماع الساكنين لما في الألف من فرط المد » [٢] .

كما يستشهد بما ورد من كلامهم على أمور تتعلق بالهمزة ، من ذلك أنه يستدل « على أن بعض العرب يبدل من الألف مع التشديد همزة ، فقد قالوا : (وَلِّ حأَرّها من تولّى قأَرّها) ؛ لأنه رام أن يحرك الألف لالتقاء الساكنين ، فلم يمكن تحريكها ، فأبدل منها الهمزة ، لقربها في المخرج » [٣] .

ويستشهد على قراءة من قرأ ﴿ قَدَ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون : ١] بإلقاء حركة

---

(١) انظر البيان (٧١/١) .
(٢) البيان (٣٢٥/١) .
(٣) البيان (٤١/١) .

همزة (أفلح) على دالِ (قد) ، وحذف الهمزة ، بقول العرب : (مَنَ ابوك ؟) و (كمِ ابِلك) » وإنما حذفت الهمزة ، لأنه لما نقلت حركتها عنها ، بقيت ساكنة ، والدال قبلها ساكنة ، لأن حركتها عارضة ، فأشبه اجتماع الساكنين ، فحذفت لالتقاء الساكنين »[1] ويستشهد على المناسبة بقولهم : (لتأتينا بالغدايا والعشايا) ، والغداة لا تجمع على غدايا ، ولكنهم أجازوا ذلك من أجل مناسبة (العشايا)[2] .

ثانيا : استشهاده بالنثر الفصيح ولهجاتهم صرفيًا :

لم تكثر استشهادات الأنباري النثرية على الأمور الصرفية ، ومن هذه المواضع القليلة استشهاده بكلامهم على أن كل ما كان على (فَعَل يَفْعِلُ) ، بفتح العين من الماضي وكسرها في المضارع ، فإن اسم المكان والزمان منه بالكسر كقولهم (أتت الناقةُ على مَضْرِبِها) أي : على الوقت الذي ضربها الفحل فيه والمصدر منه بالفتح كقولهم أيضًا (إن في ألف درهمٍ لَمَضرَبا) أي ، ضَرْبا[3] .

ثالثًا : استشهاده بالنثر الفصيح ولهجاتهم نحويًا :

من ذلك استدلاله بلغة بني الحارث بن كعب على إلزام المثنى الألف إذ يقولون : (مررت برجلان ، وقبض منه درهمان)[4] ، ويستشهد على اسمية (كيف) بما حكى عن العرب ، أنهم قالوا : (على كيف تبيع الأحمَرَيْن) إذ أدخلوا عليها حرف الجر ، فدلَّ على أنها اسم[5] . ويستدل على التزام التاء مع نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما بأن ذلك لغة شطر العرب : إذ يقول : « وقولهم : إن التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما ، فليس بصحيح ، لأن التاء تلزمهما في لغة شطر العرب ، كما تلزم في قام ، ولا فرق عندهم بين (نعمت المرأة) ، و (قامت المرأة) »[6] .

ويستشهد على (ال) التي للجنس بقولهم (أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم) وما حكى عنهم (الدينارُ الصُّفرُ والدرهمُ البيضُ)[7] ، وبقولهم (حسن دارُك) ، و (اضطرم نارُك) على تذكير فعل المؤنث غير الحقيقي[8] .

---

(١) البيان (٢/١٨٠) .
(٢) انظر البيان (٢/٤٨١) .
(٣) انظر البيان (٢/١٤) .
(٤) انظر السابق (٢/١٤٤) .
(٥) انظر البيان (١/٦٧) ، أسرار العربية (ص ١٤) .
(٦) الإنصاف (١٤/١١١) .
(٧) انظر البيان (١/١٥٤) .
(٨) انظر البيان (١/٣١٤) .

ويحتج على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بقوله : (رجل نابلٌ ورامحٌ) أي ذو نبل ورمح [(١)] ، وقولهم : (الجود حاتمٌ) و (الشجاعة عنترةٌ) و (الشعرُ زهيرٌ) أي جود حاتم ، وشجاعة عنترة ، وشعر زهير ، وكقولهم : (بنو فلان يطؤُهُمُ الطريق) أي أهل الطريق [(٢)] . كما يستشهد على حذف المضاف بقولهم (امرأة حائض وطالق وطامث) أي ذات حيض وطمث وطلاق [(٣)] ، وقولهم (بقلة الحمقاء) أي : بقلة الحبة الحمقاء لأن الحمقاء اسم لما ينبتُ من تلك الحبة ، ووصف الحبة بالحمق هو التحقيق [(٤)] .

ويستشهد على إضافة الشيء إلى غير ما هو له للمجاورة بقولهم : (بلدٌ آمنٌ ، ومكان آمن ، وليل نائمٌ) فوصف البلد والمكان بالأمن والليل بأنه نائم لكونه فيه [(٥)] .

ويتضح من شواهد الأنباري أنه يعتمد على الشواهد النثرية أيضًا في الاستدلال على بعض الأمور اللغوية ، من ذلك استشهاده بكلامهم على أن (صبأ) بالهمز ، ولأنه مأخوذ من قولهم : (صبأ نابُ البعير) إذا خرج ، والصابئون جمع (صابئ) وهو الخارج من دين إلى دين » [(٦)] .

ويستشهد على مجيء (أنّ) بمعنى (لعل) مستدلًا بما حكاه الخليل ، إذ يقول : « حكى الخليل عن العرب أنهم قالوا : (اذهب إلى السوق أنك تشتري لنا شيئًا) أي لعلك » [(٧)] .

ويستشهد على مجيء (فاعل) بمعنى (مفعول) بقولهم : (سرٌ كاتمٌ ، وماءٌ دافِقٌ) أي ، سر مكتوم ، وماء مدفوق [(٨)] ، وعلى مجيء (فعيل) بمعنى (مفعول) وعدم ثبوت تاء التأنيث فيها يستدل بقول العرب : (عين كحيل ، وكف خضيب ولحية دهين) أي ، عين مكحولة ، وكف مخضوبة ، ولحية مدهونة ، ويعلل عدم دخول التاء عليها بقوله : « وإنما فعلوا ذلك فرقًا بين فعيلة بمعنى مفعولة) ، و (فعيلة بمعنى فاعلة) ، نحو شريفة وظريفة ولطيفة ، و (عقيم) (فعيل بمعنى مفعولة) لأنها بمعنى معقومة ، لا بمعنى فاعلة ، فلذلك لم تثبت فيها الهاء » [(٩)] كما استدل

---

(١) انظر البيان (٢/ ٥٧) .
(٢) انظر الإنصاف (٥٤/٣٧٢) .
(٣) انظر السابق (٩١/٢) .
(٤) انظر البيان (٣٨٥/٢) .
(٥) انظر الإنصاف (٢٤٣/٢٨) .
(٦) البيان (٨٨/١) .
(٧) السابق (٣٣٤/١) .
(٨) انظر السابق (٩١/٢) .
(٩) البيان (٣٩١/٢ - ٣٩٢) .

في معرض ردّه على الكوفيين على أن الحذف يدخل الحرف بقوله : « وكذلك حكيتم عن العرب أنهم قالوا في (سوف أفعل) : (سَوْ أفعل) بحذف الفاء ، وحكاه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في أماليه ، وحكى ابن خالَوَيْه فيها أيضًا (سَفَ أَفْعَل) بحذف الواو ، وزعمتم أيضًا أن الأصل في سأفعل : (سوف أفعل) ، فحذفت الواو والفاء معًا » [1] .

ويبدو أن أبا البركات كان يستعين بلهجات العرب كثيرًا في استدلالاته واحتجاجاته ، ويستشهد بتلك اللغات في العديد من المسائل ، ومن ذلك اعتماده على اللغات الواردة عن العرب في (رُبَّ في إثبات دخول الحذف عليها ، فيقول : « وفي رُبَّ أربعُ لغاتٍ : ضم الراء ، وفتحها ، مع تشديد الباء وتخفيفها ، نحو : رُبَّ ورُبَ ، ورَبَّ ، ورَبَ » [2] .

ويستشهد بلهجاتهم في إعمال (إن) المخففة إذا كانت بمعنى (ما) ، « فمنهم من أعملها فلأنها بمنزلة (ما) وفي معناها وإليه ذهب المبرد ، ومن أهملها فلأنها أضعف منها وإليه ذهب سيبويه » [3] .

كما استشهد بلغات العرب في (لَدُن) على أن الإضافة إنما تردُّ الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء في حال الإفراد ، « فأما إذا كان الموجب للبناء في حال الإضافة لم ترد الإضافةُ ذلك الاسم إلى الإعراب ألا ترى أن (لَدُن) في جميع لغاتها لما استحقت البناء في حال الإضافة لم تردها الإضافة إلى الإعراب » [4] .
ويستشهد بهذه اللغات في توجيه قراءة من قرأ (لَدُني) بتخفيف النون في قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف : ٧٦] [5] .

ويحتج ببعض اللغات على وزن (أفْعُل) مفردًا ، فيقول : « وليس في الأسماء المفردة ما هو على وزن (أفعُل) ، إلا (أصبُع) في بعض اللغات ، و (آجرُ) في بعض اللغات ، و (أيْمُن) و (آنُك) وهو الرصاص القلعي » [6] ، ويستدل بقول بني النضير من أهل الحجاز للرعد : (سبحان ما سبحت له) ، أي سبحان من

(١) الإنصاف (٢٨٦/٣٧ - ٢٨٧) ، وانظر أسرار العربية (ص ٢١٠) ، والبيان (٤٠/٢) .
(٢) الإنصاف (٢٨٦/٣٧) ، وانظر أسرار العربية (ص ٢٠٩ ، ٢١٠) .
(٣) البيان (٣٨١/١) .
(٤) الإنصاف (٧١٦/١٠٢) .
(٥) انظر البيان (١١٤/٢) .
(٦) البيان (٢٣٠/٢) .

سبحت له على مجيء (ما) بمعنى (من) [١] .

ولإثبات أن (اسم) مشتقة من (السمو) يستدل بلغة العرب فيقول : « ومما يؤيد أنه مشتق من السموّ لا من السمة أنه قد جاء في اسم (سُمى) على وزن (هدى) والأصل فيه : (سُمَوٌ) إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفًا ، وحذفوا الألف لسكونها وسكون التنوين فصار : (سُمًى) » [٢] .

ويستشهد بلغات العرب على لغة النقص والقصر في الأسماء الستة ، فيقول : « وقد يحكى عن العرب أنهم يقولون : (هذا أبُك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبِك) من غير واو ولا ألف ولا ياء . كما يقولون في حالة الإفراد من غير إضافة . وقد يحكي أيضًا عن العرب أنهم يقولون : (هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك) – بالألف في حالة الرفع والنصب والجر – فيجعلونه اسمًا مقصورًا » [٣] .

ويستدل باللغات الواردة في (الذي) على نفي أن يكون الأصل فيها السكون (اللّذْ) ، إذ يقول : « لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الأخرى : فإن فيها أربع لغات » [٤] وهي (الذي) بياء ساكنة وهي أفصح اللغات ، و (الذيّ) بياء مشددة ، و (اللّذِ) بكسر الذال من غير ياء ، و (اللّذْ) بسكون الذال ، « فإن (اللّذْ) بسكون الذال أقل في الاستعمال من (الذي) وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل » [٥] وفي باب الحكاية يستشهد الأنباري بلغات العرب ، فيستدل بأن منهم من يجيز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات ، وأما أهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية ، وأما بنو تميم فلا يحكون [٦] . ويستدل على أن الأصل في (نِعْمَ) (نَعِمَ) بما ورد فيها من لغات [٧] .

---

(١) انظر البيان (٥١٦/٢) .
(٢) أسرار العربية (ص ٨) ، وانظر الإنصاف (١٥/١) .
(٣) الإنصاف (١٨/٢) ، وانظر أسرار العربية (ص ٤٦) .
(٤) الإنصاف (٦٧٥/٩٥) .
(٥) الإنصاف (٦٧٧/٩٥) ، وانظر أسرار العربية (ص ٣٧٩) .
(٦) انظر أسرار العربية (ص ٣٩١) .
(٧) انظر الإنصاف (١٢١/١٤) ، البيان (١٧٧/١) .

وأخيرًا فقد كان أبو البركات حريصًا على بيان اللغات الجائزة فيما يتناوله بالدراسة ، من ذلك بيانه للغات العرب في إياك ، والصراط ، وآمين ، ولام كي وعرفاتٍ ، وحيث ، وهيهات ، وعفريت ، ودلاص ، واللغات في الوقف على المنون المنصوب ، وأيمن في القسم ، وفي (وجل يوجل) [1] .

(١) انظر البيان (١/٣٧ ، ٣٨ ، ٤١ - ٤٢ ، ٩٨ ، ١٤٨ ، ٣٠٩) ، (٢/١٨٥ ، ٢٢٢) ، أسرار العربية (ص ٦٥ ، ٤١٣) ، الإنصاف (٥٩/٤٠٩) ، (١١٢/٧٨٤) على الترتيب .

٢ - موقفه من الاستشهاد بحكم العرب وأمثالها

استشهد الأنباري في بعض المواضع بالمثل ، واحتج به على بعض الأمور النحوية واللغوية ، من ذلك استدلاله بقولهم (في بيته يؤتى الحكم) [١] وقولهم (في أكفانه لف الميت) [٢] على تقديم الخبر ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر ، لأن الضمير في نية التأخير ، والتقدير (الحكم يؤتى في بيته) و (الميت لف في أكفانه) [٣] .

ويستشهد بقولهم (عسى الغُوَيْرُ أبؤسا) [٤] على عمل (عسى) النصب في الخبر بنفسها على الأصل المتروك ، فيقول : « وكان القياس أن يقال : (عسى الغوير أن يبأس) ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك ، فقالوا : (عسى الغوير أبؤسا) فنصبوه بعسى ؛ لأنهم أجروها مجرى قارب ، فكأنه قيل : (قارب الغوير أبؤسا) » [٥] .

ويستدل الأنباري على رأي البعض في جواز اقتصار أفعال القلوب على الفعل والفاعل – أي لزومها وعدم تعديها إلى مفعولين – بالمثل السائر (من يَسمَعْ يَخَلْ) [٦] حيث اقتصر على (يخل) وفيه ضمير الفاعل [٧] . ومما أورده الأنباري على لسان البصريين ثم أيده بأمثلة أخرى استدلالهم على تقديم الحال على الفعل العامل فيها بما ورد في المثل (شتى تؤوب الحَلَبةُ) [٨] ، فشتى : حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ، فدل على جوازه [٩] .

ويرد أبو البركات على اعتراض الكوفيين بأن تقديم الحال يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ، بأن الضمير يجوز تقديمه إذا كان في نية التأخير مستدلاً بالأمثال (في أكفانه لف الميت) وقولهم (في بيته يؤتى الحكم) . فقد تقدم الخبر وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر [١٠] فقد استدل بنفس هذه الأمثال ولكن على لسان البصريين ،

---

(١) انظر المثل رقم (٢٧٤٢) من مجمع الأمثال للميداني . وانظر حول أصل المثل الإنصاف (٣١/٢٥٢) .
(٢) ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر (١/١١٩) .
(٣) انظر البيان (٢/٥٤٩) .
(٤) انظر المثل رقم ٢٤٣٥ من مجمع الأمثال للميداني .
(٥) أسرار العربية (ص ١٢٧ ، ١٢٨) .
(٦) انظر المثل رقم (٤٠١٢) من مجمع الأمثال للميداني .
(٧) انظر أسرار العربية (ص ١٥٩) .
(٨) انظر المثل (١٩١٤) في مجمع الأمثال والرواية فيه (شتى يؤوب الحلبة) .
(٩) انظر الإنصاف (٣١/٢٥١) .
(١٠) انظر الإنصاف (٩/٦٥ - ٦٦) .

ثم زاد عليها الاستدلال بقول العرب (مشنوءٌ من يَشْنؤك) ، وقول سيبويه (تميمي أنا) ، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر ، والتقدير (من يشنؤك مشنوء) و (أنا تميميٌّ) [1] .

ويستشهد الأنباري بالمثل السائر (تسمع بالمُعَيْديّ خيرٌ من أن تراهُ) [2] على تنزيل الفعل بمنزلة المصدر ، فإنه منزل منزلة (سماعك) [3] وبقولهم : (جالس الحسن أو ابن سيرين) على أن (أو) للإباحة وتجويز الجمع ، فيجوز أن يجمع بينهما ، فأشبهت الواو التي للجمع فحملت عليها وإن كانت (أو) لتجويز الجمع و (الواو) لإيجاب الجمع [4] .

ويستشهد بقولهم (من عزَّ بزَّ) [5] على أن (عَزَّ) بمعنى (غَلَب) والمعنى (من غلب سلب) [6] ، كما يستأنس بقولهم في المثل : (هو أحمق من رجلة) [7] معنويًّا على معنى (بقلة الحمقاء) ، ولماذا وصفت بالحمق ، إذ وصفت النباتات التي تنبت في مجارى السيول فتقتلعها بالحمق [8] .

كما استشهد الأنباري في كتابه (منثور الفوائد) بمثلين فقط [9] .

ويبدو أن أبا البركات يرى أن للمثل لغته الخاصة ومن ثم لا يجيز القياس عليه ، من ذلك ما قاله في معرض ردِّه على ما ورد عن بعض العرب من قولهم (عليه رجلاً ليسني) ، فيقول ردًّا على ذلك : « فلا يقاس عليه لأنه كالمثل » [10] إذن فهو لا يرى القياس على المثل .

ويبدو أن أبا البركات يستشهد بالشواهد النثرية من فصيح كلام العرب ، وأنه يعتمد على هذا النثر في كثير من الأحيان في تقرير القواعد واستنباطها ، وتقوية ما يراه من مقاييس وآراء ، كما يبدو من العرض الأسبق أنه كان حريصًا على بيان

---

(١) انظر الإنصاف (٢٥٢/٣١) .
(٢) انظر المثل رقم (٦٥٥) من مجمع الأمثال للميداني .
(٣) انظر البيان (٤٩/١) . (٤) انظر البيان (٣٦٣/١) .
(٥) انظر المثل رقم (٤٠٤٤) من مجمع الأمثال . (٦) انظر البيان (٣١٤/٢) .
(٧) انظر المثل رقم (١٢٠١) من مجمع الأمثال .
(٨) انظر البيان (٣٨٥/٢) ، والإنصاف (٤٣٨/٦١) .
(٩) انظر المسألتين (ص ٣٥ ، ٩٧) ، وانظر مقدمة المحقق (ص ٢٠) .
(١٠) أسرار العربية (ص ١٦٤) .

لهجات العرب كلما سنحت الفرصة إلى ذلك ، وأنه يستعين بهذه اللغات في استدلالاته النحوية وترجيح ما يراه من أقيسة . مما يدل على اعتماده الكبير على الاستشهاد بكلام العرب النثري ولهجاتهم .

وكما يظهر من الأمثلة السابقة أن الأنباري يستشهد بحكم العرب وأمثالهم على كثير من المسائل النحوية ، وبعض المسائل اللغوية ، وإن جاءت هذه الاستشهادات في بعض الأحيان للاستئناس ، ويعتمد على هذه الأمثال وإن كان بشكل أقل من اعتماده على النثر الفصيح ولهجات العرب .

ويبدو أن أبا البركات قد سار على نهج المتقدمين من النحاة فاعتمد على لغة الشعر في التقعيد النحوي أكثر من اعتماده على النثر ، على الرغم مما أشرت إليه سابقًا [1] من تفريقه بين لغة الشعر والنثر وإقراره بأن لغة الشعر ضرائر وترخص ولكنه رغم ذلك يجعل الشواهد الشعرية على رأس مصادر الاستشهاد والاحتجاج في اللغة .

فلقد احتفي النحاة بالشعر إلى درجة كادت تلهيهم عما عداه من الكلام وذلك على الرغم من أن لغة الشعر تتسم بالضرائر والترخص ، فما كان ينبغي أن نرى لغة الشعر نموذجًا للكلام العربي .

ويبدو أن مرد ذلك يرجع إلى أن المأثور عن العرب من الشعر كان أضعاف ما أثر عنهم من النثر لأن الشعر هو ديوان العرب ، وهو أضبط في اللسان وأيسر في الحفظ ، ولذلك كثرت مروياتهم الشعرية فاعتمادهم على الشعر يرجع إلى أن النصوص الأدبية – كالشعر – أيسر تسجيلًا ، « لأن ظواهر اللغة فيها أقرب إلى الاطراد ، وأبعد عما قد يعتري لغة الحديث اليومي من نقض واضطراب مردهما إلى الحوار الذي يقوم على الاقتصاد في الجهد ، والاعتماد على الإشارة الدالة ، وسياق الحال ، وهو عرضة أيضًا لضعف الانتباه ، وتدخل السامع ، فضلًا عن أن الهدف الذي وضعوه نصب أعينهم كان إيضاح لغة القرآن وفهم تراكيبه وصولًا إلى دقيق أسراره ونفيس معانيه . والقرآن بعدُ نص أدبي رفيع ، لا يعين على فهم لغته إلا نص أدبي » [2] .

ويحاول الدكتور تمام حسان تلمس العذر لما فعله النحاة الأوائل من الاعتماد على الشعر ، فيقول : « إن النحاة العرب لم يتصدوا لهذه المهمة الجليلة (مهمة إنشاء

---

(١) انظر (ص ٢٧٥) من هذا البحث .

(٢) أصول النحو العربي د . محمود نحلة (ص ٣٢) ، وانظر الأصول (ص ٨٢ ، ٨٣) .

النحو) إلا لخدمة القرآن ... والقرآن نص أنزل باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية ، فكان على من يود المحافظة على القرآن أن يدرس باللغة التي أنزل بها ، ولو أن النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون ولكان ذلك منهم خيانة للغاية التي سعوا إليها ، وإجهاضًا للغرض النبيل الذي عملوا من أجله .. »[1] .

ويبدو أن هناك عددًا من التساؤلات المهمة المتعلقة بموقفه من النثر والتي تلقي بمزيد من الضوء على موقفه من هذا المصدر . حيث نتساءل عن مدى احتجاجه بكلام الثقات من الرواة ، ثم موقفه من المطرد والشاذ من ذلك النثر الفصيح ؟

ومن أجل ذلك يبين البحث موقف الأنباري من النقاط التالية ، الأولى : موقفه من الاحتجاج بكلام الثقات من الرواة ، والثانية : موقفه مما يكثر أو يقل في كلام العرب ، ثم أخيرًا : موقفه مما شذ من نثرهم ولهجاتهم وعدم الاعتداد به .

موقفه من الاحتجاج بكلام الثقات من الرواة

يحتج أبو البركات بكلام الثقات من الرواة ويجعل ما يروونه مناط الثقة ومعتمدًا في مجال الاستشهاد . فلقد احتج الأنباري بكلام أبي فقعس الأسدي[2] في الوقف على (لات) لنفي ما استدل به الكوفيون من دخول تاء التأنيث على الحرف مستدلين بقوله تعالى : ﴿ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣] ، فيجيب على ذلك بقوله « وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب ... أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء ، فاحتج بأنه سأل أبا فقعس الأسديَّ عنها فقال : (ولاه) »[3] . ويحتج في نفس المسألة بما حكاه أبو عبيد القاسم بن سلاّم[4] على جعل التاء في (لات حين) متصلة بحين ، لا بلا ، فيقول : « كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن فيقولون : (فعلت هذا تحين كذا ، وتأوانَ كذا ، وتالآنَ) أي : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن ... واحتج بقول ابن عمر حين

(١) الأصول (ص ١٠٣ ، ١٠٤) .

(٢) هو أبو فقعس الأسدي أحد الأعراب الذين حكموا في المناظرة بين سيبويه والكسائي ، وذكره ابن النديم (ص ٨٢) .

(٣) الإنصاف (١٠٧/١٤ - ١٠٨) .

(٤) هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) من رواة اللغة والحديث ، من كتبه الغريب المصنف وغريب الحديث . انظر نزهة الألباء (ص ١٠٩ - ١١٤) .

ذكر لرجل مَنَاقِبَ عثمان فقال له : (اذهب بها تالآن إلى أصحابك) واحتج بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام (تحين) فدل على ما قلناه » [١] .

ويستشهد الأنباري بأقوال الثقات من رواة اللغة والحديث كأبي زيد الأنصاري [٢] ، وذلك في معرض توجيهه لقراءة الجر في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] فيقول : « وقيل المسح في اللغة يقع على الغسل ومنه يقال : تمسحت للصلاة أي توضأت . وقال أبو زيد الأنصاري - وكان من هذا الشأن بمكان - المسح خفيف الغسل ، فبينت السنة أن المراد بالمسح في الرجل هو الغسل » [٣] فقد احتج بكلام أبي زيد الأنصاري وألمح إلى مكانته في مجال الرواية والثقة الشديدة به ، ولكنه يصرح بذلك في موضع آخر فيقول : « وقال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الغسل ، وكان أبو زيد الأنصاري من الثقات الأثبات في نقل اللغة ، وهو من مشايخ سيبويه ، وكان سيبويه إذا قال : « سمعت الثقة » يريد أبا زيد الأنصاري » [٤] .

ومن مشايخه الذين يحتج بكلامهم أيضًا ، عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ، يقول الأنباري في معرض إنكاره قراءة من قرأ ﴿ حَشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف : ٣١] بحذف الألف ، « إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء ، وقال العربُ لا تقول : (حاشَ لك) ولا (حاشك) وإنما تقول : (حاشى لك ، وحاشاك) وكان يقرؤها (حاشى لله) بالألف في الوصل ، ويقف بغير ألف في الوقف متابعة للمصحف ، لأن الكتابة في هذا الموضع على الوقف لا على الوصل ، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي ، وكان من الموثوق بعلمهم في العربية : العرب كلها تقول : (حاشى لله) بالألف وهذه حجة لأبي عمرو » [٥] .

ومن أولئك أيضًا أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء ، حيث استدل بما حكاه للرد على الكوفيين وإلزامهم رأيه ، فيقول في مسألة : (ما العلة في بناء الآن ؟) « على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا : من شَبٍّ إلى دَبٍّ - بالجر والتنوين - وقد حكى ذلك أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من أصحابكم ، وذلك ألزم لكم وأوفى حجةً عليكم » [٦] .

---

(١) الإنصاف (١٠٨/١٤ ، ١١٠) .

(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، من رواة اللغة والحديث الثقات وكان عالمًا بالنحو (ت ٢١٥ هـ) . انظر الفهرست (ص ٨٧) .

(٣) البيان (٢٨٥/١) .

(٤) الإنصاف (٦٠٩/٨٤ - ٦١٠) .

(٥) الإنصاف (٢٨٥/٣٧) .

(٦) الإنصاف (٥٢٤/٧١) .

ويحتج أبو البركات بكلام الثقات وكبار الصحابة ، من ذلك استشهاده بكلام الإمام أبي حنيفة على لغة القصر في الأسماء الستة ، حيث يقول : « وقد يحكى أيضًا عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك - بالألف في حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسمًا مقصورًا ... ويحكى عن الإمام أبي حنيفة أنه سئل عن إنسانٍ رَمَى إنسانًا بحجر فقتله : هل يجب عليه القَوَدُ ، فقال : لا ، ولو رماه بأبا قُبَيْسٍ ، بالألف على هذه اللغة » [1] ومن ذلك احتجاجه بكلام الزبير على مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) ، فيقول : « وقيل (إنَّ) بمعنى (نعم) كما روى : أن رجلًا جاء إلى الزبير يستحملُه فلم يحمله ، فقال له : لَعَنَ اللّٰه ناقةً حملتني إليك ، فقال : إنَّ وراكبها . أي : نعم » [2] .

وفي معرض استدلاله على أن التصغير في أفعل التعجب ليس على حد التصغير في الأسماء ، لأن التصغير يتناول الاسم لفظاً ومعنى ، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظاً لا معنًى ، يحتج بكلام الحُبَاب بن المنذر على غرض من أغراض التصغير ، وهو التمدح ، فيقول : « والتمدُّح كقول الحُبَاب بن المنذر يوم السقيفة : (أنا جُذَيْلُهاَ المُحَكَّكُ ، وعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ » [3] .

كما يحتج بكلام علي بن أبي طالب ﷺ على أن (عبد) بمعنى (أنف) فيقول : « وجاء في كلام أمير المؤمنين - علي بن أبي طالب ﷺ - (عَبِدْتُ فَصَمَتُّ) أي أَنِفْتُ فسكتُّ » [4]

موقفه مما يكثر أو يقل في كلامهم

يعتمد الأنباري في احتجاجاته واستدلالاته على ما يكثر في كلامهم ، ويستدل كثيرًا على جواز الشيء بكثرته في كلامهم ، أو بكثرته في كتاب اللّٰه وكلام العرب وأشعارهم .

ويستدل بذلك على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه [5] ، وعلى كثرة

---

(١) الإنصاف (١٨/٢) .
(٢) البيان (١٤٥/٢) .
(٣) الإنصاف (١٣٩/١٠) .
(٤) الإنصاف (٦٣٧/٨٩) .
(٥) انظر البيان (٥٥/١ ، ١١٠) ، أسرار العربية (ص ٢٧٣) ، الإنصاف (٦٤/٨) .

حذف القول [١] ، وكثرة الحمل على المعنى [٢] ، والحمل على الموضع في العطف والوصف [٣] ، وكثرة حذف المبتدأ [٤] ، والحذف لدلالة الحال [٥] ، وكثرة الإشباع في كلامهم [٦] ... وغيرها من المواضع الكثيرة التي استدل فيها على الشيء بكثرته في كلامهم .

ومن ذلك أنه يجعل كثرة المنقول تخرج الكلام من حكم الشذوذ ولهذا أيد الكوفيين في جواز ترك صرف ما ينصرف في حزوة الشعر ، ويعلل ذلك بقوله : « والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس » [٧] والحق أن هذا المثال يدل على ترجيحه كثرة الاستعمال على القياس عند تعارضهما .

ومن أجل اعتماده على الكثير ، اهتم الأنباري ببيان ما يقل في كلامهم وطرحه ، من ذلك قوله « وفُعَلّ في المصادر قليل » [٨] وقوله « ولم يحذفوا الألف من (ما) في الخبر إلا في موضع واحد وهو قولهم : ادع بم شئت . أي بالذي شئت ، وما عداه فلا يحذف منه الألف » [٩] ويقول أيضًا في موضع (بالسوء) من قوله تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء: ١٤٨] فقد بين أن (بالسوء) في موضع نصب لأنه يتعلق بالجهر وهو مصدر ، ثم يقول : « وإعمال المصدر وفيه الألف واللام قليل وليس في التنزيل إعماله إلا في هذا الموضع ، ولم يعمل في اللفظ وإنما عمل في الموضع » [١٠] كما بين أن « حذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة الذي قليل » [١١] وأن تقديم المستثنى على المستثنى منه قليل [١٢] ويبين أن الجر

---

(١) انظر البيان (٨٩/١ ، ١٢٣ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٣٣١ ، ٣٨٩) ، (٣٨٧/٢) ، أسرار العربية (ص ١٠٠) ، الإنصاف (١١٣/١٤ - ١١٤) .

(٢) انظر البيان (٩٣/١ ، ١٤٢ ، ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٣٠٨ ، ٣١٤) ، (٢٠/٢ ، ١١٨ ، ١٨٨ ، ٣٢٤) .

(٣) انظر البيان (١٢١/١) ، الإنصاف (٣٣٥/٤٥) .

(٤) انظر البيان (١٦١/١) ، أسرار العربية (ص ١٠٢ - ١٠٤) .

(٥) انظر البيان (٣١٦/١ ، ٤٤٤) ، الإنصاف (٨٣٤/١٢١) .

(٦) انظر البيان (٣٢/٢ ، ٢٩٧) ، أسرار العربية (ص ١٠٢ - ١٠٤) .

(٧) الإنصاف (٥١٤/٧٠) ، وانظر الخلاف النحوي (ص ٣٧٥ - ٣٧٦) .

(٨) البيان (٢٥٨/١) .

(٩) البيان (٢٦٦/١) .

(١٠) البيان (٢٧٢/١) .

(١١) البيان (٣٥٠/١) .

(١٢) انظر البيان (٤٦٩/٢) .

على الجوار قليل في كلامهم [1] ، ويقول في موضع آخر : « الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه » [2] ويقول : « وقولهم (جحر ضب خرب) محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها » [3] .

ويرفض الأنباري ما كان قليلًا في الاستعمال ، من ذلك اعتراضه على احتجاج الكوفيين على دخول الترخيم على ما كان على ثلاثة أحرف بوقوع ما يماثل ذلك في الأسماء نحو (يدٌ ، وغد ، ودمٌ) حيث حذف منها حرف ، وهي على ثلاثة أحرف ؛ فيقول : « وهذا فاسد من وجهين أحدهما ، أن الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال ، وبعيد عن القياس » [4] .

ويعلق على شواهد الكوفيين في استدلالهم على مجيء (كما) بمعنى (كيما) بقوله : « على أنه يبدو لو صح ما رَوَوهُ من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة ، فلا يكون فيه حجة » [5] .

وهو فوق ذلك لا يرى الاحتجاج باللغة القليلة في الاستعمال في مقابل اللغات الأكثر استعمالًا ، بل يقوى الأكثر في الاستعمال ويرجحها [6] .

موقفه مما شذ من نثرهم ولهجاتهم

طرح أبو البركات الاستشهاد بما شذ من النثر ولهجات العرب ، ولم يعتمد على ذلك الشاذ في الاستدلال ، فقد اعتمد على النثر الفصيح ، ومن ثمّ رفض كل من رآه من قبيل الشاذ أو الغلط .

يقول الأنباري مضعفًا ما حكى عن الخليل من قولهم (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشَّوَابِّ) ، « وأما ما حكى عن الخليل من قولهم (إذا بلغ الرجل الستين فإياه

---

(١) انظر البيان (١/٢٨٥) .
(٢) الإنصاف (٨٤/٦١٥) .
(٣) السابق .
(٤) أسرار العربية ٢٣٧ ، وانظر الإنصاف (٤٩/٣٥٩) .
(٥) الإنصاف (٨١/٥٩٢) .
(٦) انظر الإنصاف (٩/٦٧٥ ، ٦٧٧) .

وإيّا الشَّوَابِّ) فالذي ذكره سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل وإنما قال : وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول : إن بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب ، وهي رواية شاذة لا يعتد بها وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه . ثم هذه الرواية حجة على من يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات ، لأنه أضاف (إيّا) إلى (الشواب) وهو اسم مظهر . والذي يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال : ضربت إياك ، كما يقال : ضربت زيدًا ، فلما لم يجز ذلك دلَّ على أنه ليس باسم مظهر »[1] ويعدُّ هذا المثال دليلًا على اعتراضه على بعض ما نقل من نثر عن العرب ، كما أنه يدل أيضًا على أن الأنباري لا يعتد بالشاذ فهو لا يعتد إلا بالنثر الفصيح[2] .

ومن ذلك اعتراضه على ما استشهد به الكوفيون من كلام فصحاء العرب على دخول حرف الجر على بئس للاستدلال على اسميتها ، حيث يقولون : « وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : (نعم السير على بئس العَيْر) وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابيًا بُشِّر بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك فقال : (والله ما هي بنعم المولودة : نصرتها بكاء وبرها سرقة) فأدخلوا عليهما حرف الخفض ، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء »[3] ولكن الأنباري يرفض هذا الاستشهاد ؛ لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ، والتقدير في قول بعض العرب (نعم السير على بئس العَيْر) ، نعم السير على عَيْرٍ مقول فيه بئس العير ، وكذلك التقدير في قول الآخر : (والله ما هي بنعم المولودة) ، والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة ، إلا أنهم حذفوا منها الموصوف والصفة التي هي (مقول) ، وأقاموا المحكي بها مقامها[4] .

ومن تضعيفه للغة غير الفصيحة في نظره ، قوله في أحد توجيهاته الإعرابية لكلمة (كثير) في قوله تعالى : ﴿ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة : ٧١] : « والثالث : أنه مرفوع لأنه فاعل (عمُوا وصَمُّوا) ويجعل الواو للجمعية لا للفاعل على لغة من

(١) الإنصاف (٦٩٧/٩٨ - ٦٩٨) .
(٢) انظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٢٤٢) .
(٣) الإنصاف (ص ٩٨ ، ٩٩) .
(٤) انظر الإنصاف (ص ١١٢ ، ١١٣) .

قال : أكلوني البراغيث . وهذا ضعيف لأنها لغة غير فصيحة »[١] ويقول في توجيهه لقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ [الأنفال : ٤٤] « إذ ، معطوف على (إذ) الأولى وردّت الواو ميم الجميع مع المضمر ، لأن الضمائر ترد المحذوفات إلى أصولها وقد جاء عن بعض العرب حذفها مع الضمير وهي لُغَيّة رديئة ، واللغة الفصيحة إثباتها وهي لغة القرآن »[٢] .

ويقول في معرض رده على احتجاج الكوفيين بأن من العرب من يقول في (مُنْذُ) (مِنْذُ) بكسر الميم ، « قلنا : أولاً هذه لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها وليس فيها حجة على أنها مركبة من (من و إذ) ، وإنما هي لغية نادرة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم ، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر ، والضم أفصح ، فأما أن تدل على أنها مركبة من مِنْ وإذ فكلا ! »[٣] .

ومن ذلك ما حكاه الأنباري من استدلال بعض الكوفيين ويونس بن حبيب البصري على جواز إلحاق ألف الندبة آخر الصفة حملاً على المضاف إليه بما ورد عن بعض العرب أنهم قالوا : (واجُمْجُمَتَيَ الشامِيَّتَيْنَاه) ، ويعلق أبو البركات على ذلك بقوله : « وأما ما روي عن بعض العرب من قوله : (وا جمجمتي الشاميتيناه) فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يعبأ به ولا يقاس عليه ، كقولهم (وا مَنْ حَفَر بئر زَمْزَمَاه) وما أشبه ذلك »[٤] .

وعلى الرغم من أن الأنباري يجعل إنشاد الفصيح للشعر شاهدًا ، نراه يرفض بعض الشواهد وقد رويت عن الفصحاء ، من ذلك إنكاره ما حكاه أبو الحسن الأخفش من قوله (تَرَبَّى) وذلك لشذوذه وقلته[٥] ، كما ينكر ما حكاه يونس عن العرب ، حيث يقول : « وأما احتجاجهم بما حكى يونس أن من العرب من يقول : (مررت برجل صالح إلا صالح فطالح) أي (إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح) قلنا : هذه لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس ، فلا يجوز أن يقاس عليها »[٦] .

ويرفض الأنباري ما روي عن رؤبة – وهو من الفصحاء الذين يعتد بهم لدى

(١، ٢) البيان (٣٨٩/١) . (٣) الإنصاف (٣٩٢/٥٦) .
(٤) السابق (٣٦٥/٥٢) ، وانظر أسرار العربية (ص ٢٤٥) .
(٥) انظر الإنصاف (٣٩٧/٥٧) . (٦) الإنصاف (٣٩٨/٥٧) .

البصريين والكوفيين - فيقول : « وأما ما روي عن رؤبة من قوله : (خيرٍ عافاك الله ، أي بخير) فهو من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته وشذوذه »[1] ويقول في موضع آخر : « وأما ما رووه عن رؤبة من قوله (خَيْرٍ) فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يعرج عليه ، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال : (أين تذهب ؟) أن يقال : زيدٍ ، على تقدير إلى زيد ، وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه »[2] .

وهكذا نراه غير مرة ينكر ما نقله الرواة عن رؤبة ، فهو يرفض ما روي عن رؤبة بحجة أنه شاذ قليل ، على الرغم من أنه ليس في كلامه هذا ضرورة[3] . ولكنه مع ذلك يدخل في الشذوذ ما نقل عن بعض الفصحاء ، فهو وإن صحت الرواية يرفضها في القياس .

إذن فالمقياس الذي يتبعه الأنباري في قبول النصوص أو رفضها هو مدى موافقة هذه النصوص لما لديه من قواعد وأقيسة .

إذن فأبو البركات ينكر بعض منقولات الفصحاء ، كإنكاره ما حكي عن أبي عُمَرَ الجرمي أنه قال : خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - فلم أسمع أحدًا يقول (ضربتُ أيُّهم أفضلُ)[4] .

ولكن الملاحظ أن هذا الإنكار يكون بخاصة إذا كانت هذه المنقولات للكوفيين أو رواياتهم التي نقلها أشياخهم عن أعراب فصحاء كأبي ثروان[5] والجراح[6] ، والكلابي[7] .

ومن أبرز الأمثلة على طعنه في رواة الكوفيين قوله في المسألة الزنبورية: « أما ما رووه عن العرب من قولهم (فإذا هو إياها) فمن الشاذ الذي لا يعبأ به كالجزم بلَنْ والنصب بلم وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس ، على أنه قد

---

(١) الإنصاف (٣٩٨/٥٧) . (٢) السابق (٥٤٨/٧٢) .

(٣) انظر الخلاف النحوي (ص ٣٨١) . (٤) انظر الإنصاف (٧١٥/١٠٢) .

(٥) هو أبو ثروان العُكْلي ، عدّه ابن النديم من الأعراب الفصحاء ، انظر الفهرست (ص ٨٢) ، وهو ممن حكم في المناظرة بين الكسائي وسيبويه .

(٦) هو أبو الجرّاح العُقَيْلي ، عده ابن النديم من الأعراب الفصحاء ، انظر الفهرست (ص ٨٢) ، وهو من حكم في المناظرة بين الكسائي وسيبويه .

(٧) هو أبو زيد الكلابي الأعرابي ، من الأعراب الرواة .

روي أنهم أُغطُوا على متابعة الكسائي جُعْلاً ، فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة »[1] .

وهذا مثال مهم يدل على تشكيكه في نزاهة الأعراب الفصحاء الذين كانوا على الباب ، وهو أبو فقعس ، وأبو زياد ، وأبو الجراح ، وأبو ثروان ، والكلابي . وهم من رواة الكوفة .

والحق أن المثال السابق وغيره من الأمثلة السابقة ، تدل على أن الأنباري لا يثق بما ينقل دومًا ، ومن هنا يطعن أحيانًا في الرواة أو الرواية أو غيرها من وسائل الاعتراض على النقل ، وهو ما سيتضح بجلاء عند بيان أصول الجدل النحوي عنده .

ولكن من مظاهر هذا التشكك في المنقول ، أنه يرى أن « العربي قد يتكلم بالكلمة ، إذا استهواه ضرب من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه »[2] ويستشهد بالشواهد الشعرية على هذا الضرب من الغلط ، حيث توهم دخول حرف الجر على خبر ليس فعطف عليه بالجر لكثرة دخول الباء على خبر ليس[3] .

ومن ذلك بيانه لغلط العامة وعدم الاحتجاج به ، فقد بين غلط العامة في قولهم : (آلى من امرأته)[4] .

ومن منطلق هذا الشك أيضًا لا يحتج الأنباري بالروايات الشاذة التي تفرد بها راوٍ واحد ، وبخاصة إذا كان هذا الراوي من رواة الكوفيين ، من ذلك قوله « وأما قولهم : إنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعيم الرجل زيد ، فنقول : هذه رواية شاذة تفرد بها قطرب وحده »[5] ، ويقول في موضع آخر في معرض رده على حجج الكوفيين « وأما قولهم (إنه قد جاء عن العرب نَعِيم الرَّجلُ) فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قُطْربٌ ، وهي رواية شاذة »[6] .

ويقول أيضًا في معرض رده على استشهادات الكوفيين النثرية : « وأما ما رووه

---

(١) الإنصاف (٧٠١/٩٩) .
(٢) الإنصاف (٥٦٥/٧٧) ، وانظر السابق (١٩١/٢٣ - ١٩٣) .
(٣) انظر أسرار العربية (ص ١٥٤ ، ١٥٥) ، الإنصاف (٣٩٥/٥٧) .
(٤) انظر البيان (١٥٦/١) .
(٥) أسرار العربية (ص ١٠١ ، ١٠٢) .
(٦) الإنصاف (١٢١/١٤) .

عن بعض العرب أنه قال : (أتاني سِوَاؤُكَ) فرواية تفرّد بها الفراء عن أبي ثَرْوانَ ، وهي روايةٌ شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة » [١] فهو في هذا المثال يطعن في رواية الفراء ، وفي رواية أبي ثروان وهو من رواة الكوفة .

كما يعترض على أحد شواهد الكوفيين في مسألة : القول في مجيء (كم) بمعنى (كيما) ، بأنه لم يروه أحد بالنصب إلا المفضل الضبي [٢] وحده ، فهو يطعن في رواية المفضل الضبي ، ثم يقول : « وإجماع الرواة من نحويّي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالفُ له أقومُ منه بعلم العربية » [٣] .

والحق أن هذا المثال يدل على موقفه من تعدد الرواية ، إذ يغلب على الأنباري رد ما يخالف قواعده من روايات ، وهي في الحقيقة أحد وسائله الأساسية في الاعتراض على النقل ، كما سيأتي في أصول الجدل النحوي عنده .

---

(١) الإنصاف (٢٩٨/٣٩) .
(٢) هو أبو العباس بن محمد بن يَعْلَى الضبي ، ويكنى أبا عبد الرحمن ، وهو من الرواة الذين أجمع العلماء على صدقهم وأمانتهم . انظر بغية الوعاة (٢٩٧/٢) .
(٣) الإنصاف (٥٩٢/٨١) .

الفَصْلُ الثَّانِي

القياس

مدخل : القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو وهو عبارة عن القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب .

ويبدو أن مصطلح القياس قديم قدم النحو ، فلقد ظهر في فترة مبكرة من تاريخ النحو ، ونسب إلى النحاة الأوائل استخدامه كعبد اللّٰه بن أبي إسحاق وجيله من النحاة . ولقد قام القياس في هذه المراحل المتقدمة على ملاحظة الظواهر المطردة ، ووضع ضوابط تحكم هذه الظواهر وغيرها مما يأتي على مثالها .

ولقد سبقت الإشارة إلى التحول الذي أصاب مفهوم القياس في مراحل متأخرة من المفهوم الاستقرائي إلى المفهوم الشكلي ، فصار القياس في هذا المفهوم الجديد يدل على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض فأخذ طابعًا شكليًا أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي .

وظهر هذا المفهوم الجديد للقياس عند نحاة القرن الرابع ، ومن أبرزهم ابن جني ، الذي أكثر من الحديث عن القياس في كتابه (الخصائص) ، ولكن دون أن يضع تعريفًا محددًا له أو يبين أركانه وأقسامه ، وغير ذلك مما يظهر هذا المفهوم الجديد .

ثم جاء الأنباري فكان أول من تبلور على يديه هذا المفهوم الجديد ، والحق أن من ينظر إلى تعريف الأنباري للقياس وتحديده لأركانه وبيان أقسامه من قياس علة وشبه وطرد يعلم قدر التحول الذي أصاب مفهوم القياس ، واستقرار هذا المفهوم الشكلي عند نحاة هذا العصر ، وهو المفهوم الذي استمر إلى يومنا هذا . ومعنى هذا أن أبا البركات كان له الفضل في استقرار القياس بمفهومه الشكلي ووضع الإطار النظري المتكامل له ولأركانه وتقسيماته .

تعريف القياس لغة واصطلاحا

بادر أبو البركات عند تناوله للقياس بالدراسة إلى وضع تعريف دقيق لهذا المصطلح ، موضحًا معناه في اللغة والاصطلاح ، فقال : « اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسًا : قدرته ، ومنه المقياس أي المقدار ، وقيس رمح أي قدر رمح »[(١)] وهو يشبه تعريف القياس في لسان العرب ...[(٢)] .

وأما تعريفه في الاصطلاح فقد قدم لنا الأنباري عددًا من التعريفات ، فقال : « وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل » وقيل : « هو حمل فرع على أصل بعلته ، وإجراء حكم الأصل على الفرع » ، وقيل : « هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع »[(٣)] وقيل : « هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع » ، ويعلق على هذه الحدود مجتمعة ، بقوله : « وهذه الحدود كلها متقاربة »[(٤)] .

ولقد قدم الأنباري تعريفًا آخر في كتاب (الإغراب) مشابهًا لما قدمه من تعريفات ، فقال : « وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك مقولًا عنهم وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليه وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب »[(٥)] ، ومن الملاحظ أن هذا التعريف هو الذي اختاره السيوطي من جملة ما قدمه الأنباري من تعريفات ، ونقله عنه في (الاقتراح)[(٦)] .

ولقد لاحظ الدكتور علي أبو المكارم على تعريف الأنباري للقياس أمورًا ثلاثة :[(٧)] .

الأول : محاولة الأنباري الربط بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي للقياس لأن المقايسة اللغوية تعني تقدير شيء بشيء فتتضمن بالضرورة ركنين هما : المقدر والمقدر عليه . فالمدلول اللغوي للفظ يشير إلى وجود عملية شكلية يتم بها إلحاق شيء بشيء ، دون إشارة إلى شروط تحكم هذا الإلحاق .

الثاني : أن المفهوم الاصطلاحي كان امتدادًا للمدلول اللغوي ، فهو - بدوره -

---

(١) لمع الأدلة (ص ٩٣) .
(٢) انظر لسان العرب مادة (ق ي س) .
(٣) لمع الأدلة (ص ٩٣) .
(٤) السابق .
(٥) الإغراب (ص ٤٥ ، ٤٦) .
(٦) انظر الاقتراح (ص ٩٤) .
(٧) انظر أصول التفكير النحوي (ص ٧٤ - ٧٦) .

عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل ، ولكن المفهوم الاصطلاحي أضاف إلى ذلك شيئًا جديدًا تم به تحديد العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية ، وهو ضرورة وجود (جامع) يجمع بين المقيس والمقيس عليه لينتقل حكم المقيس عليه إلى المقيس . ولكن اشتراط وجود هذا الجامع لم يحدد - بصورة قاطعة علاقة موضوعية بين ركني القياس ، إذ الأصالة والفرعية في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة ، ومن ثم مكن ذلك الباحث أن يلحق ما يشاء بما يشاء ، وانفتح الباب للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس .

الثالث : أن هذه المحاولة للربط بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي تهدف إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس ، إذ تكاد تجعله امتدادًا تلقائيًا وتطورًا طبيعيًا لمدلوله اللغوي ، كما يبدو من النقطتين السابقتين .

ولكن هذه المحاولة قد وقعت في خطأين واضحين :

الأول : أن تلمس الصلة بين هذين المعنيين قد أبعدت النحاة عن مقتضيات الدقة العلمية ، إذ لو كان لفظ القياس قد أخذ هذا المدلول الجديد عليه في البحث النحوي لعرف به من قديم ، ولترك آثاره في التفكير النحوي وفي البحث النحوي معًا ، ولكن ذلك لم يحدث ، فقد وجدنا البحث النحوي للنحاة في المرحلة السابقة يكاد يبرأ من هذا المفهوم الشكلي .

الثاني : أن اعتبار النحاة المعنى اللغوي أساس المعنى الاصطلاحي قد أفسد عليهم بعض موضوعات البحث النحوي ، من ذلك أنهم لم يحاولوا تحليل المؤثرات الحقيقية في المعنى الجديد للقياس ، وتقويم آثارها فيما أصابه من تطور . بعد أن وقعوا أسرى تصديق ما اختلقوه من وهم امتداد مدلوله عن المعنى اللغوي .

أهمية القياس والرد على من أنكره

ولعل الأنباري بعد تعريفه للقياس ومحاولته إضفاء صفة الأصالة على هذا المضمون الجديد للقياس ، يحاول أن يبين أهمية هذا الأصل بين الأصول النحوية ويحاول الرد على التيار المضاد لهذا المفهوم ، فيعقد فصلًا « في الرد على من أنكر القياس »[1] وفصلًا آخر « في حل شُبَه تورد على القياس »[2] ويقول مدللًا على

(١) انظر لمع الأدلة (ص ٩٥ - ١٠٠) .
(٢) انظر السابق (ص ١٠٠ - ١٠٥) .

أهمية القياس واستحالة إنكاره : « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حدة : النحو علم بالمقاييس المستنبطة في استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو » [1] .

وهكذا ربط الأنباري بين القياس والنحو ، وعد إنكار القياس إنكارًا للنحو نفسه ؛ لأن النحو كله قياس ، فمن أنكر النحو . ويستدل على ذلك وعلى أهمية النحو بقوله : « ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة ، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه ، ولو لم يكن ذلك علمًا معتبرًا في الشرع ، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به... » [2] .

فاستدل الأنباري على أهمية النحو والاحتجاج إليه بما اشترطه الفقهاء من معرفة النحو وقواعده لمن أراد أن يصل إلى رتبة الاجتهاد إذ يشترط فيه معرفة النحو بالقدر الذي يعني على معرفة المعاني المختلفة ، ولقد سبق وأن أشرت إلى هذا الأمر عند تناولي لتأثير علم النحو في علم الفقه ، إذ اشترط الفقهاء معرفة النحو للوصول إلى مرتبة الاجتهاد .

واستطرد الأنباري في التدليل على أهمية علم النحو ، بدعوة الأمة قاطبة في جميع الأعصار والأمصار إليه وحثهم عليه ، ولهذا سموه أدبًا [3] .

ثم يقف الأنباري عند قول من رأى أن النحو يثبت عن طريق الاستعمال والنقل لا القياس والعقل ، فيقول : « فإن قيل : نحو لا ننكر النحو لأنه ثبت استعمالًا ونقلًا لا قياسًا وعقلًا .

قلنا : هذا باطل ، لأنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي : (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيًا أو عجميًا نحو : زيد وعمر وبشير وأردشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال ، وكذلك القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجازمة ، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر ، فإنه يتعذر في النقل دخول كل عامل من

(١، ٢) انظر لمع الأدلة (ص ٩٥) .   (٣) انظر لمع الأدلة (ص ٩٥ – ٩٨) .

العوامل على كل ما يجوز أن يكون معمولًا له ، ألا ترى أنه يتعذر أن يُنقل بعد عامل الرفع كل ما يجوز أن يكون مرفوعًا به ، وبعد عامل النصب كل ما يجوز أن يكون منصوبًا به [١] ، وبعد عامل الجر كل ما يجوز أن يكون مجرورًا به ، وبعد عامل الجزم كل ما يجوز أن يكون مجزومًا به ، وإذا كان ذلك متعذرًا من جهة النقل فدعوى أنه لا يتعذر محال ، وما يفضي إلى محال محال .

وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياسًا وعقلًا ، والسر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال ، لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نحصي بما لا نحصي [٢] ، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع ، فلذلك وجب أن يوضع قياسًا عقليًا لا نقليًا » [٣] .

ويفرق الأنباري بين النحو واللغة ، فإذا كان النحو ثبت قياسًا وعقلًا ، فإن « اللغة لما وضعت وضعًا نقليًا لا عقليًا لم يجز إجراء القياس فيها ... فلو قلنا إن النحو ثبت نقلًا لا قياسًا وعقلًا لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو ، وإلى التسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالف للمعقول » [٤] .

فهو يرى أن النحو يثبت بالقياس والعقل ، فاستقراء اللغة لم يكن استقراء تامًا ، بل اعتمد النحو في ثبوته على الاستقراء الناقص ثم قيس ما لم يحص على ما أحصي . فالنحو ثبت بالقياس أما اللغة فلم تثبت إلا بالنقل .

وينتقل الأنباري إلى عرض أدلة أولئك المنكرين وبيان شبههم واعتراضاتهم على القياس ، فعرض لهم ثلاث شبه اعترضوا بها على القياس فيقول في فصل عقده للرد على هذه الشبه ، جاء بعنوان (في حل شبه تورد على القياس) : « على أن لمنكر القياس أن يقول : الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه :

أحدها : لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه ، فإنه ليس حمل الاسم المبنى لشبه الحرف على الحرف في البناء بأولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم في الإعراب وكذلك ليس

---

(١) كتبت في لمع الأدلة (كل ما يجوز أن يكون مرفوعًا به) وهو خطأ ، والصحيح ما أثبت .

(٢) كتبت في لمع الأدلة (لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص) والصواب ما أثبت .

(٣) لمع الأدلة (ص ٩٨ - ٩٩) .

(٤) لمع الأدلة (ص ٩٩ - ١٠٠) .

ترك التنوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تنوين الفعل لشبه الاسم .

الوجه الثاني من الاعتراض : أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئًا من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر ، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة ، فإن ما لم يسمه فاعله وإن أشبه الفاعل من وجه فقد خالفه وفارقه من وجه ، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس فوجه المفارقة يوجب منع القياس .

الوجه الثالث من الاعتراضات : أنهم قالوا : لو كان القياس جائزًا لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام ، لأن الفرع قد يأخذ شبها من أصلين مختلفين إذا حمل على كل واحد منهما وجد التناقض في الحكم وذلك لا يجوز ، فإن (أنْ) الخفيفة المصدرية تشبه (أنَّ) المشددة من وجه وتشبه (ما) المصدرية من وجه ، و (أنَّ) المشددة معملة وأن (ما) المصدرية غير معملة ، فلو حملنا (أنْ) الخفيفة على (أنَّ) المشددة في العمل وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد مُعْمَلًا وغير معمل في حال واحدة وذلك محال »[1] .

ولقد رفض الأنباري هذه الشبه ورد على كل منها بما يبطلها ، فقال عن الاعتراض الأول : « فظاهر الفساد ، لأن الاعتبار في كون أحدهما محمولًا على الآخر أن يكون المحمول خارجًا عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، فالمحمول أضعف درجة لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، والمحمول عليه أقوى لأنه لم يخرج عن أصله إلى شبه المحمول ، فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف . وعلى هذا يخرج ما ذكرتموه من حمل الاسم على الحرف في البناء دون حمل الحرف على الاسم في الإعراب ، وذلك أن للاسم لما خرج عن أصله قوى في بابه فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاسم على الحرف في البناء لضعفه في بابه ونقله عن أصله أولى من حمل الحرف على الاسم في الإعراب ، لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله . وكذلك أيضًا ما ينصرف لما خرج عن أصله إلى شبه الفعل من وجهين ضعف في بابه . والفعل لما لم يخرج عن أصله قوى في بابه ، فلما وجب حمل أحدهما على

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٠٠ ، ١٠١) .

الآخر كان حمل ما لا ينصرف على الفعل في حذف التنوين لضعفه في بابه وخروجه عن أصله أولى من حمل الفعل على الاسم في دخول التنوين لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله ... »[1] .

ويرفض الاعتراض الثاني « لأنه إنما يجب القياس عند اجتماعهما في معنى خاص وهو معنى الحكم أو ما يوجب غلبة الظن ، والافتراق الذي ذكرتموه إنما هو افتراق لا في معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن ، والافتراق لا في معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن لا يؤثر في جواز الجمع ، وعلى هذا يخرج ما مثلتم به من قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع ، فإنه وإن كان يشابهه من وجه ويفارقه من وجه إلا أن الوجه الذي يوجب القياس من المشابهة أولى من الوجه الذي يمنع من جواز القياس من المفارقة ، وذلك أن المعنى الموجب للقياس من المشابهة هو الإسناد وهو المعنى الخاص الذي هو معنى الحكم في الأصل وأما المعنى الذي يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ولا له أثر في الحكم بحال ، فلهذا كان قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع أولى من منعه »[2] .

وأما رده على الاعتراض الثالث فقد قال : « هذا ظاهر الفساد أيضًا ، لأنه لا يمكن أن يلحق بهما ، وإنما يلحق بأقواهما وأكثرهما شبها ، لأنه لا يتصور أن يستويا من كل وجه ، بل لابد أن يزيد أحدهما على الآخر فلا يؤدى ذلك إلى تناقض الأحكام ، وعلى هذا يخرج ما مثلتم من حمل (أنْ) الخفيفة المصدرية على (أنَّ) المشددة المصدرية في العمل وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل ، فإن (أنْ) الخفيفة وإن أشبهت (أنَّ) المشددة في المصدرية كما أشبهت (ما) في المصدرية ، إلا أن شبهها لـ (أن) المصدرية أكثر من شبهها لـ (ما) المصدرية ، لأنها أشبهتها لفظا ومعنى وإن كان لفظها ناقصا مخففا ، والذي يدل على اعتبار هذا الشبه أنه يقبح أن يقول : (إن أنْ يقوم زيد يعجبني) ، كما يقبح أن يقول : (إن أن زيد قائم يعجبني) ، في معنى : (إن قيام زيد يعجبني) وأما (ما) فإنها أشبهتها معنى لا لفظًا ، فلهذا كان حملها على (أن) أولى من حملها على (ما) على ما بينا »[3] .

ولقد علق الدكتور علي أبو المكارم على هذه الشبه بقوله: « هذا النقد الموجه ضد القياس منهجًا للبحث اللغوي على وجه العموم ، والنحوي بصورة خاصة والذي

---

(١) السابق (ص ١٠١ ، ١٠٢) .

(٢) لمع الأدلة (ص ١٠٣ ، ١٠٤) .

(٣) لمع الأدلة (ص ١٠٤ ، ١٠٥) .

بشكك في كل ما يصدر عنه من نتائج ألا يكشف عن وجود تيار مضاد لهذا التطور أو التغير الجذري في مضمون القياس يهاجمه ، ويرفض أحكامه ؟؟ » [1] ، وخلص الدكتور محمود نحلة إلى نفس النتيجة فقال مؤيدًا الرأي السابق : « ويعتقد بعض علمائنا ونعتقد معه أن هذه الاعتراضات ليست افتراضًا من ابن الأنباري وإنما كانت تعبيرًا عن رفضُ فئة من النحاة للقياس بمفهومه الشكلي » [2] .

أما الدكتور جميل علوش فلقد حاول إثبات أن هؤلاء المنكرين للقياس ليسوا من النحاة ، وأن الأنباري عندما أشار إليهم فإنما كان يقتبس من كتب الفقه والأصول ، وأشار إلى ما في كتاب (المنخول) للإمام الغزالي من تمديد لمنكري القياس من حشوية وداودية وروافض وخوارج ... وغيرهم ، ثم قال : « هؤلاء هم منكرو القياس وإلى هؤلاء كان يشير ابن الأنباري في حديثه عن منكري القياس لأنه وأن كان يتكلم في أصول النحو فقد كان يعيش بذهنه في أصول الفقه ، وكان من العبث البحث عنهم بين النحاة لأن النحاة الذين تكلموا في الأصول قلة نادرة » [3] .

والحق أنه قد غاب عن الدكتور علوش ما فعله ابن مضاء القرطبي - وهو معاصر لأبي البركات - فقد كان أبرز من طالب من النحاة بإلغاء القياس في النحو العربي ، ولم يكتف في دعوته تلك إلى إلغاء القياس ، بل طالب أيضًا بإلغاء نظرية العامل وعلل الثواني والثوالث والتمارين غير العملية [4] .

قال ابن مضاء : « العرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئًا بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ، ولم يقبل قوله ، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضًا ، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه ، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع » [5] .

وغاية ما نقوله أننا نعترف بالتأثير الذي تركه الفقه وأصوله في أصول النحو

---

(١) أصول التفكير النحوي (ص ٧٨) . (٢) أصول النحو العربي د . نحلة (ص ١١١) .

(٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٧٩) .

(٤) انظر القياس في النحو (ص ١٤٥ - ١٥٧) ، وأصول النحو العربي د . عيد (ص ٩٥ - ١٠٣) ، (ص ١٥١ - ١٦١) ، (ص ٢٥١ - ٢٥٦) .

(٥) الرد على النحاة (ص ١٥٦ ، ١٥٧) .

العربي ، وأن ما فعله ابن مضاء من إبطال القياس كان صورة من صور التأثر بالمذهب الظاهري الذي نشأ على يد (داود بن خلف) [1] (ت ٢٧٠ هـ) في بغداد ، وابن حزم الأندلسي [2] (ت ٤٥٦ هـ) الذي يعد الإمام الثاني للمذهب الظاهري بعد داود الظاهري [3] .

ولكن هذا لا يؤدي إلى القول بعدم أصالة هذه الموضوعات في النحو أيضًا فوجود المنكرين للقياس في الفقه وإشارة كتب الفقه إليهم لا تنفي إمكانية وجود أمثال هؤلاء المنكرين في النحو أيضًا .

• • •

(١) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، تنسب إليه الطائفة الظاهرية . انظر الأعلام (٢/٣٣٣) .

(٢) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه . انظر الأعلام (٤/٢٥٤) .

(٣) انظر حول المذهب الظاهري وصلته بالآراء النحوية والأصول ، أصول النحو العربي د . عيد (ص ٥٢ - ٦٢) .

أركان القياس

حدد الأنباري أركان القياس فقال : « ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم »[1] ويوضح هذه الأركان الأربعة بالمثل ، فيقول : « وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسًا على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو »[2] .

ولكن أبا البركات يستطرد استطرادًا جدليًا ، يرد فيه على من يسأل « فلمَ كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذي هو الأصل موجبًا للرفع دون النصب وهلّا كان الأمر بالعكس ؟ »[3] .

والحق أن هذا الرد لا يهمنا في شيء وإن كان يدل على ثقافة الأنباري الجدلية واهتمامه بالعلل الجدلية ، ولكنه يختم رده عليهم بقوله : « وقد قيل في الجواب عن هذا السؤال عدة أقاويل ، وإنما اقتصرنا على هذا القول لأن غرضنا التمثيل لا التطويل بكثرة التعليل »[4]

---

(١) لمع الأدلة (ص ٩٣) .

(٢) لمع الأدلة (ص ٩٣) .

(٣) السابق (ص ٩٤) .

(٤) السابق (ص ٩٥) .

الركن الأول :

الأصل (المقيس عليه)

المقيس عليه هو ما اطرد من المنقول عن العرب ، سواء كان ذلك المنقول بواسطة السماع المباشر أو الرواية عنهم ، ولقد سبقت الإشارة إلى تعريف الأنباري للنقل ، حيث اشترط أن يكون المنقول مطردًا خارجًا عن حد القلة إلى حد الكثرة إذ يقول : « النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة » [1] وذلك على الرغم من أن الشرط الأخير لا يعد شرطًا حقيقيًا للكلام العربي المنقول ، ولكنه كان ينظر إلى ذلك المنقول باعتباره ركنًا من أركان القياس ، فاشترط فيه الكثرة والاطراد .

ولكن قد لا يكون المقيس عليه نصًا منقولًا عن العرب ، بل قد يكون حكمًا نحويا ثبت بالقياس والاستنباط ، إذ تجعل بعض تلك القواعد والأحكام التي وضعت بعد ملاحظة النصوص أصلًا يقاس عليه غيره من الأحكام ، ويعد هذا النوع قياسًا على الأحكام لا على النصوص .

ولقد أجاز النحاة القياس على ما توصلوا إليه بالقياس والاستنباط لأنه بعد ثبوته يصلح أن يكون أصلًا بعد أن كان فرعًا . نحو قياسهم اسم الفاعل على الفعل المضارع لأنه أشبهه ، فأخذ حكمه في العمل ، ثم قيست الصفة المشبهة على اسم الفاعل – وليس بينها وبين المضارع وجه شبه تقاس به عليه – فأخذت حكم اسم الفاعل ، فكان القياس على درجتين ، ثانيهما قياس على ما ثبت بالقياس والاستنباط وانبنى على ذلك حكم نحوي [2] .

ولكن المنقول عن العرب ينقسم إلى كثير مطرد ، وآخر قليل غير مطرد أو شاذ ، والأصل في المقيس عليه أن يكون كثيرًا مطردًا ، سواء كان نصًا أو قاعدة بأن يرد من النصوص ما يؤيده ، أو بأن لا يكون في القواعد ما يناقضها .

القياس على القليل :

ولكن الكثرة لا تعد شرطًا في المقيس عليه ، فربما قاس النحاة على القليل قال السيوطي : « ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته

(١) لمع الأدلة (ص ٨١) .

(٢) انظر الأصول (ص ١٩٨ ، ١٩٩) .

للقياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له »[١] من ذلك قياسهم (فعولة) على (فعيلة) كحنيفة لأنها أشبهتها ، فجرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة ، فكما قالوا : حنفي قياسًا قالوا : شنئي أيضًا قياسًا . ومن ثم قالوا في النسب إلى (ركوبة وحلوبة) (رَكَبِي وحَلَبِي) قياسًا على (شنئي) .

وشرط ذلك أن يكون ذلك القليل هو كل ما ورد في بابه ولم يسمع ما يناقضه ، ويرفضون القياس على الكثير إذا كان على خلاف القياس ، ولقد عقد ابن جني لذلك بابًا جعله بعنوان « باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه » يقول فيه : « هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - التناقض ، إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس »[٢] .

ولعلنا نلاحظ أن المقيس عليه في المثال السابق وهو (شنوءة) كلمة واحدة ولكنه لم يعد قياسًا على الشاذ ، بل على القليل ، لأنه لم يرد ما يخالفها . يقول ابن جني حاكيًا عن أبي الحسن الأخفش قوله : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوءة - قال : فإنه جميع ما جاء . ويعلق ابن جني على عبارة الأخفش بقوله : « وما ألطف هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف ، والقياس قابلة ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولًا ، فلا غرو ولا ملام »[٣] .

ويقول السيوطي عن اللفظ الفرد المسموع الذي لا نظير له ولكن العرب أطبقت على النطق به : « فهذا يقبل ويحتج به ، ويقاس عليه إجماعًا ، كما قيس على قولهم في شنوءة : شنئي ، مع أنه لم يسمع غيره لأنه لم يسمع ما يخالفه ، وقد أطبقوا على النطق به »[٤] .

« وأما ما هو أكثر من باب شنئي ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم في ثقيف : ثقفي ، وفي قريش : قرشي ، وفي سُلَيم : سُلَمي . فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس . فلا يجيز على هذا في سعيد سَعَدِيّ ، ولا في كريم كرميّ »[٥] ، ومعنى ما تقدم أن مراعاة قوة الشيء في

(١) الاقتراح (ص ٩٩) .
(٢) الخصائص (١/١١٥) .
(٣) السابق (١/١١٦) .
(٤) الاقتراح (ص ٦١) .
(٥) الخصائص (١/١١٦) .

القياس أولى عندهم من كثرة المنقول [١] .

القياس على الشاذ :

أما الشاذ فهو ما خالف النصوص اللغوية والقواعد النحوية ، ولا يجيز النحاة القياس على الشاذ في الاختيار ، قال السيوطي : « من شرطه – أي المقيس عليه – ألا يكون شاذًّا خارجًا عن سنن القياس ، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه ، كتصحيح استحوذ ، واستصوب واستنوق » [٢] و « كما لا يقاس على الشاذ نطقًا لا يقاس عليه تركًا » [٣] .

قال ابن السراج : « واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذ منه ، فلا يطرد في نظائره ، وهذا يستعمل في كثير من العلوم ، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلابد من أن يكون قد حاول به مذهبًا ، ونحا نحوًا من الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه » [٤] .

والحق أنه إذا فتح باب القياس على الشاذ لكثر الشذوذ ، واضطربت القواعد والأقيسة ، لأن القواعد تحتاج إلى الاطراد لا إلى الشذوذ .

ولقد قسم ابن السراج الشاذ إلى ثلاثة أضرب : فمنه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له ، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال [٥] . ومن الملاحظ أن هذا التقسيم هو التقسيم الذي قسمه ابن جني للشاذ ، ولكن زاد عليه المطرد في القياس والاستعمال .

ويقول ابن جني عن الشاذ : « ... فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا ، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا » [٦] ثم قسم الكلام في الاطراد والشذوذ إلى أربعة أضرب :

مطرد في القياس والاستعمال جميعًا ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابةُ المَنُوبة ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمرًا ، ومررت بسعيد .

---

(١) انظر الأصول (ص ١٧٠) .
(٢) الاقتراح (ص ٩٧) .
(٣) السابق (ص ٩٩) .
(٤) الأصول في النحو (١/٥٦ – ٥٧) .
(٥) انظر الأصول في (١/٥٧) .
(٦) الخصائص (١/٩٧) .

ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال . وذلك نحو الماضي من : يَذَرُ ويَدع وقولهم في المثل : (عسى الغُوَيْرُ أبؤسًا) ، وحكم هذا النوع أن تتحامى ما تحامت العرب من ذلك ، وتجرى في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من : وَذَر ، ووَدَع ، لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما ، نحو : وزن ووَعَد ، لو لم تسمعهما .

والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس : نحو استصوب واستحوذ واستنوق ، وهذا النوع لابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتخذ أصلًا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما ، ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما ، ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استساغ : استَسوَغَ ولا في استباع : استَبيع .

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا ، وهو كتتميم مفعول ، فيما عينه واو ، نحو : ثوب مَصْوُون ، ومسك مَدْوُون ، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ، ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية [1] .

ومن الملاحظ أن هذا التقسيم يمكن عده تقسيمًا للمقيس عليه ، إذ يجب أن يكون المقيس عليه مطردًا في السماع والقياس ، ويرجع جوهر هذا التقسيم إلى القياس على المطرد لا الشاذ .

ولكن النحاة لم يحددوا للمطرد مقدارًا محددًا إذا بلغه المسموع صار مطردًا وإذا لم يبلغه كان شاذًا ولقد قال السيوطي فيما ينقله عن ابن هشام : « اعلم أنهم يستعملون غالبًا ، وكثيرًا ، ونادرًا ، وقليلًا ، ومطردًا ، فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » [2] ، ولكن هذا التحديد الذي قدمه لنا ابن هشام نظري تقريبي وغير دقيق أيضًا .

---

(١) انظر الخصائص (١/٩٧ - ٩٩) .

(٢) الاقتراح (ص ٥٩) ، وانظر المزهر (١/٢٣٤) .

موقف الأنباري من القياس على الشاذ والقليل

إنما يصح القياس النحوي على ما كثر من النصوص الفصيحة المنقولة التي تصلح للقياس عليها ، ومن ثمّ لا يجيز الأنباري القياس على الشاذ أو النادر أو القليل ؛ لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب المقاييس والقواعد مما يبطل صناعة الإعراب بأسرها .

ويبين أبو البركات علة عدم القياس والاحتجاج بالشاذ ، فيقول في معرض رده على شواهد الكوفيين : « ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب ، وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها ، إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن تجعل ما ليس بأصل أصلًا ، وذلك يفسد الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز »[1] .

ويقول عن إعرابهم (أيًّا) : « على أن (أيا) جاءت شاذة في بابها والشواذ لا تورد نقضًا على القواعد المطردة ، ألا ترى أن الأصل في كل واو تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفًا نحو (باب ، ودار ، وعصا ، وقفا) ، ولا يجوز أن يورد (القَوَد) و (الحوَكة) نقضًا ، لشذوذه في بابه »[2] .

ولذلك نجده لا يقيس على ما جاء للإتباع ، لأنه إنما جاء في ألفاظ يسيرة لا يعتد بها ، فلا يقاس عليها[3] ، ويرى أن « جمع الجمع إنما يسمع سماعًا ولا يقاس عليه لقلته »[4] ويبين أن دخول الألف واللام على الحال من الشاذ ، « لأن الحال لا يكون فيها الألف واللام ، كقولهم : مررت به المسكين ، منصوب على الحال وقولهم : ادخلوا الأول فالأول ، بالنصب ، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه »[5] .

ويبدو أن أبا البركات لم يفرق بين القلة والشذوذ بل استخدمهما بمعنى واحد .

فلقد أكثر الأنباري في معرض إنكاره شواهد الكوفيين من الاعتماد على اتهام منقولاتهم بالقلة والشذوذ لدفعها وعدم القياس عليها[6] .

---

(١) الإنصاف (٤٥٦/٦٣) .
(٢) لمع الأدلة (ص ١٠٧) .
(٣) انظر البيان (٣٥/١) .
(٤) البيان (١٨٤/١) .
(٥) السابق (٤٤١/٢) .
(٦) انظر الإنصاف (١٧٩/٢٢) ، (١٢٤/٢٥) ، (٣١١/٤٢) ، (٣٩٣/٥٦) ، (٥٩٢/٨١) ، (٨٠٣/١١٥ ، ٨٠٤ ، ١١٧ ، ٨١٢) ، (٨٢٧/١١٩ - ٨٢٨) .

ويدخل في الشذوذ عنده تلك المنقولات التي خالفت قياس النحويين وقواعدهم ، وبخاصة منقولات الكوفيين ، فيقتصر على تلك المواضع ولا يجيز القياس عليها ، من ذلك ما حكي عن بعض العرب أنه قال : (وا عديما ، وا جمجمتي الشاميتياه) وهو شاذ لا يقاس عليه [١] ، ويدخل فيه أيضًا ما رواه الكوفيون عن بعض العرب أنه قال : (أتاني سِوَاؤك) فقال عنها : « وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة » [٢] ويقول في موضع آخر ردًّا على شواهد الكوفيين : « أما ما حكوه عن العرب فلا حجة لهم فيه ، لقلته في الاستعمال وبُعْده عن القياس : أما قلته في الاستعمال فظاهر ، لأنه إنما جاء شاذًّا عن بعض العرب ، فلا يعقد به لقلته وشذوذه » [٣] ويدخل في الشذوذ أيضًا « ما رووه عن رؤبة من قوله (خيرٍ) فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يعرج عليه ، لهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال (أين تذهب) أن يقال : زيد ، على تقدير إلى زيد ، وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه » [٤] وكذلك « ما حكي عن بعض العرب من قولهم (التقتْ حَلْقَتَا البطان) وقول الآخر (ثُلثا المال) فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من (حلْقَتَا البطان ، وثلثا المال) وما أشبههما ، لالتقاء الساكنين ، وإن صح ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه ، ولا يعتد به لقلته » [٥] .

ويقول الأنباري معترضًا على ما أجازه الكوفيون من ترخيم الاسم الثلاثي لأن في الأسماء ما يماثله نحو : يَدٍ ودَمٍ : « إن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال ، بعيدة عن القياس ... ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال ، بعيدة عن القياس فوجب أن لا يقاس عليها » [٦] .

فالأنباري ينكر اللغات القليلة الشاذة ، ولا يعتد بها في القياس ، نحو لغة من قال : (اللذون) في الرفع ، و (الذين) في الجر والنصب ، وهي لغة قليلة شاذة فلا يقاس عليها [٧] ، ويقول في موضع آخر ، « وأما احتجاجهم بما حكي يونس أن

(١) انظر أسرار العربية (ص ٢٤٥) .
(٢) الإنصاف (٢٩٨/٣٩) ، وانظر الإنصاف (١٢١/١٤) .
(٣) الإنصاف (٣١٥/٤٣ - ٣١٦) .
(٤) السابق (٥٤٨/٧٢) .
(٥) السابق (٦٦٦/٩٤) ، وانظر أيضًا حول إنكاره ما رواه الكوفيون عن بعض العرب البيان (٩٤/٢ ، ١٠١) .
(٦) الإنصاف (٣٥٩/٤٩ - ٣٦٠) .
(٧) انظر البيان (٣٩/١) .

من العرب من يقول : (مررت برجل صالح إلا صالح فطالح) ... قلنا : هذا لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس ، فلا يجوز أن يقاس عليها » [١] .

ومما يلحق بالشاذ عنده ما جاء على التوهم والغلط ، إذ لا يجوز القياس عليه ، ويبدو أن هناك مجموعة من الظواهر تجيز الخروج على القياس . كالتوهم وكثرة الاستعمال ، وطول الكلام ، والاتساع ، وهي ظواهر تدل على مرونة القياس ، ومن ذلك بيانه أن العطف بالجر على توهم وجود حرف جر من النادر ولا يقاس عليه [٢] ، وحذف حرف الجر اتساعًا يحفظ ولا يقاس عليه [٣] ، ومن ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من جواز إعمال (أنْ) المصدرية مع الحذف ، واستشهادهم بقول طرفة [٤] .

ألا أيهذا الزاجري أحضُرَ الوَغى ...

فقال أبو البركات : « ولئن صحت الرواية بالنصب ، فهو محمول على أنه توَهَّم أنه أتى بأنْ ، فنصب على طريق الغلط ... ، وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله وذلك مما لا يجوز القياس عليه » [٥] والنص السابق وإن دلَّ على أنه لا يجيز القياس على ما كان من قبيل التوهم والغلط ، فإنه يدل أيضًا على تشككه الدائم في المنقول وبخاصة إذا كانت هذه المنقولات للكوفيين .

ولكن يبدو أن كثرة المنقول عند أبي البركات تخرج الكلام من حكم الشذوذ ومن ثَمَّ أيد الكوفيين في مسألة « هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف » فقال : « والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس » [٦] .

---

(١) الإنصاف (٣٩٨/٥٧) ، وانظر أيضًا حول إنكاره اللغة القليلة أسرار العربية (ص ١٤٧) .
(٢) انظر أسرار العربية (ص ١٥٥) ، والإنصاف (١٩٤/٢٣) .
(٣) انظر أسرار العربية (ص ١٨٠ ، ١٨١) .
(٤) وهو من معلقة طرفة بن العبد ، انظر لسان العرب (أ ن ن) ، وشرح العيني بهامش الخزانة (٤/٤٠٢) ، وتتمة البيت : وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي .
(٥) الإنصاف (٥٦٥/٧٧) .
(٦) السابق (٥١٤/٧٠) .

موقفه من القياس على الضرورة

الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لا يجوز في لغة النثر والاختيار وهي سماعية، فلا يجوز عند النحاة أن يستحدث المولدون شيئًا منها، ولا أن يتوسع فيها، بل يكتفي بما سمع منها.

ويجوز القياس على الضرورة في الضرورة، قال السيوطي: « نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة »[1] يقول ابن جني: « سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا »[2] ويعلق ابن جني على ذلك بقوله: « وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك »[3].

ولقد سبق أن أوضح أبو البركات الأنباري الفرق بين لغة الشعر أو الضرورة والاختيار، وجعل لغة الاختيار هي التي يتحصل بها القانون دون الشعر. ومن ثم رفض الأنباري القياس على الضرورة، لأنها لغة ترخص وتجوز، من ذلك أنه يقول في مجيء (إياك) ضميرًا منفصلًا بعد العامل فيه كقول الشاعر[4]:

إليكَ حتى بلغتُ إياكا

« فلا يقاس عليه لأنه إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام »[5]؛ لأن إياك « لا يعمل فيه إلا ما بعده لا ما قبله إلا أن تأتي بحرف الاستثناء نحو: ما نعبد إلا إياكَ، فإن قدّمت الفعل عليه من غير استثناء صار الضميرُ المنفصل ضميرًا متصلًا فقلت: نعبدك »[6]، ويقول في موضع آخر، « والضمير المنفصل إنما يعمل فيه على هذا الحدُّ ما بعدهُ لا ما قبله؛ لأنه لو كان قبله لصار متصلًا لا منفصلًا، ولم يأت ذلك إلا في ضرورة الشعر ... وذلك شاذ لا يقاس عليه »[7].

---

(١) الاقتراح (ص ٩٨).
(٢) الخصائص (١/٣٢٣).
(٣) السابق (١/٣٢٤).
(٤) من شواهد سيبويه (٢/٣٦٢)، ونسبه إلى حميد الأرقط.
(٥) البيان (١/٣٦).
(٦) السابق.
(٧) البيان (١/٧٧)، وانظر الإنصاف (٦٩٨/٩٨ - ٧٠٠).

ولقد ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم ، واستدلوا على ذلك بأن إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف قد جاء كثيرًا في كلامهم وأنشدوا على ذلك أبياتًا ؛ منها قول الشاعر [1] :

محمد تَفْدِ نفسك كُل نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا

فاعترض الأنباري على ما استدلوا به بقوله : « لو صح أن التقدير فيه (لتفد) كما زعمتم فنقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر . وما حذف للضرورة لا يجعل أصلًا يقاس عليه » [2] ويكرر هذه القاعدة في موضع آخر على نفس المسألة [3] .

ويقول عن بعض الشواهد التي دخلتها فيها (الألف واللام) على الفعل : « أجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسًا واستعمالًا ، فكذلك هاهنا وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها » [4] ومن ذلك ما صرح ردًا على استشهاد الكوفيين بقول الشاعر [5] :

أرَدْتَ لِكَيْمَا أن تطير بقربتي فتتركها شَنًّا ببيداء بَلْقَعِ

لإثبات جواز إظهار (أنْ) بعد (لكي) ، فقال أبو البركات إن الشاعر « قد أظهر (أنْ) بعد (كي) لضرورة الشعر ، وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام » [6] ويصرح في موضع آخر بأن « ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه » [7] .

ويتضح من الأمثلة السابقة أن أبا البركات لا يقيس على الضرورة ولذلك رد كثيرًا من أقيسة الكوفيين واستشهاداتهم على أنه جاء للضرورة ويعد القول بالضرورة أحد أوجه الاعتراض على النقل عنده وبخاصة في الاعتراض على منقولات الكوفيين .

ومما يلحق بلغة الضرورة ، لغة الأمثال ؛ لأن المثل له لغته الخاصة ولا يتغير لفظه ، ولذلك لا يجيز القياس عليه أيضًا ، فيقول : « وأما قول بعض العرب (عليه رجلًا ليسني) فلا يقاس عليه لأنه كالمثل » [8] فالمثل يحكى كما هو ولا يتغير ، فلا يجوز القياس عليه .

---

(١) من شواهد سيبويه (٣/٨) .
(٢) الإنصاف (٥٤٧/٧٢) .
(٣) انظر أسرار العربية (ص ٣٢١) .
(٤) الإنصاف (١٥٢/١٦) .
(٥) انظر خزانة الأدب (٣/٥٨٥) .
(٦) الإنصاف (٥٨٢/٨٠) .
(٧) الإنصاف (٦٢٨/٨٧) .
(٨) أسرار العربية (ص ١٦٤) .

الركن الثاني :

الفرع (المقيس)

لقد أدرك النحاة أهمية القياس النحوي وكذلك القياس اللغوي في تنمية الحصيلة اللغوية ، لكي تواكب طبيعة الحياة والحضارة المتغيرة [1] ، ولذلك صرح الخليل وسيبويه بأن « ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم » وذلك فيما أورده ابن جني من كلام المازني في التصريف ، حيث يقول : « وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبنى على ما بنت العرب ، وعلى أي مثال سألته إذا قلت له : ابن لي من كذا مثال كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب ، ويقول : إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ ، وتمثيلي عليها صواب وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن من أمثلة العرب ويقول : إنما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ ، وتمثيلي عليها صواب وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى » [2] وقد نسب النص (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم) إلى غيرهما في المزهر ، وفي الاقتراح نسب العبارة إلى المازني [3] ، ويأخذ ابن جني ما صرح به الخليل وسيبويه فيجعله عنوانًا لباب عنده في الخصائص عنوانه « باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » [4] قال فيه : « وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره . فإذا سمعت (قام زيد) أجزت ظرُف بشر وكرم خالد .

قال أبو علي : إذا قلت : (طاب الخشكنان) فهذا من كلام العرب ، لأنك

---

(١) انظر مقالة بعنوان (القياس اللغوي وأهميته في تطور اللغة) للأستاذ / شاكر طوفان العساوي ، مجلة اللسان العربي مج ١٤ ج١ (ص ٢٣ - ٤٥) .
(٢) المنصف شرح التصريف لابن جني (١/١٨٠) ت . إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين .
(٣) انظر المزهر (١/١١٧ ، ١١٩) ، والاقتراح (ص ١٠٨) .
(٤) الخصائص (١/١١٣) .

بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب » [1] ويقول ابن جني في موضع آخر : « واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ... » [2] .

ولقد قال الأنباري مثل ذلك عند رده على من رأى أن النحو يثبت عن طريق الاستعمال والنقل لا القياس والعقل ، فقال : « هذا باطل ، لأنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي : (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيًا أو عجميًا ... » [3] ويعلل ذلك بأن « السر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة ، ... فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسًا عقليًا لا نقليًا » [4] .

وينقسم القياس بحسب نوع المقيس إلى قياس النصوص ، وقياس الأحكام [5] .

أما قياس النصوص فإما أن يكون قياس الصيغ والمفردات غير المنقولة على تلك المنقولة ، أو قياس الاشتقاقات غير المسموعة على الاشتقاقات المسموعة ومن ثم تبنى من المادة اللغوية المحفوظة اشتقاقات مختلفة ربما لم تسمع كلها أو بعضها . ولقد وقف النحاة من القياس الأخير مواقف متعددة [6] .

وأما قياس الأحكام ، فيقاس فيه الأحكام على الأحكام التي وضعت بعد ملاحظة النصوص ، فهو قياس على القواعد لا على النصوص ، ولقد ذكر الدكتور علي أبو المكارم لهذا القياس أربعة أنواع [7] .

١ - قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد :

فالمقيس والمقيس عليه في هذا النوع من القياس معروف وثابت ، إذن الهدف من هذا القياس طرد القواعد والأحكام وتأصيلها . ولذلك شاع في كتب النحو وكثرت أمثلته . نحو قياس الأسماء على الأفعال في العمل وقياس المضارع على الأسماء في الإعراب ، وقياس الأسماء على الحروف في البناء ، وقياس نائب الفاعل على الفاعل في الرفع .

---

(١) السابق .

(٢) الخصائص (١١٣/١) .

(٣) لمع الأدلة (ص ٩٨) .

(٤) لمع الأدلة (ص ٩٩) .

(٥) انظر أصول التفكير النحوي (ص ٨٣) .

(٦) انظر السابق (ص ٨٦ - ٨٨) .

(٧) انظر السابق (ص ٨٩ - ٩٤) .

٢ - قياس المجهول على المعروف :

في هذا القياس يكون المقيس عليه معروفا مطردًا ، والمقيس غير مطرد بل ينحصر - غالبًا - في نطاق لهجة من اللهجات . فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد . فيأخذ حكمه ، ولكنه في الغالب يأخذ حكمًا أضعف من حكم الأصل ، فلا يتصرف تصرفه بالتقديم والتأخير والحذف ، ويشيع هذا النوع من القياس في (العمل) بصورة خاصة . نحو قياسهم (لا) مرة على (ليس) ، ومرة أخرى على (إنَّ) لأن (لا) في بعض اللهجات تعمل عمل (ليس) وفي لهجات أخرى تعمل عمل (إنَّ) .

٣ - قياس المعروف على المشكوك فيه :

يبدو أن هذا القياس مستغرب ، إذ كيف يقاس المقيس عليه المعروف على مقيس مشكوك فيه ، ولقد تعرض الأنباري لهذا النوع من القياس فعقد له فصلًا جعله بعنوان « في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفًا فيه »[1] ، ثم عرض رأي فريق من النحاة يجيزون هذا النوع من القياس فقال : « فذهب قوم إلى أنه جائز ، وذلك مثل أن يستدل على أن (إلا) تنصب المستثنى فيقول : (حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النداء) ، فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه : فمنهم من قال العامل (يا) ، ومنهم من قال : فعل مقدر بعد (يا) . وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بأن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه »[2] .

ولكن رفض فريق آخر من النحاة هذا القياس ، وعرض الأنباري رأيهم فقال : « وذهب قوم إلى أنه لا يجوز ، وتمسكوا في الدلالة على أن لا يجوز بأنه لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال ، وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلًا والفرع ضد الأصل ؟ »[3] .

فلقد سلك الرافضون لهذا القياس مسلكًا منطقيًا في إثبات عدم جوازه ، ولم يكن منطلقهم لغويًا ، يبين مخالفة هذا القياس للواقع اللغوي ومخالفته للمنهج السليم في القياس النحوي ، ومن ثم لم يصعب على أبي البركات - وهو المنطقي البارع - الرد

(١) لمع الأدلة (ص ١٢٤) . (٢) لمع الأدلة (ص ١٢٤ ، ١٢٥) .
(٣) السابق (ص ١٢٥) .

على هذا الفريق بقوله : « وهذا ليس بصحيح : لأن المسألة يجوز أن تكون فرعًا لشيء وأصلًا لشيء آخر ، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل ، وكذلك (لات) فرع على (لا) ، و (لا) فرع على (ليس) ، فـ (لا) أصل لـ (لات) وفرع لـ (ليس) ولا تناقض في ذلك . وإنما يقع التناقض أن يكون فرعًا من الوجه الذي يكون أصلًا ، وأما من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك »[1] .

ونستنتج من هذا الرد أن الأنباري يجيز هذا النوع من القياس ، ويرى ما رآه المجيزون من أن (الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه) .

٤ - قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه :

كل من المقيس والمقيس عليه في هذا النوع من القياس ليس ثابتًا ويتعارض مع الكثير الثابت ، من ذلك قياسهم (قتوبة ، وركوبة ، وحلوبة) على (شنوءة) فيقال (قتبي ، وركبي ، وحلبي) كما يقال (شنئي) وهذا النوع من القياس لا يطرد ، فلا يجوز أن تقول في (حرورة ، وصرورة ، وقَوُولَة) ، (حَرَريّ وصَرَرِيّ ، وقَوَلِيّ) ومعنى هذا أن حمل (فعولة) على (فَعَلي) في النسب لا يعد أصلًا يقاس عليه ، ولكن النحاة جعلوه أصلًا - وهو غير مطرد - لما تصوروه من تشابه بين (فعولة) و (فعيلة) في كلمة واحدة هي شنوءة .

فالمقيس عليه وهو (شنوءة) غير ثابت بل قائم على تصور شبه بينه وبين (فعيلة) كحنيفة ، والمقيس مشكوك في إلحاقه بالمقيس عليه ومع ذلك أجاز النحاة هذا القياس .

ومن ذلك أيضًا قياسهم عمل (لات) عمل (إن) على (لا) العاملة عملها ، مع أن المقيس عليه - وهو (لا) العاملة عمل (إن) - مشكوك فيه وكذلك المقيس ، ومع ذلك أجاز النحاة إلحاق (لات) بـ (لا) ، دون أن يلتفتوا إلى عدم أصالة الحكم وثبوته في المقيس عليه .

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٢٥) .

وينقسم القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه الى اربعة انواع [(١)] :

١ - حمل (فرع) على (اصل) :

نحو إعلال الجمع وتصحيحه حملًا على المفرد ؛ لأن الجمع فرع والمفرد أصل ، كقولهم (قيم وديم) في (قيمة وديمة) ، و (زِوَجة وثِوَرة) في (زوج وثور) .

ومن حمل الفرع على الأصل عند أبي البركات ، حمل النصب على الجزم في الأفعال الخمسة ، كما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع ، قال أبو البركات : « والنصب في (تفعلون) ونحوه من الخمسة الأمثلة محمول على الجزم كما كان النصب محمولًا على الجر في التثنية والجمع لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وكما حُمِلَ النصبُ على الجر هناك ، فكذلك هاهنا إجراء للفرع على الأصل » [(٢)] .

ومن ذلك حمل فتح النون في الأفعال الخمسة المتصلة بواو الجماعة على فتحها في جمع الاسم ، وكسرها في الأفعال الخمسة المتصلة بألف الاثنين حملًا على كسرها في تثنية الاسم ، يقول أبو البركات في قراءة من قرأ بفتح النون مخففة من قوله تعالى (فَبِمَ تُبَشِّرُون) : « فإنما كانت مفتوحة ، لأنها نون الجمع قياسًا على فتحها في جمع الاسم نحو : الزيدون ، كما كسرت النون بعد ضمير الفاعل إذا كان مثنى في نحو تفعلان ، قياسًا على كسرها في تثنية الاسم نحو ، الزيدان حملًا للفرع على الأصل » [(٣)] .

ويعلل حملهم النصب على الجر في جمع المؤنث ، بأنه « لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل ، وجب أيضًا حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع ، حملًا للفرع على الأصل » [(٤)] ، ويقول ردًا على ما استدل به الكوفيون على أن فعل الأمر معرب مجزوم ، وأنه يحذف منه الواو والياء والألف للبناء لا للإعراب والجزم ، حملًا للفعل المعتل على الصحيح ، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولك (لم يَفْعَل وافْعَلْ يا فتى) وإن كان أحدهما مجزومًا والآخر ساكنًا ، سُوِّيَ بينهما في الفعل المعتل ،

---

(١) انظر الاقتراح (ص ١٠١ - ١٠٧) ، الخصائص (١/١١١ - ١١٣ ، ٣٠٣ - ٣١٢) .

(٢) البيان (١/٧٨) .

(٣) البيان (٢/٧٠) .

(٤) أسرار العربية (ص ٦٢) .

وإنما وجب حذفها في الجزم لأن هذه الأحرف ... جرت مجرى الحركات ... ، وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم ، فكذلك يجب حذفها في المعتل للبناء حملًا للمعتل على الصحيح ، لأن الصحيح هو الأصل ، والمعتل فرع عليه فحذفت حملًا للفرع على الأصل » [1] .

٢ - حمل (أصل) على (فرع) :

وقد يبدو هذا النوع من القياس غريبًا ، إذ الأصل أن يحمل الفرع على الأصل لا العكس ، ومن أمثلته إعلال المصدر لإعلال فعله ، وتصحيحه لصحته والمصدر هو الأصل عند البصريين والفعل فرع ، كقولهم (قمت قيامًا) ، و (قاومت قوامًا) .

ويقول السيوطي ملخصًا ما قاله ابن جني في هذا الباب : « ومن حمل الأصل على الفرع : حذف الحرف للجزم وهي أصول ، حملًا على حذف الحركات له وهي زوائد ، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف ، وعلى الحرف في البناء ، وهو أصل عليهما ، وحمل (ليس) و (عسى) في عدم التصرف على (ما) و (لعل) ، كما حملت ما على ليس في العمل » [2] .

ولقد حاول الأنباري الرد على ما احتج به الكوفيون من أن إعلال المصدر لإعلال فعله ، وتصحيحه لتصحيحه ، إنما هو دليل على أن الفعل هو الأصل ، فقال : « إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبًا للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية » [3] ثم قال ردًا على استدلالهم : « ويجوز أن يكون المصدر أصلًا ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو (يَضْرِبْنَ) حملًا على (ضَرَبْنَ) وهو فرع ، لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا » [4] .

٣ - حمل (نظير) على (نظير) :

وذلك إما في اللفظ ، أو المعنى ، أو اللفظ والمعنى . « فمن أمثلة الأول : زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية ، والموصولة ، لأنهما بلفظ (ما) النافية ودخول

---

(١) الإنصاف (٥٤٢/٧٢ - ٥٤٣) ، وانظر أسرار العربية (ص ٣٢٠ - ٣٢١) .
(٢) الاقتراح (ص ١٠٤ ، ١٠٥) . (٣) الإنصاف (٢٣٩/٢٨) .
(٤) الإنصاف (ص ٢٤٠) .

لام الابتداء على (ما) النافية ، حملًا لها في اللفظ على (ما) الموصولة . وتوكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملًا لها في اللفظ على الناهية ، وحذف فاعل (أفعل به) في التعجب ، لما كان مشبهًا لفعل الأمر في اللفظ ، وبناء باب (حَذَامِ) على الكسر تشبيهًا له ، بدَرَاكِ وتَرَاكِ ، وبناء حاشا الاسمية في اللفظ بحاشا الحرفية .
ومنها : إدغام الحرف في مُقارِبه في المخرج .

ومن أمثلة الثاني : جواز (غيرُ قائم الزيدان) ، حملًا على (ما قائم الزيدان) لأنه في معناه ، ولولا ذلك لم يجز ، لأن المبتدأ : إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر ، ومنه إهمال (أن) المصدرية مع المضارع حملًا على ما المصدرية .

ومن أمثلة الثالثة : (اسم التفضيل) و (أفعل في التعجب) ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلًا ، وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك . قال الجوهري : ولم يسمع تصغيره إلا في (أملح وأحسن) ، ولكن النحويون قاسوه فيما عداهما » [1] .

ويبدو أن حمل النظير على النظير للشبهين المعنوي واللفظي هو أقوى أنواع هذا الضرب من القياس ، لأن القياس فيه يعتمد على هذين الوجهين من الشبه ولا يقتصر على أحدهما ، و « الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ » [2] كما قرر الأنباري . والظاهر أن الحمل على اللفظ هو أضعف الثلاثة [3] .

٤ - حمل (الضد) على (الضد) :

لقد ظهر هذا الضرب من القياس في وقت مبكر على يد النحاة الأوائل واستخدموه في أقيستهم ، من ذلك ما يحكيه ابن جني عن سيبويه والكسائي إذ يقول : « وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا ، لأنه قال : لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدي رضيت بعلي حملًا للشيء على نقيضه ، كما يحمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرًا ، فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر » [4] ، كما ذهب سيبويه إلى أن حرف التعريف اللام وحدهن ، لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسًا لأحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين » [5] .

---

(١) الاقتراح (ص ١٠٥ ، ١٠٦) . (٢) الإنصاف (٧٠/٥١٠ - ٥١١) .
(٣) انظر الخصائص (٢٢٣/١ ، ٢٢٤) ، وانظر أصول النحو في الخصائص (ص ٢٩٢) .
(٤) الخصائص (٣١١/٢) . (٥) الأشباه والنظائر (١٩٠/١) .

وتجدر الإشارة إلى أن وجه الشبه في قياس الضد على الضد معنوي دائمًا [1] .

ومن أمثلة هذا القياس عند الأنباري ، حمل (كم) في البناء - وهي للتكثير - على (رب) وهي للتقليل ، فقال : « وهي مبنية لأنها في الخبر نقيضة (رب) ورُبَّ مبنية ، فكذلك نقيضتها ، لأنهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملون على نظيره » [2] .

ويقول في الجواب على من يسأل : فلِمَ وجب أن تقع (كم) في صدر الكلام ، « لأنها إن كانت استفهامية ، فالاستفهام له صدر الكلام ، وإن كانت خبرية ، فهي نقيضة (رب) و (رب) معناها التقليل ، والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام » [3] ، ولهذا أيضًا كان ما بعد (كم) مجرورًا في الخبر ، « لأنها نقيضة (ربّ) و (ربّ) تجر ما بعدها ، وكذلك ما حمل عليها » [4] .

ويعلل دخول الباء في خبر (ما) ، بأنه « لتكون بإزاء اللام في خبر (إنَّ) لأن (إنَّ) للإثبات و (ما) للنفي ، فيكون (ما زيد بقائم) جوابًا لمن قال : (إن زيدًا لقائم) » [5] .

ومن ذلك حمله (لا) في النهي على الأمر ، قال أبو البركات : « فأمّا (لا) في النهي ، فإنما وجب أن تجزم حملًا على الأمر ، لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ولما كان الأمر مبنيًا على الوقف ، وقد حمل النهي عليه ، جعل النهي نظيرًا له في اللفظ ، وإن كان أحدهما جزمًا ، والآخر وقفًا على ما بينا ، فلهذا وجب أن تعمل الجزم » [6] ومنه منعه لما ذهب إليه بعض الكوفيين من إعراب فعل الأمر قياسًا على فعل النهي ، وهو قياس ضد على ضد ، فقد منع الأنباري ما ذهبوا إليه مستدلًا بأن وجه الشبه الذي أدى إلى الإعراب في فعل النهي وهو وجود حرف المضارعة في أوله غير موجود في فعل الأمر ، ومن ثم بقي على أصله في البناء [7] .

ويقول في مسألة تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ردًا على الكوفيين ، فقولهم (لم أفعل) قبل حرف الشرط « دليل على جواب الشرط ، لأن (لم أفعل) نفي لفعلت ،

---

(١) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٢٩٤) .

(٢) البيان (١٦٦/١ - ١٦٧) ، وانظر أسرار العربية (ص ٣٠ ، ٢١٤) .

(٣) أسرار العربية (ص ٢١٤) .

(٤) أسرار العربية (ص ٢١٥) .

(٥) البيان (٢٨١/٢ - ٢٨٢) .

(٦) أسرار العربية (ص ٢٣٤) .

(٧) انظر الإنصاف (٥٤١/٧٢ - ٥٤٢) .

وفعلت تنوب مناب جواب الشرط المحذوف ... ، فكما جاز أن يجعل فعَلْتُ دليلًا على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن يُجْعَلَ نفيها الذي هو لم أفْعَلْ دليلًا على جوابه لأنهم قد يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره »[1] .

ومن ذلك حمل (أي) في الاستفهام والشرط على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضتها (كل) ولذلك أعربت[2] .

ولقد ذكر السيوطي هذه الأنواع الأربعة ، وقال : « وينبغي أن يسمى الأول والثالث قياس المساوي ، والثاني قياس الأولى ، والرابع قياس الأدون »[3] .

---

(١) الإنصاف (٦٢٨/٨٧ - ٦٣٠) .

(٢) انظر أسرار العربية (ص ٣٨٤) .

(٣) الاقتراح (ص ١٠١) .

الركن الثالث :

العلة (الجامع)

هي الركن الثالث من أركان القياس ، لا يتم إلا به . إذ لابد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من جامع ، يأخذ على أساسه المقيس حكم المقيس عليه. ولقد أطلق الأنباري على هذه العلاقة مصطلح (الجامع) في بعض تعريفاته للقياس [1] . وأكثر من استخدام مصطلح (لعلة) وبخاصة في تناوله العملي للقياس .

والجامع بين المقيس والمقيس عليه أحد ثلاثة : علة ، وشبه ، وطرد . وعلى هذا الأساس قسم الأنباري القياس تبعًا لذلك الجامع إلى ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد [2] . وعرف أقسام القياس الثلاثة ، فعرف قياس العلة بأنه « أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل » [3] .

وقياس الشبه بأنه « أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل » [4] وأما قياس الطرد فهو « الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة » [5] .

ويتضح من التعريفات السابقة أن قياس الطرد غير قائم على علة أو مناسبة أما قياس الشبه فليس فيه العلة التي استوجبت الحكم في الأصل ؛ لأن الفرع أخذ حكم الأصل بوجه من وجوه الشبه غير تلك العلة التي استوجبت الحكم في الأصل . فقياس الشبه يفتقد أيضًا العلة الموجبة للحكم .

أما قياس العلة فهو الوحيد بين هذه الأنواع الثلاثة الذي وجدت فيه علة حكم الأصل في الفرع . ولكن العلة معنى تقديري ، ولذلك وجب وضع الضوابط والأدلة التي نستطيع عن طريقها الحكم عليها بالصحة والخطأ . ومن ثم استشهد الأنباري على صحة العلة الموجبة للحكم في (قياس العلة) بشيئين ، هما : التأثير وشهادة الأصول [6] . ومعنى التأثير ، أن يوجد الحكم لوجود العلة ويزول لزوالها .

ومن هنا اشترط الأنباري الطرد والعكس ، وعدهما شرطين أساسين من شروط صحة العلة ، لأن العلاقة بين العلة والحكم إذا كانت بهذا التلازم وجودًا وعدمًا كما أسلفنا ، وجب أن يكون الطرد والعكس شرطين في العلة .

---

(١) انظر تعريفه للقياس اصطلاحًا : لمع الأدلة (ص ٩٣) .

(٢) وسأفرد لأقسام القياس عند الأنباري مكانًا خاصًا بعد بيان أركان القياس ، لتأخذ حقها من الدراسة والبحث .

(٣) لمع الأدلة (ص ١٠٥) .

(٤) السابق (ص ١٠٧) .

(٥) السابق (ص ١١٠) .

(٦) انظر لمع الأدلة (ص ١٠٦ ، ١٠٧) .

حول اشتراط الطرد في العلة ، وموقفه من تخصيصها

اشترط الأنباري الطرد في العلة ، وجعلها شرطًا أساسيًا من شروط صحة العلة . ويعني أبو البركات بالطرد « أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع » [١] .

ويبدو أن النحاة قد انقسموا في موقفهم من اشتراط الطرد في العلة إلى طائفتين ، فعلى حين ذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة - وهو رأي الأنباري - ذهب آخرون إلى جواز تخصيص العلة ، ويعرض أدلة الفريقين بقوله : « فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة ... كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد ، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه وجر كل ما دخل عليه حرف الجر لوجود عامله ، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله ، وإنما وجب أن يكون الطرد شرطًا في العلة هاهنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص ، فكذلك العلة النحوية » [٢] .

ويعرض الأنباري مذهب المانعين بقوله : « وذهب قوم إلى أنه ليس بشرط فيجوز أن يدخلها التخصيص » [٣] واستدلوا على ذلك بعدد من الأمثلة ، « وذلك مثل أن يقول : إنما بنيت (قطامِ ، وحذامِ ، وسكابِ) لاجتماع ثلاث علل تمنع الصرف : وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (فاطمة وحاذمة وساكبة) ، فهذه العلة غير مطردة ، وذلك لأنه قد توجد ثلاث علل وأكثر ولا يجب البناء ألا ترى أن (أذربيجان) فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبني . ومثل أن يقول : إنما أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحرف تعويضًا عما دخلها من الحذف وإن لم تطرد العلة لقولهم : (يدٌ ، غدٌ ، ودمٌ) فإنها دخلها الحذف ولم تعرب بالحرف . ومثل أن يقول : الدليل على أن (حاشا) ليس بحرف أنه يدخله الحذف ، ولو كان حرفًا لما دخله الحذف ، وإن لم يطرد في (رب) فإنه حرف وقد دخله الحذف فقالوا فيه بالتخفيف ، وقد قرئ به ، قال الله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحجر: ٢] بالتخفيف وكذلك لم يطرد أيضًا في (سوف) لقولهم في (سوف أفعل) : (سو أفعل) بحذف الفاء ... إلى غير ذلك من الأمثلة » [٤] .

(١، ٢، ٣) لمع الأدلة (ص ١١٢) . (٤) لمع الأدلة (ص ١١٣) .

واعتمد هذا الفريق في إثبات عدم اشتراط الطرد في العلة وجواز دخول التخصيص عليها ، بأن « هذه العلة دليل على الحكم بجعل جاعل [1] ، فصارت بمنزلة الاسم العام ، وكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذلك ما كان في معناه ، وكذا إذا جاز التمسك بالعموم للخصوص فكذلك بالعلة المخصوصة ، ويخرج على ما ذكرنا العلة العقلية ؛ فإن العلة العقلية موجبة للحكم وهذه أمارة عليه ، فلا يقاس أحدهما على الآخر » [2] .

ولقد رفض الأنباري القول بتخصيص العلة ، واحتج على منعه بأدلة منطقية أقرب إلى المنطق وعلم الكلام منها إلى النحو ، مستخدمًا في ذلك مصطلحات منطقية كالعام والخاص ، فيقول مجيبًا على استدلالهم بأن العلة دليل على الكم وأنها بمنزلة اسم العموم : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنا لا نسلم دخول التخصيص على الاسم كما لا نسلم دخول التخصيص على العلة ، لأن اللفظ العام هو المتجرد عن القرينة ودليل التخصيص فإذا دخل التخصيص على اللفظ العام فقد خرج عن كونه عامًا متجردًا ولا يكون عمومًا مخصوصًا ، بل يكون عامًا في الشيء الذي هو متناول له ، ألا ترى أنه لو ورد الاستثناء متصلًا بأن تقول : (اقتلوا المشركين إلا أهل الكتاب) ، لم نقل : (إن ذلك لفظ عام خُص) ، بل هو لفظ يتناول المشركين غير أهل الكتاب ، وأنتم لا تقولون في العلة مثل هذا ، بل تقولون : (إنها علة تامة دخلها التخصيص) .

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الاسم إنما يدل على الحكم بوضع اللغة فإذا خص في بعض ما تناوله لم يبطل دليل صحته ، فإنه لم يخرج عن كونه موضوعًا للعموم عند عدم التخصيص . فليس هكذا العلة المستنبطة ، لأن دليل صحتها على الحكم ، بها وجوده لوجودها ، فمتى وجدت غير دالة على الحكم عدم دليل صحتها فبطل كونها علة .

والوجه الثالث : أن التخصيص إنما يكون بإرادة المتكلم وقصده أنه شيء مؤثر في نفس اللفظ ويوجد فيه فلم يبطل دليل صحته ، فلذلك جاز تخصيص الاسم العام ، بخلاف تخصيص العلة فإنه أمر يعود إلى نفسها ووضعها ، فلذلك وجب تناقضها وبطلانها ، فبان الفرق بينهما » [3] .

---

(١) هذا الجاعل هو الباحث النحوي نفسه .

(٢) لمع الأدلة (ص ١١٣ ، ١١٤) .

(٣) لمع الأدلة (ص ١١٤ ، ١١٥) .

ويعترض على استدلالهم بأن هذه العلة دليل على الحكم وليست موجبة كالعلة العقلية بقوله : « العلة النحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها إلا أنها لما وضعت موجبة كما أن العلة العقلية موجبة أجريت مجراها وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية »[1] .

وهكذا أجهد الأنباري نفسه في الرد على القول بتخصيص العلة ، واستعان على ذلك بعلل وحجج منطقية . مع أن الخلاف بين الفريقين يمكن أن يعد من قبيل الخلاف اللفظي ، فلا خلاف حقيقة ، لأن الأنباري ومن سلك مسلكه في اشتراط الطرد في العلة ورفض تخصيصها ينظرون إلى العلة باعتبارها علة موجبة للحكم ومن ثم يحملونها على العلة العقلية ، أما من رأى جواز التخصيص ، فهو يتكلم عن العلل التي هي بمثابة أمارات ودلالات على الأحكام لا الموجبة ، مع أنهم يتفقون مع الفريق الأول في أن العلة العقلية موجبة للحكم .

ولقد تعرض الأنباري لموضوع التخصيص في موضع آخر من كتابه (الإغراب) وذلك عند تعرضه لأوجه الاعتراض على القياس والعلة فمن هذه الوسائل نقض العلة ، ونقض العلة هو مذهب من لا يرى تخصيصها ، والنقض هو وجود العلة ولا حكم .

ومعنى هذا أنه إذا تخلف الحكم اختلفت مواقف النحاة عندئذ ، فمن رأى تلازم الحكم والعلة يقول بأن تخلف الحكم دلالة على عدم وجود العلة ويقول بنقضها ، ومن لم ير هذا التلازم بين العلة والحكم قال في هذه الحالة بتخصيص العلة ، ويعرض الأنباري رأي الفريق الثاني فيقول : « وقد ذهب قوم إلى أن النقض غير مقبول ، ويقولون بتخصيص العلة ، وليس بصحيح لأن العلة المخيلة إنما جاز التمسك بها لأنها توجب غلبة الظن في كونها علة للحكم ، فإذا رأيناها موجودة ولا حكم معها لم يغلب على الظن كونها علة »[2] .

ومما يدل على رفضه القول بتخصيص العلة ما قاله ردًّا على احتجاج الكوفيين على أن اسم (لا) المفرد النكرة معرب منصوب بها ، لأنه اكتفي بها من الفعل ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة ، فقال الأنباري : « لو كان هذا صحيحًا لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة ، فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دلَّ على

---

(١) السابق (ص ١١٥) .

(٢) الإغراب (ص ٦١ ، ٦٢) .

فساد ما ذهبتم إليه »[1] .

وإذا كان الأنباري قد رفض دخول التخصيص العلة ، فما موقفه من قصور العلة ؟

موقف الأنباري من العلة القاصرة

لم يذكر الأنباري شيئًا عن العلة القاصرة في رسالتيه الإغراب ولمع الأدلة ولكن نقل لنا السيوطي كلام الأنباري عنها في (الاقتراح) تحت عنوان (الخلاف في التعليل بالعلة القاصرة) فقال[2] :

« قال ابن الأنباري : اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة ، فجوزها قوم ، ولم يشترطوا التعدية في صحتها ، وذلك كالعلة في قولهم : (ما جاءت حاجتك) و (عسى الغوير أبؤسا) ، فإن (جاءت) و (عسى) : أجريا مجرى (صار) فجعل لهما اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، ولا يجوز أن يجريا مجرى صار ، في غير هذين الموضعين ، فلا يقال : ما جاءت حالتك ، أي صارت ، ولا جاء زيد قائمًا أي صار زيد قائمًا ، وكذلك لا يقال : (عسى الغوير أنعمًا) ، ولا (عسى زيد قادمًا) بإجرائه مجرى صار ، واستدل على صحتها بأنها ساوت العلة المتعدية في الإخالة والمناسبة ، وزادت عليها بظاهر النقل ، فإن لم يكن ذلك علمًا للصحة فلا أقل من ألا يكون علمًا على الفساد .

وقال قوم : إنها علة باطلة ، لأن العلة إنما تراد للتعدية ، وهذه العلة لا تعدية فيها ، وإذا لم تكن متعدية ، فلا فائدة لها ، لأنها لا ضرورة لها ، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها »[3] .

ولقد اختار أبو البركات رأي من أجاز التعليل بالعلة القاصرة وردَّ على من منع ذلك بقوله : « وأجيب : بأنا لا نسلم أنها إنما تراد للتعدية ، فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها ، ومناسبتها ، لا لتعديتها . ولا نسلم أيضًا عدم فائدتها ، فإنها تفيد الفرق

---

(١) الإنصاف (٣٦٧/٥٣) .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن السيوطي كان أمينًا فيما نقله عن الأنباري ، إذ نقل بأمانة ملحوظة معظم ما جاء في لمع الأدلة إلى كتابه الاقتراح ، ولقد اعتمد الدكتور عطية عامر في تحقيقه للمع الأدلة على ما نقله السيوطي عن الأنباري وأثبت في تحقيقه فصلًا عن العلة القاصرة ، رأى المحقق أن يضيفه كملحق في نهاية الكتاب . (انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو ٢٠١) .

(٣) الاقتراح (ص ١٢٥ ، ١٢٦) .

بين المنصوص الذي يُعرف معناه والذي لا يعرف معناه ، وتفيد أنه ممتنع رَدُّ غير المنصوص عليه . وتفيد أيضًا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة »[1] .

فإذا كان الأنباري قد قبل الطرد في العلة ورفض التخصيص ، فإنه هنا يرفض التعدي ويقبل القصور فيها ، ويبدو أن هذا الموقف يحتاج إلى شرح وتفسير كما يحتاج إلى بيان الفرق بين بعض المصطلحات المتشابهة (كالطرد والتعدي) من جانب ، و (التخصيص والقصور) من جانب آخر ، حيث خلط بعض الباحثين بين التخصيص والقصور ، ومن هنا كان لزامًا علينا أن نفرق بين هذه المصطلحات كي لا يظن بالأنباري التناقض في مواقفه ، لأنه إذا فهم التخصيص بمعنى القصور فكيف يرفض الأنباري التخصيص في موضع ثم يقبل القصور في موضع آخر ، فلو كانا شيئًا واحدًا لما رأينا الأنباري يرفض الأولى ويقبل الثانية .

ولقد حاول الدكتور جميل علوش التفريق بين هذه المصطلحات المتداخلة وإظهار الفروق بينها ، فلا يمكن أن يكون الطرد مساويًا للتعدي ، والتخصيص مساويًا للقصور في الدلالة ، فالطرد هو ترتيب الحكم على العلة وهذا يعني عدم تخلف الحكم ، فإذا تخلف الحكم اختلف العلماء عندئذ ، فمنهم من قال بأن تخلف الحكم دليل على عدم وجود العلة ، ويسمى ذلك نقضًا للعلة ، ومنهم من قال بتخصيص تلك العلة ، أي إعمالها في موضع دون الآخر ، فالطرد أن تؤثر العلة في كل موضع تكون فيه ، والتخصيص ألا تؤثر في بعض المواضع أي أن يتخلف الحكم عنها . ويتضح من ذلك كله أن التخصيص لا يتضمن المواضيع التي لم تؤثر فيها العلة - كما ظن بعضهم وهذا مكمن الخطأ - بل المواضع التي أثرت فيها فالقصد من الحديث عن الطرد والتخصيص هو إظهار مدى التلازم بين الحكم والعلة وترتب أحدهما على الآخر .

وهذا بخلاف الحديث عن التعدي والقصور ، إذ يقصد منه جس إمكانية الاستفادة من نص معين وذلك بالقياس عليه إذا كانت علته متعدية والتوقف عن ذلك إذا كانت العلة قاصرة . وثمة فرق آخر بين (الطرد والتخصيص) من جهة و (التعدي والقصور) من جهة أخرى ، ففي الأول الطرد هو الأصل والأساس والتخصيص فرع عليه ، وفي الطرف الثاني القصور هو الأصل والأساس والتعدي

(١) السابق (ص ١٢٦) .

فرع عليه ، كما أننا ننتقل في الطرد والتخصيص من الكثير إلى القليل والتعدي من القليل إلى الكثير ، فالتخصيص تقليص للطرد ، كما أن التعدي توسيع للقصور [1] .

ويبدو أن هذه المصطلحات قد أخذت نفس ما لها من مفهوم في أصول الفقه حيث يعرف الشيخ محمد الخضري التخصيص والقصور في العلة بقوله : « تخصيص العلة معناه أن الوصف يوجب الحكم في محال لوجودها إلى محل المانع والمانع هو دليل التخصيص » [2] « ومعنى قصورها : ألا توجد في محل آخر يقاس على الأصل » [3] ومعنى ذلك أن التعدي هو أن توجد العلة في محل آخر يقاس على الأصل .

وخلاصة موقف الأنباري من هذه المسألة ، أنه يشترط الطرد في العلة ومعناه تلازم العلة والحكم وجودًا ؛ لأن العلة النحوية عنده كالعلة العقلية موجبة للحكم ، وأما التعدي ومعناه أن يتعدى الحكم بهذه العلة في محل آخر يقاس على الأصل ، فهذا لا يشترط في العلة ومن ثم رفضه الأنباري .

أما بالنسبة للتخصيص والقصور ، فهو يرفض التخصيص ومعناه أن يتخلف الحكم مع وجود العلة ؛ لأنه يرى أن العلة النحوية كالعقلية موجبة فلا يجوز أن يدخلها التخصيص ، ويقبل القصور ، وهو ألا توجد العلة في محل آخر يقاس على الأصل ؛ لأنه يكفي أن تستوفي العلة شروط صحتها وهي التأثير والإخالة وثبوت الحكم ، وهذا كله موجود في العلة القاصرة ، ومما يؤيد هذا ما نقله الشيخ محمد الخضري من اتفاق الفقهاء على التعليل بالعلة القاصرة في العلة المنصوصة ويعلل ذلك بقوله : « لأن معنى تعليل الحكم بعلة قاصرة على محله ظن أن الحكم إنما شرع لذلك الوصف ، وهذا الظن لا يندفع بسبب القصور » [4] ولذلك لم يكن من شرطها أن تكون متعدية .

---

(١) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٢٠٤ - ٢٠٦) .

(٢) أصول الفقه (ص ٣٢١) .

(٣) السابق (ص ٣٢٠) .

(٤) أصول الفقه (ص ٣٢٠) .

اشتراط العكس والدوران في العلة

وكما اشترط أبو البركات الطرد في العلة اشترط أيضًا العكس ، وعرض اختلاف النحاة في ذلك ، مستدلًا على ما ذهب إليه بأنه مذهب الأكثرين حيث يقول : « فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة ، ... وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظًا وتقديرًا ، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظًا وتقديرًا ... وإنما وجب أن يكون العكس شرطًا في العلة ، وذلك لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعكس شرط في العلة العقلية ، فكذلك ما كان مشبهًا بها »[1] .

ويذهب بعض النحاة « إلى أن العكس ليس بشرط في العلة ، ومعنى عدم العكس أنه لا يعدم الحكم عند عدمها ، وذلك نحو ما ذهب إليه بعض النحويين من أنه لا يعدم نصب الظرف إذا وقع خبرًا عن المبتدأ نحو : (زيد أمامك) من أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر ، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوبًا بعد حذف الفعل لفظًا وتقديرًا على ما كان عليه من قبل حذف الفعل . وتمسكوا في الدلالة على أن العكس ليس بشرط في العلة بأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم ، فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه »[2] .

إن استدلال هذا الفريق قائم على الأدلة المنطقية والكلامية واستخدام مصطلحاتهما كالدليل والمدلول ومدلول العالم ، والعلم بالصانع ، واعتمد هذا الفريق على إلحاق العلة النحوية بالدليل العقلي وهو غير العلة العقلية ، لأن الدليل العقلي قد يكون قطعيًا أو ظنيًا ، لأنه قائم على الاستنتاج والاستنباط .

ومن ثم جاء رد الأنباري منطقيًا كلاميًا أيضًا إذ يرى أنه ليس من شرط انعدام المدلول ، فيقول : « وهذا ليس بصحيح ، وذلك لأن الدليل لو تصور عدمه لعدم المدلول ، فإن مدلول العالم العلم بالصانع مع نتيجة وجود العلم ، والعالم لن يتصور خروجه عن أن يكون موجودًا في الوقت الذي كان موجودًا فيه ، ولو تصور عدمه لعدم المدلول وهو العلم بالصانع ، وإذا كان ذلك شرطًا في الدليل العقلي فكذلك هاهنا »[3] وهكذا خرج الأنباري تمامًا عن الاستدلال النحوي إلى المنطقي

---

(١) لمع الأدلة (ص ١١٥ ، ١١٦) . (٢) لمع الأدلة (ص ١١٦ ، ١١٧) .

(٣) لمع الأدلة (ص ١١٧) .

والكلامي ، وبدلًا من أن يدفع أمثلتهم ويثبت عدم صحتها ، اكتفي بالرد المنطقي على أدلة من رأى عدم اشتراط العكس في العلة .

فحاصل ما تقدم أن أبا البركات أخذ بمبدأ الطرد في العلة دون التخصيص وبمبدأ العكس مخالفًا من نفي كونه شرطًا في العلة ، ويلاحظ أن حاصل الشرطين من طرد وعكس هو ما سبق وأن اشترطه أبو البركات في قياس العلة من (تأثير) لأن التأثير « هو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها » [1] وهو ما يطلق عليه أيضًا (الدوران) في العلة لأن الدوران يتحقق بتحقق الطرد والعكس .

ولكن (الدوران) الذي اشترطه الأنباري في العلة غير (الدور) ، لأن الدور يكون بين شيئين يتوقف كل منهما على الآخر ، فيكون كل منهما علة للآخر. ولقد عقد ابن جني بابًا (في دور الاعتلال) وضرب لذلك مثالًا بتعليل المبرد وجوب إسكان اللام في نحو (ضَرَبْن ، وضَرَبْتَ) لحركة ما بعده من الضمير مع الحركتين قبل ، وتعليله حركة الضمير من نحو هذا بسكون ما قبله ويعلق ابن جني على ذلك بقوله : « فتارة اعتل لهذا بهذا ، ثم دار تارة أخرى فاعتل لهذا بهذا ، وفي ظاهر ذلك اعتراف بأن كل واحد منهما ليست له حال مُسْتَحَقَّة تَخصُّه في نفسه ، وإنما استقر على ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه » [2] .

« ومثله ما أجازه سيبويه في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسن الوجه . وذلك أنه أجاز فيه الجر من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة ، والأخرة تشبيهه بالضارب الرجل . وقد أحطنا علمًا بأن الجر إنما جاز في الضارب الرجل ونحوه مما كان الثاني منهما منصوبًا ، لتشبيههم إياه بالحسن الوجه ، أفلا ترى كيف صار كل واحد من الموضوعين علة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعًا » [3] .

ولقد أوضح الأستاذ محمد علي النجار في هامش الخصائص الفرق بين الدور والدوران فقال : « يريد بدور الاعتلال أن يعلل الشيء بعلة عليه بذلك الشيء .. والدور بين شيئين توقف كل منهما على الآخر ، وهذا من مصطلحات المتكلمين ولهم فيه تقاسيم وبحوث ، وليس الدور في هذا المقام هو الدوران كما ذهب إليه شارحا الاقتراح : ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم بحدوث العلة وانعدامه بعدمها كما في حرمة النبيذ تدور مع الإسكار وجودًا وعدمًا والدوران

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٠٦) . (٣،٢) الخصائص (١٨٣/١) .

من مسالك العلة ، والدوران أدنى إلى أن يكون من قوادحها »[١] .

ويقول الدكتور تمام حسان : « والدور غير الدوران ... ، لأن الدوران يتحقق بتحقق الطرد والعكس ، ولكن الدور لا يتحقق إلا مع فقد التأثير والدوران »[٢] .

إذن فالدوران هو ما عناه الأنباري في قياس العلة بالتأثير ، وهو ما اشترطه لصحة العلة من طرد وعكس ، وهو تلازم العلة والحكم وجودًا وعدمًا . أما الدور فهو أن يعلل الشيء بما هو علة له ، ومعنى ذلك أن الشيء يكون علة علته .

موقفه من تعليل الحكم بعلتين فصاعدًا

عرض أبو البركات موقفين مختلفين للعلماء من هذه القضية فذهب قوم إلى أنه لا يجوز تعليل الحكم بعلتين فصاعدًا « لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة ، فكذلك ما كان مشبهًا بها »[٣] .

أما من أجاز ذلك من العلماء فقد « تمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست موجبة ، وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم ، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل »[٤] واستدل أصحاب هذا المذهب على ذلك بمثال استدلوا فيه على كون الفاعل بنزل منزلة الجزء من الفعل بعشر علل :

الأول : أنه تسكن له لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل .

الثانية : أن الإعراب يقع بعده في الخمسة الأمثلة .

الثالثة : اتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا .

الرابعة : قولهم في النسب إلى (كُنْتُ) : (كنتيّ) .

الخامسة : قولهم (حبذا زيد) ، فجعلوا (حبذا) مبتدأ ، وهو مركب من فعل وفاعل ، و (زيد) هو الخبر .

السادسة : أن الدليل على ذلك أيضًا قولهم (لا أحبذه) .

السابعة : أنهم قالوا (زيد – ظننت – قائم) فألغوا (ظننت) والإلغاء إنما يكون

---

(١) انظر هامش الخصائص (١٨٣/١) .

(٢) الأصول (ص ١٩٥) .

(٣) لمع الأدلة (ص ١١٧) .

(٤) السابق (ص ١٢٠) .

في المفردات لا في الجمل ، ولكنهم نزلوا [١] منزلة الكلمة الواحدة فجاز الإلغاء .

الثامنة : أنهم قالوا في (فحصت) : (فحصط) فأبدلوا التاء طاء لتجانس الصاد في الإطباق ، وهذا الإبدال إنما يكون فيما كان من كلمة لا من كلمتين .

التاسعة : أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل لأنه تنزل منزلة الجزء من الفعل .

العاشرة : قولهم للواحد : (قفا) على التثنية ، لأن المعنى (قف قف) .

فلو لم يتنزل الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة لما جاز كل ما تقدم [٢] .

ولقد أخذ الأنباري موقف المانعين لتعليل الحكم بعلتين فصاعدًا ، ورد على من أجاز ذلك بقوله : « وهذا ليس بصحيح : وقولهم (إن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمارة ودلالة) قلنا : ما المعنى بقولكم إنها ليست موجبة ، إن عنيتم (أنها ليست موجبة كالعلل العقلية ، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة ، أو العالمية لا تعلل إلا بالعلم) فمسلم ، وإن عنيتم (أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق) فلا نسلم فإنها بعد الوضع أصبحت بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن تجرى مجراها » [٣] .

موقفه من إبراز الإخالة عند المطالبة

الإخالة هي المناسبة ، ويقصد بالمناسبة التناسب أو الانسجام بين الحكم والعلة ، لأنه لا يجوز أن يترتب حكم على علة دون أن يكون بينهما نوع من التناسب ، لأن أحدهما يترتب على الآخر [٤] .

والمناسبة عند الفقهاء « إما الحكمة في تشريع الحكم وإما مظنة تلك الحكمة » [٥] وعلى هذا فالإخالة ، أن يخال أن تلك العلة هي مظنة الحكم .

ولقد عرض أبو البركات اختلاف العلماء في وجوب إبرازها أو عدم وجوبه ، فقال : « اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك : فذهب قوم إلى أنه لا يجب إبراز الإخالة وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر (كان) عليها فيقول : (فعل متصرف

---

(١) هكذا في لمع الأدلة (ص ١١٩) والصواب أن يقول : الفعل والفاعل .

(٢) انظر السابق (ص ١١٧ - ١٢٠) .

(٣) لمع الأدلة (ص ١٢٠ ، ١٢١) .

(٤) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ١٩٨) .

(٥) أصول الفقه ، للشيخ محمد الخضري (ص ٣١٩) .

فجاز تقديمه عليها قياسًا على سائر الأفعال المتصرفة) فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة . وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجب إبراز الإخالة . بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه الإتيان بوجه الشرط وهو الإخالة ، وليس على المستدل بيان الشروط ، بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط ، ولو كلفنا أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده ، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها ، وذلك لا يجوز » [1] .

ولكن هناك فريق آخر يقول بوجوب إبراز الإخالة وتمسكوا في الدلالة على ذلك « بأن الدليل إنما يكون دليلًا إذا ارتبط به الحكم وتعلق به ، وإنما يكون متعلقًا به إذا بان وجه الإخالة ، ولا يكتفي في ذلك بما ينطلق عليه القياس من غير بيان ولا ارتباط » [2] .

ويؤيد الأنباري المذهب القائل بعدم وجوب إبرازها ، ويعترض على الرأي الآخر بقوله : « وهذا ليس بصحيح ، وقولهم : (إنه إنما يكون دليلًا إذا ارتبط به الحكم وتعلق به) فنقول : الارتباط موجود فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قد قامت عليه البينة بعد الدعوى .

فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة إبانة عدالة الشهود ، فكذلك ليس على المستدل إبراز الإخالة ، وإنما على المعترض أن يقدح » [3] .

موقفه من إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة

ويقصد بالوصف في هذا الموضع ، ذلك الوصف الذي لا يزيد العلة فضل تمكين أو تأثير في الحكم ؛ لأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة ، فلا يلحق بالعلة لأنه لم يكن دليلًا ، بل حشوًا فيها .

ولقد تعرض ابن جني لهذا الموضوع في الباب الذي جعله بعنوان « في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط » فقال : « قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه » [4] ، ويبين ابن جني موقفه من هذا الأمر فيقول : « ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطَلا ولَغوا من القول ، ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحةُ ، فقلت : ارتفع لإسناد

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٢٣) .
(٢) السابق (ص ١٢٣ ، ١٢٤) .
(٣) السابق (ص ١٢٤) .
(٤) الخصائص (١/١٩٤) .

الفعل إليه ، ولأنه مؤنث ، أو لأنه علم ، لم يكن ذكرك التأنيث والعلمية إلا كقولك ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكن عين الفعل ، ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال ، فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يَعْرى من ذلك فلا يكون له فيه تجشم ، وإنما المراعى من ذلك كله كونه مسندًا إليه الفعل » (١) .

ويضرب لذلك مثالًا آخر فيقول : « ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن علة انتصاب زيد ، من قولك : ضربت زيدًا : إنه إنما انتصب ؛ لأنه فضلة ومفعول به . فالجواب قد استقل بقولك لأنه فضلة ، وقولك من بعد : (ومفعول به) تأنيس وتأييد لا ضرورة بك إليه ، ألا ترى أنك تقول في نصب (نفس) من قولك : طبت نفسًا : إنما انتصب لأنه فضلة ، وإن كانت النفس هنا فاعلة في المعنى فقد علمت بذلك أن قولك : ومفعول به زيادة على العلة تطوعت بها ، غير أنه في ذكرك كونه مفعولًا معنى ما ، وإن كان صغيرًا . وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رفع ، والمفعول منصوب ، وكأنك أنست بذلك شيئًا ، وأيضا فإن فيه ضربًا من الشرح ... فاعرف ذلك وقسه » (٢) .

ونستخلص من النصين السابقين شيئين :

الأول : أن ابن جني يرى أن إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة خطلًا ولغوًا .

الثاني : أنه ثمة مواضع يجوز الاحتياط أو الاحتراز فيها بالوصف من أجل الحكم وهي المواضع التي تستخدم فيها الأوصاف في دفع التخصيص عن العلة .

ولقد ذهب الأنباري إلى أن ذكر هذا الوصف يعد حشوًا ، فقال : « اعلم أن العلماء ذهبوا إلى أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة على الإطلاق سواء كان لدفع نقض أو غيره ، بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به ، وذلك مثل أن يدل على ترك صرف (حبلى) فيقول : (إنما امتنع من الصرف لأنه في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فوجب أن يكون غير منصرف كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة) ، فذكر (المقصورة) حشو لأنه لا أثر له في العلة ، لأن ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سببًا مانعًا من الصرف لكونها مقصورة ، وإنما كانت مانعة من الصرف لكونها للتأنيث فقط . ألا ترى أن ألف التأنيث الممدودة سبب مانع من الصرف كالألف المقصورة ، وإنما قام التأنيث بهما مقام سببين بخلاف (التاء) للزومها

---

(١) السابق (١/١٩٥) . (٢) الخصائص (١/١٩٦) .

الكلمة بخلافها . ألا ترى أنه ليس لهم (طلح) و (طلحة) .

وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة وأنه حشو فيها ، بأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة ، وإذا كان خاليًا عن الإخالة والمناسبة لم يكن دليلًا ، وإذا لم يكن دليلًا لم يجز إلحاقه بالعلة ، وإذا لحق بها كان حشوًا فيها » [1] .

على أنه من العلماء من أجاز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة لدفع النقض فقالوا : « إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشوا في العلة ، وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن قالوا : الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين : أحدهما أن يكون لها تأثير ، والثاني أن يكون فيها احتراز ، فكما لا يكون ما له تأثير حشوًا ، فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوًا » [2] .

ولكن الأنباري يرفض هذا الرأي ويرد على حجج أصحابه بقوله : « وهذا ليس بصحيح : لأن ما له تأثير ، فيه تأثير واحتراز ، فلوجود الشرطين لجعل علة وما ذكر للاحتراز فقط فُقِدَ فيه أحد الشرطين فلا يعتد به » [3] .

مسالك العلة وقوادحها

يبدو أن الأنباري لم يتعرض لمسالك العلة صراحة ، فلم يقم ببيانها نظريًا عند كلامه عن العلة ، ولكنه ربما اتضحت بعض مسالكها عنده تطبيقًا في مؤلفاته . كالنص [4] ، والشبه والطرد [5] ، والسبر [6] .

ولقد جمع السيوطي هذه المسالك وجعلها ثمانية ، وهي : الإجماع والنص والإيماء والسبر والتقسيم والمناسبة وقياس الشبه وقياس الطرد وإلغاء الفارق [7] . ويبدو أن الأنباري قد عد الاستدلال بالسبر والتقسيم أحد الاستدلالات الملحقة بالقياس لا مسلكًا من مسالك العلة ، وهو ما سيتناوله البحث بعد قليل .

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٢٥ ، ١٢٦) . (٢) السابق (ص ١٢٦) .
(٣) السابق .
(٤) ذكر الأنباري موضعًا نص فيه العربي على العلة ، انظر الإنصاف (٧٦٣/١١) .
(٥) وسيتضحان عند تناول قياس الشبه والطرد عنده .
(٦) سيأتي الكلام عليه في أوجه الاستدلال الملحقة بالقياس .
(٧) انظر الاقتراح (ص ١٣٧ - ١٤٩) ، وانظر أيضًا التفكير النحوي (٢٢٠ - ٢٢٩) ، حيث وجه الكثير من الانتقادات إلى هذه المسالك .

أما عن قوادح العلة ، فلقد عقد الأنباري في رسالته (الإغراب) فصلًا جمله في الاعتراض على الاستدلال بالقياس ، ذكر فيه ما جرى النحاة على تسميته (قوادح العلة) ، ولقد سميت قوادح لأنها تقدح في العلة وتبطل عملها فتسقطها وتمنع عملها ، وذكر منها سبعة اعتراضات ، تمس الأولى منها القياس ، والباقي موجه إلى العلة ، وهذه الاعتراضات هي : فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والقول بالموجب ، والمنع للعلة ، والمطالبة بتصحيح العلة ، والنقض ، والمعارضة [1] .

ولقد نقل السيوطي هذه الاعتراضات أو القوادح وزاد عليها ، تخلف العكس وعدم التأثير [2] .

والحق أن أبا البركات كان أكثر دقة من السيوطي في إلحاقه هذه الاعتراضات بأوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس دون قوادح العلة وذلك لسببين :

الأول : أن من هذه الاعتراضات (فساد الاعتبار) وهي « أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب » [3] وهو اعتراض موجه إلى القياس لا إلى العلة .

الثاني : أن باقي الاعتراضات الموجهة إلى العلة هي اعتراضات على الجامع وهو أحد أركان القياس . وهي اعتراضات موجهة إلى القياس أيضًا ، لأن القدح في العلة يؤدى إلى إبطال القياس .

ولهذا رأى البحث إلحاق هذه الاعتراضات بأوجه الاعتراض على القياس - كما اختار الأنباري ، وذلك في الفصل المعقود لأساليب الجدل النحوي عنده .

طبيعة العلة النحوية

يبدو أن هناك خلافًا بين العلماء حول طبيعة العلة النحوية ، أهي أشبه بالعلل العقلية أم بالشرعية ، بالكلامية أم بالفقهية ؟

ولم يكن هذا الخلاف شكليًا أو عديم الجدوى ؛ لأنه يترتب عليه مواقف الفريقين المختلفة من العلة النحوية ، إذ يترتب على ذلك الخلاف حول العلة النحوية أهي

---

(١) انظر الإغراب (ص ٥٤ - ٦٢) . (٢) انظر الاقتراح (ص ١٤٩ - ١٦٣) .
(٣) الإغراب (ص ٥٤) .

موجبة أم مجوزة ، إذ يبدو أن الاختلاف حول اشتراط الطرد والعكس في العلة أو تعليل الحكم بعلتين أو إلحاق الوصف بالعلة ، يرجع في الأساس إلى الاختلافات حول طبيعة هذه العلة .

ولقد تعرض ابن جني لهذه المسألة ، وقارن بين العلل النحوية والعلل الكلامية والفقهية ، وعقد لذلك بابًا في « ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ؟ » فقال : « اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين » [1] .

وعلة ذلك « أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنّا ، غير بادية الصفحة لنا » [2] .

إذن فالمناسبة قوية بين العلة النحوية والحكم ، على خلاف العلة الفقهية التي تضعف فيها المناسبة بينهما ، لأنها أعلام وأمارات ، ووجه الحكمة فيها غير بادية الصفحة لنا .

ويؤكد ابن جني ذلك الموقف في موضع آخر فيقول : « فجميع علل النحو إذًا مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد » [3] .

ولكنه يحترز مما قد يظن من تطابق العلل النحوية والكلامية فيقول : « لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية » [4] ، ويقول : « واعلم أنا - مع ما شرحناه وعُنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه وإلحاقها بعلل الكلام - لا ندّعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين » [5] .

ويلخص ابن جني رأيه في طبيعة العلل عند كلامه عن جواز تخصيص العلل النحوية ، فقال مبرزًا ذلك : « وذلك أنها - أي العلة النحوية - وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنًا ، ... وليست كذلك علل المتكلمين ، لأنها لا قدرة على غيرها ، ... فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين ، وإن تقدمت علل

(١ ، ٢) الخصائص (٤٨/١) .
(٣) الخصائص (٥١/١) .
(٤) السابق (٥٣/١) .
(٥) السابق (٨٧/١ - ٨٨) .

المتفقهين » [١] .

أما أبو البركات فقد انطلق مع الفريق الذي اشترط في العلة الطرد والعكس وعدم تعلق الحكم بعلتين ، من نظرتهم إلى العلل النحوية على أنها ملحقة بالعلل العقلية في إيجابها للحكم ، أما الفريق الآخر فقد انطلق من إلحاقه العلل النحوية بالشرعية ، فلم يعدوا الطرد والعكس شرطين في العلة ، وأجازوا تعليق الحكم بعلتين .

ولقد أخذ الأنباري بالمذهب الأول فقال : « وإنما وجب أن يكون الطرد شرطًا في العلة هاهنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص ، فكذلك العلة النحوية » [٢] ، ويقول في الاستدلال على العكس : « وإنما وجب أن يكون العكس شرطًا في العلة وذلك لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعكس شرط في العلة العقلية ، فكذلك ما كان مشبهًا بها » [٣] .

ويقول عن العلل النحوية : « فإنها بعد الوضع أصبحت بمنزلة العلة العقلية فينبغي أن تجريَ مجراها » [٤] .

أما العلل الشرعية فهي أمارات ودلالات على الأحكام ، ولقد أشار إليها الأنباري دون أن يسميها فقال على لسان من رأى تخصيص العلة : « ويخرج على ما ذكرنا العلة العقلية ، فإن العلة العقلية موجبة للحكم وهذه أمارة عليه ، فلا يقاس أحدهما على الآخر » [٥] ، ويقول على لسان من أجاز تعليل الحكم بعلتين : « هذه العلة ليست موجبة ، وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم ، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل » [٦] .

وهكذا قارن الأنباري بين العلل العقلية والشرعية ، فالأولى موجبة للحكم أما الثانية فهي أمارة ودلالة على الحكم . كما ألحق العلل العقلية شأنه في ذلك شأن ابن جني الذي ألحق العلل النحوية بالكلامية وصرح بأنها أقرب إلى الكلامية منها إلى الفقهية ؛ لأنهم يحيلون على الحس .

ومما يدل على حمله العلل النحوية على الحسية ، ما قاله ردًا على مذهب أبي

---

(١) الخصائص (١/١٤٤ - ١٤٥) .
(٢) لمع الأدلة (ص ١١٢) .
(٣) السابق (ص ١١٦) .
(٤) السابق (ص ١٢١) .
(٥) لمع الأدلة (ص ١١٤) .
(٦) السابق (ص ١٢٠) .

العباس ثعلب من مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا ، فقال : « وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب : (إنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر إلى آخر ما قرر) ففاسد أيضًا ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوبًا بفعل معدوم من كل وجه لفظًا وتقديرًا ، والفعل لا يخلو ، إما أن يكون مُظْهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه ، والمعدوم لا يكون عاملًا ، وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة ، والمشي برجل معدومة ، والقطع بسيف معدوم ، والإحراق بنار معدومة ، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية » [(١)] .

ويبدو أن أبا البركات قد فعل نفس ما فعله ابن جني من جعل العلل النحوية في منزلة بين العلل العقلية والشرعية ، فعلى الرغم من إلحاقه العلل النحوية بالعقلية يرى فروقًا بينهما ، ويتحرز من أن يظن أنها كالعقلية تمامًا [(٢)] ، وأشار إلى ذلك بقوله : « العلة النحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها ، إلا أنها لما وضعت موجبة كما أن العلل العقلية موجبة أجريت مجراها ، وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية » [(٣)] .

ويقول في موضع آخر : « ما المعنى بقولكم إنها ليست موجبة ، إن عنيتم (أنها ليست موجبة كالعلل العقلية ، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة ، أو العالمية لا تعلل إلا بالعلم) فمسلم ، وإن عنيتم (أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق) فلا نسلم ، فإنها بعد الوضع أصبحت بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن تجري مجراها » [(٤)] ، وفي هذه النصوص دليل على أن الأنباري قد لاحظ ما بين العلة العقلية والعلة النحوية من فروق ، فالعلة العقلية موجبة للحكم بذاتها ، أي أنها موجدة حقيقة « ونعني بها انبثاق شيء عن شيء آخر انبثاقًا حقيقيًا كالتحرك عن الحركة والعالمية عن العلم » [(٥)] .

وهذا يؤكد ما قررته من أن الأنباري يضع العلة النحوية موضعًا وسطًا بين العقلية والشرعية ، فهي متقدمة على العلل الشرعية ولكنها متأخرة عن العلل العقلية.

---

(١) الإنصاف (٢٤٧/٢٩) .
(٢) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٢١١ ، ٢١٢) .
(٣) لمع الأدلة (ص ١١٥) . (٤) لمع الأدلة (ص ١٢٠ ، ١٢١) .
(٥) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٢١٢) .

مكانة العلة من الأصول النحوية

لقد عد بعض العلماء والباحثين العلة أصلًا مستقلًا من أصول النحو ، على حين عدها غيرهم ركنًا من أركان القياس ، أي جزءًا من أصل آخر .

أما الفريق الأول : فلقد عد منه بعض الباحثين ابن السراج من القدماء [١] ومن المحدثين الدكتور محمد عيد الذي عد من أصول النحو ، القياس والتعليل والتأويل والعامل [٢] ، والحق أنه ليس بين هذه الموضوعات أصل مستقل من أصول النحو سوى القياس .

أما الفريق الثاني : وهم الأغلبية ، فيمثلهم من القدماء الأنباري والسيوطي ومن المحدثين الأستاذ سعيد الأفغاني ، والدكتور علي أبو المكارم ، والدكتور محمود نحلة ، والدكتورة خديجة الحديثي [٣] ، حيث تناول هؤلاء العلة باعتبارها ركنًا من أركان القياس ، وأنكروا أن تكون العلة أصلًا مستقلًا من أصول النحو .

ويبدو أن إلحاق العلة بالقياس يرجع إلى تركيز هؤلاء العلماء على العلة القياسية ، ومن يراجع موقف الأنباري من العلة النحوية واشتراط التأثير أو الدوران في العلة ، وهما الطرد والعكس ، ورفضه تعليل الحكم بعلتين ، ورفض إلحاق الوصف بالعلة ، وإثبات الحكم بالعلة لا بالنص ، إلى غير ذلك من موضوعات ، يدرك أن الأنباري لم يكن يتحدث إلا عن العلة الموجبة للحكم المستخدمة في العملية القياسية وبخاصة قياس العلة .

ومعنى هذا أنه يفرق بين العلل الموجبة للحكم ، وتلك المجوزة التي هي بمثابة أمارات ودلالات على الأحكام ، ولذلك ألحق العلل النحوية بالعقلية لا الشرعية . فجعل الأولى ركنًا من أركان القياس وأولاها العناية ، والاهتمام في رسالته لمع الأدلة التي جعلها في وضع الهيكل النظري لعلم الأصول ، ولم يعر التعليلات الأخرى التي استخدمها النحاة لتسويغ القواعد وتبريرها اهتمامًا تنظيريًا وإن كان قد أكثر من استعمالها عمليًا في مسائله النحوية .

---

(١) انظر الشاهد وأصول النحو (ص ١٢٨) .

(٢) انظر أصول النحو العربي د . محمد عيد .

(٣) انظر في أصول النحو (ص ٩٧) ، وأصول التفكير النحوي (ص ١١١ – ١١٧) ، وأصول النحو العربي نحلة (ص ١٢٤ – ١٣٤) ، وانظر ما ذكرته الدكتورة الحديثي عن ذلك في الشاهد وأصول النحو .

والحق أن أبا البركات لم يكن بدعًا عندما صب اهتمامه على العلل الموجبة وعدها – دون سواها من التعليلات – ركنًا أساسيًا من أركان القياس ، إذ تؤكد العديد من الشواهد اتفاق النحاة الأوائل كسيبويه وابن جني والسيوطي مع الأنباري في جعل العلل النحوية موجبة للحكم .

فلقد عدَّ أحد الدارسين سيبويه من أوائل النحاة الذين قالوا بإيجاب العلة النحوية ، وذكر لذلك أمثلة [1] ، ويبدو من تناول ابن جني الطويل للعلل النحوية أنه يرى إيجاب العلة النحوية ، فهو يحمل العلل النحوية على الكلامية ، وهي موجبة للحكم ، كما استخدم زيادة الوصف في العلة للاحتياط ودفع التخصيص ، ومعنى دفع التخصيص عن العلة ، أن يثبت إيجابها للحكم في كل موضع ، فابن جني ينفي بذلك تخلف الحكم .

ولقد عقد ابن جني بابًا (في تخصيص العلل) أشار في مقدمته إلى أن مذهب البصريين هو جواز التخصيص ، فقال : « اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل . وذلك أنها وإن تقدَّمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلَّف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنًا » [2] إلا أنه اعترض عليهم ، واستدل على انتفاء التخصيص عنها فلقد عد ابن جني مرد القول بتخصيص العلة هو عدم الاحتياط في وصف العلة [3] فقال : « إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها ... إنما اضطُر القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها ، لأنه لم يحتط في وصف العلة ، ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها ... وهذا هو الذي نتق عليهم هذا الموضع حتى اضطرهم إلى القول بتخصيص العلل ، وأصارهم إلى حيز التعذُّر والتمحُّل » [4] .

ويقول أيضًا : « أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلَّها ، ولو لم تقدم الأخذ بالحزم لاضطررت إلى تخصيص العلة ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا ... وأنت إذا قدمت ذلك الاحتياط لم يتوجه عليك سؤال ... فقد علمت بهذا وغيره مما هو جار مجراه قوة الحاجة إلى الاحتياط في تخصيص العلة » [5] .

---

(١) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٧٠ ، ٧١ ، ٣٣٦) .
(٢) الخصائص (١٤٤/١ – ١٤٥) .
(٣) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٣٣٥) .
(٤) الخصائص (١٤٥/١ – ١٤٧) .
(٥) السابق (١٤٨/١ – ١٤٩) .

ولقد خلص صاحب (أصول النحو في الخصائص) إلى أن أول عالم نحوي تعرض لدفع التخصيص عن العلة النحوية وبيان أن الحكم موجود ما دامت علته موجودة ، بشكل علمي هو ابن جني ، ثم تلاه أبو البركات الأنباري ، أما ابن جني فقد أسهب في معالجة العلل التي تخلف عنها الحكم في بعض المواضع ، وانتهى – بعد بحث دقيق وطويل – إلى دفع التخصيص عن العلة في تلك المواضع مستعينًا بإضافة أوصاف إلى العلة [1] .

ولقد « اشترط ابن جني في العلة النحوية شرطين ، هما : عدم التخصيص والانعكاس ، وهذان الشرطان مبنيان على القول بإيجاب العلة النحوية ، فهو – أعني الإيجاب – يستلزمهما ، وهناك شرط ثالث ذكره وهو التعدية » [2] حيث عقد ابن جني بابًا (في أن العلة إذا لم تتعدَّ لم تصح) [3] ، ويبدو أن ابن جني عندما اشترط التعدي في العلة فإنه إنما قصد به تعدى العلة من الأصل إلى الفرع ، أي أن تكون موجودة في الفرع ، أي أن تكون موجودة في الفرع وألا تقصر على الأصل .

ويتعرض ابن جني صراحة للعلة الموجبة المجوزة ، فيقول تحت « باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة ، وبين العلة المجوزة » : « اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة ، أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وجر المضاف إليه ، وغير ذلك . فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجويزها ، على هذا مفاد كلام العرب .

وضرب آخر يسمى علّة ، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب . من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة ، وهي علة الجواز ، لا علة الوجوب ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بدّ منها ، وأن كل مُمال لعلةٍ من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه ، فهذه إذًا علة الجواز لا علة الوجوب » [4] .

ويقول بعد ذكر بعض الأمثلة على العلل المجوزة : « وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذه الحدّ ، فوقوعه عليه علّة لجواز ما جاز منه ، لا علة لوجوبه » [5] .

---

(١) انظر محمد خليفة (ص ٣٣٦ ، ٣٣٧) .

(٢) أصول النحو في الخصائص (ص ٣٣٥) ، وانظر (ص ٣٤١) .

(٣) انظر الخصائص (١٦٩/١ – ١٧٢) .

(٤) الخصائص (١٦٤/١) .

(٥) السابق (١٦٥/١) .

ولقد رأى السيوطي كذلك إيجاب العلة للحكم ، فعلق على ما قاله ابن جني بقوله : « فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب ، وأن ما كان موجبًا يسمى علة ، وما كان مجوزًا يسمى سببًا » [1] .

ومعنى هذا أن المعلول الواحد لا يكون له أكثر من علة موجبة واحدة ولكن قد يكون له أكثر من سبب . ويعقد السيوطي بابًا للعلة الموجبة جعله بعنوان « من شرط العلة إيجابها للحكم في المقيس عليه » يقول فيه : إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته ، وسكناته ، وإبهامه ، وتخصيصه ، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم ، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ، ولا يميزها إلا الإعراب » [2] .

ويتضح من العرض السابق لآراء ابن جني والسيوطي في العلة أنهما يتفقان مع الأنباري في جعل العلل النحوية موجبة للحكم . وأنه لم يكن الوحيد بين النحاة الذي اشترط فيها ذلك .

وهذه العلل الموجبة هي التي تعد – دون سواها – ركنًا أساسيًا من أركان العملية القياسية .

ولكن ليست كل العلل موجبة ، فهناك ضرب آخر من التعليل لا يستخدم في العملية القياسية ، وإنما يأتي كأمارات ودلالات على الأحكام ، ويستخدم في تبرير القواعد ، فما موقف الأنباري من هذا التعليل ؟

موقف أبي البركات من التعليل ، ومكانته من علم الأصول

فرق الأنباري بين العلة والتعليل ، فعلى حين انصب اهتمامه في الجانب التنظيرى لعلم الأصول على العلة الموجبة للحكم وذلك في كتابه (لمع الأدلة) ، فقد انصب اهتمامه في الجانب التطبيقي العملي على التعليل بعامة ، وبخاصة في كتابه (أسرار العربية) ، الذي يعدُّ كتابًا في العلل .

ويعلق الدكتور جميل علوش على ما يظهر من تباين بين ما كتبه الأنباري في العلة وما طبقه عمليًا في مجال التعليل بقوله : وكأنهما موضوعان مختلفان منفصلان . وكان من الواجب أن يوجد هذه الصلة وينميها ويحرص عليها حتى

---

(١) الاقتراح (ص ١٢٠) .

(٢) السابق (ص ١٢٤) .

يكون تعليله تطبيقًا لما كتبه في العلة وصورة عنه لا شيئًا آخر مختلفًا عنه بل لا يمت إليه لا نصًا ولا إيماء »[1] .

والحق أن الموضوعين مختلفان فعلًا ، فالعلة الداخلة في العملية القياسية والتي وضع لها القوانين وأصلها نظريًا علل موجبة للحكم تتسم بالتأثير والدوران وهي داخلة عنده في علم أصول النحو لأنها جزء لا يتجزأ من أركان القياس ، أما التعليل والذي هو بمثابة تسويغ للقواعد ، ولا يتعدى أن يكون أمارات ودلالات على الأحكام ، ويهدف إلى بيان وجه حكمة العرب فيما نطقت ، فهذا النوع من التعليل يطرحه الأنباري من علم الأصول ، ويجعله مسلكًا من مسالك النحاة في توجيه القواعد وتبرير الأحكام . فهو أصل من أصول التفكير النحوي عندهم ، وليس أصلًا من أصول النحو .

ومعنى هذا أن العلة التي نظر لها في (لمع الأدلة) هي العلة التي تبنى على أساسها القواعد والأحكام ، وتأتي قبل هذه القواعد ، وذلك على خلاف التعليل الذي يأتي بعد التعقيد لا قبله لتسويغ تلك القواعد .

ومن هنا كان منطقيًا ألا يشير أبو البركات إلى التعليل عند حديثه عن العلة باعتبارها ركنًا من أركان القياس ، ولكنه من جانب آخر لا يستطيع الاستغناء عن هذا التراث الضخم من تعليلات النحاة ، لأن الحاجة تدعو إليه في الأبواب التفصيلية والتطبيقات النحوية لتسويغ القواعد وبيان تناسقها . ومن ثم استخدم التعليل تطبيقًا في مؤلفاته النحوية لتبرير القواعد والدلالة على وجه حكمة العرب فيما نطقت .

يقول سيبويه : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا »[2] ، ويعلق ابن جني على ذلك بقوله : « وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه ، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه »[3] .

فلقد نبهت هذه المقولة النحاة على مرّ العصور إلى ضرورة البحث عن تلك العلل وإبرازها .

ولقد نقل عن بعض العرب ما يدل على معرفتهم علل كلامهم ، يقول الأنباري :

---

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٢١٥) . (٢) الكتاب (١٣/١) .
(٣) الخصائص (٥٣/١ - ٥٤) .

كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابيًا يمانيًا يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول (جاءته كتابي) ، فقال : أليس بصحيفة ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم »[1] .

ويذكر ابن جني نفس هذه الرواية ويعلق بقوله : « أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدبروا ، وقاسوا ، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيًا جافيًا غُفْلا ، يعلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا وقد شرع لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سمته وأَمِّهِ »[2] .

ولهذا بسط النحاة بعامة الحديث في العلل والبحث عنها كل حسب قدراته العقلية والثقافية ، وأخذوا يغوصون على كوامن العلل وخفاياها ، مستخدمين مواهبهم في استنباط ما لم يصل إليه المتقدمون من العلل . وأفردوا لها مصنفات وامتلأت بأبوابها كتبهم .

---

(١) الإنصاف (٧٦٣/١١١) .

(٢) الخصائص (٢٤٩/١) .

التعليل عند الأنباري

استعان الأنباري عمليًا في تعليلاته النحوية بمعظم أنواع التعليل التي أشار إليها من سبقه من العلماء ، وبما في تقسيماتهم لهذه العلل من تعريفات ، ولكن يبدو أنه لم يشأ أن يستخدم مصطلحاتهم وتسمياتهم لهذه الأنواع والأقسام ، بل اكتفى بأن استعان بها تطبيقًا في مؤلفاته دون تسميتها [1] .

والحق أن من يطالع كتب النحو يجد أن هناك تقسيمات للعلل باعتبارات مختلفة ، فهناك تقسيم باعتبار المضمون ، قسمت فيه العلة إلى أربعة وعشرين نوعًا ذكرها السيوطي عن الدينوري الجليس وشرحها ابن مكتوم [2] . وتقسيم آخر باعتبار الشكل ، قسمت فيه إلى بسيطة ومركبة [3] . وتقسيم ثالث باعتبار الحكم ، قسمت فيه العلة إلى موجبة ومجوزة [4] . وهذا غير تقسيم العلة باعتبار الغاية أو الغرض منها وقد أخذت العلة في هذا التقسيم تسميات مختلفة ، فعلى حين قسمها ابن السراج إلى علة ، وعلة العلة [5] ، قسمها الزجاجي إلى علة تعليمية وقياسية وجدلية نظرية [6] ، وقسمها ابن مضاء إلى علل أوائل وثواني وثوالث [7] .

ولقد استعان الأنباري بالعلل الثلاث ، التعليمية ، والقياسية ، والجدلية وبخاصة في كتابه (أسرار العربية) وإن لم يسمها . أما التعليمية فقلما يهتم الأنباري بتعيينها ؛ لأنها ليست محل خلاف أو التباس ولكنها موجودة بوضوح في (أسرار العربية) ، وتظهر مثلًا في الجواب على سؤال : ما التثنية وما الجمع ، أو على كم ضربًا ينقسم خبر المبتدأ ، أو على كم ضربًا تنقسم الجملة ، أو ما الفاعل وما إعرابه ، أو ما المفعول ؟ [8] .

أما العلل القياسية فهي تلك العلل التي تستخدم في العملية القياسية وتلحق الفرع بالأصل ، وهي كثيرة عند الأنباري كثرة القياس ، لأنها مرتبطة به ، ولا يقوم القياس إلا بها ، وهذه العلل تلحق بالقياس لأنها ركن من أركانه ، ولا تدخل في التعليلات التي هي من قبيل الأمارات على الأحكام .

---

(١) انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٢١٦) .

(٢) انظر الاقتراح (ص ١١٥ - ١١٨) .

(٣) انظر السابق (ص ١٢٣ ، ١٢٤) .

(٤) انظر الخصائص (١/١٦٤ - ١٦٦) .

(٥) انظر الأصول في النحو لابن السراج (١/٣٥) .

(٦) انظر الإيضاح في علل النحو (ص ٦٤ ، ٦٥) .

(٧) انظر الرد على النحاة (ص ١٣٠ - ١٣٤) .

(٨) انظر أسرار العربية (ص ٤٧ ، ٤٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٨٥) .

وتعد العلل الجدلية النظرية من التعليلات التي كثرت عند أبي البركات وغالى في تتبعها والبحث عنها ، ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذا الضرب من التعليل في كتابه (أسرار العربية) ، فالكتاب قائم على التعليل الغالي والجدلي . ولا غرابة في ذلك وثقافة الأنباري الجدلية والمنطقية والكلامية معروفة ، فكان طبيعيًا أن يوغل في هذا الميدان وأن يزيد على ما أورده السابقون فيه .

فكل سؤال يأتي بعد تلك التي ذكرها في العلل التعليمية يعد من العلل الجدلية النظرية ، من ذلك كل ما جاء بعد بيان المثنى والجمع من أسئلة ، كقوله : فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات ، ولم خصوا التثنية في حال الرفع بالألف والجمع السالم بالواو ، وأشركوا بينهما في الجر والنصب ، وهل النصب محمول على الجر ، أو الجر محمول على النصب ، فلم حمل النصب على الجر دون الرفع . ولم فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع ، ولم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع ، وهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلًا ؟ [1] فكل ما يأتي في الجواب على تلك الأسئلة يعد من قبيل العلل الجدلية النظرية .

ومن هذا أيضًا ما جاء بعد بيانه الفاعل وإعرابه من أسئلة ، كقوله : « فلم كان إعرابه الرفع ، قيل : فرقًا بينه وبين المفعول ، فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا ، قيل : لخمسة أوجه ... » [2] وكذلك جوابه على من كان قال : فلم بنى الفعل الماضي على حركة ، ولم كانت الحركة فتحة ؟ [3] . ويكفي أن تنظر إلى باب جمع التكسير لتعلم مدى اعتماده على هذا الضرب من التعليل ، وإفراطه فيه [4] .

ولكن يبدو أن الأنباري – وعلى الرغم من إيغاله في تتبع العلل الجدلية والبحث عنها – كان يرى في بعض الأحيان أن هذه الأسئلة الجدلية غير ملزمة ويحس بما فيها من غلو وتكلف .

فقد بين علة رفع الفاعل ونصب المفعول ، وأن ذلك كان للفرق بينهما ، ثم يفترض سؤالا يقول : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعًا ، فيعترض على ذلك من خمسة أوجه ، ويقول في الوجه الخامس : « أن هذا السؤال لا يلزم لأنه لم يكن

---

(١) انظر أسرار العربية (ص ٤٨ – ٥٦) . (٢) أسرار العربية (ص ٧٧) .
(٣) انظر أسرار العربية (ص ٣١٥ – ٣١٧) .
(٤) انظر أسرار العربية (ص ٣٤٨ – ٣٦٠) ، وانظر البيان (١٩١/١) ، (٦٧/٢ ، ٢٢٣ ، ٢٤٨ ، ٤٧٤) .

الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل ، وبان أن هذا السؤال لا يلزم ، لأنا لو عكسنا على ما أورده السائل ، فنصبنا الفاعل ، ورفعنا المفعول ، لقال الآخر : فهلا عكستم ، فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال ، والسؤال متى انقلب كان مردودًا ، وهذا الوجه ينبغي أن يكون مقدمًا من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد ، وإنما أخرناه ، لأنه بعيد من التحقيق » [1] .

فهو يرفض توجيه السؤال لأنه لا يلزم ويؤدي إلى الانقلاب .

أما عن التقسيمات الأخرى للعلل ، فلقد حاول الشيخ محمد الخضر حسين تقسيم العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعتها ، وبنت عليها أحكام ألفاظها ، فأرجعها إلى ثلاثة أقسام [2] .

أحدها : ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول ، **وثانيها** : ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردها على قائلها ، كما أنك لا تضعها بمحل العلم أو الظن القريب منه . **وثالثها** : ما يجرى فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل .

ولقد حاول الدكتور جميل علوش تطبيق هذه الأقسام على تعليلات أبي البركات الأنباري ، فقال : « وهذا التقسيم ينطبق إلى حد بعيد على تعليلات ابن الأنباري فمن تعليلاته ما هو منطقي مقبول ، ومنها ما هو فرضي مظنون ، ومنها ما هو قريب من الأساطير والأوهام » [3] .

فمن التعليلات المنطقية المقبولة تعليله امتناع كون الفعل المضارع يرتفع بالزوائد في أوله ، وتعليله امتناع وصف المعرفة بالنكرة ، وكون الواو أصل حروف العطف ، وحذف حروف العلة في الجزم ، ووجوب تقدير (أن) دون غيرها بعد الواو والفاء وأو واللام وحتى في حالة النصب ، وحذف الألف والياء في النسب إذا كان الاسم على خمسة أحرف [4] ، أما ما هو فرضي مظنون ، فكتعليله جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها وامتناع تقديمه عليها نفسها ، لأنها أخذت منزلة بين المنزلتين ، فهي أضعف من (كان) فلم يجز تقديم خبرها عليها ، وأقوى من (ما) فجاز تقديم

---

(١) أسرار العربية (ص ٧٨ ، ٧٩) .

(٢) انظر دراسات في العربية وتاريخها (ص ٧٤ ، ٧٥) .

(٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٢٢٦) .

(٤) انظر أسرار العربية (ص ٢٩ ، ٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٣٢٢ ، ٣٣٢ ، ٣٧٥) .

خبرها على اسمها ، وكذلك تعليله عدم بناء الظرف ، ومجيء الحال نكرة ، ومجيء مميز (كم) منصوبًا في الاستفهام مجرورًا في الخبر ، وبناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح [1] .

وأما ما هي من قبيل الأساطير والأوهام ولا تستند إلى علم أو منطق ، فلقد ضرب لها أمثلة من باب العدد [2] .

ولقد فعل الدكتور فاضل السامرائي مثل ذلك ، إذ جعل تعليلات الأنباري منها ما هو مقبول مستند إلى طبيعة اللغة ، ومنها ما لا مانع من قبولها إلا أنه لا دليل على أنها هي العلة التي راعتها العرب [3] .

ومن تلك التعليلات التي أكثر الأنباري من الاستعانة بها – والتي استعملها النحاة من قبله – ما ذكره الدينوري الجليس من تعليلات تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، كعلة الاستثقال ، والفرق ، والتعويض ، والحمل على المعنى ، والمشاكلة ، والمعادلة ، والاختصار ، والتخفيف ، ودلالة الحال [4] ، ومنها ما ذكره العلماء على أن العرب راعتها في كلامها ، كعلة أمن اللبس ، والفرار من التقاء الساكنين ، وكثرة الاستعمال ، والاتساع ، وطول الكلام ، ومن أمثلة هذه التعليلات عنده ، ما يلي :

علة الاستثقال :

علل بها الأنباري حذف حركة حرف العلة ، فقد استثقل الحركة « على الياء لأنها حرف علةٍ ، وحرف العلة تستثقل عليه الحركة ، ولهذا قالوا : مَعْدي كَرِب ، وقَالِيقَلاً ، وبادي بَدًا ، بسكون الياء فيها كلها ، وإن كان ينبغي أن تُفتَح كحضرموت وبَعْلَبك لأن الحركة تستثقل عليها » [5] .

---

(١) انظر السابق (ص ١٤١ ، ١٧٧ – ١٧٨ ، ١٩٣ ، ٢١٦ ، ٢٤٦) .
(٢) انظر أسرار العربية (ص ٢١٨ – ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٣ – ٢٧٦ ، ٣٥٠ – ٣٥١ ، ٣٥٢) ، وانظر ابن الأنباري وجهوده في النحو (ص ٢٢٦ – ٢٢٨) .
(٣) انظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ١٩١ – ١٩٣) .
(٤) انظر الاقتراح (ص ١١٥ – ١١٨) .
(٥) البيان (٧٢/١) ، وانظر حول استثقال الحركة على حرف العلة ، البيان (١٧٠/١) ، وأسرار العربية (٣٢٢/٩٢) .

ويعلل بها قراءة من قرأ (أَئِنَّكُم) بتحقيق الأولى وتليين الثانية بغير مد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ (الأعراف : ٨١) [1] ويعلل بها أيضًا حذف الرفع والجر من الاسم المنقوص نحو (هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ) والأصل : هذا قاضيٌ ، ومررت بقاضيٍ ، إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما [2] .

علة الفرق :

أكثر أبو البركات من الاستعانة بعلة الفرق ، مستخدمًا إياها في رفع ما يمكن أن يحدث من التباس أو تشابه ، ويستخدمه كثيرًا في الرد على الكوفيين .

فعلل بها دخول التنوين الاسم ، حيث « ذهب بعضهم إلى أنه دخل فرقًا بين الاسم والفعل ، وذهب آخرون إلى أنه دخل فرقًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف » [3] وعلل بعلة الفرق كسرهم نون التثنية وفتحهم نون الجمع [4] ، ورفعهم الفاعل ونصبهم المفعول [5] . وزيادة الباء بعد فعل التعجب ، نحو (أحسن بزيد) ، لأنه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر ، فزادوا الباء فرقًا بين لفظ الأمر الذي للتعجب ، وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب » [6] ، ويعلل بها قلب الألف ياء مع المضمر في نحو (عليهم) فرقًا بينها وبين الألف في الأسماء المتمكنة [7] . ومجيء لام التأكيد بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة فرقًا بينها وبين (إنْ) التي بمعنى (ما) [8] . ويعلل بها ضمهم تاء المتكلم للفرق بينها وبين تاء المخاطب ، وجعلهم ما بعد (كم) في الاستفهام منصوبًا ، وفي الخبر مجرورًا [9] ، وفتح كاف الخطاب في المذكر ، كسرها في المؤنث [10] ، وتقدم المنصوب على المرفوع بعد (إنَّ) فرقًا بينها وبين الفعل [11] .

---

(١) انظر البيان (٣٦٧/١) .

(٢) انظر أسرار العربية (ص ٣٧) ، وانظر حول هذا التعليل البيان (٣٨/١) ، وأسرار العربية (ص ٣٥١) ، والإنصاف (٦٨١/٩٦ – ٦٨٢) .

(٣) أسرار العربية (ص ٣٩) .

(٤) انظر السابق (ص ٥٥) .

(٥) انظر السابق (ص ٧٧) .

(٦) أسرار العربية ١٢٤ ، وانظر البيان (١٠٦/٢) .

(٧) انظر البيان (٤٠/١) .

(٨) انظر البيان (١٢٩/١) ، (٦١/٢ ، ٣١٠) .

(٩) انظر أسرار العربية (ص ٢١٥) .

(١٠) انظر السابق (٣٩٧) .

(١١) انظر الإنصاف (١٧٩/٢٢) ، وانظر حول استدلاله بعلة الفرق ، البيان (٣١/١ ، ٣٤ ، ٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٨٨) ، (٣٩١/٢ – ٣٩٢) ، وأسرار العربية ٢١٨ ، ٣٥٣ ، والإنصاف (١٠٧/١٤) ، (١٤٢/١٥ – ١٤٣) ، (١٧٣/٢٠) ، (٢١٦/٢٥) ، (٢٦٥/٣٤) ، (٣٠١/٤٠ – ٣٠٣) ، (٣٦٥/٥٢) ، (٤٨٧/٦٨ – ٤٨٨) ، (٥٧٩/٧٩) .

علة التعويض :

يعلل بها بناء (قبلُ) و (بعدُ) على الضم ، لأنه « لما حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة ، تعويضًا عن المحذوف وتقوية لهما »[(١)] وكذلك قلبهم الهمزة واوا في جمع (صحراء) فقالوا : صحراوات ، لأنهم « لما أبدلوا من الواو همزة في نحو : أُقِّتتْ ، وأجوه ، أبدلت الهمزة هنا واوًا من الناقض والتعويض »[(٢)] ويعلل بها تحريكهم العين من (أرَضونَ) فقال : « وإنما غُيِّر فيه لفظ الواحد ؛ لأنه جمع على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل ، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيروا فيه لفظ الواحد تعويضًا عن حذف تاء التأنيث منه »[(٣)] ومن ذلك تعليله جمع سنة على (سنون) فقال : « واحمل سنةٍ سنهه وسنوه فلما حذفت اللام جمعه جمع التصحيح ، عوضًا عما دخلها من الحذف ، كثُبة وعدة وقلة وأصلها : ثبوة ، وعدوة ، وقلوة . فلما حذفوا اللام منها جمعوها بالواو والنون فقالوا : ثبون ، وعِدُون ، وقِلُون ، فكذلك سنون »[(٤)] .

علة الحمل على المعنى :

لقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذا التعليل مستدلًا على صحته بكثرته في كلام العرب ، من ذلك الحمل على (الوصية) بالتذكير حملًا لها على المعنى لأنها بمعنى (الإيصاء)[(٥)] ، وحمل (موعظة) في قوله تعالى : ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] على المعنى فذكر (جاء) « حملًا على المعنى لأن موعظة بمعنى (وَعْظ) والحمل على المعنى كثير في كلامهم »[(٦)] ، كما أعاد الضمير بالتذكير على (القسمة) مع أنها مؤنثة لأنها بمعنى (المقسوم) فذكَّر « حملًا على المعنى وهذا كثير في كلامهم »[(٧)] وعلل العودة على (العزة) بالتذكير لأنها في معنى (العز)[(٨)] ، وذكَّر (الرحمة) في قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ [الكهف : ٩٨] حملًا على المعنى ؛ « لأن الرحمة بمعنى (الغفران) فذكره حملًا على المعنى ، والتذكير بالحمل على المعنى كثير في

(١) أسرار العربية (ص ٣١) ، وانظر البيان (٢٤٨/٢) .

(٢) أسرار العربية (ص ٦٢) . (٣) الإنصاف (٤٢/٤) .

(٤) البيان (١٨٩/٢) ، وانظر أسرار العربية ٥٨ ، وانظر في هذا التعليل البيان (٢٤٦/١) ، (١٩٠/٢، ١٩٧ ، ٢٣٣) .

(٥) انظر البيان (١٤٢/١) .

(٦) البيان (١٨٠/١) . (٧) البيان (٢٤٤/١) .

(٨) انظر البيان (٢٧٠/١) .

كلامهم »[1] ومن ذلك حمله على معنى (ما) بالتأنيث [2] ، والحمل على معنى (مَنْ) بالجمع لأن معناها الجمع [3] .

ومن ذلك جمعه (فرخ على أفراخ) حملًا له على المعنى ، لأنه بمعنى (طير) [4] ، وجمع (زَنْد) على (أزناد) حملًا على معنى (عود) وهو يجمع على أعواد ، فكذلك ما كان في معناه [5] ، وجمع (زمن على أزمُن) حملًا على (دهر) الذي يجمع على أدهر ، لأنه في معناه [6] .

ولكن هناك أنواع أخرى من الحمل ، استخدمها الأنباري غير الحمل على المعنى ، من ذلك الحمل على اللفظ ، كالحمل على لفظ (كلّ) فيوحَّد ، لأن لفظها مفرد ، أو الحمل على لفظ (مَنْ) فيوحد أو يذكر ، أو الحمل على لفظ (ما) فيعيد عليها بالتذكير ، أو حمل النعت على اللفظ في المنادى المفرد [7] .

ومن ذلك أيضًا الحمل على الموضع (أو المحلّ) [8] ، وحمل الشيء على الشيء كحمله التثنية على الجمع ، أو حمل الماضي على المضارع (المستقبل) أو حمل التصغير على التكسير ، أو حمل حروف المضارعة على بعضها [9] .

علة المشاكلة :

وذلك نحو صحة المصدر لصحة فعله واعتلاله طلبًا للتشاكل ليجرى الباب على سنن واحد [10] ، وحمل الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار

---

(١) البيان (١١٨/٢) .

(٢) انظر البيان (٢٠١/١) ، وانظر أيضًا البيان (٣٤٣/١ ، ٣٤٤) .

(٣) انظر البيان (٢٤٦/١ ، ٤١٣) . (٤) انظر أسرار العربية (ص ٣٤٨) .

(٥) انظر السابق (ص ٣٥٠) .

(٦) انظر السابق ٣٥٢ ، وانظر حول هذا التعليل البيان (٩٣/١ ، ١٦٤ ، ٢٦٩ ، ٣٠٨ ، ٣٣٦) ، (١٩٨/٢ ، ٢١٤ ، ٣٠٣ ، ٤١٤) .

(٧) انظر البيان (١٨٧/١) ، (١٣٧/٢) ، وانظر السابق (٢٤٦/١ ، ٢٩٩ ، ٣١٧ ، ٤١٣) ، (٢٦/٢) ، وانظر السابق (٣٤٣/١ ، ٣٤٥) ، وانظر أسرار العربية ٢٢٥ على الترتيب .

(٨) انظر في ذلك البيان (٣٩٩/١) ، (٧٥/٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٢) ، وأسرار العربية (ص ٢٢٥) ، والإنصاف (٥٠/٥) ، (٣٣١/٤٥) .

(٩) انظر البيان (٦٤/١) ، والإنصاف (٦٨٢/٩٦) ، وانظر البيان (٣٨٨/١) ، والإنصاف (١٠/١ - ١١ ، ١٢) ، وانظر أسرار العربية ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، وانظر الإنصاف (٧٨٥/١١٢) على الترتيب .

(١٠) انظر أسرار العربية (ص ١٧٤) ، والإنصاف (٢٣٩/٢٨) .

حكم المشاكلة [١] ، وحمل حروف المضارعة على بعض طلبًا للتشاكل [٢] ، ونحو حملهم (نكرم وتكرم ويكرم) على (أكرم) ، وحملهم (أعد ونعد وتعد) على (يعد) [٣] ، ويعلل بها الإمالة لأنها إنما دخلت الكلام طلبًا للتشاكل ، لئلا تختلف الأصوات فتتنافر [٤] .

علة المعادلة :

وذلك نحو حملهم الجر على النصب في ما لا ينصرف ، وحملهم النصب على الجر في جمع المؤنث السالم ليعادلوا بينهما [٥] ، ويدور معظم هذا النوع من التعليل حول إعطاء الأكثر الأخف ، والأقل الأثقل ليعادلوا بينهما ، ويعلل بهذا التعليل جمعهم (فَعْل) على (أفعل) ، أما سائر أوزان الثلاثة فتجمع على (أفعال) كما علل بها فتح حرف المضارعة في الفعل الثلاثي وضمه في الرباعي [٦] .

وعلل به اختصاص التثنية بالألف ، والجمع بالواو [٧] ، وكسرهم نون التثنية وفتحهم نون الجمع لأن « الجمع أثقل من التثنية ، والكسر أثقل من الفتح ، فأعطوا الأخف الأثقل ، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما » [٨] وكذلك رفع الفاعل ونصب المفعول ؛ لأن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ، ويكون له مفعولات كثيرة « فأعطوا الأقل الأثقل ، والأكثر الأخف ، ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل ، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول » [٩] .

علة الاختصار :

ويعلل بهذا التعليل حذفهم جواب (لولا) إيجازًا واختصارًا لدلالة الكلام عليه [١٠] ، ودخول التثنية والجمع الكلام [١١] ، كما يعلل به الإضمار قبل الذكر مع نعم وبئس ؛ لأنهم « إنما فعلوا ذلك طلبًا للتخفيف والإيجاز ؛ لأنهم أبدًا يتوخون

---

(١) انظر الإنصاف (١١/١ ، ١٣) .
(٢) انظر البيان (٢٧٠/١) .
(٣) انظر الإنصاف (٧٨٥/١١٢) .
(٤) انظر أسرار العربية (ص ٤٠٦) ، وانظر حول هذا التعليل أيضًا البيان (٢٧/٢) .
(٥) انظر أسرار العربية (ص ٣٠٩ ، ٣١٠) ، وانظر الاقتراح (ص ١١٦) .
(٦) انظر أسرار العربية (٣٤٨ ، ٤٠٤) ، وانظر البيان (٢٣٢/١) .
(٧) انظر أسرار العربية (ص ٤٩) .
(٨) أسرار العربية (ص ٥٦) .
(٩) السابق (ص ٧٨) .
(١٠) انظر البيان (١٩٤/٢) .
(١١) انظر أسرار العربية (ص ٤٧ ، ٤٨) .

الإيجاز والاختصار في الكلام »[(١)] ، ومجيء بعض الأسماء متضمنة معنى الأمر نحو : (صَهْ ومَهْ) ونحو ذلك ، وإقامة هذه الأسماء مقام الأفعال - وهي الأصل في الأمر - توخيًا للاختصار لئلا يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذي يظهر في الفعل[(٢)] .

ويعلل به أيضًا عدم إعمال معاني الحروف ، « لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلبًا للإيجاز والاختصار ، فإذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار »[(٣)] .

علة التخفيف :

أكثر الأنباري من استعمال هذا التعليل ، ذلك أن الخفة أمر مطلوب ، ولذلك راعتها العرب في كلامها ، ومن ذلك تعليله حذف الضمير العائد من جملة الصلة إلى الموصول طلبًا للتخفيف[(٤)] ، ويفسر به حذف التنوين ، ولغة التخفيف في (ميت) وإبدالهم التنوين ألفًا في حال النصب ، لخفة الفتحة ، وفتحهم الواو والياء في نحو (يغزو ، ويرمي) في النصب ، وبناء (أين) و (كيف) و (أيان) وغيرها على الفتح وبناء الفعل الماضي على الفتح[(٥)] ، وعلل جعلهم (حبذا) بمنزلة كلمة واحدة بأن ذلك كان للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم[(٦)] ، وجعل طلب التخفيف السبب أيضًا في إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل ؛ لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال فاستعملوها بدلًا عنها طلبًا للتخفيف[(٧)] .

---

(١) أسرار العربية (ص ١٠٥) .

(٢) انظر الإنصاف (١٤٤/١٥) .

(٣) الإنصاف (٢٦٣/٣٤) ، وانظر حول الاستدلال بهذا التعليل أسرار العربية (ص ١٨٤ ، ٣٨٧ - ٣٨٩) ، والإنصاف (٤٦٠/٦٤) ، (٤٩٢/٦٩) ، (٨٣٤/١٢١) .

(٤) انظر البيان (٧٧/١ ، ٣٠٢ ، ٣٤١) ، (٧٧/٢ ، ١٠٨ ، ٣٠٠) .

(٥) انظر البيان (٤٤٤/٢) ، وانظر البيان (١٩٨/١) ، وانظر أسرار العربية (ص ٤٣١) ، وانظر السابق (ص ٣٢٣) ، وانظر أسرار العربية ٣٢ ، البيان (٧٦/٢ ، ٨٩) ، (٤٤/١ ، ٧٢) ، وانظر أسرار العربية (ص ٣١٦) على الترتيب .

(٦) انظر أسرار العربية (ص ١٠٨) .

(٧) انظر أسرار العربية (ص ١٦٣) ، وانظر في هذا التعليل : البيان (٣٩/١ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٣٦٨) ، (٣٨/٢) ، وأسرار العربية (٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٧٣) ، والإنصاف (١٢/١) ، (٥٧٣/٧٨) .

علة دلالة الحال :

من ذلك إعادة الضمير على ما لم يجر له ذكر لدلالة الحال عليه [(١)] ، وعلل به الإضمار قبل الذكر في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ [ص: ٣٢] ، أراد به الشمس « وإنما أضمر قبل الذكر لدلالة الحال ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ أراد به الأرض ، وإن لم يجر لها ذكر ، لدلالة الحال ، وهو كثير في كلامهم » [(٢)] .

ودلالة الحال من العلل التي تسوّغ الحذف ، فعلل بها حذف أحد الخبرين لدلالة الثاني عليه [(٣)] ، ويعلل بها حذف (لا) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥] ، لدلالة الحال عليه [(٤)] ، واستدلاله على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن تحصى » [(٥)] .

علة أمن اللبس :

إن أمن اللبس من العلل المهمة ، لأن غرض المتكلم الإفهام ، واللبس يمنع ذلك ، ومن ثم اكتسب هذا التعليل أهمية كبيرة ، واستخدم الأنباري هذا التعليل في العديد من المواضع ، من ذلك أنه يعلل به بناء (قبلُ ، وبعدُ) على الضم ؛ لأن النصب والجر يدخلهما ، « ولا يدخلهما الرفع ، فلو بنيا على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبني على الضم ، لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء » [(٦)] ويعلل بنفس هذا التعليل بناءهم المنادى المفرد المعرفة على الضم ، لأنه « لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل بناؤه على الكسر والفتح ، تعين بناؤه على الضم » [(٧)] ويعلل به كسر نون التثنية وفتح نون الجمع ، وجعلهم تثنية ما كان في البدن منه عضو واحد بلفظ الجمع ، وتثنية ما كان في البدن منه عضوان بلفظ التثنية ، ويعلل به وجوب

---

(١) انظر البيان (١/١١١) .

(٢) البيان (٢/٣١٥ - ٣١٦) ، وانظر السابق (١/١٢٨ - ١٢٩ ، ١٨٨) .

(٣) انظر البيان (٢/٣٨٥ ، ٤٤٤) .

(٤) انظر أسرار العربية (ص ٢٧٨) .

(٥) الإنصاف (٨٧/٦٣٢) ، وانظر حول هذا التعليل : البيان (١/١٦٠ ، ١٦١) ، (٢/٦٨٥ ، ٥١٣ ، ٥٢٨) ، والإنصاف (٢٧/٢٣٠ ، ٢٣١) ، (٧٢/٥٤٤) .

(٦) البيان (٢/٢٤٨) ، وانظر أسرار العربية (ص ٣١ - ٣٢) .

(٧) أسرار العربية (ص ٢٢٤) .

تقديم المنصوب على المرفوع في (إن) وأخواتها من الحروف المشبهة بالفعل [١] .

ويعلل بأمن اللبس أيضًا دخول الحكاية الكلام ؛ « لأنها تزيل الالتباس ، وتزيل التوسع في الكلام » [٢] وكذلك عدم إبدال التنوين ياء في حال الجر ، كما قلب ألفًا في حال النصب ؛ لأنه يؤدي إلى أن تلتبس بياء المتكلم [٣] ، ومجيء اللام بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة ؛ لأن (إنْ) المخففة في اللفظ بمنزلة التي يراد بها النفي ، فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس جيء بها للفرق وإزالة اللبس [٤] .

علة الفرار من التقاء الساكنين :

وهي علة تسوّغ حذف أحد الساكنين أو تحريك أحدهما فرارًا من اجتماعهما ولقد أكثر الأنباري من الاستدلال بهذا التعليل صرفيًا على حذف أحد الحرفين الساكنين ، فرارًا من التقاء الساكنين ، من ذلك قوله في « (أُتوا) أصلُهُ (أُتِيوا) فاستثقلت الضمة على الياء ، فنقلت إلى التاء ، فبقيت الياء ساكنة ، وواو الجمع بعدها ساكنة ، فاجتمع ساكنان وهما لا يجتمعان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين » [٥] .

ويعلل به تحريك بعض الحروف لالتقاء الساكنين ، نحو كسر الذال من (حينئذ) « لأن التنوين زيد ساكنًا ، والذال ساكنة فكسرت الذال لالتقاء الساكنين » [٦] ويعلل به بناء (أولاءِ) و (نحنُ) و (أيّانَ) على حركة فرارًا من التقاء الساكنين [٧] .

علة كثرة الاستعمال :

وهي علة تسوغ الحذف أيضًا ، من ذلك استدلاله بهذا التعليل على حذف الألف من (بسم الله) ، ومن (الله) في الخط ، وحذف أحد اللامين من (الذين) وحذف النون من (تكن) فيقولون (تك) ، وحذف ألف (ما) إذا دخل عليها

---

(١) انظر أسرار العربية (ص ٥٥) ، وانظر البيان (١/ ٢٩٠ - ٢٩١) ، وانظر أسرار العربية (ص ١٤٩) على الترتيب.

(٢) أسرار العربية (ص ٢٩٠) . (٣) انظر أسرار العربية (ص ٤١٣) .

(٤) انظر الإنصاف (٦٤٣/٩٠) ، وانظر حول هذا التعليل : أسرار العربية (ص ٨٤ ، ٨٩ ، ٣٦٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤٠٣ - ٤٠٤) ، والإنصاف (٣٦/٣) ، (٦٢٣/٨٦) ، (٦٨٣/٦٩) .

(٥) البيان (١/ ٦٥) ، وانظر أيضًا البيان (١/ ٥٨ ، ٣١٢) ، (٢/ ٣٠٠) ، وأسرار العربية (ص ٦١ ، ٣٩٧) ، والإنصاف (١/ ١٥) ، (٧٤٢/١٠٨) .

(٦) البيان (٢/ ٢٠) ، وانظر البيان (١/ ٣٨٤) .

(٧) انظر البيان (١/ ٤٩ ، ٥٧ ، ٣٨٠) ، (٢/ ٧٦) .

حرف الجر ، وحذف فعل القسم ، وحذف الألف من (حاشى) [١] .

ويعلل حذف اللام من (لعلّ) كثيرًا في أشعارهم ، بكثرتها في استعمالهم ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعلّ ، ولَعَلّنَ ، ولَعَنَّ [٢] . ويعلل به اجتماع (يا) و (الألف واللام) في نحو (يا اللّه) فيقول : « إنما جاز في هذا الاسم خاصة ؛ لأنه كثر في استعمالهم ، فخفّ على ألسنتهم ، فجوّزوا فيه ما لا يجوز في غيره » [٣] .

علة اتساع :

من ذلك حذفهم المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه اتساعًا وتوسُّعهم في (هنالك) إذ استعمل ظرفًا للزمان ، والأصل فيه أن يكون ظرفًا للمكان ، وحذفهم حرف الجر اتساعًا مع بعض الظروف غير المختصة ، وإقامة العرب أسماء وظروف الاستفهام مقام حروف الاستفهام [٤] .

ويعلل بهذا التعليل مذهب من أعمل ظن وأخواتها إذا تأخرت ، لأنهم يجعلونها « متقدمة في التقدير ، وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازًا وتوسعًا » [٥] ويعلل به عمل ما قبل (إلا) في الظرف بعدها ، « لأن الظروف يتّسعُ فيها ما لا يتسعُ في غيرها ، ولهذا يكتفى فيها برائحة الفعل بخلاف غيرها من المفعولات » [٦] .

ونحو هذا من الاتساع مجيء الجملة الاستفهامية وصفًا ، ومجيء الجملة الأمرية حالًا ، وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لتسعة اللغة [٧] .

علة طول الكلام :

وهي من العلل التي تسوّغ الحذف أيضًا ، فقد علل بهذا التعليل امتناع إظهار خبر

---

(١) انظر البيان (١/٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٢٥٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥) ، وانظر الإنصاف (٣٧/٢٨٥) على الترتيب .

(٢) انظر الإنصاف (٢٦/٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٣) أسرار العربية (ص ٢٣١) ، وانظر الإنصاف (٤٦/٣٤٠) ، وانظر في هذا التعليل : البيان (١/٥٣ ، ١٨٩) ، وأسرار العربية (ص ٤٠٢ ، ٤٢٩) ، والإنصاف (٥٩/٤٠٩) .

(٤) انظر البيان (٢/١٩٩) ، (١/٢٠٢) ، وأسرار العربية (١٨٠/١٨١ ، ٢٨٦) على الترتيب .

(٥) أسرار العربية (ص ١٦١) .

(٦) البيان (٢/١١) .

(٧) انظر الإنصاف (١٤/١١٥ - ١١٧) .

المبتدأ بعد لولا لطول الكلام بها ، وعدم إظهاره بعد القسم لطول الكلام بجواب القسم [١] ، ويعلل به حذف الخبر لطول الكلام بصلة المبتدأ [٢] ، كما علل به حذف آخر الاسم الخماسي في التصغير ، وحذف تاء التأنيث من الرباعي في التصغير لطوله ، وحذف الألف والياء في الاسم إذا كان على خمسة أحرف في النسب نحو (مرجيّ ، ومشتريّ) [٣] ولكن قد يكون طول الكلام مسوغًا للتكرار لا للحذف [٤] .

والحق أنني لم أذكر إلا ما شاع عند الأنباري من تعليلات ، فهناك تعليلات أخرى استخدمها الأنباري ، من ذلك علة الاختصاص [٥] ، والإتباع ، والاختقار والضرورة ، والشذوذ .

ويتضح من العرض السابق لأنواع التعليل عند الأنباري أمران :

الأول : أن هذا العرض قد أظهر مدى اعتماد الأنباري على هذه التعليلات في استدلالاته النحوية ، وإكثاره من الاستعانة بها . ساعدته على ذلك قدراته العقلية وثقافته المنطقية والكلامية التي أكسبته قدرة كبيرة على استنباط تلك العلل ، والكشف عن أغوارها .

الأمر الثاني : أنه قد ظهر من تتبع هذه التعليلات عند الأنباري أنها علل تأتي لتسويغ القواعد وتبريرها ، إذ توجد بعد القاعدة لا قبلها ، فلا تتعدى أن تكون دلالة أو أمارة على الأحكام ، تهدف إلى إضفاء نوع من الاتساق على تلك القواعد . وهي تعليلات تختلف عن تلك الموجبة للحكم ، التي تستخدم في العملية القياسية وتدخل في القياس باعتبارها ركنًا من أركانه . ومن ثم طرح الأنباري هذه التعليلات من أصول النحو ، واقتصر في تأصيله لعلم الأصول على تلك الموجبة .

• • •

---

(١) انظر البيان (٣٦١/١) ، (٢٨١/٢ ، ٣٧٨) .

(٢) انظر البيان (١١٥/٢ ، ١٤٩) .

(٣) انظر أسرار العربية ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٢٧٥ على الترتيب وانظر حول هذا التعليل : البيان (٦٥/١ ، ١٠١ ، ٢٦٨) ، والإنصاف (٣٩٢/٥٦) .

(٤) انظر البيان (٢٣٣/١) ، (٣٦٤/٢) .

(٥) وهي من العلل التي استخدمها بكثرة في بيان عمل الحروف ، لأنها إنما تعمل إذا اختصت ، فإذا لم تكن مختصة لم تعمل ، انظر أسرار العربية (ص ١٢ ، ١٤٤ ، ٢٥٣ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦) ، والإنصاف (٣٨١/٥٥) ، (٥٧٨/٧٩) .

الركن الرابع :

الحكم

وهو ثمرة القياس ونتيجته العملية ، وهو عند النحاة من أركان القياس ؛ لأن عملية إلحاق المقيس بالمقيس عليه لو لم يترتب عليها إعطاء حكم الأصل للفرع لبطلت العملية القياسية بأسرها ، لأنه لا قياس بلا حكم ، ولقد عدَّه أبو البركات - كما مر سابقًا - الركن الأخير من أركان القياس .

ولقد قسم النحاة الأحكام النحوية إلى واجبة ، وأخرى ممنوعة لأنه لم ينتف ضدها ، ولكن صور إلحاق المقيس بالمقيس عليه تتعدد تبعًا للعلة ، ومن ثم تتعدد الأحكام أيضًا ، فقسم السيوطي الحكم النحوي إلى ستة أقسام : واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء ، وضرب لهذه الأقسام مثالًا بعمل الصفة المشبهة كما قسم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها [1] .

ومن الواضح أن التقسيم السابق للحكم النحوي صورة من صور التأثير الفقهي ، إذ تعد هذه الأقسام انعكاسًا لتقسيمات الفقهاء للحكم الفقهي .

والحكم النحوي نوعان : حكم ثبت استعماله عن العرب ، وآخر ثبت بالقياس والاستنباط ، ويوضح لنا السيوطي رأي النحاة فيهما ، فالأول يقاس عليه بلا خلاف ، أما الثاني فظاهر كلامهم أنه يجوز [2] كقياسهم الصفة المشبهة على اسم الفاعل في العمل ، وقد ثبت الحكم فيه بالقياس والاستنباط .

ولقد تعرض الأنباري - فيما سبق - لاختلاف النحاة حول جواز القياس على الأصل المختلف في حكمه ، وعقد لذلك بابًا جعله بعنوان : « في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفًا فيه » خلص فيه إلى جواز هذا النوع من القياس ؛ لأن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه [3] .

كما عقد فصلًا في إثبات الحكم ، بماذا ثبت بالنص أم بالعلة ، ذكر فيه اختلاف العلماء في ذلك ، إبطال الإلحاق وسد باب القياس ، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة ، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس ، وكان الفرع مقيسًا من

(١) انظر الاقتراح (ص ٣٩ - ٤٣) . (٢) انظر الاقتراح (ص ١١٠) .
(٣) انظر لمع الأدلة (ص ١٢٤ ، ١٢٥) .

غير أصل وذلك محال ، ألا ترى أنا لو قلنا إن الرفع والنصب في نحو : (ضرب زيد عمرًا) بالنص لا بالعلة ، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز » [١] .

ثم يعرض رأى من ذهب إلى أنه يثبت بالنص ، فقال : « وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه بالعلة ، وذلك نحو النصوص المقبولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية ، وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن النص مقطوع به ، والعلة مظنونة ، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون ، ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتا بالنص والعلة معًا ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعًا به مظنونًا ، وكون الشيء الواحد مقطوعًا به مظنونًا في حالة واحدة محال » [٢] .

ولكن الأنباري يرى أن الحكم إنما ثبت بالعلة لا بالنص ، ومن ثم اعترض على أدلة الفريق الثاني ، فقال : « الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم ، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع ، بل هما متغايران فلا تناقض بينهما » [٣] .

فهو يرى أن إثبات الحكم بالنص لا بالعلة يؤدي إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس ؛ لأنه إذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس .

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٢١) .

(٢) لمع الأدلة (ص ١٢١ ، ١٢٢) .

(٣) السابق (ص ١٢٢) .

أقسام القياس باعتبار العلة الجامعة

ينقسم القياس باعتبار العلة الجامعة إلى قياس علة ، وشبه ، وطرد ، وكان حق هذه الأقيسة أن ترد في الحديث عن الركن الثالث من أركان القياس وهي العلة الجامعة ، إذ ينقسم القياس إلى هذه الأقسام باعتبار نوع العلة الجامعة ، ولكن آثر الباحث إيرادها في موضع منفصل كي تأخذ حقها من الدراسة والبحث .

قال أبو البركات الأنباري : « اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد » [١] ويشير إلى مراتب هذه الأقيسة ، إذ تختلف من حيث القوة في الاستدلال ، فيقول :

« فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة .

وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء .

وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء » [٢] .

١ - قياس العلة

عرفه الأنباري بقوله : « اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد » [٣] ، وهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة - كما صرح الأنباري .

ويتضح من التعريف السابق أن العلة في هذا النوع من القياس هي التي علق عليها الحكم في الأصل ، أي أنها علة موجبة للحكم في الأصل ، وهي أيضًا موجبة للحكم في الفرع ما دامت موجودة في ذلك الفرع ، ولقد وضع أبو البركات ضوابط يختبر بها صحة هذه العلة ، وهي التأثير وشهادة الأصول ، فقال عنهما : « ويستدل على صحة العلة بشيئين : التأثير وشهادة الأصول .

أما التأثير : فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها ، وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضافة ، فإذا طولب بالدليل على صحة

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٠٥) .
(٢) السابق .
(٣) السابق .

العلة ، قال : الدليل على صحتها التأثير ، وهو وجود الحكم لوجودها وهو البناء وعدمه لعدمها ، ألا ترى أنها قبل اقتطاعها كانت معربة ، فلما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية ، ثم لو أعدنا الإضافة لعادت معربة ، ولو اقتطعناها عن الإضافة لعادت مبنية ، كما قال اللّه تعالى : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ .

وأما شهادة الأصول : فمثل أن يدل على بناء (كيف ؟) و (أين ؟) و (متى ؟) لتضمنها معنى الحرف ، فإذا طولب بصحة هذه العلة قال : (الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد ، وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا) فإن قيل : (ومن أين زعمتم أن الأصول تشهد أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يبنى وقد أعربوا (أيًا) مع تضمن معنى حرف الاستفهام كما تضمنت (كيف وأخواتها ؟) قيل : إنما بقوا (أيًا) وحدها على إعرابها مع تضمن معنى الحرف تنبيهًا على أن الأصل في الأسماء الإعراب ، كما أنهم بقّوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد – مع مشابهة الاسم الموجبة للإعراب – على البناء تنبيها على أن الأصل في الأفعال البناء ، على أنهم قد قالوا : إنما أعربوها حملًا على نظيرها ونقيضها ، فنظيرها : (جزء) ونقيضها : (كل) وبنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد لأن نون التوكيد أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء ، على أن (أيًا) جاءت شاذة في بابها ، والشواذ لا تورد نقضًا على القواعد المطردة ، ألا ترى أن الأصل في كل واو تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفا نحو (باب ، ودار ، وعصا ، وقفا) والأصل فيها : (بَوَبٌ ودَوَرٌ ، وعصَوٌ ، وقَفَوٌ) فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا ، ولا يجوز أن يورد القَوَد) و (الحَوَكة) نقضًا ، لشذوذه في بابه فكذلك هاهنا » [1] .

وتظهر الأمثلة التطبيقية عند أبي البركات استعانته بقياس العلة في استدلالاته وتعقيداته النحوية ، ومن أمثلة هذا القياس ما ذكره في تعريفه لقياس العلة من قياس (نائب الفاعل) على (الفاعل) ومن ثم أخذ حكمه وهو الرفع ولعلة الإسناد ؛ « لأنهم لما حذفوا الفاعل ، أقاموا المفعول مقامه ، فارتفع بإسناد الفعل إليه ، كما كان يرتفع الفاعل » [2] .

فعلة الإسناد لما كانت موجودة في الفرع – وهي العلة التي تعلق بها الحكم في

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٠٦ ، ١٠٧) . (٢) أسرار العربية (ص ٨٨) .

الأصل - استوجبت نفس الحكم في الفرع ، وأخذ الفرع ما للأصل من حكم وخصوصيات أخرى ، فنائب الفاعل أخذ حكم الفاعل في الرفع ، وكان كالفاعل في عدم جواز تقديمه على الفعل [1] ؛ لأن قياس العلة قائم على مراعاة إيجاب العلة .

كما قاس (الأسماء غير المتمكنة على (الحروف) في البناء لأنها تضمنت معنى الحرف ، نحو (مَنْ ، وكَمْ ، وأينَ ، وكيفَ ، وأمسِ) ، « فأما : (من) فإنها بنيت لأنها لا تخلو : إما أن تكون استفهامية ، أو شرطية ، أو اسمًا موصولًا ، أو نكرة موصوفة ، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط ، وإن كانت اسمًا موصولًا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة .

وأما (كم) فإنما بنيت لأنها لا تخلو : إما أن تكون استفهامية أو خبرية فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية فهي نقيضة (رب) للتقليل ، و (كم) للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره » [2] .

وأما (أين) و (كيف) : « فإنما بنيا على الفتح لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام ، لأن (أينَ) سؤال عن المكان ، و (كيف) سؤال عن الحال ، فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام ، وجب أن يبنيا ...

وأما (أمسِ) فإنما بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف « لأن الأصل في (أمسِ) الأمس ، فلما تضمنت معنى اللام ، تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تبنى » [3] .

ولهذا بنى أسماء الغايات ، نحو (قبلُ ، وبعدُ) على الضم « لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما ، فلما اقتطعا عن الإضافة - والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني » [4] .

كما علل بناء الأسماء المبهمة ، كاسم الإشارة لتضمنها معنى حرف الإشارة ،

---

(١) انظر الخصائص (٣٨٥/٢) .

(٢) أسرار العربية (ص ٣٠) .

(٣) أسرار العربية (ص ٣٢) .

(٤) أسرار العربية (ص ٣١) ، وانظر البيان (١٩١/١) ، (٢٤٨/٢) .

وإن لم ينطق به [(١)] ، فيقول عن علة بناء (هؤلاء) : « وأما (هؤلاء) فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به ؛ لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط ، والنفي ، والتمني ، والعطف ، إلى غير ذلك من المعاني ، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا (هؤلاء) معنى حرف الإشارة فبنوها ونظير (هؤلاء) (ما) التي في التعجب فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب وإن لم يكن لها حرف ينطق به ... فبنوها كما بنوا (ما) إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط » [(٢)] ، وقاس (الأسماء الموصولة) على (الحروف) في البناء فقال معللًا بناء أسماء الصلات : قيل لوجهين :

أحدهما : أن الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة ، صارت بمنزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني .

والوجه الثاني : أن هذه الأسماء لما كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعدًا أشبهت الحروف ، لأنها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعدًا [(٣)] ويقيس (إذا ، ولمّا ، وأيان ومتى) على (الحرف) في البناء ، لتضمنها معناه [(٤)] ، كما علل بناء (حيث) على الضم بقوله : وإنما بنيت لوجهين :

أحدهما : أنها اقتطعت عن الإضافة إلى المفرد لأنها لا يجوز إضافتها إلا إلى الجمل ، فلما اقتطعت عن الإضافة إلى المفرد وهو الأصل تنزل منزلة بعض الكلمة ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ، فلما تنزلت منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني .

والثاني : إنما كان مبنيًا لأنه أشبه الحرف ، لأنه لا يفيد مع كلمة واحدة كما أن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة ، لأنه يلزم إضافته إلى الجمل ، والجملة أقل ما تكون مركبة من كلمتين ، مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل ، فلما أشبه الحرف والحرف مبني فكذلك ما أشبهه [(٥)] .

---

(١) انظر أسرار العربية (ص ٣٤٦ ، ٣٤٧) .
(٢) أسرار العربية (ص ٣٣) ، وانظر حول بناء ذا ، البيان (١/٤٣) .
(٣) أسرار العربية (ص ٣٨٤) .
(٤) انظر البيان (١/٥٥ - ٥٦ ، ١٠٧) ، (٢/٧٦ ، ٤٧٦) .
(٥) البيان (٢/٣٥٨ - ٣٥٩) .

ولكن يجب أن نلاحظ أن النحاة عندما يحكمون على شيء بالبناء حملًا له على الحرف لا يذكرون العلة التي لأجلها بني الحرف نفسه مع وجودها في المقيس بل يذكرون وجهًا من أوجه الشبه التي تجمع بين الحرف وما قيس عليه في البناء كالشبه المعنوي - تضمن معنى الحرف - أو اللفظي .

فوجه الشبه في قياس العلة غير معتبر مطلقًا ولا ينتقل به الحكم إلى المقيس ولو استقرأت جميع ما حمل على الحرف في البناء لوجدت العلة التي تعلق بها الحكم في الأصل وهو عدم اعتوار المعاني المختلفة وهي على موجودة في الأصل والفرع في جميع تلك الأمثلة ، ومن ثم فإن ذكر وجه الشبه في قياس العلة تسامح لا يخلو من إرادة الإيضاح والتقريب .

فالحروف التي هي الأساس الذي يقاس عليه غيره من البنيات مقيسة على الأصوات في البناء [١] ، وما ذلك إلا لعلة عدم اعتوار المعاني المختلفة على كليهما « وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء » [٢] ، ولكن يبدو أن النحاة قد اختلفوا حول اعتبار علة البناء الأصلية في الحرف عدم اعتوار المعاني المختلفة عليها ، فهو أمر قابل للنظر والبحث ، ولا يسلم به جميع النحاة .

والخلاصة ، أنه ينبغي ألا يتوهم أن ما قيس على الحرف في البناء كان مقيسًا بقياس شبه ، لأن قياس الشبه هو حمل (ما لا علة فيه على ما فيه علة) [٣] ، وذلك لوجود علة حكم الأصل في الفرع ، وإن وجدت أوجه من الشبه بينهما فأوجه الشبه هذه تعد معززة لقياس العلة لا غير ؛ لأن وجود العلة في الفرع في قياس العلة يوجب الحكم ، في حين أن وجه الشبه ليس كذلك ، بدليل وجود أوجه شبهية بين كثير من المتشابهات ، ولكن لا يقاس بعضها على بعض [٤] .

٢ - قياس الشبه

يعرفه الأنباري بأنه « أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل » [٥] ويوضح ذلك بالمثال فيقول : « وذلك مثل أن يدل

(١) انظر الخصائص (٣٧/٢) .
(٢) انظر السابق .
(٣) المنصف لابن جني (١٩١/١) .
(٤) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٣٠٣) .
(٥) لمع الأدلة (ص ١٠٧) .

على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فكان معربًا كالاسم .

وبيان ذلك أن تقول : (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال . فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : (رجلٌ) فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت (الرجل) اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه ، فقد شابه الاسم والاسم معرب فكذلك ما شابهه . أو يدل على إعرابه بأنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم ، والاسم معرب فكذلك هذا الفعل ، وبيانه أنك تقول : (إن زيدًا ليقوم) كما تقول : (إن زيدًا لقائم) ، و (قائم) معرب ، فكذلك ما قام مقامه ، أو يدل على إعرابه بأنه يدل على الحال والاستقبال ، فأشبه الأسماء المشتركة والأسماء المشتركة معربة فكذلك ما أشبهها ، أو يدل على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه ، فإن قولك (يَضْرِب) على وزن (ضارب) ، وكما أن (ضاربًا) معرب فكذلك ما أشبهه » [1] .

أما عن العلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه في هذا النوع من القياس فيقول عنها الأنباري :

« والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول : هي الاختصاص بعد الشياع ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثاني : هي دخول لام الابتداء عليه ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثالث : الاشتراك ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الرابع : جريانه على الاسم المعرب في حركاته وسكونه » [2] ولكن هذه العلل ليست العلة التي أوجبت الحكم في الأصل ، ومن هنا يشير الأنباري إلى الفرق بين العلة في قياس العلة والشبه والطرد ، فيقول تعليقًا على المثال السابق : « وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللبس ؛ لأن الاسم يكون فاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه ، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف . وكذلك أيضًا كان اللبس يقع في نحو (ما أحسن زيدًا !) إذا كنت متعجبًا ، و (ما أحسن زيد ؟) إذا كنت مستفهما ، و (ما أحسن زيدٌ) إذا كنت

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٠٧ ، ١٠٨) .

(٢) لمع الأدلة (ص ١٠٨ ، ١٠٩) .

نافيًا ، فإنك لو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالاستفهام والاستفهام بالنفي ، فأعربوا لإزالة اللبس ، وليس هذا المعنى موجودًا في الفعل المضارع ، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه . إلا أن قياس الشبه لابد فيه من إشارة إلى طريق غلبة الظن وهذا هو الفرق بينه وبين قياس الطرد ، وسيذكر فيما بعد » [(١)] .

ومعنى هذا أن قياس الشبه قائم على نقض إيجاب العلة ، إذ إن الحكم ينتقل إلى المشبه مع عدم وجود علة المشبه به فيه ، وهذا قد يدخل فيما يسمى بزوال العكس ، وهو بقاء الحكم مع زوال علته ، والعكس شرط من شروط إيجاب العلة للحكم . وهو على ذلك مخالف لقياس العلة ، لأنه قائم على مراعاة إيجاب العلة [(٢)] .

وأما عن قوة هذا النوع من القياس في الاستدلال ، فقد صرح الأنباري - كما مر سابقًا [(٣)] - بأنه معمول به عند أكثر العلماء . وهو عنده « قياس صحيح يجوز التمثيل به في أوجه الوجهين كقياس العلة ؛ لأن قياس العلة إنما جاز التمسك به لأنه يوجب عليه الظن وهذا القياس يوجب عليه الظن فجاز التمسك به ، لأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه ، ولو لم يدل على جواز التمسك به إلا أن الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنية ، ولم ينكر ذلك منهم منكر ولا غيره مغير ، لكان ذلك كافيًا » [(٤)] .

ومن أمثلة هذا النوع من القياس ما ذكره الأنباري في التعريف السابق لقياس الشبه من قياس (الفعل المضارع) على (الأسماء) ، ويذكر لذلك خمسة أوجه من الشبه بينهما [(٥)] ، ولهذا الشبه أيضًا « جاز أن يقع المضارع بعد حرف الاستثناء ، دون الماضي فيجوز نحو ، ما زيد إلا ولا يجوز : ما زيد إلا قام » [(٦)] .

وكذلك قاس (فعل النهي) على (الاسم) ، لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة ، الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معربًا » [(٧)] .

ومن أمثلة هذا القياس ، قياس ألف (كلا وكلتا) على الألف في (لدى وإلى

---

(١) السابق (ص ١٠٩) .
(٢) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٢٨١) .
(٣) انظر لمع الأدلة (ص ١٠٥) .
(٤) لمع الأدلة (ص ١٠٩) .
(٥) انظر أسرار العربية (ص ٢٥ - ٢٧) ، (ص ٣٢١ ، ٣٢٢) ، والإنصاف (٥٤٩/٧٣ - ٥٥٠) .
(٦) البيان (٢٦١/٢) .
(٧) أسرار العربية (ص ٣٢٠) ، وانظر الإنصاف (٥٤٢/٧٢) .

وعلى) لأنها أشبهتها ، لأنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدهما ، « وكما أن (لدى وإلى وعلى) لا تقلب ألفها ياء مع المظهر نحو (لدى زيد ، وإلى عمرو وعلى بكر) وتقلب مع المضمر نحو (لديك وإليك وعليك) فكذلك كلا وكلتا لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر ، وتقلب مع المضمر »[(١)] ، ويقول في موضع آخر عن علاقة المشابهة بينهما : « ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم ، أن هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ، ولا تقع إلا مضافة ، كما أن هذه الكلم لها حال النصب والجر وليس لها حال الرفع »[(٢)] .

كما قاس (ما) الموصولة على (ما) الشرطية في جواز دخول الفاء في خبرها ، لما فيها من الإبهام ، يقول الأنباري في معرض توجيهه لقوله تعالى : ﴿ مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٩] : « دخلت الفاء في خبر المبتدأ لما في (ما) من الإبهام مع أن صلتها فعل فأشبهت الشرطية التي تقتضي الفاء »[(٣)] .

أما عن نواصب المضارع وجوازمه ، فقد قاس (أنْ) الناصبة للمضارع على (أنَّ) في عمل النصب فيقول : « ووجب أن يكون عملها النصب لأن (أنْ) الخفيفة تشبه أن الثقيلة ، و (أنَّ) الثقيلة تنصب الاسم فكذلك (أنْ) هذه يجب أن تنصب الفعل »[(٤)] ، كما قاس (لن ، وإذن ، وكي) على (أنْ) لأنها تشبهها ووجه الشبه بينهما أنَّ (أن) الخفيفة تخلص الفعل للاستقبال ، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال ، فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها »[(٥)] ، كما قاس أدوات الجزم (كلم ولما) على حرف الشرط (كإنْ)[(٦)] .

وفي معرض ردِّه على الكوفيين يقيس (فعل التعجب) على (الاسم) ولذلك دخله التصغير ، و « إنما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها ، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله »[(٧)] ، ويقيس (أفعل التعجب) على (أفعل التفضيل) لأنه

---

(١) الإنصاف (٤٥٠/٦٢) . (٢) أسرار العربية (ص ٢٨٩) .
(٣) البيان (٢٦١/١) ، وانظر البيان (٣٧٦/٢ ، ٤٣٨) .
(٤) أسرار العربية (ص ٣٢٨) .
(٥) السابق ، وانظر السابق (ص ٣٣١) .
(٦) انظر أسرار العربية (ص ٣٣٣) .
(٧) الإنصاف (١٤٢/١٥) ، وانظر أسرار العربية (ص ١١٧) .

أشبهه في إفادة التفضيل والمبالغة ، فدخله التصغير أيضًا [١] .

وأما عن عمل المشتقات ، فقد قاس الأنباري (اسم الفاعل) على (الفعل المضارع) في العمل ، لما بينهما من مشابهة [٢] ، كذلك (اسم المفعول) فإنه « بمنزلة اسم الفاعل في العمل لشبه الفعل ، إلا أن اسم الفاعل يقدر في تقدير الفعل الذي سمى فاعله » [٣] ، كما قاس (اسم الفاعل والصفة المشبهة به) على (الفعل) في تحمل الضمير ، لأنهما يشبهان الفعل لفظا ويتضمنانه معنى ، وهو الأصل في تحمل الضمير ، وقاس (العدد) على (الصفة المشبهة باسم الفاعل) في العمل [٤] .

ويقيس الأفعال الناسخة نحو (كان وأخواتها) على (الأفعال الحقيقية) في العمل ؛ لأنها أشبهتها ولذلك رفعت الاسم ونصبت الخبر كما أن الفعل يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا ، ولهذه المشابهة أيضًا جاز تقديم أخبارها على أسمائها ، وجاز تقديم أخبارها على أنفسها ، ولهذا أيضًا لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها [٥] . ويقيس (كاد) من أفعال المقاربة على (كان) الناقصة ، في جواز إضمار ضمير الشأن ؛ لأنها أشبهتها في أنها لا تستغني عن الخبر بخلاف (عسى) [٦] .

ويقيس (ما) على (ليس) في العمل ، « لأن (ما) أشبهت (ليس) ووجه الشبه بينهما من وجهين :

أحدهما : أن (ما) تنفي الحال ، كما أن (ليس) تنفي الحال .

والوجه الثاني : أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر ، ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) فإذا ثبت أنها أشبهت (ليس) فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر » [٧] ، وكما قاس (ما) على (ليس) في العمل ، قاس (ليس) على (ما) في عدم التصرف [٨] .

---

(١) انظر الإنصاف (١٤١/١٥ - ١٤٢) ، وأسرار العربية (ص ١١٧ ، ١١٨) .

(٢) انظر أسرار العربية (ص ٢٧) . (٣) البيان (٢٧/٢) .

(٤) انظر الإنصاف (٥٦/٧ - ٥٧) ، وأسرار العربية (ص ١٩٨ ، ١٩٩) على التوالي .

(٥) انظر أسرار العربية (ص ١٣٨ ، ١٣٩) . (٦) انظر البيان (٤٠٦/١) .

(٧) أسرار العربية (ص ١٤٣) .

(٨) انظر السابق ١٣٣ ، والإنصاف (١٦١/١٨) .

ويقيس عمل (إنْ المخففة) على (ما) لأنها بمنزلتها وفي معناها [١] ، كما قاس إبطال عملها على إبطال عمل (ما) ، كدخول الاستثناء ، إذ يبطل الاستثناء عمل (ما) وهي الأصل المشبه به في العمل ، وإذا بطل عمل الأصل بالاستثناء فلأن يبطل عملُ الفرع أولى [٢] .

وأما الحروف الناسخة - (إنَّ وأخواتها) - فقد حملها على (الفعل) في العمل لأنها أشبهته من خمسة أوجه [٣] ولهذه المشابهة أيضًا نصبت الاسم تشبيهًا بالمفعول ، ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل ، وتقديم المنصوب على المرفوع لأن هذه الحروف لما اشبهت الفعل الحقيقي لفظًا ومعنى ، حملت عليه في العمل ، وكانت فرعًا عليه في العمل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزم الفرع الفرع [٤] .

وعلى الرغم من أنه يعرض في مواضع عديدة رأى الكوفيين في عدم إعمال (إنَّ) مع التخفيف ، ويحكي عنهم قولهم (إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ، فوجب إبطال عملها) [٥] إلا أنه يرفض ذلك ويقول ردًا على ذلك : « هذا باطل ، لأن (إنَّ) إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظًا ومعنى ، وذلك من خمسة أوجه ، وقد قدمنا ذكرها في موضعها فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، ألا ترى أنك تقول : (عِ الكلام ، وسِن الثوب ، ولِ الأمر) وما أشبه ذلك ، ولا تبطل عمله ، فكذلك هاهنا » [٦] .

فأبو البركات يقيس (إنْ) المخففة من الثقيلة مع الحذف على الفعل في العمل مع الحذف ، لما بينهما من المشابهة ويعترض على ما ادعاه الكوفيون من زوال الشبه ، بأن الشبه بينهما لم يكن لفظيا فقط ، بل هو شبه لفظي ومعنوي فإذا زال أحدهما بقي الآخر ، فلزم إعمالها . وهو يؤكد ذلك في موضع آخر مستدلًا بنظيرتها وأختها

---

(١) انظر البيان (٣٨١/١) .

(٢) انظر البيان (٣٠/٢ ، ٦٧ ، ١٣٣ ، ٢٩٥ ، ٣٦٠) .

(٣) انظر أسرار العربية (ص ١٤٨ ، ١٤٩) ، وانظر الإنصاف (٢٢٦/٢٦) .

(٤) انظر أسرار العربية (ص ١٤٩ ، ١٥٠) ، وانظر الإنصاف (١٧٨/٢٢) .

(٥) الإنصاف (١٩٥/٢٤) ، وانظر حول نفس هذا الرأي البيان (١٤٦/٢ ، ٢٩٤ ، ٣٥٣) .

(٦) الإنصاف (٢٠٨/٢٤) ، وانظر البيان (٢٩/٢) .

(لعل) فيقول : « لا نسلم أنها عملت لشبه الفعل في لفظه فقط وإنما عملت لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى ، وذلك من عدة وجوه ، ... وهذه الوجوه من المشابهة بين لعل والفعل لا تبطل بأن تكون على وزن من أوزانه وهي كافية في إثبات عملها بحكم المشابهة » [١] .

ويقيس (المنادى المفرد المعرفة) على أسماء الغايات نحو (قبلُ ، وبعدُ) في البناء على الضم ؛ لأنه أشبهها في كونه غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها [٢] كما حمل (حركة البناء) على (حركة الإعراب) لاطراد البناء في كل منادى مفرد ، ومن ثم أخذ حكمه في جواز العطف والوصف على اللفظ [٣] .

ومن ذلك أيضًا قياسه (الأسماء الممنوعة من الصرف) على (الأفعال) « لأنه إنما منع من الصرف لأنه أشبه الفعل ، والفعل ليس فيه جر ولا تنوين فكذلك أيضًا ما أشبهه » [٤] ، كما قاس صيغة (فعلان فَعْلى) كحيران وعطشان على (ما في آخره ألف التأنيث الممدودة) في عدم الصرف ، فيقول : « وهذا النحو لا ينصرف معرفة ولا نكرة لأن (فعلان فَعْلى) أشبه ما في آخره ألف التأنيث الممدودة ، وما في آخره ألف التأنيث الممدودة لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فكذلك ما كان على فعلان فعلى » [٥] كما قاس (غير) على (الظروف المبهمة) نحو (خلف ، وأمام ، ووراء ، وقدام) لأنه أشبهها في الإبهام فجاز أن يتعدى إليه الفعل اللازم بغير واسطة [٦] ، كما حمل (ظروف المكان) على (ظروف الزمان) في جواز تعدي الفعل إليها ، لما بينهما من المشابهة [٧] و (لدن) على (عضد) في جواز حذف الضم ، لأنه على وزنه ، فيقال فيه (لدن) كما يقال (عَضْد) [٨] .

ويتضح من الأمثلة السابقة كثرة هذا النوع من القياس عند الأنباري واعتماده عليه في الاستدلال ، ولقد كشفت الدراسة عن مجموعة من الملحوظات المهمة المتعلقة بهذا القياس ، والتي تلقي مزيدًا من الضوء على قياس الشبه عند الأنباري ،

---

(١) الإنصاف (٢٢٦/٢٦) .
(٢) انظر أسرار العربية (ص ٢٢٥) .
(٣) انظر البيان (٢٧٥/٢) .
(٤) أسرار العربية (ص ٣٠٩) ، وانظر أيضًا (ص ٣٦ ، ٣٠٨) .
(٥) البيان (٣٢٦/١) .
(٦) الإنصاف (٢٦٢/٣٤) ، وانظر أسرار العربية (ص ٢٠٣) .
(٧) انظر أسرار العربية (ص ١٧٩ ، ١٨٠) .
(٨) انظر البيان (٩٩/٢) .

وتتلخص في النقاط التالية :

١ - أن قياس الشبه لما كان قائمًا على إيجاد أوجه من الشبه بين المقيس والمقيس عليه ، انحط فيه الفرع عن درجة الأصل ، فلم يأخذ كل ما للأصل من أحكام وخصوصيات ، لأن العلة الموجبة للحكم في الأصل غير موجودة في الفرع ولذلك صرح الأنباري بانحطاط درجة الفروع عن درجة الأصول في هذا القياس وصرح بأن (الفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول) [1] .

ومن أمثلة ذلك ما قاله في قياس (لات) على (ليس) ، حيث قال « (لات) حرف بمعنى (ليس) وله اسم وخبر كليس ، ... ولا يكون اسمه وخبره إلا الحين ، ولا يجوز إظهار اسمه ، لأنه أوغل في الفرعية ، لأنه فرع على (ما) و (ما) فرع على (ليس) فألزم طريقة واحدة » [2] ، فهو إذن يقيس (لات) على (ليس) ولكنه يلزمها طريقة واحدة لأنها أوغل في الفرعية ، فهي فرع على (ما) ، و (ما) فرع على (ليس) .

وعلى الرغم من أنه يعمل (ما) قياسًا على (ليس) لأنها تشبهها في نفس الحال ؛ فإنه يجعلها أضعف من (ليس) لأنها فرع عليها ، ومن ثم « يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فُصِل بينها وبين معمولها بإن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع » [3] .

ومن ذلك قياسه (الحروف الناسخة) على (الفعل) في العمل ، ولكن قدم المنصوب على المرفوع فيها ؛ لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظًا ومعنًى ، حملت عليه في العمل ، فكانت فرعًا عليه في العمل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزم الفرع الفرع [4] .

وهذا مخالف لقياس العلة الذي يأخذ الفرع فيه جميع ما للأصل من خصوصيات وأحكام ، ويكون في قوة الأصل ، لأنه قائم على إيجاب العلة واشتمال الأصل والفرع على نفس العلة . ولقد أشرت - في موضع سابق - إلى ذلك عند

---

(١) انظر الإنصاف (٨/٦٠) ، (٢٢/١٧٦) ، (٢٧/٢٢٩) ، (٨٥/٦١٧) .

(٢) البيان (٢/٣١٢) .

(٣) الإنصاف (١٩/١٦٦) ، وانظر البيان (٢/٢٥٧) ، وأسرار العربية (ص ١٤٥ ، ١٤٦) .

(٤) انظر أسرار العربية (ص ١٤٩ ، ١٥٠) ، والإنصاف (٢٢/١٧٨) .

الحديث عن قياس (نائب الفاعل) على (الفاعل) ، فعلة الإسناد لما كانت موجودة في الفرع ، وهي علة الحكم في الأصل ، أخذ الفرع ما للأصل من خصوصيات فأخذ حكمه وهو الرفع ، وكان كالفاعل في عدم جواز تقديمه على الفعل . ولهذا كان قياس الشبه أضعف من قياس العلة ، وجعله الأنباري بعده من حيث القوة في الاستدلال .

٢ – أنه يبطل قياس الشبه إذا زال وجه الشبه الذي جمع بين الفرع والأصل فيسلب الفرع الحكم الذي أخذه بالمشابهة ، من ذلك أن ما كان من المشتقات « موصوفًا كاسم الفاعل والصفة المشبهة به ، فإنه لا يجوز إعماله ، لأنه إنما عمل لشبه الفعل ، والصفة تخرجه عن شبه الفعل » [(١)] .

ومن ذلك أن (المصدر) إنما عَمِل عَمَل (الفعل) لتضمنه حروفه [(٢)] ، ولكن « المصدر إذا وصف لا يعمل ، لأن الصفة تؤذن بتمام الموصوف فلا يجوز أن تبقى له بعد الصفة بقية لأنه يخرج بالوصف عن شبه الفعل ، وكذلك إذا أخبرت عن المصادر وعطفت عليها لم تعملها ، لأنك تفصل بين الصلة والموصول ، لأن المعمول داخل في صلة المصدر ، والخبر والمعطوف غير داخلين في الصلة » [(٣)] .

ولقد قاس الأنباري – فيما سبق – (ما) على (ليس) في العمل ، لأنها تشبهها في نفي الحال ، فأوجب لها هذا الشبه أن تعمل عملها ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولكنها فرع على (ليس) في العمل ومن ثم فهي أضعف في العمل ، ولذلك « فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فُصِل بينها وبين معمولها بإن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع » [(٤)] .

ويوضح أبو البركات سبب إبطال هذه العوامل لعمل (ما) ، فيقول : « فإن قيل : فلم بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بإلا ، قيل : لأن (ما) إنما عملت لأنها أشبهت (ليس) من جهة المعنى ، وهو النفي ، و (لا) تبطل معنى النفي فتزول المشابهة ، وإذا زالت المشابهة ، وجب ألا تعمل ، فإن قيل :

---

(١) البيان (٢/٣٩٠) ، وانظر السابق (١/٢٨٣ ، ٣٦٢) .
(٢) انظر الإنصاف (٥٧/٧) .
(٣) البيان (١٤٣/٢) ، وانظر (٢٩٣/١) .
(٤) الإنصاف (١٦٦/١٩) .

فلماذا بطل عملها أيضًا إذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بـ (إنْ) الخفيفة ، قيل : لأن (ما) ضعيفة في العمل ، لأنها إنما عملت لأنها أشبهت فعلًا لا يتصرف شبهًا ضعيفًا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفًا بطل عملها مع الفصل .

ولهذا المعنى يبطل عملها أيضًا إذا تقدم الخبر على الاسم نحو : (ما قائم زيد) لضعفها في العمل ، فألزمت طريقة واحدة [1] ، ولقد سبقت الإشارة إلى ما ذكره الأنباري في العديد من المواضع على لسان الكوفيين من إبطال عمل (إنْ) المخففة من الثقيلة مع التخفيف ، لأنها إذا خففت نقصت عن شبه (الفعل) فلم تعمل [2] .

ويشير أيضًا إلى عدم جواز إعمال (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) في لغة من أعملها إذا دخل الاستثناء [3] ، كما أن (الممنوع من الصرف) يدخله الجر في موضع الجر ، إذا اتصل (بالألف واللام أو الإضافة) لأنه بعد بدخولهما عن شبه الفعل [4] أما (إذن) وهو أحد الحروف التي تنصب الفعل المستقبل ، فلا يجوز إعمالها « إذا دخلت على فعل الحال ، نحو قولك : (إذن أظنك كاذبًا) إذا أردت أنك في حال الظن ، وذلك لأن (إذن) إنما عملت لأنها أشبهت (أنْ) و (أنْ) لا تدخل على فعل الحال ، ولا يكون بعدها إلا المستقبل ، فإذا زال الشبه بطل العمل » [5] وهو أخيرًا يرفض قياس الكوفيين في حمل (ما) على (لم ولن ولا) ويطعن فيه عن طريق إزالة الشبه بينهما [6] .

٣ – لا يشترط الأنباري في هذا القياس أن يكون التشابه تامًا بين المشبه والمشبه به ، فكما توجد أوجه للشبه بين المتشابهين توجد أيضًا أوجه للخلاف بينهما ، فهناك فرق بين التشابه والتماثل ، فالتشابه هو علة الحكم في قياس الشبه وليس التماثل ، لأنه لا تماثل حقيقي بين شيئين .

ومثال ذلك أن (اسم الفاعل) في العمل لشبه الفعل ، إلا أن اسم الفاعل يقدر في تقدير الفعل الذي سُمّي فاعلُهُ [7] .

---

(١) أسرار العربية (ص ١٤٥ ، ١٤٦) ، وانظر البيان (٢٥٧/٢) ، والإنصاف (١٥٦/١٧) .
(٢) انظر البيان (١٤٦/٢ ، ٢٩٤ ، ٣٥٣) .
(٣) انظر البيان (٣٠/٢ ، ٦٧ ، ١٣٣ ، ٢٩٥ ، ٣٦٠) .
(٤) انظر أسرار العربية (ص ٣١٤) .
(٥) أسرار العربية (ص ٣٣١) .
(٦) انظر الإنصاف (١٧٣/٢٠) .
(٧) انظر البيان (٢٧/٢) .

ولذلك صرّح بأنه « ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويًا للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه »[١] .

ولكن ربما أخذ الشيء شبهًا بشيئين مختلفين ، فيأخذ في حكمه منزلة بين المنزلتين ، وضرب لذلك مثلًا (بليس) التي أخذت شبهًا من (كان) وشبهًا من (ما) فأخذت شبهًا من (كان) ، « لأنها فعل كما أنها فعل ، وشبهًا من (ما) لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال ، و (كان) يجوز تقديم خبرها عليها ، و (ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فلما أخذت شبهًا من (كان) وشبها من (ما) صار لها منزلة بين المنزلتين ، فجاز تقديم خبرها على اسمها ، لأنها أقوى من (ما) ، لأنها فعل و (ما) حرف ، والفعل أقوى من الحرف ، ولم يجز تقديم خبرها عليها ، لأنها أضعف من (كان) ، لأنها لا تتصرف و (كان) تتصرف ، وهذا في غاية الوضوح والتحقيق »[٢] ، فقد جعل (ليس) في منزلة بين منزلتي (ما) و (كان) لأنها أشبهتهما ، ومن ثم جاز تقديم خبرها على اسمها ، لأنها أقوى من (ما) ، ولم يجز تقديم خبرها عليها ، لأنها أضعف من (كان) ، فـ (كان) يجوز تقديم خبرها عليها ، و (ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها .

ويرى الأنباري أيضًا أنه قد لا يبطل العمل أو قياس الشبه زوال أحد جوانب الشبه بين المقيس والمقيس عليه ، لأن قياس الشبه لما لم يقم على علة الأصل ، جاز أن يحمل المشبه على المشبه به لعدة أوجه شبهية كما في حمل المضارع على الاسم ، ولذلك رأى أن (لعل) لا يبطل عملها عمل (الفعل) ألا تكون على وزن من أوزان الفعل ، لأنها أشبهت الفعل من وجهين ، اللفظ والمعنى وذكر لها ثلاثة أوجه للشبه بالفعل ، ثم قال : « وهذه الوجوه من المشابهة بين (لعل) و (الفعل) لا تُبطَل بأن لا تكون على وزن من أوزانه ، وهي كافية في إثبات عملها بحكم المشابهة »[٣] .

ولقد سبقت الإشارة أيضًا إلى أنه لا يبطل عمل (إنْ) المخففة من الثقيلة لأنها أشبهت (الفعل) لفظًا ومعنًى ، وذلك من خمسة أوجه ، وهي بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عملها[٤] .

(١ ، ٢) الإنصاف (١٦٤/١٨) .
(٣) الإنصاف (٢٢٦/٢٦) .
(٤) انظر الإنصاف (٢٠٨/٢٤) ، والبيان (٢٩/٢) .

٤ - أن الشيء إذا أشبه الشيء من وجه ، لم يخرج بتلك المشابهة عن أصله ، من ذلك دخول التصغير أفعل في التعجب ، « لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا ، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلًا ، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهًا بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلًا »[1] .

ويقول عن أفعل التعجب في موضع آخر : « وأما قولهم : إنه يصح كما يصح الاسم ، قلنا : التصحيح حصل من حيث حصل التصغير ، وذلك لحمله على باب : (أفعل) الذي للمفاضلة ، ولأنه أشبه الأسماء لأنه لزم طريقة واحدة ، فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين ، وجب أن يصح كما يصح الاسم ، وشبهه الاسم من هذين الوجهين لا يخرجه ذلك عن كونه فعلًا ، كما أن ما لا ينصرف أشبه الفعل من وجهين ولم يخرجه عن كونه اسمًا ، فكذلك هاهنا هذا الفعل وإن أشبه الاسم من وجهين لا يخرجه عن كونه فعلًا »[2] .

ونستخلص مما تقدم أن الشيء إذا أشبه الشيء من جهة وأخذ حكمه ، فإن ذلك لا يخرجه عن أصله ، فأفعل التعجب يشبه الاسم فيدخله التصغير ، والفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولكن ذلك لا يخرجهما عن أصليهما في كونهما فعلين ، وكذلك اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل وما لا ينصرف أشبه الفعل من وجهين فمنع من الصرف ، ولكن ذلك لم يخرجهما أيضًا عن أصليهما وكونهما اسمين .

---

(١) الإنصاف (١٤٢/١٥) ، وانظر أسرار العربية (ص ١١٧) .
(٢) أسرار العربية (ص ١١٨ ، ١١٩) .

٢ - قياس الطرد

يعرفه أبو البركات بأنه « هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة »[١] والإخالة هي المناسبة ، أي تفقد المناسبة في العلة .

ولقد عرض الأنباري اختلاف النحاة في كون هذا النوع من القياس حجة وذكر مذهبين للعلماء في هذا الشأن ، « فذهب قوم إلى أنه ليس حجة ؛ لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطرد البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطرد الإعراب في كل اسم غير متصرف ، فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ، بل نعلم يقينا أن (ليس) إنما بنى لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب - كما بينا .

وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ، علم أن مجرد الطرد لا يكتفي به فلابد من إخالة أو شبه . والذي يدل على أن الطرد لا يكون علة أنه لو كان علة لأدى ذلك إلى الدور ، ألا ترى أنه إذا قيل له : (ما الدليل على صحة دعواك ؟) فيقول : (أنا أدعي أن هذه علة في محل آخر) ، فإذا قيل له : (وما الدليل على أنها علة في محل آخر ؟) فيقول : (دعواي أنها علة في مسألتنا فدعواه دليل على صحة دعواه وإذا قيل له : (وما الدليل على أنها علة في الموضعين جميعًا ؟) فيقول : (وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة) فإذا قيل له : (فإن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة ، فما الدليل على أن الحكم ثبت بها في المحل الذي هو فيه ،) فيقول : (كونها علة) ، فإذا قيل له : (وما الدليل على كونها علة) ، فيقول : (وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه) فيصير الكلام دورًا ، ولا يفلح طارد مع هذه المطالبات أبدًا »[٢] .

ويعرض المذهب الآخر الذي ذهب « إلى أنه حجة ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا (الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض ، وهذا موجود ها هنا) . وربما قالوا : (عجز المعترض دليل على صحة العلة) وربما حرروا عبارة وقالوا: (نوع

(١) لمع الأدلة (ص ١١٠) . (٢) لمع الأدلة (ص ١١٠ ، ١١١) .

من القياس ، فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو شبه) [١] .

ويبدو أن عددا من النحاة جعلوه حجة ؛ إذ يصرح الأنباري في موضع سابق – بأنه معمول به عند كثير من العلماء [٢] .

ولكنه يرفض هذا المذهب ويرى عدم حجيته ، فيقول : وهذا ليس بصحيح فأما قولهم : (الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض) فلا حجة لهم فيه فإنهم جعلوا الطرد دليلًا على صحة العلة ، وادعوا هاهنا أنه العلة نفسها ، فليس من ضرورة أن يكون دليلًا على صحة العلة أن يكون هو العلة ، بل ينبغي على قولهم أن يبينوا العلة ثم يدلّوا على صحتها بالطرد ؛ لأن الطرد نظر بأن بعد ثبوت العلة وكان ينبغي على قولهم أن يبينوا العلة ثم يطردوها ، وقولهم (إن عجز المعارض دليل على صحة العلة) .

قلنا : (لا بل عجزك عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها) وقولهم : (نوع قياس فينبغي أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو شبه) ، قلنا : (هذا تمسك بالطرد في إثبات الطرد ، فإن ما فيه إخالة أو شبه لم يكن حجة ؛ لكونه قياسًا لقبًا وتسمية ، وإنما كان حجة لما فيه من الإخالة والشبه المغلب على الظن وليس ذلك موجودًا هاهنا فوجب ألا يكون حجة) [٣] .

ويتضح من رد الأنباري على مذهب من رأى حجية هذا القياس ، أنه يرى عدم حجيته ؛ لأنه يفتقد إلى الإخالة في العلة ، ومن ثم يفقد أيضًا غلبة الظن ومعنى هذا أن كلًّا من قياس العلة وقياس الشبه مقبول عند أبي البركات ، وأما قياس الطرد فليس بحجة ؛ لأنه يفتقر إلى الإخالة (المناسبة) أو الشبه .

ولكن على الرغم من عدم اعتبار الأنباري قياس الطرد حجة ، فقد وجدت بعض الأمثلة لهذا القياس عنده ، من ذلك حمله الأفعال (يقيم ، وتقيم ، ونقيم) على (أقيم) في حذف الهمزة منه وإن لم يجتمع فيه همزتان ، « ألا ترى أنك تقول : أقيم . وأصله (أأقوم) فحذفت الهمزة الثانية لئلا يجمع بين همزتين ، ثم حذفوها مع الياء والتاء والنون . نحو يقيم وتقيم ونقيم ، حملًا على أقيم ، لئلَّا تختلف طرق تصاريف الكلمة » [٤] .

---

(١) السابق (ص ١١١) .
(٢) انظر لمع الأدلة (ص ١٠٥) .
(٣) لمع الأدلة (ص ١١١ ، ١١٢) .
(٤) البيان (٤٨/١) .

كما حمل (أعد ، وتعد ، ونعد) على (يعد) في حذف الواو « وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملًا لحروف المضارعة التي هي الهمزة والنون والتاء - على الياء ؛ لأنها أخوات ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التي ذكرناها حذفت مع الآخر لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، ليجرى الباب على سنن واحد »[1] .

« وكذلك قالوا : (أكرم) والأصل فيه (أأكرم) إلا أنهم حذفوا إحدى الهمزتين استثقالًا لاجتماعهما ، ثم قالوا : (يكرم ، وتكرم ، ونكرم) فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع همزتان حملًا على (أكرم) ليجرى الباب على سنن واحد »[2] .

كما قاس الأنباري (المصدر) على (الفعل) في الصحة والاعتلال ولكنه ينفي في نفس الوقت استدلال الكوفيين بذلك على أن المصدر مأخوذ من الفعل ، فيقول : « إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل ، ليجرى الباب على سنن واحد لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، وهذا لا يدل على الأصل والفرع »[3] .

وتبقى بعد العرض السابق لأقسام القياس الثلاثة وبيان موقف الأنباري منها بعض الملحوظات المهمة المتعلقة بمدى اعتماده على كل نوع من هذه الأنواع وخلط النحاة أحيانًا بين العلة والشبه ، ثم أخيرًا الكشف عن أنواع أخرى من القياس استخدمها الأنباري عمليًا في مصنفاته دون الإشارة إليها نظريًا . وتتلخص هذه الأفكار في النقاط التالية :

١ - أن المتأمل لأقسام القياس وأمثلته عند الأنباري يلاحظ كثرة استعانته بقياس الشبه عن قياس العلة ، وندرة الأمثلة على قياس الطرد .

والحق أنني أرى لهذا المسلك ما يبرره ، فقياس العلة لما كان قائما على إيجاب العلة للحكم ، استخدم هذا القياس بشكل رئيسي في تقرير القواعد والأحكام ولقد وصلت هذه القواعد والأحكام إلى مستوى الاستقرار والاكتمال قبل الأنباري ؛ ولذلك لم تدع الحاجة إلى إعادة تلك الأقيسة التي استقرت بناء عليها تلك القواعد والأحكام .

أما قياس الطرد فلقد رفضه الأنباري وعده غير حجة ؛ لأنه يفتقد إلى الإخالة في العلة ، ومن ثم كان منطقيًا ألا يستعين به في الاستدلال .

---

(١) الإنصاف (٧٨٥/١١٢) ، وانظر البيان (٤٨/١) ، وأسرار العربية (ص ١٧٤) .
(٢) أسرار العربية (ص ١٧٤ ، ١٧٥) ، وانظر الإنصاف (٧٨٥/١١٢) .
(٣) أسرار العربية (ص ١٧٤) ، وانظر الإنصاف (٢٣٩/٢٨) .

وأما قياس الشبه ، فهو قائم على إيجاد وجه من الشبه بين المقيس والمقيس عليه ، ولقد أدى عدم اشتراط وجود العلة التي أوجبت الحكم في الأصل في الفرع إلى اتساع هذا النوع من القياس ، وسهولة انتقال الحكم من المشبه به إلى المشبه ؛ ومن هنا كثر هذا الضرب من القياس عند الأنباري ، وساعده على ذلك ذهنه الثاقب وثقافته المنطقية الواسعة التي تساعده على تلمس أوجه الشبه بين الشيئين المراد قياس أحدهما على الآخر .

٢ - أما عن خلطهم أحيانًا بين العلة والشبه ، فلقد سبقت الإشارة إلى ذكرهم أحيانًا وجه الشبه في قياس العلة ، وعدم ذكرهم العلة التي لأجلها كان الحكم ، وفسر ذلك على أنه ضرب من التسامح الذي لا يخلو من إرادة الإيضاح والتقريب .

فلقد أدى تعارف النحاة على ذكر وجه الشبه في قياس العلة ، وتسمية وجه الشبه في قياس الشبه بالعلة إلى التداخل بين القياسين [١] ، وصعوبة وضع الفواصل الدقيقة بينهما ، من ذلك أن قياس (الفعل المضارع على (الاسم) في الإعراب بوجه من أوجه الشبه كالشبه اللفظي أو الاختصاص بعد الشياع قياس شبه ، في حين أن حمله على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه يعد قياس علة [٢] ولذلك خطأ ابن مالك البصريين في قولهم : إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته ، وإبهامه ، وتخصيصه ، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم ، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ، ومعاني مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب ، تقول : (ما أحسنَ زيدٌ) فيحتمل : النفي ، والتعجب والاستفهام ، فإن أردت الأول : رفعت زيدًا ، والثاني : نصبته ، والثالث : جررته فلابد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع ، فإنك تقول : (لا تأكل السمك وتشربْ اللبن) فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الأول فقط والثاني مستأنف ، ولا يبين ذلك إلا الإعراب : بأن تجزم الثاني أيضًا : إن أردت الأول ، وتنصبه : إن أردت الثاني ، وترفعه : إن أردت الثالث » [٣] .

ومن ذلك تعليله بناء (الاسم المضمر) بأنه بني « لأنه أشبه الحرف ؛ لأنه جعل دليلًا على المظهر ، فإذا جعل علامة على غيره أشبه تاء التأنيث ، فقد أشبه الحرف ،

---

(١) انظر لمع الأدلة (ص ١٠٨ ، ١٠٩) . (٢) انظر الاقتراح (ص ١٤٤) .
(٣) الاقتراح (ص ١٢٤ ، ١٢٥) .

وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون مبنيًا » [1] وقياسه (عسى) على (لعل) في عدم التصرف ، وإنما لم يتصرف « لأنه أشبه الحرف لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف ، فكذلك ما أشبهت » [2] كما قاس (المنادى المفرد المعرفة) على (كاف الخطاب) لأنه أشبهها من ثلاثة أوجه فبني كما أن كاف الخطاب مبنية [3] .

فهذه الأمثلة خير شاهد على التداخل بين قياس العلة والشبه ، فإذا جعل وجه الشبه معتبرًا أصبح القياس قياس شبه ، في حين أن نفس هذه الأمثلة تعد من قبيل قياس العلة لوجود العلة التي تعلق بها الحكم في الأصل ، وهي عدم اعتوار المعاني المختلفة .

يقول الدكتور علي أبو المكارم عن هذا التداخل : « ويرى بعض العلماء أن اصطلاح (العلة) يتضمن الشبه أيضًا ؛ لأن التشابه الموجود بين المقيس والمقيس عليه كان علة في الحكم . وهذا غير صحيح إذ إن للعلة شروطا لا تتوفر في الشبه ومن ثم فإن العلة - بمعناها الاصطلاحي - نوع من الشبه وليس العكس » [4] ويقول : « وحرصنا على تحقيق هذه التفرقة بين العلة والشبه مرده إلى ما لاحظناه من خلط بين الاصطلاحين ، مع أن بينهما فرقا في درجة (الشبه) الموجودة بين الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة . وإن لم يكن كذلك كان شبها » [5] .

ولقد أشار الأنباري إلى الفرق بين الجامع في قياس العلة والشبه فقال عند حديثه عن قياس الشبه وتمثيله له بحمل المضارع على الاسم في الإعراب : « وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل ، لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللبس ... وليس هذا المعنى موجودًا في الفعل المضارع ، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه » [6] .

٣ - وأخيرا ، فلقد كشفت الدراسة التفصيلية لأقسام القياس عند الأنباري عن وجود أنواع أخرى من القياس غير قياس العلة والشبه والطرد ، استخدمها الأنباري عمليًا في مصنفاته النحوية ولكنه لم يشر إليها نظريًا عند بيانه أقسام القياس ، وتتمثل

---

(١) أسرار العربية (ص ٢٤٦) .
(٢) أسرار العربية (ص ١٢٦) ، وانظر البيان (١/١٦٥) .
(٣) انظر أسرار العربية (ص ٢٢٤) .
(٤) أصول التفكير النحوي (ص ١١٣ ، ١١٤) . (٥) السابق (ص ١١٤) .
(٦) لمع الأدلة (ص ١٠٩) .

هذه الأنواع فيما يمكن أن يسمى قياس المنزلة وقياس الاطراد . وهما من الأقيسة التي وجدت في مراحل مبكرة ونشأة القياس ، واستخدمها النحاة الأوائل [١] .

أولًا . قياس المنزلة

وهو نوع من أنواع قياس الشبه ، يقوم على علة المشابهة ، ولكن أوجه الشبه فيه قد تكون خفية وأقل وضوحًا من تلك المستخدمة في قياس الشبه ، ولقد آثرت هذه التسمية ؛ لأنها تتفق واللفظ الذي أكثر الأنباري من استخدامه في الدلالة على هذا النوع من القياس [٢] ؛ إذ ينزل الشيء منزلة الشيء دون أن يوضح في كثير من الأحيان وجه الشبه القائم بينهما أو يصرح به .

ولقد استخدمه الأنباري في التقريب بين مسائل النحو المختلفة ، وبيان الترابط بين الظواهر اللغوية ، بشكل يصور لنا أن النحو كل لا يتجزأ [٣] .

من ذلك أنه ينزل (الذي) منزلة (مَنْ) ، و (مَنْ) يُرَدُّ الضمير إليها تارة بالإفراد وتارة بالجمع ، فكذلك ما تنزل منزلتها [٤] ، وينزل الجملة المعطوفة على جملة الصلة ولذلك يقدر فيها ضمير يعود على الموصول [٥] . « ولا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ؛ لأن المضمر المجرور يتنزل منزلة (التنوين) لأنه يعاقب التنوين في مثل (غلامي) ، ولأنهم يحذفون الياء في النداء في نحو (يا غلامي) كما يحذف منه التنوين ، فلا يعطف عليه ، كما لا يعطف على التنوين » [٦] والفصل يتنزل منزلة التوكيد ، ولذلك جاز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد بالمنفصل [٧] .

وربما جعل الفصل في موضع آخر مسوغًا لحذف علامة التأنيث ، لأنه يجعله بمنزلة إلحاق التأنيث [٨] وفي معرض إثباته أن الابتداء يعمل في الخبر ينزل خبر المبتدأ منزلة الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، « فلما كان الخبر هو المبتدأ في

---

(١) انظر القياس في النحو العربي (ص ٥٦ - ٦٢) ، (ص ٨٥ - ٩٥) ، وأصول النحو في معاني القرآن للفراء (ص ١٩٦ - ١٩٩) ، وذلك للتعرف على قياس المنزلة عند الخليل وسيبويه ، وقياس الاطراد عند الفراء .

(٢) انظر القياس في النحو العربي (ص ٥٦) . (٣) انظر القياس في النحو العربي (ص ٨٥) .

(٤) انظر البيان (٥٩/١) . (٥) انظر السابق (٢٠٩/١) .

(٦) البيان (٢٤٠/١) .

(٧) انظر البيان (٤١٨/١) ، (٣٠/٢ - ٣١) .

(٨) انظر البيان (٥٢/٢) .

المعنى ، أو منزلًا منزلته تنزل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف ... ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعا للمبتدأ في الرفع ، كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف ، سواء كان العامل قويًا أو ضعيفًا ، فكذلك هاهنا » [١] .

وينزل الأنباري الفاعل مع فعله منزلة الجزء من الكلمة ، ويدلل على ذلك بسبعة أوجه ثم يقرر أنه إذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل ، لم يجز تقديمه عليه [٢] .

(وظننت) إن تأخرت كانت بمنزلة (الظرف) ، ولذلك جاز إلغاؤها إذا توسطت أو تأخرت [٣] ، ويقول عن (خلا) و (عدا) في حالة دخول (ما) عليهما : أما (ما خلا ، وما عدا) فهما فعلان ؛ لأن (ما) إذا دخلت عليهما ، كانا معها بمنزلة المصدر ، وإذا كانا بمنزلة المصدر انتفت عنها الحرفية ، ووجبت لهما الفعلية ، وكان فيهما ضمير الفاعل ، فكان ما بعدهما منصوبًا » [٤] .

ويستخدم الأنباري قياس المنزلة في العديد من المسائل الجزئية ، فالاسم المنقوص المنصوب تظهر عليه علامة الإعراب ؛ لأنه تنزل منزلة الصحيح ، لخفة الفتحة ، والفعل (آتى) بمنزلة (أعطى) وهو يتعدى إلى مفعولين ، فكذلك ما كان بمنزلته [٥] . وينزل (إذا) التي للمفاجأة منزلة (الفاء) ، لأنها لا يبدأ بها ، كما لا يبدأ بالفاء ، وإنما يبدأ بها ، إذا كان فيها معنى الشرط [٦] . كما نزل أبو البركات التنوين في (عرفاتٍ) منزلة النون في (زيدون) ، ومن ثم فهي « ليست للصرف ؛ لأنها لو كانت للصرف لكان ينبغي أن يحذف للتعريف والتأنيث ؛ لأنها اسم لبقعة مخصوصة » [٧] كما نزل (نون التوكيد الخفيفة) منزلة (التنوين) . ولذلك تحذف لالتقاء الساكنين ، كما يحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، فهو يرى أن نون التوكيد في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم [٨] .

---

(١) الإنصاف (٥/٤٧) .
(٢) انظر أسرار العربية (ص ٧٩ - ٨٣) .
(٣) انظر السابق (ص ١٦١) .
(٤) أسرار العربية ٢١٢ ، وانظر السابق (ص ٢١١) .
(٥) انظر أسرار العربية ٣٨ ، والبيان (١/١٦٠) .
(٦) انظر البيان (٢/٢٥١) .
(٧) البيان (١/١٤٨) .
(٨) انظر الإنصاف (٩٤/٦٥٩ ، ٦٦٦) .

ويقول مستدلًا على أن الضمير في (إياك) هو (إيا) من غير الكاف « وذلك لأن الكاف في (إياك) بمنزلة التاء في (أنت) ، والذي يدل على ذلك أن الكاف في إياك تفيد الخطاب ، كما أن التاء في (أنت) تفيد الخطاب ، وأن فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر ، كما أن فتحة التاء في (أنت) تفيد خطاب المذكر وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث ، كما أن كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث ، فكما أن التاء في أنت ليست من المضمر الذي هو (أن) في (أنت) وإنما هي لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، فكذلك الكاف ليست من المضمر الذي هو (إيا) في (إياك) وإنما هي لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب »[1] وينزل أيضًا (الكسرة في الهاء) منزلة (الإمالة في الألف) ، ويجيز بهذا القياس كسر الهاء لمكان الياء في (عليهم) و (فيه) لأن الأصل فيهما (عليهمو) و (فيهو) ، « إلا أنه كسرت الهاء لمكان الياء ، لأن الياء تجلب الإمالة في الألف فجعلوا الكسرة في الهاء . بمنزلة الإمالة في الألف ، لأنها تشبهها »[2] واللام في (لما) بمنزلة اللام في (لئن) ، ولذلك دخلت اللام على (ما) الشرطية كما دخلت على (إن) الشرطية[3] .

ثانيا : قياس الاطراد

حرص أبو البركات في أغلب ما تناوله من مسائل نحوية على بيان القياس المطرد ، والتذكير بالقواعد العامة والأقيسة المطردة ، واعتمد عليها في الاستدلال وترجيح ما يوافقها من آراء .

وقياس الاطراد عند الأنباري عبارة عن قواعد قياسية استخلصها من تتبعه للظواهر الجزئية المطردة في الأبواب النحوية المختلفة ، وهي قواعد وأقيسة استقرت قبل الأنباري ووصل إليه في صورتها النهائية المكتملة .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذه القواعد والأقيسة في استدلالاته النحوية ، ومن هذه القواعد والأقيسة :

---

(١) الإنصاف (٧٠٢/٩٨) .

(٢) البيان (٤٥/١) ، وانظر السابق (٣٩/١) .

(٣) انظر البيان (٢٠٩/١) ، وانظر أيضًا حول هذا القياس البيان (٤٤/١ ، ٦٦ ، ١٣٤ ، ١٩٧ ، ٢٢٧) ، (٢٥٩/٢ ، ٣٩١) ، وأسرار العربية (ص ٢٤٤ ، ٢٥١) .

- المضمر لا يوصف ولا يوصف به [١] .

- العطف على الضمير المرفوع المتصل ، إنما يجوز مع التأكيد أو الفصل [٢] .

- العطف على الضمير المجرور إنما يكون بإعادة حرف الجر[٣] .

- المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط والجزاء دخلت في خبره الفاء [٤] .

- خبر المبتدأ بعد لولا لا يجوز إظهاره [٥] .

- المعرفة لا توصف بالنكرة [٦] .

- لا يجوز أن يفصل بين المصدر وصلته بخبر المبتدأ ، كما لا يجوز أن يفصل بين الموصول وصلته بخبر المبتدأ [٧] .

- شرط العماد أو الفصل أن يكون بين معرفتين ، أو بين معرفة وما يقارب المعرفة [٨] .

- صفة النكرة إذا تقدمت عليها انتصبت على الحال [٩] .

- التأنيث إذا كان غير حقيقي جاز فيه التذكير [١٠] .

- كل ما حَسُن فيه تقدير (مِنْ) كان منصوبًا على التمييز [١١] .

- التمييز لا يكون إلا نكرة [١٢] .

- الأسماء التي تدل على الأعيان لا تعمل في الظروف [١٣] .

- الظرف إنما يبنى إذا أضيف إلى مبني [١٤] .

- ظروف الزمان لا تكون إخبارًا عن الجثث [١٥] .

- الظرف يرفع كما يرفع الفعل إذا وقع خبرًا لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو صلة

---

(١) البيان (١٣١/١) . (٢) السابق (٢٧٩/٢) .

(٣) السابق (٥١/٢) ، وانظر السابق (ص ٦٦) . (٤) السابق (٢٩٠/١) .

(٥) البيان (٢٩٢/١) ، وانظر (٣٧٨/٢) . (٦) السابق (٢٠٦/١) .

(٧) السابق (٣٥٥/١) .

(٨) السابق (٨٣/٢) ، وانظر (٦٦/٢ ، ١٠٩) .

(٩) السابق (٣٧٣/١) ، وانظر السابق (١٤٢/٢ ، ٣٠٠) ، وأسرار العربية (ص ١٤٦) .

(١٠) البيان (١١٨/٢) . (١١) السابق (١٢٣/٢) .

(١٢) السابق (٢٣٥/٢) . (١٣) السابق (٣٩٩/١) .

(١٤) السابق (٣١١/١) .

(١٥) البيان (٣٦٩/١) ، وانظر (٣٨٦/١) ، (١٨٤/٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤) .

لموصول ، أو حالًا لذي حال ، أو معتمدًا على همزة الاستفهام ، أو حرف النفي [١] .

– اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال فإنه لا يكتسب التعريف من المضاف إليه [٢] .

– اسم الفاعل إذا جرى حالًا على غير من هو له أو وصفًا أو خبرًا وجب إبراز الضمير الذي كان فيه [٣] .

– اسم الفاعل إذا جرى خبرًا لمبتدأ ، أو صفة للموصوف ، أو صلة للموصول ، أو حالًا لذي حال ، أو معتمدًا على همزة الاستفهام فإنه يجري مجرى الفعل في ارتفاع ما بعده به ، ارتفاع الفاعل بفعله [٤] .

– القياس فيما حذف منه لام أن يعوض بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره [٥] .

هذه بعض الأقيسة المطردة عند الأنباري ، وتكاد لا تخلو كتبه من التنبيه على هذه الأقيسة والتذكير بتلك القواعد .

ويبدو أن الأنباري كان حريصًا أيضًا على بيان القياس المطرد في التراكيب والأوزان ، فاستعان ببعض قواعد التصريف في استدلالاته ، ومنها :

– كل ياء ساكنة قبلها ضمة تقلب واوًا [٦] .

– كل جمع جاء على (فعل) فإنه يجوز أن يخفف فيقال فيه (فُعْل) [٧] .

– كل ما كان على وزن (فَعِلَ) من الاسم والفعل وعينه من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات [٨] ، فالاسم نحو : فَخِذ ، وفِخِذ وفَخْذ وفِخْذ والفعل نحو : شَهِد وشِهِد وشَهْد وشِهْد ، وكذلك (نَعِمَ) .

– كل ما كان على (فعل يفعل) ، بفتح العين من الماضي وكسرها في المضارع ... فإن اسم المكان والزمان بالكسر ... والمصدر بالفتح [٩] .

---

(١) السابق (٣٤٠/٢ – ٣٤١) ، وانظر أيضًا (٥٣/٢ ، ٦٧ ، ٦٩) .

(٢) السابق (٣٥/١) .

(٣) السابق (٣٨٩/١) ، وانظر (٢٧٢/٢) .

(٤) السابق (٢٤/٢) ، وانظر السابق (ص ١٥٨ ، ٤٢٨) ، والإنصاف (٥٥/٦) .

(٥) الإنصاف (٩/١) .

(٦) انظر البيان (٤٨/١) .

(٧) البيان (٣٦٦/١) .

(٨) الإنصاف (١٢٦/١٤) .

(٩) البيان (١٤/٢) .

– كل ما كان فاؤه واوا من (فَعَلَ يَفْعِلُ) ، فإنه يكون في المصدر والزمان والمكان على (مَفْعِلْ) بكسر العين [١] .

– ما كان مضارعه بضم العين ، فقياسه الفتح في المكان والزمان والمصدر ، وما كان مضارعه على يفعِل بالكسر ، فقياسه في المكان والزمان على مَفْعِل بكسر العين ، والمصدر على مَفْعَل بفتح العين [٢] .

(١) السابق (٢/١٤٤) .

(٢) البيان (٢/٢٧٨) .

اوجه الاستدلال الملحقة بالقياس

قال الأنباري تحت عنوان (في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال) : « اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر ، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به ، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم ، وقد يكون بالأولى ، وقد يكون ببيان العلة ، وقد يكون بالأصول »[1] .

ويبدو مما استهل به الأنباري هذا الفصل أنه لا يرى أن أنواع الاستدلال الملحق بالقياس تنحصر في تلك الاستدلالات الأربعة التي ذكرها ، ولكنه ينص على أنه ذكر منها ما يكثر التمسك به ، وإذا وضعنا في اعتبارنا ما ذكره السيوطي تحت عنوان (في أدلة شتى) ، فإننا نستطيع أن ندخل في هذه الاستدلالات ما جعله الأنباري في فصول مستقلة ، أولها فصل جعله « في الاستحسان »[2] ولقد ذكره بعد ذكره ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال مباشرة ، وثانيهما فصل جعله (في الاستدلال بعد الدليل في الشيء على نفيه »[3] جعله في آخر رسالته « لمع الأدلة » ، ولقد فصل بينه وبين الاستحسان بأربعة فصول ، ثلاثة منها تتعلق بتعارض الأصول ، والرابع في استصحاب الحال . ولعل هذا مما وقع فيه الأنباري من أخطاء في منهج ترتيب الكتاب ، وهذا مما ميز الاقتراح عن لمع الأدلة ؛ إذ فيه فضل ترتيب . وإن كان هذا الترتيب يمكن أن يفسر على أنه إشارة من الأنباري إلى أن هذه الأدلة ملحقة بالأدلة الجدلية ؛ ولذلك فصل بين الاستحسان وعدم الدليل بالمعارضة[4] .

ولعلي أستطيع أيضًا أن ألحق بأنواع الاستدلال السابقة ، الاستدلال بعدم النظير ، والاستدلال بالعكس ، وهما من الاستدلالات التي ذكرها السيوطي واستعان بها الأنباري في استدلالاته النحوية ، ولكن دون أن ينص عليها صراحة ولعل عذره في ذلك ما صرح به في بداية هذا الفصل من أنه لا يقصد حصر تلك الاستدلالات بل اكتفي بذكر ما يكثر التمسك به .

ومن الملاحظ أن السيوطي قد جعل الاستدلال بالتقسيم مسلكًا من مسالك العلة ، ولم يذكره عند حديثه عن الأدلة الشتى الملحقة بالاستدلال النحوي ، ولقد

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٢٧) . (٢) انظر لمع الأدلة (ص ١٣٣) .

(٣) انظر السابق .

(٤) انظر الأصول للدكتور تمام حسان وربطه بين الدليل النحوي والجدلي (ص ٢٠٢) .

دأب النحاة والباحثون على اتباعه في ذلك ، وذكر الاستدلال بالسبر والتقسيم باعتباره مسلكًا من مسالك العلة [١] ، كما لم يذكر الاستدلال بالأولى ، واستعاض عنهما بإلحاق الاستدلال بالاستقراء ، والاستدلال بالدليل الباقي بالأدلة الشتى .

ولكن الأنباري رأى خلاف ذلك إذ جعل الاستدلال بالسبر والتقسيم من جملة الاستدلالات الملحقة بالقياس ، ولم يشر إلى أنها مسلك من مسالك العلة ، بل إنه لم يشر في رسالته لمع الأدلة إلى مسالك العلة ، واكتفى بالإشارة إلى قوادحها عند الحديث عن أوجه الاعتراض على القياس في رسالته الإغراب .

١ - الاستدلال بالتقسيم :

ويسمى السبر والتقسيم ، وهو مصطلح فقهي ، ولقد أشار الأنباري إلى التقسيم صراحة ، وإلى السبر ضمنا . والسبر في اللغة هو الأصل ، واللون والهيئة والمنظر ، جمعه : أسبار [٢] ، والسبر والتقسيم في اصطلاح الأصوليين : حصر الأوصاف في الأصل المقيس عليه وإلغاء بعضها ، ليتعين الباقي للعلية .

فالتقسيم : هو استعراض الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها ، فحيث لا يترك شيء مما يجوز أو يحتمل تعلق الحكم به ، حتى لا يكون التقسيم غير حاصر .

والسبر : هو اختيار هذه الأقسام ، بالإبقاء على الصالح منها وإبطال الفاسد .

ويستخدم السبر والتقسيم إما في النفي والإبطال ، وإما في الإثبات والتصحيح ، يقول الأنباري : « فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين أحدهما : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعها ويبطل بذلك قولهم » [٣] « والثاني : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به حكم من جهة فيصحح قولهم » [٤] ويضرب أبو البركات الأمثلة للنوعين ، فيمثل للنوع الأول بقوله : « وذلك من أن يقول : لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل إما أن تكون لام التوكيد أو لام القسم ، بطل أن تكون لام التوكيد ؛ لأن لام التوكيد إنما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحد منهما للتوكيد ،

---

(١) انظر الاقتراح (ص ١٤٠ - ١٤٤) ، وأصول التفكير النحوي (ص ٢٢١ ، ٢٢٢) ، والأصول (ص ١٩٥ ، ١٩٦) ، وأصول النحو العربي ، د . نحلة (ص ١٣٢) .

(٢) انظر لسان العرب (س ب ر) .

(٣) لمع الأدلة (ص ١٢٧) .

(٤) لمع الأدلة (ص ١٢٨) .

وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى ، وبطل أن تكون لام القسم لأن لام القسم إنما حسنت مع (إن) لأن (إن) تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم . وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك ، وإذا بطلت أن تكون لام التوكيد ، وبطل أن تكون لام القسم ، بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها » [1] .

ويمثل للنوع الثاني بقوله : « وذلك مثل أن يقول : لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو : (قام القوم إلا زيد) إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) وإما أن يكون بـ (إلا) لأنه بمعنى استثنى ، وإما أن يكون لأنها مركبة من (إن) المخففة ، و (لا) ، وإما أن يكون لأن التقدير فيه : (إلا أن زيدًا لم يقم) ، بطل أن يكون العامل هو (إلا) بمعنى استثنى ، وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن هذا يبطل بقوله : (قام القوم غير زيد) فإن نصب (غير) لا يخلو إما أن يكون بنفسه ، أو بتقدير (إلا) ، أو بالفعل المتقدم . بطل أن يكون منصوبًا بنفسه لأن الشيء لا يعمل في نفسه ، وبطل أن يكون منصوبًا بتقدير (إلا) لأنك لو قدرت (إلا) لصار التقدير : (إلا غير زيد) ، وهذا التقدير يفسد المعنى . وإذا كان يفسد المعنى وجب أن يكون باطلًا ، وإذا بطل أن يكون منصوبًا بنفسه ، وبطل أن يكون منصوبًا بتقدير (إلا) ، وجب أن يكون منصوبًا بالفعل المتقدم .

الوجه الثاني : أنه لو كان (إلا) هو العامل بمعنى (استثنى) لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب ؛ لأنه في النفي بمعنى (استثنى) كما هو في الإيجاب .

الوجه الثالث : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنه لا يجوز أن نقول : (ما زيدًا قائمًا) على معنى (نفيت زيدًا قائمًا) على إعمال معنى الحرف ، فكذلك ها هنا .

الوجه الرابع : أنه لو جاز النصب بتقدير (استثنى) لجاز الرفع بتقدير (امتنع) لاستوائهما في حسن التقدير . وهذا القول حكي عن عضد الدولة ، وقد سأل أبا علي الفارسي وهما في الميدان عن نصب المستثنى في الواجب ، فقال : انتصب لأن التقدير فيه : استثنى زيدًا ، فقال له عضد الدولة : وهلا قدرت : (امتنع زيد) فرفعت . فقال له أبو علي : هذا الذي ذكرته لك جواب ميداني ، وإذا رجعت

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٢٧) .

ذكرت لك الجواب الصحيح [١] .

وبطل أيضًا أن يكون العامل فيه (إلّا) لأنها مركبة من (إنَّ) و (لا) فخففت (إنَّ) وركبت مع (لا) وذلك من وجهين :

أحدهما : أن (إنَّ) إذا خففت لا تعمل على مذهب من ذهب إلى هذا القول .

والثاني : أن الحرف إذا ركب مع حرف غيره خرج كل واحد منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم لم يكن له في حالة الإفراد ، وهو لا يقول في (إلّا) كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب ، فينصب باعتبار (إنَّ) ويرفع باعتبار (لا) ويعمل عملين (كحتى) فإنها تعطف تارة وتجر تارة أخرى . و (حتى) يخرج على ما ذكرناه فإنه ليس بمركب ، وإنما هو حرف واحد يعمل بتأويل حرفين مختلفين ، فإن ذهب به مذهب العطف لم يتوهم غيره ، وإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم غيره بخلاف (إلّا) فإنها مركبة عنده من (إنَّ) و (إلّا) وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما .

وبطل أيضًا أن يكون نصب المستثنى لأن تأويله : (إلّا أن زيدًا لم يقم) لأنه لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو (أنه لم يفعل) أو (أنَّ) ، فإن أراد أن الموجب للنصب (أنه لم يفعل) فيبطل بقولهم : قام زيد لا عمرو ، وإن أراد أن (أنَّ) هي الموجبة للنصب ، كان اسمها وخبرها في تقدير اسم فلابد أن يقدر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف » [٢] .

ويخلص أبو البركات بعد هذا العرض الطويل للمثال السابق إلى النتيجة النهائية فيقول : « وإذا بطل أن يكون العامل للنصب (إلّا) لأنها بمعنى (استثنى) أو لأنها مركبة من (إنَّ) و (لا) ، أو لأن التقدير : إلا أن زيدًا لم يقم ، وجب أن يكون العامل للنصب الفعل المتقدم بتقوية (إلّا) » [٣] .

ويعلق الدكتور فاضل السامرائي على التقسيم السابق الذي ذكره الأنباري بأنه تقسيم غير حاصر لأنه من الممكن أن يكون ثمة استثناء ليس فيه فعل ولا ما يشبه الفعل نحو : دنانيرك ذهب إلا هذا الدينار ، فيبطل هذا الاستدلال ؛ لأن التقسيم

---

(١) انظر بغية الوعاة (١/٤٩٦) . (٢) لمع الأدلة (ص ١٢٨ - ١٣١) .
(٣) السابق (ص ١٣١) .

ينبغي أن يكون حاصرا وهذا تقسيم غير حاصر ، فلا يصح الاستدلال به [١] .

ولقد استعان أبو البركات بالاستدلال بالسبر والتقسيم بنوعيه كثيرًا ، فاستعان بالنوع الأول من هذا الاستدلال الذي يتم فيه إبطال جميع الأقسام لإبطال قول الخصم في كثير من المسائل ، من ذلك استدلاله بهذا النوع من الاستدلال في نفي أن تكون (ما) في قوله تعالى : ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ [الذاريات : ١٧] ، نافية ، فيقول: « ويبعد أن تكون (ما) في الآية نافية ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون من الليل ، صفة لـ قليلًا ، أو متعلقًا به (يهجعون) بعد حرف النفي ، بطل أن يكون صفة لـ (قليل) لأنه يكون ظرف زمان ، وظروف الزمان لا تكون أخبار عن الجثث ، وإن جعلته متعلقًا بـ (يهجعون) بعد حرفي النفي قدمت ما في حيز النفي عليه ، وذلك لا يجوز » [٢] .

كما اعتمد الأنباري على هذا الاستدلال بكثرة في الرد على من خالفه ، فقد رد به على ثعلب فيما ذهب إليه من أن الظرف الواقع خبرًا ينتصب بفعل محذوف غير مقدر ، « وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون منصوبًا بفعل معدوم من كل وجه لفظًا وتقديرًا ، والفعل لا يخلو ، إما أن يكون مظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مظهرا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه ، والمعدوم لا يكون عاملًا [٣] واعتمد عليه في الرد على ما ذهب إليه الأخفش والمازني والمبرد من أن الألف والواو والياء من المثنى والجمع دلال إعراب وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب ، فقال : « وهذا القول فاسد ؛ وذلك لأن قولهم إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو : إما أن تدل على إعراب في الكلمة ، أو في غيرها ، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر هذه الحروف ؛ لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان » [٤] ويستعين بمثل الاستدلال السابق في الرد على من ذهب

---

(١) انظر أبو البركات بن الأنباري ، ودراساته النحوية (ص ١٨٣) .

(٢) البيان (٢/٣٩٠) .

(٣) الإنصاف (٢٤٧/٢٩) .

(٤) الإنصاف (٣/٣٥) ، وانظر أسرار العربية (ص ٥٢) .

إلى أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة دلائل إعراب ، لا حروف إعراب [1] .

ويستعين بهذا الاستدلال في نفي وجود حرف إعراب في الأفعال الخمسة فيقول في تعليله : « وذلك لأنا لو قدَّرنا لها حرف إعراب لم تخلُ : إما أن يكون اللام ، أو الضمير أو النون ، بطل أن يكون حرف الإعراب اللام ؛ لأن من الإعراب الجزم ، فلو جعلناه اللام لوجب أن يسكن في حالة الجزم ، فكان يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل ، وذلك لا يجوز ، وبطل أيضًا أن يكون الضمير حرف الإعراب ؛ لأن الضمير في الحقيقة ليس جزءًا من الفعل ، وإنما هو اسم قائم بنفسه في موضع رفع ، لأنه فاعل ، فلا يجوز أن يكون إعرابا لكلمة أخرى ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في تثنية الأسماء وجمعها ، فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب ، فجاز أن تكون حروف الإعراب ، وبطل أن تكون النون حرف الإعراب ، لأنها ليست كحرف من الفعل ، وإنما هي بمنزلة الحركة التي هي الضمة ؛ ولهذا تحذف في الجزم والنصب ، ولا يُخِل حذفها بمعنى الفعل ، ولو كانت حرف الإعراب لما حذفت مع تحركها ، ولأخلَّ حذفها بمعنى الفعل ، ولكان الإعراب جاريًا عليها ؛ فلذلك لم يجز أن تكون حرف الإعراب » [2] .

ولهذا المعنى الأخير عدَّ الأنباري الحروف في التثنية والجمع حروف إعراب دون الأفعال الخمسة [3] ، كما استدل بهذا النوع من الاستدلال بالسبر والتقسيم على أن (إمّا) ليست حرف عطف [4] ، ورد به على ما ذهب إليه الكسائي من أن نصب المستثنى كان لأن تأويله (إلا أن زيدًا لم يقم) [5] ، ورد به على ما ذهب إليه الكوفيون من أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه واعتراضهم على قول البصريين : إن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء [6] . ونفي به ما ذهب إليه الكوفيون من جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا ؛ لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو (يدٌ) و (دمٌ) [7] .

---

(١) انظر الإنصاف (٢٢/٢) .
(٢) الإنصاف (٣٩/٣) .
(٣) انظر السابق .
(٤) انظر أسرار العربية (ص ٣٠٦) .
(٥) انظر المثال السابق بلمع الأدلة ١٣١ ، والإنصاف (٢٦٥/٣٤) .
(٦) انظر الإنصاف (٥٣/٦ - ٥٤) .
(٧) انظر الإنصاف (٣٥٩/٤٩ - ٣٦٠) ، وانظر أيضًا حول الاستدلال بالنوع الأول من أنواع التقسيم ، البيان (٤٤/١ ، ٣٢٢) .

وأما النوع الثاني من الاستدلال بالسبر والتقسيم ، وهو الذي يتم فيه إبطال جميع الأقسام إلا الذي يتعلق الحكم به ، فيصحح قوله ويثبته ، فلقد استعان الأنباري بهذا النوع من الاستدلال في إثبات أن الهمزة في (زكرياء) للتأنيث ، « لأنها لا تخلو إما أن تكون أصلية ، أو منقلبة عن حرف أصلي ، أو للإلحاق ، أو للتأنيث وبطل أن تكون أصلية لأنه ليس في أبنيتهم ما هو على هذا البناء ، وبطل أن تكون منقلبة عن حرف أصلي ؛ لأن الواو والياء لا يكونان أصلًا فيما كان على أربعة أحرف ، وبطل أن تكون للإلحاق ؛ لأنه ليس في أصول أبنيتهم ما هو على هذا البناء فيكون هذا ملحقًا به . وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن تكون الهمزة فيه للتأنيث ولهذا لم ينصرف » [1] .

ويستدل به في إثبات أن العامل في (إذ) – هو ظرف زمان – فعل مقدر وذلك في قوله تعالى : ﴿ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر : ١٠] ، فقال مستدلًا على ذلك بالسبر والتقسيم : « إذ ظرف زمان ، والعامل فيه لا يخلو إما أن يكون ، (لمقت الله) أو (مقتكم) ، أو (تدعون) ، أو فعل مقدر . بطل أن يقال يعمل فيه (مقت الله) ؛ لأن خبر المبتدأ قد تقدم على (إذ) وليس بداخل في صلته ، فلو أعملته في (إذ) لفصلت بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ ، وهو أجنبي ، والفصل بين الصلة والموصول بأجنبي لا يجوز ، ولأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه ، وما يتعلق به يؤذن بنقصانه ، وقد قدمنا نظائره .

وبطل أن يعمل فيه (مقتكم) ؛ لأنهم مقتوا أنفسهم في النار ، وقد دعوا إلى الإيمان في الدنيا .

وبطل أن يعمل فيه (يدعون) ؛ لأن (إذ) قد أضيفت إليه والمضاف إليه لا يعمل في المضاف .

وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يعمل فيه فعل مقدر ، وتقديره ، مقتكم إذ تدعون ، أي حين دعيتم إلى الإيمان فكفرتم . وقيل تقديره ، اذكروا إذ تدعون » [2] .

ويستعين بهذا الاستدلال في تعليل بناء الفعل الماضي على الفتح ، « لأنه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، فبطل أن يبنى الكسر ؛ لأن الكسر ثقيل ، والفعل ثقيل ، والثقيل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل ... وبطل أن يبنى

---

(١) البيان (٢٠١/١) .
(٢) البيان (٣٢٨/٢ - ٣٢٩) .

على الضم أيضًا لثلاثة أوجه ... وإذا بطل أن يبنى على الكسر والضم ، وجب أن يبنى على الفتح »[١] .

كما استعان بهذا النوع من السبر والتقسيم في إثبات تعلق (منهم) في قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾ [الحجر : ٤٤] بالظرف الذي هو (لكلّ)[٢] ، وأبطل به ما ذهب إليه الفراء من أن المنادى المضاف إنما وجب أن يكون مفتوحًا لأن الاسم الثاني حلّ محل ألف الندبة في قولك (يا زيداه) والدال فيها مفتوحة ؛ لأن الأصل في النداء عنده أن يقال (يا زيداه) كالندبة[٣] .وانظر أيضًا ما سبق الإشارة إليه من رفضه ما ذهب إليه بعض النحويين والزجاج من أن العامل في الاستثناء هو (إلاّ) بمعنى (أستثني)[٤] وتجدر الإشارة إلى أن كتاب الإنصاف مليء بهذا اللون من الاستدلال ، حيث أورد فيه استدلالات كثيرة أخرى بالسب والتقسيم ولكنها كانت ترد على لسان الكوفيين حينًا[٥] ، أو على لسان البصريين أحيانًا[٦] ، ولكنني لم استشهد بجميع هذه الأمثلة لأنني نبهت في أول البحث إلى أنني أكتفي فيما أورده من أمثلة تطبيقية – وبخاصة من الإنصاف – على ما يغلب الظن فيه أنه رأى الأنباري واستدلاله ، وذلك فيما يورده من ردود على الفريقين .

وتجدر الإشارة – بعد العرض السابق لنوعي الاستدلال بالسبر والتقسيم – إلى ما ذكره أحد الدارسين من وجود نوع ثالث من السبر والتقسيم عند ابن جني غير الذين ذكرهما الأنباري[٧] ، وهو أن تقر جميع الأقسام لوجود ما يؤيدها من الأدلة ، وذكر لذلك أمثلة من كتاب الخصائص .

ولقد استعان الأنباري بهذا النوع من الاستدلال بالسبر والتقسيم في بعض المواضع ، وإن لم يذكره صراحة عند بيان أنواع هذا الاستدلال ، من ذلك أنه استدل بهذا النوع على بناء (مَنْ) و (كَمْ) فقال : « فأما (من) فإنها بنيت لأنها لا تخلو :

---

(١) أسرار العربية (ص ٢١٦ ، ٢١٧) .

(٢) انظر البيان (٦٩/٢) .

(٣) انظر الإنصاف (٣٢٨/٤٥) .

(٤) انظر لمع الأدلة (ص ١٢٨) ، وأسرار العربية (ص ٢٠٣) ، والإنصاف (٢٦٣/٣٤) .

(٥) انظر الإنصاف (٤٥/٥) ، (٥٩٨/٨٣) ، (٦٤٨/٩٣) .

(٦) انظر الإنصاف (١٥١/١٦) ، (٢١٤/٢٥) ، (٢٨١/٣٧) ، (٣٢٦/٤٥) ، (٤٧٧/٦٦) ، (٥٨٢/٨٠) ، (٦٥٢/٩٤) ، (٧٩٣/١١٤ – ٧٩٤) .

(٧) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ١٩٣) ، (ص ١٦٩ – ١٩٨) .

إما أن تكون استفهامية ، أو شرطية ، أو اسمًا موصولاً ، أو نكرة موصوفة ، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط ، وإن كانت اسمًا موصولاً فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة » [1] .

ويقول عن بناء (كم) : « وأما (كم) فإنما بنيت لأنها لا تخلو : إما أن تكون خبرية فهي نقيضة (ربَّ) لأن (ربَّ) للتقليل ، و (كم) للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره » [2] .

وهكذا أقر أبو البركات في هذا النوع من الاستدلال بالسبر والتقسيم بجميع الأقسام ؛ لأنها جميعًا تثبت الحكم وتصححه [3] .

ومن الملاحظ أن الاستدلال بالسبر والتقسيم قد يكون بسيطاً ، ولكنه في بعض الأحيان يستخدم مركبًا ، حيث تتداخل في الاستدلال الواحد عمليتان أو أكثر من الاستدلال بالسبر والتقسيم . ولقد استعان الأنباري بهذا النوع المركب من السبر والتقسيم ، فمن أمثلة تداخل عمليتين من السبر ما استدل به الأنباري في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون من أن الابتداء لا يوجب الرفع ؛ لأنهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبًا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة . فدل على أن الابتداء لا يكون موجبًا للرفع [4] .

وقد تتداخل ثلاث عمليات من السبر والتقسيم في الاستدلال الواحد ، وأقرب مثال على ذلك ما ذكره الأنباري عند تمثيله للنوع الثاني من الاستدلال بالسبر والتقسيم والذي يتم فيه إبطال جميع الأقسام إلا الذي يتعلق به الحكم ، حيث استعان بثلاث استدلالات متداخلة من السبر والتقسيم في إثبات أن الناصب للمستثنى الفعل المتقدم بتقوية (إلَّا) [5] .

ومن هذا النوع الذي تتداخل فيه ثلاث عمليات من الاستدلال بالسبر والتقسيم ، استدلاله على اسمية (كيف) ، حيث يقول : « لا تخلو (كيف) إما أن تكون

(١) أسرار العربية (ص ٣٠) . (٢) السابق ، وانظر السابق (ص ٢١٤) .

(٣) انظر أيضًا ما أورده الأنباري على لسان الكوفيين من هذا الاستدلال ، الإنصاف (٨٣/٥٩٨) .

(٤) انظر الإنصاف (٥/٥٠) ، وانظر أيضًا ما أورده الأنباري على لسان البصريين من هذا الاستدلال المركب ، الإنصاف (٩٤/٦٥٢) .

(٥) انظر لمع الأدلة (ص ١٢٨ - ١٣١) .

اسمًا أو فعلًا أو حرفًا ، بطل أن يقال حرف ؛ لأنها تفيد مع كلمة واحدة والحرف لا يفيد مع كلمة واحدة ، وإنما وقعت به الفائدة في النداء ، نحو (يا زيد) مع كلمة واحدة باعتبار الجملة المقدَّرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة .

وبطل أيضًا أن تكون فعلًا ، لأنها لا تخلو إما أن تكون فعلًا ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا ، بطل أن تكون فعلًا ماضيًا ؛ لأن الماضي لا يخلو إما أن يكون على (فَعَلَ) كضرب وذهب ، أو على (فَعُلَ) كشَرُف وظرف ، أو على (فَعِلَ) كسَمِعَ وعَلِمَ ، و (كَيفَ) على وزن (فَعْل) . وبطل أن تكون فعلًا مضارعًا ؛ لأن الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربعة ، و (كَيْفَ) ليس في أوّلها إحدى الزوائد الأربع . وبطل أن يكون أمرًا ، لأن معناها الاستفهام ، والاستفهام غير الأمر . وإذا بطل أن تكون حرفًا أو فعلًا ، تعين أن تكون اسمًا »[1] .

ولقد علق الدكتور فاضل السامرائي على هذا الاستدلال بقوله : « وأرى أن هذا الاستدلال غير سليم ، لأن استدلاله بأنها ليست فعلًا ماضيًا لأنها على وزن (فعل) مردود بأن ثمة أفعالًا على هذا الوزن نحو : ليس ونعم وبئس ، فإنها ساكنة العين ، وما يقال في هذه الأفعال يمكن أن يقال في (كيف) . وأما استدلاله بأنها ليست حرفًا لأنها تفيد مع كلمة واحدة فإنه مردود بأحرف النداء فإنها تفيد مع كلمة واحدة نحو : (يا زيد) ، وما قيل من أن (يا) بمعنى (أدعو) يمكن أن يقال مثله في (كيف) بأنها بمعنى (أستفهم) »[2] .

٢ - الاستدلال بالأولى :

يعرفه الأنباري بأنه « أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة »[3] .

ومثال ذلك « أن يدل على بناء أسماء الإشارة و (ما) التعجبية فيقول : أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به ، وإذ بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به فلأن تبنى أسماء الإشارة و (ما) التعجبية لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى . وبيان ذلك هو أن الحرف إذا كان منطوقًا به

---

(١) البيان (١/٦٧ - ٦٨) ، وانظر أسرار العربية (ص ١٥ ، ١٦) .
(٢) أبو البركات الأنباري ، ودراساته النحوية (ص ١٨٤ ، ١٨٥) .
(٣) لمع الأدلة (ص ١٣١) .

أمكن أن يستغنى به عن الاسم . ألا ترى أن همزة الاستفهام التي بنيت (أين وكيف ومتى) وما أشبهها لتضمنها معناه ، قد كان يمكن أن يستغنى بها عنها وإن أفضى إلى تكرار الاستفهام ، وأما إذا لم يكن الحرف منطوقًا به فإنه لا يمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الأحوال ، وإذا بني الاسم لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه على طريق الجواز ، فلأن يبنى لذلك على طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى » [1] .

ولقد أكثر أبو البركات من الاستدلال بهذا الدليل ، فلقد استدل به على جواز التذكير مع المؤنث غير الحقيقي مع الفصل ، « وإذا وجد الفصل بين الفعل والفاعل قوى التذكير ، وقد حكى عنهم : (حضَر القاضي اليوم امرأة) . وإذا كان ذلك فيما تأنيثه حقيقي ، فلأن يكون فيما تأنيثه غير حقيقي أولى وأحرى » [2] .

ويستدل به على حذف التاء من (مسلمات) و (صالحات) ؛ لأن الأصل فيهما (مسلمتات) ، و (صالحتات) ، لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، فقال : « وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم : رجل بصري وكوفي ، في النسب إلى البصرة والكوفة ، والأصل : بصرتي وكوفتي ، لئلا يقولوا في المؤنث : امرأة بصرتية ، وكوفتية ، فجمعوا بين علامتي تأنيث ، فلأن يحذفوا هاهنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى » [3] ويستدل بالأولى في معرض توجيهه لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾ [العاديات : ٦] فيقول : « اللام في (لربه) يتعلق بكنود ... ، وحسن دخول لام الجر ، تقديمه على اسم الفاعل ، وإذا كان التقديم حسن دخول لام الجر مع الفعل في نحو قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٤] ، وقوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣] فهاهنا أولى ؛ لأن اسم الفاعل إنما يعمل بالشبه بالفعل ، فإذا ثبت ذلك في المشبه به الذي هو الفعل وهو الأصل ، فأن يثبت في المشبه وهو الفرع أولى » [4] .

واستدل به أيضًا في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون من أنه لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه ، فرد عليهم قائلًا : « هذا يبطل بإنَّ ، فإنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال (إن في الدار لزيدًا ، وإن عندك لعمرًا) قال الله سبحانه : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً ﴾ وقال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٣١ ، ١٣٢) .
(٢) البيان (١/ ٨١) .
(٣) أسرار العربية (ص ٦٠) .
(٤) البيان (٢/ ٥٢٨ - ٥٢٩) .

فنصب الاسم بإنَّ وإن لم تله فكذلك هاهنا ، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف – وهو أضعف من الفعل ؛ لأنه فرع عليه في العمل – فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى » [١] واستدل به كذلك في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون من أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية نحو قولك : (إن زيد أتاني آته) فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل [٢] .

ومن الملاحظ أن الأمثلة السابقة يمكن عدها استدلالًا بالأولى بالمعنى العلمي الذي ذكره في التعريف ، وهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة ، ومن هنا كان اهتمام الأنباري في الاستدلال بالأولى منصبًا على قضية الأصل والفرع ، واعتمد استدلاله بالأولى في كثير من الأحيان على التمسك بالأصل ، ومن ذلك ما ذكره « في حالة الوقف على لغة من قال : مررت ببكر والتحريك في هذا النحو إنما كان لالتقاء الساكنين ؛ لأنه لما أحب التحريك في هذه اللغة لالتقاء الساكنين كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حالة الوصل أولى ، تمسكًا بالأصل ؛ لأن الأصل هو الوصل » [٣] ويعتمد في هذا الاستدلال على قواعد الأصل والفرع ، فيستدل على اسمية (كيف) بقوله : « فإن قيل : فعلامة الاسم لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف ، فلِمَ جعلتموه اسمًا ولم تجعلوه فعلًا أو حرفًا ، قيل : لأن الاسم هو الأصل ، والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة ، كان حمله على الاسم الذي هو الأصل أولى من حمله على ما هو فرع » [٤] ، ويعلل به حمل النصب على الجر في جمع المؤنث [٥] . ومن قواعد الأولى عنده أن (التركيب مع الأصل أولى من التركيب مع الفرع) ، ويستدل بها على تركيبهم (حبذا) مع المفرد المذكر دون المؤنث والمثنى والمجموع [٦] .

ويستدل بأن (تقدير الأصل في العمل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه) في ترجيح ما ذهب إليه معظم البصريين من أن عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا فعل مقدر وليس اسم فاعل ؛ لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل [٧] .

---

(١) الإنصاف (٨١/١١) .

(٢) انظر السابق (٦١٥/٨٥ – ٦١٩) .

(٣) البيان (٥٣٣/٢) .

(٤) أسرار العربية (ص ١٦) .

(٥) انظر أسرار العربية (ص ٦٢) .

(٦) انظر أسرار العربية (ص ١٠٨) .

(٧) انظر الإنصاف (٢٤٦/٢٩) .

ويستدل بأن (الأصل أولى بالأصل والفرع أولى بالفرع) على جعلهم (كلا) و (كلتا) « مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد ؛ لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل ، فكان الأصل أولى بالأصل ، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية ؛ لأن المضمر فرع والتثنية فرع فكان الفرع أولى بالفرع » [١] .

ولكن هناك نوع آخر من الاستدلال بالأولى يستخدمه الأنباري في الإبطال والنفي لا في الإثبات ، وهو في الموضع أن يوجد في الفرع المعنى الذي أبطل الحكم في الأصل ، ولقد استدل بهذا النوع من الاستدلال في مواضع عديدة على أنه إذا أبطل الاستثناء عمل (ما) وهي الأصل ، فلأن يبطل عمل (إن) وهي الفرع أولى [٢] .

ويكثر الأنباري من الاستعانة بهذا الاستدلال في المسائل الصرفية التي تدور حول حذف أحد الحروف لالتقاء الساكنين ؛ إذ يحذف الحرف الذي لم يدخل لمعنى ؛ (لأن حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى) [٣] لأنه لو حذف ما دخل لمعنى لأدى ذلك إلى الإخلال بالمعنى ، فكان (تبقية ما دخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى) [٤] ... ومن ذلك قوله في (أتوا) : « أصله (أتيوا) فاستثقلت الضمة على الياء ، فنقلت إلى التاء ، فبقيت الياء ساكنة ، وواو الجمع بعدها ساكنة ، فاجتمع ساكنان وهما لا يجتمعان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكان حذف الياء أولى ؛ لأنها لم تدخل لمعنى ، فكان حذفها أولى » [٥] .

ولكن ربما كان الحرفان اللذان يراد حذف أحدهما لالتقاء الساكنين دخلا لمعنى ، وفي هذه الحالة يبقى ما فيه زيادة معنى على صاحبه ، فقد يكون أحدهما قد أفاد أكثر من معنى فيبقى ويحذف الآخر ، ومن هذا النوع استدلاله على أن الأصل في (آيات) أن يقال (آيتات) ، « إلا أنه اجتمع فيها علامتا تأنيث فحذفوا إحداهما وكان حذف الأولى أولى ؛ لأن في الثانية زيادة معنى لأنها تدل على الجمع والتأنيث ، والأولى إنما تدل على التأنيث فقط ، فلهذا كان حذف الأولى وتبقية

---

(١) الإنصاف (٦٢/٤٥٠) .
(٢) انظر البيان (٩٩/١) ، (٣٠/٢ ، ٦٧ ، ٢٩٥ ، ٣٦٠) .
(٣) انظر في هذا الاستدلال البيان (٤٦/١ ، ٥٨ ، ١٠٤ ، ١٣٥ ، ١٦٣) ، (٨/٢ ، ٣٠٠ ، ٥٣١ - ٥٣٢) ، وأسرار العربية (ص ٣٧ ، ٣٨) ، (ص ٤١) ، والإنصاف (٦٤٩/٩٣ - ٦٥٠) .
(٤) انظر البيان (٥٣٣/٢) .
(٥) البيان (٦٥/١) ، وانظر أيضًا البيان (٢٢٦/٢ - ٢٢٧) .

الثانية أولى »[(١)] ويستدل به كذلك على حذف التاء الأولى من (مسلمات وصالحات) لأن الأصل فيهما (مسلمتات وصالحتات)[(٢)] . ويبدو أن الأولى عند أبي البركات هو اختيار الأقيس وترك ما يخالفه ولذلك رجح أن يكون (الحق) خبرًا ثانيًا ، في قراءة من قرأ برفع (الحق) في قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقُّ ﴾ [الكهف : ٤٤] ، « ويجوز أن يكون (الحق) صفة للولاية إلا أن جعله خبرًا أولى من جعله صفة ، لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف »[(٣)] . ولقد لجأ الأنباري كثيرًا في استدلاله بالأولى إلى اختيار الأخف والأيسر ، ومن ثم يصرح في أكثر من موضع بأن المصير إلى ما يؤدى إلى تغيير واحد أولى من المصير إلى ما يؤدى إلى تغييرين ، استدل به على استثقالهم اجتماع ثلاث همزات في (أومن) لأن أصله (أأأمِنُ) ؛ « لأنهم إذا استثقلوا اجتماع همزتين فلأن يستثقلوا اجتماع ثلاث همزات أولى ، فحذفوا الثانية ، وكان حذفها أولى من الأولى والثالثة ، أما الأولى فلأنها أبعد من الطرف ، وأما الثالثة فإنها لو حذفوها لافتقروا إلى تسكين الثانية وقلبها واوا ، فيؤدي إلى تغييرين . وإذا حذفوا الثانية لم يفتقروا إلا إلى قلبها واوا فقط لأنها ساكنة ، فيؤدى إلى تغيير واحد والمصير إلى ما يؤدى إلى تغيير واحد أولى من المصير إلى ما يؤدي إلى تغييرين »[(٤)] .

ويختار ما لا يحتاج إلى تقدير ؛ لأن ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير ، وهو يرد بهذا الاستدلال على ما ذهب إليه الزجاج من أن المفعول معه منصوب بتقدير عامل ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو ، فقال أبو البركات : « هذا باطل ، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ... ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ، لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير وما ذهب إليه الأكثرون

---

(١) البيان (٢/٣٣ - ٣٤) .
(٢) انظر الإنصاف (٤٢/٤ - ٤٣) ، وأسرار العربية (ص ٦٠ ، ٦١) .
(٣) البيان (١١٠/٢) .
(٤) البيان (٤٧/١) ، وانظر حول الاستدلال بهذه القاعدة في مسألة أخرى البيان (٢٨٩/١) .

لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير »[1] .

والحق أن المثال السابق يدل على أن أبا البركات يختار الأقرب في التقدير والأيسر ويبتعد عما يحتاج إلى تقدير وتكلف ، وهذا يدل على تحكيمه للواقع اللغوي في بعض الأحيان والبعد عن التكلف ؛ ولهذا لا يقبل الآراء القائلة بتركيب بعض الأدوات مثل (منذ ، وكم ، وإلّا) ويذهب إلى أنها دعوى لا تستند إلى دليل[2] . ولقد استعان الأنباري بهذا الاستدلال الذي يدل على اختياره الأقرب والأيسر فصرح بأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير[3] ، وما لا يحتاج إلى تقدير موصوف أولى مما يحتاج إلى تقدير موصوف[4] ، وما لا يحتاج إلى إضمار أولى مما يحتاج إلى إضمار[5] .

ومن تحكيمه الواقع اللغوي واختيار الأخف ، استدلاله بأن المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير[6] ، واستدلاله بأن قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل[7] .

ومن الملاحظ أن استدلالات الأنباري بالأولى كانت تعتمد في كثير من الأحيان على اعتبار الأقوى ، فهو يرى أن إبدال الأقوى من الأضعف أولى من إبدال الأضعف من الأقوى ، ويستدل بذلك على إبدال التاء دالا في (يدّعون) لأن أصلها (يدتعيون) ، « فاجتمعت تاء الافتعال مع الدال فأبدل من التاء دالًا ، وكان إبدال التاء دالا ، أولى من إبدال الدال تاء لأن التاء حرف مهموس ، والدال حرف مجهور والمجهور أقوى من المهموس ، فلما وجب إبدال أحدهما من الآخر ، كان إبدال الأقوى من الأضعف أولى من إبدال الأضعف من الأقوى ؛ لأن في ذلك إجحافًا به ، وإبطال ما له من الفضل على مقاربه »[8] ويقول عن الإمالة في كلمة (الأشرار) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴾ [ص: ٦٢] : « إنما جازت إمالته وإن كان فيه راء مفتوحة والراء المفتوحة تمنع الإمالة ؛ لأن فيه راء مكسورة والراء المكسورة تجلب الإمالة ، وإنما غلبت الراء المكسورة في

(١) الإنصاف (٣٠/٢٤٩) .
(٢) انظر الخلاف النحوي (ص ٣٣٨) ، وانظر الإنصاف (٤٠/٣٠٠) ، (٥٦/٣٩٢) .
(٣) انظر أسرار العربية (ص ١١٢ ، ١١٣) .
(٤) انظر السابق (ص ١٧٦) .
(٥) انظر السابق (ص ١٢٥) .
(٦) انظر الإنصاف (٩٨/٦٩٧) .
(٧) انظر الإنصاف (١/١٣ - ١٤) .
(٨) البيان (٢/٣٠٠) .

جلب الإمالة ، على الراء المفتوحة المانعة من الإمالة ؛ لأن الراء المكسورة أقوى والراء المفتوحة أضعف ، فلمّا تعارضا في جلب الإمالة وسلبها ، كان الأقوى أولى من الأضعف » [1] .

فاعتبار الحرف الأقوى أولى عنده من الأضعف [2] ، ويصرح في مواضع أخرى بأن حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى ، وإدغام الأضعف في الأقوى أولى من إدغام الأقوى في الأضعف ، وإدغام الأنقص صوتًا في الأزيد صوتًا أولى [3] .

وكما اعتمدت استدلالات الأنباري بالأولى على مراعاة الأقوى دون الأضعف ، اعتمدت كذلك على ما يكثر في كلامهم لأنه أولى من الأقل ؛ ولذلك صرح بأن الحمل على الأكثر أولى من الأقل ، ورجح بهذا الاستدلال مذهب البصريين في جعل (توراة) على وزن (فَوْعَلَة) ، على خلاف الكوفيين الذين رأوا أنها على وزن (تفعلة) [4] . كما استدل في مواضع أخرى بأن ما يكثر في كلامهم أولى ، وأن الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل ، وأن حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر [5] .

وأخيرًا فلقد أكثر الأنباري من الاستعانة بالأولى في مسائله وما ذهب إليه من آراء، والرد على ما خالفه من مذاهب [6] .

٣ - الاستدلال ببيان العلة :

ويستخدم هذا الاستدلال في الإيجاب والنفي ، أي إيجاب الحكم وإثباته ، أو نفيه وإثبات عدم وجوده ولقد أشار أبو البركات إلى هذين الضربين ، فقال :

أحدهما : أن تبين علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم .

---

(١) البيان (٣١٨/٢) . (٢) انظر البيان (٣٤٩/٢) .
(٣) انظر البيان (٤٧/١) ، والسابق (٤٧٣/٢) ، والسابق (٢٦٨/١) على الترتيب .
(٤) انظر البيان (١٩٠/١ - ١٩١) .
(٥) انظر البيان (١٥٥/١) ، وانظر أسرار العربية ٤٠٤ ، وانظر الإنصاف (٦٦٩/٩٤) على الترتيب .
(٦) انظر البيان (٤٧/١ ، ١٥٨ ، ٢٧٣) ، (١٦/٢ - ١٧ ، ٣٨ ، ٥٢٨ - ٥٢٩) ، وأسرار العربية (ص ٦٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٣٢١ ، ٣٨١) ، والإنصاف (١٥/١ ، ٣٢) ، (٩٦/١٣) ، (٢٥/ ٢١٧) ، (٢٢٥/٢٦ - ٢٢٦) ، (٢٥٠/٣٠) ، (٣٥٦/٤٨) ، (٥٤٣/٧٢) ، (٦٨٦/٩٦) ، (٧٢٢/١٠٣) ، (٧٤٣/١٠٨) .

والثاني : أن تبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم » [1] .

وهذا هو ما يسمى الطرد والعكس في العلة ، أو الدوران ؛ إذ تتلازم العلة والحكم وجودًا وعدمًا ، فهو استدلال ببيان العلة الموجبة .

ووضح النوعين بالمثال فقال : « فأما الأولى فمثل أن يستدل من أعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيقول : إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه ، وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملًا [2] .

« وأما الثاني فهو مثل أن يستدل من أبطل عمل (إنْ) المخفف من الثقيلة فيقول : إنما عملت (إنَّ) الثقيلة لشبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف فوجب ألا تعمل » [3] .

ومن أمثلة النوع الأول من هذا الاستدلال بيانه لعلة عمل (أن ، ولن وإذن ، وكي) النصب ، فقال : « إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل ، ووجب أن يكون عملها النصب لأن (أن) الخفيفة تشبه (أنَّ) الثقيلة ، و (أنَّ) الثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك (أنْ) هذه يجب أن تنصب الفعل ، وحملت (لن ، وإذن ، وكي) على (أن) » [4] .

ولعل ما سبق ذكره من أمثلة في قياس العلة يصلح لأن يكون مثالًا على النوع الأول من أنواع الاستدلال ببيان العلة . كما يمكن تلمس أمثلة النوع الثاني فيما سبق ذكره من أنه إذا زالت العلة أو الشبه بطل الحكم .

٤ - الاستدلال بالأصول :

وهو ما جرده النحاة بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح سواء أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة . فإذا نص أصل القاعدة على أن (رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول) فلا ينبغي أن يستدل النحوي على غير ذلك بوجوب تقدم المفعول في نحو (حياك الله) . وإذا قال الأصل أن (الرفع) سابق على (النصب) فمن قال أن المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، فقد خالف أصلًا نحويًا ؛ لأن القول بالتجرد معناه سبق النصب للرفع . وهكذا يصبح الأصل من جملة الأدلة عند

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٣٢) . (٢) لمع الأدلة (ص ١٣٢) .

(٣) السابق .

(٤) أسرار العربية (ص ٣٢٨) ، وانظر السابق (ص ٣٢٧) ، والإنصاف (٧٨٧/١١٢) .

المحاجة والجدل [١] .

ويبدو أن هذا الاستدلال أقرب إلى الاستدلال باستصحاب الأصل منه إلى الاستدلال بالقياس ، وإن كان لا يعدم وجهًا للإلحاق بالقياس ؛ إذ يقوم على مراعاة الأصل وهو المقيس عليه .

ويوضح أبو البركات هذا الاستدلال بالمثال فيقول : فمثل أن يستدل على إبطال مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، (بأن ما ذهب إليه يؤدى إلى خلاف الأصول ، لأنه يؤدى إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، وهذا خلاف الأصول ؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ؛ لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب ، وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء ، والجزم من صفات الأفعال وكما أن رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال ، فكذلك الرفع قبل الجزم) . فإن قيل : فهب أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال ، فلم قلتم إن الرفع في الأفعال قبل الجزم ، . قلنا : لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء ، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع ، لأن الفرع تبع للأصل » [٢] .

والحق أن استدلال الأنباري السابق يبدو عليه التكلف ؛ إذ يمكن الاعتراض عليه من عدّة أوجه ، فمن الممكن أن نقول إن التعري أسبق من التقييد ، فالتعري أولًا ، ولما كان الرفع هو الأول كان ملازمًا للتعري ، كما يمكن أن يقال إن الفعل المضارع رفع لأنه لم يدخل عليه ناصب فينصبه ولا جازم فيجزمه دون أن نمس أسبقية الرفع ؛ للنصب والجزم ، يضاف إلى ذلك أن عوامل النصب والجزم في المضارع عارضة ، وعندما لا تأتي هذه العوارض فإن المضارع يأخذ الحكم الأول ، ولما كان الرفع الأول ، أخذ المضارع الرفع [٣] .

ومن أمثلة الاستدلال بالأصول ما أشرت إليه في موضع سابق من الوقف بنقل الحركة على لغة من قال : مررت ببكر ، و « لما أحب التحريك في هذه اللغة لالتقاء

---

(١) انظر الأصول (ص ٢٠٣) .

(٢) لمع الأدلة (ص ١٣٢ ، ١٣٣) ، وانظر الإنصاف (ص ٧٤ - ٥٥٣) .

(٣) انظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ٩٠) وما بعدها .

الساكنين ، كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حالة الوصل أولى تمسكًا بالأصل ؛ لأن الأصل هو الوصل » [١] .

٥ - الاستدلال بالاستحسان :

عرض أبو البركات اختلاف النحاة في الأخذ بالاستحسان والاستدلال به « فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس ، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به » [٢] ولكن أولئك الذين أخذوا به اختلفوا في معناه : « فمنهم من قال : هو ترك قياس الأصول لدليل ، ومنهم من قال : هو تخصيص العلة » [٣] .

ومثال ترك قياس الأصول لدليل ، « ما ذكرنا من الكلام على مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة . وكذلك مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله فإنه أيضًا مخالف لقياس الأصول ؛ لأن الزائد جزء من الفعل المضارع ؛ إذ الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وإذا كان الزائد جزءًا منه فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول وألَّا يكون جزءًا منه » [٤] .

وأما مثال تخصيص العلة فنحو « أن تقول : إنما جمعت (أرض) بالواو والنون فقيل : (أرضون) عوضًا من حذف تاء التأنيث المحذوفة ، لأن الأصل أن يقال في (أرض) : (أرضه) ، فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضًا من تاء التأنيث المحذوفة وهذه العلة غير مطردة ؛ لأنها تنتقض (بشمس ، ودار ، وقدر) فإن الأصل : (شمسة ، ودارة ، وقدرة) ، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون ، فلا يقال : (شمسون ، ولا دارون ، ولا قدرون) » [٥] ويقول بعد التمثيل للنوعين : « وقد قدمنا الكلام على مخالفة الأصول والقول بتخصيص العلة » [٦] .

وبين أنه لابد من دليل في الاستحسان ، أي أن يعدل عن القياس لدليل ويعترض على من رأى غير ذلك ، فقال : « وأما ما حكى عن بعضهم أن الاستحسان هو

(١) البيان (٢/٥٣٣) .
(٢) لمع الأدلة (ص ١٣٣) .
(٣) السابق (ص ١٣٣ ، ١٣٤) .
(٤) لمع الأدلة (ص ١٣٤) .
(٥) السابق .
(٦) السابق .

ما يستحسنه الإنسان من غير دليل ، فليس عليه تعويل »[١] .

ولقد عقد ابن جني بابًا للاستحسان ، قال فيه : « وجماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضربًا من الاتساع والتصرف . من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ، نحو قولهم : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ونحو ذلك ، ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام على أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست علة معتدة »[٢] .

ويقول السيوطي : « ومن الاستحسان ما يخرج تنبيها على أصل بابه ، نحو استحوذ وأطولت الصدود ومطيبة للنفس . ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته »[٣] كقول أحدهم (مياثق) في جمع (ميثاق) فإن الشائع فيه (مواثق) ، فأبقى القلب مع زوال علة القلب وهي الكسرة ، ولكن أبقى القلب لضرب من الاستحسان[٤] .

ومعنى هذا أن الاستحسان قائم على الاتساع والتصرف دون علة قوية أو مستحكمة – كما قال ابن جني ، ولهذا عد من الأدلة الضعيفة ورفضه البعض ؛ لأنه تحكم بلا سند ، ومع ذلك يعتمد النحاة على هذا الدليل فيما خالف أصولهم مما روى عن العرب ولم تكن هناك علة قوية تبرر العدول به عن الأصل[٥] .

ولقد أشار سيبويه في كتابه إلى نوعين من الاستحسان ، وهما استحسان العرب واستحسان النحاة[٦] . ومن الملاحظ أن (نقض العلة) وهو وجه من أوجه الاعتراض على القياس ، وقادح من قوادح العلة يقوم على اتهام العلة بالتخصيص وعدم الاطراد .

ويبدو أن الأنباري لم يعد الاستحسان من جملة استدلالاته التي يعتمد عليها في الاستدلال ؛ لأنه لا يرى ترك قياس الأصول ولا تخصيص العلة ، وهذا يفسر عدم استعانته بهذا الدليل في استدلالاته ومسائله ، ويبدو أنه في المواضع القليلة التي بين فيها علة الاستحسان يربط الاستحسان بالاتساع . من ذلك بيانه أن ما استدل به الكوفيون على اسمية (نعم وبئس) من دخول حرف الجر عليهما ، « إنما جاءت

---

(١) السابق .

(٢) الخصائص (١٣٣/١ – ١٣٤) .

(٣) الاقتراح (ص ١٨١) .

(٤) انظر السابق (ص ١٨١ ، ١٨٢) .

(٥) انظر الأصول (ص ٢٠٤ ، ٢٠٥) .

(٦) انظر أصول النحو في الخصائص (ص ٧٤) ، والكتاب (٦٩/٢ ، ١٢٤) ، (٥٤٩/٢) .

هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة ، وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول ، فدل على أن تمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يستند إليها ، ولا يعتمد عليها » [١] .

ويبين في موضع آخر أن إعمال (ظن وأخواتها) في حال تأخرها إنما هو ضرب من التوسع ، ثم يبين « أن الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخر ؛ وذلك لأنها إذا توسطت ، كانت متقدمة من وجه ، ومتأخرة من وجه ... ، فحسن إعمالها كما حسن إلغاؤها ، وإذا تأخرت عن الجزأين جميعًا ، كانت متأخرة من كل وجه ، فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها ، وضعف عملها » [٢] .

٦ - الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه :

قال الأنباري : « اعلم أن هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخف دليله ، فيستدل بعدم الدليل على نفيه ، وذلك مثل أن يستدل على نفى (أن أقسام الكلم أربعة) أو نفى (أن أنواع الإعراب خمسة) فيقول : لو كان أقسام الكلم أربعة ، أو أنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل ، ولو كان على ذلك دليل لعرف ذلك مع كثر البحث وشدة الفحص ، فلما لم يعرف ذلك دل على أنه لا دليل ، فوجب ألا يكون أقسام الكلمة أربعة ، ولا أنواع الإعراب خمسة » [٣] .

ثم يعرض الأنباري رأيا آخر لبعضهم يرى أصحابه جواز النفي من غير دليل لأن النافي لا دليل عليه وإنما الدليل على المثبت ، فيقول أبو البركات ردًا عليهم : « وهذا ليس بصحيح ؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل ، وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك أيضًا يجب الدليل على النافي » [٤] ولقد عقد ابن جني فيه بابًا جعله بعنوان (في إسقاط الدليل) ذكر فيه أمثلة لأبي عثمان المازني والبغداديين [٥] .

والحق أن هذا الاستدلال هو الوجه السلبي للاستدلال بالاستقراء ، « لأن ما ثبت بالاستقراء فقد ثبت بالإيجاب كأقسام الكلم وأنواع الإعراب إلخ ، فإذا أردنا

---

(١) الإنصاف (١١٧/١٤) .

(٢) أسرار العربية (ص ١٦١ ، ١٦٢) ، وانظر حول علة الاستحسان عنده وبيانه للأحسن ، الإنصاف (١٣١/١٥) ، (٣٠٧/٤١) ، والبيان (٥٢٨/٢) .

(٣) لمع الأدلة (ص ١٤٢) . (٤) السابق .

(٥) انظر الخصائص (١٩٩/١) .

استعمال دليل النفي أمكن أن تقول : إن الدليل على أن الأقسام ثلاثة أنه لو لم تكن كذلك لقام الدليل على الزيادة أو النقص في هذا العدد ؛ وذلك لما نعرفه عن جهد النحاة الذي بذلوه في البحث والتقصي ، فلما لم يقم دليل يعارض أن أقسام الكلم ثلاثة أو أنواع الإعراب غير ما هي ثبت أنها ما هي » [1] .

ويبدو أن الأنباري يميل إلى الأخذ بهذا الدليل على الرغم مما يبدو عليه من الضعف ؛ لأن القول بعدم الدليل يعني انعدامه في نفس الأمر لاحتمال أن يكون هناك دليل لم نطلع عليه . ولهذا تحرز الأنباري بقوله : (اعلم أن هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخف دليله) [2] .

ولقد ذكر السيوطي شيئًا من ذلك تحت عنوان (في النقل عن النفي) فقال : « قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة) : النقل عن النفي فيه شيء ؛ لأن حاصله أنني أسمع هذا ، وهذا لا يدل على أنه لم يكن » [3] ومعنى هذا أن النقل عن النفي غير موثوق فيه ، وعلى هذا يكون ابن النحاس ممثلًا لوجهة النظر التي تضعف هذا الدليل ولا تأخذ به خلافًا للأنباري [4] .

والغريب أن الدكتور فاضل صالح السامرائي ، يخرج من تناوله لهذا الدليل إلى القول بأن أبا البركات يرى ؛ أن هذا الاستدلال غير مقبول ، إذ يقول : « قال أبو البركات : هذا استدلال غير مقبول لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل ، وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك أيضًا يجب الدليل على النافي » [5] ومن الواضح أن هذا النص مبتور من كلام الأنباري السابق الذي ذكرته في رده على من رأى من النحاة أن النافي لا دليل عليه وإنما الدليل على المثبت ، ولا يفهم من نص الأنباري ما حاول الدكتور الفاضل الإيحاء به .

ولقد استعان أبو البركات بهذا الاستدلال في العديد من المواضع وبخاصة في مواضع الجدل والاعتراض على الكوفيين ؛ فاعترض به على ما ذهب إليه الكوفيون من أن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب فاستدل الأنباري بعدم الدليل في نفي مذهبهم ؛ لأن ما ذهبوا إليه « مجرد

---

(١) الأصول (ص ٢٠٥) .
(٢) انظر النص السابق .
(٣) الاقتراح (ص ٨٤) .
(٤) انظر أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي (ص ١٦٧ ، ١٦٨) .
(٥) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ١٨١) .

دعوى لا يقوم عليها دليل ، إلا بوحي وتنزيل ، وليس (إلى) [1] ذلك سبيل مع أنه ظاهر الفساد والتعليل ؛ لأن التفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما ، فكذلك هاهنا ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب ، فلا يصح أن يكون أصلًا له » [2] .

ويستعين بهذا الاستدلال في نفي ما ذهب إليه الكوفيون من أن اسم (لا) المفرد النكرة معرب منصوب بها ، فقال : « أما قولهم : إنما قلنا إنه منصوب بلا ؛ لأنها اكتفي بها عن الفعل . قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون منونًا » [3] .

واستعان به أيضًا في الرد على الفراء ، فقال : « وأما قول الفراء إن الأصل في النداء أن يقال يا زيداه كالندبة ، فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل » [4] وفي الرد على ما رآه أبو عمر الجرمي في المفعول له ؛ إذ ذهب إلى أن المفعول له لا يجوز أن يكون إلا نكرة ، وتقدر المواضع التي جاء فيها المفعول له معرفة بالإضافة على نية الانفصال ، فلا يكتسي التعريف من المضاف إليه ، في حين أجاز جمهور النحاة أن يكون المفعول له معرفة ونكرة ، فقال الأنباري معترضًا على مذهب الجرمي ومستعينًا بعدم الدليل ، « والذي عليه الجمهور ، والمذهب المشهور هو الأول ، والذي ادعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر إلى دليل » [5] .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذا الاستدلال في الرد على القول بتركيب بعض الأدوات ، من ذلك اعتراضه على ما ذهب إليه الفراء من أن (إلا) مركبة من (إنَّ) و (لا) فقال : « وأما قول الفراء إن الأصل فيها إنَّ ولا ، ثم خففت إن وركبت مع لا ، فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ؛ لأن إن الثقيلة إذا خففت بطل عملها ، خصوصًا على مذهبكم . وأما تشبيهه لها بلولا فحجة عليه ، لأن لو لما ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر ، فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد

---

(١) زيادة مني لإيضاح المعنى .

(٢) الإنصاف (١٣٧/١٥) .

(٣) الإنصاف (٣٦٧/٥٣) .

(٤) السابق (٣٢٨/٤٥) .

(٥) أسرار العربية (ص ١٨٨) .

ويحدث لها بالتركيب حكم آخر »[١] .

ويعترض بهذا الدليل على قول الكوفيين بتركيب (لكنّ) فقال : « وأما قولهم إن الأصل في لكن (إنْ) زيدت عليها (لا والكاف) فصارتا حرفًا واحدًا قلنا : لا نسلم ، فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى »[٢] وقولهم بتركيب (كم) و (مذ) و (منذ)[٣] .

٧ - الاستدلال بعدم النظير :

يقول السيوطي عن أنواع الاستدلال : « ومنها : الاستدلال بعدم النظير ، ولم يذكره ابن الأنباري ، وذكره ابن جني وهو كثير في كلامهم ، وإنما يكون دليلًا على النفي لا على الإثبات ، وقد استدل المازني به ردًّا على من قال : إن (السين) و (سوف) ترفعان الفعل المضارع بأنا لم نر عاملًا في الفعل يدخل عليه (اللام) وقد قال تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ »[٤] .

ويقول السيوطي ملخصًا ما ذكره ابن جني تحت عنوان (في عدم النظير)[٥] : « وإنما يستدل بعدم النظير على النفي ، حيث لم يقم الدليل على الإثبات ، فإن قام لم يلتفت إليه ؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل ، إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه مثاله : (أندلس) فإن همزته ونونه زائدتان ، فوزنه (أنفعل) وهو مثال لا نظير له ، لكن قيام الدليل على ما ذكرنا لأن النون زائدة لا محالة ، إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على (فعلّل) ، فتكون النون فيه أصلًا لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول : الدال واللام ، والسين ، وفي أولها همزة ومتى وقع ذلك ، حكمت بزيادة الهمزة ، ولا تكون النون أصلًا والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربع لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ، نحو (مدحرج) وبابه ، فقد وجب إذن أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على وزن (أنفعل) ، وإن كان مثالًا لا نظير له ، فإن اجتمع الدليل والنظير فهو الغاية ، كنون (عنبر) فالدليل يقتضي كونها أصلًا ؛ لأنها مقابلة لعين (جعفر) ،

---

(١) الإنصاف (٢٦٤/٣٤) ، وانظر أسرار العربية (ص ٢٠٤) .

(٢) الإنصاف (٢١٤/٢٥) .

(٣) انظر الإنصاف (٣٠٠/٤٠) ، (٣٩٢/٥٦) ، وانظر حول الاستدلال بعدم الدليل ، البيان (٢٥٧/١) ، والإنصاف (٥٤/٦) ، (٣٢٧/٤٥) ، (٧٩٢/١١٣) ، (٨١٨/١١٨) .

(٤) الاقتراح (ص ١٧٩) .

(٥) انظر الخصائص (١٩٧/١ - ١٩٨) .

والنظير موجود وهو (فعلل) » [١] .

ومعنى هذا أن الاستدلال بعدم النظير يقتضي عدم الدليل ، فإذا لم يكن على الحكم دليل فقد يحتج النحاة لإبطاله بعدم النظير إذ لم يوجد للمحكوم عليه نظير مثل ما استدلوا به من أن السين وسوف رافعتان للمضارع ، وليس من دليل على ذلك كما أنه ليس لهما نظير يرفع المضارع ؛ لأن المضارع لا يعمل فيه ما يقبل دخول اللام [٢] .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بعدم النظير في الاستدلال ، ونفي ما يخالفه من آراء ، وبخاصة آراء الكوفيين ، فاستعان بعدم النظير في نفي ما ذهب إليه الكوفيون من أن السين في (سأفعل) أصلها (سوف) ؛ « لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبًا للخفة ، على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود » [٣] واستعان به أيضًا في نفي ما ذهبوا إليه من كون الاسم في (ذا ، والذي) الذال وحدها ، وفي مسألة (هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة) [٤] .

ويستدل بقاعدة عدم النظير في الرد على مذهب الكوفيين في مسألة أخرى فيقول : « والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه » [٥] .

ويستعين بعدم النظير في نفي مذهب أبي عمر الجرمي الذي يرى فيه أن انقلاب الحروف في التثنية والجمع هو الإعراب ، فقد نقل الأنباري فساد ذلك على لسان بعض النحويين ؛ لأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم [٦] . ويستدل على عدم جواز تركب (لا) مع النكرة إذا ركبت مع صفتها أو عدم جواز بنائها مع المضاف ؛ لأنه يؤدي إلى أن تجعل ثلاثة كلمات بمنزلة كلمة واحدة ، وهذا لا نظير له في كلامهم [٧] . ويستعين به في ترجيح أن يكون وزن (شيطان) (فيعالا) لا (فعلانا) ، وأن يكون وزن (عزويت)

---

(١) الاقتراح (ص ١٨٠) . (٢) انظر الأصول (ص ٢٠٦) .
(٣) الإنصاف (٦٤٧/٩٢) .
(٤) انظر الإنصاف (٦٧٥/٩٥) ، والسابق (٦٦٦/٩٤) .
(٥) الإنصاف (٧٠٧/١٠١) . (٦) انظر الإنصاف (٣٥/٣) .
(٧) انظر أسرار العربية (ص ٢٤٩ ، ٢٥٢) .

على (فعويل) لأنه لا نظير له في كلامهم [(١)] .

إذن فالأنباري يرفض ما كان على خلاف كلام العرب ؛ لأنه لا نظير له فيستدل على أنه لا يجوز أن تشم الهمزة في (أئمن) شيئًا من الضمة اعتبارًا بضمة همزة الوصل في الأصل ؛ لأن أصله (أؤتمن) ؛ لأن هذا على خلاف كلام العرب [(٢)] .

ويستدل بعدم النظير على أن (اسم) مشتق من (السمو) ؛ لأنه « لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره ، فلما وجدنا في أول (اسم) همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير ، فدل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم » [(٣)] .

ويستدل بعدم النظير على عدم جواز تصغير (أفعل به) ، وفي نفي أن تكون (أشياء) في الأصل على (أفعلاء) ، ونفي ما ذهب إليه بعض النحاة من أن (إياك) ضمير مضاف إلى ما بعده ، أو أنه اسم مبهم ، ونفي جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه بعد (إن) الشرطية [(٤)] وإلى غير ذلك من المواضع الكثيرة التي اعتمد فيها على الاستدلال بعدم النظير [(٥)] .

ويبدو أن هناك نوعًا آخر من هذا الاستدلال يستخدم في الإثبات والنفي وهو الاستدلال بالنظير في إثبات الحكم ، والاستدلال بالنظر مما يؤنس به ، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا ، لأن الأحكام تثبت إذا وجد الدليل حتى ولو لم يكن له نظير ، أما إن لم يقم الدليل احتجنا إلى إيجاد النظير ، ومعنى ذلك أن الاستدلال بالنظير يأتي للاستئناس به لا لجعله أصلًا في الاستدلال .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذا الدليل ، فنظير إبدالهم من الهمزة في (إياك) هاء ، قولهم « في (إبرية ، هبرية) وهو الحزاز في الرأس ، وفي (أرحت

---

(١) انظر البيان (١٧٧/١) ، (٢٢٢/٢) على الترتيب .

(٢) انظر البيان (١٨٥/١) ، و (٢٣٧/٢) .

(٣) الإنصاف (٩/١ - ١٠) .

(٤) انظر الإنصاف (١٤٣/١٥) ، والسابق (٨١٨/١١٨) ، والبيان (٣٦/١) ، والإنصاف (٦١٦/٨٥) على التوالي .

(٥) انظر أسرار العربية (٣١٢ ، ٣٢٦ ، ٤١٣ ، ٤١٥ - ٤١٧) ، والبيان (٢٤٦/٢ ، ٤١٥) ، والإنصاف (٣٢/٢) ، (٢١٤/٢٥ ، ٢١٧) ، (٣٢٧/٤٥) ، (٧٠١/٩٨) ، (٨٠٢/١١٠) .

الدابة ، هرحت) وفي (أنرت الثوب هنرته) [١] ونظير (آدم) في قلب الهمزة الساكنة ألفا لسكونها ، انفتاح ما قبلها (آخر ، وآدر) [٢] ، ويستدل بالنظير على أن (رجع يكون لازمًا ومتعديًا) [٣] ويستدل بالنظير على أن جمع (عضة عضين) كقلين جمع قلة ، وعزين جمع عزة ، وثبين جمع ثبة [٤] ، ويستدل بالنظير على إبدال الحرف الأوسط من الأمثال في (صرصر) هربًا من الاستثقال ، ولأن أصله (صرّر) ، إلا أنه اجتمعت ثلاث راءات ، فأبدلوا من الراء الثانية صادًا كما قالوا : رقرقت ، وأصله رقّقت ، فاجتمع فيه ثلاث قافات ، فأبدلوا من القاف الوسطى راء ، وكما قالوا : تكمكمت بالكمة ، وأصله تكممت ، وتغلغلت في الأمر : تغللت ، وحثحثت وأصله حثثت ، فعدلوا إلى إبدال الحرف الأوسط من الأمثال هربًا من الاستثقال » [٥] .

ونظير (هؤلاء) (ما) التي في التعجب ، فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب ، وإن لم يكن لها حرف ينطق به [٦] ، ويستدل بالنظير على دخول التصغير أفعل في التعجب لفظًا لا معنى [٧] .

ويستدل بالنظير كثيرًا في المسائل الصرفية والتقليبات الصرفية ، وفي بحثه عن أصل وضع الكلمة [٨] كما استدل كثيرًا على صحة الشيء بكثرة النظير [٩] .

٨ - الاستدلال بالعكس :

قال السيوطي : « الاستدلال بالعكس ، كأن يقول : لو كان نصب الظرف في

---

(١) انظر البيان (٣٧/١) ، وانظر السابق (٢٩٤/١) ، والإنصاف (٢١٥/٢٥) .
(٢) انظر البيان (٧٤/١) .
(٣) انظر البيان (١٨٢/١) ، والسابق (٤٠٤/١) .
(٤) انظر البيان (٧٢/٢) .
(٥) البيان (٤٠٥/٢) .
(٦) انظر أسرار العربية (ص ٣٣) .
(٧) انظر الإنصاف (١٤١/١٥) .
(٨) انظر البيان (٢٢٤/١ ، ٢٨٥) ، (٤٨٧/٢) .
(٩) انظر البيان (٤٨/١ ، ١٥٥ ، ٢٧١ ، ٣١٧) ، والإنصاف (٢٩٠/٣٨ - ٢٩٣) . وانظر في استدلاله بالنظير ، البيان (٣٨/١ ، ٧١ ، ١٦٦ ، ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، ٣٧٢ ، ٣٨٢ ، ٤٠٠) ، (١٢/٢ ، ٢٣ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٣٦ ، ١٨٤ ، ٢١٧ ، ٣١٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤٨٧) ، وأسرار العربية ٢٠٩ ، الإنصاف (٢٤١/٢٨) ، (٢٨٢/٣٧ ، ٢٨٣) ، (٤٠٩/٥٩) ، (٥٧٣/٧٨ - ٥٧٤) ، (٦٠١/٨٣) ، (٦٤٩/٩٣) ، (٦٩٤/٩٧ - ٦٩٥) .

خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول - أي المبتدأ - منصوبًا ؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد وإنما يكون من اثنين ، فلو كان الخلاف موجبًا للنصب في الثاني لكان موجبًا للنصب في الأول ، فلما لم يكن الأول منصوبًا دل على أن الخلاف لا يكون موجبًا للنصب في الثاني » [١] .

ولقد استدل الأنباري بهذا الدليل في الجواب على ما ذهب الكوفيون إليه من نصب الظرف الواقع خبرًا على الخلاف ، فقال : « أما قولهم : إن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، وإذا قلت (زيد أمامك وعمرو وراءك) فأمامك ليس هو زيد ووراءك ليس هو عمرو ، فلما كان مخالفًا له وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفًا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضًا يجب أن يكون منصوبًا ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين فصاعدًا ، فكان ينبغي أن يقال (زيدًا أمامك وعمرًا وراءك) وما أشبه ذلك ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه » [٢] .

مكانة هذه الأدلة الفرعية من الأصول والقياس بخاصة

كان الأنباري أول من أشار إلى مكانة هذه الأدلة من أصول النحو ، إذ عدَّها أدلة فرعية تأتي في مرتبة ثانية بعد الأدلة الرئيسة الثلاثة ، ثم كان أكثر تحديدًا عندما ألحقها بالقياس .

ولعلنا نستطيع - بعد العرض السابق لهذه الأدلة - أن نتلمس العلاقة بين هذه الأدلة الفرعية والقياس ، فالسبر والتقسيم يمكن عده من الاستدلالات الملحقة بالقياس ؛ لأنه مرتبط بالعلة ، فإذا أبطل العلة ؛ التي قد يرتبط بها الحكم أبطل الحكم وإذا أبطلها إلا العلة التي تعلق بها الحكم أثبت الحكم ، ويمكن عده أيضًا - كما فعل السيوطي ومن تبعه - مسلكًا من مسالك العلة ، لأنه وسيلة أو طريق اتخذته العلة للدلالة على صحة ما سيقت لتبريره وتسويغه ، وذلك عند وجود مجموعة أوصاف يجوز أن يكون كل منها هو العلة ، وحين تسبر هذه الأوصاف لا يبقى إلا وصف واحد . وهكذا تعرف العلة الصحيحة .

---

(١) الاقتراح (ص ١٧٦) . (٢) الإنصاف (٢٤٧/٢٩) .

ومعنى هذا أن نوعًا واحدًا من أنواع الاستدلال بالسبر والتقسيم هو الذي يصلح لأن يكون مسلكًا من مسالك العلة ، وهو الذي يستخدم للإثبات لا للنفي ، وذلك بأن يبطل جميع الأقسام إلا الذي يتعلق به الحكم من جهة ، ولا يصلح لذلك ما يستخدم للنفي .

إذن فلقد كان الأنباري دقيقًا حينما ألحق التقسيم بالأدلة الملحقة بالقياس ؛ لأنه مرتبط بالقياس والعلة ، فإما أن يذكر العلل التي قد يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعًا وبذلك يبطل الحكم ، أو أن يذكر تلك العلل فيبطلها جميعًا إلا العلة التي ثبت الحكم بها ، ومن ثم يثبت الحكم ويؤكد وجوده ، ولأنه من جانب آخر لا يصلح بنوعيه لأن يكون مسلكًا من مسالك العلة . فكان لزامًا أن يلحق بالقياس ، لا بمسالك العلة .

أما الاستدلال بالأولى ، فهو مرتبط أيضًا بالقياس ، وقياس العلة منه بخاصة ؛ لأن معناه أن توجد العلة التي استوجبت الحكم في الأصل في الفرع وزيادة وكذلك الحال بالنسبة للاستدلال ببيان العلة ؛ لأنه مرتبط بالقياس والعلة الموجبة للحكم ، فوجود العلة يستلزم إثبات الحكم كما يؤدى نفيها إلى نفى الحكم ، وهو ما يسمى بالطرد والعكس أو الدوران في العلة .

وأما الاستدلال بالأصول ، فيمكن أن يعد من الأدلة الملحقة بالقياس باعتباره استدلالًا بالأصل ، وهو المقيس عليه ، وإن كان الأولى به أن يلحق باستصحاب الحال لا بالقياس . ولكن يمكن التماس العذر للأنباري على أساس أن الأصل والفرع يدخلان في باب القياس من وجه .

وكذلك باقي الأدلة ، يمكن إلحاقها بالقياس ولو بوجه ، فالاستحسان على سبيل المثال يعد نوعًا من ترك القياس لدليل أو تخصيص العلة .

وهكذا كان الأنباري أكثر دقة من غيره عندما ألحق هذه الأدلة بالقياس وجعلها فرعًا عليه ، ولقد نقل السيوطي هذه الأدلة ، ولكنه جعلها تحت عنوان (في أدلة شتى) [1] ، وجمع تحته أدلة ملحقة بالأصول النحوية الثلاثة ، دون أن يجهد نفسه في وضع كل دليل من هذه الأدلة في موضعه من أدلة النحو فاستعاض السيوطي عن الاستدلال بالتقسيم والأولى للذين ذكرهما الأنباري ، بالاستدلال بالاستقراء

---

(١) انظر الاقتراح (ص ١٧٦ - ١٨٣) .

والدليل الباقي ، وربما رجع ذلك إلى أن السيوطي لم يكن يقصد جمع أوجه الاستدلال الملحقة بالقياس ، بل قصد جمع أوجه الاستدلال الملحقة بالأصول النحوية بعامة ، ومن ثم ذكر الاستدلال بالاستقراء ، وهو في الحقيقة استدلال ملحق بالسماع ، كما ذكر الاستدلال بالدليل الباقي مع أنه يمكن أن يعد نوعًا من أنواع الاستدلال بالسبر والتقسيم ، لأن المقصود به أن تتعدد الأدلة على الحكم فيجرى نقضها واحدًا واحدًا إلا دليلًا منها يبقى ويستعصي على النقض ، فيصلح ليثبت به الحكم [1] .

ولهذا يعد الأنباري دقيقا عندما لم يفرد للدليل الباقي قسمًا خاصًا وكأنه يعتبره من أقسام الاستدلال بالسبر والتقسيم ، كما كان دقيقًا في طرح الاستدلال بالاستقراء عن أوجه الاستدلال الملحقة بالقياس ؛ لأنها في الحقيقة ملحقة بالنقل لا بالقياس . فقد حدد الأنباري من البداية موضوعه ، وبين أنه يتكلم عن الأدلة الملحقة بالقياس دون غيرها .

ولقد عد الدكتور تمام حسان هذه الأدلة من الأدلة الجدلية التي تستعمل عند تطبيق الأدلة النحوية ، وجعلها أدلة ملحقة بأدلة النحو الرئيسة الثلاث ، السماع والقياس والاستصحاب .

ولعل الأنباري قد أشار إلى ذلك عندما ألحق أدلته هذه بالقياس ، فكأنه وضعها في إطارها الهيكلي من أصول النحو وجعلها أدلة فرعية ملحقة بالقياس كما يبدو أن الأنباري ، قد لاحظ الصفة الجدلية الغالبة على هذه الاستدلالات مما دفعه إلى وضعها في رسالته لمع الأدلة مجاورة لما وضعه من فصول في تعارض الأصول . ولكن الدكتور تمام حسان يزيد هذه الاستدلالات وضوحًا ، فيحاول وضعها في موقعها من البنية الهيكلية للنحو ، موضحا أنها ليست في نفس المستوى مع السماع والاستصحاب والقياس فجعل الاستدلال بالاستقراء دليلًا ملحقًا بالسماع ، أما الاستدلال بالأصول فهو ملحق بالاستصحاب ، وأما الاستدلال ببيان العلة والاستحسان والعكس وعدم النظير وعدم دليل النفي والباقي ، فجعلها أدلة ملحقة بالقياس [2] .

---

(١) انظر الاقتراح (ص ١٨٣) ، والأصول (ص ٢٠٧) .

(٢) انظر الأصول (ص ٢٠٢ - ٢٠٧) .

وهكذا كان أكثر تحديدًا وبخاصة تجاه الاستدلال بالاستقراء ، والاستدلال بالأصول ؛ إذ جعل الأول ملحقًا بالنقل ، وجعل الثاني ملحقًا بالاستصحاب .

ويخلص في الختام إلى « أن هذه الأدلة جزء من الجدل في النحو ، وليست جزءًا من منهج استنباط القواعد وأكثر رواجها كان عند المتأخرين وفي عصر ما بعد المأمون »[1] .

---

(١) الأصول (ص ٢٠٧) .

استصحاب الحال

تعريفه : الاستصحاب مصطلح فقهي في الأساس ، يقصد به بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره ، أو استدامة ما كان ثابتًا ونفي ما كان منفيًا [1] .

فإذا كان الأصل في شيء الإباحة كالأطعمة فالأصل حتى يقوم دليل التحريم ، وإذا كان الأصل في أمر التحريم كالأبضاع ، فالأصل التحريم حتى يكون الدليل المبيح ، وهو الزواج مثلًا [2] .

وهو في النحو امتداد لمفهومه في الفقه ، فلقد عرّفه الأنباري بأنه « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنيًا ؛ لأن الأصل في الفعال البناء وإن ما يعرب منها : لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء » [3] .

وهو عنده « من الأدلة المعتبرة . والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويجد في الأفعال ما يوجب الإعراب . وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو (الذي) ، وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف) . وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب ويكتب ويركب) وما أشبه ذلك » [4] .

ويضرب له الأمثلة باستصحاب حال الأصل في الأسماء والأفعال فيقول : « ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : الأصل في الأسماء الإعراب وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، فكان باقيًا على أصله في الإعراب » [5] .

---

(١) انظر أصول الفقه للشيخ أبو زهرة نقلًا عن الشوكاني وابن القيم (ص ٢٩٥ - ٢٩٦) ، دار الفكر العربي سنة ١٩٥٨ م .

(٢) انظر السابق (ص ٢٩٦) .

(٣) الإغراب في جدل الإعراب (ص ٤٦) .

(٤) لمع الأدلة (ص ١٤١) .

(٥) السابق .

« ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر : الأصل في الأفعال البناء ، وإنما يعرب منها ما شابه الاسم ، وهذا الفعل لم يشابه الاسم ، فكان باقيًا على أصله في البناء » [1] .

ويرى الدكتور تمام حسان أن استصحاب حال الأصل قد دفع النحاة إلى تجريد الأصول ، ومعرفة (أصل الوضع) و (أصل القاعدة) وما يرتبط بذلك من (عدول عن الأصل) و (رد إلى الأصل) [2] .

« فقد كان على النحاة أن يجردوا صورة أصلية لعناصر التحليل النحوي قبل أن يتكلموا فيما إذا كانت هذه الصورة (تستصحب) في الاستعمال أو يعدل عنها » [3] ولم تكن لتحدد هذه الأصول والفروع إلا من استقراء كلام العرب .

الأصل :

والأصل هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته ، والأصل بهذا المعنى يتناول الحكم الذي يقتضيه طبيعة كل من أجناس الكلم الثلاثة من حيث البناء والإعراب ، فالمستحق الإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف [4] .

والاسم هو الأصل والفعل فرع ، والأصل في العمل للأفعال ، والأصل في الأسماء ألَّا تعمل [5] ، واسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وإن كان هو الأصل في غير العمل [6] ، والأصل في الأسماء الصرف ، ومن ثم فإن علل منع الصرف إنما كانت لأنها فروع [7] .

كما جعل النحاة مفردات اللغة من حيث دلالتها على الجنس والعدد أصولًا وفروعًا ، فالمذكر أصل والمؤنث فرع ، والمفرد أصل والمثنى والجمع فرع والإفراد الأصل والتركيب فرع ، والأصل المظهر والمضمر فرع ، والأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع له . هذا هو الأصل ، وهذه هي الأصول المجردة التي استخدمها الأنباري في استدلالاته .

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٤٢) .
(٢) انظر الأصول للدكتور تمام حسان (ص ١١٤ - ١٦١) .
(٣) الأصول (ص ٦٦) .
(٤) انظر أسرار العربية (ص ٣٤ ، ٣١٥) .
(٥) انظر أسرار العربية (ص ٨٥) ، والإنصاف (٤٧/٥) ، (٨٠/١١) .
(٦) انظر الإنصاف (٢٤٦/٢٩) .
(٧) انظر أسرار العربية (ص ٣٠٧ ، ٣٠٨) .

ولقد حاول تجريد صورة أصلية للحروف والكلمات والجمل ، وأطلقوا على أصل الحرف والكلمة والجملة (أصل الوضع) ، ولكنهم لاحظوا أيضًا أن القواعد التي جردت من المسموع تحتمل بعض الاستثناء ، ومن ثم فرق النحاة بين القاعدة الأصلية وما استثني منها ، ووضعوا صورة أصلية للقاعدة تسمى (أصل القاعدة) [1] .

فأصل وضع الحرف ، هو أصل نطقه والصفات التي تحدد نطق الحرف في حالة إفراده ، ولقد اعتنى أبو البركات بإظهار أصل وضع الحروف وبخاصة في كتابه « أسرار العربية » حيث أوضح في (باب الإدغام) أنه لا طريق إلى معرفة تقارب الحروف إلا بعد معرفة مخارجها وأصل النطق بها وأقسامها . وأفرد لحروف العربية مساحة كبيرة في هذا الباب ، بين فيها مخارج الحروف وهي ستة عشر مخرجًا ، كما بين أنها تنقسم إلى المهموسة والمجهورة والمذلقة ، والمصمتة ، والشديدة ، والرخوة ، وما بين الشديدة والرخوة ، والمطبقة والمفتوحة ، والمستعلية ، والمنخفضة ، والمعتلة ، وبنى على هذه المعرفة بمخارج الحروف معرفة تقارب الحروف ، فاستدل بهذه المخارج في تعليل جواز إدغام الراء في اللام ، كما يجوز إدغام الميم في الباء ؛ لأن في الميم زيادة صوت ، كما بين أن سبب عدم جواز إدغام الراء في اللام ، كما يجوز إدغام اللام في الراء ، أن في الراء زيادة صوت [2] .

وأما أصل وضع الكلمة فيكون بالبحث عن أصلها المجرد ، وهو من اختراع النحاة . ولقد أكثر أبو البركات الأنباري من البحث عن أصل وضع الكلمات ؛ لأنه يعلم أهمية الدراية الشاملة بأصول الأشياء قبل مراعاة حال الأصل فيها .

من ذلك ما عرضه من اختلاف النحاة حول أصل وضع لفظة الجلالة (اللّه) [3] ، واختلافهم حول أصل (الناس) ، لأن أصله عند سيبويه (أناسيٌ) ووزنها (العال) ، وقيل أصله (نَوَسٌ) على وزن (فعل) ، من ناس ينوس إذا اضطرب . وذهب الكوفيون إلى أن أصله : (نَسِيٌ) على وزن (فَعَلٌ) من نسيت [4] . ومن ذلك (صيب) فأصلها (صَيْوِب) لأنه من صاب يصوب إذا نزل ووزنه عند البصريين (فيعل) وأصله عند الكوفيين (صَوِيب) على وزن (فَعِيل) [5] .

---

(١) انظر الأصول (ص ١١٥) .
(٢) انظر أسرار العربية (ص ٤١٨ - ٤٢٥) .
(٣) انظر البيان (١/٣٢ - ٣٣) .
(٤) انظر السابق (١/٥٣ - ٥٤) ، (٢/٥٥٠) .
(٥) انظر السابق (١/٦٠ - ٦١) .

ومن بحثه عن أصل وضع الكلمة ما قاله في (مَلَك) ، فمن جعله من (ألك) إذا أرسل فوزن (ملائكة) (معافِلَة) ، وقيل مشتق من (لأك) إذا أرسل أيضًا فوزن (ملائكة) (مفاعِلَة) ، وقيل مشتق من (ملكت) فالميم أصلية ووزن (ملائكة : فعائلة) [1] . وبحثه عن أصل وضع (خطايا) ، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن وزنه (فعائل) لأن خطيئة تجمع على (فعائل) فالأصل أن يقال (خطائي) وذهب الكوفيون والخليل بن أحمد من البصريين إلى أن وزنه (فعالي) . وذهب بعض الكوفيين إلى أنه جمع (خطيَّة) على ترك الهمز [2] .

وأصل (طاغوت) : (طَغَيُوت) على وزن (فعلوت) من الطغيان ، ويجوز أن تكون لامه واوًا فيكون أصله (طَغَووت) لقولهم : طغا يطغو ، وقيل أصله (طاغُوّ) على (فاعُول) [3] .

وفي أصل (ذرِّية أربعة أوجه : أحدها أن يكون أصلها (ذُرُّوءة) على وزن (فُعُّولة) أو أن يكون أصلها (ذرِّيرة) ، أو (ذرية) منسوبة إلى (الذرّ) أو أن يكون أصلها (ذُرُّوَة) على وزن (فُعُّولة) من ذروت [4] .

ومن ذلك عرضه لاختلاف النحاة في أصل وضع (أشياء) ، فأصلها عند الخليل وسيبويه (شيئاء) على وزن (فعلاء) ، وذهب الفراء إلى أن أصلها (أشيئاء) على (أفعلاء) وهو جمع شيء على الأصل ، وأصل شيء ، شيِّىء ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع شيء بالتخفيف [5] .

كما عرض اختلاف البصريين والكوفيين في أصل وضع (اسم) فقال البصريون إن الأصل فيه (سمْو) ، وذهب الكوفيون إلى أن الأصل فيه (وسم) [6] . وانظر أيضًا اختلافهم حول أصل وضع كلمة (آية) و (يتسنه) [7] .

ولقد كان أبو البركات حريصًا على بيان أصل وضع ما يتناوله من كلمات من ذلك بيانه أن الأصل في (الصراط ، السراط) ، والأصل في (عليهم : علاهم) والأصل في (ذا ، ذيٌّ) بالتشديد ، والأصل في (يَقُول ، يَقْوُل) ، وأصل (أضاءت ،

---

(١) انظر البيان (٧٠/١ - ٧١) .

(٢) انظر السابق (٨٤/١) .

(٣) انظر السابق (١٦٩/١) .

(٤) انظر السابق (١٧٥/١ - ١٧٦) .

(٥) انظر البيان (٣٠٦/١) .

(٦) انظر أسرار العربية (ص ٤ - ٩) ، والإنصاف (١٣/١ - ١٥) .

(٧) انظر البيان (١٦٦/١ ، ١٧١) .

أضْوَأتْ) لأنه من الضوء ، والأصل في (تتقون ، توتقِيُون) على وزن (تفتعلون) من وقيتُ ، والأصل في (شية : وشي) ، وفي (مالٌ : مَوَلٌ) ، وفي (أيام : أيوامٌ) ، وفي (تتقوا : توتقيوا) وفي (تقاة : وُقَيَة) ، وفي (آمون : آمِيين) جمع (آمٌ) وهو القاصد ، وفي (أيمة : أأْمِمَة) على (أفعلة) وفي (يدعون : يدتعيون) على وزن (يفتعلون) من دعا يدعو ، وفي (مدَّكر : مذتكر) وفي (ماء : موةٌ) [1] .

ومما يدخل في نطاق البحث عن أصل وضع الكلمة ، ما ذكره في أصل وضع بعض الكلمات التي ادعى بعض النحاة تركيبها ، من ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من أن أصل (لكنّ) إنّ ، زيدت عليها لا والكاف [2] . ومن ذلك قولهم بتركيب (كم) ، و (مذ) ، و (منذ) ، فالأصل في (كم) ، (ما) زيدت عليها (الكاف) [3] ، وذهب الكوفيون إلى أن (مذ ، ومنذ) مركبتان من (مِنْ) و (إذْ) وذهب الفراء إلى أنهما مركبتان من (مِنْ) و (ذو) التي بمعنى الذي [4] . ومن ذلك قول بعضهم إن (مهما) مركبة من (مه) زيدت عليها (ما) التي للشرط [5] .

كما عرض اختلافهم في أصل وضع (هلُم) ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من (هل) و (أمَّ) ، ، وأرادوا (بهل) غير الاستفهامية ، بل التي في قولهم : حي هل ، أي أقبل ، و (أمَّ) بمعنى أقصد ، ولكن الأنباري لا يرجح هذا الوجه ، ويختار أن يكون أصلها (هاء الم) [6] .

وأما أصل وضع الجملة ، فهو ما بها من عمدة لا تقوم الجملة إلا به ، وما عدا ذلك مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة . ومن ذلك ما قاله في قولهم (أحسن بزيد ، وأظرف بعمرو) ، فالأصل فيه (أحسن زيدٌ ، وأظرف عمرٌو) أي ، صار ذا حُسنٍ وظُرف ، كما يقال : أنحر الرجل ، وأجربَ ، إذا صار ذا إبلٍ فيها النحازُ والجربُ ، ثم نقل إلى أفعل به وأدخلت الباء فيه لتفرق بينه

---

(١) انظر البيان (١/٣٨ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٩٤ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٩٩ ، ٢٨٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥) ، (٢/٣٠٠ ، ٤٠٤) على الترتيب . وانظر حول أمثلة أخرى لأصل وضع الكلمة عند الأنباري البيان (١/٤٦ ، ٤٧ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ١٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٧١ ، ٣٦٠ ، ٤١٠) ، (٢/١٢ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ٣٧٩ ، ٤٤٨ ، ٤٧١) ، وأسرار العربية ٤١ ، والإنصاف (٩٦/٦٨١) .

(٢) انظر الإنصاف (٢٥/٢١٤) .

(٣) انظر الإنصاف (٤٠/٢٩٨ - ٣٠٠) .

(٤) انظر الإنصاف (٣٤/٢٦١ ، ٢٦٤) ، أسرار العربية (ص ٢٠١ ، ٢٠٤) .

(٥) انظر البيان (١/٣٧١) .

(٦) انظر البيان (١/٣٤٨ - ٣٤٩) .

وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب » [1] .

الفرع :

وهو المعدول به عن ذلك الأصل المجرد ، سواء أكان هذا العدول عن أصل وضع الحرف أو الكلمة أو الجملة . وأما العدول عن أصل وضع الحرف ، فكأن يتوالى مثلان أو متقاربان ولقد كره العرب تواليهما ، ومن ثم عدلوا عن أصل أحدهما ومالوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته ، والعدول عن أصل وضع الكلمة ، يكون بالتغيير في أصل الاشتقاق أو أصل الصيغة ، ويكون العدول عن أصل وضع الجملة بالعدول عن أي أصل من أصولها بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو التقديم أو التأخير أو التوسع ... [2] .

ومثال ذلك قوله في قراءة (أأنذرتهم) بهمزتين في قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] : « وهذا الوجه غير مختار ، وإن كان هو الأصل لما فيه من استثقال الجمع بين همزتين ، وهو صعبٌ على اللسان ، ولهذا لم يكن من لغة أهل الحجاز » [3] ويعلل تحريك نون (مِنَ) بالفتح في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [البقرة: ٨] بقوله : إنما حركت نون (من) لالتقاء الساكنين وكان الفتح أولى بها من الكسر ، وإن كان هو الأصل ، لانكسار الميم قبلها وكثرة الاستعمال » [4] . ويبين علة العدول عن الأصل في التحريك بالكسر عند التقاء الساكنين ، فيقول في تحريكهم الميم من قوله تعالى (الٓمٓ اللّٰه) إن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين « وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل في التقاء الساكنين ؛ لأن قبلها ياء قبلها كسرة فلو كسر ، لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة ، والياء تعد بكسرتين ، فيؤدي في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات ، وذلك ثقيل جدًّا فعدلوا عنه إلى الفتح ؛ لأنه أخف الحركات » [5] .

ويبين أن علة عدم صرف (أُخر) الوصفية والعدل ؛ لأنه معدول عن (آخر) ، أو لأنه معدول عن الألف واللام [6] ، ويقول في (غواشٍ) : « وأصل غواش ألا ينصرف ؛ لأنه جمع بعد ألفه حرفان على وزن (فواعل) وهو جمع غاشية ،

---

(١) البيان (١٠٦/٢) .
(٢) انظر الأصول (ص ١٣٥ - ١٣٩) .
(٣) البيان (٥٠/١) .
(٤) البيان (٥٣/١) .
(٥) الإنصاف (٧٤٣/١٠٨) .
(٦) انظر البيان (١٩١/١ - ١٩٢) .

إلا أن التنوين دخلها عوضًا عن حذف الياء » (١) فعلة العدول عن أصلها في عدم الانصراف أنه حذفت الياء فنقص البناء عن وزن (فواعل) فدخلها التنوين . ويبين علة العدول عن الأصل في بناء (هيت) ، إذ « كان الأصلُ أن تبنى على السكون إلا أنه لم يمكن أن تبنى على السكون ؛ لأنهم لا يجمعون بين ساكنين وهما الياء والتاء » (٢) .

والأصل ألا يبتدأ بنكرة ، ولكن قد يعدل عن هذا الأصل إذا كان فيها فائدة عند المخاطب ، كقوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ ﴾ [مريم: ٤٧] ، فقد وجدت فيها هذه الفائدة ، فلذلك كان جائزًا (٣) .

ومن ذلك أن الأصل في (لم) أن تدخل على الماضي ، ولكنه عدل عن الأصل ؛ لأن (لم) يجب أن تكون عاملة ، فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبين عملها ، فنقل الماضي إلى المضارع ليبين عملها ، فقد وجب سقوط الأصل ؛ لأنه لو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع ؛ لأنه إذا استعمل الذي هو الأخف ، لم يستعمل الفرع الذي هو الأثقل (٤) . ويبين أن علة العدول عن الأصل ، ومجيء الفعل الماضي في بعض المواضع حالًا ، إنما يكون لدليل دل عليه ، وذلك إذا دخلت عليه (قد) أو كان وصفًا لمحذوف ، ولم يجز فيما عداه ، لأنا بقينا فيه على الأصل (٥) .

ويبدو أن هناك ظاهرة أخرى تتعلق بالاستصحاب وعملية العدول عن الأصل ، وهي ظاهرة الرد إلى الأصل ، أي رد الفرع المعدول به عن الأصل إلى أصله ، وهو يرتبط بالتأويل ارتباطًا وثيقًا ، إذ يستخدم التأويل في رد المعدول به إلى الأصل ، أما ذرد القاعدة إلى الأصل فيتم عن طريق التخريج (٦) .

ومن أمثلة الرد إلى الأصل بناء الفعل المضارع لدخول نون التوكيد عليه « لأنها

---

(١) البيان (٣٦١/١) . (٢) البيان (٣٧/٢) .

(٣) انظر البيان (١٢٧/٢) . (٤) انظر أسرار العربية (ص ٣٣٤ ، ٣٣٥) .

(٥) انظر الإنصاف (٢٥٧/٣٢ - ٢٥٨) ، من الملاحظ أن أمثلة العدول عن الأصل كثيرة عند الأنباري ، ويدخل فيها كل المواضع التي بحث فيها عن أصل وضع الكلمة ، إذ يعد ما حدث في هذه الكلمات من تغييرات كإعلال أو إبدال عدولا عن أصل الوضع في تلك الكلمات .

(٦) انظر الأصول (ص ١٤٨ - ١٦١) .

أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء » [١] فالأصل في الأفعال البناء وإنما عدل عن هذا الأصل ودخل الإعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم ، فإذا جاء ما يؤكد فيه الفعلية رده ذلك إلى أصله مرة أخرى .

ومن ذلك ما قاله في توجيه قوله تعالى : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا ﴾ [الأعراف : ٢٣] حيث « دخلت إن الشرطية على (لم) لترد الفعل إلى أصله وهو الاستقبال ؛ لأن (لم) ترد الفعل المستقبل إلى المعنى الماضي ... وإن الشرطية ترد الماضي إلى معنى الاستقبال ... فلما صار لفظ الفعل المستقبل بعد (لم) بمعنى الماضي ردتها – أي إنْ – إلى الاستقبال لأنها ترد الماضي إلى الاستقبال » [٢] .

ومن ذلك أن أفعل التفضيل إنما منع من الصرف للوصفية ووزن الفعل فإذا زال وزن الفعل في نحو (زيدٌ خير منك ، وشرٌ منك) انصرف ؛ لأن الأصل : أخير منك ، وأشرر منك ، فلما نقصا عن وزن الفعل بقي فيهما علة واحدة وهي الوصف ، فردًا إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل [٣] .

ويبدو مما تقدم أن معنى الأصل والفرع في باب الاستصحاب ، غيره في باب القياس .

فما حقيقة الفرق بين الأصل والفرع في كليهما ؟

---

(١) البيان (٧٦/١) ، وانظر نفسه (٣٠٣/١) ، (٣٢٠/٢ ، ٥٣٢) .

(٢) البيان (٣٥٧/١ – ٣٥٨) .

(٣) انظر الإنصاف (٤٩١/٦٩) ، وانظر في أمثلة الرد إلى الأصل ، أسرار العربية (ص ٣٦٤ ، ٣٦٥) ، والإنصاف (١٣/١) ، (٣١١/٤٢) ، (٥٥٤/٧٤ – ٥٥٥) .

الفرق بين الأصل والفرع في كل من القياس والاستصحاب

إن العلاقة بين الأصل والفرع في القياس تقوم على أساس أن يوجد في الفرع العلة التي استوجبت الحكم في الأصل ، أو على نوع من التشابه يربط بينهما أو لمجرد الطرد ، مما يستلزم أخذ الفرع حكم الأصل ، دون أن تكون هناك علاقة أصلية وفرعية حقيقية بينهما .

ففي قياس العلة يحمل الفرع على الأصل لتحقق العلة التي استوجبت الحكم في الأصل فيه ، وفي قياس الشبه تقوم العلاقة بينهما على أساس نوع من التشابه سواء أكان معنويًا أو لفظيًا أو معنويًا ولفظيًا ، ولا يجمع بينهما في قياس الطرد علة أو شبه ، ولكن يحمل الفرع على الأصل لمجرد الطرد ليجري الباب على سنن واحد .

وهذا خلاف الأصل والفرع في باب الاستصحاب ؛ إذ يعد الفرع فيه معدولًا به عن الأصل ، كما يعد الأصل أصلًا مجردًا - وإن كان من وضع النحاة - للفرع ، سواء كان هذا الأصل أصلًا لوضع الحرف أو الكلمة أو الجملة ، أو أصلًا للقاعدة ، فالمتأمل لهذه الأصول يدرك أن هناك علاقة أصالة وفرعية حقيقية بين الأصل والفرع في باب الاستصحاب ، وأن الفرع فيه هو ما خرج عن ذلك الأصل .

ومعنى هذا أن الأصل والفرع يأخذان معنيين مختلفين في كل من الاستصحاب فالأصل هو أصل الوضع أو القاعدة سواء اطرد أم لم يطرد ، والفرع هو المعدول به عن الأصل لدليل . « فالأصل بمفهوم الاستصحاب تجريد وبمفهوم القياس بعضه تجريد وبعضه سماع ، والفرع بمفهوم الاستصحاب مسموع وبمفهوم القياس معظمه غير مسموع » [١] .

موقف أبي البركات من الاستدلال باستصحاب الحال

استعان أبو البركات الأنباري باستصحاب حال الأصل في العديد من المسائل ، واعتمد عليه كثيرًا في الاستدلال . ويظهر ذلك من الأمثلة التالية :

فلقد استدل باستصحاب حال الأصل في نفي مذهب كثير من البصريين ممن ذهبوا إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب ، فقال : « غير أن هذا

---

(١) الأصول (ص ١٩٨) .

اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك عن ضعف ، وذلك لأن فعل الشرط فعل ، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل ، و (إنْ) له تأثير في العمل في الفعل ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له » [١] واستعان به في تضعيف ما ذهب إليه كثير من البصريين من أن الابتداء والمبتدأ جميعًا في الخبر ، لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل [٢] .

ويستعين به أيضًا في نفي ما ذهب إليه البصريون من جواز تقديم خبر (ليس) عليها ؛ لأن (ليس) فعل ، والأصل في الأفعال أن تعمل ، وهذا يدل على جواز إعمالها ، ولكن لا يدل على جواز تقديم معمولها ؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه ، و (ليس) فعل غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معمول عليه [٣] .

ويستعين بأن الوصل هو الأصل في إثبات أن الهاء في (ملائكة) أصلها التاء ؛ لأنها تثبت في الوصل [٤] ، ولأن التذكير هو الأصل يغلب جانب المذكر على جانب المؤنث إذا اجتمعا ، وعلل بذلك تذكير (دائبين) في قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾ [إبراهيم : ٣٣] ؛ تغليبًا للقمر على الشمس [٥] .

ويقول في توجيه قراءة أبي عمرو ﴿ وَتَوَاصَوْا بِٱلصَّبْرِ ﴾ [العصر : ٣] في حالة الوقف على لغة من قال : (مررت بِبَكِرٍ) : « والتحريك في هذا النحو إنما كان لالتقاء الساكنين ؛ لأنه لما أحب التحريك في هذه اللغة لالتقاء الساكنين ، كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حالة الوصل أولى ، تمسكًا بالأصل ؛ لأن الأصل هو الوصل » [٦] وكذلك أيضًا « حركوا ذال (مذ) ، لالتقاء الساكنين بالضم ، نحو مُذُ اليوم ، لأن الأصل في (مذ) (منذُ) ، فلما حذفت النون سكنت الذال ، فلما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ، كان تحريكها بالحركة التي استحقتها الكلمة ، أولى من حركة أجنبية . وكذلك أيضًا حركوا الميم التي في ضمير الجماعة بالضم نحو : رأيتكمُ اليوم . ورأيتهمُ الساعة ؛ لأنها الحركة التي يستحقها في الأصل ، فكانت أولى من غيرها » [٧] .

---

(١) الإنصاف (٦٠٨/٨٤) ، وانظر أسرار العربية (ص ٣٣٨ ، ٣٣٩) .
(٢) انظر الإنصاف (٤٦/٥) .
(٣) انظر السابق (١٦٣/١٨) .
(٤) انظر البيان (٧١/١) .
(٥) انظر البيان (٥٩/٢) .
(٦) البيان (٥٣٣/٢) .
(٧) البيان (٥٣٤/٢) .

كما استدل باستصحاب الأصل في بيان فساد ما ذهب إليه بعضهم من فتح العين في (الطَّلَحُون) ، « لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد في حروفه وحركاته » [1] .

وتُظهر بعض الأمثلة تمسك الأنباري بالأصل في استدلالاته ، فمن ذلك جعلهم (اللَّذيْن) في حال التثنية ، باقيًا في الإعراب على الأصل ، كما كتب بلامين على الأصل [2] ، وبقاء فعل التعجب على أصله في الفعلية مع دخول التصغير عليه ؛ لأنه « أشبه الأسماء ، فدخله بعض أحكامها والشيء إذا أشبه الشيء من وجه ، لا يخرج بذلك عن أصله ، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسمًا ، والفعل محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج عن كونه فعلًا فكذلك هاهنا » [3] ومن ذلك نقضه قول بعض الكوفيين : إن خطيئة جمعت على ترك الهمزة ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فقال : « هذا باطل لأن ترك الهمز خلاف الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصًا مع أنه الأكثر في الاستعمال » [4] .

كما استعان في تمسكه باستصحاب حال الأصل بعدم وجود دليل العدول عن الأصل ؛ لأنه إذا لم يوجد دليل العدول فالأصل بقاء الشيء على أصله ، من ذلك ما قاله في سبب نصب المنادى المضاف والنكرة ، حيث أرجع ذلك إلى أن « الأصل في كل منادى أن يكون منصوبًا لأنه مفعول ، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ما سواه على الأصل » [5] أما المنادى المفرد العلم ففي موضع نصب ؛ « لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل في كل منادى ؛ ولهذا لما لم يعرض للمضاف والمشبه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقيا على أصلهما في النصب » [6] ويعلل بذلك بناءهم (لا) مع النكرة دون المعرفة ، لأن النكرة تضمنت معنى الحرف ، أما المعرفة فلم تتضمن معنى الحرف ، فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب [7] .

واستعان بعدم وجود دليل العدول عن الأصل في التمسك ببناء فعل الأمر ونفي ما ذهب إليه الكوفيون من أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر « لأن فعل

---

(١) الإنصاف (٤٣/٤) .
(٢) انظر البيان (٣٩/١) .
(٣) أسرار العربية (ص ١١٧) .
(٤) الإنصاف (٨٠٨/١١٦) .
(٥) أسرار العربية (ص ٢٢٦) .
(٦) الإنصاف (٣٢٧/٤٥) .
(٧) انظر أسرار العربية (ص ٢٤٩ ، ٢٥٠) .

النهي في أوله حرف المضارعة ، الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معربًا ، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الإعراب ، فكان باقيًا على أصله » [١] فعلة العدول عن أصل الأفعال في البناء في الفعل المضارع وفعل النهي وجود حرف المضارعة ، فإذا لم توجد علة العدول بقي الفعل على أصله في البناء كما هو الحال مع فعل الأمر .

ومن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن أصل (لكنَّ) إنَّ ، زيدت عليها لا والكاف ، والحرف قد يوصل في أوله وآخره ، فقال الأنباري ناقضًا مذهبهم : « وأما قولهم : إن الحرف قد يوصل في أوله نحو هذا . قلنا : هذا إنما جاء قليلًا على خلاف الأصل لدليل دل عليه ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه » [٢] ويقول في الرد على قول من قال : إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل ، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال : « هذا لا يستقيم ؛ وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه .. فلا يجوز فيما عداه ؛ لأنَّا بقينا فيه على الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالًا لدليل يدل عليه وذلك إذا دخلت عليه (قد) أو كان وصفًا لمحذوف ، ولم يجز فيما عداه ، لأنَّا بقينا فيه على الأصل » [٣] .

ويقول على لسان البصريين في مسألة (هل يعمل حرف القسم محذوفًا بغير عوض) : « الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هاهنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة » [٤] ومن ثم يقول الأنباري في الرد على الكوفيين في هذه المسألة واستدلالهم بقول العرب (ألله لأفعلن) : « فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة الاستعمال ، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا : جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره ، فبقينا فيما عداه على الأصل » [٥] فهو

---

(١) أسرار العربية (ص ٢٣٠) ، وانظر الإنصاف (٥٤٢/٧٢) .
(٢) الإنصاف (٢١٦/٢٥) .
(٣) الإنصاف (٢٥٧/٣٢ - ٢٥٨) .
(٤) الإنصاف (٣٩٦/٥٧) .
(٥) السابق (٣٩٦/٥٧ - ٣٩٧) .

يتمسك فيما عدا لفظ الجلالة بالأصل ، فلا يجوز حذف حرف القسم [١] .

ولقد نقل الأنباري على لسان البصريين اعتمادهم على استصحاب حال الأصل في كثير مما أوردوه من حجج يؤيدون بها مذهبهم ، وينقضون بها رأي الكوفيين [٢] ، من ذلك ما استدل به البصريون وأيده الأنباري في مسألة (كم) مركبة أو مفردة ، فقد استدلوا على أنها مفردة بالاستصحاب ، فقالوا : « الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة » [٣] كما نقل عنهم استدلالهم على أن (أو) لا تكون بمعنى (الواو) ، ولا بمعنى (بل) فقال نقلًا عنهم : « الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين ، وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى أو ، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه » [٤] .

ومن ذلك نقله استعانة البصريين باستصحاب حال الأصل في إثبات أن فعل الأمر مبني على السكون [٥] ، وأنَّ (إنْ) الشرطية لا تقع بمعنى (إذ) [٦] ، وأن السين أصل مستقل بنفسه غير مقتطعة من سوف [٧] .

كما استعان أبو البركات باستصحاب حال الأصل في توجيه الكثير من القراءات التي عرض لها في كتابه (البيان) ، حيث يوجه القراءة عن طريق القول بأنها الأصل . ومن ثم فلا تحتاج هذه القراءة إلى تعليل أو تأويل لأنها جاءت على الأصل ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل . ومن القراءات التي وجهها على استصحاب الأصل قراءة ابن كثير (فيهي) بإشباع الهاء في قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] إذ أتى بها على الأصل [٨] ، وقراءة من قرأ (أأنذرتهم) بهمزتين في

(١) وانظر حول الاستدلال باستصحاب الأصل ، البيان (١/١٧٠ ، ٤١٠) .

(٢) انظر أصول النحو العربي نحلة (ص ١٤٤ – ١٤٧) .

(٣) الإنصاف (٤٠/٣٠٠) .

(٤) الإنصاف (٦٧/٤٨٠ – ٤٨١) .

(٥) انظر الإنصاف (٧٢/٥٣٤) .

(٦) انظر السابق (٨٨/٦٣٤) .

(٧) انظر السابق (٩٢/٦٤٦) .

(٨) انظر البيان (١/٤٥) .

قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] ، وكذلك قراءة من قرأ بتحقيق الهمزتين في قوله تعالى : ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ ﴾ [النمل: ٥٥] [١] .

ومن ذلك توجيهه قراءة من قرأ بكسر الواو في قوله تعالى : ﴿ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [البقرة: ١٦] ، فمن قرأ بالكسر فعلى الأصل ؛ لأن الأصل عند التقاء الساكنين التحريك بالكسر [٢] ، وكذلك قراءة من قرأ بكسر النون في قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ [البقرة: ١٧٣] وقراءة كسر الدال في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [الأنعام: ١٠] ، لأنها على أصل التحريك لالتقاء الساكنين [٣] .

ويوجه على استصحاب الأصل قراءة التفخيم في (حمارك) من قوله تعالى : ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وكذلك قراءة التفخيم في (التوراة) من قوله تعالى : ﴿ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ [آل عمران: ٣] [٤] وقراءة من قرأ بفتح الياء من ﴿ وَمَحْيَاىَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] فقد أتى بها على الأصل ؛ لأن من حق الياء أن تكون متحركة مفتوحة كالكاف في (أكرمتك) [٥] .

ويوجه قراءة من قرأ بكسر الميم في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱبْنَ ﴾ [الأعراف: ١٥٠] على الأصل ؛ « لأن الأصل فيه : (أمي) فاجتزأ بالكسرة عن الياء وهو كثير في كلامه » [٦] وكذلك قراءة من قرأ بإثبات الياء في (فلا تسألني) من قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [هود: ٤٦] [٧] .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة باستصحاب حال الأصل في توجيه القراءات [٨] .

وأخيرًا ، فلقد استعان باستصحاب حال الأصل في تعليل بناء العديد من الكلمات والأدوات ، من ذلك تعليله بناء (أولاء) و (أفٍ) و (أمس) على

---

(١) انظر البيان (١/٥٠) .
(٢) انظر البيان (١/٥٩) .
(٣) انظر البيان (١/١٣٧ ، ٣١٤) .
(٤) انظر البيان (١/١٧١) .
(٥) انظر البيان (١/٣٥٢) .
(٦) البيان (١/٣٧٥) .
(٧) انظر البيان (٢/١٦) .
(٨) انظر في توجيهه للقراءات على استصحاب حال الأصل ، البيان (١/٦٩ ، ٨٨ ، ١٧٦ ، ١٩٨ ، ٢٢٤ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ٣٠١ ، ٣٢٨ ، ٣٣٨ ، ٣٧٦ ، ٤١٠) ، (٢/١٩ ، ٢٨ ، ٣٨ ، ٨٢ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٣٤ ، ١٩٨ ، ٢١٣ ، ٢٢٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٣١١ ، ٣٧١ ، ٤١١ ، ٤٢٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٤٦٠ ، ٥١٠ ، ٥٢٢ ، ٥٣٨) .

الكسر ، وكذلك بناء (هيت) على الكسر في أحد الآراء حيث يعلل بناءها على الكسر مستدلًا باستصحاب حال الأصل ؛ لأن الكسر هو الأصل في التحريك عند التقاء الساكنين (١) .

ويستدل به على بناء (إذْ) و (مُذْ) و (مَنْ) و (كَمْ) على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون ، ولم يعرض فيهم ما يوجب بناءهم على حركة ، فبقيت على الأصل (٢) .

ومن العلل المرتبطة باستصحاب حال الأصل ، علة التنبيه على الأصل المتروك ، وهي علة استخدمها الأنباري لبيان الأصل ، والتذكير به ، من ذلك تصحيحهم قسما من الأفعال نحو : أَغْيَلَت المرأة ، وأَغْيَمَت السماء ، واسْتَنْوَق الجمل ، وأستَيْسَت الشاة ، واستَحْوِذ ، تنبيها على الأصل (٣) ومن ذلك إثبات التاء في تصغير المؤنث الرباعي نحو : قديديمة ، ووريئة ، وأميمة تنبيها على الأصل المرفوض (٤) .

ويتضح من العرض السابق أن أبا البركات الأنباري ، قد أكثر من الاستعانة باستصحاب حال الأصل في استدلالاته ومسائله ، مما دفع السيوطي إلى أن يقول – بعد نقله ما ذكره الأنباري في هذا الباب تحت عنوان (في الاستصحاب) : « والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًا لا تحصى ، كقولهم الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك ، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه ، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد » (٥) .

استصحاب الحال من أضعف الأدلة

وعلى الرغم من أن أبا البركات يعتد باستصحاب الحال ، ويعده من الأدلة المعتبرة ، فإنه يصرح بأن « استصحاب الحال من أضعف الأدلة » ولهذا لا يجوز

---

(١) انظر البيان (٤٩/١) ، (٣٧٠/٢) ، وأسرار العربية (ص ٣٢) ، والبيان (٣٧/٢) على الترتيب .

(٢) انظر البيان (٧٠/١) ، وأسرار العربية (ص ٢٧١) ، والسابق (ص ٣٠ ، ٣١) على التوالي .

(٣) انظر الإنصاف (١٤٤/١٥ – ١٤٦) .

(٤) انظر أسرار العربية (ص ٣٦٧) ، وانظر في علة التنبيه على الأصل ، البيان (٥٦/١) ، (٩٩/٢ ، ١٠٦) ، وأسرار العربية (ص ٩ ، ٥٩ ، ٩٢ ، ١٢٧ ، ٢٢١ ، ٣٨٤) ، والإنصاف (٣٩٨/٥٧) .

(٥) الاقتراح (ص ١٧٣) .

التمسك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو » [1] .

ومما يدل على أنه يعد استصحاب الحال من أضعف الأدلة ما جاء في مسألة نعم وبئس ، حيث احتج فريق من البصريين على أنهما فعلان ماضيان باستصحاب الحال ، فقالوا : « الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما » [2] فعلق الأنباري على استدلالهم باستصحاب الحال قائلا : « وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه » [3] يقصد بذلك استدلال البصريين على فعليتهما باتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ، واتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف هاء [4] .

ومن ذلك ترجيحه لقراءة الرفع في (قليلٌ) من قوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦] على البدل من الواو في (فعلوه) على قراءة النصب ، لأنه وُجِد دليل العدول عن الأصل ، وهو الاستثناء المنقطع . فلم يجز التمسك باستصحاب حال الأصل [5] . فقد درج النحاة على التفريق بين مجيء المستثنى بعد الكلام التام الموجب ومجيئه بعد الكلام التام المنفي ، فيوجبون في الأول النصب ويجيزون في الثاني النصب والإتباع على البدل ، ولكنهم يرجحون الإتباع ، وعليه فإنهم يكادون يجمعون على ترجيح قراءة الرفع في هذا الموضع .

كما قد يعد الأصل من الشاذ الذي لا يعتد به لوجود دليل العدول عن الأصل ، فعلى سبيل المثال تدغم لام التعريف في ثلاثة عشر حرفًا وهي (التاء ، والثاء ، والدال ، والذال ، والراء ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون) ، وإنما أُدغمت لام التعريف في هذه الحروف لمقاربتها لهذه الحروف ، وكثرة دورها في الكلام ، فلزم فيها الإدغام ، وهذه هي علة العدول عن الأصل ، ومن ثم قال الأنباري : « وأما من أظهر اللام على الأصل ، فمن الشاذ الذي لا يعتد به » [6] أي أن

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٤٢) .
(٢) الإنصاف (١١١/١٤ – ١١٢) .
(٣) السابق (ص ١١٢) .
(٤) انظر السابق (ص ١٠٤) .
(٥) انظر البيان (٢٥٨/١) .
(٦) أسرار العربية (ص ٤٢٧) .

وجود علة العدول عن الأصل وهي قرب اللام من هذه الحروف ، وكثرة دورها في الكلام أدى إلى عد استصحاب الحال في هذا الموضع من الشاذ الذي لا يعتد به [١] .

ويبدو أن الاستصحاب عند الفقهاء أيضًا من أضعف الأدلة ، فقد صرح الفقهاء بأنه لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط ، لأنه مبنى على غلبة الظن باستمرار الحال ، فإذا عارضه دليل آخر قدم عليه [٢] . وهو أحد الأصول الفقهية الستة التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها أدلة للأحكام ، وهي : الاستحسان ، والمصالح المرسلة ، والاستصحاب ، والعرف وشرع من قبلنا ، ومذهب الصحابي .

وينقل لنا الشيخ محمد أبو زهرة عن الخوارزمي أنه قال : « هو آخر مدار للفتوى ، فإن المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها من الكتاب ، ثم السنة ، ثم الإجماع ، ثم القياس ، فإن لم يجده يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات ، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه ، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم بقائه » [٣] .

فالذين يأخذون بالاستصحاب دليلًا من أدلة الفقه يستمسكون بالأصل الثابت الذي لم يقم دليل على نفيه ، فهم لا يقيمون دليلًا على صحة الأصل بل يردون به كل مدع للتغيير ، ما لم يكن هناك مقتض للتغيير [٤] .

ومعنى هذا أن الاستصحاب - إذا صح التعبير - دليل سلبي [٥] فالمتمسك باستصحاب الحال متمسك بالأصل الذي كان ثابتًا ولم يقم دليل على نفيه ، فهو لا يقيم دليلًا على صحة ما يدل عليه الأصل ، ولكن يرد به كل مدعٍ للتغيير .

ويخلص الشيخ محمد أبو زهرة من دراسته للاستصحاب إلى القول بأن « الاستصحاب ليس في ذاته دليلًا فقهيًا ولا مصدرًا للاستنباط ، ولكنه إعمال لدليل قائم وإقرار لأحكام ثابتة لم يحصل تغيير فيها » [٦] .

وإذا كان استصحاب الحال من أضعف الأدلة ، فما مكانته من أدلة النحو ؟

---

(١) انظر السابق (ص ٤٢٦ ، ٤٢٧) .
(٢) انظر أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة (ص ٢٩٦) .
(٣) المصدر السابق .
(٤) انظر السابق (ص ٢٨٠) .
(٥) انظر أصول النحو العربي د . نحلة (ص ١٤٢) .
(٦) أصول الفقه (ص ٣٠٣) .

مكانة استصحاب الحال من أدلة النحو

عقد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابًا خاصًا لاستصحاب الحال جعله بعنوان : « باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول » [1] ولكن دون أن يستخدم مصطلح استصحاب الحال . أوصى فيه بالتمسك بالقياس ما لم يوجد دليل آخر يدعو إلى ترك القياس والتحول منه إلى ما يقتضيه الدليل الموجب للتحول .

ثم جاء الأنباري من بعده فعد أدلة النحو ثلاثة ، وهي : النقل ، والقياس ، واستصحاب الحال ، فأبرز استصحاب الحال وعده دليلًا مستقلًا من أدلة النحو . ثم جاء السيوطي بعدهما وجعل أدلة النحو أربعة : سماع ، وإجماع ، وقياس ، واستصحاب حال . قال السيوطي : « وأدلة النحو الغالبة أربعة ، قال ابن جني في الخصائص : أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع والقياس [2] ، وقال ابن الأنباري في أصوله : أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع ، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية ، كما هو رأي قوم ، وقد تحصل مما ذكراه أربعة ، وقد عقدت لها أربعة كتب » [3] .

ويتضح مما تقدم أن ابن جني قد أشار إلى فكرة الاستصحاب في كثير من الإيجاز ، ثم جاء الأنباري فجعل استصحاب الحال دليلًا مستقلًا من أدلة النحو ووافقه في ذلك السيوطي .

ولكن هناك وجهة نظر مختلفة يراها صاحب (أصول النحو في الخصائص لابن جني) [4] ، فقد خلص بعد دراسته للاستصحاب عند ابن جني إلى القول بأن استصحاب الحال من مستلزمات القول بالقياس ؛ لأن القول بالقياس يعني التمسك به ما عدم دليل الإخراج والتحول ، وإبقاء الشيء على قياسه لا يحتاج إلى دليل ،

---

(١) الخصائص (٤٥٧/٢) .

(٢) نسب محقق الاقتراح - الدكتور أحمد محمد قاسم - كلام ابن جني إلى الخصائص (١٨٩/١) ، وهو خطأ ؛ إذ لم يصرح ابن جني في خصائصه بهذا النص ، ولم يحدد أدلة النحو نظريًا ، وإن كان يفهم من دراسته العملية للأصول أنه عدها ثلاثة : سماع وإجماع وقياس .

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو (ص ٢٧ ، ٢٨) .

(٤) محمد إبراهيم صادق خليفة (ص ٣٦١ ، ٣٦٢) .

ومن ثم خلص إلى أن الاستصحاب لا يكون دليلًا مستقلًا من أدلة النحو ، وإنما هو دليل تابع للقياس ، فهو شيء عقلي يستلزمه القياس أن التمسك بقياس الشيء أي أن استصحابه مما يقتضيه القياس نفسه .

ويعتمد في هذا الرأي على ما لاحظه من تناقض بين عد الأنباري هذا الاستدلال دليلًا معتبرًا من أدلة النحو ، ثم تصريحه بأنه من أضعف الأدلة .

ويرى الدكتور محمود نحلة أن الأقرب إلى القبول أن القياس ، لا الاستصحاب ، هو الذي دفع النحاة إلى تجريد الأصول للقياس عليها ؛ لأن القياس اقترن بمحاولة النحاة الأوائل وضع القواعد ، وظل له عند النحاة جميعًا مكانة غير منكورة حتى لقد جعل الأنباري النحو كله قائمًا على القياس ، وليس كذلك استصحاب الحال ، فهو عند الأصوليين من الفقهاء آخر مدار الفتوى ، ولا يعد في حاق أمره مصدرًا من مصادر استنباط الأحكام ، ولكنه إقرار بأحكام ثابتة لم نقف على ما يقتضي تغييرها ، وهو عند الأصوليين من النحاة كما صرح بذلك الأنباري من أضعف الأدلة ، وإذا عارضه دليل آخر من سماع أو قياس أو إجماع فلا عبرة به ، ومن ثم لم نر أحدًا من متقدمي النحاة احتفل له ، بل لقد أسقطه ابن جني من أدلة النحو ، فليس بمستساغ عندنا أن يردَّ إليه عنصر من أهم عناصر النظرية عند العرب هو تجريد الأصول ، والأولى أن يرد إلى القياس [1] .

ولكنني لا أرى وجهًا لما ذهب إليه الأستاذان الفاضلان ؛ لأن القول بأن استصحاب الحال من مستلزمات القول بالقياس يعد تضييقًا لهذا الدليل على معنى محصور في القياس ، وهو في حقيقته استدلال أوسع من ذلك بكثير ؛ إذ لا يقتصر على إبقاء الشيء على قياسه ، وإنما يتعدى ذلك إلى استصحاب حال أصل الوضع بالنسبة للحروف والكلمات والجمل ، فضلًا عن استصحاب حال أصل وضع القواعد أو الأقيسة . فمن الغبن إذن أن نقصر مفهوم هذا الدليل على إبقاء الشيء على قياسه .

ويبدو أن الذي دفع صاحب هذا الرأي إلى ذلك ما لاحظه من اقتصار كلام ابن جني في هذا الباب على التمسك بالقياس ما عدم دليل الإخراج والتحول ، كما يبدو أننا إذا قرنّا ما فعله ابن جني في هذا الباب بما علمناه من تأخر ظهور هذا

---

(١) انظر أصول النحو العربي د . نحلة (ص ١٤٨) .

المصطلح عند الأصوليين من الفقهاء ؛ لعلمنا السبب في عدم استخدام ابن جني لهذا المصطلح وبساطة مفهومه عنده ؛ لأنه مصطلح فقهي في الأساس .

وأما ما لاحظه من تناقض بين كونه من الأدلة المعتبرة ، ثم التصريح بأنه من أضعف الأدلة ، فلا حجة له فيه ؛ لأنه إنما يكون من أضعف الأدلة إذا وجد دليل العدول عن الأصل ، فلا يقوم في مقابل دليل العدول والتحول ، ولكنه في حد ذاته دليل معتبر .

فلا يضعف ذلك من مكانته بوصفه أصلًا من الأصول أو دليلًا من أدلة النحو ، لأن ذلك يحدث حتى بالنسبة للسماع على سبيل المثال ، وهو أصل أشد تمكنًا ، إذ يطرح لشذوذه أو قلته أو غير ذلك من علل ، رغم أنه مروى ممن يوثق بفصاحته ، ولا يؤدي ذلك إلى الادعاء بأنه لا يعد دليلًا من الأدلة . يضاف إلى ذلك أن الأصل (الدليل) لا يقاس بقوته في الاستدلال بقدر ما يقاس بأهميته في العملية التقعيدية ودوره فيها .

وأما من أنكر أن يكون الاستصحاب هو الذي دفع النحاة إلى تجريد الأصول للقياس عليها ، وأن الأولى أن ينسب هذا الدور إلى القياس ؛ لأنه اقترن بمحاولة النحاة الأوائل وضع القواعد ، وأن مكانته في النحو غير منكورة خلافًا للاستصحاب الذي يعد من أضعف الأدلة ، فأقول : إن هذه الأدلة مدفوعة بأن الاستصحاب أيضًا قديم قدم القياس ، بل إنه خطوة إجرائية ضرورية تسبق العملية القياسية .

ذلك أننا إذا أردنا وضع الاستصحاب موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية ، فإنه يوضع بين السماع والقياس ، لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرد من الشاذ ، فالنحوي يبدأ بجمع المادة المسموعة ويجرى عليها الاستقراء والملاحظة ثم يخضعها للتصنيف ، حتى إذا ما استقامت له الأصناف ، كان عليهم أن يجردوا صورة أصلية لهذه الصور ، وأن يجعلوا ما عداها من الصور عدولا عن هذا الأصل ، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة القياس التي يتم فيها قياس الفروع على تلك الأصول المجردة [1] .

ومعنى هذا أن الاستصحاب من حيث قوته في الاستدلال يأتي في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس ، كما صرح الأنباري [2] ، ولكنه من حيث ترتيب الاستدلال يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع ومتقدما على القياس .

---

(١) انظر الأصول (ص ١١٤ ، ١١٥) . (٢) انظر لمع الأدلة (ص ٨١) .





دراسة في فكر الأنباري



قواعد التوجيه واصول الجدل النحوي عند الأنباري

يضم فصلين :

الفَصْلُ الأول : قواعد التوجيه .

الفَصْلُ الثّاني : أصول الجدل النحوي عند الأنباري .





قواعد التوجيه

مدخل : المقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية عند استنباط الأحكام [١] .

فالمتأمل للآراء النحوية التي ذكرها النحاة في المسائل التي دارت حولها مناقشاتهم يدرك أن أحكامهم لم تكن تصدر عن موقف شخصي أو عن قدرة ذهنية فردية تبعًا لقدرة كل نحوي وذكائه الشخصي في استنباط الأحكام بقدر ما كانت تصدر من تقيدهم بهذه القواعد العامة التي يتفقون فيما بينهم عليها ، وإن لم يرد ذكرها إلّا لمامًا ، فلم يجعلوها مجالًا للعناية والدراسة ، ولم يعنوا بجمعها وتصنيفها واكتفوا بالإشارة إليها كلما سنحت الفرصة بذلك .

ولقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل ، فإذا اختلف النحويان في مسألة ، وجدنا أن ذلك الخلاف راجع لاختلافهما في اختيار القاعدة التي بني كل منها حكمه عليها .

ومعنى هذا أن هذه القواعد لا تدور حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المفردة ، وإنما تحاول تنظيم الأطر العامة للقوانين التي يلتزم بها النحاة ، سواء كان ذلك في مجال أدلة الاستدلال كالنقل والكثرة والقلة والندرة والشذوذ والقياس والأصل والفرع والعلة والحكم والاستصحاب وأصل الوضع وأصل القاعدة والعدول والرد إلى الأصل ، أو في مجال أصول القرائن كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب والافتقار والاستغناء والحذف والزيادة والفصل والوصل والتعلق والإضمار والاختصاص .. وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة التي لا تتعلق بباب نحوي معين ، وإنما يصدق كل منها على عدد من الأبواب ، فالفرق بين (قواعد النحو) و (قواعد التوجيه) ، أن قواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب خاصة بتلك الأبواب بعينها [٢] .

وتجدر الإشارة إلى أن أبرز من أولى قواعد التوجيه بالعناية هو الدكتور تمام حسان في كتابه (الأصول) ، حيث أبرزها وبين معناها وجمعها من شتات كتب الخلاف والأصول محاولًا تصنيفها إلى قواعد استدلالية ومعنوية ومبنوية تحليلية وتركيبية [٣] .

---

(١) انظر الأصول د . تمام حسان (ص ٢٠٩) . (٢) انظر الأصول لتمام حسان (ص ٢١٠) .
(٣) انظر السابق (ص ٢١١ - ٢٣٠) .

علاقة قواعد التوجيه بأدلة النحو

إذا كانت قواعد التوجيه هي الضوابط المنهجية التي التزم بها النحاة عند النظر في المادة واستنباط الأحكام ، فهي إذن القانون الذي يسير النحاة وفق ضوابطه وقواعده .

ولكن هذه القواعد ، قد تضع ضوابط منهجية لكيفية الاستدلال بأدلة النحو الثلاثة ، النقل والقياس والاستصحاب ، فتبين الضوابط المنهجية المتعلقة بالنقل والاحتجاج به وبيان الكثرة والقلة والندرة والشذوذ ، أو المتعلقة بالاستدلال بالقياس والأصل والفرع والعلة والحكم ، أو تلك المتعلقة بالاستصحاب وأصل الوضع وأصل القاعدة والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل .

كما قد تسهم هذه القواعد في وضع ضوابط منهجية تضبط الأبعاد النظرية للأفكار النحوية العامة كالعامل النحوي والحذف والفصل والحمل والإعراب والبناء والتقديم والتأخير والافتقار والاستغناء والتغيير والتأثير والتوسع ... الخ .

ويتضح مما تقدم أن القواعد التوجيهية منها ما يهدف إلى ضبط عملية الاستدلال ، ومنها ما يهدف إلى ضبط الأفكار النحوية العامة والتي هي بمثابة أصول التفكير النحوي .

ومعنى هذا أن بين قواعد التوجيه وأدلة النحو علاقة عموم وخصوص فقواعد التوجيه أعم وأشمل من أدلة النحو ؛ لأنها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلة ، وغيرها من الأفكار النحوية العامة .

فمن هذه القواعد ما يتعلق بفكرة العامل كقول الأنباري : الأصل في الأسماء والظروف ألا تعمل ، والأصل في العمل للأفعال ، ولا يدخل العامل على العامل ، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ورتبة العامل قبل رتبة المعمول ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال [1] .

ومنها ما يتعلق بالإضافة أو الاختصاص أو التأثير أو الفصل أو تقديم أو عطف أو أخبار ، كقوله : الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء والإضافة تبطل

---

(١) انظر الإنصاف (٤٦/٥) ، (٨٠/١١) ، (٥٢/٦) ، (١٦٢/١٨) ، (٤٨/٥) ، (٦٧/٩) ، (١٨٧/٢٣) ، (١٩٦/٢٤) ، (٢٣٦/٢٨) ، (٥٢٩/٧٢) على التوالي .

معنى المركب ، والخفض والنداء والتصغير من خصائص الأسماء والتصريف ودخول تاء التأنيث من خصائص الأفعال ، وإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له ، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، ولا يجوز تقديم المضمر على المظهر ، ولا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، والعطف على المضمر المرفوع المتصل لا يجوز من غير فصل ولا تأكيد ، وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث [١] .

هذه جملة قواعد التوجيه التي استعان بها الأنباري في ضبط الأفكار النحوية العامة ، ولقد اكتفيت بالإشارة إلى عدد قليل من هذه القواعد التي تمتلئ بها كتبه وبخاصة كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف » ؛ لأن هذه القواعد العامة ليس مجال الدراسة في هذا البحث ، وإنما ينصب الاهتمام على استخراج القواعد التوجيهية التي تضبط الاستدلال النحوي بالأدلة الثلاثة : النقل ، والقياس والاستصحاب عند الأنباري ، وبيان مدى اعتماده على هذه القواعد في الاستدلال واستنباط القواعد والأحكام . وهذا ما سنتناوله في الصفحات التالية .

(١) انظر الإنصاف (٢٨٩/٣٨) ، (٣١٠/٤٢ ، ٣١٢) ، (٩٩/١٤) ؛ (١٢٧/١٥) ؛ (١٤/ ١٠٤) ، (١٢٦/١٥) ، (٢٨٠/٣٧) ، (٨٠/١١ ، ١٢٥) ، (٦٠٨/٨٤) ؛ وأسرار العربية (ص ٧٦ ، ٨٥) ، البيان (٢٥٣/١ ، ٢٨٧) ، والإنصاف (٨٣/١٢) ، والبيان (٣٠٠/١ ، ٣٦٩) .

قواعد الاستدلال بالنقل

قدم لنا أبو البركات مجموعة من المبادئ التي تضبط عملية الاستدلال بالنقل ، وتبين كيفية الاحتجاج به ، كما فرق في هذه المبادئ بين الكثير والقليل والشاذ ... الخ ، وإليك بعض هذه القواعد :

- الكلام به يتحصل القانون دون الشعر :

استدل الأنباري بهذه القاعدة على جواز منع الاسم المصروف من الصرف في ضرورة الشعر ، وهو مذهب الكوفيين ؛ لكثرة شواهدهم الشعرية على جوازه ثم تحرز من أن ينكر البصريون شواهد الكوفيين الشعرية فقال : « فإن قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر ، وصرف ما لا ينصرف لا يوقع لبسًا بين ما ينصرف ، وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام .

قلنا : وهذا جوابنا عما ذكرتموه ، فإنه إذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام » [1] .

فأبو البركات ما يريد من هذه القاعدة أن قوانين العربية وقواعدها إنما تؤخذ من الكلام – أي النثر ، وهو ما يتفق مع ما سبق بيانه في فصل النقل من تفريقه بين لغة الشعر ولغة الاختيار .

- ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه :

ويستدل بهذه القاعدة كثيرًا في نقض شواهد الكوفيين الشعرية ، فهو يرى أن للشعر لغته الخاصة ؛ لأنها لغة تجوّز وترخص ؛ ولذلك لا يعتد بها .

ولقد استدل بهذه القاعدة في نقض شواهد الكوفيين على جواز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو (زيدًا إن تضرب أضرب) [2] ، واعتمادا على هذه القاعدة يرفض أيضًا ما جاء من شواهد على حذف الفاء في جواب الشرط ، أو ما احتج به الكوفيون على أن الألف في (كلا وكلتا) للتثنية [3] .

---

(١) الإنصاف (٥٢٠/٧٠) .
(٢) انظر الإنصاف (٦٢٨/٨٧) .
(٣) انظر البيان (١٤١/١) ، وأسرار العربية (ص ٢٨٨) ، والإنصاف (٤٤٩/٦٢) .

كما يرى أن حذف همزة الاستفهام لغة خاصة بالشعر ، فلا يكون فيها حجة [١] ويضعف إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإشباع الحركات ؛ لأن ذلك إنما يكون في ضرورة الشعر [٢] .

وسيتضح بعد قليل أنه يتخذ من القول بالضرورة وسيلة للاعتراض على الاستدلال بالنقل .

- الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط الاحتجاج به :

ويعتمد على هذه القاعدة التوجيهية في إنكار شواهد الكوفيين في العديد من المسائل ، من ذلك أن الكوفيين احتجوا بالشعر على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك (هند زيد ضاربته هي) فلا يجب إبرازه فأول أبو البركات شاهدهم على وجه يزول به احتجاجهم بهذا الشاهد ثم قال : « وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به » [٣] كما ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذي ، واحتجوا على ذلك بقول الشاعر [٤] :

لَعَمْرِي لأَنْتَ البَيْتُ أُكْرِمُ أَهلَهُ وأَقْعُدُ في أَفْيَائِهِ بالأَصائلِ

فأوله الأنباري إما على جعل جملة (أُكْرِمُ أهلَهُ) خبرًا ثانيًا ، أو وصفًا على جعل البيت مبهمًا لا يدل على معهود ، أو على تقدير حذف اسم الموصول لضرورة ، ثم قال : « وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به ، فلا يكون فيه حجة » [٥] .

- القليل والشاذ لا يعتد به :

اعتمد الأنباري في استدلاله على الكثير ، ومن ثم طرح القليل والشاذ ، ولقد أكثر في معرض إنكاره لشواهد الكوفيين من اتهام منقولاتهم بالقلة والشذوذ ، من ذلك أنه يعد ما استشهد به الكوفيون على جواز زيادة اللام في خبر (لكن) من

---

(١) انظر البيان (٥١/١) .
(٢) انظر البيان (٣٠/٢ ، ١٨٧) ، وأسرار العربية (ص ٤٦) .
(٣) الإنصاف (٦٠/٨) .
(٤) وهو أبو ذؤيب الهذلي ، من الطويل شرحه البغدادي في الخزانة (٤٨٩/٢) .
(٥) الإنصاف (٧٢٦/١٠٤) .

الشاذ الذي لا يؤخذ به لقلته وشذوذه [١] ، ويستعين بهذه القاعدة التوجيهية في نقض ما ذهبوا إليه من جواز تعريف العدد المركب وتمييزه [٢] . ومن ذلك اعتراضه على ما حكي عن بعض العرب أنه قال : (وا من حفر بئر زمزماه) ، وقول بعضهم : (التقت حَلْقَتَا البطان) ، وقول الآخر (ثلثا المال) ، وقول بعضهم (وا جمجمتي الشاميتيناه) ، وما روى عن رؤبة من قوله (خَيْرٍ عافاك اللّه) [٣] .

ولقد سبق أن بينت موقفه من القياس على القليل والشاذ ، وأنه لا يجوز القياس عليهما ؛ لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب المقاييس والقواعد مما يبطل صناعة الإعراب بأسرها .

ومن هذه القواعد ما يستعين بها في بيان ما يكثر في كلامهم ، من ذلك قوله :

- الحمل على المعنى كثير في كلامهم :

استعان بها في توجيه قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾ [البقرة: ٦٩] فقال : « وإنما جاز أن يكون الخبر (تَسُرُّ الناظرين) بلفظ التأنيث ، لوجهين : أحدهما ؛ لأن اللون بمعنى الصفرة ، وكأنه قال : صفرتها تسر الناظرين . والحمل على المعنى كثير في كلامهم » [٤] .

- التنقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم :

استدل بها الكوفيون في مسألة « منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر » ، ووجهوا بها شواهد عديدة [٥] .

---

(١) انظر الإنصاف (٢١٤/٢٥) . (٢) انظر الإنصاف (٣١٦/٤٣) .

(٣) انظر الإنصاف (٣٠٧/٤١) ، (٣٦٣/٥١) ، (٦٦٦/٩٤) ، (٣٦٥/٥٢) ، وأسرار العربية (ص ٢٤٥) ، والإنصاف (٣٩٨/٥٧) ، وانظر أيضًا في عدم اعتداده بالقليل والشاذ الإنصاف (٩٨/ ٦٩٧) ، (٨٠٤/١١٥) .

(٤) البيان (٩٣/١) ، وانظر في الاستدلال بكثرة الحمل على المعنى في كلامهم الإنصاف (٥٠٦/٧٠) ، (٧٦٣/١١١) ، والبيان (١٤٢/١ ، ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٣١٤) .

(٥) انظر الإنصاف (٥٠٩/٧٠ - ٥١١) .

قواعد الاستدلال بالقياس

اعتمد الأنباري في الاستدلال بالقياس على مجموعة من القواعد أو المبادئ التي تضبط هذا النوع من الاستدلال ، وهي مجموعة من المبادئ التي سار النحاة جميعًا على هداها ، واتفقوا فيما بينهم على الأخذ بها في أقيستهم ، ومن هذه القواعد قوله :

- ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة لا يجوز :

يحتج بهذه القاعدة في الاعتراض على مذهب الكوفيين في جعلهم (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر ، وإنما يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ لأنها فرع على الفعل في العمل ، فلا تعمل عمله ، فقال : « والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل عمل الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بيّنا »[1] .

- ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويًا للمقيس عليه في جميع أحكامه ، بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه :

ومثال ذلك ما ذكره من قياس (ما) على (ليس) ؛ ولكنه على الرغم من ذلك القياس ، فإنه لا يجيز تقديم خبرها على اسمها خلافًا (لليس) التي يجوز تقديم خبرها على اسمها ، لأنها فرع عليها وأضعف منها ؛ لأن (ما) حرف و (ليس) فعل ، والفعل أقوى من الحرف[2] .

وهذا يذكرنا بما سبق الإشارة إليه في قياس الشبه من أن أبا البركات لا يشترط فيه أن يكون التشابه تامًا بين المشبه والمشبه به ، فكما توجد أوجه للشبه بين المتشابهين توجد أيضًا أوجه للخلاف بينهما ، ومن ثم يكون بينهما مغايرة أيضًا في بعض الأحكام .

- يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين :

احتج بها البصريون على أن (ما) تنصب الخبر قياسًا على عمل (ليس) ؛ لأنها أشبهتها ، ووجه الشبه بينهما من وجهين ، « أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر

(١) الإنصاف (١٨٥/٢٢) ، وانظر أسرار العربية (ص ١٥١) .
(٢) انظر الإنصاف (١٦٤/١٨) .

كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر . والثاني : أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال . ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه ، لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفل من وجهين أُجْرِيَ مُجْرَاه في منع الجر والتنوين ، فكذلك هاهنا »[1] .

ولقد وافقهم الأنباري في هذا الاحتجاج فقال معترضًا على مذهب الكوفيين : « أما قولهم : إن القياس يقتضي أن لا تعمل . قلنا : كان هذا هو القياس ، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لغة القرآن »[2] .

- حمل الشيء على الشيء في بعض احكامه لا يخرجه عن اصله :

يتمسك بهذه القاعدة في مواجهة ما استدل به الكوفيون على أن (أفعل في التعجب) اسم بدليل أنها تصغَّر ، فقال : « إنما دخله التصغير ؛ لأنه ألزم طريقة واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامه ، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا ، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلًا ، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهًا بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلًا »[3] .

ومعنى هذا أنه يرى أن الشيء إذا أشبه الشيء من وجه ، لا يخرج بذلك عن أصله ، وإنما حسن التصغير في فعل التعجب ؛ لأنه لما لزم طريقة واحدة أشبه الأسماء ، فدخله بعض أحكامها[4] . ويقول أيضًا في نفس المسألة : « وأما قولهم : الدليل على أنه اسم تصحيح عينه في (ما أَقْوَمَه ، وما أَبْيَعَه) قلنا : التصحيح حصل له من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة ، والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله ، ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء ، فكذلك هاهنا : تصحيح العين في نحو : (ما أقومه وما أبيعه) لا يخرجه

---

(١) الإنصاف (١٦٦/١٩) .
(٢) الإنصاف (١٦٦/١٩) .
(٣) الإنصاف (١٤٢/١٥) .
(٤) انظر أسرار العربية (ص ١١٧) .

عن أن يكون فعلًا »[١] .

- ما جاء لضرورة لا يجعل أصلًا يقاس عليه :

رفض الأنباري القياس على الضرورة ؛ لأنها لغة ترخّص وتجوّز ومن أمثلة ذلك قوله في مجيء (إياك) ضميرًا منفصلًا بعد العامل فيه في أحد الشواهد: « فلا يقاس عليه ؛ لأنه إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام »[٢] ويقول أيضًا : « والضمير المنفصل إنما يعمل فيه على هذا الحد ما بعده لا ما قبله لأنه لو كان قبله لصار متصلًا لا منفصلًا ، ولم يأت ذلك إلا في ضرورة الشعر ... وذلك شاذ لا يقاس عليه »[٣] وأجاب بهذه القاعدة على استدلال الكوفيين بإعمال حرف الجزم مع الحذف واستدلالهم بذلك على أن فعل الأمر معرب مجزوم .

ويقول في الجواب على بعض الشواهد التي دخلت فيها (الألف واللام) على الفعل : « وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها »[٤] وهذا كله مما يتفق مع ما صرح به قبل ذلك من أنه ما جاء لضرورة الشعر أو إقامة وزن أو قافية لا حجة فيه .

- ليس كل ما حكى عن العرب يقاس عليه :

استعان بها في الاعتراض على استدلال الكوفيين بالجر على الجوار وقولهم : (هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ) ، فذهب أبو البركات إلى أن ذلك « محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن ، وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك هاهنا »[٥] .

- لا يقاس على القليل في الاستعمال البعيد في القياس :

واحتج بهذه القاعدة في الاعتراض على شواهد الكوفيين التي استدلوا بها على جواز العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر ، وكذلك ما استشهدوا به على

(١) الإنصاف (١٤٤/١٥) ، وانظر أسرار العربية (ص ١١٨ ، ١١٩) .
(٢) البيان (٣٦/١) .
(٣) البيان (٧٧/١) ، وانظر الإنصاف (٦٩٨/٩٨ - ٧٠٠) .
(٤) الإنصاف (١٥٢/١٦) .
(٥) الإنصاف (٦١٥/٨٤) .

جواز تركيب العدد وتمييزه [١] .

ويصف قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا ﴾ [البقرة: ٣٤] على نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها بأنها ضعيفة جدًا في القياس ، قليلة في الاستعمال [٢] .

ولقد سبق بيان موقفه من القليل وعدم الاعتداد به في قواعد النقل وفي فصل القياس .

ومن هذه القواعد ما يتعلق بالأصل والفرع ، أو المقيس والمقيس عليه فيضبط هذه العلاقة ، ويبين ما بينهما من علائق وأحكام . ومن أبرز هذه القواعد قوله :

- الفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول :

ويستخدم للدلالة على هذه القاعدة عبارات أخرى تدل على نفس المعنى كقوله : « لا يجوز التسوية بين الأصل والفرع » [٣] أو قولهم : « لا يكون الفرع أقوى من الأصل » [٤] .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذه القواعد في الاستدلال بالقياس ، من ذلك ما قاله في قياس (لات) على (ليس) ، فقد ذهب إلى أنَّ (لات) حرف بمعنى (ليس) ، « وله اسم وخبر كليس ، وتقديره ، ولات الحين حين مناصٍ ، ولا يكون اسم وخبره إلا الحين ، ولا يجوز إظهار اسمه ؛ لأنه أوغل في الفرعية ؛ لأنه فرع على (ما) و (ما) فرع على (ليس) فألزم طريقة واحدة » [٥] .

كما قاس (الحروف الناسخة) في العمل على (الفعل) ، ولكن قدم المنصوب على المرفوع فيها ؛ لأن « هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظًا ومعنًى ، حُملت عليه في العمل ، فكانت فرعًا عليه في العمل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع » [٦] .

فقد عمل بمقتضى كونها فرعًا ، فألزمها طريقة واحدة فقدم المنصوب على

---

(١) انظر الإنصاف (٢٢/١٩٤) ، (٤٣/٣١٦) .

(٢) انظر الإنصاف (١٠٨/٧٤٤) .

(٣) انظر الإنصاف (٨/٦٠ ، ٦٥) ، (٢٢/١٧٩) ، (٢٧/٢٢٩) .

(٤) انظر الإنصاف (٧٧/٥٦٣) .

(٥) البيان (٢/٣١٢) .

(٦) أسرار العربية (ص ٢٧٦) .

المرفوع ، ولم يجوّز فيها الوجهين كما يجوز في الفعل ، لئلّا يجري مجرى الفعل فيسوى بين الأصل والفرع [١] .

ويبن في باب القسم علة اختصاص الواو بالمظهر دون المضمر ، فيقول : « لأنها لما كانت فرعًا على الباء ، والباء تدخل على المظهر والمضمر ، انحطّت عن درجة الباء التي هي الأصل ، واختصت بالمظهر دون المضمر ، لأن الفرع أبدًا ينحطّ عن درجة الأصل » [٢] ، وكذلك إنما اختصت (التاء) باسم واحد ، وهو اسم اللّٰه تعالى ؛ « لأنها لما كانت فرعًا للواو التي هي فرع للباء ، والواو تدخل على المظهر دون المضمر لأنها فرع ، انحطت عن درجة الواو ؛ لأنها فرع الفرع فاختصت باسم واحد » [٣] واسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل ؛ لأنه فرع عليه فرع عليه [٤] ولا يدخل شيء من حروف الاستفهام على شيء من حروف العطف إلا الهمزة نحو: « (أولم) ؛ لأنها الأصل في حروف الاستفهام » [٥] .

ولقد نقل لنا الأنباري اعتماد كل من البصريين والكوفيين على هذه القواعد في أقيستهم ، فاستدل بها البصريون على وجوب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى الوصف على غير صاحب ، نحو : (هند زيد ضاربته هي) ، فقال البصريون : « الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير ... ، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حالة - إذا جرى على من هو له ، وإذا جرى على غير من هو له - لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول ، فقلنا : إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير ، ليقع الفرق بين الأصل والفرع » [٦] ووافقهم الأنباري على الاستدلال بهذه القاعدة فقال معترضًا على مذهب الكوفيين : « وأما قولهم : إن الإضمار في اسم الفاعل إنما كان لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير من هو له . قلنا : فلكونه فرعًا على الفعل وجب فيه إبراز الضمير هاهنا ، لئلّا يؤدى إلى التسوية بين الأصل والفرع » [٧] .

ويقول البصريون في مسألة (القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه) : « الدليل

(١) انظر الإنصاف (١٧٩/٢٢) .
(٢) أسرار العربية (ص ٢٧٦) .
(٣) أسرار العربية (ص ٢٧٧) .
(٤) انظر أسرار العربية (ص ٧٠) .
(٥) انظر البيان (١٧٢/١) .
(٦) الإنصاف (٥٩/٨ - ٦٠) .
(٧) الإنصاف (٦٥/٨) .

على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ... ، إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفرع أبدًا تنحط عن درجات الأصول » [1] ويستدلون بهذه القاعدة على أن (أنْ) المصدرية لا يجوز إعمالها مع الحذف ؛ لأن (أنْ) الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت (أنَّ) المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف ؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز [2] .

أما الكوفيون فقد استدلوا على أن (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر بأن « الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه ؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل ، فينبغي أن لا يعمل في الخبر ، جريًا على القياس في حط الفروع عن الأصول ، لأنّا لو أعملناه عملَه لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز » [3] .

كما استدل بعضهم على أن اسم لا المفرد النكرة معرب منصوب بها ؛ لأن (لا) إنما عملت النصب لأنها نقيضة (إنَّ) ، وهم يحملون الشيء على ضده فلما كانت (لا) فرعًا على (إنَّ) في العمل ، و (إنَّ) تنصب مع التنوين نصبت (لا) من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل ، لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول [4] .

ويبدو أن هذه القواعد تنطبق على قياس الشبه أكثر من غيره ، إذ لما كان هذا القياس قائمًا على إيجاد أوجه من الشبه بين المقيس والمقيس عليه ، انحط فيه الفرع عن درجة الأصل ، فلم يأخذ كل ما للأصل من أحكام وخصوصيات ، أما قياس العلة فالفرع يأخذ فيه جميع ما للأصل من خصوصيات وأحكام ، ويكون في قوة الأصل ؛ لأن الأصل والفرع يشتركان في العلة الموجبة للحكم ، كقياس نائب الفاعل على الفاعل ، فلما كان الإسناد موجودًا في الأصل والفرع وهو علة الرفع أخذ الفرع ما للأصل من أحكام ، فأخذ حكمه في الرفع ، كما كان كالفاعل في عدم جواز تقديمه على الفعل .

ويرتبط بهذه القاعدة مجموعة أخرى من القواعد ، منها :

- يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع :

استدل بها في إبطال جواز أن يحذف الفعل مع شيء من كلمات الشرط العاملة إلا مع (إن) ؛ لأنها الأصل في كلمات الشرط ، ويثبت للأصل ما لا يثبت للفرع [(١)] .

واستعان بها الكوفيون في الاستدلال على جواز التعجب من البياض والسواد خاصة ، وقالوا : « إنما جوّزنا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » [(٢)] ولقد اعترض أبو البركات على مذهبهم ودفعه عن طريق القول بفساد الوضع ، وهو أحد أوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس .

- الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع :

ويجيب بهذه القاعدة على مذهب الكوفيين في رفع الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية دون تقدير فعل ، نحو : (إن زيد أتاني آته) وإنما يرتفع بما عاد إليه من الفعل . واستدلوا على ذلك بأن (إنْ) هي الأصل في الجزاء ، فجاز لقوتها تقديم المرفوع معها ، فقال الأنباري : « نسلم أن (إنْ) هي الأصل في باب الجزاء ، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ، فوجب أن يكون مرفوعًا بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسرًا له ، بل لما كانت (إنْ) هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها ؛ لأنها هي الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها ، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع » [(٣)] .

- الفرع إنما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل :

فإذا لم يكن من عمل الأصل ثبت مع الفرع كما يثبت مع الأصل ، ولقد احتج بها في الجواب على ما ذهب إليه بعض النحويين من أن (لا) لمَّا كانت فرعًا على (إنَّ) في العمل ، و (إن) تنصب مع التنوين ، نَصَبَتْ لا من غير تنوين ، لينحط الفرع عن درجة الأصل ، فقال : « هذا فاسد ؛ وذلك لأن التنوين ليس من عمل

---

(١) انظر البيان (٢/٣٨٣) .
(٢) الإنصاف (١٦/١٥٥) .
(٣) الإنصاف (٨٥/٦١٦ – ٦١٧) .

إن ، وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل ، وإنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التنوين من عمل إن ، ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من عملها ، وإذا لم يكن من عمل إن التي هي الأصل ، فلا معنى لحذفه مع (لا) التي هي الفرع لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفرع إنما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن من عمل الأصل ، فيجب أن يكون ثابتًا مع الفرع ، كما كان ثابتًا مع الأصل » [1] .

- الفرع لابد أن يكون فيه الأصل :

تمسك بها بعض البصريين في مسألة (أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر ،) فقالوا : « الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن (ضَرَبَ) يدل على ما يدل عليه الضَّرب ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (ضرب) وإذا كان كذلك دلَّ على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل » [2] .

- قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلًا ولا الفرع عن كونه فرعًا :

ويستعين بهذه القاعدة في الاعتراض على ما استدل به الكوفيون على أن الفعل هو الأصل ، فقد احتجوا على ذلك بوجود أفعال ولا مصادر لها ، فقال الأنباري : « خلو تلك الفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلًا وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلًا ولا الفرع عن كونه فرعًا » [3] .

ومن هذه القواعد أيضًا ما يتعلق بأوجه الاستدلال الملحقة بالقياس ، وإليك على سبيل المثال بعض هذه القواعد التي تنظم الاستدلال بعدم النظير والاستدلال بالأولى :

- المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود :

أكثر الأنباري من الاستعانة بعدم النظير في نفي ما يخالفه من آراء فاستعان بهذه

---

(١) الإنصاف (٣٦٩/٥٣ - ٣٧٠) ، وانظر أسرار العربية (ص ٢٤٦ ، ٢٤٧) .

(٢) الإنصاف (٢٣٧/٢٨ - ٢٣٨) .

(٣) السابق (٢٤٠/٢٨ - ٢٤١) .

القاعدة في الجواب على ما ذهب إليه الكوفيون من السين في (سأفعل) أصلها (سوف) ؛ « لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود »[1] .

ويقول في الجواب على الكوفيين في مسألة (ضمير الفصل) : « أما قولهم: إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم (جاءني زيد نفسه) . قلنا : هذا باطل ، لأن المكنى لا يكون تأكيدا للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه »[2] .

- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير :

ويحتج بهذه القاعدة على أن (اسم) مشتق من (السمو) ؛ لأنه « لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعُوِّض بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره ، فلما وجدنا في أول (اسم) همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير ، فدل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم »[3] واستدل بها البصريون في إثبات أن (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام ، كانت مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التأكيد ، فقالوا : « إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة ؛ لأنَّا وجدنا لها في كلام العرب نظيرا ... ، فأما كون اللام بمعنى (إلَّا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير »[4] كما استدلوا بهذه القاعدة في إثبات أن (إيَّا) هي الضمير دون الكاف في (إيَّاك) ، « لأنا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ، فوجب أن تكون (إيا) هي الضمير ؛ لأن لها نظيرا في كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير »[5] كما اعترض بها الأنباري على من ذهب من البصريين إلى أنه مضمر أضيف إلى الكاف[6] .

---

(١) الإنصاف (٦٤٧/٩٢) .

(٢) السابق (٧٠٧/١٠٠) .

(٣) السابق (٩/١ - ١٠) .

(٤) الإنصاف (٦٤٢/٩٠) .

(٥) السابق (٦٩٦/٩٨) .

(٦) السابق (٦٩٦/٩٨ - ٦٩٧) .

- الأصل أولى بالأصل والفرع أولى بالفرع :

يستدل بذلك على جعلهم (كلا) و (كلتا) مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد ؛ لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل ، فكان الأصل أولى بالأصل وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية ؛ لأن المضمر فرع والتثنية فرع فكان الفرع أولى بالفرع [1] .

- الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع :

واحتج بهذه القاعدة على اسمية (كيف) ؛ لأن الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة ، كان حمله على الاسم الذي هو الأصل أولى من حمله على ما هو فرع [2] .

كما استدل بعض البصريين على انتصاب الظرف الواقع خبرًا بتقدير اسم الفاعل ، نحو (زيد أمامك) والتقدير (زيدٌ مستقرٌ أمامك) لأن الاسم هو الأصل والفعل فرع ، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع . ولكن أبا البركات يرفض هذا الاحتجاج معتمدًا أيضًا على نفس القاعدة ؛ إذ يرجح أن يكون العامل فعل مقدر ، والتقدير فيه : (زيد استقرّ أمامك) لأنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وإن كان هو الأصل في غير العمل ، فلما وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل – وهو الفعل – أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل [3] .

وهكذا تمسك كلا الطرفين بأن الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع ، فتمسك بعض البصريين بأن الأصل في الوضع هو الاسم لا الفعل ، فكان تقديره أولى ، وتمسك الأنباري بأن الأصل في العمل هو الفعل لا الاسم ، فكان تقدير الفعل أولى .

- إذا بطل عمل الأصل فلأن يبطل عمل الفرع أولى :

يحتج بها في العديد من المواضع على إبطال عمل (إنْ) في لغة من أعملها إذا دخل الاستثناء ؛ لأن الاستثناء يبطل عمل (ما) وهي الأصل المشبه به في العمل ،

---

(١) انظر الإنصاف (٤٥٠/٦٢) .

(٢) انظر أسرار العربية (ص ١٦) .

(٣) انظر الإنصاف (٢٤٦/٢٩) .

وإذا بطل عمل الأصل بالاستثناء ، فلأن يبطل عمل الفرع أولى [1] .

- حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى :

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذا الاستدلال في المسائل الصرفية التي تدور حول حذف أحد الحروف لالتقاء الساكنين ، حيث يحذف الحرف الذي لم يدخل لمعنى ؛ لأن حذف ما دخل لمعنى يؤدي إلى الإخلال بالمعنى ، فكان تبقية ما دخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى . فاستدل بذلك على أن التاء المحذوفة في نحو (تَنَاوَل ، تَلَوَّن) هي التاء الأصلية ، دون تاء المضارعة ؛ لأن تاء المضارعة دخلت لمعنى فكان إبقاؤها أولى [2] . ويعلل بها أيضًا حذف الهمزة الثانية من (أكرم) [3] .

- ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير :

من ذلك أن البصريين ذهبوا إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو في نحو : (استوى الماء والخشبة) ، ولكن أبا إسحاق الزجاج ذهب إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : (ولابس الخشبة) ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو ، فاعترض الأنباري بهذه القاعدة على مذهب الزجاج وقال : « ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير » [4] .

ويعتمد على هذه القاعدة في ترجيح مذهب سيبويه وأكثر البصريين في جعل (ما) في التعجب في نحو : (ما أحسن زيدًا) بمعنى (شيء) ، على مذهب بعض البصريين في جعلها بمعنى (الذي) ؛ لأن مذهب سيبويه وأكثر البصريين لا يحتاج إلى تقدير ، وأما الرأي الثاني فيحتاج إلى تقدير ؛ لأن (ما) بمعنى (الذي) في موضع رفع بالابتداء ، و (أحسن) صلته ، وخبره محذوف والتقدير : (الذي أحسن زيدًا شيء) [5] . ويصرح أيضًا بأن ما لا يحتاج إلى تقدير موصوف أولى مما يحتاج إلى تقدير موصوف [6] ، وما لا

---

(١) انظر البيان (٢/٣٠ ، ٦٧ ، ١٢٣ ، ٢٩٥ ، ٣٦٠) .

(٢) انظر الإنصاف (٦٤٨/٩٣ - ٦٥٠) .

(٣) انظر السابق (٧٨٥/١١٢) ، وانظر في الاستدلال بهذه القاعدة ، البيان (٦٥/١) ، (٢٢٦/٢ - ٢٢٧ ، ٥٣٣) ، وأسرار العربية (ص ٣٧ ، ٣٨) ، (ص ٤١) .

(٤) الإنصاف (٢٤٩/٣٠) .

(٥) انظر أسرار العربية (ص ١١٢ ، ١١٣) . (٦) انظر السابق (ص ١٧٦) .

يحتاج إلى إضمار أولى مما يحتاج إلى إضمار (١) .

- المصير إلى ما يؤدي إلى تغيير واحد أولى من المصير إلى ما يؤدي إلى تغييرين :

استدل بذلك على أن المحذوف من (أُومِنُ) الهمزة الثانية ، لأن أصلها (أأأمِنُ) ، فكان حذف الثانية أولى من الأولى والثالثة ؛ لأن الأولى أبعد من الطرف وأما الثالثة فإنها لو حذفت لافتقروا إلى تسكين الثانية وقلبها واوًا ، فيؤدي إلى تغييرين ، وإذا حذفوا الثانية لم يفتقر إلا إلى قلبها واوًا فقط لأنها ساكنة فيؤدي إلى تغيير واحد ، فكان حذف الثانية أولى لأن المصير إلى ما يؤدي إلى تغييرين (٢) .

- إبدال الأقوى من الأضعف أولى من إبدال الأضعف من الأقوى :

احتج بها على إبدال التاء دالًا في (يدَّعون) ، لأن التاء حرف مهموس والدال حرف مجهور ، والمجهور أقوى من المهموس ، فلما وجب إبدال أحدهما من الآخر ، كان إبدال الأقوى من الأضعف أولى من إبدال الأضعف من الأقوى (٣) .

قواعد الاستدلال باستصحاب الحال

فمن قواعد التوجيه التي استدل بها الأنباري ما يكون مهمته ضبط عملية الاستدلال باستصحاب الحال ، وبيان كيفية الاستدلال به ، ومن هذه القواعد قوله :

- التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة :

صرّح بذلك في (لمع الأدلة) ، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء (٤) .

ويستدل بهذه القاعدة على أنه لا يجوز أن يعمل حرف القسم محذوفًا من غير عوض ؛ لأن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هاهنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة (٥) ، ويتمسك بالأصل في الرد على ما اعترض به الكوفيون من قول العرب (أَللهِ لأفعلن) ؛

---

(١) انظر السابق (ص ١٢٥) .
(٢) انظر البيان (٤٧/١ ، ٢٨٩) .
(٣) انظر البيان (٣٠٠/٢ ، ٣١٨ ، ٣٤٩) .
(٤) انظر لمع الأدلة (ص ١٤١) .
(٥) انظر الإنصاف (٣٩٦/٥٧) .

لأنه إنما جاز ذلك مع اسمه ﷻ لكثرة الاستعمال ، فبقينا فيما عداه على الأصل [١] .

- من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل :

ولقد احتج بها في إثبات أن (كم) مفردة موضوعة للعدد ، ومن ثم قال معترضًا على مذهب الكوفيين في جعلها مركبة من (ما) زيدت عليها الكاف : « لا نسلم ، فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى » [٢] فهو يعد ما ذهبوا إليه عدولًا عن الأصل ، ومن ثم افتقروا إلى إقامة الدليل .

كما استدل بهذه القاعدة على لسان البصريين لإثبات أن (أو) لا تكون بمعنى (الواو) ، ولا بمعنى (بل) ؛ لأن الأصل في كل حرف أن يدل على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لدى الكوفيين يدل على جواز ذلك ، فبقي متمسكًا بالأصل [٣] .

وتمسكوا بأن الأصل في (إنْ) أن تكون شرطًا ، وفي (إذ) أن تكون ظرفًا في الجواب على مذهب الكوفيين الذي أجاز أن تقع (إن) الشرطية بمعنى (إذْ) ؛ لأن الأصل في كل حرف أن يكون دالًا على ما وضع له في الأصل ، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه [٤] .

- استصحاب الحال من أضعف الأدلة :

ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد دليل عدول ، فلا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء ، ولا التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب [٥] .

ولقد استعان الأنباري بهذه القاعدة في الاعتراض على ما احتج به بعض البصريين على فعلية (نعم) و (بئس) ، إذ قالوا الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، فقال أبو البركات : « وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من

(١) انظر السابق (٥٧/٣٩٦ - ٣٩٧) .
(٢) الإنصاف (٤٠/٣٠٠) .
(٣) انظر الإنصاف (٦٧/٤٨١) .
(٤) انظر الإنصاف (٨٨/٦٣٤) .
(٥) انظر لمع الأدلة (ص ١٤٢) .

أضعف الأدلة » (١) واستدل على فعليتهما بأدلة أخرى (٢) .

ولقد حدد النحاة في قواعد التوجيه كثيرا من أصول الوضع ، وحاولوا تجريد أصول مطردة لوضع الحروف والكلمات والجمل كي يبنوا قواعدهم عليها . وفيما يلي طائفة من القواعد التي استعان بها الأنباري في تحديد أصل الوضع المجرد للحرف والكلمة والجملة ، والتي اعتمد عليها في الاستدلال :

- الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر :

استدل بهذه القاعدة في الاعتراض على من قال إن (أو) تأتي بمعنى (الواو) ، وبمعنى (بل) ، والاعتراض على من أجاز أن تقع (إنْ) الشرطية بمعنى (إذْ) (٣) .

- الأصل في الأسماء الصرف :

احتج بها البصريون على جواز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر تمسكًا بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها عن الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل فإذا اضطر الشاعر ردَّها إلى الأصل ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي منعتها من الصرف (٤) .

كما اعتمدوا على هذه القاعدة فيما ذهبوا إليه من منع ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو جاز ترك صرف ما ينصرف لأدى إلى رده عن الأصل إلى غير أصل (٥) .

- الأصل هو المظهر والمضمر فرعه :

استدل بها من رأى أن الألف في (كلا) ، و (كلتا) ليست للتثنية ؛ لأنها لو كانت للتثنية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر ، وإنما المضمر فرعه . فلما لم تنقلب مع المظهر ، دل على أنها ألف مقصورة (٦) .

- الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء السكون :

تمسك بهذه القاعدة البصريون في الاستدلال على أن فعل الأمر مبني فقالوا :

---

(١) الإنصاف (١١٢/١٤) . (٢) انظر السابق (١٠٤/١٤) .
(٣) انظر الإنصاف (٤٨١/٦٧) ، (٦٣٤/٨٨) .
(٤) انظر السابق (٤٨٩/٦٩) . (٥) انظر السابق (٥١٤/٧٠) .
(٦) انظر الإنصاف (٤٤٨/٦٢ - ٤٤٩) .

« إنما قلنا إنه مبني على السكون ، لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء أن يكون على السكون »[1] ويحتج به الأنباري على بناء (مذ) و (إذ) على السكون ، لأنه الأصل في البناء[2] .

- الأصل الصحيح والمعتل الفرع :

يسوّغ بذلك حذفهم (الواو ، والياء ، والألف) من نحو : اغز ، وارم ، واخش ، حيث احتج الكوفيون بذلك على أن فعل الأمر معرب مجزوم ؛ لأنه بمنزلة : لم يغزُ ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ . فقال : إنما حذفت هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف للبناء ، لا للإعراب والجزم ، حملًا للفعل المعتل على الصحيح ، فقد جرت هذه الحروف مجرى الحركات ، وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف للمعتل بالجزم ، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ، حملًا للمعتل على الصحيح ؛ لأن الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه ، فحذفت حملًا للفرع على الأصل[3] .

- الأصل في تحمل الضمير أن يكون للفعل :

اعتمد عليها البصريون في نفي ما ذهب إليه الكوفيون من تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل[4] .

- المقصور أصل والممدود فرع :

احتج بها الأنباري فيما نقله عن البصريين في إبطال جواز مد المقصور في ضرورة الشعر ؛ لأن المقصور هو الأصل ، فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصله ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود فإنه إنما جاز لأنه رَدٌّ إلى الأصل ، بخلاف مد المقصور[5] .

- تقديم المضمر على المظهر لا يجوز :

استدل بذلك الكوفيون على أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع

---

(١) الإنصاف (٥٣٤/٧٢) .
(٢) انظر الإنصاف (٣٩١/٥٦) ، والبيان (٧٠/١) .
(٣) انظر الإنصاف (٥٤٢/٧٢ - ٥٤٣) .
(٤) انظر السابق (٥٦/٧) .
(٥) انظر السابق (٧٤٩/١٠٩) .

الاسم الظاهر ، نحو : (راكبًا جاء زيد) ، ويجوز مع المضمر ، نحو (راكبًا جئت) ، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ؛ لأن في (راكبًا) ضمير (زيد) ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز . وعلى الرغم من اتفاق الأنباري معهم على أن المضمر لا يتقدم على المظهر إلا أنه يرفض استدلالهم من جهة أنه وإن كان مقدمًا في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير [1] .

- **الرفع قبل النصب والجزم :**

كما استعان أبو البركات بهذه القاعدة في إبطال مذهب الكوفيين ، فقد ذهبوا إلى أن الفعل المضارع يرتفع بتعرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة ، فقال : « هذا فاسد ؛ وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم » [2] ويستدل بذلك أيضًا في (لمع الأدلة) عند حديثه عن الاستدلال بالأصول ؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب فالرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب ، وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم ؛ لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء ، والجزم من صفات الأفعال ، ولما كانت رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال ، فكذلك الرفع قبل الجزم [3] .

هذه بعض قواعد التوجيه التي استعان بها الأنباري في تجريد أصل وضع الحرف والكلمة والجملة ، وهي من الكثرة بحيث يصعب حصرها ، ومن ثم اكتفيت بالتنبيه على أهم القواعد التي اعتمد عليها أبو البركات في الاستدلال باستصحاب حال الأصل . لأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر [4] :

- الأصل في الحروف ألا تدخلها الإمالة .
- الأصل في الأسماء التنكير فهو أول أحوال الكلمة .
- الاسم هو الأصل والفعل فرع .
- الجمع فرع على الواحد .

---

(١) انظر الإنصاف (٣١/٢٥٠ - ٢٥١) . (٢) الإنصاف (٧٤/٥٥٣) .

(٣) انظر لمع الأدلة (ص ١٣٢ ، ١٣٣) .

(٤) انظر الإنصاف (١٠/٧٢) ، (١٠٦/٧٣٥) ، (٩٤/٦٥٩ ، ١١٦ ، ٨٠٧) ، (٤٠/٣٠٠) ، والبيان (١/٤٩ ، ٧١) ، والإنصاف (٢/٢١) ، (٤٥/٣٢٧) على الترتيب .

- الأصل هو الإفراد والتركيب فرع .
- الأصل في التقاء الساكنين التحريك بالكسر .
- الوصل هو الأصل .
- الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى .
- لا يتعلق الحرف بالحرف .

وإذا كان ثمة قواعد تضبط الاستدلال بالاستصحاب وتحدد الأصول المجردة ، فإن ثمة قواعد أخرى تقوم بضبط عملية العدول عن الأصل والرد إليه . وهما ظاهرتان مكملتان للاستدلال باستصحاب الحال . ومن تلك القواعد التي تضبط العدول عن الأصل :

- العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له :

فقد نقل الأنباري استدلال البصريين بهذه القاعدة فيما ذهبوا إليه من أنه لا يجوز حذف شيء من المقصور أو الممدود عند التثنية قلت حروفه أو كثرت ؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد ، فينبغي أن لا يحذف منه شيء ، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه ، كما حذف فيما قلت حروفه والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له [(١)] . فأيد الأنباري استدلالهم واعترض على مذهب الكوفيين بقوله : « أما قولهم : إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما . قلنا : كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس ، فيجب الاقتصار على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرها ؛ إذ ليس الحذف للكثرة بَطَلَ أن الحذف هاهنا للكثرة ، لورود النقل بخلافه » [(٢)] .

فهو لا يعتد بما يخالف الأصل والقياس ، فيقول في وزن (خطايا) معترضًا على مذهب الكوفيين : « أما قولهم : إن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايئ مثل خطاعي وإنما قدمت الهمزة على الياء . قلنا : ولم قلتم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟ » [(٣)] .

---

(١) انظر الإنصاف (١١٠/٧٥٥ - ٧٥٧) . (٢) الإنصاف (١١٠/٧٥٧ - ٧٥٨) .
(٣) السابق (١١٦/٨٠٧) .

- كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل :

ويبدو أن هذه القاعدة كوفية ، فقد انتصر بها الأنباري لمذهب الكوفيين في جعلهم اللام الأولى من (لعل) أصلية ، خلافًا للبصريين الذين رأوا أنها زائدة بدليل حذفها كثيرًا في أشعارهم . فاعترض على ذلك بأنه إنما حذفت كثيرًا في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم ، ولذا تلعبت العرب بهذه الكلمة فقالوا : (لعلَّ ولَعَلَّنَ ، ولَعَنَّ) ، فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال [(١)] . كما استدل بها الكوفيون على أن الأصل في الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف [(٢)] .

- الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه :

ويستعين بهذه القاعدة في الاستدلال على أن المصدر هو أصل الاشتقاق فالدليل على ذلك أنه يسمى مصدرًا ، وأما قولهم : عن المراد به المفعول ، لا الموضع ، كقولهم (مركب فاره ، ومشرب عذب) ، أي مركوب فاره ، ومشروب عذب) ، فذلك باطل ؛ لأن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ، فوجب حمله عليه [(٣)] .

- كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه :

وهي قاعدة بصرية استدلوا بها على أن (أيهم) إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة فبني على الضم ، فقد استعملت استعمالاً لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها ، نحو (اضرب أيهم أفضل) تريد أيهم هو أفضل ولو قلت (اضربْ مَنْ أفضلُ ، و كُلْ ما أطيَبُ) تريد ما هو أفضل ، وما هو أطيب لم يجز ، فلما خالفت (أي) أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها ؛ لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه [(٤)] .

- الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها وحدث بالتركيب حكم آخر :

فقد ذهب الأنباري إلى أن (لولا) مركبة من (لو) ، و (لا) ، فلما ركبنا خرجت (لو) من حدها و (لا) من الجدّ ، إذ ركبنا فصيرتا حرفًا واحدًا ، فإن

---

(١) انظر الإنصاف (٢٤٤/٢٦ - ٢٢٥) .
(٢) انظر السابق (٥٢٨/٧٢) .
(٣) انظر السابق (٢٤٣/٢٨) .
(٤) انظر الإنصاف (٧١٣/١٠٢) .

الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول وحدث لها بالتركيب حكم آخر ؛ فلهذا لم يجز العطف عليها بولا [1] .

كما استدل بها الكوفيون على جواز دخول اللام في خبر (لكن) كما يجوز في خبر (إن) ، نحو (ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرا القائم) ؛ لأنها مركبة من (إن) زيدت عليها (لا) و (الكاف) ، وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفًا واحدًا ، كما قالوا (لن) وأصلها لا أن [2] .

ومما يلحق بقواعد العدول عن الأصل ، تلك القواعد التي تستخدم في باب الإعلال والإبدال سواء كان بالنقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة ، وغيرها من قواعد التصريف التي يطرد فيها العدول عن الأصل بحسب قواعد تصريفية معينة ، وتكثر هذه القواعد عند الأنباري كثرة مفرطة ؛ إذ تمتلئ بها كتبه وبخاصة كتاباه (البيان) و (أسرار العربية) ومن هذه القواعد قوله [3] :

- إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا .
- إذا وقعت الواو أو الياء متطرفة إثر ألف زائدة قلبت همزة .
- إذا كسر ما قبل الألف قلبت ياء وإذا ضم ما قبلها قلبت واوًا .
- إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف مطبق قلبت طاء .
- إذا سكن أول المثلين وحرك ثانيهما وجب إدغامهما .
- إذا التقت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء .

هذه هي قواعد العدول عن الأصل ، أما الرد إلى الأصل فله أيضًا قواعده التي تضبطه ، من ذلك قوله :

- لا يجوز الرد عن الأصل إلى غير أصل :

فلقد نقل لنا الأنباري احتجاج البصريين بهذه القاعدة على عدم جواز مد المقصور في ضرورة الشعر ؛ لأن المقصور أصل والممدود فرع ، فلو جاز مد المقصور لأدى إلى أن نرده إلى غير أصل ، وعلى هذا فإنه إنما جاز قصر الممدود ؛ لأنه رد إلى الأصل ،

---

(١) انظر السابق (١٠/٧٨) .   (٢) انظر السابق (٢٠/٢١٢) .

(٣) انظر على سبيل المثال : البيان (١/٤٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٧١ ، ٧٤) ، (٢/٦٤ ، ٧٠ ، ٨٢) ، وأسرار العربية ٤٣ .. وغيرها ، والحق أن كتاب البيان وأسرار العربية يكتظان بقواعد الإعلال والإبدال .

وكذلك استدلوا بها على جواز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر ، ومنع ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف [1] .

- ليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهًا :

واستعان الأنباري بهذه القاعدة في الجواب على مذهب الكوفيين من أن (سوى) لا تلزم الظرفية ، واستشهدوا على ذلك بشواهد شعرية ، فقال : « وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة ، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسمًا بمنزلة (غير) في حال الضرورة لأنها في معنى (غير) ، وليس من شيء يضطرون إليه إلّا ويحاولون له وجهًا » [2] .

- لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير :

احتج بذلك في مسألة (رافع المبتدأ والخبر) على أن المنصوبات لا يتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن تقدمت في اللفظ فإنها متأخرة في التقدير ، فلم يصلح أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير [3] . كما سبق استدلاله بهذه القاعدة في الاعتراض على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ، فبين الأنباري أنه إن كان مقدمًا في اللفظ فهو مؤخر في التقدير ، فلا اعتبار إذن بهذا التقديم [4] .

- ما حذف وفي اللفظ على حذفه دليل أو عوض فهو في حكم الثابت :

يحتج بذلك على أنه إنما جاز أن تعمل (رب) الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبل ؛ لأن هذه الأحرف صارت عوضًا عنها دالة عليها ، فجاز حذفها وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عوض وبدل ، فهو في حكم الثابت [5] .

---

(١) انظر الإنصاف (٢٤٩/١٠٩) ، (٤٨٩/٦٩) ، (٥١٤/٧٠) .
(٢) انظر السابق (٢٩٧/٣٩) .
(٣) انظر السابق (٥٠/٥) .
(٤) انظر الإنصاف (٢٥٠/٣١ - ٢٥١) .
(٥) انظر السابق (٣٩٨/٥٧) ، (٥٤٣/٧٢) .

- **التصغير يرد الأشياء إلى أصولها :**

احتج الأنباري بهذه القاعدة كثيرًا ، فاستدل بها على أن أصل اشتقاق (اسم) من (السمو) ؛ لأنك تقول في تصغيره (سُمَيّ) ولو كان مشتقًّا من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره (وُسَيْم) كما تقول في تصغير (زنة : وزينة) ، وفي تصغير (عِدة : وُعَيْدَة) ، لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها [1] .

ويستدل بها البصريون على أن الألف في (ذا) والياء في (الذي) أصليتان [2] كما احتج بها الكوفيون على أن وزن (إنسان) (إفعان) لأنه مأخوذ من النسيان فقالوا في تصغيره (أُنَيسيان) فردوا الياء في حال التصغير ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها [3] .

كما احتج بها على أن (آل) أصله (أهل) ، بدليل قولهم في تصغيره (أُهَيْل) [4] .

- **الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها :**

من ذلك أن التقدير في قوله تعالى : ﴿ خُذُوا مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ ﴾ [البقرة: ٦٣] ، (آتيناكُمُوه) فحذفت الهاء تخفيفا ، وحذفت الواو تبعًا لحذف الهاء ؛ لأنها إنما تثبت لدخولها ؛ لأن الضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها [5] . وعلى ذلك أيضًا يوجه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٤] ، فقد ردت (الواو) ميم الجمع مع المضمر ؛ لأن الضمائر ترد المحذوفات إلى أصولها [6] ، وكذلك توجيهه لقوله تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ [هود: ٢٨] ، فتعدى (أنلزمُ) إلى مفعولين ، الأول لكاف والميم ، والثاني الهاء والألف ، وأثبت (الواو) ردًّا إلى الأصل ؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها [7] .

- **التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير :**

ويستعين بهذه القاعدة في إثبات أنه إنما لم يجز تثنية (ذا) و (الذي) على حد قولهم (زيد وزيدان ، وعمرو وعمران) ؛ لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير ،

---

(١) انظر السابق (١/١٣) .
(٢) انظر السابق (٩٥/٦٧٣) .
(٣) انظر الإنصاف (١١٧/٨١١) .
(٤) انظر البيان (١/٨١) ، وانظر أيضًا في الاحتجاج بهذه القاعدة أسرار العربية (ص ٣٦٤ ، ٣٦٥) .
(٥) انظر البيان (١/٨٩) .
(٦) انظر البيان (١/٣٨٩) .
(٧) انظر البيان (٢/١٢) .

والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والأسماء المضمرة لا تقبل التنكير [1] .

• • •

تلك نماذج من ضوابط الاستدلال التي استعان بها الأنباري في استنباط الأحكام، فكانت بمثابة الدستور الذي سار على وفق ضوابطه وقواعده في الاستدلال بالأدلة النحوية الثلاثة النقل والقياس والاستصحاب ، وما يتعلق بهذه الأدلة من فروع وأقسام .

ويتضح من العرض السابق أنه كان حريصًا على تحديد الضوابط المنهجية التي تحكم الاستدلال بجميع فروعه ، واعتمد عليها اعتمادًا كبيرًا في تقرير قواعده وأحكامه .

(١) انظر الإنصاف (٦٧٤/٩٥) .

الفَصِلُ الثَّانِي

أصول الجدل النحوي عند الأنباري

مدخل : فرق أبو البركات بين أدلة النحو وعلم جدل الإعراب ، فقال بعد أن ذكر جملة أقسام أدلة النحو ، والأصول التي تفرعت عنها فروعه وفصوله : « وأما الاعتراض على كل أصل من هذه الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال فيليق بفن الجدل ، وقد ذكرت ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم بالإغراب » [1] .

فلقد عدَّ الأنباري هذه الاعتراضات جزءًا من علم الجدل فأفرد لها رسالته « الإغراب في جدل الإعراب » التي جمع فيها أصول الجدل النحوي ، وحدد أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل والقياس والاستصحاب ، وكأن اعتراضات النحاة على الأدلة النحوية لم تكن ارتجالية ، ولا قائمة على الاجتهاد الشخصي أو الثقافة الذاتية بقدر ما كانت خاضعة لطرق محددة ومقننة يعترفون بها ويسبرون على خطاها وينتهجون نهجها ، فما توفرت فيه هذه الاعتراضات وجب طرحه ، وكأن هذه الاعتراضات هي السبيل الشرعي للطعن في الاستدلال .

وادعى الأنباري تأسيس هذا العلم - كما ادعى تأسيس علم أصول النحو - فقال بعد أن حدّد علوم الأدب : « وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو » [2] وأيا ما كانت حقيقة دوره في هذه العلوم - وهو مناط البحث عند بيان إضافاته - فإنه يبدو أن لأبي البركات بصمة واضحة في بلورة هذه العلوم وإخراجها في صورتها المنهجية العلمية المتكاملة ؛ إذ وضع في رسالته « الإغراب) ضوابط يتأدب بها النحاة في محاوراتهم ، وتقوم هذه الضوابط بضبط الخلاف النحوي وجدله . فاختلاف النحاة وحجاجهم لم يكن قائمًا على ما اتفق من أدلة ، وإنما قام على أسس وأصول تضبطه كما كان للنحو أصوله التي تتفرع منه فروعه وفصوله .

ولقد صرح الأنباري في مقدمة رسالته « الإغراب بفائدة علم جدل الإعراب وسبب تأليفه ، فقال : « وبعد ، فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٤٣) .

(٢) نزهة الألباء (ص ٧٦) .

كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » تلخيص كتاب في جدل الإعراب مَعْرًى عن الإسهاب ، مجرد عن الإطناب ، ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب ويتأدبوا به عند المحاورة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب » [١] .

فوضع أصولًا للسؤال والجواب ، وبين كيفية ترتيب الأسئلة ، فقال في تعريف السؤال : « اعلم أن السؤال هو طلب الجواب بأدلته في الكلام » [٢] ولكن السؤال « مبني على أربعة أصول : أحدها سائل ، والثاني مسؤول به ، والثالث مسئول منه ، والرابع مسؤول عنه ، ولابد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ويفسد عند عدمه » [٣] .

وعقد لكل أصل من هذه الأصول الأربعة فصلًا ، بين فيه شروط صحته وأوصافه التي يصح بها ، فأما أوصاف السائل ، فينبغي له أن يقصد المستفهم المتعلم ، وأن يسأل عما يثبت فيه الاستبهام ليصح عنه الاستفهام ، وألّا يسأل إلّا عما يلائم مذهبه ، فإن سأل عما لا يلائم مذهبه لم يسمع منه ، وألّا ينتقل من سؤال إلى سؤال . فإن انتقل عُدّ منقطعًا كالمسؤول عند الانتقال من استدلال إلى استدلال [٤] .

وأما المسؤول منه فينبغي أن يكون أهلًا لما يسأل عنه ، مثل أن يسأل النحوي عن النحو ، والتصريفي عن التصريف ، والعروضي عن العروض وكذلك كل ذي علم عن علمه ، فإن لم يكن أهلًا لما يسأل عنه كان السؤال فاسدًا « ويستحب للمسؤول أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال ، فإن سكت بعد تعيين السؤال كان قبيحًا ، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمنًا طويلًا كان قبيحًا ولم يعد منقطعًا لأنه يحتمل أن يكون سكوته ليفكر في إيراد الدليل » [٥] .

وأما المسؤول عنه فينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه ، فإن كان مما لا يمكن إدراكه ، كان فاسدًا لتعذر إدراكه فلا يستحق الجواب عنه [٦] .

كما عقد أبو البركات فصلا في الجواب ، فعرفه بأنه « هو المطابق للسؤال من غير

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب (ص ٣٥ ، ٣٦) .
(٢) الإغراب (ص ٣٦) .
(٣) السابق (ص ٣٦ ، ٣٧) .
(٤) انظر السابق (ص ٣٧ - ٣٩) .
(٥) السابق (ص ٤٢ ، ٤٣) .
(٦) انظر الإغراب (ص ٤٣) .

زيادة ولا نقصان »[1] ومعنى ذلك أنه إذا كان السؤال عامًا وجب أن يكون الجواب عامًا .

ثم عقد الأنباري في الختام فصلًا في ترتيب الأسئلة ، أبان فيه عن اختلاف علماء الجدل في ذلك ، فذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة ، بل له أن يوردها كيفما شاء ؛ لأنه جاء مستفهمًا مستعلمًا .

وذهب آخرون إلى أنه يجب ترتيبها ، فعلى هذا أول الأسئلة : فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والقول بالموجب والمنع ، ثم المطالبة ، ثم النقض ، ثم المعارضة .

وإنما وجب تقديم فساد الاعتبار وفساد الوضع لأن المعترض يدعي أن ما يظنه قياسًا ليس مستعملًا في موضعه ، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب لأنه يبين أنه لم يدل في محل الخلاف ، ولا حاجة إلى الاعتراض ، والمنع ثم المطالبة ؛ لأن المنع إنكار العلة والمطالبة إقرار بالعلة ، والإقرار بعد الإنكار يقبل والإنكار بعد الإقرار لا يقبل . ثم النقض ؛ لما فيه من تسليم صلاحية العلة لو سلمت من النقض ، فكان تأخيره عن المطالبة أولى من تقديمه عليها ؛ لأن المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة .

« ثم المعارضة لأنها ابتداء دليل مستقل في مقابلة دليل المستدل ، فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال ؛ ولهذا ذهب من ذهب إلى أنها ليست بسؤال »[2] .

أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل

عقد أبو البركات فصلًا في أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل بين فيه كيفية الاعتراض على هذا الدليل وطرق الجواب على كل من اعترض ، بحيث تسير هذه العملية من اعتراض وجواب – في إطار علمي مقنن .

يقول الأنباري : « اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين : الإسناد ، والمتن »[3] ثم يبين أوجه الاعتراض عليهما وكيفية الجواب على كلٍّ .

أ – أوجه الاعتراض على الإسناد :

أوضح الأنباري أن أوجه الاعتراض على الإسناد يكون من وجهين أحدهما : أن تطالبه بإثبات الإسناد ، والثاني : أن يطعن في إسناده .

---

(١) السابق (ص ٤٤) .
(٢) الإغراب (ص ٦٤ ، ٦٥) .
(٣) السابق (ص ٤٦) .

١ - المطالبة بإثبات الإسناد :

وهو أن يطالب المستدل بإثبات إسناده . ويدافع الأنباري عن هذا الاعتراض ، منكرًا رأي فريق آخر يدعي بطلان المطالبة بإثبات الإسناد قائلًا : « وقد ذهب قوم إلى أنه ليس له أن يطالبه بإثبات الإسناد ، وإنما عليه أن يطعن فيه إن أمكنه .

وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه لو لم يكن له ذلك لأدى إلى أن يروي كل من أراد ما أراد ، وهذا غاية الفساد » [١] .

فهذا الموقف يتفق تمامًا مع ما اتخذه من موقف تجاه المرسل والمجهول [٢] إذ رفض الاحتجاج بهما ؛ لأنه يؤدي إلى الجهل بعدالة الناقل للمادة اللغوية والعدالة شرط في قبول النقل .

ولقد استخدم الأنباري هذا الوجه من الاعتراض في الرد على احتجاجات الكوفيين في مسألة (هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة ؟) حيث احتج الكوفيون على جواز إضافة النيف إلى العشرة بقول الشاعر [٣] :

كُلِّفَ مِنْ عَنَئِهِ وشِقْوَتِهْ ... بنت ثماني عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

فاعترض الأنباري على شاهدهم عن طريق المطالبة بإثبات الإسناد ، فقال : « أما ما أنشدوه ... فلا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به » [٤] .

ومن ذلك اعتراضه على ما احتج به الكوفيون من قولهم : الدليل على أن الميم ليست عوضًا من (يا) في (اللهم) ، أنهم يجمعون بينهما ، كقول الشاعر [٥] :

إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّ ... أقولُ : يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

وقول الآخر [٦] :

وما عَلَيْكِ أن تقولي كُلَّما ... صَلَّيْتِ أو سبَّحتِ : يا اللَّهُمَّ ما

أرْدُدْ علينا شيخنا مُسَلَّمَا

---

(١) السابق (ص ٤٦ ، ٤٧) . (٢) انظر ص من هذا البحث .

(٣) انظر شرح العيني بهامش خزانة الأدب (٤/٤٨٨) ، وهو من الرجز .

(٤) الإنصاف (٣١٠/٤٢) ، وانظر (ص ٣٠٩) .

(٥) هما بيتان من الرجز المشطور ، أنشدهما ابن منظور في اللسان (أ ل هـ) ، وانظر خزانة الأدب (١/٣٥٨) .

(٦) ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، انظر لسان العرب (أ ل هـ) ، وانظر الخزانة (١/٣٥٩) .

فقال أبو البركات في نقض شواهدهم : « هذا الشعر لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة » [١] .

-وعن طريق المطالبة بإثبات الإسناد يرفض ما احتج به الكوفيون من شواهد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، فقال : « أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » [٢] .

ولقد أنكر أبو البركات على الكوفيين شواهد كثيرة عن طريق هذا الاعتراض ، محتجًا .. أفضل بأنها لا تعرف قائلها ، فلا يجوز الاحتجاج بها [٣] .

ومن ذلك استعانته بهذا الاعتراض في رفض ما حكى عن الخليل من قولهم في المثل (إذا بَلَغَ الرجلُ الستِّين فإياه وإيَّا الشوابِّ) ، فقال : « فالذي ذكرهُ سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل ، وإنما قال : وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ) وهي رواية شاذة لا يعتد بها ، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف إليه أجراه مجراه .

ثم هذه الرواية حجة على من يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات ؛ لأنه أضاف (إيَّا) إلى (الشواب) وهو اسم مظهر » [٤] .

فهو يعترض على المثل عن طريق القول بأنه مرسل ، فلا يعلم قائله ؛ لأن سيبويه لم ينسبه إلى شخص معين ، وإنما قال : (حدثني من لا أتهم عن الخليل) والحق أنه لو اعترض بهذا الاعتراض على ما جاء في كتاب سيبويه ، لفسدت كثير من روايات سيبويه النثرية وشواهده الشعرية ؛ لأنه في كثير من الأحيان كان يقول : حدثني من لا أتهم ، أو حدثني الثقة ، أو غير ذلك ، وقد نظر إلى رواياته على أنها ثقة ولا يشك فيها أحد ، فعُدَّ كل ما ورد في الكتاب من روايات مرويًا عن الثقات .

ولقد ذكر الأنباري كيفية الجواب على هذا الاعتراض بقوله : « والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة » [٥] .

---

(١) الإنصاف (٣٤٥/٤٧) .
(٢) السابق (٤٣٥/٦٠) .
(٣) انظر على سبيل المثال الإنصاف (٧٥٠/١٠٩) .
(٤) الإنصاف (٦٩٧/٩٨) .
(٥) الإغراب (ص ٤٧) .

٢ - الطعن في الإسناد :

وهو « أن يطعن في إسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته »[(١)] فهو اعتراض على الإسناد عن طريق القدح في الراوي[(٢)] .

من ذلك ما استدل به الكوفيون على إسمية نعم وبئس فقالوا : إنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا (نَعِيمَ الرَّجُلُ زيد) ، فقال الأنباري ردًّا على هذا الاحتجاج : « فهذا مما ينفرد بروايته أبو على قُطْرُب ، وهي رواية شاذة »[(٣)] فطعن فيما استدلوا به من نثر عن طريق الطعن في الراوي والقول بتفرّده وشذوذ ما رواه .

كما طعن في إسناد ما احتج به الكوفيون على أن (سوى) تكون اسمًا كما تكون حرفًا ، حيث قال : « وأما ما رووه عن بعض العرب أنه قال (أتاني سِوَاؤُكَ) فرواية تفرّد بها الفراء عن أبي ثَرْوَان ، وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة »[(٤)] .

فهو يرفض الاحتجاج بما يتفرد به راوٍ واحد ، خالف في روايته ما يراه مطردًا من آراء وأقيسة ، كما يذكرنا هذا المثال بما سبق الإشارة إليه من طعنه وتشككه الدائم في رواة الكوفيين ومنقولاتهم التي نقلها شيوخهم عن أعراب فصحاء كأبي ثروانَ وغيره .

ومن هذا الاعتراض أيضًا ما استدل به الكوفيون على أن (كما) تأتى بمعنى (كيما) وينصب بعدها المضارع ، حيث احتجوا على ذلك بقول عدى بن زيد العِبادِي[(٥)] :

أَسمعْ حديثًا كما يومًا تُحَدِّثَهُ عن ظهر غيبٍ إذا ما سائِلٌ سألَا

فاعترض الأنباري على هذا الشاهد عن طريق ادعاء اختلاف الرواية والطعن في الراوي ، فقال « الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يومًا تحدِّثُهُ) بالرفع »[(٦)] ، ثم

---

(١) السابق .

(٢) نقل السيوطي هذه الاعتراضات عن الأنباري وسمى هذا الاعتراض (القدح في الراوي) انظرالاقتراح (ص ١٥٧ - ١٦٠) .

(٣) الإنصاف (١٢٦/١٤) ، وانظر أسرار العربية (ص ١٠١ ، ١٠٢) .

(٤) الإنصاف (٢٩٨/٣٩) .

(٥) انظر لسان العرب (ك ى ا) ونسبه إلى عدي كما قال الأنباري ، انظر الإنصاف (٥٨٨/٨١) .

(٦) الإنصاف (٥٩٦/٨١) .

قال : « ولم يروه أحد (كما يوما تحدثه) بالنصب إلا المفضل الضبي وحده ، فإنه كان يرويه منصوبًا ، وإجماع الرواة من نحويّي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أقومُ منه بعلم العربية »[1] .

فقدح في الراوي مستدلًّا بأن الرفع أكثر من النصب ، حيث أجمع عليها نحويُّو البصرة والكوفة ، كما قوّى من روى بالرفع على المفضل بن سلمة الضبي في علم العربية . وبهذا يكون قد استعان بما أشار إليه في الإغراب ولمع الأدلة من طرق الترجيح في الإسناد بين النقلين ، حيث قال : « أما الترجيح في الإسناد فأن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر ، أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر »[2] .

ومن ذلك ما رواه الكوفيون عن العرب من قولهم في سوف أفعل (سَوْ أفعلُ) و (سَفَ أفعل) ، فقال أبو البركات : « إن هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين فلا يكون فيها حجة »[3] .

ويبدو أن هذا المثال يبين بجلاء تشكك الأنباري الدائم فيما يرويه الكوفيون مع أن الكسائي هو الذي رواها ونقلها عنه الفراء ، وكلاهما ثقة[4] . فتشدد في هذه الشواهد مع أن ابن جني استند إليها وجعلها مسلمًا بها[5] .

ويحدد سبيل الجواب على هذا الاعتراض فيقول : « والجواب أن يبين له طريقًا آخر »[6] ، أي أن يبين له طريقًا آخر غير ذلك المقدوح فيه .

وهكذا يخلص أبو البركات إلى أن الاعتراض على الإسناد يكون في شيئين :

الأول : المطالبة بإثبات الإسناد ، وجوابه أن يحيله على كتاب معتمد .

والثاني : الطعن في الإسناد عن طريق القدح في الراوي ، والقول بعدم الثقة في روايته . وجوابه أن يبين له طريقًا آخر للإسناد غير المطعون فيه .

وبهذا يتضح أن الأنباري يشترط لصحة النقل ، إثبات الإسناد وسلامة الراوي من الطعن ، وهو ما يوضح مدى تشدده في تحري سلامة النص المنقول .

ب – أوجه الاعتراض على المتن :

أما أوجه الاعتراض على المتن فقد بين أبو البركات أنها خمسة اعتراضات ، فقد

---

(١) السابق (٥٩٢/٨١) .
(٢) الإغراب (ص ٦٥) ، وانظر لمع الأدلة (ص ١٣٦) .
(٣) الإنصاف (٦٤٧/٩٢) .
(٤) انظر الخلاف النحوي (ص ٣٧٦) .
(٥) انظر الخصائص (٤٤٠/٢) .
(٦) الإغراب (ص ٤٧) .

يكون الاعتراض على المتن عن طريق ادعاء اختلاف الرواية ، أو الاستدلال بما لا يقول به ، أو المشاركة في الدليل ، أو عن طريق التأويل والمعارضة [1] .

١ - اختلاف الرواية :

وذلك بأن يدعي المعترض أن الرواية الصحيحة مختلفة عن التي استخدمها المستدل ، فهو اعتراض قائم على الطعن في الرواية .

وذلك « مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر ، قول الشاعر :

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء

فمد (غنى) وهو مقصور ، فدل على جوازه . فيقول له البصري : الرواية غَناء بفتح الغين ، ممدود » [2] .

ومن ذلك احتجاج أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد على جواز تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلًا بقول الشاعر [3] :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسًا بالفراق تطيب

فادعى الأنباري اختلاف الرواية في رفضه لما استشهدوا به من شعر ، فقال : « وأمَّا ما استدل به المازني والمبرد من البيت فإن الرواية الصحيحة فيه : (وما كاد نفسي بالفراق تطيب) وذلك لا حجة فيه » [4] .

ومن ذلك ما اعترض به الكوفيون على استدلال البصريين بأن (أفعل) إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرة ، فقال الكوفيون : قد وجدنا العرب أعملته في المعرفة ، واحتجوا بقول الحارث بن ظالم [5] :

فما قَومِي بِثَعْلَبَةَ بنِ بَكْرٍ ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقابا

---

(١) انظر الإغراب (ص ٤٧ - ٥٣) . (٢) الإغراب (ص ٤٧) .

(٣) قيل : للمخبل السعدي (ربيعة بن مالك) شاعر مخضرم ، وقيل : لأعشى همدان ، وقيل : لقيس ابن الملوح ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش (٧٣/٢ - ٧٤) .

(٤) أسرار العربية (ص ١٩٧) .

(٥) هو الحارث بن ظالم المري كما صرح الأنباري ، وهو من شواهد الكتاب (١٠٣/١) ، وذكر له روايتين .

فنصب الرِّقَابَ بالشُّعْرِ ، وهو جمع أَشْعَرَ [١] .

فقال الأنباري منتصرًا لمذهب البصريين : « وما اعترضوا به ليس بصحيح ... فقد روى (القرى رقَابا) حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك » [٢] فالكوفيون يجيزون مجيء التمييز معرفة ، وأما البصريون فيرفضون ذلك ؛ ولذلك لم يجيزوا نصب (الرقاب) في هذا البيت على التمييز ، ويروى (الشعرى رقابا) ، وفي هذه الحالة يجيز البصريون نصبه حينئذٍ على التمييز [٣] .

كما ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم بالظروف وحرف الجر كان مخفوضًا ، واحتجوا بقول الشاعر [٤] :

كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلى وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

فادعى أبو البركات أن الرواية الصحيحة (مُقْرِفٌ) بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله : (نال العُلى) [٥] كما اعتمد على هذا الاعتراض في رفض شواهد الكوفيين على جواز الخفض على الجوار [٦] .

ويصحح أيضًا استشهاد الكوفيين برواية النصب في قول طرفة [٧] :

ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وأن أشهدَ اللَّذاتِ هل أنت مُخْلِدِي

فيقول مقررًا في كثير من الحزم الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب ، فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أنْ) مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة » [٨] .

ومما يدل على أن أبا البركات يتخذ من أساليب الاعتراض على النقل وسائل للجدل المحض ، أنه يقول : « ولئن صحت الرواية بالنصب فهو محمول على أنه

---

(١) انظر الإنصاف (١٣٢/١٥ - ١٣٣) .

(٢) الإنصاف (١٣٥/١٥) ، وانظر طعنه في رواية شاهد آخر احتج به الكوفيون على نفس المسألة (١٣٦/١٥) .

(٣) انظر هامش الإنصاف (١٣٣/١٥) .

(٤) من شواهد سيبويه (١٦٧/٢) ، وشرحه البغدادي في الخزانة (١١٩/٣) ، وهو لأنس بن زنيم الكناني .

(٥) انظر الإنصاف (٣٠٣/٤١ ، ٣٠٧) . (٦) انظر الإنصاف (٦١٥/٨٤) .

(٧) وهو من معلقة طرفة بن العبد البكري ، وهو من شواهد سيبويه (٩٩/٣ - ١٠٠) ، وشرحه البغدادي في خزانة الأدب (٥٧/١) ، (٥٩٤/٣) ، وشرحه العيني بهامش الخزانة (٤٠٢/٤) .

(٨) الإنصاف (٥٦٥/٧٧) .

تَوَهَّم أنه أتى (بأنّ) فنصب على طريق الغلط » [1] .

ومن ذلك ادعاؤه اختلاف الرواية فيما استشهد به الكوفيون من شواهد على مجيء (كما) بمعنى (كيما) وأن الفعل ينصب بها ، فقد استشهدوا بقول صَخْر الغَيّ [2] :

جاءَتْ كبيرٌ كما أُخَفِّرَها والقومُ صيدٌ كأنَّهُمْ رَمِدُوا

وقال الآخر [3] :

وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنا فاصرِفَنَّهُ كما يَحْسِبُوا الهوى حيثُ تَنْظُرُ

وقال الآخر [4] :

لا تَظْلِمُوا الناسَ كما لا تُظْلَمُوا

وقال عَدِيُّ بن زيد العِبادِيُّ [5] :

أَسْمَعْ حَدِيثًا كما يومًا تُحَدِّثَهُ عن ظهرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا

وقال الآخر [6] :

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كما لأَخَافَهُ تَشَاوُسَ رُوَيْدًا إنّني مَنْ تأمَّلُ

فقال أبو البركات معترضًا على هذه الشواهد : « أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه روى (كما أُخَفِّرُهَا) بالرفع ، لأن المعنى جاءت كما أُجِيئُهَا ، وكذلك رواه الفرّاء من أصحابكم ، واختار الرفع في هذا البيت ، وهو الرواية الصحيحة .

وأما البيت الثاني فلا حجة فيه أيضًا ؛ لأن الرواية : لِكَي يَحْسِبُوا أن الهوى حيثُ تَنْظُرُ .

وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضًا ؛ لأن الرواية فيه بالتوحيد : لا تظلم الناسَ

---

(١) السابق .

(٢) هو صخر الغي بن عبد الله الهذلي ، انظر خزانة الأدب (٢٨٦/٤) ، وانظر الإنصاف (٥٨٥/٨١ - ٥٨٩) .

(٣) البيت من الطويل وهو من رائية عمر بن أبي ربيعة ، شرحه العيني بهامش الخزانة (٤٠٧/٤) .

(٤) وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج ، شرحه البغدادي في خزانة الأدب (٥٩١/٣) ، (٢٨٦/٤) .

(٥) أنشده ابن منظور في اللسان (ك ي ا) ، ونسبه إلى عدي ، وهو من البسيط .

(٦) لم أجد له نسبة . وهو من الطويل .

كما لا تُظْلَمُ .

وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضًا ، لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوما تُحَدِّثُهُ) بالرفع ...

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح والأظهر فيه : يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لكيما أخافه زعمه [1] .

وهكذا اعترض على شواهد الكوفيين عن طريق الطعن في الرواية ، وهي أمثلة تدل على تشككه في المنقول ، وبخاصة إذا كان للكوفيين ، وادعى الرواية الصحيحة – في زعمه – في كثير من الجزم والتقرير ، وزاد في اعتراضه على الشاهد الأخير أن اتهم الرواية بالتكلف والقبح ، وصحح الرواية على الوجه الذي يراه دون ذكر أنها رواية معتمدة ، بل بالاجتهاد الشخصي منه ، وهذا غير مقبول .

ولكن ربما كان الاعتراض على النقل عن طريق إظهار الرواية كاملة ، فقد احتج الكوفيون على جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام بقول الشاعر [2] :

خلا أنَّ العِتَاقَ مِنَ المطايا حَسِينَ به فَهُنَّ إليه شُوسُ

فقال : « لا نسلم هاهنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام ، فإن هذا الشعر لأبي زُبَيْدٍ وقبل هذا :

إلى أن عَرَّسُوا وأَغَبَّ مِنْهُمْ قريبًا ما يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ [3]

كما اعترض على من زعم أن الرواية (ولا الحديدِ) بالخفض في قول الشاعر [4] :

مُعَاوِيَّ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدَا

لأن البيت الذي بعده :

أَدِيرُوها بني حَرْبٍ عليكُمْ ولا تَرْمُوا بها الغَرَضَ البعيدَا

والروي المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة [5] .

---

(١) الإنصاف (٥٩٠/٨١ - ٥٩٢) .

(٢) هو لأبي زبيد الطائي ، أنشده ابن منظور (ح س س - ح س ح س) ونسبه في المرتين إليه ، من الوافر .

(٣) الإنصاف (٢٧٧/٣٦) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدي ، من شواهد سيبويه (٦٧/١) ، (٢٩٢/٢ ، ٣٤٤) ، وانظر خزانة الأدب (٣٤٣/١) .

(٥) انظر الإنصاف (٣٣٢/٤٥ - ٣٣٣) .

ويبدو أن قصيدة عقيبة بن هبيرة الأسدي رويها مجرور ، وهي تروى هكذا :

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال و لا الحديد

أكلتم أرضنا فجرزتموها فهل من قائم أو من حصيد

أتطمع في الخلود إذا هلكنا وليس لنا ولا لك من خلود ؟

قال السيرافي رواية عن بعض من تأدب بالنظر في أبيات الشعر « أنه أنكر استشهاد سيبويه بهذا البيت . وقال : البيت مجرورٌ ومعه أبيات مجرورة ، ولم يعلم أن هذا البيت يُروَى نصبًا ومعه أبيات منصوبة ، ويُروى جرًا ومعه أبيات مجرورة ... وقد وقع في كتاب سيبويه مثل هذا ، وذلك أنَّ بعض الأبيات يروى على وجه من الإعراب منع غيره ، ويروى على وجه آخر »[1] وقال الأعلم الشنتمري : « وهذا البيت يروى مع أبيات سواه على الجر منها ... ، وخالف في هذا حمَلٌ بعضٍ أهل اللغة فقالوا : الرواية ولا الحديدِ عطفًا على اللفظ ، واستدلوا على ذلك بالبيت الذي ذكرناه وغيره ، والحُجّة لسيبويه ... فيجوز أن يكون الذي أنشده إيّاه نقل هذا إلى النصب ، ويجوز أن يكون من قصيدة منصوبة وأكثر أحواله أن يكون لمراد أن يُرِيَك أنه جائز عنده وعند جميع النحويين »[2] .

ويروي الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد أن نقلة كتاب سيبويه أضافوا البيت الثاني ليظهر أن ثمة قصيدة بالنصب وأن البيت من هذه القصيدة[3] .

ويتضح مما سبق أن أبا البركات دائم التشكك في الرواية والمسموع ويدعي الرواية الصحيحة في رأيه في كثير من الجزم والتقرير ، ولكن ما هي علة أنها الرواية الصحيحة ؟ ألأنها وافقت أصول البصريين ، وهل هذا قياس يقاس عليه الرواية الصحيحة ، ومن المعلوم أن هناك شواهد كثيرة صحيحة تخالف أصولهم فادعاء اختلاف الرواية من دواعي الطعن في الاحتجاج عند الأنباري ، وهو مبدأ ليس من

---

(١) شرح أبيات سيبويه للسيرافي تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم (١/١٩٩ - ٢٠٠) ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر - القاهرة سنة ١٩٧٤ م .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (١/٢٠٥ - ٢٠٦) ، منشورات معهد المخطوطات العربية الكويت ط١ سنة ١٩٨٧ م .

(٣) انظر هامش الإنصاف (٤٠/٣٣٦ - ٣٣٣) .

الدقة في شيء ، فقد تتعدد الروايات ، وكلها صحيحة ، كأن يحملها الفصحاء ، وتتغير على ألسنتهم روايتها عامدين أو غافلين [١] .

٢ - الاستدلال بما لا يقول به :

وهو أن يدعي المعترض أن المستدل استدل بما لا يقول به ، فيبطل بذلك استدلاله ، وذلك « مثل أن يقول البصري : الدليل على أن واو (رب) لا تعمل وإنما العمل لـ (رب) المقدرة أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها في نحو قوله [٢] :

رسمِ دار وقفت في طللهْ كدت أقضي الحياة من جللهْ

فيقول له الكوفي : إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به ، فكيف يجوز لك الاستدلال به ؟ » [٣] .

ولقد أطلق الدكتور فاضل السامرائي على هذا النوع من الاستدلال (الإلزام بالمؤدي) ، وهو أن يؤدي قول المعارض إلى ما لا يؤمن به فيبطل قوله [٤] .

ومثال ذلك عند أبي البركات ما جاء في مسألة (القول في إعراب المثنى والجمع على حدّه) حيث ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب ، فقال أبو البركات : « هذا القول فاسد ؛ وذلك لأن قولهم : إن هذه الحروف تدل على الإعراب ، لا يخلو : إما أن تدل على إعراب في الكلمة ، أو في غيرها ، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف ؛ لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان » [٥] .

---

(١) انظر الخلاف النحوي (ص ٣٨١) .

(٢) هو جميل بن معمر العذري ، المعروف بجميل بثينة من المنسرح ، انظر شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٨) ، (٨/٥٢) .

(٣) الإغراب (ص ٤٧ ، ٤٨) .

(٤) انظر أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ١٨٩) .

(٥) الإنصاف (٣٠/٣) ، وانظر أسرار العربية (ص ٥٢) .

ويستعين به أيضًا في نفي مذهب أبي عمر الجَرْمِي الذي رأى أن انقلابها هو الإعراب ، فقال : « إن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له وأن يكونا في حال النصب والجر معربين ، لا نقلًا بهما . وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال » [1] .

واستعان به في رفض ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش في أحد القولين من أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة ليست حروف إعراب ، ولكنها دلائل إعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع [2] .

ومن ذلك ما قاله في الرد على مذهب البصريين الذين رأوا أن لام (لعل) الأولى زائدة ، واستدلوا على ذلك بأنه « إذا جاز أن تحكموا بزيادة (لا) و (الكاف) في (لكنّ) وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة ، فلأن يجوز أن يحكم هاهنا بزيادة اللام وهي حرف من حروف الزيادة كان ذلك طريق الأولى » [3] فقال الأنباري في الرد على البصريين : « هذا فاسد ؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم ، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ؟ فإن القياس على الفاسد فاسد ، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه في زيادة (لا) و (الكاف) هناك كما بينا فساد زيادة اللام هاهنا ، وكلاهما قول باطل ، ليس له حاصل » [4] .

ويستعين بهذا الاعتراض في مسألة (هل يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلًا متصرفًا) في إنكار استدلال الكوفيين على جوازه ، فيقول : « وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟ » [5] .

ولكن يبدو أن هناك نوعًا آخر من هذا الاستدلال استخدمه الأنباري وإن لم يذكره صراحة ، وهو أن يستدل بما يقول به المعترض في نفي رأيه في محل الخلاف ، وذلك مثل ما جاء في المسألة التي اختلف فيها النحاة حول عامل الرفع في المبتدأ والخبر ،

---

(١) الإنصاف (٣٥/٣) ، وانظر أسرار العربية (ص ٥٢ ، ٥٣) .

(٢) انظر الإنصاف (٢٢/٢) .

(٣) الإنصاف (٢٢٤/٢٦) .

(٤) السابق (٢٢٧/٢٦) .

(٥) السابق (٨٣٢/١٢٠) ، وانظر في الاعتراض بهذا الدليل على النقل ، الإنصاف (٧٤٤/١٠٨) ، (٧٥٨/١١٠) .

حيث ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يرتفعان ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، فاعترض الكوفيون بأنه « إذا كان معنى الابتداء هو التعري عن العوامل اللفظية فهو إذًا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملًا » (١) فاستدل أبو البركات بما قالوا في عامل الرفع في الفعل المضارع في نفي اعتراضهم في محل الخلاف ، فقال : « قد بينّا وجه كونه عاملًا في دليلنا بما يُغْني عن الإعادة ههنا ، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ، فإنكم تقولون (يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة) ، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعري عاملًا في الفعل المضارع جاز لنا أيضًا أن نجعل التعري عاملًا في الاسم المبتدأ » (٢) .

وهكذا استدل أبو البركات بما قالوه في باب المضارع على إلزامهم بما رفضوه في باب المبتدأ والخبر ، فهو يستدل بما قبلوه في موضع آخر على ما رفضوه في موقع الخلاف .

ولقد استعان الفراء بهذا الاستدلال في مناظرته مع الجرمي حول عامل الرفع في المبتدأ (٣) .

ويقول معترضًا على مذهب الكوفيين في مسألة (العامل في خبر « إن » الرفع) : « وقولهم : إن الخبر يكون باقيا على رفعه قبل دخولها ، فاسد ؛ وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع به ، فهما يترافعان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه ، فلو قلنا (إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله) لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك محال » (٤) .

كما استدل بقولهم (سأفعل) في (سوف أفعل) بحذف الواو والفاء معًا في نقض ما ذهبوا إليه من أن (حاشى) فعل لا حرف ؛ لأنه يدخله الحذف والحذف إنما يكون في الفعل ، فكذلك ههنا (فسوف) حرف ، وإذا جوّزوا حذف حرفين فكيف يمنعون جواز حذف حرف واحد ؟ (٥) .

واستدل بما حكاه أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من أصحاب الكوفيين من قولهم

---

(١) الإنصاف (٤٨/٥ - ٤٩) .
(٢) السابق (٤٩/٥) .
(٣) انظر السابق .
(٤) الإنصاف (١٧٩/٢٢) .
(٥) انظر الإنصاف (٢٨٦/٢٨ - ٢٨٧) .

(من شَبَّ إلى دبَّ) في نقض مذهبهم [١] .

٢ - المشاركة في الدليل :

وهو أن يشارك المعترض المستدل في الدليل ، فيبطل استدلاله ، ولقد نقله السيوطي وأطلق عليه « منع ظهور دلالته على ما يلزم منه فساد القياس » [٢] ومثاله « أن يقول البصري : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنه تُسمّي مصدرًا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل ، فلو لم يصدر عنه الفعل وإلا لما سمي مصدرًا » [٣] .

فيقول له الكوفي مشاركا دليله : « لا يجوز أن يقال : إن المصدر إنما سُمي مصدرًا لصدور الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مَصْدَرًا لصدورها عنه ، لأنا نقول : لا نسلم ، بل سمي مصدرًا لأنه مَصْدُور عن الفعل كما قالوا (مَرْكَبٌ فاره ، ومَشْرَبٌ عَذْب) أي : مركوب فاره ، ومشروب عذب والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدرًا » [٤] .

ولكن الأنباري لا يوافقهم فيما استدلوا به ، فقال : « قولهم : إن المراد به المفعول ، لا الموضع ، كقولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب أي مركوب فاره ومشروب عذب ، قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ، فوجب حمله عليه .

والثاني : أن قولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب ، وموضع الشرب ، ونسب إليه الفَرَاهة والعُذُوبة للمجاورة » [٥] .

ومن ذلك أيضًا ما قاله في مسألة (هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف ؟) ، حيث أيد الكوفيين ، واستدل بهذا الاعتراض في إبطال أدلة البصريين ، فقال : « فأن قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر وصرف ما لا ينصرف لا يوقع لبسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام .

---

(١) انظر الإنصاف (٧١/٥٢٤) ، وانظر في هذا النوع من الاعتراض ، الإنصاف (٢٥/٢١٦) ، (٣٤/٢٦٤) ، (٤١/٣٠٧) ، (٧٨/٥٧٣) .

(٢) انظر الاقتراح (ص ١٥٩ ، ١٦٠) .

(٣) الإغراب (ص ٤٨) .

(٤) الإنصاف (٢٨/٢٣٦) .

(٥) الإنصاف (٢٨/٢٤٣) .

قلنا : وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه ؛ فإنه إذا كان الكلام هو الذي يحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام » [1] .

٤ - التأويل :

وهو أحد وسائل الاعتراض على النقل من جهة المتن .

وذلك « مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر ، قول الشاعر [2] :

وممَّن وَلَدُوا عامِـرُ ذو الطول وذو العرض

فترك صرف (عامر) وهو منصرف ، فدل على جوازه ، فيقول له البصري : إنما لم يصرفه ، لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر [3] :

قامت تبكِّيه على قبره : « من لي من بعدك يا عامرُ

تركتني في الدار ذا غربة قد ذلَّ من ليس له ناصرُ »

فقال (ذا غربة) ولم يقل ذات غربة ؛ لأنه حمله على المعنى كأنه قال : (تركتني إنسانًا ذا غربة) ، والإنسان ينطلق على الذكر والأنثى .

فيقول له الكوفي : قوله (ذو الطول وذو العرض) يدل على أنه لا يذهب به إلى القبيلة ؛ لأنه لو ذهب به إلى القبيلة لقال : ذات الطول . فيقول له البصري : قوله (ذو الطول) رجع إلى الحيّ ، ونحو هذا في التنقل من معنى إلى معنى قول الشاعر [4] :

إن تميمًا خلقت مَلْمومًا

قومًا ترى واحدهم صِهْميمًا

(١) الإنصاف (٢/٥٢٠) .

(٢) وهو بيت لذي الإصبع العدواني ، انظر شرح المفصل (١/٦٨) ، ونسبه إليه .

(٣) من بحر السريع ، وهي من شواهد شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٠١) .

(٤) ذكره ابن منظور منسوبًا إلى القيس الأعرجي ، وذكر أنه ورد أيضًا في رجز رؤبة ، انظر لسان العرب (ص هـ م) وشرحه الأنباري فقال : « (خُلِقَتْ) أراد به القبيلة ، ثم قال (ملومًا) أراد به الحي ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال (قوما ترى واحدهم صهميما) » الإنصاف (٢/٥١٠) .

والصهميم : الذي لا ينثني عن مراده » (١) .

ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بالتأويل في الاعتراض على النقل ، سواء كان هذا المنقول آيات من الذكر الحكيم ، أو شواهد من الشعر أو النثر .

فمن تأويله للشواهد الشعرية ، أن الكوفيين احتجوا على اسمية نعم وبئس ، فقالوا : « الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ... ، قال حسان بن ثابت :

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما

وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال (نعم السيرُ على بِئْسَ العير) وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابيًا بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك ! فقال : (والله ما هي بنعم المولودة : نُصْرَتُها بكاء ، وبرُّها سرقة) ، فأدخلوا عليها حرف الخفض ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء . ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : (يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير) فنداؤهم نعم يدل على الاسمية » (٢) .

فأول الأنباري شواهدهم الشعرية والنثرية على تقدير الحكاية وحذف الموصوف ، فدخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدرة وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ، والتقدير في البيت : (ألست بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجار) ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب (نعم السير على بئس العير) : (نعم السير على عَيْرٍ مقول فيه بئس العير وكذلك التقدير في قول الآخر (والله ما هي بنعم المولودة) : والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة ، إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مُقامه ، ثم حذفوا الصفة التي هي (مقول) وأقاموا المحكيَّ بها مُقامها ، فدخل حرف الجر على الفعل لفظًا وإن كان داخلًا على غيره تقديرًا (٣) .

« وأما قولهم : إن العرب تقول : (يا نعم المولى ويا نعم النصير) فنقول : المقصود

---

(١) الإغراب (ص ٤٩ - ٥١) ، وانظر الإنصاف (٥٠٦/٧٠ - ٥١١) .

(٢) الإنصاف (٩٧/١٤ - ٩٩) ، وانظر أسرار العربية (ص ٩٧) .

(٣) انظر الإنصاف (١١٢/١٤ - ١١٤) ، وانظر أسرار العربية (ص ٩٨ - ١٠٠) .

بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت » [1] .

كما يؤول احتجاجهم في نفس المسألة بقول بعض العرب (نَعِيمَ الرجل زيد) فقال : إن الأصل في (نِعْمَ) (نَعِمَ) بكسر العين ، فأشبع الكسرة فنشأت الياء فلا يكون فيه دليل على الاسمية [2] .

ومن ذلك تأويله لما استدل به الكوفيون من شعر على جواز نداء ما فيه (أل) ، فقد قال الشاعر [3] :

فيا الغُلامان اللذان فرَّا إيّاكُما أن تَكْسِبانا شرا

وقال الآخر [4] :

فديتُك يا التي تيَمْتِ قَلْبي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عنّي

فأولها الأنباري على تقدير منادى موصوف محذوف وإقامة الصفة مقامه والتقدير فيه (فيا أيها الغلامان) و (فديتك يا أيتها التي) [5] .

ومن ذلك تأويله لما استدل به الكوفيون على اسمية أفعل في التعجب ، حيث استدلوا على ذلك بدخول التصغير عليه وهو من خصائص الأسماء ، قال الشاعر [6] :

يا ما أُميلِحَ غِزلانًا شَدَنَّ لَنَا من هاؤُليّا ئِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ

فأوله على ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء ؛ لأن التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل .

والثاني : أن التصغير إنما دخله حملًا على باب أفعل الذي للمفاضلة ؛ لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة .

---

(١) الإنصاف (١١٧/١٤) ، وانظر أسرار العربية (ص ١٠١) .

(٢) انظر أسرار العربية (ص ١٠٢ ، ١٠٣) ، وانظر الإنصاف (١٢١/١٤ ، ١٢٦) .

(٣) هما بيتان من الرجز المشطور ، انظر خزانة الأدب (٣٥٨/١) .

(٤) من الوافر ، وهو من شواهد سيبويه (١٩٧/٢) ، وانظر خزانة الأدب (٣٥٨/١) ، والرواية فيه :

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني .

(٥) انظر الإنصاف (٣٣٦/٤٦ - ٣٣٩) ، وانظر أسرار العربية (ص ٢٣٠ ، ٢٣١) .

(٦) انظر لسان العرب لابن منظور (م ل ح) ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤٥/١) ، (٩٥/٤) ، ونسبه إلى علي بن محمد المغربي .

والثالث : أن التصغير إنما حسن في فعل التعجب ، لأنه لما لزم طريقة واحدة ، أشبه الشيء من وجه ، لا يخرج بذلك عن أصله [١] .

ومن تأويله لشواهد الكوفيين النثرية ، تأويله لما احتجوا به من قول العرب (بقلة الحمقاء) على إضافة الشيء إلى نفسه ، فأولها على تقدير مضاف محذوف والتقدير : (بقلة الحبة الحمقاء) [٢] .

ويتضح مما تقدم أن الأنباري يقوم بتأويل الشواهد والنصوص التي تخالف قواعده ، وأنه حين تصح عنده الرواية ولا يستطيع الاعتراض عليها بالأساليب المتقدمة ، فإنه يلجأ إلى التأويل ، ولقد صرح بذلك في موضع من المواضع التي اعترض فيها على أبيات للكوفيين ، فقال بعد أن احتج بأن شواهدهم مجهولة القائل : « ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه » [٣] وهكذا لا يعدم وجهًا يحمل عليه الشواهد [٤] .

أما تأويله للشواهد القرآنية ، فإنه إذا كنت قد بينت في موضع سابق موقفه من القراءات القرآنية ، وأنه كان يكثر من تأويلها في معرض توجيهها ، فإن تأويله للنص القرآني في هذا الموضع يختلف عن الموقف السابق ، فالمقصود بالتأويل هنا هو ذلك التأويل المستخدم في الترجيح بين الآيات القرآنية عند التعارض ، فالتأويل في هذا الموضع أسلوب من أساليب الجدل والاعتراض على الاحتجاج بالشواهد القرآنية .

ومن تأويله للشواهد القرآنية عند التعارض ما قاله في احتجاج الكوفيين على جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩] ، فأولها الأنباري على ثلاثة أوجه :

الأول : أن في هذه الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك .

والثاني : أن تجعل قوله تعالى : ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ خبرًا للصابئين والنصارى ، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرًا مثل الذي أظهرت للصابئين

---

(١) انظر أسرار العربية (ص ١١٦ ، ١١٧) ، وانظر الإنصاف (١٥/١٣٨ - ١٤٢) .
(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٣٨٥) .
(٣) الإنصاف (١٠٩/٧٥٠) .
(٤) انظر الخلاف النحوي (ص ٣٨٤) .

والنصارى .

والثالث : أن يكون عطفًا على المضمر المرفوع في (هادوا) [(١)] .

وفي باب الإغراء احتج الكوفيون على جواز تقديم معمول الظروف والحروف التي أقيمت مقام الفعل عليها بقوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء: ٢٤] ، فقال : « وأما ما استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ ليس هو منصوبًا بعليكم وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدَّر » [(٢)] أي أن (كتابَ) منصوب بفعل الإغراء المقدر لدلالة ما تقدم عليه [(٣)] .

وأما قوله تعالى : ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ﴾ [التوبة: ١٠٨] ، الذي احتج به الكوفيون على أن (مِنْ) تستعمل في الزمان ، كما تستعمل في المكان ، فقد أوّلها على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير فيه : (من تأسيس أوّل يوم) [(٤)] .

ومن ذلك تأويله لقوله تعالى : ﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ [النساء: ٩٠] الذي استدل به الكوفيون على جواز أن يقع الفعل الماضي حالاً ، فأولها الأنباري على أن تكون صفة (لقوم) المجرور في أول الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمٍ ﴾ ، أو أن تكون صفة لقوم مقدر ، والتقدير فيه (أو جاءوكم قومًا حصرت صدورهم) ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع ، أو أن يكون خبرًا بعد خبر ، أو أن يكون محمولاً على الدعاء ، لا على الحال [(٥)] .

ويبدو أن تأويل الشواهد القرآنية كان مسلكًا معتادًا من الأنباري كلما احتج الكوفيون بآيات من الذكر الحكيم ، فهو أسلوب مطرد عند أبي البركات لنفي حججهم وشواهدهم القرآنية . فهذه الأمثلة تظهر أنه يلجأ غالبًا إلى تأويل شواهد الكوفيين القرآنية متى وجد إلى ذلك سبيلاً .

---

(١) انظر الإنصاف (١٨٧/٢٢ - ١٩٠) ، وانظر أسرار العربية (ص ١٥٣) .

(٢) أسرار العربية (ص ١٦٥ ، ١٦٦) ، وانظر الإنصاف (٢٣٠/٢٧) .

(٣) وانظر في تأويل الشواهد على تقدير فعل مقدَّر دلّ عليه المتقدم ، أسرار العربية (ص ١٦٧ ، ١٩٧) .

(٤) انظر أسرار العربية (ص ٢٧٣) ، وانظر في تأويله لكثير من الشواهد القرآنية والشعرية على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، الإنصاف (٦١/٨) ، (٣٧٢/٥٤) ، (٤٣٨/٦٠) .

(٥) انظر الإنصاف (٢٥٤/٣٢ - ٢٥٥) .

ويكفي أن ننظر إلى تأويله لشواهد الكوفيين القرآنية والشعرية التي استدلوا بها على جواز العطف على الضمير المخفوض [١] ، كي نكتشف كثرة تأويله لشواهد الكوفيين واتخاذ التأويل وسيلة رئيسة من وسائل نقض شواهدهم طالما أعيته الوسائل الأخرى . وهناك أمثلة كثيرة على تأويله للشواهد وتمسكه بهذا المنهج ولكن لا يتسع المقام لذكرها [٢] .

٥ - المعارضة :

وهو أن يستدل المعترض بشواهد تعارض ما احتج به المستدل من نقول . ولقد نقل لنا الأنباري رأي قومٍ أنكروا المعارضة ، فقد « ذهب قوم إلى أن المعارضة غير مقبولة ؛ لأنها تصدٍ لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل » [٣] .

ولكنّ أبا البركات يرفض هذا الرأي قائلًا : « والصحيح أنها مقبولة ؛ لأن التعليل ما لم يسلم عن معارضة دليل لم يكن عليه تعويل » [٤] .

ومثال ذلك « أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين : الدليل على أن إعمال الفعل الأول من الفعلين أولى قول الشاعر [٥] :

وقد نَغْنَى بها ونَرَى عُصُورا ... بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا

فيقول له البصري : هذا معارض بقول الشاعر [٦] :

ولكنّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي ... بنو عبدِ شمسٍ مِنْ مَنافٍ وهَاشِمِ [٧]

---

(١) انظر الإنصاف (٦٥/٤٦٧ - ٤٧٤) .

(٢) انظر في تأويله للشواهد القرآنية والشعرية والنثرية عند التعارض ، البيان (١٣٢/٢) ، وأسرار العربية ٢٠٩ ، ٢٣٠ - ٢٣١ ، والإنصاف (٥/٤٨) ، (٨/٦٠) ، (١٠/٧٦) ، (١٣/٩٢ - ٩٣) ، (١٥/١٣٦) ، (٢٧/٢٣٤) ، (٣٢/٢٥٧) ، (٣٥/٢٦٩ ، ٢٧١) ، (٣٦/٢٧٧) ، (٣٧/ ٢٨٢) ، (٦٤/٤٥٩ ، ٤٦٠) ، (٦٦/٤٧٧) ، (٦٧/٤٨١ ، ٤٨٣) ، (٧١/٥٢٢) ، (٧٧/ ٥٦٤ - ٥٦٥) ، (٨٤/٦٠٩ ، ٦١٠) ، (٨٨/٦٣٤ - ٦٣٥) ، (٨٩/٦٣٧) ، (١٠٣/٧٢٠ ، ٧٢١) ، (١٠٤/٧٢٤ - ٧٢٦) .

(٣ ، ٤) الإغراب (ص ٥٣) .

(٥) نسبه سيبويه إلى المرار الأسدي ، انظر الكتاب (٧٨/١) ، ونسبه الأنباري إلى رجل من بني أسد دون أن يسميه ، انظر الإنصاف (١٣/٨٥) .

(٦) البيت للفرزدق وهو من شواهد سيبويه (٧٧/١) .

(٧) الإغراب (ص ٥٢) .

ولقد أخذ الأنباري في (الإنصاف) بمعارضة البصريين لشواهد الكوفيين ، واستدل بها في الاعتراض على منقولاتهم [(١)] .

ومن المعارضة في النقل ما قاله الأنباري معترضًا على الاستدلال الكوفيين بما حكى عن أبي عمر الجرمي أنه قال : خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ، فلم أسمع أحدًا يقول : (ضربتُ أيُّهُم أفضلُ) ، فعارضه الأنباري وقال : « والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسّان - وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب - أنه أنشد [(٢)] :

إذا ما أتيتَ بني مالِكٍ ... فسلِّمْ على أيُّهُم أفضلُ

برفع (أيُّهم) فدلّ على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها » [(٣)] .

ومن أمثلة المعارضة بالنقل ، ما ذهب إليه الجمهور من جواز أن يكون المفعول له معرفة ونكرة ، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] وقول الشاعر [(٤)] :

وأغفرُ عَوْرَاءَ الكريمِ ادّخارَه ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما

وقول الآخر [(٥)] :

يركبُ كلَّ عاقرٍ جمهورِ ... مَخَافَةً وزعلَ المحبورِ

والهولَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ

ولكن أبا عمر الجرمي ذهب إلى أنه لا يجوز أن يكون المفعول له إلا نكرة ، وتقدر الإضافة في المواضع التي أضيفت فيها إلى معرفة على نية الانفصال ، فلا يكتسي التعريف من المضاف إليه [(٦)] . فاعترض أبو البركات على مذهب أبي

(١) انظر الإنصاف (١٣/٨٥ - ٩٣) .

(٢) البيت لغسان بن علة بن مرة بن عباد ، شرحه البغدادي في خزانة الأدب (٢/٥٢٢) ، والعيني بهامش الخزانة (١/٤٣٦) .

(٣) الإنصاف (١٠٢/٧١٥) ، وانظر البيان (٢/١٣٣) .

(٤) نسبه سيبويه إلى حاتم بن عبد الله الطائي ، وهو أبو عدي الذي يضرب المثل بجوده ، انظر الكتاب (١/٣٦٨) .

(٥) نسبه الأعلم الشنتمري إلى العجاج ، انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه (١/٣٩٦) ، وانظر الكتاب (١/٣٦٩) .

(٦) انظر أسرار العربية (ص ١٨٦ - ١٨٨) .

عمر الجرمي مستعينًا بالمعرضة فقال : « والذي عليه الجمهور ، والمذهب المشهور هو الأول والذي ادَّعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر إلى دليل ، ثم لو صح هذا في الإضافة ، فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر : والهولُ من تهوُّل الهبور ، وأشباهه ؟ » [١] .

كما اختلف النحويون في (حاشى) فعل هي أم حرف ، فذهب البصريون إلى أنه حرف جر ، وذهب الكوفيون إلى أنه فعل ، فاستدل الكوفيون على صحة مذهبهم بأنه يدخله الحذف ، والحذف لا يدخل الحرف ، فاستعان الأنباري بالمعارضة في نقض مذهبهم وقال : « لا نسلِّم ، بل الحذف قد يدخل الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا في (ربَّ : رُبَ) ، وقد قرئ بهما ، قال الله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ بالتشديد والتخفيف » [٢] ومن ذلك معارضته لما استدل به الكوفيون من نقل على أن المنادى إنما يقدر محذوفًا إذا ولي حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه ، فقال : « وأما قولهم : إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي ، قلنا : لا نسلم ، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرةَ الأمر والنهي » [٣] واستدل على ذلك بآيات من الذكر الحكيم [٤] .

ويقول في معارضة ما استدل به الكوفيون على أن الفعل أصل للمصدر حيث قالوا : « والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالًا ولا مصادر لها ، خصوصًا على أصلكم ، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلا عن هذه الأفعال ، لاستحالة وجود الفرع من غير أصل » [٥] فقال : « ما ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها ، نحو : (وَيْلَهُ ، ووَيْحَه ، ووَيْهه ، ورويه ، وويسه ، وأهلًا وسهلًا ، ومرحبًا ، وسقيًا ، ورعيًا ، وأَفَّةً ، وتَعْسًا ، ونكسًا ، وبُؤْسًا ، وبُعْدًا ، وسُحْقًا ، وجوعًا ، ونُوعًا ، وجَدْعًا ، وعَقْرًا ، وخَيْبَةً ، ودَفْرًا ، وتبًّا ، وبَهْرًا) ... فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلًا لكون الفعل أصلًا ، فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلًا ، فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال » [٦] .

---

(١) أسرار العربية (ص ١٨٨ ، ١٨٩) .

(٢) أسرار العربية (ص ٢٠٩) ، وانظر الإنصاف (٢٨٥/٣٧ - ٢٨٦) .

(٣) الإنصاف (١٢٠/١٤) .

(٤) انظر الإنصاف (١٢٠/١٤ - ١٢١) .

(٥) الإنصاف (٢٣٦/٢٨) .

(٦) السابق (٢٤١/٢٨ - ٢٤٢) .

واستعان بالمعارضة أيضًا في دفع احتجاج البصريين بأنه لو جاز ترك صرف ما ينصرف لأدى إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف [1] ، وفي الاعتراض على استدلال الكوفيين بأن علامة التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث ، فإذا وجد الاختصاص وعدم الاشتراك حذفت علامة التأنيث [2] .

ولقد حدد الأنباري أوجه الجواب على الاعتراض بالمعارضة ، فقال : « والجواب عن المعارضة من وجهين :

١ - أحدهما أن يبطل معارضته بما ذكرناه من وجوه الاعتراضات .

٢ - والثاني أن يرجح دليله على المعارضة بوجه من وجوه الترجيحات .

فإن لم يتحقق الإبطال ولا الترجيح كانت الدائرة على المستدل » [3] .

وهو يؤكد بهذا النص اهتمامه بتأصيل علم لجدل الإعراب يقنن فيه أساليب المعارضة وطرق الرد والجواب عليها .

* * *

هذه هي أوجه الاعتراض الخمسة التي حددها الأنباري للاعتراض على الاستدلال بالنقل ، ولكن يبدو أنه استعان بوجهين آخرين من الاعتراضات في الاعتراض على النقل ، وإن لم يصرح بهما عند ذكر أوجه الاعتراض على النقل ، وهما القول بالضرورة ، والقول بالشذوذ والقلة .

وهما نوعان أكثر الأنباري من الاستعانة بهما ، ولقد أشرت - في موضع سابق - إلى موقفه من الضرورة والشاذ .

فمما رفضه عن طريق القول بالضرورة ما استشهد به الكوفيون على أن الميم في (اللهم) ليست عوضًا عن (يا) ، وإنما الأصل فيه (يا الله أمنا بخير) وقالوا : إن الذي يدل على أنها ليست عوضًا عنها ، أنهم يجمعون بينهما ، واستدلوا بقول الشاعر [4] :

إنــي إذا مــا حــدثٌ ألمّا أقــولُ يــا اللهـمّ يا اللهمّــا

---

(١) انظر الإنصاف (٥١٤/٧٠ ، ٥١٩ - ٥٢٠) .

(٢) انظر السابق (٧٧٧/١١١ - ٧٧٨) . (٣) الإغراب (ص ٥٣) .

(٤) بيتان من الرجز المشطور لأمية بن أبي الصلت ، لأنشده ابن منظور في اللسان (أ ل هـ) ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣٥٨/١) .

فقال : « وقولهم إنه يجوز أن يجمع بين (الميم) و (يا) بدليل ما أنشدوه فلا حجة فيه ؛ لأنه إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ، ولم يقع الكلام في حال الضرورة ، وإنما سهّل الجمع بينهما للضرورة ، أن العوض في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر ، قال الشاعر [١] :

هما نفثا في فيّ من فمويهما

فجمع بين (الميم) و (الواو) وهي عوض منها ، فكذلك هاهنا » [٢] .

ويعترض على احتجاج الكوفيين على أن الألف في (كلا وكلتا) للتثنية عن طريق القول بالضرورة [٣] ، كما اعترض بالضرورة على ما استشهد به الكوفيون من شواهد على حذفهم الواو والياء من (هو) ، والاحتجاج به على أن الاسم هو الهاء وحدها [٤] .

ويعترض على احتجاج أبي عثمان المازني بالشعر على إشباع الحركات لإثبات أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة إنما نشأت عن إشباع الحركات [٥] فقال الأنباري : « وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع » [٦] .

وأما الاعتراض على النقل على طريق القول بالشذوذ والقلة ، فقد سبقت الإشارة إليه عند بيان موقف أبي البركات من القياس على الشاذ والقليل ، فلقد أكثر في معرض إنكاره لشواهد الكوفيين من الاعتماد على اتهام منقولاتهم بالقلة والشذوذ .

ومن ذلك اعتراضه على ما حكي عن بعض العرب أنه قال (وا مَنْ حَفَرَ بئر

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق ، تتمته : على النابح العاوي أشدَّ رِجَامِ . انظر خزانة الأدب (٢٦٩/٢) ، وهو من شواهد الكتاب (٣٦٥/٣ ، ٦٢٢) .

(٢) أسرار العربية (ص ٢٣٤ ، ٢٣٥) ، وانظر الإنصاف (٣٤٥/٤٧ - ٣٤٧) .

(٣) انظر أسرار العربية (ص ٢٨٨) ، والإنصاف (٤٤٩/٦٢) .

(٤) انظر الإنصاف (٦٨٣/٩٦ - ٦٨٤) . (٥) انظر الإنصاف (٢٣/٢ - ٣١) .

(٦) الإنصاف (٣١/٢) ، وانظر أسرار العربية (ص ٤٥ ، ٤٦) ، وانظر في الاعتراض على الشواهد الشعرية ، وبخاصة شواهد الكوفيين عن طريق القول بالضرورة ، البيان (٣٦/١) ، وأسرار العربية (ص ٢٤٠) ، والإنصاف (٢٧٧/٣٦) ، (٢٩٧/٣٩) ، (٣٠١/٤٠) ، (٣١٠/٤٢) ، (٣٥٢/٤٨) ، (٨٥/ ٦١٧ - ٦١٩) ، (٦٢٨/٨٧) ، (٦٩٨/٩٨ - ٧٠٠) .

زمزماه) [١] ، وقول بعضهم (وا جمجمتي الشاميتاه) [٢] ، وما روي عن رؤبة من قوله (خَيْرٍ عافاك الله) [٣] .

ومن ذلك اعتراضه على شواهد الكوفيين التي استدلوا بها على أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واستدلوا بها على أن الحمل على الجوار كثير ، فقال : « وهذا ليس بصحيح ، لأنَّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع » [٤] .

• • •

ولقد توصلت من تتبع الأمثلة التطبيقية التي استعان فيها أبو البركات بوسائل الاعتراض على النقل إلى ملحوظة مهمة ، تظهر مسلكه في الاستعانة بهذه الاعتراضات ، وهي أنه يستخدم هذه الاعتراضات باعتبارها وسيلة من وسائل الجدل والرد على المنقول بكل الوسائل الممكنة ، فيحشد لهذه المنقولات كل ما يستطيع من أوجه الاعتراض فإن لم يصلح هذا الاعتراض صلح الآخر ، وكأن المسألة عنده عملية جدلية محضة ، لا تقوم على التثبت والإنصاف العلمي بقدر ما تقوم على أساس جدلي يحشد فيه هذه الاعتراضات متى وجد إلى ذلك سبيلًا .

ومثال ذلك اعتراضه على منقولات الكوفيين التي استدلوا بها على جواز توكيد النكرة توكيدًا معنويًا ، فقالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل ، فقد جاء ذلك عن العرب ، قال الشاعر [٥] :

لكنه شَاقه أن قيلَ ذا رَجَبٌ ... يا ليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلُّهُ رَجَبُ

---

(١) انظر الإنصاف (٣٠٧/٤١) ، (٣٦٣/٥١) .

(٢) انظر الإنصاف (٣٦٥/٥٢) ، وانظر أسرار العربية (ص ٢٤٥) .

(٣) انظر الإنصاف (٣٩٨/٥٧) .

(٤) أسرار العربية ٣٣٨ ، وانظر الإنصاف (٦١٥/٨٤) ، وانظر في الاعتراض على النقل عن طريق القول بالقلة والشذوذ ، أسرار العربية ١٩٩ ، والإنصاف (٤٢/٤) ، (١٣١/١٥) ، (١٥١/١٦) ، (١٥٢ /٩٢) ، (٣٩٧/٥٧) ، (٤٧٤/٦٥) ، (٤٧٧/٦٦) ، (٥٨٤/٨٠) ، (٥٩٢/٨١) ، (٦٤٧) .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي ، من شواهد شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٣) .

وقال الآخر [١] :

إذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدَا يومًا جديدًا كلُّهُ مُطَّردا

واستدلوا أيضًا بقول الشاعر [٢] :

قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أجمعَا

فقال أبو البركات : « أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه :

أما قول الشاعر : يا ليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ ، فنقول الرواية الصحيحة : يا لَيْتَ عِدَّةَ حولي كُلِّهِ رَجَبُ ، بالإضافة ، وهو معرفة لا نكرة ، وأما قول الآخر : يومًا جديدًا كله مطردا ، فلا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيد للمضمر في جديد والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ؛ لأنه أقرب إليه من (يوم) فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع ، وأما قول الآخر : قد صَرَّتِ البكرة يومًا أجمعا فنقول : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به .

ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب ، وأن الرواية ما ادعوه لَمّا كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها » [٣] .

فهذا المثال وغيره من أمثلة يدل على موقف الأنباري المتشدد من شواهد الكوفيين ، فهو يصب عليهم أوجه الاعتراض التي ذكرها سلفًا ، فقد جمع في هذا المثال الطعن في الرواية ، وتأويل الشاهد ، والمطالبة بإثبات الإسناد ، ثم يضيف – وكأن المسألة عبارة عن جدل محض – أنه لو صحت جميع هذه الشواهد فهي محمولة على الشذوذ والقلة فلا يكون فيها حجة .

وهكذا حشد أساليب الاعتراض على الاستدلال بالنقل في نفي الشواهد المخالفة لمذهبه ، وهي غالبًا شواهد الكوفيين . وهذا ما دفع الدكتور محمد خير الحلواني إلى أن يقول : إن أبا البركات أكثر تشددًا من البصريين في قبول الشواهد [٤] فقد أنكر

---

(١) أنشده ابن منظور في لسان العرب (ط ر د) دون نسبة ، وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل (٣/ ٤٥) .

(٢) البيت من الرجز المشطور وهو مجهول القائل ، شرحه البغدادي في الخزانة (٣٥٧/٢) ، وانظر الإنصاف (٤٥١/٦٣ – ٤٥٤) ، وأسرار العربية (ص ٢٩٠ ، ٢٩١) .

(٣) الإنصاف (٤٥٥/٦٣ – ٤٥٦) ، وانظر أسرار العربية (ص ٢٩١ ، ٢٩٢) .

(٤) انظر الخلاف النحوي (ص ٢٨٥ – ٢٨٦) .

رواية الكوفيين في (سوف وسو ، وسف) وقال عنها : « إن هذه رواية تفرّد بها بعض الكوفيين فلا يكون فيها لحجّة »[1] مع أن ابن جني استند إليها وجعلها مسلمًا بها[2] .

ومن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم ، واستدلوا على أن إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف قد جاء كثيرًا وأنشدوا قول الشاعر[3] :

محمَّدُ تفدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفتَ من أمرٍ تبالاً

فاعترض عليهم بقوله : « فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ولئن سلمنا صحته – وهو الصحيح – فنقول : قوله (تَفْدِ نفسك) ليس مجزومًا بلام مقدرة ، وليس الأصل فيه لتفد نفسك ، وإنما الأصل : تَفْدِي نفسَكَ ، من غير تقدير لام ، وهو خبر يراد به الدعاء ، كقولهم : غفرَ اللّٰه لك ، ويرحمك اللّٰه ، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاءً بالكسرة عن الياء »[4] فعلى الرغم من اعترافه بصحة الشاهد ، فقد ذكر إنكار المبرد له ، كما استعان بتأويل الشاهد والقول بالضرورة .

ومن أبرز الأمثلة التي تدل على أن هذه الاعتراضات نوع من جواز مد المقصور في ضرورة الشعر ، فقال : « وأما قول الشاعر[5] : قد عَلِمَتْ أمُّ أبي السِّعْلاءِ ... – الأبيات إلى آخرها – فلا حجة فيها ، لأنها لا تعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه »[6] وهو اعتراف صريح بأنه يتخذ من التأويل وسيلة لنقض شواهدهم ، وذلك بعد المطالبة بإثبات الإسناد .

ويقول في نفس المسألة : « وأما قول الآخر[7] : إنما الفقرُ والغِناءُ مِنَ اللهِ . وقول الآخر[8] : فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ ، فلا حجة لهم فيه أيضًا ، وذلك من وجهين :

---

(١) الإنصاف (٩٢/٦٤٧) . (٢) انظر الخصائص (٢/٤٤٠) .

(٣) وهو من شواهد سيبويه (٣/٨) ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣/٦٢٩) ، ونسبه إلى الأعشى وشرحه العيني بهامش الخزانة (٤/٤١٨) .

(٤) الإنصاف (٧٢/٥٤٤ – ٥٤٥) .

(٥) وهو من الرجز المشطور ، انظر لسان العرب (ل هـ ا) .

(٦) الإنصاف (١٠٩/٧٥٠) .

(٧) البيت بكامله : إنما الفقر والغناء من الله فهذا يُعطى وهذا يُحدّ ، انظر الإنصاف (١٠٩/٧٤٧) .

(٨) البيت بكامله : سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء .

انظر لسان العرب (غ ن ا) ، وشرحه العيني بهامش الخزانة (٤/٥١٣) .

أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والغَنَاء ممدود بمعنى الكفاية ..

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدرًا لغانيته : أي فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غناء ، كما يقال : والَيْتُه ولاءً ، وعاديته أعاديه عداء بمعنى والَيْتُهُ »[1] .

ويقول في استدلال بعض الكوفيين على جواز تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلًا متصرفًا ، « أما ما استدلوا به من قول الشاعر[2] :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِرَاقِ حبيبَها وما كان نَفْساً بالفِرَاق تَطِيبُ ؟ !

فإن الرواية الصحيحة : وما كان نَفْسِي بالفِرَاق تَطِيبُ .

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول : نصب (نفسًا) بفعل مقدر ، كأنه قال : أعني نفسًا ، لا على التمييز ، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلًا على طريق الشذوذ ، فلا يكون فيه حجة »[3] .

---

(١) الإنصاف (١٠٩/٧٥٠ - ٧٥١) .

(٢) شرحه العيني بهامش الخزانة (٣/٢٣٥) ، وانظر الخصائص (٢/٣٨٤) ، واختلفوا في نسبته ، فنسبه قوم إلى المخبل السعدي ، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان ، أو إلى مجنون ليلى .

(٣) الإنصاف (١٢٠/٨٣١) ، وانظر في حشده لأوجه الاعتراض على النقل ، وعدِّها أسلوبًا من أساليب الحجاج والجدل ، أسرار العربية (١٩٧ ، ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٣٩٣ - ٣٩٤) ، والإنصاف (١٤/١٢١) ، (٤١/٣٠٧) ، (٤٢/٣١٠) ، (٥٤/٣٧٥) ، (٦٧/٤٨١ ، ٤٨٣) ، (٧٢/٥٤٧) ، (٨٠/٥٨٣) ، (٩٤/٦٦٦) ، (١١٩/٨٢٧) .

أوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس

عقد الأنباري فصلا جعله « في الاعتراض على الاستدلال بالقياس » ، ذكر فيه أن الاعتراض على الاستدلال بالقياس يكون من سبعة أوجه [(١)] ، وأول هذه الاعتراضات موجه إلى القياس ، أما باقي الاعتراضات فموجه إلى العلة ، وهي ملحقة بالاعتراض على القياس ؛ لأن إبطال العلة يستلزم إبطال القياس . وإن كان قد دأب النحاة بعده على ذكر هذه الاعتراضات في قوادح العلة [(٢)] .

وهذه الاعتراضات السبعة هي : فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والقول بالموجب ، والمنع للعلة ، والمطالبة بتصحيح العلة ، والنقض ، وأخيرًا المعارضة .

١ - فساد الاعتبار :

ويعرفه الأنباري بأنه « أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب » [(٣)] ومثال ذلك « أن يقول البصري : الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر : أن الأصل في الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل ، فوجب ألا يجوز قياسًا على مد المقصور .

فيقول له المعترض : هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف لا يجوز ، قال الشاعر [(٤)] :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَهُ   بِحُنَيْنَ حين تَوَاكُلِ الأبطالِ

فترك صرف (حنين) وهو متصرف ، وقال الآخر [(٥)] :

طَلَبَ الأَزَارِقَ بالكتائِبِ إذ هَوَتْ   بشبيبَ غائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ

---

(١) انظر الإغراب (ص ٥٤) .

(٢) انظر الاقتراح (ص ١٤٩ - ١٦٣) ، حيث نقل هذه الاعتراضات عن الأنباري وجعلها بعنوان (ذكر القوادح في العلة) .

(٣) الإغراب (ص ٥٤) .

(٤) هو حسّان بن ثابت ، انظر لسان العرب (ح ن ن) .

(٥) وهو للأخطل من الكامل ، شرحه العيني بهامش الخزانة (٣٦٢/٤) .

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف ، وقال الآخر [١] :

أنا أبو دَهْبَلَ وهْبٌ لِوَهَبْ مِنْ جُمَحٍ والعِزُّ فِيهِمْ والحَسَبْ [٢]

فترك صرف (دهبل) وهو منصرف إلى غير ذلك من الأبيات التي نقلت عن العرب في ترك الصرف ، فدل على أنه جائز » [٣] .

وقال الأنباري في الإنصاف في هذه المسألة : « والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس » [٤] ومن أمثلة استدلاله بفساد الاعتبار وتقويته كثرة المنقول على القياس ، ما قاله في مسألة (العامل في الخبر بعد (ما) النافية النصب) حيث ذهب الكوفيون إلى أن القياس يقتضي أن لا تعمل (ما) ، فقال : « كان هذا هو القياس ، إلا أنه وُجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لغة القرآن ، قال تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ » [٥] .

٢ - فساد الوضع :

« وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى » [٦] .

وذلك « مثل أن يقول الكوفي : إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصل الألوان . فيقول له البصري : قد علقت على العلة ضد المقتضى ؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل ، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع ، فإذا لم يجز مما كان فرعًا لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلًا وهو ملازم المحل كان ذلك بطريق الأولى » [٧] .

ويقول موضحًا هذا المثال : « لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها (ما أفعلَهُ ، وأَفْعَلُ منه) ؛ لأنها لازمت مَحالها ، فصارت كعضو من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم ألزم ؛ وذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ، على ما تزعمون ، بل هي مركبة من البياض والسواد ، فإذا لم يجز مما كان متركبًا منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلًا في

---

(١) وهو رجز لأبي دهبل الجمحي وهب بن زمعة ، شاعر أموي (ت ٦٣ هـ) .
(٢) في الإنصاف (والحَسَبْ) (ص ٥١١) . (٣) الإغراب (ص ٥٤ ، ٥٥) .
(٤) الإنصاف (٧٠/٥١٤) . (٥) الإنصاف (١٩/١٦٦) .
(٦) الإغراب (ص ٥٥) . (٧) السابق (ص ٥٥ ، ٦٦) .

الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى » [1] .

ومن ذلك ما جاء في اعتراضه على استدلال الكوفيين على اسمية أفعل في التعجب ، حيث قال : « فإن قالوا : هذا يبطل بنعم وبئس ، فإنهما للمبالغة في المدح والذم ، كما أن التعجب موضوع للمبالغة ، وإنهما لا يتصرفان ، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما .

قلنا : هذا الإلزام على مذهبكم ألزم ؛ لأنهما عندكم اسمان كأفعل في التعجب ، فهلا جاز فيها التصغير كما جاز فيه ؟ . فإن قلتم : إن ذلك لم يسمع من العرب . قلنا : كما قلتم ، ثم فرقنا بينهما ، وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة ، ... فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بَعُدَا من الاسم ، فلهذا لم يجز تصغيرها ، بخلاف فعل التعجب على ما بيّنّا » [2] .

ويقول معترضًا على ما ذهب إليه الزجاج من أن المفعول معه منصوب بتقدير عامل ، وذلك في نحو (استوى الماء والخشبة ، وجاء البَرْدُ والطيالسة) : « وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ولابَسَ الخشبة ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عَمِلَ مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عَمِلَ مع عدمه ، وقد بيّنّا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ، فكيف يُجعل ما هو سبب في وجود العمل سببًا في عدمه ، وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضدُّ المقتضى ؟ » [3] .

وانظر أيضًا استعانته بهذا الاعتراض في مسألة (الاختلاف في إعراب الأسماء الستة. وفي مسألة (الاختلاف في إعراب الأسماء الستة) في رفض مذهب الكوفيين الذي رأوا أن الأسماء الستة معربة من مكانين [4] .

٣ - القول بالموجب :

و « هو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبًا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجه كان المستدل منقطعًا ، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد

---

(١) الإنصاف (١٥٥/١٦) .
(٢) الإنصاف (١٤٣/١٥) .
(٣) الإنصاف (٢٤٩/٣٠) .
(٤) انظر السابق (٣١/٢) .

منقطعًا »[1] .

ويوضح هذا الاعتراض بالمثال ، فيقول : « وذلك مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلًا متصرفًا وذو الحال اسمًا ظاهرا نحو (راكبًا جاء زيد) فيقول : جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال . فيقول له الكوفي : أنا أقول بموجبه ، فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرًا »[2] .

والحق أن هذا الاستدلال شاهد على الصبغة الجدلية العنيفة التي لجأ إليها أبو البركات في اعتراضاته وخلافاته .

ومن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها ، فأيدهم الأنباري واعترض على البصريين عن طريق القول بالموجب ، فقال : « أما قولهم : إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا ، ولولا حرف غير مختص . قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا ، ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص »[3] .

وكذلك ما ذهب إليه بعض البصريين من أن أفعل في التعجب فعل ماضٍ بدليل أنّا وجدناه مفتوح الآخر ، فاعترض الكوفيون على استدلالهم بأنه إنما فتح آخر أفعل في التعجب ؛ لأنه مبني لتضمنه معنى أسماء الإشارة . فاعترض الأنباري على ذلك . وقال : « وأما قولهم : إنه بنى لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به ، فكذلك نقول : كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعاني ، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضَمَّنوا (ما) معنى حرفه فبنوها ، كما ضمنوا (ما) الاستفهامية معنى الهمزة ، وضمنوا (ما) ما بعد (ما) التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء ، فبان بذلك فسادُ اعتراضهم ، وأنه إنما فتح لأنه فعل ماض على ما بينًا »[4] .

ويقول معترضًا على أدلة الكوفيين في مسألة (القول في العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر) : « وأما قولهم : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع « لا » ؛ فكذلك مع « إنَّ » . قلنا : ... أنّا نسلم أن (لا) تعمل في الخبر كإنَّ ، ولكن إنما جاز ذلك مع (لا) دون (إنَّ) ، وذلك لأن (لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارًا شيئًا واحدًا ، فكأنه لم يجتمع في الخبر

---

(١) الإغراب (ص ٥٦ ، ٥٧) .
(٢) الإغراب (ص ٥٧) .
(٣) الإنصاف (١٠/٧٥ - ٧٦) .
(٤) الإنصاف (١٥/١٢٧ - ١٢٨) .

عاملان ، وأما (إنَّ) فإنها لا تركب مع الاسم بعدها ، فيجتمع في الخبر عاملان وذلك لا يجوز »[(١)] .

ويعلق على مذهب الكوفيين الذي رأوا فيه أنَّ (إنْ) إذا وقعت بعد (ما) نحو (ما إنْ زيدٌ قائم) فإنها بمعنى (ما) ، بقوله : أما قولهم : إنها تكون بمعنى (ما) . قلنا : نسلم أنها تكون بمعنى (ما) في موضع (ما) ، فأما ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه ؛ إذ لا نمنع أن تقع في بعض المواضع بمعنى (ما) [(٢)] .

ومن الملاحظ أن هذا الاعتراض لم يرد على لسان البصريين أو الكوفيين في الإنصاف كلِّه ، وإنما استعمله الأنباري في الرد عليهم جميعًا ، فجاء مرة في الرد على البصريين ، وأخرى في الرد على الكوفيين [(٣)] .

« وهكذا يتبين لنا أن الأصول المنطقية للنحو كانت بين يدي أبي البركات سهلة التناول ، فقد استعمل كل ما رأيناه عند البصريين والكوفيين ، وزاد عليهم اصطناع القول بالموجب »[(٤)] .

٤ - المنع للعلة :

وهو نوعان ، فقد يكون المنع لعلة الأصل أو لعلة الفرع .

« فأما المنع في الأصل ، فمثل أن يقول البصري : إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ ، والابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ »[(٥)] .

« والمنع في الفرع مثل أن يقول البصري : الدليل على أن فعل الأمر مبني أن (دراكِ ، ونزالِ ، وتراكِ) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه ، ولولا أنه مبني وإلا لما بني ما قام مقامه .

فيقول له الكوفي : لا أسلم أن نحو (دراكِ ، ونزالِ ، وتراكِ) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر ، وإنما بني لتضمنه لام الأمر »[(٦)] .

ومن اعتراضه على الاستدلال بالقياس عن طريق منع علة الأصل ، ما قاله في

---

(١) السابق (١٩٤/٢٣ - ١٩٥) .
(٢) السابق (٦٣٧/٨٩) .
(٣) انظر الخلاف النحوي (ص ٣٧١ ، ٣٧٢) .
(٤) الخلاف النحوي (ص ٣٧٤) .
(٥) الإغراب (ص ٥٨) .
(٦) السابق .

مسألة (القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل) ردًّا على قياس الكوفيين ، حيث قال : « أما قولهم : إنما قلنا إنها هي الناصبة ؛ لأنها قامت مقام كي ، وكي تنصب ، فكذلك ما قام مقامها .

قلنا : لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير (أنْ) لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير (أنْ) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير (أنْ) حرف جر كما أن اللام حرف جر ، وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن (كي) في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير (أنْ) فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير أنْ »[1] .

ويقول في نفس المسألة ولكن مستعينًا في هذه المرة بمنع علة الفرع : « وأما قولهم : إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت (إن) المخففة الشرطية . قلنا : لا نسلم أنها تفيد الشرط ، وإنما تفيد التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تُعمل عليها في الجزم ، فيجزم باللام كما يجوز بإنْ ، لأجل المشابهة التي بينهما »[2] .

ومما اعترض عليه كذلك عن طريق منع علة الفرع ، ما ذهب إليه الكوفيون من جواز بناء (غير) على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلَّا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، فقال أبو البركات معترضًا على استدلالهم : « أما قولهم : إنها في معنى (إلا) فينبغي أن تبنى . قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : (زيدٌ مِثْلَ عمرٍو) فيبنى (مثل) على الفتح لقيامه مقام الكاف ؛ لأن قولك ادعيتموه . وأما قول الشاعر[3] :

لم يَمْنَع الشُّرْبَ مِنْها غَيْرَ أن نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوْقَالِ

فنقول : لا نسلم أنه بني لأنه قام مقام (إلا) وإنما بني (غيرَ) لأنه أضافه إلى غير

---

(١) الإنصاف (٥٧٧/٧٩) . (٢) الإنصاف (٥٧٧/٧٩ - ٥٧٨) .

(٣) وهو من شواهد سيبويه انظر الكتاب (٣٦٩/١) ، وانظر لسان العرب (و ق ل) ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤٥/٢) ، ونسبه لأبي قيس بن الأسلت .

متمكن ، والاسمُ إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب... » [١] .

ولكن قد يستعين الأنباري في هذا الاعتراض بمنع الأصلية أو الفرعية ذاتها كأن يقول الكوفي : إنَّ الأصل في افعلْ لتفْعَلْ . فيقول له الأنباري : لا نسلِّم [٢] .

أو أن يقول : إنه يجوز العطف على موضع لكنّ كما يجوز العطف على موضع إنّ ، فدلَّ على أن الأصل فيها إنّ . فيقول معترضًا : « لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع لكن لأن أصلها إن ، وإنما جاز ذلك لأن لكن لا تغير معنى الابتداء ؛ لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ؛ فجاز أن يعطف على موضعها كإنَّ » [٣] .

٥ - المطالبة بتصحيح العلة :

وهو أن يُطالَب المستدل بتصحيح العلة ، فيعجز عن التدليل على صحتها والجواب أن يدلل المستدل على صحة علته عن طريق إثبات تأثيرها ، وهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها ، وكذلك بشهادة الأصول على صحتها .

قال الأنباري : « والجواب أن يدل على ذلك بشيئين : بالتأثير وشهادة الأصول » [٤] .

فأما التأثير : « فمثل أن يقول : إنما بنيت (قبلُ) لأنها اقتطعت عن الإضافة . فيقول : وما الدليل على صحة هذه العلة ؟ . فيقول : الدليل على صحة هذه العلة التأثير ، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها ، ألا ترى أنه قبل اقتطاعه عن الإضافة كان معربًا ، فلما اقتطع عن الإضافة صار مبنيًا ، ثم لو أعدنا الإضافة لعاد معربًا ، ولو اقتطعناه عن الإضافة لعاد مبنيًا ...

وأما شهادة الأصول فمثل أن يقول : إنما بنيت (كيف) و (أين) و (متى) لتضمنها معنى الحرف . فيقول : وما الدليل على صحة هذه العلة ، فيقول : الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا » [٥] .

---

(١) الإنصاف (٣٨/٢٩٠) . (٢) انظر الإنصاف (٧٢/٥٤٠) .

(٣) الإنصاف (٢٥/٢١٧) ، وانظر أمثلة هذا النوع من الاعتراض في البيان (١/٣٦٩ - ٣٧٠) ، وأسرار العربية (٢١٠) ، والإنصاف (٣/٣٨ - ٣٩) ، (٦/٥٤) ، (١٩/١٦٧) ، (٢٥/٢١٤ - ٢١٥) ، (٤٥/٣٢٩) ، (٨٧/٦٢٧) .

(٤، ٥) الإغراب (ص ٥٩) .

ولقد سبق بيان أمثلة التأثير وشهادة الأصول عند الحديث عن قياس العلة [1] .

٦ - **النقض :**

و « هو وجود العلة ولا حكم ، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة » [2] ومثال ذلك « أن يقول : إنما بنيت (حذامِ) و (قطامِ) ، و (رقاشِ) لاجتماع ثلاث علل ، وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (حاذمة) و (قاطمة) و (راقشة) . فيقول : هذا ينتقض بـ (أذربيجان) فإن فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبني ، بل هو معرب غير منصرف » [3] .

ويبدو أن أبا البركات قد انطلق في هذا الاعتراض الموجه إلى الاستدلال بالقياس من نظرته إلى العلة باعتبارها علة موجبة لا يجوز أن يدخلها التخصيص ؛ لأنها تتسم بالتأثير ، حيث يوجد الحكم لوجودها ، ويزول لزوالها .

ومن ثمّ فإن من أجاز تخصيص العلة من العلماء رأى أن النقض غير مقبول ، ولقد نقل لنا الأنباري مذهبهم ورفضه ، فقال : « وقد ذهب قوم إلى أن النقض غير مقبول ، ويقولون بتخصيص العلة ، وليس بصحيح ؛ لأن العلة المخيلة إنما جاز التمسك بها لأنها توجب غلبة الظن في كونها علة للحكم ، فإذا رأيناها موجودة ولا حكم معها لم يغلب على الظن كونها علة » [4] .

ومن ذلك ما قاله في نقض العلة التي استدل بها الكوفيون على اسمية أفعل في التعجب ، حيث قال « أما قولهم : الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف . قلنا : عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم ، فإنا أجمعنا على أن (ليس ، وعسى) فعلان ومع هذا فإنهما لا يتصرفان » [5] .

فنقض علة الكوفيين بليس وعسى ؛ لأنهما لا يتصرفان ، ولكن لا يدل ذلك على أنهما اسمان ، بل هما فعلان . كما « ذهب الكوفيون إلى أن (إنَّ) وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ لأنها فرع على الفعل في العمل ، فلا تعمل عمله ؛ لأن الفرع أبدًا أضعف من الأصل ،

---

(١) انظر الجواب بالتأثير ، أسرار العربية (ص ٣١) ، والبيان (١٩١/١) ؛ (٢٤٨/٢) ، وانظر الجواب بشهادة الأصول ، أسرار العربية (ص ٣٠ ، ٣٢) ؛ (ص ٣٤٦ ، ٣٤٧) ... وغيرها .

(٢، ٣) الإغراب (ص ٦٠) .

(٤) الإغراب (ص ٦١ ، ٦٢) .

(٥) الإنصاف (١٣٨/١٥) ، وانظر أسرار العربية (ص ١١٥) .

فينبغي ألا تعمل في الخبر »[1] فقال أبو البركات ناقضا عليهم : « وهذا ليس بصحيح ؛ لأن كونه فرعًا على الفعل في العمل لا يوجب ألا يعمل عمله ، فإنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، ويعمل عمله »[2] .

ويقول معترضًا على مذهب الكوفيين في مسألة (الاختلاف في إعراب الأسماء الستة) : « وأما قولهم : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها . قلنا : هذا ينتقض بغدٍ ويَدٍ ودَمٍ ، فإنها قليلة الحروف ولا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد »[3] .

ومن ذلك ما ذهبوا إليه من أن الألف والواو والياء في التثنية وجمع المذكر السالم هي الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير تغيُّر الحركات ، فقال أبو البركات : « إن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ، فإنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، وليس تغيرها إعرابًا ... »[4] ويقول في موضع آخر : وأما قولهم : لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يَلِيَهُ ولا يفصل بينه وبينه . قلنا : هذا يبطل بإنَّ ، فإنَّا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال (إن في الدار لزيدا ، وإن عندك لعمرًا) قال الله ﷻ : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ وقال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ فنصب الاسم بإنَّ وإن لم تله فكذلك هاهنا ، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف – وهو أضعف من الفعل ، لأنه فرع عليه في العمل – فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى لكان ذلك من طريق الأولى »[5] .

وأما قولهم إن المفعول معه منصوب على الخلاف ؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل ، فخالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف ؛ فهذا « باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك : (ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، وما مررت بزيدٍ لكن بكرٍ) وما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ؛ فإن لكن يلزم في الإيجاب عندكم ، فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوبًا لمخالفته الأولى ... ، وكذلك أيضًا يبطل بلا في قولك (قام زيد لا عمرو ، ومررت بزيدٍ لا عمرٍو) وما بعد (لا) يخالف ما قبلها كلكنَّ ، وليس بمنصوب ، فدل على أن الخلاف لا يكون موجبًا للنصب »[6] .

(١ ، ٢) أسرار العربية (ص ١٥٠) ، وانظر الإنصاف (١٧٨/٢٢) .

(٣) الإنصاف (٣٣/٢) .
(٤) الإنصاف (٣٧/٣) .
(٥) الإنصاف (٨١/١١) .
(٦) السابق (٢٥٠/٣٠) .

وأما قولهم إنا حملنا المنادى المضاف على لفظ المنصوب لكثرته في الكلام « قلنا : هذا يبطل بالمفرد ، فإنه كان ينبغي أن يحمل على النصب لكثرته في الكلام ، فلما لم يحمل المفرد على النصب دل على أنه ليس لهذا التعليل أصل » (١) .

وأما قول الفراء إن الأصل في النداء أن يقال (يا زيداه) كالندبة ، وإنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لطوله ، « قلنا : هذا باطل ؛ لأن الطول لا يمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت في أوله وآخره ؛ لأنه لا فرق في باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها » (٢) .

ويتضح مما تقدم كثرة اعتماده على هذا الاعتراض في نقض علل المخالفين ، وأقيسة الكوفيين بخاصة (٣) .

٧ - المعارضة :

« وهو أن يعارض بعلة مبتدأة » (٤) . ولقد كرر في هذا الموضع ما ذكره في معارضة النقل (٥) ، من اختلاف العلماء في قبولها ، فقال : « ذهب الأكثرون إلى قبولها وذلك مثل أن يستدل من يذهب إلى أن إعمال الفعل الأول أولى بأنه سابق على الفعل الثاني وهو صالح للعمل فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به فيقول له من يذهب إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى : هذا معارض ، فإن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأولى ، فكان إعماله أولى .

وتمسكوا في الدلالة على قبولها بأن الاعتراض المقبول هو الذي يبين به فقد شرط من شرائط العلة كالنقض الذي يبين به فوات الطرد ، أو عدم التأثير الذي يبين به فوات العكس ، وهذا موجود في المعارضة ؛ لأنها وقفت عليه فوجب أن تكون مقبولة .

وذهب بعضهم إلى أنها غير مقبولة ؛ لأن المعارضة ؛ تصد لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل ، فإن السائل هادم والمعارض بانٍ والشخص الواحد

(١ ، ٢) السابق (٤٠/٣٢٨) .

(٣) وانظر أيضًا أمثلة هذا الاعتراض في الإنصاف (٥٣/٣٦٩) ، (٥٥/٣٧٨) ، (٦٩/٤٩٣) ، (٧٠/٥١٤) ، (٧٣/٥٥٠) ، (٩٨/٧٠١) ، (١١٢/٧٨٣) .

(٤) الإغراب (ص ٦٢) ، وانظر لمع الأدلة (ص ١٣٥) .

(٥) انظر الإغراب (ص ٥٣) ، وانظر في المعارضة أيضًا ، واختلاف العلماء في قبولها ، لمع الأدلة (ص ١٣٥ - ١٣٦) .

لا يكون هادمًا بانيًا في حال واحدة »[1] .

وقال ردًّا على من ذهب إلى أنها غير مقبولة : « وهذا ليس بصحيح ؛ لأن من حق السائل أن يعرض على العلة ويقفها ، وقد وجد هاهنا : فإن العلة ما لم تسلم عن معارضة دليل لم يكن عليها تعويل ، فوجب أن تكون مقبولة صحيحة »[2] .

« وحكم المعارضة بالقياس حكم المعارضة بالنقل على ما بينا »[3] .

ويوضح المثال السابق في الإنصاف بقوله : الدليل على إعمال الفعل الثاني من جهة القياس « أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقض معنًى » ؛ فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : (خشنت بصدره وصَدْرِ زيد) فيختارون إعمال الباء في المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ، وليس في إعمالها نقض معنى » ؛ فكان إعمالها أولى .

والذي يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القربُ والجوارُ حتى قالوا : (جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ) فأجروا خرب على ضب ، وهو في الحقيقة صفة للجحر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب ، فهاهنا أولى »[4] .

---

(١) لمع الأدلة (ص ١٣٥ ، ١٣٦) ، وانظر الإغراب (ص ٦٢) .

(٢) لمع الأدلة (ص ١٣٦) ، وانظر الإغراب (ص ٦٢) .

(٣) الإغراب (ص ٦٢) .

(٤) الإنصاف (٩٢/١٣) .

طرق الجواب على الاعتراضات السابقة

ولقد بين الأنباري طرق الجواب على كل اعتراض من الاعتراضات السابقة الموجهة إلى الاستدلال بالقياس ، فالجواب على الاعتراض بفساد الاعتبار يكون « بأن تكلم عليه بما هيئت من الاعتراضات على النقل وتبين أن ما توهم معارضًا ليس كذلك » [1] أي أن الجواب على هذا الاعتراض يكون بالطعن في النقل المذكور ، سواء كان في إسناده أو متنه ، وهي الوسائل التي سبق تحديدها في أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل [2] .

وهكذا فالجواب عن فساد الاعتبار لا يكون بالرجوع إلى النصوص المعترض بها وإنما يكون بالطعن في تلك النصوص المنقولة باستخدام أحد الأساليب المعروفة للاعتراض على النقل .

ومن ثم فإن حل التعارض بين النصوص وبين ما يسلم إليه الأخذ بالقياس من نتائج يتم عند النحاة عن طريق الاعتراض على النصوص ذاتها ، ومحاولة تفسيرها بما لا يتناقض مع الأقيسة ونتائجها ، وكأن الهدف المنشود عندهم هو التسليم الكامل للقياس ونتائجه ، وعدم تعديل هذه النتائج حتى إذا تعارضت مع النصوص ، بل إن النصوص والتي هي المقدمات الأولى للأقيسة ، يتناولها بدورها القياس لا للاعتماد عليها وإنما للتأثير فيها [3] .

وأما الاعتراض بفساد الوضع فالجواب « أن يبين عدم الضدية ، أو يسلم له ذلك ويبين أن يقتضي ما ذكره من وجه آخر » [4] .

وأما الاعتراض بالموجب فالجواب « أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه أن يقول بالموجب ، بأن يقول : عنيت به ما وقع الخلاف فيه وعرفته بالألف واللام فتناوله اللفظ وانصرف إليه . وله أن يقول : هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميع الصور فلا يكون قولا بموجبها » [5] .

والجواب عن منع العلة « أن يدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع » [6] .

---

(١) الإغراب (ص ٥٥) . (٢) انظر الاقتراح (ص ١٥٧ - ١٦٠) .

(٣) انظر أصول التفكير النحوي (ص ١٥٢ ، ٢٣٣) . (٤) الإغراب (ص ٥٦) .

(٥) السابق (ص ٥٧) . (٦) السابق (ص ٥٨) .

والجواب عن المطالبة بتصحيح العلة ، أن يستدل على صحة العلة بالتأثير وشهادة الأصول [١] ، وأما الجواب عن النقض ، فيكون « بأن يمنع مسألة النقض إن كان فيها منع ، أو يدفع النقض باللفظ ، أو بمعنى في اللفظ :

فالمنع مثل أن يقول : إنما جاز النصب في نحو (يا زيدُ الظريفَ) حملًا على الموضع ؛ لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم . فيقول : هذا ينتقض بقولهم : (يا أيها الرجلُ) فإن (الرجل) وصف لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب . فيقول : لا أسلم أنه لا يجوز فيه النصب . ويمنع على مذهب من يرى جوازه .

والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ : كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظًا وتقديرًا . فيقول : هذا ينتقض بقولهم : (إذا زيد جاءني أكرمته) فـ (زيد) اسم قد تعرى عن العوامل اللفظية ومع هذا فأنت لا تقول إنه مبتدأ . فيقول : قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض ؛ لأني قلت لفظًا وتقديرًا ، وهو وإن تعرى لفظًا فإنه لم يتعرَّ تقديرًا ، لأن التقدير فيه : (إذا جاءني زيد جاءني ...) وإنما حذف لما في اللفظ من الدلالة عليه . والدفع بمعنى اللفظ مثل أن يقول : إنما ارتفع (يكتبُ) في نحو : (مررت برجل يكتب) لقيامه مقام الاسم وهو (كاتب) . فيقول : هذا ينتقض بقولهم (مررت برجل يكتب) فإنه فعل قام مقام الاسم وهو (كاتب) وليس بمرفوع ، فيقول : قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجبًا للرفع إذا كان الفعل معربًا وهو الفعل المضارع نحو : (يكتب) ، و (كتب) فعل ماضٍ ، والفعل الماضي لا يستحق شيئًا من الإعراب ، فلما لم يستحق شيئًا من جنس الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه ، فكأنا قلنا : هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع ، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئًا من الإعراب » [٢] .

وأما الجواب عن المعارضة ، فقد بينها في الجواب على المعارضة بالنقل فهو إما أن يبطل معارضته بما ذكرنا من وجوه الاعتراضات ، أو أن يرجح دليله عن المعارضة بوجه من وجوه الترجيحات [٣] .

وهكذا يتضح أن الهدف من الجواب على الاعتراضات السابقة ، هو اختراع توجيه تصح معه العلة ، وليس نبذ لعدم استكمالها شروط صحتها [٤] .

---

(١) انظر الإغراب (ص ٥٩) .
(٢) الإغراب (ص ٦٠ ، ٦١) .
(٣) انظر الإغراب (ص ٥٣) .
(٤) انظر أصول التفكير النحوي (ص ٢٣٦) .

الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال

أما الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب ، فيكون « بأن يذكر دليلًا يدل على زوال استصحاب الحال » (١) واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، فلا يجوز التمسك به ما وجد دليل عدول عن الأصل ، ومثال ذلك : « أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر ، فيبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه ، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب حال البناء وصار معربًا بالشبه ، فكذلك فعل الأمر .

والجواب أن يبين أن ما توهم دليلًا لم يوجد ، فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحًا » (٢)

هذه هي أوجه الاعتراض على النقل والقياس والاستصحاب ، ويتضح مما عرضناه من أمثلة على هذه الاعتراضات أن كل ذلك مرتبط بالجدل في النحو أكثر مما يرتبط باستخراج القواعد واستنباطها ؛ ولذلك ذكرها الأنباري في رسالته (الإغراب في جدل الإعراب) ، جاعلًا هذه الاعتراضات جزءًا مما أصله من علم الجدل في النحو .

تعارض الأدلة والترجيح بينها

المقصود بتعارض الأدلة أن يقتضي دليلان حكمين مختلفين في مسألة واحدة ، والمقصود مما يطلق عليه النحاة التعارض والترجيح ، أن تعارض الأدلة وتعارض الأقيسة ، فترجح أحد المتعارضين من هذا أو ذاك .

والحق أن هذا التعارض بين الأدلة والترجيح بينهما ألحق بعلم الجدل في النحو منه بأصول النحو التي منها هذه الأدلة المتعارضة ؛ لأنه « إذا تعارضت الأدلة أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يسمى بالجدل النحوي ، وهو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلته المرتبطة به والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو » (٣) .

ولقد تعرض ابن جني في خصائصه لتعارض الأصول ، فعقد بابًا في تعارض السماع والقياس (٤) ، كما عرض لبعض الأمور المتعلقة بتعارض الأصول (٥) ، ثم

---

(١) الإغراب (ص ٦٣) .
(٢) الإغراب (ص ٦٣ ، ٦٤) .
(٣) الأصول د . تمام حسان (ص ٢٠٠) .
(٤) انظر الخصائص (١١٧/١) ، وما بعدها .
(٥) انظر السابق (٣٨٥/١) ، (٦٦/٣) .

عقد الأنباري بثلاثة فصول في « لمع الأدلة » جعلها في بيان معنى المعارضة ومعارضة النقل بالنقل ، ومعارضة القياس بالقياس [1] .

أما السيوطي فقد جمع ما قاله ابن جني والأنباري في كتابه « الاقتراح » ولم يقتصر على تعارض الأصول ، فزاد على ما ذكرنا فصولًا جعلها في ترجيح لغة على أخرى ، وفي معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر ، وتعارض الأصل والغالب ، وتعارض أصلين ، وتعارض قبيحين ، وتعارض قولين لعالم واحد ، وما رجحت به لغة قريش على غيرها ، والترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين ... إلى غير ذلك [2] .

أ . تعارض نقلين

عقد أبو البركات فصلًا في تعارض النقلين جعله بعنوان « في معارضة النقل بالنقل » [3] .

قال فيه : « اعلم أنه إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما . والترجيح يكون في شيئين : أحدهما الإسناد ، والآخر المتن .

فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ ، وذلك مثل أن يستدل الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) بقول الشاعر [4] :

أَسْمِعْ حديثًا كما يومًا تُحَدِّثَهُ ... عن ظهر غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا

فيقول له المعترض : الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يومًا تُحَدِّثُهُ) بالرفع ولم يروِ أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة [5] ، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر ، فكان الأخذ برواية من روى الرفع أولى من الأخذ برواية من روى بالنصب .

---

(١) انظر لمع الأدلة (ص ١٣٥ - ١٤٠) . (٢) انظر الاقتراح (ص ١٨٥ - ٢٠٢) .

(٣) انظر لمع الأدلة (ص ١٣٦) .

(٤) نسبه الأنباري إلى عدي بن زيد العبادي ، انظر الإنصاف (٥٨٨/٨١) ، وانظر لسان العرب (ك ي ا) .

(٥) هو أبو طالب المفضل بن سلمة الضبي ، النحوي اللغوي ، أخذ عن أبيه سلمة بن عاصم وعن ابن السكيت وثعلب ، وله في اللغة والنحو اختيارات يخالف النحاة غيرها ، وتآليفه في اللغة عديدة (ت ٢٧٠ هـ) ، انظر بغية الوعاة (٢/٢٩٦) .

وأما الترجيح في المتن فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس ، وذلك مثل أن يستدل الكوفي على إعمال (أنْ) مع الحذف من غير بدل بقول الشاعر [1] :

ألاَ أيُّهذا الزاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى   وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

فيقول له المعترض : الرواية (أحضرُ) بالرفع وهي على وفق القياس فكان الأخذ برواية الرفع لموافقة القياس أولى من رواية النصب لمخالفة القياس .

وبيان أن إعمال (أنْ) الخفيفة مع الحذف على خلاف القياس أنها إنما عملت على التشبيه بـ (أنَّ) المشددة لأنها تكون مصدرية كما أن (أنَّ) المشددة مصدرية ، ألا ترى أنك تقول : (عجبت من أن زيدًا قائم) ، فيكون المعنى : (عجبت من قيام زيد) ، وتقول : (عجبت من أن يقوم زيد) ، فيكون المعنى : (عجبت من قيام زيد) ، و (أنَّ) المشددة لا تعمل مع الحذف ، فإن الخفيفة أولى ألّا تعمل لوجهين :

أحدهما : أن (أنَّ) المشددة هي الأصل وأن الخفيفة فرع عليها ولا خلاف أن الأصل أقوى من الفرع ، وإذا لم يعمل الأصل مع الحذف مع كونه أقوى فلأنْ لا يعمل الفرع مع كونه أضعف كان ذلك من طريق الأولى .

والوجه الثاني : أن (أنَّ) المشددة من عوامل الأسماء ، و (أنْ) الخفيفة من عوامل الأفعال ، ولا خلاف أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا لم تعمل (أنَّ) المشددة مع الحذف وهي أقوى فلأن لا تعمل (أنْ) الخفيفة مع الحذف وهي أضعف ، كان ذلك أولى » [2] .

ويتضح من هذه الترجيحات أنه اشترط في نقل اللغة ما اشترط في نقل الحديث من إثبات الإسناد ، وعدالة الناقل وسلامته من الطعن ، وغيرها من شروط نقل الحديث عن الرسول ﷺ ؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله وإن لم تكن في الفضيلة من شكله » [3] .

---

(١) نسبه الأنباري إلى طرفة بن العبد البكري ، وهو من معلقته ، انظر الإنصاف (ص ٥٦٠) ، وهو من شواهد سيبويه ، انظر الكتاب (٩٩/٣ ، ١٠٠) ، وخزانة الأدب (٥٧/١) ، (٥٩٤/٣) ، وهامش الخزانة (٤٠٢/٤) .

(٢) لمع الأدلة (ص ١٣٦ – ١٣٨) ، وانظر الإنصاف (٥٨٥/٨١ – ٥٩٢) ، (٥٥٩/٧٧ – ٥٧٠) .

(٣) الإغراب (ص ٦٦) .

ب - تعارض قياسين

أفرد أبو البركات فصلًا لتعارض القياسين جعله بعنوان « في معارضة القياس بالقياس »[1] .

وقال : « اعلم أن القياسين إذا تعارضا أخذ بأرجحهما ، وهو أن يكون أحدهما موافقًا لدليل آخر من طريق النقل أو طريق القياس .

فأما الموافقة من طريق النقل فنحو ما قدمناه في المثال الذي قبله .

وأما الموافقة من طريق القياس فهو مثل أن يستدل الكوفي على أن (أنَّ) تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع ؛ لأنها فرع على الفعل في العمل فضعفت عن درجته في العمل ، فعملت في الاسم النصب ولم تقوَ على أن تعمل في الخبر الرفع ، فبقي مرفوعًا بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فيقول له المعترض : هذا فاسد ؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فالقياس يقتضي أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم ، وبيان ذلك أن اسمها مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل ؛ لأنها مشبهة بالفعل ، ووجه الشبه بينها وبين الفعل من خمسة أوجه :

أحدها : أنها مبنية على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .

والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

والثالث : أنها تلزم الاسم كما أن الفعل ؛ يلزم الاسم .

والرابع : أنها دخلها نون الوقاية نحو (إنني) كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو (أكرمني) .

والخامس : أنها في معنى الفعل ؛ لأنها بمعنى (أكدتُ) .

فإذا ذهبتم إلى أنها (تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع) مع قوة مشابهتها الفعل من هذه الأوجه ، ولا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فقد صرتم إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز .

وإنما قلنا : إنه لا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ؛ لأنه ليس في

---

(١) انظر لمع الأدلة (ص ١٣٨) .

الأسماء منصوب إلا مفعولٌ أو مشبهٌ بالمفعول ، ولا خلاف أنه لا يوجد مفعول بغير فاعل ، وكذلك لا يوجد مشبه بالمفعول بغير مشبه بالفاعل . فإن قيل : فإن كان كما زعمتم فهلّا كان المرفوع المشبه بالفاعل مع (إنَّ) قبل المنصوب المشبه بالمفعول ؛ فإن رتبة الفاعل قبل المفعول ؟

قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن عمل (إنَّ) فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع الفرع .

والوجه الثاني : أن (أنَّ) أشبهت الفعل لفظًا ومعنى من الخمسة الأوجه فلو قدم المرفوع فيها على المنصوب مع قوة مشابهتها للفعل لم يعلم : هل هي فعل أو حرف ؟ لشبه الفعل . فإن قيل : فالفعل يتصرف وهو لا يتصرف فلا يلتبس بالفعل ، قلنا : لنا أفعال لا تتصرف ، وهي : نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ، فكانت تلتبس بهذه الأفعال ؛ فلهذا وجب هاهنا تقديم المنصوب المشبه بالمفعول على المرفوع المشبه بالفاعل » [1] .

فلقد استدل الكوفيون – في المثال السابق – بالقياس ، وقالوا : (إنَّ) فرع على الفعل في العمل ، والفرع أبدًا أضعف من الأصل ، فضعفت عن درجته في العمل ، فنصبت الاسم ولم تقو على أن ترفع الخبر ، وأما البصريون فاستدلوا بالقياس أيضًا ، وقالوا إنها تعمل في الخبر ؛ لأنها قويت مشابهتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظًا ومعنًى من خمسة أوجه ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل له مرفوع ومنصوب ، فاستعان الأنباري في ترجيحه لقياس البصريين بقياس آخر وهو قوله : ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع [2] .

ويعلق الدكتور فاضل صالح السامرائي على قياس الأنباري بقوله : « ولست أدرى ماذا يعني بقوله : إنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فإنا نعلم أن المصدر قد يعمل النصب ولا يعمل الرفع ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾ فقد عمل المصدر النصب ولم يرفع ، وكنصب المميز التمييز كأن تقول : (أقبل أحد عشر رجلًا) فإن النحاة يقولون : إن

(١) لمع الأدلة (ص ١٣٨ – ١٤٠) .

(٢) انظر الإنصاف (١٧٦/٢٢ – ١٨٥) ، وانظر أسرار العربية (ص ١٥٠ ، ١٥١) .

الناصب للتمييز هو المميز ، فقد عمل النصب ولم يعمل الرفع »[1] .

ومن الملاحظ أن أبا البركات لم يقدم لنا في النص السابق مثالاً لتعارض قياسين يعضد أحدهما السماع ، واكتفى بالقول : « وأما الموافقة من طريق النقل فنحو ما قدمناه في المثال الذي قبله »[2] ولم يكن المثال الذي قبله إلا تعارض سماعين يعضد القياس أحدهما . وهكذا يبدو أنه قد خلط في أمثلته بين تعارض نقلين يعضد أحدهما القياس ، وتعارض قياسين يعضد أحدهما النقل .

ومن أمثلة الترجيح بين القياسين المتعارضين بالنقل ، ما جاء في مسألة (القول في العامل في الخبر بعد (ما) النافية النصب) ، حيث استدل الكوفيون بالقياس وقالوا : « إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر ؛ وذلك لأن القياس في (ما) أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصًّا ، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف »[3] .

وأما البصريون فاحتجوا بالقياس أيضًا وقالوا : « الدليل على أن (ما) تنصب الخبر ، وذلك أن (ما) أشبهت ليس ، فوجب أن تعمل عمل ليس ، وعملُ ليس الرفعُ والنصب ، ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين :

أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر .

والثاني : أنها تنفي ما في الحال ، كما أن ليس تنفي ما في الحال .

ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخولُ الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه »[4] .

فرجح الأنباري قياس البصريين عن طريق تأييده بالنقل وقال « وأما قولهم (إن القياس يقتضي أن لا تعمل) قلنا : كان هذا هو القياس إلا أنه وُجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لغة القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ وقال تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ »[5] .

---

(١) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية (ص ١٧٣) .

(٢) لمع الأدلة (ص ١٣٩) .

(٣) الإنصاف (١٦٥/١٩) .

(٤، ٥) الإنصاف (١٦٦/١٩) .

ج - تعارض نقل وقياس

لم يتعرض الأنباري صراحة لتعارض النقل والقياس ، ولكن يفهم من تطبيقاته العملية تقديمه النقل الصحيح على القياس الصحيح ، وهو ما يتفق مع ما ذكره في « الإعراب » من أوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس ؛ إذ ذكر منها (فساد الاعتبار) الذي هو الاستدلال بالقياس في مقابل النص عن العرب ، ومعنى هذا الاعتراض أنه يقدم النقل على القياس ، ولا يجيز الاعتراض بالقياس في مقابل النقل [1] .

ومن ذلك ذهب ابن جني حيث يقول : « وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً . وإنما كانت التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرةً كل واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعمله ، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل ، وأيضًا فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية ، فكأنك من الحجازية على حرد ، وإن كثرت في النظم والنثر » [2] .

وهذا الذي ختم به ابن جني كلامه هو نفسه ما قصده الأنباري عندما أبان عن أن الشبه بين (ما) و (ليس) قد أوجب لها أن تعمل عملها ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولكنه يعمل بمقتضى ضعفها عن الأصل ؛ ولذلك « فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فُصل بينها وبين معمولها بإن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع » [3] .

ومما يدل على تغليبه كثرة النقل على القياس ، أن البصريين احتجوا على عدم جواز ترك صرف ما ينصرف في الضرورة بأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أنّا

---

(١) انظر الإغراب (ص ٥٤ ، ٥٥) .
(٢) الخصائص (١٢٤/١ - ١٢٥) ، وانظر الاقتراح (ص ١٨٩) .
(٣) الإنصاف (١٦٦/١٩) .

جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضًا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ، فاستدل الكوفيون على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر بورود ذلك كثيرًا في أشعارهم ، واحتجوا بشواهد شعرية كثيرة على جوازه ، فعلق أبو البركات على ذلك بقوله : « والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس »[1] .

ويعلق القياس على مساندة الاستعمال ، فيقول : « وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب ، نحو (يا أيها الرجلَ) كما يجوز (يا زيدُ الظريفَ) وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال »[2] .

د - تعارض النقل والقياس مع الاستصحاب

إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من نقل أو قياس فلا عبرة به ؛ لأنه من أضعف الأدلة[3] . قال الأنباري : « واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو »[4] .

وعلة ذلك « أن الأصل المستصحب إنما جرده النحاة فأصبح من عملهم ولم يكن من عمل العربي صاحب السليقة الفصيحة ، فإذا عارضه السماع فالسماع أرجح ؛ لأن ما يقوله العربي أولى مما يجرده النحوي ، وإذا عارضه القياس فالقياس أرجح لأن القياس إن كان تجريدًا فهو حمل على ما قاله العربي »[5] .

---

(١) الإنصاف (٥١٤/٧٠) .
(٢) أسرار العربية (ص ٢٢٩) .
(٣) انظر الاقتراح (ص ١٩٣) .
(٤) لمع الأدلة (ص ١٤٢) .
(٥) الأصول د . تمام حسان (ص ٢٠٢) .

ترجيح الأدلة

ولقد عاد الأنباري فجمع في رسالته « الإغراب » طرق الترجيح بين الأدلة عند التعارض ، وذلك بعد أن ذكرها متفرقة ، فبين أن الترجيح يكون في شيئين : أحدهما النقل والآخر المتن ، فأما الترجيح في الإسناد ، فأن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر ، أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر .

وأما الترجيح في القياس فأن يكون أحدهما موافقًا لدليل آخر من نقل أو قياس .

وأما استصحاب الحال ، فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال [1] .

وأخلص من دراستي للتعارض والترجيح إلى نتيجة مفادها أن التعارض والترجيح ليس أصلًا من أصول النحو ، وإنما هو عملية جدلية اجتهادية تكشف للعالم عن الدليل الراجح ، فقد يكون الراجح مرجوحًا عند غيره [2] ، لخضوع هذه العملية للاجتهاد رغم ما وضعه الأنباري من ضوابط ؛ ولذلك جعله الأنباري مع أوجه الاعتراض على الأدلة الثلاثة ، فهو جزء مما أصله من علم الجدل في النحو .

• • •

(١) انظر الإغراب (ص ٦٧ ، ٦٨) .

(٢) وانظر أصول النحو في الخصائص لابن جني (ص ٣٨٠ ، ٣٨١) .

الخاتمة

وتتضمن الخاتمة ثلاث أفكار رئيسة هي : الإضافات التي قدمها الأنباري في علم أصول النحو ، ومظاهر تأثيره في الخالفين ، ثم أهم نتائج البحث .

١ - إضافات الأنباري في علم أصول النحو

إن من أبرز الإضافات التي تحسب لأبي البركات الأنباري في دراسته لعلم أصول النحو أنه كان أول من أفرد لهذا العلم مصنفًا مستقلًا فقد كان كتابه « لمع الأدلة في أصول النحو » أول ما وصلنا من مؤلفات يفرد في هذا العلم ويجمع شتاته من كتب المصنفين ، فضلًا عن مباحث منثورة وتطبيقات واسعة لهذا العلم في كتبه « الإغراب » الذي أفرد في علم الجدل و « أسرار العربية » الذي يعد كتابًا في العلل و « الإنصاف في مسائل الخلاف » و « البيان في بيان غريب إعراب القرآن » .

ولا يهمني في الحقيقة أن أناقش ادعاء الأسبقية في وضع علم أصول النحو الذي ادعاه عدد من العلماء ، ولكن ما يهمني هو أن أبين حقيقة الدور الذي اضطلع به الأنباري في مسيرة هذا العلم وما أضافه إليه من إضافات .

ولعل أول كتاب وصل إلينا يحمل عنوان « الأصول » ، هو كتاب أبي بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) « الأصول في النحو » ، ولكن المطلع على موضوعات هذا الكتاب يدرك أن المراد بالأصول في هذا العنوان ليست الأصول المنهجية بمعنى أدلة النحو التي نتكلم عنها ، وإنما المراد بها القواعد النحوية الأساسية ، ولقد أكد ذلك الأنباري حيث يقول في « نزهة الألباء » عن ابن السراج : « وله مصنفات حسنة وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول . فإنه جمع فيه أصول علم العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب » [1] .

ولكن الإنصاف يقتضي أيضًا أن نقرر أن كتابه لم يكن خاليًا من الإشارة إلى

(١) نزهة الألباء (ص ١٨٦) .

بعض أصول النحو ، بمعنى أدلته التي تفرعت منها فصوله وفروعه ، فتعرض في بعض مواضع كتابه للسماع والقياس ، والمطرد والشاذ [١] ، كما تعرض للعلة وقسمها على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، وضرب آخر يسمي علة العلة وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما يعرف به وجه حكمة العرب فيما نطقت [٢] ، فالمباحث العامة للكتاب مباحث نحوية وصرفية عامة ، وهكذا لم يتجاوز مصطلح « الأصول » عنده معناه اللغوي ، ولم يقترب من معناه الاصطلاحي إلا بشكل يسير . فكانت إسهامات ابن السراج في الأصول مجرد إشارات بسيطة ومتفرقة لبعض هذه الأصول ، مما دفع ابن جني إلى أن يقول : « فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين في أوله ، وقد تُعلِّق عليه به . وسنقول في معناه » [٣] .

ويبدو أن هناك بعض المصنفات التي اشتملت على دراسة لبعض موضوعات هذا العلم ، فاقتصرت على أصل واحد من أصول النحو ، من بينها ما أشار إليه ابن جني في مقدمة الخصائص حيث يقول : « على أن أبا الحسن - يقصد الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٠ هـ) - قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيبًا ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أن نبنا عنه فيه ، وكفيناه كلفة التعب به » [٤] ومن ذلك أيضًا كتاب « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي (ت٣٣٧ هـ) الذي تناول فيه موضوع العلة .

ثم جاء ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) فأولى على أصول النحو عناية كبيرة واشتمل كتابه « الخصائص » على مباحث كثيرة من مباحث هذا العلم ، عدد منها صاحب « أصول النحو في الخصائص لابن جني » خمسة وثلاثين بابًا من أبواب الخصائص [٥] ، فكان له فضل السبق في تفصيله بصورة مستفيضة . ويعد بذلك كتاب الخصائص أول كتاب صنف في هذا الشأن بهذه السعة والشمول .

ولقد ادعى ابن جني الأسبقية في التأليف في هذا العلم فيقول : « إن تعريد كل

---

(١) انظر الأصول لابن السراج (٨١/١) ، (٥٦/١ - ٥٧) .
(٢) انظر الأصول في النحو (٣٥/١) . (٣، ٤) الخصائص (٢/١) .
(٥) انظر أصول النحو في خصائص ابن جني (ص ٤١١ - ٤١٣) .

من الفريقين : البصريين والكوفيين عنه - بقصد علم أصول النحو - وتحاميهم طريق الإلمام به ، والخوض في أدنى أوشاله وخُلجه ، فضلًا عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كانت لامتناع جانبه ، وانتشار شعاعه ، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه ، وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه » [1] .

ولكن كتاب « الخصائص » على كثرة ما ذكره من مباحث علم الأصول كتاب لغة أكثر منه كتابًا في أصول النحو ، اختلطت فيه مسائل اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق ... الخ كما أنه لم يستوف فيه الحديث عن أدلة هذا العلم ، ولم يحتط بتفصيلاته . فأتاح بذلك الفرصة لأبي البركات الأنباري أن يدعي لنفسه ابتكار هذا العلم ، إذن فقد أهمل العلماء المتقدمون ناحية مهمة في التأليف وهي استحداث فن لأصول العربية [2] .

وأما ما ادعاه السيوطي من أسبقية التأليف في هذا العلم ، وأنه لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله ، ولم يسبق إلى ترتيبه أو تهذيبه ، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين وتشتت في أثناء كتب المصنفين ، فجمعه وترتيبه صنع مخترع ، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع [3] . فهذا مردود بما نقله الأنباري من تأثير في مؤلفات السيوطي وتأليفه في علم أصول النحو . وقد اعترف السيوطي بنفسه أنه نقل من « لمع الأدلة والإغراب » في كتابه وأدخلهما في خلله .

فهذه الأولية غير مفهومة إلا على أن يكون المراد بها أولية في الترتيب والتبويب فقد وقع الأنباري في بعض المآخذ المنهجية في ترتيب فصوله وأدلته ولكن منهج السيوطي في ترتيب أدلته ربما كان أكثر اتساقًا وسلامة ، كما جاء كتابه أكبر في الحجم من كتاب الأنباري ؛ لأنه جمع فيه مجهودات السابقين في علم الأصول وبخاصة كلام ابن جني والأنباري ، فجاء الكتاب جامعًا للمحاولات السابقة عليه .

---

(١) الخصائص (٢/١) .

(٢) انظر مقالة بعنوان : « أبو الفتح ابن جني وأثره في اللغة العربية » للدكتور محمد أسعد طلس مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ج٣ مج ٣١ (ص ٤٥١ - ٤٧٢) .

(٣) انظر مقدمة الاقتراح (ص ٢١) .

وهذا هو التفسير الذي يمكن أن يفهم عليه ما يدعيه من أسبقية وفضل . فهو فضل جمع وترتيب وتنسيق .

ويتضح مما سبق أن الأنباري لم يخترع كل المباحث التي ذكرها في علم أصول النحو فقد نشأت هذه الأصول وظهرت في تطبيقات النحاة الأوائل ، وكانت إشارات بسيطة ليس لها أي جانب نظري إلا بعض الإشارات النادرة ، فقد سبقه ابن جني إلى التأليف في كثير من هذه الموضوعات والمباحث ، ولكن السبق الحقيقي الذي يثبت لأبي البركات هو إفراده لهذا العلم مصنفًا مستقلًا يجمع به شتاته من كتب النحاة والمصنفين ، مما سواه علمًا مستقلًا له معالمه ؛ فاستوعب جميع أركان أصول النحو ، عالجه معالجة منهجية رائعة ، فاستوى على يديه علمًا محدد المعالم والمبادئ ، واضح الحدود والقسمات ، ويبدو أن دور الأنباري في أصول النحو يشبه إلى حد كبير دور الشافعي في تأصيل علم أصول الفقه ، فقد جمع شتات هذا العلم كما فعل الشافعي ونسقه .

فلقد كان الأنباري محقًا عندما قال في مقدمة كتابه « لمع الأدلة » عن سبب تأليف الكتاب : « ... أما بعد فإن جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني » – بعد ابتكار كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » و « كتاب الإغراب في جدل الإعراب » – أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو ، المفتقر إليه غاية الافتقار ، ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة الواجبة الاعتبار فأجبتهم على وفق طلبتهم في ثلاثين فصلًا على غاية الاختصار » [1] .

ولقد أشار إلى هذه الأسبقية في « نزهة الألباء في طبقات الأدباء » بعد أن عدد علوم الأدب وجعلها ثمانية ، فقال : « ... وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو ، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه ، من قياس العلة وقياس الشبه ، وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى ؛ لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول ، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما » [2] .

---

(١) مقدمة الأنباري للمع الأدلة – تحقيق الدكتور عطية عامر (ص ٢٢) نقلًا عن أصول النحو العربي – د . محمود نحلة (ص ٢٣) .
(٢) نزهة الألباء (ص ٤٦) .

هكذا ادعى الأنباري أسبقية التأليف في علم أصول النحو فوضع أصولاً للنحو على وفق أصول الفقه ، محتذيًا منهجه ومصطلحاته ، فهو جديد في منهجه جمع فيه شتات هذا العلم المفتقر إليه غاية الافتقار ، ليكون أول ما أفرد في هذا العلم ، فجاءت رسالته منسقة منظمة في علم أصول النحو ، وهو أول كتاب ظهر بهذا التنظيم والتنسيق في هذا العلم . ويؤكد الأستاذ سعيد الأفغاني أسبقية الأنباري في التأليف في فنون ثلاثة : حين أسس فن جدل الإعراب ، وفن الخلاف ، وفن أصول النحو [1] .

وقد ادعى الأنباري الأسبقية في التأليف في قوانين الجدل فيقول في مقدمة « الإغراب » : « ... فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) تلخيص كتاب في جدل الإعراب معرّى عن الإسهاب ، مجرد عن الإطناب ، ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب ، ويتأدبوا به عند المحاورة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب » [2] .

فقد فرق الأنباري بين أدلة النحو وعلم جدل الإعراب ، فجمع في هذا العلم وسائل الاعتراض على الاستدلال بالأصول الثلاثة « النقل والقياس والاستصحاب » كما وضع فيه التعارض بين هذه الأدلة وطرق الترجيح بينها . كما وضع أصولاً للسؤال والجواب ، وكيفية ترتيب الأسئلة . ولقد كان هذا التفريق من ابتكار الأنباري ؛ إذ لا يعلم أن أحدًا سبقه إلى التأليف في جدل الإعراب وإفراد مصنف له وتفريقه بينه وبين أدلة النحو .

ولكن إضافات الأنباري لم تقتصر على إفراد مصنف لعلم أصول النحو جمع فيه مجهودات العلماء قبله ، ولكن كانت له إضافاته القيمة في مجال التعريفات والتقسيمات ثم التطبيقات العملية لهذه الأصول .

ففي مجال التعريفات ، كان لأبي البركات الأنباري فضل السبق في تحديد المقصود بأصول النحو وأدلته ، وبين أنها ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، ثم قدم تعريفًا دقيقًا لهذه الأدلة محاولاً ضرب المثال ووضع الحدود الضابطة لكل منها .

---

(١) انظر مقدمة تحقيق الإغراب (ص ٢٠ ، ٢١) .

(٢) مقدمة الإغراب (ص ٣٥ ، ٣٦) .

فهو بذلك أول من أثر عنه تعريف محدد لأدلة النحو الثلاثة ، فعلى الرغم من كثرة ما كتبه ابن جني في أصول النحو فأنه لم يقدم تعريفًا محددًا لأصول النحو أو أدلته ، كما لم يحدد هذه الأدلة بدقة ، بل تركنا نستنتجها من ثنايا كتابه .

كما بين المقصود بالتواتر والآحاد ، والمرسل والمجهول ، وعرف أقسام القياس الثلاثة ، فقدم تعريفًا محكما لقياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد ، وبين معنى الطرد في العلة ، والتخصيص ، والتعدي ، والقصور . كما يضع تعريفًا لوسائل الاعتراض على الاستدلال بالقياس ويبين المراد به ، كفساد الاعتبار وفساد الوضع ، والقول بالموجب ، والنقض ، والمعارضة ... وغيرها من الاعتبارات .

ولقد تميز الأنباري بالتقسيمات والتحديدات التي أضافها إلى هذا العلم ، مما زاده وضوحا ، وجعله علمًا منهجيًا متكاملًا يتضح فيه أدلته وتقسيماته وفروعه فبين أقسام أدلة النحو وبين مراتبها واستدلالاتها ، وقسم المادة اللغوية بحسب وسائل نقلها إلى متواتر وآحاد ، وحدد مصادر النقل المتواتر في لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، كما كان لأبي البركات الفضل في استقرار القياس بمفهومه الشكلي ووضوح الإطار النظري المتكامل له ، فقد بين بوضوح أركان القياس موضحًا كل ركن بالمثال ، كما بين أقسامه من قياس العلة ، وقياس الشبه وقياس الطرد .

كما كان الأنباري سباقًا إلى البيان عن وجود أدلة فرعية ملحقة بالقياس كالاستدلال بالسبر والتقسيم ، والاستدلال بالأولى ، والاستدلال ببيان العلة والاستدلال بالأصول ... وغيرها من أنواع الاستدلال التي بين الأنباري مكانتها من أدلة النحو وأنها تأتي كأدلة فرعية ملحقة بالقياس .

ويبدو أن من تقسيماته المبتكرة أيضًا تفريقه بين أدلة النحو ، وأصول الجدل النحوي ، وإفراده لهذا العلم مصنفًا مستقلًا وبيانه لأوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل في السند والمتن ، وكذلك وسائل الاعتراض على الاستدلال بالقياس .

كما كان لغزارة تطبيقاته العملية في علم الأصول دور كبير في تأصيل مبادئ هذا العلم وضوابطه .

٢ - تأثيره في الخالفين

لقد تركت هذه الإضافات التي تركها الأنباري في أصول النحو أثرها الواضح فيمن تناول مادة أصول النحو بالدراسة من بعده . وسأكتفي في هذا المجال بذكر أبرز من تأثر بالأنباري في مجال التأليف في علم أصول النحو ، وكان أبرزهم الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، الذي جاء بعد الأنباري بما يقرب من أربعة قرون وألف كتابه « الاقتراح في علم أصول النحو » فكان ثاني مصنف يصل إلى أيدينا يفرد في علم أصول النحو بعد كتاب « لمع الأدلة في أصول النحو » للأنباري .

ولكن هذا التأثير لم يقتصر على إفراد مصنف مستقل لعلم الأصول ، وإنما تعدى ذلك إلى النقل المباشر من مؤلفات الأنباري ، وعلى رأسها « لمع الأدلة » ، و « الإغراب في جدل الإعراب » ، و « الإنصاف في مسائل الخلاف » وتظهر هذه النقول في كتابيه « الاقتراح » و « المزهر » ، حتى لقد عد محقق الاقتراح الكتب السابقة من أهم مصادر الكتاب [1] ، كما عد الدكتور رمضان عبد التواب « لمع الأدلة » و « الإنصاف » من مصادر السيوطي النحوية في كتابه « المزهر » [2] .

ولقد اعترف السيوطي في مقدمة كتابه (الاقتراح) أنه أدخل من كتب الأنباري الثلاثة : لمع الأدلة والإغراب والإنصاف إلى كتابه في خلله ، حيث يقول: « وقد أخذت من الكتاب الأول - يقصد لمع الأدلة - اللباب ، وأدخلته معزوا إليه في خلل هذا الكتاب ، وضمنت خلاصة الثاني - يقصد الإغراب - في مباحث العلة . وضممت إليه من كتابه الإنصاف في مباحث الخلاف جملة ، ولم أنقل من كتبه حرفًا إلا مقرونًا بالعزو إليه ليعرف مقام كتابي من كتابه ، ويتميز عند أولي التمييز جليل نصابه [3] .

والحق أن السيوطي كان أمينًا فيما نقله عن الأنباري ، فما من موضع نقله عنه سواء كان ذلك نقلًا بالنص - أي بالمحافظة على الأصل - أو بشيء من التصريف

---

(١) انظر مقدمة المحقق للاقتراح (ص ٩) .

(٢) انظر مقالة بعنوان « مصادر جلال الدين السيوطي في كتابه المزهر » بمجلة مجمع اللغة العربية (ص ٥٧) سنة ١٩٨٥م .

(٣) الاقتراح (ص ٢٥ ، ٢٦) .

والاختصار إلا ونسبه إليه . مما دفع محقق « لمع الأدلة » إلى الاعتماد على كتاب الاقتراح في إكمال ما بمخطوطته من نقص ، فنقل الفصل الأول كاملًا من الاقتراح ، والرابع وأكثر الخامس من المزهر [١] .

كما دفعتني هذه الأمانة إلى الاعتماد عليه في بيان موقف أبي البركات من العلة القاصرة ، حيث نقل السيوطي نصا ذكر فيه الأنباري اختلاف العلماء في التعليل بالعلة القاصرة ، وهو فصل ساقط من نسخة سعيد الأفغاني للمع الأدلة وألحقه الدكتور عطية عامر في آخر تحقيقه للمع الأدلة ناقلًا إياه من الاقتراح [٢] .

ومن الشواهد التي تدل على تأثر السيوطي البالغ في دراسته لأصول النحو في كتابه الاقتراح بما ذكره الأنباري من نصوص وآراء في (لمع الأدلة) ، أن الكتاب جاء مليئًا بالنقول عن الأنباري ، فقد نقل من فصول (لمع الأدلة) ما يقرب من ثمانية عشر فصلًا ، وهو ما يمثل أكثر من نصف الكتاب .

فقد نقل حاصل ما ذكره الأنباري في ثمانية فصول من (لمع الأدلة) وأخذ خلاصة ما تطرق إليه الأنباري من موضوعات ، كأقسام أدلة النحو ، ومعنى النقل ، وانقسام النقل إلى تواتر وآحاد ، وشرط نقل المتواتر ، وشرط نقل الآحاد وقبول نقل أهل الأهواء ، وعدم قبول المرسل والمجهول ، ثم اختلافهم في جواز الإجازة [٣] .

ونقل خلاصة ما ذكره الأنباري في الرد على من أنكر القياس [٤] وتحديد أركان القياس وتمثيله لها [٥] ، كما نقل ما ذكره الأنباري في قياس الشبه وقياس الطرد [٦] واختلاف العلماء في جواز القياس على الأصل المختلف في حكمه [٧] وإثبات الحكم في محل النص ، أيثبت بالنص أم بالعلة ؟ [٨] ، واختلافهم في تعليل الحكم بعلتين

---

(١) انظر مقدمة المحقق للمع الأدلة (ص ٧٤) .

(٢) انظر جميل علوش .

(٣) انظر الاقتراح (ص ٨٤ – ٨٧) ، انظر لمع الأدلة (ص ٨١ – ٩٢) .

(٤) انظر الاقتراح (ص ٩٥) ، ولمع الأدلة (ص ٩٥ – ١٠٠) .

(٥) انظر الاقتراح (ص ٩٦) ، ولمع الأدلة (ص ٩٣) .

(٦) انظر الاقتراح (ص ١٤٥ – ١٤٩) ، ولمع الأدلة (ص ١٠٧ – ١١٢) .

(٧) انظر الاقتراح (ص ١١١) ، ولمع الأدلة (ص ١٢٤ ، ١٢٥) .

(٨) انظر الاقتراح (ص ١٤١ – ١٤٣) ، ولمع الأدلة ، (ص ١٢٧ – ١٣١) .

فصاعدًا (١) ، كما نقل عنه أوجه الاستدلال بالتقسيم وجعله من مسالك العلة (٢) وذكر منها الاستدلال ببيان العلة ، وبعدم الدليل ، وبالأصول ، والاستحسان ، وجعلها تحت عنوان « في أدلة شتى » (٣) واعتمد على ما ذكره الأنباري من أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، وأنه من أضعف الأدلة (٤) .

كما نقل عنه اختلاف العلماء في إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة (٥) واختلافهم في كون الطرد شرطًا في العلة (٦) وفي إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة (٧) ، وفي التعليل بالعلة القاصرة (٨) .

كما ينقل في الكتاب السادس الذي وضعه للتعارض والترجيح ما ذكره الأنباري في تعارض النقلين ، وكيفية الترجيح بينهما في السند والمتن (٩) ، وتعارض القياسين وطرق الترجيح بينهما عن طريق موافقة دليل آخر من نقل أو قياس (١٠) .

ثم تأتي رسالة (الإغراب) بمثابة المصدر الثاني من مصادر كتاب الاقتراح للسيوطي ، فينقل عنه تعريف الأنباري للقياس (١١) ، وتعريفه للاستصحاب (١٢) كما نقل عنه أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل في السند أو المتن (١٣) ، وأوجه الاعتراض على الاستدلال بالقياس وجعله في قوادح العلة (١٤) ، وكيفية الاعتراض

---

(١) انظر الاقتراح (ص ١٢٨ ، ١٢٩) ، ولمع الأدلة (ص ١١٧ - ١٢١) .

(٢) انظر الاقتراح (ص ١٤١ - ١٤٣) ، ولمع الأدلة (ص ١٢٧ - ١٣١) .

(٣) انظر الاقتراح (ص ١٧٦ - ١٧٩) ، (ص ١٨٢ ، ١٨٣) ، ولمع الأدلة (ص ١٢٧ - ١٣٤) ، (ص ١٤٢) .

(٤) انظر الاقتراح (ص ١٧٢) ، ولمع الأدلة (ص ١٤١ ، ١٤٢) .

(٥) انظر الاقتراح (ص ١٤٤ ، ١٤٥) ، ولمع الأدلة (ص ١٢٣ ، ١٢٤) .

(٦) انظر الاقتراح (١٥٠) ، ولمع الأدلة (ص ١١٢ - ١١٥) .

(٧) انظر الاقتراح (ص ١٥٣ ، ١٥٤) ، ولمع الأدلة (ص ١٢٥ ، ١٢٦) .

(٨) انظر الاقتراح (ص ١٢٥ ، ١٢٦) .

(٩) انظر الاقتراح (ص ١٨٤ ، ١٨٥) ، ولمع الأدلة (ص ١٣٦ - ١٣٨) .

(١٠) انظر الاقتراح (ص ١٨٧ ، ١٨٨) ، ولمع الأدلة (ص ١٣٨ - ١٤٠) .

(١١) انظر الاقتراح (ص ٩٤) ، والإغراب (ص ٤٥) .

(١٢) انظر الاقتراح (ص ١٧٢) ، والإغراب (ص ٤٦) .

(١٣) انظر الاقتراح (ص ١٥٧ - ١٦٠) ، والإغراب (ص ٤٦ - ٥٣) .

(١٤) انظر الاقتراح (ص ١٤٩ - ١٥٢) ، (ص ١٥٥ ، ١٥٦) ، (ص ١٦٠ - ١٦٣) ، والإغراب (ص ٥٤ - ٦٢) .

على الاستدلال بالاستصحاب [1] كما نقل عن الإغراب ما أصله الأنباري في علم الجدل من ضوابط للسؤال والجواب ، وكيفية ترتيب الأسئلة [2] .

كما نقل عن الأنباري تصريحه في كتاب « الإنصاف » بأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله [3] ونقل عنه بعض الأمثلة التي استدل فيها البصريون باستصحاب الحال [4] وأما في كتابه « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » فقد نقل ثلاثة من فصول « لمع الأدلة » . إذ نقل نقلًا حرفيًا تقسيم أبي البركات النقل إلى تواتر وآحاد ، والعلم المستفاد منهما ، وشروط صحة التواتر [5] ، ونقل عنه باختصار رأيه في عدم قبول المرسل [6] وعدالة الناقل للمادة اللغوية ، وقبول نقل العدل الواحد [7] .

كما نقل في كتابه « الأشباه والنظائر في النحو » استدلال الأنباري في « الإنصاف » بعدم النظير ، والاستدلال بأن الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير [8] .

ويتضح من العرض السابق أن السيوطي قد نقل معظم مباحث أصول النحو التي ذكرها الأنباري وضمنها كتبه « الاقتراح » و « المزهر » و « الأشباه والنظائر » .

ويبدو أن هذا التأثير الذي تركه الأنباري في خالفيه ممن صنفوا في علم أصول النحو لم يقتصر على السيوطي الذي جاء من بعده بما يقرب من أربعة قرون ، وإنما تعدى ذلك إلى وقتنا الحاضر ، فما من أحد من الباحثين المعاصرين تناول مادة أصول النحو بالدراسة إلا واعتمد اعتمادًا كبيرًا على كتاب « لمع الأدلة في أصول النحو » فيأخذون تعريفه لأدلة النحو وتقسيمه لها ، وما أصله من أصول وفروع هذا العلم [9] .

---

(١) انظر الاقتراح (ص ١٧٤) ، والإغراب (ص ٦٣ ، ٦٤) .

(٢) انظر الاقتراح (ص ١٦٣ - ١٦٨) ، والإغراب (ص ٣٦ - ٤٤) ، (٦٤ ، ٦٥) .

(٣) انظر الاقتراح (ص ٧١) .

(٤) انظر الاقتراح (ص ١٧٤) .

(٥) انظر المزهر (١/١١٣ - ١١٤) ، ولمع الأدلة (ص ٨٣ - ٨٥) .

(٦) انظر المزهر (١/١٢٥) ، ولمع الأدلة (ص ٩٠ ، ٩١) .

(٧) انظر المزهر (١/١٨٣) ، ولمع الأدلة (ص ٨٥ ، ٨٦) .

(٨) انظر الأشباه والنظائر (١/٢٢٠) .

(٩) انظر على سبيل المثال أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ، وأصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ، وأصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة .

٣ - أهم نتائج البحث

لقد حاول هذا البحث خلال مراحله المختلفة دراسة الصورة التي آلت إليه أدلة النحو وأصوله من خلال دراسة تحليلية تطبيقية لمؤلفات الأنباري .

وقد تمكن البحث عن طريق دراسة ذلك كله ودراسة ما يتصل به من الوصول إلى النتائج الاجمالية التالية :

• إن مفهوم الأصول في الفترة المبكرة من نشأة العلم كان يعني القواعد المستنبطة مما اطرد في كلام العرب ، فقد كانت الأصول عند المتقدمين مبادئ يسيرة تتم بصورة تطبيقية في مؤلفاتهم ، ولم تكن لهذه المبادئ أصول نظرية إلا نادرًا في بعض الإشارات القليلة . وتعد مرحلة الخليل وسيبويه أقدم مرحلة يمكن أن ينسب إليها فكرة تحديد عصر الاستشهاد ، بعد أن تحدد قبلهما القبائل التي يستشهد بها كما أن جمع المادة في هذه المرحلة كان شاملًا لجميع مستويات الكلام .

• إن مفهوم القياس في المراحل الأولى من نشأته يعد مفهومًا استقرائيًا قائمًا على المسموع المروى ، فلم يكن عند النحاة الأوائل قياسًا منطقيا بشروطه ومقدماته وقضاياه ، ولكنه استحال بعد القرون الثلاثة الأولى إلى عملية شكلية بأركانها الأربعة ، يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر فيأخذ حكمه ويبدو أن هذا التحول أصاب القياس في الفترة التي تم فيها وقف جمع المادة اللغوية ، فكان ذلك وسيلة من وسائل توسيع النصوص اللغوية ؛ إذ يستطيعون به إلحاق ما يشاءون من النصوص بالمادة الموروثة .

• وجدت العلة على ألسنة النحاة منذ وجد النحو ، فكانت في المراحل الأولى مستمدة من روح اللغة ، معتمدة على الفطرة والحس من حيث طبيعتها ، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية ، ثم زاد الاهتمام بها والتأليف فيها في القرن الرابع وصنفت العلل ولوحظت غاياتها ، وتحول التعليل من تبرير القواعد إلى التأثير فيها ، فأصبح تلمس العلل هدفًا رئيسًا في البحث النحوي ، فقسمت العلة باعتبارات مختلفة ، ووضعت مسالكها وشروط سلامتها .

• كما بين البحث أن الاستصحاب قديم قدم النحو ، فالبحث عن الأصل والفرع هو لب قضية الاستصحاب ، وقد اهتم النحاة بتتبع الأصول وتحديدها منذ

فترة مبكرة جدًا من تاريخ التقعيد النحوي .

• كشف البحث عن وجود ثلاثة من العلوم بينها وبين النحو ما بينها من تفاعل وتأثيرات وهي الفقه والكلام والمنطق ، فبين التفاعل بين الفقه والنحو والأثر الذي تركه النحو العربي في المباحث الفقهية ، ثم ما تركه علم أصول الفقه في أصول النحو من تأثيرات وظهور هذا التأثير في مجالات متعددة . كما بين أثر علم الكلام في الدرس النحوي بعامة ، ويتجلى ذلك في المصطلحات ، ولغة التأليف والتقسيمات النحوية ، ثم مظاهر تأثيره في الأصول النحوية بخاصة . كما كان للمنطق أثر واضح في الحدود النحوية والتقسيمات العقلية والافتراضات الذهنية ، كما ظهر في لغة النحاة ومصطلحاتهم وأساليب حجاجهم المنطقي ، وطريقة التأليف وتبويب الأفكار النحوية كما أظهر مظاهر التأثير في الأصول النحوية ، والقياس والعلة بخاصة .

• احتج الأنباري بالنص القرآني وقراءاته على جميع المستويات الصوتية والصرفية والنحوية ، كما استشهد بالنثر الفصيح من كلام العرب اليومي ولهجاتهم ويعتمد عليه في كثير من الأحيان في تقرير القواعد ، وتقوية ما يراه من مقاييس وأحكام . كما استشهد بحكم العرب وأمثالهم على كثير من المسائل النحوية ، وبعض المسائل اللغوية ، ولكنه مع ذلك يظل النص الشعري على رأس مصادر الاستشهاد عنده – شأنه في ذلك شأن من سبقه من النحاة ، فقد أثبت البحث اعتماده على الشواهد الشعرية في تقرير القواعد واستنباط الأحكام .

• اتخذ الأنباري موقفًا من القراءات القرآنية مشابها لما اتخذه النحاة من قبله ، فهو وإن كان يحترم القراءة ويصرح بأنها سنة متبعة ويدافع أحيانًا عن بعض القراءات التي رفضها النحاة ، فإنه يلجأ في مواقف أخرى إلى تأويل القراءة أو المفاضلة بينها أو تضعيفها ، وربما دفعته المبالغة إلى الغلو في التأويل أو التضعيف واصفًا القراءة ذاتها بالضعف أو الشذوذ ، أو متهمًا القارئ أو الراوي بالغلط أو الوهم أو اللحن ، ويوحي في بعض الأحيان بأن القراء كانوا يقرءون بالرأي والدراية لا بالنقل والرواية .

• ويغلب على الأنباري من تلك المواقف المتعددة صفة تأويل القراءة ، حتى أننا إذا أردنا أن ننسبه إلى موقف معين من تلك المواقف أمكننا أن نقول أنه يعد من مؤولي القراءات .

• لم يخرج موقف أبي البركات من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عن موقف جمهور النحاة من عدم الأخذ به مصدرًا من مصادر الاستشهاد ، ويأتي في المواضع القليلة التي اعتمد فيها عليه للاستئناس ، ولكنه في الوقت نفسه لم يشأ أن يصرح بموقفه هذا ، وإنما اكتفى بالتلميح إليه بطريقة خفية .

• فرق الأنباري بين لغة الشعر ولغة النثر ، وجعل الكلام يتحصل به القانون دون الشعر ، كما فرق بين الضرورة والشذوذ . ولم يهتم الأنباري بنسبة شواهده الشعرية ، وذلك على الرغم من تصريحه بأنه لا يجوز الاحتجاج بشعر مجهول قائله واتخاذه ذلك وسيلة لإنكار شواهد الخصوم ، ويبدو أنه سار على ما أقره في علم جدل الإعراب من أنه ليس على المستدل أن يذكر إسناده وإنما على المعترض أن يطالب به ، وكأنه كان مستعدا في كل موضع من تلك المواضع التي أغفل فيها نسبة شواهده لأن يسند هذه الشواهد إلى أصحابها .

• التزم أبو البركات في الاستشهاد بما أجمع عليه النحاة من أشعار الطبقات الثلاث الأولى ، من الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فكان آخر من استشهد بهم ابن هرمة ، وابن ميادة ، ورؤبة . ولا يستشهد بمن اختلف العلماء في الأخذ بشعرهم كبشار بن برد .

• اعتمد الأنباري على ما اطرد في كلامهم ، ومن ثم لم يجز القياس على الشاذ أو النادر أو القليل ؛ لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب المقاييس والقواعد مما يبطل صناعة الإعراب بأسرها .

• كما فرق الأنباري بين العلل الموجبة للحكم ، وتلك المجوزة التي هي بمثابة أمارات ودلالات على الأحكام ، فجعل تلك الموجبة ركنًا أساسيًا من أركان القياس وأولاها بالعناية والاهتمام في تنظيره لعلم أصول النحو في رسالته « لمع الأدلة » . ومن يطالع آراءه في اشتراط التأثير في العلة ، ورفض تعليل الحكم بعلتين ، ورفض إلحاق الوصف بالعلة .. وغير ذلك من آراء يدرك أنه كان يتكلم عن العلل الموجبة .

ولذلك لم يعر التعليلات التي استخدمها النحاة لتسويغ القواعد وتبريرها اهتمامًا

تنظيريًا . وإن كان قد أكثر من استخدامها تطبيقًا في مؤلفاته وبخاصة في كتابه « أسرار العربية » .

• اعتمد أبو البركات على أشكال عديدة من القياس ، يأتي على رأسها أنواع القياس التي قسمها باعتبار العلة الجامعة ، وهي قياس العلة ، وقياس الشبه وقياس الطرد .

واتضح أن أكثر هذه الأقيسة ورودًا عنده هو قياس الشبه ، ثم يأتي من بعده قياس العلة ، ويندر قياس الطرد ؛ لأنه لم ير حجيته .

كما كشفت الدراسة العملية لأقسام القياس عنده عن وجود أنواع أخرى من القياس ، استعان بها عمليًا في مصنفاته النحوية وإن لم يشر إليها نظريًا عند بيان أقسام القياس وتتمثل هذه الأنواع فيما يمكن أن يسمى قياس المنزلة وقياس الطرد وهما من الأقيسة التي وجدت في مراحل مبكرة من نشأة القياس .

• أظهر البحث مجموعة من الظواهر الخاصة بقياس الشبه عند الأنباري ، منها أنه يرى انحطاط الفرع في هذا القياس عن درجة الأصل ؛ لأن العلة الموجبة للحكم في الأصل غير موجودة في الفرع ، وذلك على خلاف قياس العلة الذي يأخذ فيه الفرع جميع ما للأصل من خصوصيات وأحكام لاشتراكهما في العلة ؛ ولهذا يبطل قياس الشبه إذا زال وجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه .

• حدد الأنباري أنواع الاستدلال الملحقة بالقياس ، فكان أول من أشار إلى مكانة هذه الأدلة من أصول النحو ، وذكر منها الاستدلال بالتقسيم ، وبالأولى ، وببيان العلة ، وبالأصول . كما ألحقت بهذه الأدلة الاستدلال بالاستحسان ، وبعدم الدليل في الشيء على نفيه ، وبعدم النظير ، وبالعكس ، وهي أدلة ذكر الأنباري بعضها واستعان بالبعض الآخر عمليًا في الاستدلال . ولقد بين البحث مكانة هذه الأدلة من أصول النحو وأنها فرعية ملحقة بالقياس .

• أظهر البحث اعتماد الأنباري في كثير من الأحيان على الاستدلال باستصحاب الحال ، كما بين الفرق بين الأصل والفرع في كل من القياس والاستصحاب فالأصل في القياس هو المقيس عليه المطرد والفرع هو المقيس ، ويربط بينهما علاقة من علة أو شبه أو طرد ، أما الأصل في الاستصحاب فهو الأصل المجرد ، والفرع هو المعدول به عن ذلك الأصل ، فهناك علاقة أصالة وفرعية حقيقية بين الأصل والفرع في باب

الاستصحاب ، وذلك خلاف ما بينهما في باب القياس .

● يبين البحث مكانة الاستصحاب من أدلة النحو ، في ضوء ما اعترف به الأنباري من أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة ؛ إذ يعد رغم ذلك من الأدلة المعتبرة لأنه إنما يكون من أضعف الأدلة إذا وجد دليل العدول عن الأصل . فالاستصحاب من حيث قوته في الاستدلال يأتي في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس ، ولكنه من حيث ترتيب الاستدلال يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع ومتقدمًا على القياس .

● إن قواعد التوجيه هي الضوابط المنهجية التي التزم بها النحاة عند النظر في المادة واستنباط الأحكام ، فمن هذه القواعد ما يهدف إلى وضع الضوابط المنهجية لكيفية الاستدلال بأدلة النحو الثلاثة : النقل والقياس والاستصحاب ، ومنها ما يهدف إلى ضبط الأفكار النحوية العامة .

ومعنى هذا أنه بين قواعد التوجيه وأدلة النحو علاقة عموم وخصوص ، فقواعد التوجيه أعم وأشمل من أدلة النحو ، لأنها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلة وغيرها من الأفكار النحوية العامة ، فقد كانت هذه القواعد مجموعة من المبادئ التي سار النحاة جميعًا على هداها ، واتفقوا فيما بينهم على الأخذ بها في الاستدلال ، فسار الأنباري على وفق ضوابطها وقواعدها في الاستدلال بالنقل والقياس والاستصحاب ، وما يتعلق بهذه الأدلة من فروع وأقسام .

● فرق أبو البركات بين أدلة النحو ، وعلم جدل الإعراب ، وأوضح أن الاعتراض على الأصول النحوية الثلاثة إنما يليق بفن الجدل ، فأفرد لهذه الاعتراضات مساحة كبيرة في رسالته « الإغراب في جدل الإعراب » ، التي جمع فيها أصول الجدل النحوي ، فبين كيفية الاعتراض على هذه الأدلة وطرق الجواب على كل اعتراض ، بحيث تسير هذه العملية في إطار علمي مقنن .

ولكن الأنباري استعان بهذه الاعتراضات باعتبارها وسيلة من وسائل الجدل والرد على المنقول بكل الوسائل الممكنة ، فقد كان يحشد كل ما يستطيع حشده من هذه الاعتراضات ، فإن لم يصلح أحدها صلح الآخر ، وكأن المسألة عنده عملية جدلية محضة ، لا تقوم على التثبت والإنصاف العلمي بقدر ما تقوم على أساس جدلي يحشد فيه هذه الاعتراضات متى وجد إلى ذلك سبيلًا .

• ليس التعارض والترجيح أصلًا من أصول النحو ، وإنما هو عملية جدلية اجتهادية تكشف للعالم عن الدليل الراجح ، ومن ثم ألحقه البحث بأوجه الاعتراض على الاستدلال ، فهو جزء مما أصله من علم الجدل في النحو .

وبعد ، فهذه أهم ما توصلت إليه في هذا البحث من نتائج ، ولست أدعي أن كل هذه النتائج لم أسبق إليها ، ولكن أهميتها تنبع من أنها جاءت معتمدة على دراسة تحليلية لكتب أبي البركات ، فأعطت صورة متكاملة لأصول النحو عنده من خلال أهم كتبه النحوية « كالإنصاف » و « أسرار العربية » و « البيان » وكذلك رسالتيه « الإغراب في جدل الإعراب » ، و « لمع الأدلة في أصول النحو » مما أضفى على هذه النتائج قدرًا كبيرًا من الصحة والدقة .

فهرس المصادر والمراجع

أولا - الكتب المطبوعة :

١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء (ت ١١١٧ هـ) ، صححه على محمد الضباع ، مطبعة المشهد الحسيني .

٢ - الإحكام في أصول الأحكام ، للإمام على بن محمد الآمدي ، تعليق الشيخ عبد الرازق عفيفي ، المكتب الإسلامي ، طبعة مؤسسة النور والرياض ١٣٨٧هـ ، ط٢ بيروت ١٤٠٢ هـ .

٣ - أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ، ط١ سنة ١٩٨٥ م .

٤ - أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة الترقي بدمشق ، ١٩٥٧ م .

٥ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (٦٨٠ - ٧٤٣هـ) ، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط١ سنة ١٩٨٦ م .

٦ - الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، راجعه الدكتور فايز ترجيني ، دار الكتاب العربي ، ط١ سنة ١٩٨٤ م .

٧ - الأصول ، للدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ١٩٨٢م .

٨ - أصول التشريع الإسلامي ، للأستاذ علي حسب الله ، مطابع المكتب المصري الحديث ، دار المثقف العربي ، ط ٦ سنة ١٩٨٢ م .

٩ - أصول التفكير النحوي ، للدكتور علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ، (١٣٩٢ - ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م) .

١٠ - أصول الفقه ، للإمام محمد عبده أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، ط ١٩٥٨م .

١١ - الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط٣ سنة ١٩٨٨ م .

١٢ - أصول النحو العربي ، للدكتور محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية بيروت ، ط١ سنة ١٩٨٧ م .

١٣ - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، سنة ١٩٨٢ م .

١٤ - الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ببيروت ، ط٤ سنة ١٩٧٩ م .

١٥ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، مطبعة التقدم بمصر ، سنة ١٩٠٥ م .

١٦ - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، رسالتان لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ط ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م .

١٧ - الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم .

١٨ - ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، سنة ١٩٧٩ م .

١٩ - ابن الأنباري وجهوده في النحو ، للدكتور جميل علوش ، الدار العربية للكتاب (ليبيا - تونس) ، سنة ١٩٨١ م .

٢٠ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٧٢ م .

٢١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط ٤ سنة ١٩٦١ م .

٢٢ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود مطبعة دار التأليف بمصر ، ط١ سنة ١٩٦٩ م .

٢٣ - الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧ هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، مطبعة المدني بمصر ، ط١ سنة ١٩٥٩ م .

٢٤ – إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا البابانى البغدادي ، دار الفكر ، سنة ١٩٨٢ م .

٢٥ – البحث النحوي عند الأصوليين ، للدكتور مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد للنشر بالعراق ، سنة ١٩٨٢ م . ٢٦. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر بيروت ، ط٢ سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م .

٢٧ – البداية والنهاية ، لابن كثير ، مطبعة السعادة .

٢٨ – أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة اليرموك ، دار الرسالة للطباعة ببغداد ، ط١ سنة ١٩٧٥م .

٢٩ – البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . عيسى البابي الحلبي ، ط٢ سنة ١٩٧٢ م .

٣٠ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ سنة ١٩٦٤ م .

٣١ – البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي ، تحقيق محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي منشورات مركز المخطوطات والتراث ، الصفا – الكويت ، ط١ سنة ١٩٨٧م .

٣٢ – البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، للأنباري ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ، سنة ١٩٧٠ م .

٣٣ – البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٠ م .

٣٤ – تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٧٥م .

٣٥ – تاريخ آداب اللغة العربية ، لجورجي زيدان ، دار الهلال (بدون تاريخ) .

٣٦ – تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون ، للدكتور عمر فروخ ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر بيروت ، ط١ سنة ١٩٦٢ م .

٣٧ – تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، للدكتور علي أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ط١ سنة ١٩٧١ م .

٣٨ – التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق على محمد البجاوي طبعة عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ) .

٣٩ – تقويم الفكر النحوي ، للدكتور علي أبو المكارم ، دار الثقافة ببيروت .

٤٠ – ابن جني النحوي ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر ببغداد ، سنة ١٩٦٩ م .

٤١ – الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، للدكتور عفيف عبد الرحمن ، دار الرشيد للنشر بالعراق ، سنة ١٩٨١ م .

٤٢ – الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة ، لمحمد بن أبي بكر الأنصاري التلمساني الشهير بالبري ، تحقيق الدكتور محمد التونجي ، دار الرفاعي للنشر بالرياض ، ط١ سنة ١٩٨٣ م .

٤٣ – خزانة الأدب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، وبهامشه شرح الشواهد الكبرى للعيني ، دار الثقافة ببيروت (بدون تاريخ) ، ومصورة عن طبعة بولاق سنة ١٨٨٢ م .

٤٤ – الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ببيروت ، ط ٣ سنة ١٩٨٣ م .

٤٥ – الخطط المقريزية ، لتقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) طبعة مؤسسة الحلبي وشركاه (بدون تاريخ) .

٤٦ – الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، للدكتور محمد خير الحلواني ، دار القلم العربي بحلب ، سنة ١٩٧٤ م .

٤٧ – دائرة المعارف ، لبطرس البستاني ، دار المعرفة ببيروت ، ومؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان بطهران .

٤٨ – دائرة المعارف الإسلامية . ترجمة عباس محمود ، وعبد الحميد يونس ، وأحمد الشناوي ، وإبراهيم زكي خورشيد .

٤٩ – الداعي إلى الإسلام ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق سيد حسين باغجوان دار البشائر الإسلامية ببيروت ، ط١ سنة ١٩٨٨ م .

٥٠ – دراسات في العربية وتاريخها ، للشيخ محمد الخضر حسين ، نشره على

رضا التونسي (وهي مجموعة بحوث نشرها تباعًا لمجلة المنار) ، المكتب الإسلامي ، ومكتبة دار الفتح للطباعة والنشر بدمشق ، ط٢ سنة ١٩٦٠ م .

٥١ - الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري للدكتور أحمد نصيف الجنابي ، ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره ، مكتبة دار التراث بالقاهرة ، سنة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧م .

٥٢ - الرد على المنطقيين لابن تيمية ، تحقيق الدكتور محمد عبد الستار نصار والدكتور عماد خفاجي ، مكتبة الأزهر بالدراسة (بدون تاريخ) .

٥٣ - الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بالقاهرة ، ط٢ سنة ١٩٨٢ م .

٥٤ - الرسالة ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر مكتبة دار التراث ، ط٢ سنة ١٩٧٩ م .

٥٥ - الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، للدكتور مازن المبارك دار الكتاب اللبناني ببيروت ، سنة ١٩٧٤ م .

٥٦ - روضات الجنات في أصول العلماء والسادات ، للخوانساري ، تحقيق أسد الله إسماعيليان ، مكتبة إسماعيليان بطهران .

٥٧ - زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، سنة ١٩٧١ م .

٥٨ - السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ط٣ .

٥٩ - سيبويه إمام النحاة ، لعلي النجدي ناصف ، عالم الكتب ، المطبعة العثمانية بالدراسة ، ط٢ سنة ١٩٧٩ م .

٦٠ - سيبويه جامع النحو العربي ، للدكتور فوزي مسعود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٦ م .

٦١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت .

٦٢ - شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم

منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر بالقاهرة ، سنة ١٩٧٤ م .

٦٣ - شرح المفصل ، لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، روجع وصحح بمعرفة مشيخة الأزهر (بدون تاريخ) .

٦٤ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار التراث العربي ، ط٣ سنة ١٩٧٧ م .

٦٥ - شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، للدكتور خالد عبد الكريم جمعة ، مكتبة دار العروبة بالكويت ، ط١ سنة١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م .

٦٦ - طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ، المطبعة الحسينية المصرية ط١ .

٦٧ - طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) ، شرحه الأستاذ محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بمصر ، سنة ١٩٨٠ م .

٦٨ - طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ سنة ١٩٥٤م .

٦٩ - العلة النحوية : نشأتها وتطورها ، للدكتور مازن المبارك ، دار الفكر ببيروت ، ط٢ سنة ١٩٧١ م .

٧٠ - فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة مطبعة السعادة ، ط١ سنة ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

٧١ - الفهرست لابن النديم ، مطبعة الاستقامة ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة سنة ١٩٧٨م .

٧٢ - في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ط٢ سنة ١٩٥١م .

٧٣ - القاموس المحيط ، للفيروزابادي ، مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ سنة ١٣٧١هـ ١٩٥٢م .

٧٤ - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، للدكتور عبد العال سالم مكرم دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٨ م .

٧٥ - القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني ، للدكتور صابر بكر

أبو السعود ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، سنة ١٩٧٨ م .

٧٦ – القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات ، لأبي علي الفارسي ، للدكتورة منى إلياس . دار الفكر بدمشق ، ط١ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٧٧ – الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ سنة ١٩٧٧ م .

٧٨ – كتاب الألفاظ ، للهمذاني ، نسخه (عبد الرحمن الأنباري) باسم كتاب (ألفاظ الأشباه والنظائر) ، تحقيق الدكتور البدراوي زهران ، دار المعارف ، ط٢ سنة ١٩٨١ م .

٧٩ – كتاب الألفاظ الكتابية ، للهمذاني ، نسخة ابن خالويه ، باعتناء الأب لويس شيخو اليسوعي ، بيروت سنة ١٨٨٥م ، ودار الكتب العلمية سنة ١٩٨٠م .

٨٠ – الكشاف ، للزمخشري ، المطبعة البهية المصرية ، ط١ سنة ١٣٤٣هـ .

٨١ – الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، للإمام جمال الدين الإسنوي (ت ٧٧٢ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد ، دار عمار للنشر والتوزيع بعمان – الأردن ، ط١ سنة ١٩٨٥ م .

٨٢ – لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون ، طبعة دار المعارف .

٨٣ – مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط٢ سنة ١٩٨٣م .

٨٤ – مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ) .

٨٥ – المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بالقاهرة ، ط٦ .

٨٦ – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي المخزومي مطبعة دار المعرفة ببغداد ، سنة ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م .

٨٧ – مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد عبد الله اليافعي اليمني ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت .

٨٨ – مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) ، تحقيق الأستاذ

محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة – القاهرة ، سنة ١٩٥٥ م .

٨٩ – المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى وآخرون ، مكتبة دار التراث ط ٣ .

٩٠ – المستصفى من علم الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، ومعه كتاب (فواتح الرحموت بشرح الثبوت في أصول الفقه) للشيخ محب الله بن عبد الشكور ، دار الفكر (بدون تاريخ) .

٩١ – معاني القرآن للفراء – تحقيق محمد على النجار – الدار المصرية للتأليف والترجمة (بدون تاريخ) .

٩٢ – معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش ، والدكتور عوض بن حمد القوزي ، ط١ سنة ١٤١٢ هـ ١٩٩١ م .

٩٣ – معجم الأدباء لياقوت الحموي ، دار المستشرق بيروت (بدون تاريخ) .

٩٤ – معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مطبعة الترقي بدمشق ، سنة ١٩٥٨م .

٩٥ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرون ، دار الفكر بيروت ، ط٣ سنة ١٩٧٢ م .

٩٦ – المقابسات ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق حسن السندوبي ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، ط١ سنة ١٩٢٩ م .

٩٧ – المقتضب ، لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ببيروت .

٩٨ – منثور الفوائد ، لكمال الدين أبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، مؤسسة الرسالة ، ط١ سنة ١٩٨٣ م .

٩٩ – منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، لابن الجزري ، مكتبة القدسي بالأزهر – القاهرة ، سنة ١٣٥٠ هـ .

١٠٠ – المنخول من تعليقات الأصول ، للإمام الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق محمد حسن هيتو ، دار الفكر بيروت ، سنة ١٩٧٠ م .

١٠١ – المنصف شرح التصريف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ،

وعبد الله أمين ، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

١٠٢ - الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) وعليه شرح للشيخ عبد الله دراز ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت (بدون تاريخ) .

١٠٣ - النجوم الزاهرة ، لجمال الدين الأتابكي (ابن تغرى بردى) .

١٠٤ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، للأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ببغداد ، ط٢ سنة ١٩٧٠ م .

١٠٥ - النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، راجعه علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ببيروت .

١٠٦ - النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت ، ط١ سنة ١٩٨٧ م .

١٠٧ - هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) ، لإسماعيل باشا البغدادي ، طبعة وكالة المعارف الجليلة باستانبول ، سنة ١٩٥١ م .

١٠٨ - الوافي بالوفيات ، للصفدي ، طبعة شتوتغارت سنة ١٩٨٨ م .

١٠٩ - الوجيز في أصول الفقه ، للدكتور عبد الكريم زيدان ، الدار العربية للطباعة ببغداد ، ط ٦ سنة ١٩٧٧ م .

١١٠ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ببيروت .

ثانيا - الرسائل الجامعية والمخطوطات :

١ - أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ، لمصطفى أحمد عبد العليم رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، سنة ١٩٩٢ .

٢ - أصول النحو في الخصائص لابن جني ، لمحمد إبراهيم خليفة ، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، رقم ٣٦٧ سنة ١٩٨٢ م .

٣ - أصول النحو في معاني القرآن للفراء ، لمحمد عبد الفتاح العمراوي ، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، سنة ١٩٩٢ م .

٤ - دور النحو في العلوم الشرعية ، جمال عبد العزيز أحمد ، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ، رقم ٤٩٠ سنة ١٩٨٩ .

٥ - الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه ، لمحمد إبراهيم مصطفى عبادة ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، رقم ١٢٢ سنة ١٩٧٧ م .

٦ - طبقات النحاة واللغويين ، لابن قاضي شهبة ، مخطوط بدار الكتب المصرية ج٢ رقم ١٢٢٧٦ تاريخ تيمور .

٧ - عبد الرحمن الأنباري وأثره في النحو ، لأحمد محمد قاسم ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، رقم ٤٨٥ سنة ١٩٧٣ م ..

٨ - مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري لشعبان صلاح ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، رقم ١٣ سنة ١٩٧٨ م .

٩ - مواقف النحاة من القراءات القرآنية من أول القرن الخامس إلى أواخر القرن الثامن ، رسالة دكتوراه ، لأحمد محمد عبد الراضي ، مكتبة دار العلوم سنة ١٩٩٢م .

ثالثًا - الدوريات :

١- الاحتجاج بالحديث الشريف ، قرار بمجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية المطبعة الأميرية ببولاق ، جـ ٧/٤ سنة ١٩٣٧م .

٢ - الاستشهاد بالحديث في اللغة ، للشيخ محمد الخضر حسين ، مجلة مجمع اللغة العربية ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مجلد٣ ص١٩٧ - ٢١٠ ، سنة ١٩٣٦ .

٣ - أسرار العربية ، للأستاذ عدنان أبو شرخ ، مجلة اللسان العربي ، مج١٦ج١ .

٤ - الأنباري من خلال كتابه الإنصاف ، للدكتور محمد فوزي فيض الله ، مجلة كلية اللغة العربية - جامعة سعود الإسلامية بالرياض ، عدد ٤ سنة ١٣٩٤هـ ص ١١٣ - ٢٤٢ .

٥ - الحركة العلمية في عهد المأمون ، للدكتور عبد الحليم منتصر ، مجلة العربي ، عدد ١٨٥ نيسان سنة ١٩٧٤ م .

٦ - دراسات في النحو والقراءات ، بحث للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، بمجلة مجمع اللغة العربية ، ج (١٢٣/٣١) .

٧ - شرح بانت سعاد ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور رشيد العبيدي مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ، العدد ١٨ سنة ١٩٧٤م .

٨ - عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء ، لأبي البركات الأنباري تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، وهو عدد خاص لمجلة دراسات عربية وإسلامية ، مهداه إلى محمود شاكر ، ط١ القاهرة سنة ١٩٨٢ م .

٩ - أبو الفتح بن جني وأثره في اللغة العربية ، للدكتور محمد أسعد طلس ، مقالة بالمجمع العلمي العربي - مجلة دمشق ، مجلد ٣١ / ج٣ .

١٠ - القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة ، للأستاذ شاكر طوقان العيساوي مجلة اللسان العربي ، ج ١ ص ١٤.

١١ - كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية ، للأستاذ محمد خير الحلواني ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٤٨ / ج١ ص ١٣٠ - ١٥١ ، ٤٨ / ج٣ ، ص ٦٢٢ - ٦٤٤ .

١٢ - كتاب اللمعة في صنعة الشعر ، لأبي البركات الأنباري ، مجلة المجمع

العلمي العربي بدمشق ، ص ٥٩٠ - ٦٠٧ ، ص ٦٩٥ ، سنة ١٩٥٥م .

١٣ - كتاب الموجز في علم القوافي ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق السيد عبد الهادي هاشم ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مج ٣١ / ج ١ ص ٤٨ - ٥٨ ، ط سنة ١٩٥٦ م .

١٤ - منطق أرسطو والنحو العربي ، للدكتور إبراهيم بيومي مدكور ، مجلة مجمع اللغة العربية ، مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ج٧ سنة ١٩٥٣م ص ٣٣٨ - ٣٤٦ .

١٥ - النحو نمط من التفكير العربي الخالص ، للدكتور طه عبد الحميد طه حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، العدد ١٠ سنة ١٩٦٧ ، ص ٢٠٣ - ٢٣٩ .

١٦ - نظرات في النحو للأستاذ طه الراوي ، بحث بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (١٤/٣٢٥ - ٣٢٧) .

١٧ - نوادر المخطوطات ، وهي مذكرات للأستاذ عبد العزيز الميمني الراجكوتي بمجلة معهد المخطوطات العربية ، الكويت مج ٢٩ ج١ سنة ١٩٨٥ م .

فهرس الموضوعات

• • •

رقم الإيداع
٢٠٠٥/٢٤٠٠٦
الترقيم الدولي I.S.B.N
977-342-345-X

(من أجل تواصلٍ بنّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « أصول النحو دراسة في فكر الأنباري » ورغبة منا في تواصلٍ بنّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًا إلى الأمام .

* فهيَّا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-

الاسم كاملًا : .... الوظيفة : ....

المؤهل الدراسي : .... السن : .... الدولة : ....

المدينة : .... حي : .... شارع : .... ص.ب : ....

هاتف : .... / .... e-mail : ....

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : .... المدينة .... العنوان ....

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) .... العملة ....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوانَ ودوِّن ما يجول في خاطرك : -

....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة من العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصلٍ بنّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم :

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بذلنا فيه جهدًا نحسبه ممتازًا ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقًا لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء : ٢٨)

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فنتداركه في الطبعات اللاحقة ، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعًا في سيرنا نحو الأفضل .

الخطأ	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم . . .

(من أجل تواصل بنّاء بين الناشر والقارئ)